جامعــــة الحـــاج لخضـــر – باتنة–



كلية الحقوق والعلوم السياسية



قسم العلوم السياسية

الديمقراطية والتنمية في عصر العولمة:

دراسة حالة العالم العربي

مذكرة مكملة لمستلزمات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: الحوكمة والتنمية

إعداد الطالبة: مريم دندان

إشراف الدكتور: مراد بن سعيد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفـــــة
صالح زيــــاني	أستاذ التعليم العالي	جامعـــة باتنـــة	رئيســــــا
مراد بن سعيــد	أستاذ محاضر –أ–	جامعـــة باتنـــة	مشرفا ومقررا
رابــح مرابـــط	أستاذ محاضر –أ–	جامعـــة باتنـــة	عضوا مناقشا
فايـــزة ميمـــوني	أستاذ محاضر –أ–	جامعـــة باتنـــة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013–2014


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد الشكر والحمد لله عز وجل المعين على إتمام هذا العمل .

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ **مراد بن سعيد** على قبوله الإشراف على

هذه الدراسة وتوجيهاته القيمة التي ساعدت على إتمام هذا العمل .

كما أشكر كل الأساتذة الذين أشرفوا على تأطير دفعة حوكمة وتنمية .

2011-2012/2012-2013.

إهداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين الحبيبين، أطال الله في عمرهما .

إلى الإخوة الأعزاء .

إلى أبنائي : أميرة نور الأمل، رؤى، أمير وقرة عيني محمد عبد المؤمن .

والى نور اليقين .

إلى زوجي ، واشكره على كل ما قدمه لي من إعانة والى والده

الكريم، وروح الوالدة رحمها الله .

إلى جميع زملائي في دفعة الحوكمة والتنمية لسنة 2011-2012 .



مقدمة

لقد ارتبط مفهوم التنمية بانبثاق دول العالم الثالث في الجنوب، وفي إطار عملية تحديث بنيوية شاملة اقتصادية، سياسية وثقافية، حاولت دول المعسكرين استقطاب هذه الدول، بمساعدتها على الانتقال من التقليد إلى الحداثة. وفق هذه الثنائية وعلى أساسها، تم بناء المسار التنموي لهذه الدول في جميع الفترات اللاحقة عن الحرب العالمية الثانية إلى غاية اللحظة الراهنة. وطيلة هذه الفترة ظل حقل التنمية بمختلف أبعاده يعد البؤرة الكاشفة عن طبيعة العلاقة بين التنظير والواقع، وظلت تفسيراته تتأرجح بين النظرية المعيارية والنظرية الأمبريقية التي تمتاز بتأكيدها على العلاقة الارتباطية بين المتغيرات والظواهر. وفي هذا الإطار يؤكد "محمد نصر عارف"أن "حقل الدراسات التنموية يؤكد على ضرورة أن تنبع النظريات من الواقع الامبريقي ويطرح علاقة مزدوجة بين التنظير والواقع، كما تسعى هذه النظريات ذاتها لتشكيل واقع آخر، وإعادة صياغتها وفق مسلماتها ومفاهيمها".

ومن الثابت أن منظري التنمية، استمدوا أطروحاتهم من استقراء الواقع الأوروبي الغربي في تطوره التاريخي، باعتباره "حسب منطلقاتهم"، يتضمن صورة مثالية تجسد التطور البشري. بناء على ذلك فقد انطوت هذه النظريات على دلالات قيمية أيديولوجية، ترتبط بتحيزها للنموذج الغربي في التطور الاقتصادي والسياسي. وفي الربط بينهما، وتحولت بذلك النظريات إلى أيديولوجيات تسعى لخلق واقع آخر جديد وكانت صياغة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية صورة عاكسة لمضامين الخبرات الإنمائية الغربية، الأمر الذي طرح أو أفاد بتواجد ثمة صعوبات واقعية، ومنهجية تواجه الانطلاق من هذا التصور لبناء نظرية عامة قادرة على تفسير مختلف المشكلات التنموية الاقتصادية والسياسية في دول العالم الثالث ومنها الدول العربية، والتي تفيد أوضاعها وظروفها، بكونها تختلف تماما عن الخبرات الغربية.

إن تسارع ديناميكية العولمة، أدى إلى ترسيخ هذا المسار وتعميمه، بتأكيد الارتباط الحتمي بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، ليتم بذلك السعي تحت مسمى "العالمية" نحو عولمة خصوصية معينة: النيوليبرالية سياسيا واقتصاديا، وتعميمها بوسائل متعددة، قبولا ورفضا، فهي بذلك تؤكد استمرارية لطرح فرضية أولوية الإطار المرجعي الغربي في التغيير والتحديث.

من جهة أخرى اتسم عصر العولمة بظهور ثلاث ثورات متزامنة هي:

- ثورة سياسية بالانتقال من التسلطية إلى الديمقراطية.
- ثورة قيمية بالانتقال من القيم المادية إلى نوعية الحياة.
- وثورة فكرية، اتسمت بسيادة الإطار الفكري ما بعد الحداثي الرافض لكل أنواع التمثيل، وانعكس ذلك على الإطار المفهومي لكل من الديمقراطية والتنمية وعلى الطبيعة العلائقية بين المتغيرين، انطلاقا من التحول من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، ومنطق الحوكمة الديمقراطية الذي

يجمع بين الجانبين الإجرائي والقيمي للديمقراطية، ومن التنمية الاقتصادية كمرادف للنمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية، تركز على نوعية حياة الإنسان المادية والمعنوية.

وقد أدى اعتبار "الإنسان وحدة أساسية في التحليل التنموي ،والتحول في جوهر التنمية نحو اعتبارها عملية تغير مجتمعي شامل ومتعدد الأبعاد إلى طرح سؤال: طبيعة الارتباطات السببية بين أبعادها، بمعنى أي بعد منها يشكل المتغير المستقل، وأيها يشكل المتغير التابع، ليعاد بذلك النظر في النظريات الكلية انطلاقا من أن بناء التنمية الإنسانية يرتكز على التفاعل بين القيم الاجتماعية والثقافية المحلية بهدف استثمار فرص العولمة، مواكبتها والعمل على أنسنتها.

لقد أدى تطبيق أنموذج "التنمية الإنسانية"، القائم على اعتبار الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، و وسيلة للتنمية وغايتها، إلى التأكيد على ضرورة تمكين الناس عبر تحرير قدراتهم لكن قبلا يجب بناؤها حتى يتم توظيفها بشكل ملائم ومفيد. ويفيد ذلك بضرورة وأهمية دور الدولة في تحقيق التنمية من خلال إعادة هندسة قدراتها وجعل المعادلة التنموية تقوم على دور تنموي فعال للدولة، قطاع خاص نشط ومجتمع مدني مشارك.

غير أن إخفاق تطبيق هذا الأنموذج التنموي البديل في الواقع العربي ، أدى إلى طرح معادلات تنموية جديدة تؤكد على إعادة النظر في ثنائية (العولمي /المحلي) أو (العالمية / الخصوصية)، باتجاه الربط بين العالمي والمحلي، لان كل خبرة تنموية يجب أن تعكس بالضرورة إطارها الدولي وظروفها المحلية، ولكن تبقى الدلالة الإنسانية لهذه الخبرة تتعلق بدور الدولة القوية. والتركيز على التنمية الإنسانية بكافة أبعادها مادية وقيمية، ولعل في ذلك دعوة إلى ضرورة تجاوز النظرية التنموية الواحدة العالمية، التي تتجاوز جميع الثقافات الوطنية، لان كل ثقافة محلية منفردة في صيرورتها ولا تتطور في خطوط ثابتة.

أهمية الموضوع:

جاء في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1996 حديث عن النمو الرديء فليس كل نمو قد يكون مطلوبا أو محمودا ــ فقد يتحقق النمو ويزداد الدخل، لكن ذلك النمو يكون (عديم الشفقة) لا يستفيد منه وبدرجة أكبر غير الأغنياء، أو هو نمو بلا فرص عمل فالدخل يزداد والبطالة تزداد أيضا، أو هو نمو آخر تزيد فيه الثروة، وتغيب الديمقراطية والمشاركة أو هو نمو بلا جذور تضمحل فيه الهوية الثقافية، أو نمو بلا مستقبل وهو الذي يأتي على الأخضر واليابس، دون النظر إلى الأجيال القادمة.

والسؤال هو: أين يقف العالم العربي من ذلك كله؟ وأي نوع من النمو يشهده. مع العلم بأن من يحدد نوع النمو هو طبيعة السلطة السياسية(الدولة) قبل أن تكون اقتصادية، ولعل في ذلك ما يقودنا إلى إدراك أهمية موضوعنا.

1. فموضوع العلاقة بين التنمية والديمقراطية يعد أحد أهم المسائل البحثية المعاصرة المثيرة للجدل الأكاديمي والسياسي، وقد اكتسب هذه الأهمية من العوامل التالية:

- عدم توصل العديد من الأدبيات البحثية: النظرية والامبريقية لنتيجة ترقى لدرجة القانون العلمي بخصوص مسار الارتباط (**من / إلى**) بين المتغيرين.
- هذا الارتباط هو بين متغيرين، يعدان من أكثر المواضيع إثارة للسجال العلمي، ولا سيما في ظل تغير مضامينهما من حقبةإلى أخرى، فالتنمية والديمقراطية من أكثر المفاهيم المتطورة، التي تتكيف مع التطورات الحاصلة في الساحة الدولية.

ولذلك فإن أهمية الموضوع تكمن في إزالة بعض الالتباس الحاصل حول طبيعة المتغير الأهم ضمن معادلة التنمية الإنسانية العربية، في ظل تصاعد متسارع لتيار عولمي حمّال لمطالب الاندماج والانصهار في بوتقة العالمية، من خلال كوننة قيمية غربية سياسية واقتصادية، أدت إلى إحياء الهويات المحلية والخصوصيات الثقافية في ظل ديمقراطية سياسية، تتجاوز المشاركة المباشرة للأفراد في التعبير عن متطلباتهم وحاجاتهم التنموية، ونمو اقتصادي استفادت منه أقلية في حين تم إفقار الأغلبية. بناء على ذلك فإن فشل النماذج التحديثية الغربية التي تقودها قوى العولمة النيوليبرالية أدى إلى طرح نموذج تنموي بديل يقوم على أسس استيعابية، بحيث يقود الحديث في ظله عن المشاركة السياسية ودورها في صناعة القرار الاقتصادي إلى تجاوز التمثيل والبرلمانات إلى المحليات والمجتمع المدني، وبمعنى اعم الحوكمة المحلية.

2. كما جرى نقاش طويل في العالم حول دور الدولة، ففي حين تم الحديث في ضوء العولمة الاقتصادية عن تحجيم دور الدولة إلى الحد الأدنى، فإن ما حدث حقيقة هو تطور دورها، لتصبح ضامنة لنظام يعمل على بناء القدرات بتوفير التعليم والصحة، وتوظيفها بضمان نظام يولد فرص العمل ويحقق الرفاه ويوظف المواهب لتكون قاطرة للتنمية الشاملة.

3. إن فرض محاولات التحديث الغربية لنماذج تنموية بعينها، لم يعط الفرصة للدول العربية للانطلاق في بناء تنميتها من استقراء واقعها ومتطلباته، ولعل في ذلك تفسير للإخفاقات المتكررة لهذه النماذج، لأنه لا بد من أن يكون واقع هذه الدول حكما على صحة النظرية التحديثية في ربطها بين المتغيرات المختلفة، كما ينم ذلك عن رفض حقوق الآخرين في تبني مسارات تنموية تعبر عن تقاليدها وقيمها الحضارية المختلفة، وفي ذلك تفسير لعدم بناء نظرية عربية إسلامية لحد الآن تربط بين التنمية والديمقراطية، وتساهم في تفسير مشكلات الواقع العربي وحلها.

4. عجز المسارات العولمية في إيجاد مداخل للربط بين التنمية والديمقراطية، سواء من خلال النموذج التحديثي، أو نموذج الاقتصاد السياسي الجديد، أو المشروطية السياسية لاحقا. ودعى ذلك إلى ضرورة الارتباط بين السياسة والاقتصاد من منظور التنمية الإنسانية: فالضرورة التنموية في الواقع العربي، تفرض ذلك لان المجتمعات

العربية بحاجة إلى تنمية إنسانية شاملة، متكاملة، تعزز أبعادها بعضها البعض، من خلال دور قوي وفعال للدولة، لغرض التكيف مع العولمة، وجعلها أكثر وإنصافا.

أهداف الدراسة:

تقوم الدراسة على الجمع بين موضوعين، مشتركين بين مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهناك دراسات مستفيضة بخصوصهما، غير أن محاولات إيجاد الرابط الضروري بينهما هي ضئيلة وإن وجدت، فنتائجهما النظرية أو الامبريقية غير حاسمة.

وقد حاولنا في هذه الدراسة، معرفة دور الديمقراطية في بناء التنمية الإنسانية ككل في العالم العربي، ودور التنمية الاقتصادية في بناء الديمقراطية وفق المسارات العولمية، ومحاولة معرفة أهم النتائج التجريبية التي أفضت إليها، بمعنى هل حققت التنمية الاقتصادية الديمقراطية، والعكس بالعكس.

نميز أن الأمر من منظور "البناء"، يتجاوز المفاهيم الكلاسيكية التقليدية لمضامين الديمقراطية والتنمية، لأن كلتاهما في عصر العولمة أصبحت تجمع بين طرفي نقيض (العالمية / الخصوصية)، فالديمقراطية تقوم على قيم ومبادئ عالمية متفق حولها، وتستند في بنائها إلى الخصوصية المحلية. والأمر نفسه ينطبق على مضمون التنمية الإنسانية، التي تتجاوز منظومة القيم الغربية التحديثية التي تستهدف بالأساس الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي التي عرفت انتشارا واسعا في ظل العولمة الاقتصادية، فقد عملت قوى العولمة اللبرالية على جعل هذه الخصوصية الثقافية الغربية بمثابة عقيدة عالمية، تخضع لها كافة المجتمعات بغض النظر عن خصوصيتها إلى منظومة تنموية بديلة إنسانية منصفة، تقوم على متطلبات المحلي.

وذلك راجع إلى أنه في عصر العولمة، بات التأكيد واضحا على **جدلية التكامل – التفاعل** ، وتعزيز كل من التنمية والديمقراطية لبعضهما البعض، وهذا الارتباط تحدده معطيات كل واقع ومتطلباته.

وبناء على ذلك، فنحن نتوخى من دراستنا الأهداف التالية:

1. محاولة معرفة آخر ما توصلت إليه أدبيات النظرية السياسية حول الديمقراطية، وذلك بالانتقال من المفهوم الإجرائي للديمقراطية إلى المفهوم الواسع، القائم على المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرار. ولذلك فإن العولمة من خلال طرحها لتحدي (العولمي /المحلي) فقد طرحت كذلك ضرورة الارتباط بين الديمقراطية والحوكمة كنموذج لاتخاذ القرار التشاركي بين فئات ثلاث هي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، وعلى مستويات مختلفة: محلية، ووطنية تتفاعل وفق أسس الديمقراطية التمثيلية والتشاركية.

2. إن بناء التنمية الإنسانية يكون من خلال بناء القدرات البشرية والاستفادة من هذه القدرات، بتحريرها، في كافة المجالات الاجتماع الإنساني من السياسي، إلى الاقتصادي إلى الاجتماعي، ويطرح ذلك العدالة والإنصاف كقيم أساسية للتنمية الإنسانية.

ويدعونا ذلك إلى القول بأن:

3. العولمة لم تكن أبدا تعبر عن شر أو خير، كما أنها ليست للرفض أو القبول، وإنما هي للتحدي، واغتنام الفرص، ومواكبة التطورات العالمية وواقع التنمية العربية، في ظل ما يواجه مسيرته في التنمية الإنسانية من تحديات، يتطلب العديد من الآليات التي تتجاوز المسار العولمي في الربط بين التنمية والديمقراطية، إلى الجمع بينهما، ويعتبر الإنصاف الاجتماعي نقطة الالتقاء بينهما، من اجل "أنسنة العولمة" وهذا ما يتطلب:

4. محاولة تحديد ومعرفة الأبعاد والقيم المعبرة عن الخصوصية العربية سواء عن نطاق جزئي (وطني)، أو إقليمي (عربي)، لتجاوز محاولات الاحتواء، التي قادتها قوى العولمة كمشروع الشرق أوسطية والسوق الأوروبية، كأطر عولمية لإلغاء الخصوصية العربية الإسلامية إذن:

5. إن سياق العولمة يعبر عن مسارين متزامنين:

-تيار عولمي متوحش، ينظر للتنمية كنمو اقتصادي، وتوزيعه يستند إلى "الأثر التساقطي للنمو" وقد خلف ذلك أثار اقتصادية واجتماعية سلبية في الواقع العربي، وينظر للديمقراطية باعتبارها ديمقراطية إجرائية أو سياسية، أنتجت عربيا ديمقراطيات هجينة، (تسلطية — تنافسية).

-تيار يدعو إلى أنسنة العولمة: ينظر للتنمية كتنمية إنسانية، والديمقراطية هي التي تكفل المشاركة المستمرة للمواطن في تحديد أولوياته وخياراته وتسعى إلى العدالة الاجتماعية والإنصاف، ولعل في ذلك البديل التنموي الحقيقي للدول العربية.

مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار هذا الموضوع إلى المستوى العالي من التناقض المثير للاهتمام في الواقع العربي، الذي يتمتع بإمكانيات مادية ضخمة (احتلال مراتب جد متقدمة في امتلاك الاحتياطي الخام). غير أن ذلك لم يترجم في الواقع التنموي العربي إلى إنجازات تنموية ملموسة، حيث تعتبر التنمية الاقتصادية العربية جد متخلفة مقارنة بدول أخرى أقل منها من حيث الإمكانيات ، وإلى جانب ذلك تبقى البيئة السياسية العربية على خلاف الكثير من الدول التي عرفت تجارب إصلاحية مشابهة عاجزة عن تجسيد منظومة قيمية ديمقراطية تطبع الحياة السياسية وترسم آليات عقلانية في بناء علاقة تفاعلية — تشاركية بين المجتمع والدولة.

إشكالية الدراسة:

عكست الأدبيات النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، دلالات قيمية وأيديولوجية تعبر عن الأنماط الحضارية الغربية، من خلال البراديغم التنموي (التحديثي)خلال فترة الدولة الوطنية ،وعمق من هذا البعد (الخارجي) اصطباغ مسار العولمة بالأيديولوجية النيوليبرالية وكوننتها. من خلال فرض تبني المسار التنموي الغربي الذي تحدد على إثره مسار الارتباط بين المتغيرين السياسي

والاقتصادي وعليه ستكون إشكالية دراستنا على النحو التالي: **ما مدى تجسيد الواقع التنموي العربي للمسارات العالمية في الارتباط بين التنمية والديمقراطية؟**

فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية سنحاول اختبار الفرضيات التالية:

1. يؤدي الاستبداد السياسي إلى الاستعصاء التنموي، مما يجعل من الديمقراطية عامل أساسي في بناء التنمية.

2. في سياق التطورات في مضامين التنمية، فإن الحاجة لبناء التنمية الشاملة تفرض التكامل والتعزيز المتبادل بين مختلف أبعادها.

منهجية الدراسة:

إن تناول موضوع العلاقة بين التنمية والديمقراطية يتطلب الاستعانة بمجموعة من المناهج، المداخل التحليلية، والأدوات المنهجية.

1.المناهج:

يشير المنهج إلى الأداة التي يتم من خلالها اختبار تعميمات وفرضيات معينة(النظرية)، وفي هذه الدراسة اعتمدنا على المناهج التالية:

أ.المنهج الجدلي(Dialectical Method): يقوم المنهج الجدلي على أساس الحقيقة القائلة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات والحقائق الإنسانية والاقتصادية والسياسية هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي قوي ومحرك ودافع للحركة والتغيير والتطور من شكل إلى شكل ومن حالة إلى حالة جديدة والمنهج الجدلي هو ذلك المنهج الذي يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة ويتتبع مراحل تغير الظاهرة بناءا على الصراع الداخلي الذي يحدث للظاهرة. ويتميز بجملة من الخصائص نوردها على النحو التالي: أ) إن الدياليكتيك منهج علمي موضوعي للبحث والتحليل والتفسير، فهو يقوم على قواعد وقوانين ومفاهيم علمية موضوعية في تفسير حقائق الأشياء والظواهر. ب) إن الدياليكتيك منهج عام وشامل وكلي في كشف ومعرفة وتفسير كافة الحقائق والظواهر والعمليات العلمية . ج) كما أصبح هذا المنهج يتميز بعد تطوراته الأخيرة بأنه عملي، حيث أصبح يستخدم في الدراسات المرتبطة بموضوعات وظواهر من واقع الحياة، و لم يعد محصورا تحليل ومعرفة وتفسير وتركيب حقائق الظواهر والأشياء. وقد تم الاعتماد عليه في الفصل الثاني من القسم الأول من هذه الدراسة.

ب.منهج دراسة الحالة (Case Study Method): وتم الاعتماد عليه في القسم الثاني، الذي نتناول فيه بالدراسة والتحليل عملية اكتشاف العلاقة بين المتغيرات والوصول إلى تعميمات(الارتباط ات المختلفة

بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في الواقع العربي) وبصورة خاصة **منهج دراسة الحالة الشاذة، (Deviant Case Study)**، وهي الحالة(العربية) المختارة للدراسة لأنها تشذ عن نظريات أو تعميمات قائمة،وتم اختيارها لمعرفة السبب في اختلافها وحيادها عن القاعدة.

2.المداخل التحليلية:

يقدم المدخل الإطار التحليلي العام الذي يتم بناء النظرية من خلاله، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على مجموعة من المداخل، هي:

أ.المدخل النظمي (Systems Approach): يقوم على استخدام مفهوم النظام كأداة تحليلية لتحديد الأنماط والعلاقات المترابطة الموجودة في المجتمع ذات الصفة السياسية ويقوم التحليل النظمي على محورين أساسيين هما المدخلات والمخرجات. وتم توظيفه في محاولة فهم طبيعة تفاعل الأنظمة السياسية العربية مع أنظمتها الجزئية المحلية (أهم مدخلاتها ومخرجاتها)، داخليا، ومن جهة أخرى تفاعلها مع البيئة الخارجية ويظهر ذلك بصفة خاصة من خلال ظاهرة العولمة.

ب. مدخل الاقتصاد السياسي (Political Economy Approach): في هذا الإطار يجب التمييز بين أدبيات الاقتصاد السياسي الماركسية حيث يركز الاقتصاد السياسي على العلاقة بين القاعدة الاقتصادية وبين البنية الفوقية السياسية للمجتمع من جهة. والأدبيات الليبرالية ضمن توجهات الاقتصاد السياسي الجديد.من خلاله يتم النظر إلى العلاقة بين السياسة والاقتصاد على أنها علاقة متشابكة يؤثر فيها كل منهما على الآخر ويتأثر به وترجع جذوره الاقتصادية إلى "آدم سميث" ، وتوجهاته السياسية مستمدة من الدراسات المبكرة للتحديث والتنمية السياسية ويشير إلى تحليل تأثير العوامل الاقتصادية على الاختيارات السياسية وتحليل تأثير العوامل السياسية على القرارات الاقتصادية.

ج. مدخل السياسة العامة (Public Policy Approach): يعتبر استمرارا لأدبيات التحديث والتنمية السياسية وهو أداة تحليلية تجمع بين السياسة والاقتصاد.ويهتم بالتركيز على المخرجات بدلا من المدخلات فقط، والتركيز على السياسة الجزئية بدلا من التركيز على السياسة الكلية فقط . تم استخدامه في فهم الدور المتزايد الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية في صنع السياسات العامة للدول، من خلال فرض سياسات عامة عالمية على هذه الدول (الخصخصة، الدمقرطة، المشروطية الاقتصادية، المشروطية السياسية، ...).

د. مدخل علاقات الدولة والمجتمع (State-Society Relations Approach): حسب هذا الاقتراب فالعلاقة بين الدولة – المجتمع هي علاقة صراعية دولنة أو أهلنة.و من خلاله حاولنا فهم طبيعة العلاقة بين الدول العربية ومجتمعاتها، وتم الاعتماد عليه بصورة خاصة في الفصل الأول من القسم الثاني.

3. التقنيات المنهجية:

أ.**تقنية تحليل المضمون:** من خلال قراءة المضامين المختلفة للتقارير الواردة بشأن واقع ومعطيات التنمية الشاملة (سياسية،اقتصادية واجتماعية) في الدول العربية وتحليلها.

ب- تقنية الإحصاء: اعتماد الإحصاء كأداة علمية للحصول على المعلومات وتوضيح المتغيرات، حيث يكشف العلاقات بين الظواهر وتقرير الحقائق وتعود أهمية الإحصاء إلى:

- يسمح بالحكم على الظواهر بشكل موضوعي.
- يقرر الحقائق ولا يترك مجالا للتأويل.
- يكشف العلاقات الضرورية بين الظواهر
- يسمح بوضع تعميمات وقوانين بصورة كمية دقيقة وتم استخدام هذه التقنية في الفصل الثاني من القسم الثاني.

الدراسات السابقة:

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى شح الدراسات العربية الخاصة بدراسة الارتباط بين التنمية والديمقراطية في العالم العربي، وذلك رغم توفرها بكم هائل باللغة الأجنبية خاصة فيما يتعلق بالأدبيات النظرية، ومن بينها:

1-كتاب لـ: " رونالد أنجلهارت "(Ronald Inglehart) و"كريس ويلزل " (Chris Welzel) بعنوان[1]:

Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence

يشكل هذا المؤلف خلاصة لدراسة امبريقية لأكثر من 80 مجتمعا، مصنفة من أفقر المجتمعات إلى أغناها، ويتم من خلاله تقديم نسخة جديدة وموحدة لنظرية التحديث، (نظرية منقحة للتحديث) تؤكد من جهة على صحة الفرضية الأكثر مركزية في نظرية التحديث الكلاسيكية "التنمية الاقتصادية تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية"، ولكن هذه المرة من خلال التغير القيمي كمتغير وسيط بين المتغيرين، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تجلب تغيرات كبيرة في المجتمع، والثقافة تؤثر بدورها على الجانب السياسي، ومن جهة أخرى تدعو لإعادة النظر في الجوانب التالية للنظرية التحديثية الكلاسيكية:

---

[1] Ronald Inglehart , Chris Welzel, Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence U.K:Cambridge university press,2005.

– رغم أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحدث تغيرات في وجهة النظر العالمية للأفراد والتقاليد الثقافية، إلا أنها لا تؤدي إلى زوال التقاليد والدين حيث أظهرت مرونة كبيرة، فقد تزيد نسبة التعليم ويزيد تمسك الأفراد بدياناتهم وتقاليدهم (أي تستمر التقاليد في إظهار بصمة دائمة على النظرة للمجتمع).

– عملية التحديث ليست خطية، فهي لا تنتقل إلى نقطة غير مسماة في الاتجاه نفسه، ولكن قد تصل إلى نقطة انعطاف، وقد ارتبطت قيم التعبير عن الذات بمجتمع المعلومات العالمي المعبر عنه بعصر العولمة، والتحول من قيم البقاء على قيد الحياة إلى قيم التعبير عن الذات يؤدي إلى المزيد من التوجه نحو التحرر عن السلطة. كما أن ارتفاع قيم التعبير عن الذات يؤدي إلى تحويل التحديث إلى عملية تنمية إنسانية قائمة على تحرير الخيار الإنساني.

– تجعل الطبيعة التحررية لقيم التعبير عن الذات من ظهور الديمقراطية أمرا أكثر ترجيحا، وفي الواقع بعد نقطة معينة يصبح من الصعب على نحو متزايد تجنب التحول الديمقراطي، وبالتالي فالتحديث يجلب التغيرات الثقافية التي تؤدي إلى ظهور وازدهار المؤسسات الديمقراطية، فنمو قيم الاستقلالية لدى الإنسان هو الموضوع الأساسي لعملية التحديث.

– دراسة التناقضات بين الديمقراطية الشكلية والفعالة، والتي تنجم عن الاختلافات في نزاهة النخبة، وتشير التحليلات إلى أن قيم التعبير عن الذات لها تأثير قوي وايجابي على ردم الفجوة بين الديمقراطية الشكلية والديمقراطية الفعالة (للإشارة فإن سلوك النخبة غير مستقل تماما عن سمات المستوى الجماهيري أي ارتفاع التحرر لدى الجماهير يقابله الأمر نفسه لدى النخبة).

– ويتوصل إلى أن السياق الدولي (العولمي)، رغم ما قد يكون له من دور في دفع وتحرير القوى الاجتماعية إلا أنه لا يمكن له خلق هذه القيم أي أنه تم إنشاؤها بواسطة التجارب الخاصة للأفراد.فأين تغيب هذه القيم، لا يمكن للشروط الدولية المواتية غرس المؤسسات الديمقراطية الفعالة.

– تعكس قيم التعبير عن الذات، خيار التحرر والاستقلالية الإنسانية، كعنصر أساسي للديمقراطية، وهذه النتائج تدعم أن الديمقراطية هي قبل كل شيء عملية تحرر إنساني، هدفها تمكين الناس، جوهرها هو إضفاء الطابع المؤسسي على الخيار الحر، وتحرك هذه العملية إلى حد كبير القوى الاجتماعية المرتبطة بقيم التعبير الإنسانية.

– تعزيز ودعم الديمقراطية لا يعتبر مجرد مسألة تصميم الدستور، أو وجود النخب الملتزمة بالمعايير الديمقراطية، بل يعكس ارتفاع التركيز الشامل على استقلالية الإنسان، لأن الديمقراطية الفعالة تنطوي على أكثر بكثير من التصميم الترتيبات المؤسسة، والنخب الملتزمة، بل هي تعبر عن تحرير أوسع للقدرات الإنسانية، فهي "تحرير الإنسان".

2 –كتاب ل: محسن عوض وكرم خميس محرران بعنوان[1]، **الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي،القاهرة:المنظمة العربية لحقوق الإنسان.** يضم بين دفتيه بحوث ومناقشات الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، التي عقدت في مقر جامعة الدول العربية (10/9 ماي 2013). يدور محتوى الكتاب حول ضرورة تمتع المواطن العربي بأحقياته في تأمين وتلبية حقوقه في الكرامة، والحرية والمساواة والإنصاف والعدل الاجتماعي واختيار النظام السياسي الذي يحقق في مخرجاته وسياساته العامة (سياسية واقتصادية) الحقوق السياسية والاقتصادية والإنسانية بصفة عامة للمجتمع.

لقد جاءت المخرجات العملية لهذه الندوة من خلال هذا الكتاب لتؤكد في خضم لحظة فارقة من مسار النظم والمجتمعات العربية على ضرورة:

–الترابط بين قضايا التنمية والإصلاح السياسي، بعد أن أثبتت الدراسات والبحوث العلمية معززة بالخبرات والتجارب العلمية تشابكهما على نحو لا يقبل الانفصام، لأنه بدون حوكمة ديمقراطية يستحيل بناء تنمية حقيقية يشكل الإنسان محورها وغايتها. وبدون تنمية حقيقية، تظل الديمقراطية مجرد شعارات جوفاء.

–تفرض التحديات التي أفرزتها ظروف العولمة ولا سيما في جانب الأمن الإنساني والتي تعجز أي دولة عن مواجهتها منفردة، ضرورة التعاون الإقليمي العربي، وتعزيزه عن طريق تطور الآليات الكفيلة بتحقيق ذلك. وفي التأكيد على هذه الأهداف تضمن الكتاب خمسة فصول:

- جاء الفصل تمهيديا، تم من خلاله تناول رؤية الهيئات المشاركة في الندوة، تجاه القضايا محل المناقشة.
- الفصل الأول: بعنوان "الحكم الرشيد، ومهام الانتقال إلى الديمقراطية وتناول ورقتي عمل، اختصتا بمفهوم الحكم الراشد وإشكاليات تطبيقه في الواقع العربي.
- الفصل الثاني: بعنوان "التنمية والعدالة الاجتماعية وتفعيل حقوق المواطنة" وجسد الترابط بين القضايا الثلاث التي تمثل تحديات حقيقية في المجتمعات العربية.
- الفصل الثالث: ناقش أكثر قضيتين إثارة للجدل على الساحة العربية: وهما إدماج الشباب والمرأة في التنمية الشاملة في العالم العربي، باعتبارهما مفتاحي التنمية والاستقرار.
- الفصل الرابع والأخير: تناول تطوير آليات الجامعة العربية في واقع متغير.

---

[1] محسن عوض وكرم خميس ، الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي،القاهرة:المنظمة العربية لحقوق الإنسان،1ط،.2013

3 . مقال لـــ:" ميشال كامو"(Michel Camau) تحت عنوان:[1]

Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe

حيث يرى أن العالم العربي يشكل الاستثناء العالمي الوحيد من موجة التحول نحو الديمقراطية، وذلك رغم أن المجتمعات العربية، وعلى غرار غيرها من المجتمعات تأمل في أن تصبح ديمقراطية. ويعتبر أن عالمية الديمقراطية، في مقابل الاستبداد العربي، تسائل أهمية فئة "العالم العربي كوحدة لتحليل السلطوية".

وما وراء التفسيرات التي تكون غالبا لصالح القدرة القمعية، يرى أن الدول المسلمة غير العربية كانت أكثر فعالية في الانتخابات كحد أدنى للديمقراطية. في حين أن الحكومات العربية شكلت الاستثناء. ولذلك فإنه يخلص بالاستناد إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 إلى أن الاستثناء العربي يتجاوز الممارسات الانتخابية إلى الحرمان من الحرية بشكل عام، التي تؤكد في هذا الصدد على أوجه القصور المؤسسية فالهيئة التنفيذية للدول العربية الحديثة هي نوع من "الثقب الأسود".

4.ورقة عمل لـــ"سمير مقدسي" بعنوان:[2]

Autocracies, democratization, and development in the Arab region.

من منشورات منتدى البحوث الاقتصادية (ERF) لعام 2011، حيث يرى في تشخيصه للبيئة (الاقتصادية/السياسية) والتفاعل بين الاقتصاد والسياسة في المنطقة العربية، أنه منذ استقلال هذه الدول وحتى عام 2010، تم التوصل إلى نتيجتين هامتين:

سياسيا: المؤسسات السياسية العربية لم تكن تعبر حقا عن عملية سياسية تنافسية رغم تفاوت درجات ذلك من بلد إلى آخر، فقد كانت هذه المؤسسات غير تمثيلية وغير ديمقراطية.

اقتصاديا: فإن الاقتصاديات العربية وكجزء من عملية العولمة كانت تتحرك باتجاه منح دور أكبر للقطاع الخاص عن طريق تدابير الخصخصة والانفتاح الاقتصادي.

عمليا، فإن نتيجة الخصخصة في ظل الحكم الاستبدادي، وضعف وتخلف مؤسسات التنمية، أدت إلى التزاوج بين النخب السياسية وكبار الخواص من أصحاب رؤوس الأموال، وأدى ذلك إلى بروز أعلى درجات الفساد، والحد من تقاسم فوائد النمو الاقتصادي. فقد فشلت الدول العربية الاستبدادية غير النفطية، في تحسين جودة الحكم وتدهور الشفافية والمساءلة، فعالية الحكومة ومكافحة الفساد. وفي البلدان العربية الغنية بالنفط،

[1]Michel Camau, « Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe », **CRITIQUE INTERNATIONALE**, n° (30), Janvier 2006.

[2] . Samir Makdisi**, Autocracies, democratization, and development in the Arab region**, Working paper n°622,The economic research forum, Working paper Series, Egypt, September2011.

فإن تأثير تدابير التحرير الاقتصادي، ليست بذات أهمية لأن الدولة المالكة لثروة النفطية تهيمن بالكامل على الاقتصاد الوطني.

كما أنه يرى أن عدم التحول نحو الديمقراطية الموضوعية ينطبق على الدول ذات المستويات المنخفضة من الدخل الفردي، وكذلك تلك التي لها مستويات عالية من الدخل، ليصل إلى أن التجربة العربية منذ الاستقلال وحتى عام 2010م، تظهر أن التنمية الاقتصادية –الاجتماعية مهما كانت آثارها لم ترتبط بتحول ديمقراطي فعال.

وفي الوقت نفسه ساعد تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع مرور الوقت في فرض الدفع نحو التغيير السياسي الديمقراطي ويصل إلى أن الانتفاضات في هذا العصر تظهر أن التنمية القوية والعادلة، المؤسسات والحكم الجيد، والحرية والعدالة والديمقراطية هي أمور مترابطة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تبدأ الحدود الزمانية لدراستنا هذه من بداية تسارع ديناميكية العولمة ويؤرخ لها الأستاذ "قاسم حجاج" ببداية ستينات القرن الفارط إلى غاية الآن، وسنعبر عنها بعصر العولمة.
- **الحدود المكانية:** تشمل دراستنا العالم العربي– دراسة حالة: مع اعتماد منهجية التمثيل والإحالة التوضيحية للأبعاد الإجرائية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في سياق الوقوف وتحديد مضمون جامع للتنمية السياسية والتنمية الاقتصادية تتمثل في مضمون التنمية الإنسانية.

صعوبات الدراسة:

– كثرة المراجع باللغة الأجنبية، وقلتها باللغة العربية، وما يطرح ذلك من قلة الوقت الكافي للترجمة.

– تعدد مصادر الإحصاءات المتعلقة بالعالم العربي، واختلافها في تحديد حدوده الجغرافية، فهناك إحصاءات الإسكوا التي تهتم بالدول الآسيوية العربية، أما دول المغرب العربي فتدخل ضمن اهتمامات اللجنة الإفريقية. كذلك إحصاءات البنك الدولي التي تضم دول غير عربية في حين تعتبر دول مثل الصومال، جيبوتي وموريتانيا دولا من إفريقيا جنوب الصحراء، وهو ما خلق صعوبة في توحيد معايير التقييم والتصنيف لهذا المفهوم الجغرافي.

تبرير خطة الدراسة:

اعتمدنا في إعدادنا لهذه الدراسة على تقسيمها منهجيا إلى مقدمة وقسمين أساسيين، كل قسم يحتوي على فصلين مرتبطين منهجيا وفكريا.

القسم الأول: من خلال هيكلته المنهجية إلى فصلين كل فصل يتكون من ثلاث مباحث، تم من خلالها بناء إطار مفهومي لكل من الديمقراطية والتنمية من خلال تقديم تعريفاتها، تطورها زمانيا، من مفاهيم منفصلة، إلى مفاهيم متصلة تكمل بعضها البعض لحد التداخل. حيث تطور مضمون الديمقراطية من منهج حكم يقوم على حد أدنى من الإجراءات والمشاركة السياسية إلى منهج حكم يقوم على المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وقد ارتبط هذا المفهوم في عصر العولمة بمفهوم الحوكمة، ليتم بذلك الانتقال من الحكومة كفاعل سياسي أساسي إلى المشاركة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف تحقيق التنمية، وبذلك يرتبط المفهومين عند نقطة التقائهما "التنمية الإنسانية". فقد تطور مضمون التنمية من النمو الاقتصادي إلى التنمية الإنسانية التي تسعى إلى تحرير قدرات الناس. لنقوم في الفصل الثاني بالتطرق إلى أهم أبعاد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية من منظور التنمية الإنسانية، بعد التطرق لأهم الأدبيات النظرية التي وردت بشأن دراسة وتحليل العلاقة بيم المتغيرين بداية من المنظور التنموي(التحديثي) إلى غاية المنظور ما بعد التحديثي، كما سنتطرق إلى الاتجاه النظري المعاكس الذي يدرس العلاقة في اتجاه تأثير التنمية الاقتصادية بالديمقراطية، وتم التعبير عن ذلك إجرائيا بالمشروطية السياسية، التي أظهرت أو أفرزت مفهوم جديدا ارتبط بالديمقراطية ألا وهو الحوكمة الديمقراطية.

أما في **القسم الثاني** فسنقوم بدراسة التنمية والديمقراطية من السياقات العالمية إلى السياقات المحلية. من خلال فصل أول نقوم فيه بدراسة المسارات العولمية للارتباط بين التنمية والديمقراطية، بدءا من النموذج التحديثي وما واكبه من تغيرات في الدول العربية، أهمها بناء الدولة الوطنية، وما نجم عن ذلك من أزمة تنموية وسياسية. ثم نموذج الارتباط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، وجسد ذلك نموذج دولة الحد الأدنى العربية. لنصل إلى دور المشروطية السياسية في إعادة صياغة العلاقة بين المتغيرين في اتجاه تأثر التنمية الاقتصادية إلى حد بعيد بالديمقراطية.

وفي الفصل الثاني، سنحاول معرفة مدى صحة هذا الافتراض، وهل أدى فعلا تبني المسار العولمي، من خلال الحوكمة الديمقراطية، إلى بناء التنمية الإنسانية العربية، ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية؟ لنصل إلى أهم استراتيجيات بناء التغيير بالانتقال من متطلبات العولمي إلى المتطلبات المحلية، كأسس مستقبلية لتفعيل العلاقة بين التنمية والديمقراطية في العالم العربي.

وأخيرا، الخاتمة التي يتم من خلالها إبراز أهم النتائج التي توصل ت إليها الدراسة، وكذلك محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة.

القسم الأول

الديمقراطية والتنمية

-المفاهيم والعلاقات-

الفصل الأول: الإطار المفهومي للديمقراطية والتنمية

الفصل الثاني: ثنائية التنمية والديمقراطية في عصر العولمة بين أسبقية التأثير وعلاقة التكامل

الفصل الأول

الإطار المفهومي للديمقراطية والتنمية

المبحث الأول: الديمقراطية:حدود المفهوم وضوابطه

المبحث الثاني :التنمية – إطار مفهومي.

المبحث الثالث: المفاهيم العولمية والبناءات الفلسفية للديمقراطية والتنمية.

تمهيد:

حد الشيء هو معناه الذي لأجله استحق الوصف المقصود، ومفاد هذا فيما يقول علماء المنطق ومناهج البحث، أن الحد هو القول المفسر لاسم الشيء وصفته عند مستعمله، على وجه يخصه ويحصره، فلا يدخل فيه ما ليس منه، ولا يخرج منه ما هو فيه[1]. وذلك ما تتأسس عليه قاعدة البحث العلمي، التي تستلزم تحديد المفاهيم وضبطها، لأنها تكسبه وضوحا في الخطاب، وقصدا في الغاية، لاسيما وأن مجال دراستنا هذه ينحصر في أحد أكثر المصطلحات تداولا، وأكثرها غموضا، وأكثرها كذلك اختلافا وتنوعا، إلى درجة يصبح معها السؤال الملح: ما الديمقراطية؟ أكثر من مشروع. فيما عرفت التنمية كحد ثانٍ تطورا مضامينيا متباينا ،وفقا للتباين في المرجعيات الفكرية التي تقوم عليها، لتستقر عند مضمونها الذي حاز على التوافق العالمي في فترة العولمة.

من هذا المنطلق، واسترشادا بهذا المعنى، سنحاول في هذا الفصل مقاربة مفهوم كل من الديمقراطية والتنمية، من خلال تحديد مدلولاتها، والأبعاد التي تستوعبها بشكل مقبول ، وذلك من خلال إتباع المنهجية التالية:

المبحث الأول:مفهوم الديمقراطية.

المبحث الثاني:مفهوم التنمية.

المبحث الثالث: المفاهيم العولمية والبناءات الفلسفية للديمقراطية والتنمية.

المبحث الأول. الديمقراطية:حدود المفهوم وضوابطه:

قدّم الفكر السياسي عبر العصور المختلفة نماذج متنوعة لحكم الشعوب، وتأسست نظم سياسية عديدة، اختلفت طبيعتها تبعا لما توصل إليه هذا الفكر المترافق مع الحضارات المتنوعة، عبر حقب تاريخية مختلفة. وقد كانت "الديمقراطية"، نموذجا من نماذج الحكم التي تم طرحها من خلال تطور الفكر السياسي وتناولتها دراسات النظرية السياسية، واتسع الاهتمام بهذا النموذج ليشكل قاسما مشتركا لفروع علم السياسة ابتداء من الفلسفة السياسية، السياسة المقارنة، الدراسات التنموية، العلاقات الدولية، وغيرها. غير أن المصطلح لم يحظ بالإجماع العلمي حول تعريف موحد، يمكن الاستدلال به، حيث كانت ولازالت محل سجال أكاديمي علمي وسياسي، كما أنها تعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة، والحوصلة أن هناك مجموعة واسعة من وجهات النظر التي تدور حول معنى، مضمون، وشكل الديمقراطية، وكذلك شروط تحقيقها.

المطلب الأول. نحو تعريف جامع للديمقراطية:

إن محاولة الوقوف على حقيقة أي ظاهرة سياسية كانت أم اجتماعية، وبمعنى أعم إنسانية، يتطلب تتبع أصولها، تطوراتها، وما ارتبطت به خلال تطورها من أحداث ساهمت في إعطائها ما هي عليه من معنى. وذلك ما

[1] السيد عبد الحليم الزيات ، **التنمية السياسية (دراسة في علم الاجتماع السياسي**)،الجزء الأول: **الأبعاد المعرفية والمنهجية**، مصر:دار المعرفة الجامعية،2002، ص 83 .

سنحاول الاسترشاد به في محاولتنا التوصل لتعريف جامع للديمقراطية، فقد ارتأينا أنه تبعا للضرورة المنطقية لابد من تتبع الأصول التاريخية للديمقراطية، وسيرورة تطورها من كونها ذات دلالة ارتبطت لمدة ليست بالهينة بالمضامين الأيديولوجية، إلى كونها منهج حكم، وانتقال هذا الأخير من ترتيب إجرائي يقوم على الحد الأدنى من الإجراءات إلى معنى موسع، وحسب ما توصلنا إليه من تحليل فإنه يلتقي مع مضامين الشورى الإسلامية القائمة على المشاركة المستمرة في الأمور العامة، وعليه تم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث فروع، الفرع الأول نتناول فيه جينيالوجيا الديمقراطية، والفرع الثاني سنعمل فيه على تقديم تعريف جامع للديمقراطية .

الفرع الأول. جينيالوجيا الديمقراطية [*]: بغض النظر عن ظهور المفهوم في المجتمع الأثيني، فالديمقراطية لم تتبلور معالمها إلا في عصر النهضة الأوروبية، ولهذا فقد ارتبطت بمرحلة الحداثة الغربية القائمة على العلمانية والهيمنة الأيديولوجية، فظهرت الديمقراطية الليبرالية، التي أرجع "جاك شوفالييه" (Jacque Chevalier) نموذجها في مؤلفه الموسوم"دولة ما بعد الحداثة" [1]. إلى الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر (18)م، حيث كانت كرد فعل على الحكم المطلق، فقد تم بناء نظريات الديمقراطية وفقا لتصورات العقد الاجتماعي (Le Contrat Social)، القائمة على فكرة التمثيل النيابي، نظرية الفصل بين السلطات، والتعددية الحزبية[**2] .

كما ارتبطت الديمقراطية بالإيديولوجية الاشتراكية التي ظهرت بصورة خاصة في المعسكر الشيوعي، أو في بعض تجارب دول العالم الثالث بما في ذلك الوطن العربي، والفكرة الرئيسية هنا تقوم على "حصر حق الممارسة بطبقة أو تحالف طبقات اجتماعية معينة، والتعبير السياسي التطبيقي لذلك يتراوح بين حكم حزب واحد، أو حزب حاكم يقود جبهة أحزاب ثانوية، وبين تنظيم سياسي عريض يمثل تآلف عدة طبقات أو فئات اجتماعية"[3].

---

[*] نميز في الخطاب الفلسفي بين شكلين مختلفين من الجينيالوجيا، **فالشكل الأول** يشير إلى تاريخية الأفكار،باعتماد منظور زماني متسلسل منطقي وعقلانيا وتمثل الفلسفة **الهيجلية** النموذج الأبرز في ذلك ،فقد حاول في مؤلفه **" فينومينولوجيا الروح "**المؤلف في عام 1807، إستعراض الأشكال المختلفة التي اتخذها الوعي في صيرورته التاريخية انطلاقا من أبسط مظاهره إلى أرقاها.في حين يعود **الشكل الثاني** للفيلسوف" **نيتشه**" ،حيث يعرض في مؤلفه"**جينيالوجيا الأخلاق**"الصادر في عام 1887 ،منهجا جديدا لفلسفة نقدية تهدف إلى إعادة النظر في جميع القيم السائدة في الثقافة الغربية الجديدة، وتتميز الجينيالوجيا عند" نيتشه" بكونها كتابة لتاريخ الأفكار الأخلاقية ،بالقراءة الشكلية للأفكار للكشف عن خلفياتها :دوافعها ومبرراتها .وقد حاول الفيلسوف الألماني "**مارتن هيدغر**"إنجاز قراءة خاصة لفلسفة"نيتشه" ،ويعتبر " **هيدغر**"بان منهج التفكير الجينيالوجي يعبر عن **استذكار، أو خطوة إلى الوراء** وأفصح عنها في نص" **الهوية والاختلاف**"عام 1957م .

[1] Jaque Chevalier, **L'état post moderne**, 2eme édition, Paris: L.G.D.J.Série politique35, 2004, pp 136-137.

[**] يشار هنا أن ليبرالية القرن(18) ليست ليبرالية القرن (20)، فقد ظهرت اختلافات حول التعبير المؤسسي، والأشكال التنظيمية للديمقراطية، فمثلا إذا نظرنا في موضوع التمثيل النيابي والذي يؤخذ عادة كأحد مسلمات النظام الديمقراطي نجد أن " **جان جاك روسو**" يعتبره كتشويه للديمقراطية، ويؤدي إلى إقصاء الشعب عن أدارة أموره وأنه ينقل واقعيا السيادة من الشعب إلى البرلمان، فالسيادة الحقيقية هي في يد الشعب لا الحاكم.

[2] خالد الناصر،" أزمة الديمقراطية في الوطن العربي "، في علي الدين هلال وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 1998، ص29 .

[3] نفس المرجع.

في دراسة له، للمفهوم الديمقراطي حسب التصور الغربي، قام الباحث العربي "حامد ربيع" بتحديد العناصر الأساسية للديمقراطية الليبرالية فيما يلي[1]:

أ. التمييز بين السلطات التأسيسية والسلطات المؤسسة، فالأولى تصنع القواعد الأساسية للجماعة أو النظام السياسي، والثانية تمارس السلطات التأسيسية، وينبع ذلك التمييز من ثلاث (3) متغيرات، وهي:

- مفهوم العقد كسلطة تأسيسية ومصدر للسلطة السياسية كسلطات مؤسسة.
- التمييز بين القواعد الدستورية والنصوص غير الدستورية شكليا وموضوعيا.
- سيادة القواعد الدستورية كنتيجة حتمية لمفهوم السلطات التأسيسية.

ب. مبدأ سيادة القانون: وعناصره الدستور، القانون ثم اللائحة.

ت. مبدأ سيادة الشعب.

ث. مبدأ الأغلبية، واحترام الأقلية.

ج. مفهوم الهيئة النيابية.

ح. وأخيرا وظيفة الإدارة.

و إذا كان مفهوم الديمقراطية الليبرالية يعبر عن الاختلاف في الأيديولوجيات المهيمنة، فإن مؤلّف "جوزيف شومبتير" (Joseph Schumpeter) [2*]، شكل نقطة تحول نوعية في مفهوم الديمقراطية، فقد تم تقويض الأساس الأيديولوجي الذي طالما قام عليه، ليتم اعتبارها شأنا إجرائيا يتضمن الترتيب المؤسساتي القائم الذي يهدف للتوصل إلى القرارات السياسية. وقد سيطر هذا التعريف الإجرائي للديمقراطية لمدة ليست بالهينة على دراسات الديمقراطية، ليضع فيما بعد "روبرت دال"(Robert Dahl) نظريته في الحكم التعددي (polyarchal)، وتعتبر بمثابة الجسر الرابط بين تعريف الحد الأدنى والتعاريف الموسعة للديمقراطية.

وقد تميزت مرحلة العولمة النيوليبرالية التي تعبر عن سيادة الإطار الفكري ما بعد الحداثي، بالانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية، ومن التسلطية والشمولية إلى الديمقراطية، ليتشكل بذلك نسق فكري مفتوح، تغيب فيه الثنائيات[*]، التي كانت تغذيها الأيديولوجيات المحكومة حسب "جون فرانسوا ليوتار" (Jean François

---

[1] جمال علي زهران ، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2005، ص ص 42-43.

[*] Joseph Alois Schumpeter, **Capitalism, socialism and democracy,**USA:Harper and Row publishers,Inc,1942.

[*] تتسم ما بعد الحداثة كإطار فكري رافق ظهور فترة العولمة بالنسق الفكري المفتوح، حيث لا توجد ثنائيات على غرار الاشتراكية أو الرأسمالية، القطاع العام والقطاع الخاص، الأطر المادية أو الأطر المعنوية، بل هناك متغيرات متعددة تتفاعل وفق نموذج توفيقي حسب " **السيد يسن**" كالجمع بين القطاع العام والخاص في نسق اقتصادي واحد، الجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، التوفيق بين الخاصة والعمومية، وتعبر عنه حركة الطريق الثالث التي تعني التأليف الخلاق بين حركة الرأسمالية وبعد العدالة الاجتماعية.

وفي مؤلفه **الوضع ما بعد الحداثي:تقرير حول المعرفة**،الذي يعتبر القاعدة الأساسية للدراسات ما بعد الحداثية، تناول **"فرانسوا ليوتار**"موضوع العلم كشكل أولي للمعرفة يعتمد على ما أسماه السرديات الكبرى،وهي الأطروحات التي يفترض أنها تمثل الحقائق بما تحتويه من نظريات تفسيرية شاملة عن

Lyotard) بالسرديات الكبرى أو الأنساق الفكرية المغلقة [(1)]. وقد شكل ذلك فارقا مهما في دراسات الديمقراطية، لتعاد صياغتها باعتبارها قيمة عالمية، تطبق وفق خصوصيات الشعوب، ومبادئ المجتمعات وأديانها. وتستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد النظم السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها.

ويعكس تعدد المراحل التي تبلورت خلالها مفاهيم مختلفة للديمقراطية، تعددية واختلاف في تعاريفها. فقد شكلت مجالا للسجال والمراجعة الأكاديميين، ومع ذلك فجوهر الديمقراطية ظل يقوم على اعتبارها" نهجا للحكم يتضمن معادلة لاتخاذ القرارات طرفيها الحاكم والمحكومين، تقترن بقيم المساواة، الحرية، والعدالة" [(2)]. ويعبر عن ذلك "علي خليفة الكواري" بأن: "الديمقراطية المعاصرة اليوم أبعد من أن تكون عقيدة شاملة، وهي أقل من أن تكون نظاما اقتصاديا واجتماعيا له مضمون عقائدي ثابت، إن الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها (...). وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من خلال تحرير نفسها من صفة الجمود، ونفي شبهة العقيدة، أن تصبح منهاجا عمليا وواقعيا يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الاعتبار، ويراعي مرحلة الممارسة الديمقراطية والنتائج المطلوب تحقيقها من نتائج الحكم الديمقراطي"[(3)].

الفرع الثاني. في تعريف الديمقراطية : أدت ظروف النشأة الغربية لمفهوم الديمقراطية إلى اقترانه بالأيديولوجية الليبرالية القائمة على أسس العلمانية، والحرية الفردية المطلقة ،بهذا المضمون فإنه يبدو أن هناك تعارض بين الديمقراطية وبين مبادئ الشريعة الإسلامية،غير أن إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية باتجاه اعتبارها منهجا مؤسسيا في الحكم يستند إلى مبادئ المشاركة الدائمة وليس الانتخابية الموسمية، جعلها تلتقي مع مبدأ الشورى الإسلامية. وعليه قد يكون من الضروري من أجل تعريف واضح للديمقراطية التطرق للمنظور الغربي ثم المنظور الإسلامي لها.

أولا.المنظور الغربي للديمقراطية : ينصرف العديد من الأكاديميين إلى أنه من الصعوبة وضع إطار تفسيري شامل للديمقراطية في ظل عدم وجود اتفاق حول المفاهيم الأساسية والمتغيرة لها، فقد أظهرت النقاشات العامة في الفكر السياسي المعاصر، أن هذا المصطلح غالبا ما يتم استخدامه تبادليا للدلالة على ثلاث (03) مفاهيم أساسية، هي[(4)]:

كل الظواهر الطبيعية و الإنسانية حيث أكد أنها لا تمثل الحقيقة المطلقة وعوضها بما أسماه السرديات الصغرى المفسرة للأحداث بصورة وقتية، ظرفية،عارضة ،و موضوعية،لا تدعي العالمية والحقيقة المطلقة ومرد ذلك لاستحالة التجانس بين ما هو موجود وبين معتقدات كل فرد.

(1) Jean François Lyotard, **The post modern condition :A report on knowledge**, Manchester: Manchester University press,1984,p81.

(2) علي الدين هلال، "**مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**". في علي الدين هلال وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 35

(3) علي خليفة الكواري، " قراءة أولية في خصائص مفهوم الديمقراطية المعاصرة ". في علي خليفة الكواري وآخرون ، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 14.

(4) Cherif Bassiouni, « Toward a universal declaration on the basic principles of democracy: from principles to realization »; in David Betham and others, **Democracy: it's principles and achievement**, Geneva: Inter Parliamentary Union, 1998, p 05.

– الديمقراطية كعملية (Demacracy as a process): وفحواها الإجراءات والشكليات وآليات التنظيم السياسي للانتخابات، وكل ما يرتبط بها من آليات ومدخلات العملية السياسية (input) [1].

– الديمقراطية كشرط (Demacracy as a condition): وتتعلق بكل ما يرتبط بالتنظيمات المجتمعية وحوكمتها.

– الديمقراطية كنتيجة (Demacracy as a result): وهي بهذا المفهوم تعبر عن السياسات، البرامج والتطبيقات التي غالبا ما يتم وضعها من قبل المواطنين، (Output).

ورغم تباين طبيعة هذه المفاهيم الثلاثة، إلا أنه يمكن اعتبار القاسم المشترك بينها هو أنها تركز على المشاركة الشعبية في الحكم، والتي تتميز بها الأنظمة الديمقراطية عن بقية أنظمة الحكم الأخرى، كأساس لإضفاء الشرعية على الحكم. وفي تلخيص لمضامين هذه المفاهيم يعتبر "ديفيد هيلد" (David Held) أن "كل أنواع الديمقراطية يمكن تقسيمها منطقيا إلى نمطين: ديمقراطية مباشرة أو تشاركية ... وليبرالية أو تمثيلية"[*] [2].

ولعل الرجوع إلى المقصود منها لدى الإغريق، باعتبارهم المنشئ الأول لها، يعتبر إطارا مرجعيا في فهم هذا المصطلح، والتطورات التي لحقت به فيما بعد.

جاء في مؤلف "جمال علي زهران" الموسوم بـــ "الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي"، بأن الإغريق حددوا هذه الكلمة باعتبارها جمعا بين مقطعين هما: Demos بمعنى الشعب، و Cratos بمعنى السلطة، إذن فتعريف الديمقراطية عند الإغريق هو "سلطة الشعب" [3]، ويتفق مع هذا المعنى الإغريقي مفكرون كثر، على غرار "شارل دي مونتسكيو" (Charles De Montesquieu) الذي عرفها على أنها: "أن يكون للشعب سلطة السيادية العليا"[4]، كما ذهب الرئيس الأمريكي في القرن (18)م "أبراهام لنكولن" (Abraham Lincoln) إلى تعريفها بأنها: "حكم الشعب، بالشعب، للشعب"، فحكم الشعب يشير إلى أن الشعب هو الطرف الوحيد المختص بالحكم، وبالشعب تنصرف إلى إشراك المواطنين في صنع السياسات واتخاذ القرارات ، أما عبارة للشعب فالمقصود بها أن هدف الأداء المؤسساتي للدولة (وظائف الدول) يكون من أجل تنمية مصالح الشعب على اختلاف فئاته وأصوله.

---

(1) Development Studies Program, The American University and Institute Research Washington DC, and International Centre for Ethnic Studies, Kandy, Srilanka ,"**Democracy and democratization in developing countries**", Series on democracy and health, Data for decision making project Department of population and international health, Boston, Massachusetts: Harvard school of public health, p 07.

(*)"All but one of the models could reasonably be divided into two broad types: direct or participatory democracy … and liberal or representative democracy». IBID.

(2) David Held ,Models of democracy,3rd edition ,Cambridge: Polity Press ,2006, (INTRODUCTION), p4.

(3) جمال علي زهران، مرجع سابق الذكر، ص 32.

(4) شارل دي مونتسكيو، **روح الشرائع**، (ترجمة: عادل زعيتر)، ج1، ص 21، وردت في محاضرة كارل بوبر، **في الحرية والديمقراطية**، (ترجمة :عقيل يوسف عيدان)، الكويت: مركز الحوار للثقافة (تنوير)، ص 09.

من جهة أخرى، ينطلق" س .ن.أيزنشتات"(Eisenstadt) في تعريف الديمقراطية من خلال التركيز على آليات ممارستها، حيث يرى أنها تشمل نوعين هما "الديمقراطية الدستورية، وديمقراطية المشاركة"، ديمقراطية دستورية لأنها تقوم على ترتيبات دستورية كعنصر جوهري للنظام الديمقراطي، وشروطا مسبقة أساسية لأداء وظيفتها ، كما أنها ديمقراطية المشاركة لأنها حكم السواد الأعظم من المواطنين، فهي إذن مناقضة لحكم الفرد أو حكم القلة الأوليجاركية "[1] .وهذا ما ينطبق على عبارة "هيلد" السابقة، فمعظم الديمقراطيات تصنف بين نوعين كبيرين إما تمثيلية (إجرائية) أو تشاركية (مباشرة). وعلى هذا يمكن أن نصنف التعاريف المقدمة بشأن المفهوم إلى نوعين: النمط الأول هو التعاريف الإجرائية، والنمط الثاني هو التعاريف الموسعة أو الموضوعية.

1– التعريف الإجرائي للديمقراطية: ويطلق عليه كذلك تعريف الحد الأدنى (Minimalist)، يمثله العديد من الأكاديميين منهم "شومبيتر"[*]،" كارل بوبر" (Karl Popper)، "هربرت تينغستون" (Herbert Tingston)، ويعتبر "صامويل هنتنغتون" (Samuel Huntington) و"آدم برجيفورسكي" (Adam przeworski) ، من ممثلي هذا التيار الأواخر [2].ويقوم مضمون هذ التعريف على النظر إلى الديمقراطية على أساس أنها تتضمن "أصغر عدد ممكن من الخصائص التي ينظر إليها على أنها قابلة للتطبيق" [3]. ولهذا فإن "لاري دايموند" (Larry Diamond)، يرى بأنها تنحصر في كونها ديمقراطية انتخابية .ويندرج ضمن هذه الفئة :

أ.**التعريف الشومبيتري:** يرى "شومبيتر" أن الديمقراطية تمثل طريقة سياسية، هدفها الوصول إلى قرارات سياسية تشريعية وإدارية، لذلك فهي ليست غاية في حد ذاتها، هذا بمعزل عن نوع القرارات التي ستصدرها في ظروف تاريخية معينة. وينص هذا التعريف على أن "الطريقة الديمقراطية هي ذلك الترتيب المؤسساتي الذي غايته الوصول إلى قرارات سياسية يكتسب فيه الأفراد القوة على القرار بواسطة وسائل الصراع التنافسي على صوت الشعب"[4].

كما يعتبر "شومبيتر" أنه يمكن بسهولة التحقق من وجود أو غياب المعيار المعتمد عليه في تحديد مفهوم المصطلح لأنه مجرد "إجراءات متبعة"، تبرز في الآليات التالية [5]:

---

[1] س.ن. أيزنشتات، **تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرار والتغير** ، (ترجمة: مها بكير)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمةوالنشر، 2002، ص 06.

[*] سميت بالديمقراطية الشومبترية كذلك، نسبة إلى "شومبيتر" وهو عالم اقتصاد أمريكي من أصل نمساوي، عاش بين (1883–1950) ويعتبر تعريفه للديمقراطية نقطة تحول نوعي في تعريفها، حيث تم فك الارتباط بينها وبين اعتبارها كمذهب سياسي، مرتبط بالاقتصاد الرأسمالي.

[2] Adam Przeworski, « Minimalist conception of democracy: a defense"; in Ian Shapiro and Casiano Hacker Cordon, **Democracy's Value,** Cambridge: Cambridge University Press, 1999, P 12.

[3] Shaun Mc Elhenny,"**Minimalist conception of democracy: a normative analysis**", Senior Honor Thesis, December 2004, p 03.

[4] جوزيف أ، شومبيتر، **الرأسمالية والاشتراكية، والديمقراطية**، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط 1، 2011، ص 514.

[5] Joseph Schumpeter, " Capitalism, socialism and democracy", In Robert A. Dahl, Ian Shapiro, José Antonio Cheibub, **The Democracy Source Book**, Cambridge, Massachusetts, London: The Mit Press, 2003, p 09.

-القيادة: إن الإرادات الجمعية لا تؤكد نفسها بطريقة مباشرة، حتى ولو كانت قوية ومحددة، فهي تظل كامنة، إلى أن يتبناها قائد سياسي معين، ويحولها إلى عوامل سياسية من أجل تفعيل عرضه التنافسي.

-المنافسة: وحصرها "شومبيتر" في المنافسة الحرة على صوت الناخب الحر، فالطريقة الانتخابية هي الطريقة الوحيدة المتاحة للمجتمعات أيا كان حجمها، التي يدار عن طريقها الصراع التنافسي.

- الحرية الفردية في المنافسة على القيادة السياسية، حرية المناقشة ،وحرية الصحافة .

إذن من خلال قراءة سريعة في المفهوم الشومبتري للديمقراطية ،يمكن أن نستنتج أهم سمات مقاربته، وهي[1]:

- إن الحرية تقتصر على حرية السياسيين في المنافسة، والمشاركة ما هي إلا وسيلة لانتخاب النخب.

- نظرة شومبيتر هي نظرة عملياتية، لأنه من السهل توافر المنافسة الانتخابية كإجراء ليشكل محور العملية السياسية.

-تتسم بغلبة الطابع الاقتصادي الأرثوذكسي، حيث يرى أنه لا معنى للديمقراطية الأخلاقية، فالديمقراطية هي انتخابية ذات تقنية استفتائية.

-استوحى "شومبيتر" نظريته في الديمقراطية انطلاقا من الطرح النظري القائم على سيادة المستهلك، فالمواطن هو مستهلك للديمقراطية[*].

ويتفق "بوبر" مع "شومبيتر" في إدراجه الحد الأدنى من الإجراءات كمضمون للديمقراطية، حيث يرى أنها: "النظام الوحيد حيث يتم تغيير الحكومة دون إراقة الدماء" [2]. من خلال هذا التعريف يرى "بوبر" أن المجتمع المفتوح الذي يسمح بالمعارضة والحوار النقدي هو السبيل لحل المشكلات (Problem Solving) بفضل مؤسساته الحرة[3]. وحسبه تقوم الديمقراطية على الهندسة الاجتماعية الجزئية في مقابل التخطيط الكلي اليوتوبي، فهي "لم تكن أبدا حكم الشعب، لا يمكنها ولا يجب أن تكون كذلك" [4]. فيما يرى "برجيفورسكي" بأن

---

[1] Gilles Paquet, « **Schumpeter et l'autre théorie de la démocratie »** , Texte présenté au colloque Schumpeter, 26 janvier 1999, Montréal: Gretss, (AEP), p 02.

[*] وذلك لأن التخصص الأكاديمي لشومبتر باعتباره كعالم اقتصاد وليس سياسة.

[2] Lars Rudebeck, **" Democracy, development, globalization, power-On concepts, meanings, realities and their linkages",** Work in progress, International Symposium ,Dev Net: Democracy and Development (31May2012)(,Sweden :Uppsala University, Centre for sustainable development(CSD), p 14.
In: http://www.CSDUppsala.uu.se/2012/democracy-development/. See also: Adam Przeworski, **"Minimalist conception of democracy: a defense**", op.cit, p 12.

[3] عادل مصطفى، **فقه الديمقراطية**، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2012، ص 99.
See also: Karl Popper**, All life is problem solving**, London: Rutledge, 1st published, 1999, p 89.
وردت كذلك في محاضرة: **في الحرية والديمقراطية**، وردت في الكتاب أعلاه، ترجمة تنوير، الكويت: مركز الحوار والثقافة، ص 07.

[4] Ibid , p 10.

الديمقراطية هي"النظام أين تكون المصالح الحكومية نتيجة للانتخابات المتنازع عليها" [1] .وفي نفس الإطار، يعتبر "هنتنغتون" بأن الانتخابات هي جوهر الديمقراطية [2] .وهي نظام الحكم الذي يمارس فيه الشعب السلطة بطريقة غير مباشرة من خلال ممثلين منتخبين من طرفهم"[3].

إن التأمل في التعريفات الكثيرة للديمقراطية التي تم سردها، يقودنا إلى استنتاج الأسس أو العناصر التي تقوم عليها مقاربة الديمقراطية كمفهوم إجرائي، وهي: انتخابات حرة ونزيهة، تعددية حزبية تنافسية، التركيز على الحد الأدنى من الحرية (حرية التعبير، الصحافة، التنظيم والتجمع) [4] .معبرا عنها بالشكل رقم (1)،كالتالي:

الشكل رقم (1): المضمون الإجرائي للديمقراطية.



المصدر: من إعداد الطالبة.

ب.التعريف الداهلي: رغم أن مقاربة "داهل" للديمقراطية تدرج من قبل العديد من الأخصائيين الأكاديميين ضمن نطاق مقاربة الحد الأدنى، إلا أنها تعتبر كحلقة ربط أو كجسر للهوة بين مفهوم الحد الأدنى والموسع للديمقراطية[5].حيث اعتبر "روبرت داهل" أنه من الأفضل إعادة تعريف الديمقراطية المعاصرة بأنها "نظام حكم التعددية" (Polyarchal Democracy): "عملية متكاملة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة" [6] . الذي يتميز حسبه بخاصيتين هما[7]:

أ – اتساع حق المواطنة وشموله كافة الجماعات واكتساب ذلك الحق من طرف الناخبين .

ب– أن يتضمن حق المواطنة حرية الفرد في الاختيار ومحاسبة ممارسي السلطة، ومعاقبتهم إذا اقتضى الأمر.

ويحدد "داهل" حد أدنى لا تهبط تحته الممارسة الديمقراطية وإلا فقدت صفة الديمقراطية، لذلك حدد خمسة (05) معايير للحكم الديمقراطي التعددي، هي:

---

(1) Larry diamond, « Defining and developing democracy », in Larry diamond, **Developing democracy: towards consolidation**, Baltimore, John Hopkins University Press, 1999, p 32.

(2) Sammuel Huntington, «After twenty years: The future of the third wave", **THE JOURNAL OF DEMOCRACY**, vol (08), N° (04), October 1997, pp 3-4.

(3) Oyekan Adeolu Awaseyi, « Democracy and Africa's search for development", **THE JOURNAL OF PAN AFRICAN STUDIES**, vol (03), n° (01), Septembre 2009, and p 216.

(4) Larry diamond, "Defining and developing democracy", in R. Dahl et-al**, The Democracy Source Book**, op.cit, p 32.

(5) Development Studies Program,The American University and Institute Research Washington ,DC and International Centre for Ethnic Studies kandy, Srilanka, op.cit, p07.

(6) Robert Dahl, Polyarchal Democracy, in R. A. Dahl and others, **The Democracy Source Book**, op.cit, pp 49-50.

(7) Robert A. Dahl ,**Democracy and its critics,** New Haven CT: Yale University, Press, 1989, p 220.

1-**تساوي الأصوات في المراحل الحرجة:** أي المساواة في حق التصويت، وفي الفرص الممنوحة له، وإشراط أن يكون وزن صوت كل مواطن مساويا لوزن صوت غيره من المواطنين، ومن أبرز المراحل الحرجة مرحلة إقرار الدستور[1].

2 - **المشاركة الفعالة:** بمعنى يجب أن يكون لجميع المواطنين فرص متساوية وفعالة لعرض آرائهم، وتسمح لهم بالتعبير عن اختياراتهم حول ما يجب أن تكون عليه القرارات الجماعية الملزمة [2].

3- **الفهم المستنير:** يجب فتح الفرص المتساوية والفعالة أمام كل مواطن للإطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة ونتائجها المحتملة [3].

4- **تنظيم الأجندة:** بمعنى أن يكون لمتخذي القرار فرصة مطلقة ليقرروا كيف تدرج الموضوعات، القضايا والمسائل في جدول الأعمال، وأي الموضوعات يطرح لاتخاذ قرارات ديمقراطية بشأنها[4].

5- **تضمين البالغين:** ويعبر "داهل" عن هذا المعيار بأنه يجب أن يكون لجميع البالغين، أو أغلبهم على الأقل الحقوق المتضمنة في المعايير الأربعة السابقة، والشمول يرجع لاتساع نطاق حق المواطنة، والتمتع بحقوق المشاركة السياسية للبالغين من الجنسين والمقيمين إقامة دائمة في البلد المعني.

كما يعتبر "داهل" أن الديمقراطية أمر مرغوب فيه أكثر من أي بديل محتمل آخر، لأنها تتوفر على عدة مزايا، من بينها[5]:

- الديمقراطية تساعد على تجنب حكم الفرد.
- الديمقراطية تضمن لمواطنيها عدد من الحقوق الأساسية، التي لا تقدمها النظم غير الديمقراطية.
- تضمن مدى واسعا للحرية الشخصية أكثر من أي بديل محتمل لها.
- إتاحة الفرص للأشخاص لممارسة حرية تحقيق الذات، أي أن يعيشوا في ظل قوانين من اختيارهم.
- تعزيز التنمية البشرية.
- تشجع على درجة عالية نسبيا من المساواة السياسية.
- الديمقراطيات النيابية الحديثة لا تخوض حروبا فيما بينها.

---

(1) علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية في خصائص الديمقراطية**، مرجع سابق الذكر، ص 31

(2) تشارلز تيللي، **الديمقراطية**، ترجمة: محمد فاضل طباخ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010، ص 25.

(3) تشارلز تيللي ، مرجع سابق الذكر، ص 26.

(4) روبرت أ. داهل، **عن الديمقراطية**، ترجمة: أحمد أمين الجمل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 2000، ص 39.

(5) نفس المرجع ، ص ص 48 -56.

ومن خلال إدراج "داهل" لمعيار المشاركة السياسية وشمول المواطنة فإنه بذلك يكون قد توصل إلى وضع أساس لمفهوم أوسع يتجاوز حدود الاهتمام بمدخلات العملية السياسية إلى مخرجاتها، وهو ما يظهر في المضمون الموسع للديمقراطية.

2. التعريف الموسع للديمقراطية : لقد ركزت الخطابات السياسية الراهنة على ضرورة مقاربة مفهوم الديمقراطية من حيث نتائجها، إذ تشكل الحرية هدفا أساسيا لذلك، حيث ورد ذلك بشكل مباشر في إعلان "فيينا" لحقوق الإنسان، الذي أشار أن: "الديمقراطية تتأسس على حرية معبرة عن إرادة الشعوب في تحديد أنظمتهم السياسية الخاصة، اقتصادية، اجتماعية وثقافية ومشاركتهم الكاملة في مجريات حياتهم"[(1)].

إن إعادة تعريف الديمقراطية جاء في سياق إعادة إحياء النظرية الليبرالية، وسيادة البراديغم الديمقراطي، فهي ترتبط بفكرة الحوكمة (Governance) ، التي تعتبر كصيغة حكم ونمط من أنماط اتخاذ القرار، تقوم على التفاوض بين أطراف ثلاثة هي مؤسسات الدولة، تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص [(2)]. يشارك فيها الشعب في صياغة السياسة العامة، وتعمل ضمنها الدولة بمسؤولية وتخضع من خلالها للمحاسبة على قراراتها وأعمالها" [(3)]. ليكون بذلك هدف ابتكار نظرية الديمقراطية القائمة على المشاركة هو تفعيل الرقابة الشعبية، الشفافية والحصول على المعلومات ودور المساءلة، من خلال تفعيل أداء المواطن السلبي الذي يتحدد تبعا لمنطق الحقوق السلبية، الذي ساد وفقا للنظرية التقليدية، في حين يتمتع الممثلون المنتخبون بأكبر هامش من الاستقلالية في عملية صنع القرارات السياسية[(4)].

يرى أنصار هذه المقاربة أن فاعليتها تستمد من قيامها على أساس تشاركي، ومن جوهرها القائم على الحرية[(*)]، و يمكن القول أن ديمقراطية المشاركة تستهدف "دمقرطة" الديمقراطية نفسها، و "التخلص من الخيارات البيروقراطية السائدة على المستوى المحلي، عن طريق المساءلة، الرقابة، والتفاعلية... لأنها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل مجالس الجماعة المحلية، تقوم على أساس تكافؤ الفرص وتساوي الحقوق"[(5)].

---

(1) Cherif Bassiouni, op.cit, p 05.

(2) Raphël Canet, « **Qu'est ce que la gouvernance**? ». Dans *Séminaire Les nouveaux modes de gouvernance et la place de la société civile: conférence organisé par le Service aux collectivités de* l'UQAM, tenue à l'Ecomusée du fier monde *(Montréal, 16 mars 2004). Conférence de la chaire MCD. 2004.*
www.institutidrp.org/contributiongidrp/canet_gouvernance/20mars%202004.pdf.

(3) حسن كريم ، "مفهوم الحكم الصالح"،في إسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006،ص 108.

(4) Jurgen Habermas, "Three normative models of democracy, democratic and constitutional theory today", **CONSTELLATIONS**, volume (1), N° (01), 1994, p 02.

(*) تحدث ألكسيس دي توكفيل (Alexis de Tocqueville) عن المفهوم انطلاقا من أطروحته حول "**تجسيد الحرية المحلية للمواطن**" في اختيار بدائله التنموية، وهو ما تحقق سنة 1977، حيث أقرت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة "الحق في التنمية" كأحد مبادئها الأساسية.

(5) الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، **إعلان الحق في التنمية**. الأمم المتحدة، جنيف، جوان 2011. ص 25.

www.ohchr.org.

ويعزز "لاري ديموند" إقرار هذا التوجه الديمقراطي التشاركي، حيث يعتبر في هذا الصدد أن المفاهيم الانتخابية للديمقراطية ، زادت في استبعاد العديد من الفئات من ممارسة حقوقهم الديمقراطية. ويتساءل انطلاقا من اعتبار أن الديمقراطية الليبرالية هي أفضل الحكومات، هل يكفي أن تتقلد الحكومات السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية ؟. وفي إجابته عن هذا التساؤل، يقدم نظرة عامة عن واقع الديمقراطية الليبرالية في الديمقراطيات الصناعية، والتي لا تلتزم غالبا بمعايير الديمقراطية الليبرالية، من حيث الحرية الشخصية، استشراء الفساد، المحسوبية، وعدم المساواة في الوصول إلى السلطة السياسية، ناهيك عن لامبالاة المنتخبين وغياب الاستجابة الكاملة لمطالب المواطنين. لذلك فهو يرى بضرورة النظر للديمقراطية بأنها ظاهرة تنموية تحقق التنمية الاقتصادية، وتحل المشاكل الاجتماعية، ويقر بأن طرح مفهوم رأس المال الاجتماعي هو أمر بالغ الأهمية باعتباره موردا هاما للتعامل مع المشاكل التي تبدو مستعصية كالفقر، الاغتراب، وتحقيق الأمن الشخصي ما يجعل من رغبة الأفراد ملحة في دعم الديمقراطية حتى في حالة عدم فهمهم للإجراءات المؤسسية الديمقراطية. وذلك انطلاقا من دافع الرغبة في الحرية[1].

ومن الأفكار المؤيدة لهذا الطرح، أطروحة كارول باتنام (Carole Patnam)، الذي ينطلق في طرحه من نقائص الديمقراطية- بخاصة أوجه قصور الديمقراطية التمثيلية- ليصل إلى ميزات ديمقراطية المشاركة، باعتبار أن النموذج الديمقراطي التشاركي يقوم على مدخلات تتسم بأعلى درجات المشاركة، والمخرجات التي تكون في شكل سياسات وقرارات، وتصل إلى حد تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وذلك حتى تكون هناك تغذية راجعة من المخرجات إلى المدخلات[2].

إن الديمقراطية إذن ،هي مفهوم تراكمي، يقوم على التكامل بين بعدين أساسيين: بعد ذو طبيعة إجرائية يركز على مدخلات العملية السياسية [3]. في حين يشمل البعد الموضوعي الموسع أهداف الديمقراطية من حيث نتائجها الإنسانية، وبناء قدرات الأفراد، باعتبارها وسيلة لتحقيق غاية التنمية التي هي غاية كل نظام سياسي،كما أنه يوسع نطاق الحقوق التي ينبغي للديمقراطية حمايتها لكي تشمل الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية، حقوق الجندر والتنمية[4] .(انظر الجدول رقم1)

---

[1] Russel J. Dalton, Doh C.Shin and Willy Jou, « Understanding democracy: Data from unlikely places **», Journal OF DEMOCRACY**, volume (18), N°(04), October 2007, p 144.

[2] Carole Patnam, « Participation and democratic theory », in Robert A. Dahl ,et- al, **The Democracy Source Book**, op.cit, p 42.

[3] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، تقرير حول:" **الديمقراطية في التطوير والتنمية، مشاورات عالمية حول دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية**"، السويد: IDEA، 2009، ص 17.

[4] Oyekan Adeolu Ouwaseyi, op.cit, p 216.

الجدول رقم (1): ثلاث تعريفات تراكمية للديمقراطية

تعريف الديمقراطية	نوع الديمقراطية	أهم مرتكزات الديمقراطية	لينكولن
إجراءات ومؤسسات	(minimalist) نخبوي+ الحد الادنى **(شومبيتر)**	حكومة فعالة	Government of the people (حكم الشعب)
إجراءات ومؤسسات + معايير	(Polyarchal) (مشاركة متعددة الأقطاب تعددية) **(داهل)**	المشاركة والتمثيل المكثف والنوعي+ الحقوق السياسية	(Government by and of people) حكم الشعب، بالشعب
إجراءات + حقوق سياسية، إجتماعية، إقتصادية، تنموية	الموسع (Maximalist) **(هيلد)**	تمثيل جيد+ تمثيل عالي + الحقوق (الاجتماعية السياسية الاقتصادية)+ العدالة الاجتماعية	(Government of - by and for people) حكم الشعب(باشعب ولصالح الشعب

المصدر:من إعداد الطالبة بالإستناد إلى:

Mark Buhlman et- al, « The quality of democracy :Democracy barometer for established democracies »,Working paper n°22,Universityof Zurich: Hertie school of governance April2008, p04.

ثانيا. المنظور الإسلامي للديمقراطية : مما لا شك فيه أن الجدل ما زال محتدما حتى هذه اللحظة على مفهوم الديمقراطية وعلاقتها بالدين بشكل عام، والدين الإسلامي بشكل خاص وذلك لأن الجدل المتعلق بالعالم الإسلامي أخذ منحنى كبيرا متداخلا في كثير من قضاياه المعاصرة، بسبب المرجعية الغربية للمفهوم، فقد تكوّن في ظروف خاصة عانى منها الغرب من الحكم السياسي الثيوقراطي المدعوم بقوة الإله.

ويعتبر الشيخ "رفاعة الطهطاوي" (1801–1873)م، أول من أثار مصطلح الديمقراطية في العالم العربي، فقد حاول إثبات أن نظام الحكم الديمقراطي، ينسجم تماما مع تعاليم الإسلام، ومبادئه [*]، فالحرية حسبه عند الغرب تقابل عند العرب العدل والإنصاف .كما أشار الإمام "جمال الدين الأفغاني" (1838–1897) م إلى أن سبب انحطاط الأمة الإسلامية يعود إلى غياب العدل والشورى وعدم تقييد الحكومة بالدستور، وبناء عليه فقد طالب بأن يعاد للشعب حق ممارسة دوره السياسي والاجتماعي، عبر المشاركة في الحكم من خلال الشورى[1].

(*) حيث أرسل من قبل "محمد علي" إلى فرنسا كإمام مرافق لفرقة عسكرية، حيث تلقى العلوم هناك واستفاد من التجربة.

(1) رفعت سيد احمد، الدين والثورة، القاهرة: الدار الشرقية، 1989، ص 47.

ومن خلال مقارنة نتائج الحكم في الغرب، ولا سيما في مجال الحريات العامة، توصل المفكرون العرب إلى أن ابتعاد المجتمعات الإسلامية عن الشورى هو السبب في تخلفها عن العمران، وعليه تظهر نظرة المفكرين المصلحين العرب، في هذه المقارنة من خلال[1]:

- قرب نظم الحكم الديمقراطية من منهج الشورى، الذي تدعو إليه الآيتان الكريمتان، "وأمرهم شورى بينهم" [2]. و"شاورهم في الأمر" [3].
- إن مبادئ المساواة والحرية وحكم القانون، الذي ترتكز عليه نظم الحكم في الغرب لا تتناقض مع جوهر الشريعة الإسلامية. بل تنسجم مع جوهر الإسلام، وبشكل عام فقد اتسمت نظرة رواد النهضة العرب، بالايجابية تجاه الممارسة الديمقراطية في الغرب[4].

وفي هذا السياق، قامت المقاربة العربية للديمقراطية من زاويتين:

أولاهما: محاولة فهم الديمقراطية، والتعرف على مبادئها القانونية والسياسية.

ثانيهما: مقاربة الديمقراطية من مبادئ الشورى، ومقاربة الشورى من ضوابط الممارسة الديمقراطية، فقد حاول الشيخ "محمد عبده"، أن يحقق هذه المقاربة في المصطلحات والمفردات ،بين الإسلام والغرب، فقد اعتبر أن المصلحة تقابل المنفعة، والشورى تقابل الديمقراطية، والإجماع يقابل رأي الأغلبية، وأكد أنه لا أساس للتيوقراطية في الإسلام مؤكدا أنه "لا وساطة بين العبد وربه"، وأن مسميات القاضي، الحاكم والمفتي هي مسميات مدنية وليست دينية. ويعتبر "أبو الأعلى المودودي" أن الإسلام بإرسائه مبدأ الشورى، فهو دين ديمقراطي ولذلك يتعين إعطاء الديمقراطية فرصة لكي تتكيف، وتنجح في البلدان الإسلامية كما يرى بأنه من الأصح نسبة الديمقراطية إلى الإسلام، لا العكس[5].

وقد اتسم الموقف العربي المعاصر تجاه الديمقراطية بالتأرجح بين الرفض والقبول ،فقد أفرزت نتائج دراسة ميدانية للمؤسسة الأمريكية (PEW) التي أجريت في 44 دولة إسلامية وغير إسلامية عن التوجه الإيجابي لتقبل الديمقراطية في الدول الإسلامية، أكثر منها في الدول غير الإسلامية(كدول أوروبا الشرقية روسيا وبلغاريا)، غير أن قبول المجتمعات الإسلامية للديمقراطية، يقترن بالخوف والحذر من إمكانية توظيفها لخدمة المصالح العربية في الهيمنة على المنطقة[6].

ويشكل الموقف المؤيد للديمقراطية القاعدة الأوسع في العالم العربي، ومن بين ممثليه، "راشد الغنوشي"، "يوسف القرضاوي"، وغيرهم.

---

[1] علي خليفة الكواري، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص ص 19، 20.

[2] القرآن الكريم، "سورة الشورى"، الآية 38.

[3] المصدر نفسه، "سورة آل عمران"، الآية 159.

[4] المرجع نفسه.

[5] أبو الأعلى المودودي، **الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة**، ترجمة: خليل الحامدي، دار القلم، 1991، ص 250.

[6] محمد السماك، "نحو مفهوم إسلامي للديمقراطية"، في كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني (محرران)، **ندوةالديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي**، بنغازي: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 2006،ص 167.

- "**يوسف القرضاوي**": يميز بين الإسلام والديمقراطية، وعدم النقل الحرفي للديمقراطية الغربية، وإنما الضرورة تستدعي صهرها بما يتناسب مع الدين الإسلامي، وفي ذلك يقول: "حينما نتحدث عن الديمقراطية لا بد أن نتحدث على بصيرة، (...)، لا أرى أن الديمقراطية بجوهرها تنافي الإسلام، لأنها تقوم على أن يختار الناس من يحكمهم، (...)، فإذا كان حكم الإسلام في الإمامة الصغرى أن الذي يؤم الناس في الصلاة والناس يكرهون إمامته، لا ترتفع صلاته فوق رأسه، فما بالنا بالإمامة الصغرى"[(1)].
- "**راشد الغنوشي**": حيث يرى أن "الإسلام جاء بقيم سياسية كالشورى، وما يعني ذلك من إشراك الأمة في الحكم، وانبثاقه عن إرادتها، وقوامتها على حكامها، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد يتم تفعيل هذه القيم بصيغ حديثة اتبعها الغرب، والالتزام برأي الأغلبية والتعددية"[(2)].

وخلاصة القول أن جل هذه الأفكار تبدأ من القناعة بأن الديمقراطية نظام إنساني، ساهمت الإنسانية كلها في تطويره باتجاه إيجاد توازن بين السلطة كضرورة، وبين الحرية كمطلب أساسي للناس"[(3)]. إذا كانت الشورى باعتبارها تعبر عن استطلاع ومعرفة رأي الأمة في القضايا التي تخصها بمجموعها أو فئة منها، وهي حق من حقوق المواطنين، حيث يرى "محمد عابد الجابري"، أنها" تنظم ممارسة هذا الحق بالصورة التي تجعل منها شورى دائمة في خدمة العدل، أي وسيلة لمراقبة سلوكهم القضائي، وسلوكهم الاقتصادي الاجتماعي وهذا ما يسمى اليوم الديمقراطية"[(4)].

فالديمقراطية بتطورها من المستوى السياسي إلى المفهوم الشامل أصبحت تتقاطع وتلتقي مع الشورى الإسلامية باعتبارها تؤمن بالمشاركة الدائمة وليست المرحلية، كل أربع أو ست سنوات في موعد تغير الرئيس، أو أعضاء البرلمان"[(5)]. كما أن الديمقراطية بمفهومها الموسع أصبحت ترتكز على العدالة كقيمة عليا، إلى جانب الحرية، لتشكل العدالة بذلك نقطة التقاء بين الحضارة الإسلامية، التي تجعل من العدالة بدلا من الحرية، قيما عليا لها، وبين الديمقراطية. فليس هناك من شك في التوافق بين أهداف الديمقراطية بمضامينها الموسعة، (المساواة، الحرية، العدالة والإنصاف والحقوق العامة) وبين جوهر العقيدة الإسلامية الذي يفوق في مضامينه ما قدمته الفلسفة السياسية الغربية.

---

(1) يوسف القرضاوي، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، بيروت: مؤسسة الرسالة،1983، ص 157.

(2) راشد الغنوشي، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993، ص ص 49-58.

(3) إبراهيم سعد الدين وآخرون، "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي"، اعد تقرير الندوة وحيد عبد المجيد، **المستقبل العربي**، السنة (13)، العدد(138) ، أوت 1990، ص 101.

(4) محمد عابد الجابري: "الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية"، في محمد عابد الجابري و آخرون **التنمية البشرية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 ،1995 ، ص 65.

(5) أحمد بن بلة ، حوارات: سامي لطيف ،**استرداد المستقبل رؤية استشرافية للمستقبل العربي الإسلامي**،القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995، ص 63.

المطلب الثاني: مقومات الممارسة الديمقراطية.

يعد التساؤل المطروح حول حدود "حكم الشعب" قديما قدم مفهوم الديمقراطية ذاته، ولعل ذلك يرجع بصورة أساسية إلى عدم وجود مفهوم متفق عليه يحوز على الإجماع الأكاديمي والسياسي، لما يبني حكما ديمقراطيا ،لذلك فقد ارتأينا في دراستنا هذه تحديد أهم مقومات ومعايير الديمقراطية بناء على الوثائق المتفق عليها دوليا، منها الإعلان العالمي حول الديمقراطية الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي، كأحد النصوص المرجعية والأطر القانونية في مجال الديمقراطية، الذي ينظر إلى الديمقراطية من منظور موسع ،يضم إجراءات ومؤسسات، إلى جانب قيم ومعايير كأبعاد متكاملة، يعزز بعضها بعضا في إرساء أسس البناء الديمقراطي.

"إن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها ،كما أنه في حين أن هناك سمات مشتركة بين النظم الديمقراطية فليس ثمة نموذج وحيد للديمقراطية، أونها لا تخص أي بلـــد أو أي منطقـــة" [1].

و"الديمقراطية كمثل عليا تهدف أساسا إلى صون وتعزيز كرامة الفرد، وحقوقه الأساسية وضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتوثيق لحمة المجتمع وسداه، وترسيخ السلم الوطني وإيجاد مناخ ملائم للسلام الدولي، كما أن الديمقراطية باعتبارها صيغة لإدارة الدول وشؤون المدينة لها أيضا خاصية محددة، وهي أنها تؤسس لنظام سياسي قادر على تصحيح نفسه وتعديل مساره" [2].

إن اعتبار الديمقراطية كمبدأ وكقيمة عالمية، يفيد بتجاوز الالتباس الحاصل في تطبيقاتها وفق منطقي العمومية أو الخصوصية، إلا أن تحقيقها يتطلب توافر عناصر معينة، تشكل اللبنة الأساسية لبناء أي نظام حكم ديمقراطي [3]. وهي كما يلي:

الفرع الأول. الشروط المؤسسية للديمقراطية: تقع الشروط ذات الطابع المؤسسي في صميم العملية الديمقراطية، وهي في مجملها آليات إجرائية، ترتبط ارتباطا عضويا بجملة أمور، منها المؤسسات السياسية، الفصل بين السلطات، كيفية تنظيم العملية الانتخابية، الآليات التنظيمية المرتبطة بمكافحة الفساد، والإجراءات التي تكفل الديمقراطية التمثيلية، هذا إلى جانب توفير المساءلة والشفافية للقائمين على هذه المؤسسات[4].

إن قوام نظام الحكم الديمقراطي ، يتمثل في وجود بنية سليمة، وأداء مؤسسي يساعد على تحقيق جوهر الديمقراطية القائم على أن "الشعب مصدر السلطات"، فالشعب يمارس دوره في الحكم، عبر اختيار ممثليه وحكامه

---

[1] الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الستون)، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، (A/RES/60/1)، 24 أكتوبر2005، ص40.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تقرير حول " **خارطة الطريق الديمقراطية والتجديد في العالم العربي : اليونسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي**"،باريس: اليونسكو، 2011، ص 09.

[3] **Déclaration universelle sur la démocratie**, Le Caire: Conseil Interparlementaire, (16 septembre 1997), p 01.

[4] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، مرجع سابق الذكر، ص13.

في مؤسسات صنع السياسات، واتخاذ القرارات [1] . ويتأتى ذلك من خلال المشاركة العامة في الانتخابات ، لأن الديمقراطية لا تعني فقط أن "الأغلبية تحكم"، وإنما تحتضن وتتضمن حقوق الأقليات، وتحترم التعددية في الآراء، باعتبارها منهجا لإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح[2] .ومن أبرز هذه الإجراءات نجد:

1.**الإنتخابات:** يسمح إجراء انتخابات حرة ونزيهة في فترات دورية بالتعبير عن الإرادة الشعبية والتغيير السياسي، كما ينبغي أن تتم هذه الانتخابات عن طريق الاقتراع العام السري، والمتكافئ بحيث يستطيع جميع الناخبين أن يختاروا ممثليهم في ظروف تتسم بالمساواة والانفتاح والشفافية وتحفز على التنافس السياسي [3] .ومضامين الانتخابات الديمقراطية تدور حول المعايير الأساسية التالية:

– حرية الانتخابات، من حيث أنها يجب أن تقوم على احترام حريات الأفراد وحقوقهم المدنية والسياسية، ولا بد أن تتسم بالشمول، أي دون تمييز بين الأفراد على أي أساس سواء الجنس، اللغة، العرق، الدين، أو الانتماء السياسي[4].

- نزاهة عملية إدارة الانتخابات ، والمقصود بها أن تتم بشكل دوري ومنتظم [5].

– أن تتسم عملية إدارتها والإشراف عليها وإعلان نتائجها بالحياد السياسي، العدالة والشفافية، وتكتسب الانتخابات صفتها الديمقراطية من الاستناد إلى دستور ديمقراطي، حكم القانون، الفصل بين السلطات، إقامة برلمانات قوية ونظام قضائي مستقل[*].

2. **اللامركزية:** وقوام عملية اللامركزية يتمثل في نقل السلطة والمسؤولية من الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية والإقليمية، وقد أصبح ينظر إليها بشكل متزايد بأنها من أهم أسس البناء الديمقراطي ولا سيما المحلي، فهي تسهم في تعزيز أسس المواطنة، احترام النوع وتوسيع مشاركة المرأة ، ومراعاة المصالح السياسية المختلفة ،تحسين المشاركة، المساءلة والمساواة في تقديم الخدمات،تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في الإنتاج المشترك للسلع والخدمات العامة، إتاحة فرص خروج القادة من صفوف الشعب[6].

---

[1]Richard Rose (ed.), **International encyclopedia of elections**, Washington DC: CQ press (a devision of congressional quarterly inc 2000, 515 (X1X).

[2] أحمد صابر حوحو، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، **مجلة المفكر**، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (05) ، ص 328.

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، مرجع سابق الذكر، ص 13.

[4] الكواري، **مقومات الممارسة الديمقراطية في الدول والأحزاب العربية**، مرجع سابق الذكر، ص 9.

[5] Austin Ranney, **Governing: an introduction to political sciences,** 7th ed, New Jersey: Prentice Hall International Inc 1996, pp 159-160.

[*] من أهم المصادر المتضمنة لمعايير الانتخابات الديمقراطية أنظر:

International Institute For Democracy and Electoral Assistance "**,International Electoral Standard: guidelines for reviewing the legal frame work of elections**", Stockholm: IDE A , 2002.

[6] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **تعزيز "الديمقراطية والسلام والأمن: دور الأمم المتحدة**"، ستوكهولم: IDEA، 2010، ص 20.

وفي إطار اللامركزية، تضطلع أجهزة الحكم المحلي بتمثيل الدولة انطلاقا من تمتعها بمواردها المالية الخاصة، وعليه فإنها تقوم على نقل صلاحيات التخطيط واتخاذ القرار من مستوى كلي وطني إلى مستوى جزئي محلي أو إقليمي. وتماشيا مع كتابات "جون ستيوارت مل" يرى العديد من المفكرين أن الحكومة التمثيلية على المستوى المحلي تمثل قوة تثقيفية هائلة [1]. ولذلك فإن أهمية اللامركزية تكتسبها من قيامها على أسس تشاركية، تسمح لجميع المواطنين بالمشاركة السياسية في جميع مراحل صنع القرارات التي تعنيهم بطريقة مباشرة ،والمشاركة في تحديد الخيارات التي تناسب حاجياتهم، وذلك إلى جانب أنها تشكّل فضاء مهما للتربية والتدريب السياسيين للمواطنين، والأمر ذاته بالنسبة إلى ممثليهم[2].

وتشكل استجابة السلطات المحلية لاحتياجات المواطنين عاملا محفزا لإعادة إنتاج نظام حكم أكثر فعالية [3]. إنّ توافر مجالس تشريعية تمثل جميع عناصر المجتمع على كافة المستويات، والعمل على تنميتها، من شأنه أن يعكس حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشأن العام، ويحفز تعزيز الطابع اللامركزي للحكومة والإدارة على الصعيد الإقليمي والمحلي، استدامة وتعميق الديمقراطية [4].

3.**المساءلة والشفافية** :يرى " دايموند" أنه: "إذا أريد للديمقراطية أن تفي بوعودها للشعب، فإنها تحتاج إلى منظومة شاملة من الضوابط والتوازنات لرصد واعتراض وكشف ومعاقبة كل مخالفات السلطة، وهو ما نطلق عليه منظومة المساءلة الأفقية"[5]. وتحدد أبرز عناصرها غالبا فيما يلي:

أ: يجب أن يحظر القانون وبشكل حازم الرشوة، وإساءة استخدام الموارد العامة، وتضارب المصالح، وإلزام المسؤولين بالشفافية، وتتطلب سياسة مكافحة الفساد التزام المسؤولين السياسيين وغيرهم من ذوي المناصب الحكومية أو العسكرية بالإعلان عن

الأصول التي يمتلكونها، قبل وبعد تقلدهم لمناصبهم.

ب: توافر وإتاحة الوصول إلى المعلومات، ففي إطار مكافحة الفساد يجب أن يتمكن المواطنون من الوصول للمعلومات ذات الصلة بمالية الحكومة ومشترياتها وتعاقداتها.

ج: تتطلب مكافحة الفساد، هيئة خاصة مهمتها التدقيق في سلوك المسؤولين العاملين.

---

[1] المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ،أيمن أيوب (معدا)، تقرير اقليمي حول" **الديمقراطية المحلية في العالم العربي**" ، ستوكهولم: IDEA ، 2010، ص 16.

[2] Democracy Comission (TASC), and Democratic Dialogue, The Report « **Engaging citizens: the case for renewal in Ireland**", 1st published, Dublin: Beta print Limited, 2005, p: 12.

[3] Craig Johnson, « Local democracy, democratic decentralization and rural development: theories, challenges and options for policy”, **DEVELOPMENT POLICY REVIEW**, vol (19), n° (4), 2001, p 521.

[4] Déclaration universelle sur la démocratie, op.cit, pp 2-3.

[5] لاري دايموند، "**الحوكمة الديمقراطية وأداء الديمقراطية**"، واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، (Center for International Private Enterprise an Affiliate) ، ص ص 6-7.

والفساد كما تعرفه منظمة الشفافية الدولية هو: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة (...)، وهو السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق" [1]. كما يعرف الفساد حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على أنه: "إساءة استخدام السلطة العمومية أو الوظيفة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو الإكراه للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس"[2]. ونظرا لخطورة هذه الظاهرة استوجب الأمر تعاونا دوليا (حكومات، برلمانات، منظمات غير حكومية، وسائل إعلام، قطاع خاص،...) لمواجهتها[3]. وتعتبر آليتي الشفافية والمساءلة من أبرز ما تركز عليه التوجهات الراهنة في مكافحة الفساد، فهما كآليتين مترابطتين ويعزز كل منهما الآخر، من أهم سبل تدعيم وتقوية الاستقرار الاقتصادي. كما أن هناك ثمة اتفاق بين الجمعية العامة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفقا لقراراتهما الصادرين على التوالي (2005 و 2003)م، على اعتبار المساءلة والشفافية والمساءلة مقومان أساسية للديمقراطية[4].

وتبرز تطبيقاتهما بصفة رئيسية في مسؤولية الحكومات أمام المواطنين من خلال إجراء الانتخابات العامة الدورية، والمعبرة عن إرادة الشعب، ومصدرا لسلطته في مساءلتها، فتملص الممثلين المنتخبين من مسؤولياتهم تجاه ناخبيهم من شأنه رفضهم في الاستحقاقات المقبلة ، ويدعم ذلك تفعيل الأطراف غير الحكومية كتنظيمات المجتمع المدني والشركات [5].كما تضطلع الأحزاب السياسية خارج السلطة، ووسائل الإعلام بدور مهم في المساءلة العمودية للموظفين الحكوميين[6].

إن غياب المساءلة يؤدي حتما إلى الفساد أي أنه وفق الصيغ التالية فإن:

الفساد = الاحتكار + حرية التصرف – المساءلة

وقد طورت منظمة الشفافية الدولية آليات مكافحة الفساد ليصبح تعريف الفساد وفق المعادلة التالية[7]:

الفساد = (الاحتكار + حرية التصرف) – (المساءلة + الشفافية + النزاهة) .

---

(1) وارث محمد، "الفساد وأثاره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد(08)، ، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جانفي2013 ،ص 86.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية ،تقرير حول" **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**"،1998، ص 9.

(3) بوزيد سايح، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد، وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، **مجلة الباحث**، العدد 10، 2012، ص 55.

(4) المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير :"**الإجماع الدولي، العناصر الأساسية للديمقراطية**"، برلين، 2011، ص ص12-13.

(5) Roman Kr Znarie, " **Making democracy work for pro-poor development**", Report based on meetings of Commonwealth Expert Group on Development and Democracy, London: Commonwealth Secretariat, Marlborough House, October 2003, p: 08.

(6) Léonardo Morlino, " **What is a good democracy? Theory and empirical analysis**", paper to be delivered at the conference on "The European Union nations state, and the quality of democracy: lessons from southern Europe", Berkeley University of California, (31 October -02 November 2002), p 10.

(7) مصطفى كامل السيد (محررا)، **الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر**، مصر: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، 2007، ص 50.

4. المشاركة السياسية : تعتبر المشاركة نقيضا للإنفراد، وهي "العملية التي يستطيع المواطن من خلالها التعبير عن إرادته والمطالبة بحقوقه، كما أنها ضرورية لمنع الاستبداد والانفراد بالسلطة" [1]. وتعبر المشاركة في أوسع معانيها عن حق المواطن في تأدية دورا ايجابيا في عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات السياسية، والتي لها علاقة مباشرة بحياته الخاصة، أما في أضيق معنى فهي تشير إلى قدرته على مراقبة القرارات الصادرة عن ممثليه المنتخبين.

وتستند المشاركة السياسية إلى ثقافة المشاركة، حيث يتغير موقع الأفراد والجماعات من رعايا تابعين إلى مواطنين مشاركين، وتشكل فكرة المواطنة محورا أساسيا للثقافة المشاركة، كما تستند أيضا على دور فعال لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها من أبرز أدوات العمل السياسي. ويرتبط بالمشاركة عادة الاهتمام بالفئات المهمشة الضعيفة – المرأة، الأقليات، والفقراء[2]. وذلك يكون بإعادة إنتاج العديد من المقومات، أهمها:

أ– الثقافة السياسية: يعرف "غابريل ألموند" (Gabriel Almond) و"سيدني فيربا" (Sidney Verba) الثقافة السياسية بأنها: "مجموعة التوجهات السياسية، والاتجاهات، والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي" [3]. فهي تعكس المعتقدات والقيم السياسية السائدة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، والثقافة السياسية قد تدفع باتجاه اللامبالاة والسلبية السياسية، كما أنها قد تدفع باتجاه الانخراط والمشاركة السياسية ، وهي تتألف من أربعة أبعاد هي[4]:

-مجموعة التوجهات الذاتية تجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع.

-إدراكات وأحاسيس،مشاعر وتقييمات،حول الواقع السياسي،وتجاه العملية السياسية، والتزامات بقيم سياسية معينة.

-كما يتحدد محتوى الثقافة السياسية من خلال عملية التنشئة السياسية.

-طبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية والبنية السياسية الرسمية تبادلية سببية.

ويقوم النظام الديمقراطي على أساس ثقافة سياسية مشاركة أساسها رابطة المواطنة(انظر الشكل رقم 2)، وفي هذا الصدد يرى "عبد الإله بلقزيز" أن "الثقافة السياسية المشاركة تقوم بإحلال النزعة النسبية في وعي

---

[1] هشام سلمان حمد الخلايلة، "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012، ص 72.

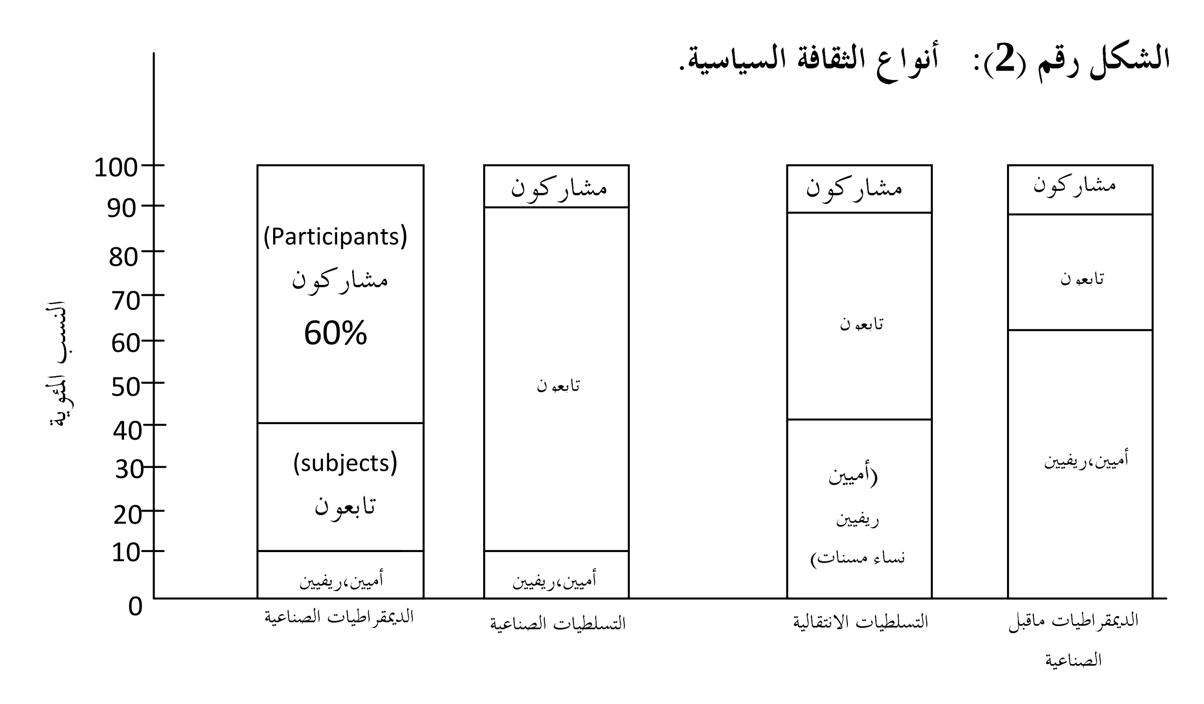
[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **الحراك السياسي وإدارة الصراع**،الكتاب الثاني ، جامعة القاهرة :مكتبة الآداب،ط2،2006، ص106.

[3] Gabriel A. Almond and Sidney Verba, **The Civic Culture**, Boston: Little Brown, Company, 1965, p 12.

[4] محمد زاهي بشير المغيري، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية** ، بنغازي: جامعة قار يونس، ط 2، 1998، ص ص: 219-220.

السياسية والمجال السياسي محل الشمولية، وإحلال التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل القواعد الاحتكار والتسلط والإلغاء"[1].

الشكل رقم (2): أنواع الثقافة السياسية.



المصدر: جابريل ألموند، وجي.بنجهام باويل الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر :نظرة عالمية**، ترجمة هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص 74.

ب– المواطنة: إن مبدأ المواطنة الكاملة، مفهوم ذو بعد سياسي، ويشكل حجر الأساس في عملية بناء الأنظمة الديمقراطية، وفكرة المواطنة حسب الكاتب برهان غيلون هي: "تحالف وتضامن بين أناس أحرار (...)، أي بين أناس متساوين في القرار، والدور، والمكانة" [2]. و المغزى من هذا المفهوم هو إقرار المساواة بين المواطنين وحقهم في المشاركة الحرة في شؤونهم العامة ولذلك صار من الضروري ضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وتحديدا في مجال المشاركة السياسية، فالبناء الديمقراطي لا يقوم إلا بتأسيس علاقة طرفيها المواطن والدولة، ويحدد أبعادها الدستور والقوانين، التي تنظم العلاقات والحقوق والمسؤوليات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية"[3].

ج– تفعيل تنظيمات المجتمع المدني: تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، ومع توظيفه في سياقات مختلفة، أثير الجدل حول مفهوم قديم ظهر في القرن الثامن عشر، فقد انبثق المفهوم تاريخيا – مرتبطا بتحول تاريخي في المجتمع الغربي، وتطور ليصبح مفهوما رئيسيا في الألفية الثالثة ،وقد اتخذ المفهوم

---

[1] عبد الإله بلقزيز، " **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات** "، في علي خليفة الكواري واخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 137.

[2] برهان غليون، **الدولة والدين**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991، ص 134.

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شهيدة الباز (محررة) ، تقرير بعنوان: **ا"النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة: دراسة حالة جمهورية مصر العربية"**، نيويورك: الأمم المتحدة، 2006، ص 05.

معاني متباينة، ضمن سياقات مختلفة، بدايتها كانت مع الفكر الكلاسيكي، ثم "هيجل"، "ماركس"، و"جرامشي" هذا الأخير الذي ربط بين المجتمع المدني وإشكاليات الديمقراطية، وأولى أهمية كبيرة للأحزاب السياسية ولدورها الفاعل في المجتمع، وركز في تحليلاته على البنية الفوقية للمجتمع والتي يميزها مستويين رئيسيين:

- المستوى الأول: يعبر عنه بالمجتمع المدني.
- المستوى الثاني: هو المجتمع السياسي أو الدولة والتي تضطلع بوظيفة السيطرة والقيادة. وتتسم العلاقة بين هذين المستويين بشكل من أشكال الصراع.

وقد ارتبط تطور المفهوم بأطروحات عديدة أهمها: المواطنة، الحقوق، القيم الجماعية، التضامن، ورأس المال الاجتماعي، والتي أثرت بصورة كبيرة على إعادة صياغة تعريف له في مطلع الألفية الثالثة، ليشير إلى "مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، هي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمشة، أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير، الاحترام والتراضي والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح، وقبول الآخر"[1] .وبما أن مفهوم الديمقراطية اليوم لم يعد يختزل في ذلك المفهوم الإجرائي الذي يعتبرها كمجرد آلية انتخابية دورية، أو مجرد إطار للتنافس الحزبي وقانون الأغلبية، بل أصبحت في أحد أوسع معانيها "التشاركية" وهي المشاركة في اتخاذ القرار، مراقبة تنفيذه، والمحاسبة على نتائجه، فهي تبنى في إطار تفاعلي سياسي، اجتماعي واقتصادي بين مختلف الأطراف المجتمعية[2].

بقيام الديمقراطية على الأسس السالف ذكرها، فإن المجتمع المدني يعد البنية التحتية أو الأرضية التي ترتكز عليها الديمقراطية بقيمها، مؤسساتها، وعلاقاتها [3]. وهو أحد أكثر الفعاليات تأثيرا في إحداث التحول نحو الحكم الديمقراطي، وهذا من منطلق ما تؤديه هذه المؤسسات من وظائف في المجتمع، سواء كانت على المستوى التنظيمي الداخلي، بحيث تتيح فرصة التنشئة على القيم الديمقراطية والتدريب العملي على اكتساب الممارسة الديمقراطية، بما تتيحه في عضويتها من مجالات واسعة للتربية الديمقراطية من خلال[4]:

- المشاركة التطوعية في العمل العام.
- التعبير الحر عن الرأي والاستماع وتقبل الرأي الآخر، والمشاركة في اتخاذ القرار.
- المشاركة في اختيار القيادات الإدارية للمنظمة، وقبول نتائج هذه الانتخابات.
- المشاركة في تحديد أهداف النشاط وأولوياته، والرقابة على الأداء وتقييمه.

---

[1] أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة: الشبكة العربية لمجتمع المدني، 2008، ص 64.

[2] سعد الدين إبراهيم، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 69.

[3] عبد الجليل مفتاح، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغربي العربي "، **مجلة المفكر**، العدد 5، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، ص 11.

[4] بياضي محي الدين، " **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية** "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية، بسكرة، 2012، ص 136.

أما على المستوى الخارجي، فهي تضطلع بعدة وظائف يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- وظيفة تجميع المصالح والتعبير عنها وبلورتها، وتقديمها إلى الجهات الحكومية لتحويلها إلى قرارات وسياسات عامة.
- حل النزاعات المجتمعية وحسمها.
- زيادة الثروة والدخل، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاهتمام بالطاقات الثقافية المبدعة وتنميتها.
- إفراز القيادات الجديدة في المجتمع.
- إشاعة الثقافة الديمقراطية ونشرها.

وبناء على ذلك تتحول الديمقراطية إلى مطلب اجتماعي، تدعمه قوى اجتماعية شعبية، وتطرح ضمن أولوياتها، ولذلك فالتواجد الفاعل والفعال للترتيبات المدنية الحرة ذات القاعدة الشعبية، يشكل البنية الأساسية لبناء الديمقراطية، باعتبارها قنوات لتوسيع المشاركة للأفراد، وترسخ أسس المواطنة، وفي المقابل لا يمكن تفعيل دور هذه الترتيبات إلا في ظل نظام ديمقراطي حقيقي[2].

الفرع الثاني. الأبعاد القيمية للديمقراطية : يقتضي الحديث عن نظام ديمقراطي، تواجدا مسبقا للحقوق والحريات العامة لأنها تشكل الأساس الراسخ لأي نظام ديمقراطي أينما وجد، وعند غياب هذه الحقوق الأساسية لا يمكن الحديث عن بناء ديمقراطي سليم، يحترم رأي الشعب ويسعى لخدمة مصالحه.

في دراسته الشهيرة حول مفهومين للحرية (Two concepts of liberty) سنة 1938م، قدم"أشعيا برلين" (Isaiah Berlin) مفهومين لمصطلح الحرية عرفهما تاريخ الأفكار السياسية هما [3]:

المفهوم الأول وضع من قبل "هوبز" (Hobbes) عام 1951م، وهو نوع من الحرية السلبية أو حرية عدم التدخل، وحسب هذا المعنى، الحرية ببساطة هي المجال الذي يستطيع فيه الفرد العمل دون عائق من قبل الآخرين. وبمعنى أوسع منطقة عدم التدخل لزيادة الحريات الفردية أي حماية حقوق الفرد في الملكية والحفاظ عليها في مقابل الدولة، وقد نمت قائمة هذه الحقوق لتشمل حقوق الحرية السلبية ممثلة في حرية الرأي، تكوين الجمعيات، حرية المعلومات، ... الخ، وأصبح ضمان هذه الحقوق، يشكل أحد الشروط الدنيا للديمقراطية[4].

---

[1] عباس فاضل محمود، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق "، **مجلة الأستاذ**، العدد 203، بغداد: كلية التربية، 2012، ص 625.

[2] لبيب الطاهر، "هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟"، في العلوي سعيد بنسعيد وآخرون، **المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001، ص ص 343-344.

[3] Isaiah Berlin, “Two concepts of liberty», in Isaiah Berlin, **Four essays on liberty** ,**Oxford** :Oxford university press, 1969**,** pp 121-122**.**

[4] Mark Buhlmann et al., **« The quality of democracy: democracy. Barometer for established democracies**”, Working Paper. N°: 22, April 2008, Berlin: Hertie School of Governance, p 08.

في حين ينصرف المفهوم الثاني إلى التعبير عن المضمون الايجابي للحريات، ويشير إلى مصدر الرقابة على الأعمال بدلا من مجالها، و المشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات، وبذلك نكون أمام مضمونين للحرية أولهما سلبي ويشير إلى غياب الجبرية، وثانيهما ايجابي ويعني التمكين أو الاستقلالية (Autonomy) [(1)]. ويقوم القرار الديمقراطي على التفاعل الايجابي بين هذين البعدين من الحريات.

أما "دافيد هيوم" (David Hume) فقد أعطى للحرية معنيين مختلفين تماما، الحرية بمعنى حرية الإرادة؛ والحرية بمعنى الحرية السياسية، ومزاولة الأنشطة الاقتصادية المختارة. وللقيم الفردية حسب "هيوم" دور محفز للعديد من الأنشطة في حين لا وجود للقيم المجتمعية، فالحرية الفردانية تعزز الإبداع، والإنتاج والتجارة، وجميع الأنشطة التي تجعل أعضاء المجتمع بحال أفضل[(2)].

يرى "دايفد بيتهام" (David Beetham) أن "الديمقراطية بدون حرية يجب أن تكون كتضارب في المصطلحات"[(3)]. فبدون الحريات السلبية لا يكون للعملية السياسية أي معنى، وبدون الحريات الايجابية لا نستطيع التكلم نهائيا عن الديمقراطية [(4)]. إلا أنه لا يتم غالبا الفصل بين حقوق الإنسان وحرياته العامة، بحيث يشكلان وجهين لعملة واحدة، فالحق قانونيا يشير إلى "سلطة إرادية يستعملها صاحب الحق في حدود القانون وتحت حمايته" كما عرف بأنه "مصلحة يحميها القانون"، وعرف من وجهة نظر تقوم على الجمع بين التعريفين السابقين بأنه "سلطة إرادية ومصلحة محمية" وهو يتوافق إلى حد كبير مع مضامين الحرية.

وثمة اتجاه مسلّم به عالميا، يرى في الديمقراطية الشكل الوحيد للنظم السياسية التي تحترم كافة جوانب حقوق الإنسان الموجودة، فقد قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بتحليل مكونات وعناصر كل من حقوق الإنسان والديمقراطية، ومن ثم الوصول إلى تعريف العلاقة الموجودة بينهما، وحسب البرنامج يمكن تقسيم الحقوق إلى خمس مجموعات كبرى هي: سلامة الفرد الجسدية، سيادة القانون، حرية التعبير، المشاركة السياسية وتكافؤ الفرص، وهذه المجموعات الكبرى، لا يمكن أن يحتويها سوى نظام الحكم الديمقراطي [(5)] . وفي سياق متصل أقرت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في قرارها رقم (57/1999)، الحق في الديمقراطية، واعتبارها قيمة عالمية، وتحضى بالحماية الدولية، كما أورد القرار مجموعة من الحقوق التي تمثل أساس نظام الحكم الديمقراطي وجوهره وهي: الحق في حرية الرأي والتعبير، حرية الفكر، تكوين الجمعيات السلمية، والتجمع السلمي، الحق في الوصول

---

(1) Lynn Dobson, « Conception of freedom and the European constitution », in, Lynn Dobson and Andreas Follesdall (eds), **Political theory and the European constitution**, London & New York: Routledge, 1st published, 2004, p 104.

(2) Russell Hardin, **David Hume**, **moral and political theorist**, Oxford University Press, 1st published, 2007, p185.

(3) David Beetham , « Freedom as the foundation **», JOURNAL OF DEMOCRACY**, vol (15), n° (4), 2004; p 62.

(4) Marc Buhlmann, op.cit, p 9.

(5) وحيدة بورغدة، "**حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008، ص 88.

إلى المعلومات وتداولها، سيادة القانون، والحق في الاقتراع العام على قدم المساواة في انتخابات حرة ونزيهة، والحق في المشاركة السياسية[1]. ويشكل الاعتراف بهذه الحقوق، والحريات العامة والخاصة، وإقرارها من خلال إعطائها طابعا ودستوريا، أساسا للممارسة الديمقراطية الحقيقية ، لأن بناء الديمقراطية الفعالة يقوم على ضمان قيام الشروط الموضوعية والمؤسسية، كضمان للممارسة العملية للحقوق بطريقة فعالة، في دولة ديمقراطية تستوعب التنوع، وتحمي حريات الأفراد والجماعات وتعزز المساواة[2].

ويقسم المنظر السياسي "دافيد هيلد" (David Held) حقوق الإنسان إلى سبع مجموعات، كما يلي[3]:

1. **الحقوق السياسية وحرية المشاركة:** وتقوم على "حق الناس في إدارة الشأن العام سواء كميا أو نوعيا".

2. **الحقوق المدنية والحريات النقابية:** وتعبر عن حق الأفراد في إقامة تجمعات مختلفة وفقا لأساليب حياتهم، وتشمل حرية التكوين، المؤسسات المجتمعية والمدنية كتعبير عن المصالح المشتركة.

3. **الحقوق الاقتصادية:** حيث يحق لكل إنسان كسب الدخل الملائم، الذي يضمن له العيش الكريم.

4. **الحق في الصحة:** وينظر إليه كأساس لخيارات الأفراد، يشمل الصحة البدنية والعقلية، وتربط المادة (25) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)م، هذا الحق بأنواع أخرى من الحقوق، كالحق في الرعاية الاجتماعية، وحقوق الأسرة، حيث تنص على: "لكل شخص الحق في مستوى كاف من المعيشة، من الصحة والرفاهية له ولأسرته"[4].

5. **الحق في الرفاهية:** ويشير هذا النمط من الحقوق إلى أحقية كافة المواطنين المحليين في تكافؤ الفرص والقدرات داخل المجتمع الديمقراطي، وهذه الاحقيات تكون متاحة من طرف النظام السياسي استناد لما له من قدرات توزيعية، وتهدف أساسا إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

6. **الحقوق الثقافية:** فكل البشر لهم حرية اتخاذ هواياتهم الفردية المختلفة: الرموز، اللغات، احترام الجماعات الإنسانية المختلفة، والمحافظة على هذه الرموز واللغات للأجيال القادمة، ويعتبر الحق في التعليم من الحقوق الثقافية ومن أكثرها أهمية بالنسبة للأفراد.

---

[1] يوسف زدام " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي: من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002–2004)**"، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسية والإداري، الجزائر، (2007/2006)، ص 59.

[2] United Nations, international Idea, United Nations Human Rights, **« democracy and human rights: the role of the UN**"، discussion paper, Stockholm: (IDEA), September 2013, P: 24.
http://www.idea.int/publications/democracy-and-human-rights /loader .cfm? csModule =security/ getfile & pageid =59125

[3] David Held and Anthony Mc Grew, « Globalization and liberal democratic state », in yoshika ZU sakamato (ed.), **Global transformation: challenges to state system**, New York: The United Nations University, 1994, p 55.

[4] الأمم المتحدة، اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، المادة 25.

7. **حق اللاعنف والعيش في سلام:** ويشكل هذا الحق حجر الأساس لجميع الحقوق الأخرى، كما يعد المنشأ الأساسي لها، كالعدالة، الحرية، العمل، الملكية، الصحة والتنمية.

المطلب الثالث: في تعريف التحول نحو الديمقراطية وعوامله.

يعتبر مفهوم الانتقال الديمقراطي من المفاهيم الحديثة التداول والاستعمال في المجال السياسي عموما، وهو بذلك لا يزال فرضية بحثية، وصيغة إجرائية لمعالجة قضايا توطين الممارسة السياسية في البلدان التي لم تواكب التحول السياسي نحو الديمقراطية على شاكلة بعض الدول الأوروبية وأمريكا الشمالية[1].

الفرع الأول. تعريف التحول الديمقراطي :جاءت جل التعريفات المقدمة بشأن التحول الديمقراطي لتقديم وصف مرحلي ،معبرا بها عن تراجع التوجهات التسلطية وتنامي التحولات الديمقراطية التي شهدتها دول العالم الثالث، في إطار ما سمي "بالثورة الديمقراطية العالمية" (The Global Democratic Revolution). وظهر في نطاق التحول عن اعتبار إرساء النظام الديمقراطي في دول العالم الثالث كنتاج لعمليات التحديث، كما تفترض ذلك أدبيات التحديث والتنمية السياسية، بينما تشير الدراسات الانتقالية المعاصرة إلى إستراتيجيات بديلة واتفاقات بين مختلف النخب السياسية، فضلا عن جانب الخيار الواعي بين مجموعة من البدائل المؤسسية والأنظمة الانتخابية والحزبية[2].

وفي هذا السياق أشار كل من "فيليب شميتر" و"تيري كارل" (Terry Karl and Phillipe Schmitter) إلى عجز الإقترابات التي تشترط تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي في تعريفها للمعايير المرتبطة بالديمقراطية عن تحديد تغيرات التحول الديمقراطي في نطاق السياسة[3].

وضمن نطاق الدراسات الانتقالية، ينظر للديمقراطية من منظور التحول الديمقراطي باعتبارها المتغير المستمر (continuous variable)، قد يصل إلى مستويات متباينة، وذلك بين مختلف الأنظمة السياسية، أو داخل النظام السياسي ذاته، عبر فترات زمنية متفرقة. وعلى نفس الصعيد، أكدت الأدبيات المعاصرة، فشل عملية التحول الديمقراطي في الالتزام بالتتابع الزمني، من حيث البدء بالقضاء على النظام السلطوي، ثم اجتياز المرحلة الانتقالية فالتوصل إلى مرحلة الرسوخ، فالنضوج، ويشير"دايموند" إلى فشل العديد من الديمقراطيات بمجرد

---

[1] أحمد باي، **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر** "، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010/2009، ص 2.

[2] Francisco C. Waffort, « What is a new democracy », **INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL, vol** (36), May 1993, pp 28-29.

[3] Schmitter Philippe and Terry Lynn Karl, "What democracy is…and is not?", **JOURNAL OF DEMOCRACY,** vol (2), n° (03) summer 1991, pp 75-88, see also Stephanie Lawson, "Conceptual issues in the comparative study of regime change and democratization", **COMPARATIVE POLITICS**, vol(25), 1993, pp 88-89.

ظهورها، أو تراجعها كلما ازدادت رسوخا [1]. نظرا لهذه الارتدادات، فإنه لم يعد ينظر إلى عملية التغيير نحو الديمقراطية كعملية خطية (خط صاعد) حسب المنظور التحديثي، إنما قد يحدث التراجع أو التقطع. وتختلف مرحلة الانتقال الديمقراطي (Democratic Transition) عن مرحلة الترسيخ الديمقراطي (Democratic Consolidation)، بحيث اعتبرت الأدبيات في هذا الميدان أن مرحلة الانتقال الديمقراطي هي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الديمقراطي (Democratization)، نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها للإنتكاس، لأن هذه المرحلة تضم مزيجا من المؤسسات القديمة والحديثة، ويشارك كل من ذوي التوجهات السلطوية والديمقراطية في السلطة، سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق[2].

ويحدد "توماس كاروتيز"(Thomas Carothers) تسلسل مرحلي لعملية التحول الديمقراطي كما يلي[3]:

- **مرحلة الانفتاح (The Opening Period)**: وتحدث هناك انشقاقات في النظام الدكتاتوري الحاكم، وترتبط عادة بداية التحول بالخلافات، والانقسام بين كل من العناصر الراديكالية والمعتدلة، ثم عقد مساومات فيما بينها تحدد نمط هذه التحولات.
- **مرحلة الاختراق (The Breakthrough)**: يتم خلالها انتخاب حكومة جديدة، تمارس السلطة في ظل توافر الحرية والشفافية، ويتم التوجه نحو وضع دستور ديمقراطي، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وتوسيع نطاق المشاركة.
- **مرحلة الترسيخ (Consolidation)**: وتشكل مرحلة متقدمة من التحول الديمقراطي. وتعد أهم مراحله وأكثرها خطورة، فضمان "الديمقراطية الإجرائية" خلال المرحلة الانتقالية لا يدل على إستقرار سياسي نموذجي، وإنما قد تهددها الانقلابات العسكرية، أو أعمال العنف، لذلك لا بد من اتفاق أفراد النخبة حول قواعد اللعبة الديمقراطية، إضافة إلى تأكيد دور المؤسسات الذي يمثل أهم أسس عملية رسوخ الديمقراطية وبناء على ذلك فقد ذهبت بعض الأدبيات إلى اعتبار الترسيخ الديمقراطي كمرادف للاستقرار والمأسسة ،ويرتبط استقرار ورسوخ الديمقراطية بتحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي، وهو البنية التحتية والإطار الثقافي والاجتماعي لممارستها، ويعبر عن ذلك "دايموند" معتبرا أن "تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية تعد أساسا لهذه المرحلة، واستدامتها للأجيال المقبلة"[4].

---

[1] Larry Diamond, « **Can the whole world become Democratic? Democracy, development, and international policies",** paper posted at the scholarship repository, Irvine: University of California, Center for the Study of Democracy, 2003, p 06.

[2] Juan josé Linz ,Alfred Stepan "Toward consolidated, democracies", **JOURNAL OF DEMOCRACY**,vol(7), n°(2), pp 15-16.

[3] Thomas Carothers, « The end of the transition paradigm », **JOURNAL OF DEMOCRACY**, vol(13),n°(1),2002, pp 7-8.

[4] Larry Diamond, " The globalization of democracy: trends, types, causes, and prospects", in Robert Slater et al , **Global transformation and the Third World**, Boulder, Lynn Rinner, 1992, p 31.

• **الفرع الثاني.العوامل الداخلية والخارجية الدافعة نحو التحول الديمقراطي:** منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، شهدت أدبيات علم الانتقال(Transitologie) اهتماما كبيرا ضمن نطاق الدراسات المقارنة، وتم صياغة "الانتقال والترسيخ"، كما حرصت هذه الدراسات على صياغة تعريف متكامل للديمقراطية حيث لم تعد تقتصر على الجانب الإجرائي وتوسيع نطاق الحقوق السياسية والمشاركة السياسية، وإنما أصبحت تعني وتشمل تقوية السلطة الشعبية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وقد عكس هذا المنظور الشامل للديمقراطية، التأكيد على العوامل والظروف غير السياسية، في إطار الفهم الشامل للتحول الديمقراطي، فرسوخ الديمقراطية حسب "دايموند" يعود إلى إقتناع الشعوب بضرورتها اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا، انطلاقا مما تتيحه لهم البيئة الديمقراطية من مشاركة مباشرة في صنع وتطبيق القرارات والسياسيات التي تتعلق بهم مباشرة.

1. **العوامل الداخلية للانتقال الديمقراطي** : في تفرقة له بين العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي، وتلك المرتبطة بالترسيخ الديمقراطي، يقدم الأستاذ"محمد زاهي بشير المغيربي"، مجموعة من العوامل التفسيرية [*]، والتي لها تأثير مباشر على بداية عملية التحول، وهي كما يلي[1]:

أ. **التنمية الاقتصادية:** بالنسبة لـ"ليبست سيمور مارتن" (Lipset Seymour Martin) هناك ارتباط قوي بين مستوى الثروة وإمكانية حدوث التحول الديمقراطي، عن طريق إعادة تشكيل الهرم الطبقي، وتوسع الطبقة الوسطى، ويشير بعض الباحثين إلى أهمية التنمية الاقتصادية للتحول، وترسيخ الديمقراطية، ومرد ذلك هو أن

---

[*] ظهرت مجموعة من المداخل النظرية التي حاولت تقديم تفسيرات لعمليات الانتقال الديمقراطي، وذلك ضمن علم الانتقال، وذلك بعدما تراجعت الأطروحات حول **تأثير التنمية الاقتصادية على ظهور الديمقراطية في البلدان النامية** ، وذلك ضمن أدبيات التحديث والتنمية السياسية، وما يلفت له النظر أن مفهوم **التنمية السياسية** وفقا للمنظور التحديثي، عوض مصطلح **الديمقراطية**، والمفارقة أن مصطلح **التحول الديمقراطي** حل محل **التنمية السياسية**. في بدايات الموجة الثالثة للديمقراطية، وتم وضع مجموعة من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى إحداث التحول، ومن هذه المداخل:

1. المدخل التحديثي و هو أول من عبر عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، من خلال دعوته لليبرالية السياسية باعتبارها شرطا ضروريا للآراء الفعال للسوق، إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة ضمن هذا الإطار برزت من خلال أطروحة عالم الاجتماع السياسي **"ليبست"**في مؤلفه (The Political Man)، واعتباره أن **التنمية الاقتصادية** هي السبيل **لتحقيق الديمقراطية**.

2. المدخل الانتقالي: ورائده روستو، واستخدم مدخلا تطوريا تاريخيا وتحديد مسار عام تتبعه كل البلدان في عملية الدمقرطة، **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، وسمتها بدء تشكل هوية سياسية مشتركة لدى اغلب المواطنينأما **المرحلة الثانية** فهي المرحلة الإعدادية وسمتها صراعات سياسية طويلة وغير حاسمة، **المرحلة الثالثة:** هي مرحلة القرار وسمتها الوصول إلى تسويات سليمة وتبني قواعد ديمقراطية، أما **المرحلة الأخيرة** فهي مرحلة التعود وهي مرحلة الترسيخ.

3. المدخل البنيوي: ويستند في تفسيره لعملية التحول الديمقراطي على التغير التدريجي بمعنى دور بنى القوة والسلطة في المجتمع، والذي يحدث في مسار تاريخي طويل المدى، هذه البنى لها أبعاد مختلفة: سياسية، اقتصادية واجتماعية، تشكل نوعا من القيود على سلوك الأفراد والنخب وتوجه تفكيرهم.

4. مدخل النظام الدولي والتحولات العالمية: ويتطرق إلى التدخل الأجنبي في تفكيك الأنظمة السلطوية وبناء أنظمة سياسية ديمقراطية، وانتشر هذا النمط منذ بداية القرن العشرين وما زاد من أهمية العوامل الخارجية تزايد مساحة التداخل والتشابه بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وذلك بسبب **ظاهرة العولمة** و **التحولات الكبرى** التي يشهدها العالم، وقد زادت **أحداث سبتمبر 2001**، وما أعقبها من تطورات، في حدة وأهمية العوامل الخارجية في عملية الدمقرطة التي أخذت البعد العالمي في ظل العولمة.

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، "الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات" ،في كمال المنوفي ويوسف محمد الصواني (محرران) ،مرجع سابق الذكر، ص ص 78-79.

انخفاض مقدار الثروة يؤدي إلى تضرر الطبقة الوسطى التي تفقد الثقة في النظام، وترفض ممارسته، وهو ما يزعزع شرعيته، لان الانهيار الاقتصادي يفقد النظام السلطوي القدرة على الإنفاق، وتقديم فرص جديدة للدخل الفردي، وهو ما يفقده تأييد المواطنين [1]. في هذه الحالة يصبح من السهل زعزعة النظام، الذي يبادر بتنظيم انتخابات تنافسية لإعادة الشرعية المفقودة.

ب. دور النخبة في التحول الديمقراطي: يؤدي الحديث عن دور النخب الحاكمة في قيادة مبادرات التحول الديمقراطي إلى التفريق بين نوعين من الأنظمة السياسية التسلطية، فهناك أنظمة تسلطية ذات طابع مؤسسي بمعنى تواجد حزب حاكم قوي، مؤسسة عسكرية محترفة، ونخب وجماعات مصالح متمايزة، ومؤسسات مجتمع مدني يتميز بالتعقيد والتبلور، حتى وإن حرمها النظام من حرية التعبير والمشاركة السياسية، أما النوع الثاني فهي تلك التي يميزها الطابع الفردي أو الشخصاني، والمؤسسات الموجودة تفتقر للاحترافية، وبناؤها يكون عن طريق الولاءات وليس الكفاءة والمهارة[2].

في الأنظمة ذات الطبيعة المؤسسية، وجدت هذه النخب نفسها إزاء معارضة قوية، لها مطالب ديمقراطية، ما يجعلها تبادر بعملية التغيير للنظام من الداخل، قبل أن تضطر مجبرة .في حين الأنظمة التسلطية ذات الطابع الشخصاني تواجه الاحتجاجات والمطالب الديمقراطية بمزيد من القوة والقهر ، وهو ما يزيد الأمر تعقيدا، ويتم طرح قضايا حقوق الإنسان وقمع الحريات ، الأمر الذي يسهم في أحيان كثيرة في إسقاط هذه الأنظمة، أو تعرضها للثورات الشعبية التي تقودها عناصر راديكالية من قوى المعارضة[3].

ج. انهيار شرعية النظام التسلطي: تستند النخب الحاكمة في الأنظمة التسلطية إلى شرعية تسعى لبنائها من خلال مشروع كان سببا في وصولها إلى سدة الحكم، وبعد مدة تظهر نتائج ذلك الإنجاز، ويصبح قياس الأداء وفعاليته ممكنا، من هنا تبدأ شرعية النظام في الاستمرار أو في التراجع، وفي حال حدث وتراجعت الشرعية فإن النخب الحاكمة في محاولة لها لبناء شرعية النظام السياسي، تتبنى خيار التحول الديمقراطي وذلك باعتبارها عملية سياسية سلمية لا تهدد سلطة النخب الحاكمة بالتقويض الفوري والمباشر[4].

د. الثقافة السياسية :يذهب منظرو المدخل التحديثي إلى اعتبار الثقافة السياسية مدخلا هاما وعاملا مركزيا في إحداث وتفسير عمليات الدمقرطة وذلك من خلال نتائج الدراسات الميدانية وأبحاث المسوحات التي أظهرت

---

[1] Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, **The political economy of democratic transition**, Princeton: Princeton University Press, 1995, pp 35-36.

[2] أحمد باي، مرجع سابق الذكر، ص 23.

[3] Richard Snyder, " Explaining transition from néo-patrimonial dictatorships ", **COMPARATIVE POLITICS**, vol(24), July 1992, pp 81-82.

[4] محمد نصر عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي، النظرية، المنهج** ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 263.

وجود علاقة قوية بين مستوى التعليم والالتزام بقيم الديمقراطية والمشاركة والتسامح والاعتدال وهو ما يؤدي إلى ظهور المطالب الديمقراطية[1].

2.**العوامل الخارجية للانتقال الديمقراطي**: بالإضافة إلى العوامل التي تم إدراجها ضمن المقومات الداخلية للتحول، هناك عوامل أخرى خارجية، كانت في مجملها كنتيجة للتحولات العالمية، كانهيار الاتحاد السوفياتي، ظاهرة العدوى والمحاكاة، والضغوط العالمية من الدول المانحة للمساعدات، السياسة الخارجية الأمريكية واستخدام القوة في السياسة الدولية، ودور شبكات الاتصال العالمية، والتجمعات العالمية للمنظمات غير الحكومية ، وأي تفسير لعمليات الدمقرطة لابد وأن يأخذ بعين الاعتبار الدور الذي لعبته منفردة في الضغط على النظم التسلطية ودفعها نحو تبني الإصلاحات السياسية والتحول نحو الديمقراطية ،وهذه العوامل ذات تأثير مباشر على تحديد نمط التحول[*][2].

3. **عوامل الترسيخ الديمقراطي**: أما بالنسبة للعوامل المؤثرة في ترسيخ الديمقراطية فإن فرص بقاء الديمقراطيات المأسسة حديثا، تستند على توافر عدة عوامل أهمها[3]:

أ. **الشرعية**: وتقسم الشرعية إجرائيا إلى ثلاث مكونات هي:

- **الشرعية الجغرافية**: وتشير إلى أن أولئك الذين يعيشون ضمن نطاق الدولة يقبلون حدودها الإقليمية، وحدوث العكس من ذلك يؤدي إلى تهديد العمليات الديمقراطية، وقد يأخذ التهديد شكل حركات إنفصالية مثل: إقليم الباسك شمال إسبانيا، أرتيريا عندما كانت جزءا من إثيوبيا، الشيشان ومحاولتها الإنفصال عن روسيا.
- **الشرعية الدستورية**: وتشير إلى القبول العام بالدستور، ومدى احتوائه للمصالح العامة.
- **الشرعية السياسية**: وتشير إلى مدى قبول المواطنين بنظام الحكم.

---

[1] محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق الذكر، ص 82.

[*] فيما يخص أنماط التحول، فإنها تختلف تبعا لاختلاف العوامل المؤثرة في بداية عملية التحول أو المرحلة الانتقالية، كما أنها ترتبط بالعمليات والتفاعلات السياسية في مختلف البلدان التسلطية[2]، ويميز "هنتنغتون" بين أربعة أشكال لعملية التحول الديمقراطي هي:

1. التحول (Transformation): وتتم عملية التحول بمبادرة من النظام السياسي التسلطي نفسه.
2. التحول الاحلالي (Transplacement): وتتم العملية عن طريق عمليات مشتركة بين النخب: حاكمة ومعارضة.
3. الإحلال (Replacement): وتتم عملية الدمقرطة عبر الضغوط المعارضة والمعارضة الشعبية.
4. التدخل الأجنبي (Foreign Intervention): وتحدث العملية نتيجة ضغوطات وتدخلات أطراف خارجية (دول، مؤسسات دولية، منظمات إقليمية، ....)

[3] Adrian Leftwich, « Conclusion », in Potter.D, D.Goldblatt, M. Kiloh, and P. Lewis (eds.), **Democratization** , Cambridge: Polity Press, pp 531.

نقلا عن: محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سابق الذكر، ص ص 93-94.

ب–أثر الوضع الاقتصادي على ترسيخ الديمقراطية: قد يشكل الصراع على الموارد النادرة والامتيازات المسيطر عليها من طرف الدول، عاملا معرقلا ومثبطا لمسيرة التحول الديمقراطي،كما أن الفقر غالبا ما يرتبط بمستويات عالية من الأمية والجهل، تخلف وسائل الإعلام والاتصال، ومن ناحية تاريخية فهذه عوامل لم ترتبط مع الديمقراطيات الراسخة.

ج–الصراعات الإثنية، الثقافية والدينية: ومن شأنها إذا توافرت في مجتمع معين أن تقلص فرصة الإتفاق العام حول العمليات والترتيبات السياسية الديمقراطية ،لذلك ومن أجل الاستقرار الديمقراطي لا بد من قبول الاعتراف بحقوق الآخرين، والإحساس بالوحدة الوطنية، والتعايش مع المؤسسات الديمقراطية الحديثة، وإدارتها، اعتمادا على مجموعة قيم ثقافية ديمقراطية [1]. وفي هذا الإطار يعبر "فرانسيس فوكوياما"، عن ضرورة التوجه القيمي الديمقراطي فيقول: "على المرء أن يتعلم قيما ديمقراطية جديدة، كأن يصبح مشاركا، وعقلانيا وعلمانيا ومتحمسا ومتسامحا"[2] (*).

المبحث الثاني. التنمية – إطار مفهومي:

عكست مسيرة التنمية التغيرات في مداخل السياسات التنموية الاقتصادية في العالم بشكل عام، حيث تطور مفهوم التنمية من عقد إلى آخر، ليعكس في كل مرة جملة المقاربات المعروفة، وقد كان مضمون التنمية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة في كل مرحلة، ورغم أن التنمية تعتبر ظاهرة اجتماعية، نشأت مع نشأة البشر المستقر إنتاجا، وارتقاء، وعلاقات، واتخذ مفهومها صورا مختلفة عبر حضارات مختلفة، غير أن الدراسات التنموية اتخذت منحى ايجابيا بعد الحرب العالمية الثانية، في ظل الاهتمام المتزايد بالتنمية اقتصاديات الدول حديثة الاستقلال.

وعليه يسعى هذا المبحث لتبيان أهم ما توصل إليه الفكر التنموي الحديث فيما يخص تعريفاتها، لنقدم بعد ذلك صورة عامة عن مختلف المضامين التي اصطبغ بها المفهوم منذ ظهور مصطلح التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى غاية المضمون الذي استقرت عليه في الفترة الراهنة .

المطلب الأول. التنمية –الحدود المعرفية:

في إطار تحديد المعايير الفاصلة بين مفهومي التقدم والتخلف، أستحدث مفهوم التنمية للإشارة إلى العملية التي تتمكن عبرها الدول المتخلفة من الوصول إلى مصافي الدول المتقدمة. ويعد هذا المفهوم من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، وقد ظهر كفرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليه اقتصاديات التنمية منذ نهاية الحرب

---

[1] Attila Agh, **Emerging democracies in East Central Europe, and the Balkans**, U.K: Edward Elgar, 1998, p 17.

[2] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 113.

(*) يرى" فوكوياما" أن الدين الإسلامي لا يقل عن المسيحية تمسكا بمبدأ المساواة بين الناس، إلا أنه من الصعب التوفيق بينه وبين الليبرالية التي تقوم على العلمانية وما تحتويه من قيم حرية فردية مفرطة، وتركيا هي الدولة الديمقراطية الليبرالية الوحيدة في العالم الإسلامي الحالي الذي اختارت إقامة مجتمع علماني.

العالمية الثانية، وأصبحت التنمية مفهوما منتشرا، باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة عوامل التخلف، وفي نهاية ستينات القرن الماضي انتقل إلى علم السياسة، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان المتخلفة تجاه الديمقراطية. وتطور لاحقا ليشمل مختلف الجوانب: اجتماعية، ثقافية، بيئية ليصل في نهاية المطاف إلى مضمون شامل هو التنمية الإنسانية.

الفرع الأول. تعريف التنمية: يعد الاقتصادي "آدم سميث" (Adam smith) أول من استخدم المصطلح في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، و منذ ذلك الوقت استخدم تبادليا مع مصطلحات أخرى على غرار التقدم المادي (Material Progress)، والتقدم الاقتصادي (Economic Progress)، بالإضافة إلى مصطلح التصنيع (Industrialization) والتحديث (Modernization)، و "الثورة" (Revolution). ويشير إلى" حدوث تغير سريع وعنيف وأساسي، في التنظيم السياسي وعلاقات السلطة والطبقات الاجتماعية ونظام التحكم في الملكية الاقتصادية والنظام الاجتماعي لمجتمع معين"[1].

1.التعريف اللغوي للتنمية :في اللغة العربية يشتق لفظ التنمية من نما بمعنى الزيادة، الصعود والانتشار. ويبين معجم اللغة العربية المعاصرة، أنّ كلمة نمو من مصدر نما وتعبر في علم النفس عن: تغير مطرد في الكائن الحي، يتجه به نحو تمام النضج، وفي الاقتصاد: هي الزيادة النوعية في دخل الفرد، أو في الناتج المحلي الإجمالي[2].

أما مصطلح (Development) بالإنجليزية فيشير إلى "التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بآخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف المخططة"[3].

2.اصطلاح التنمية ومدلولاته : يشير مصطلح التنمية في أبسط معانيه إلى "الانتقال المقصود من حال إلى آخر أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع" [4]. وتعرفها هيئة الأمم المتحدة 1955م بأنها: "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا، إعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادأته"، وفي عام 1956م عرفتها بأنها "توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"[5].

ومن تعريفاتها أيضا أنها "العملية التي تهدف لإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد، في نوعية الحياة لكل أفراده

---

[1] إليسا أسيدون، **النظريات الاقتصادية في التنمية**، في جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط 1، 2009، ص 20.

[2] أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، القاهرة:عالم الكتب،ط2008،1 .

http:// www.arab/ency.com/library.islam/web.net

[3] جمال حلاوة وعلي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 23.

[4] سعد طه علام، **التنمية والدولة**، ط2، القاهرة: دار طيبة، 2004، ص 10.

[5] محمد شفيق ،**التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، (ب.س.ن)، ص 13.

(...)، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة"[1].

تجمع التنمية وفق هذا التعريف بين بعدين أحدهما كمي والآخر يُعنى بالتغيير النوعي، إذ يهدفان لزيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة لأفراده. وقد جاء الإعلان العالمي عن الحق في التنمية، مؤكدا على المفهوم المتكامل والشامل للتنمية ،معتبرا أن: "التنمية سيرورة شاملة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم. وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في عملية التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها" [*]. ويشير هذا التعريف إلى العناصر الآتية:

- التنمية هي عملية متعددة الأبعاد.
- تهدف التنمية إلى إحداث التغيير الايجابي في حياة أفراد المجتمع.
- وتشمل المساهمة في العملية التنموية الإشراك الواسع لجميع المواطنين والقائم على الحرية.
- التوزيع العادل لعوائد التنمية بين جميع الأفراد وفق مبدأ "العدالة الاجتماعية".

وضمن السياق نفسه يعرف "مصطفى عبد الله الكفري" التنمية بأنها: "عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد ويمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية. وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام، وتسمح باستمرار التنمية ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية احياءا وتجديدا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية"[2].

بناء على مجمل التعاريف الواردة سابقا، نلاحظ أن تحليل مفهوم التنمية قد حظي بتوافق واسع في الآراء، وساد توجه أكاديمي وعملي عام على ضرورة فهمها على أنها تشمل مجمل أوجه التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي التي تتطلع إليها الشعوب، وهو المعنى الذي انتهت إليه أدبيات الأمم المتحدة والموسوم بالتنمية الإنسانية المستدامة[3].هذا المعنى تسهم في تحقيقه مجموعة من العوامل يختزلها "بطرس بطرس غالي" الأمين السابق للأمم المتحدة في: البيئة، العدالة الاجتماعية، الديمقراطية، التعليم، والمعرفة، وكلها ذات ارتباط وثيق بالتنمية [4]

---

[1] سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص 22.

[*] يعتبر الإعلان العالمي عن الحق في التنمية، مرجعية تنموية لكل المنادين بالمفهوم المتكامل للتنمية، وقد تم اعتماده في 4 ديسمبر 1986، من قبل هيئة الأمم المتحدة.

[2] مصطفى عبد الله الكفري، "التنمية الشاملة والتنمية البشرية"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد(816)، 26أفريل 2004 ، ص 1.
http//: www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t3523

[3] بطرس بطرس غالي، "**التفاعل بين الديمقراطية والتنمية**"، تقرير، باريس: اليونسكو، 2003، ص ص 9- 10.

[4] نفس المرجع السابق.

.وضمن مواكبة مختلف الجهود والتطورات في المفهوم، قام البنك الدولي بتوسيع نظرته نحو التنمية، لتشمل قضايا التوزيع، وحماية المهمشين، كما عمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية على إدراج معايير جديدة ضمن مفهوم التنمية، تتضمن الدخل الفردي، مضافا إليه عناصر أخرى ذات أبعاد سياسية واجتماعية[1].

هذا التوسع في مفهوم التنمية من قبل المنظمات الدولية أدى إلى التغير في الرؤية السائدة حول الفقر على نطاق عالمي، ليجعلها رؤية أكثر تشعبا، فالبعد الاقتصادي لهذه المشكلة لم يعد كافيا على أهميته لفهمها فهما كاملا، فالتحرر من الفقر لا يقتضي تلبية الاحتياجات المتصلة مباشرة بالبقاء فقط، وإنما هناك احتياجات أخرى لها تأثيرات معنوية وتؤثر مباشرة على قدرات الناس وبنائها، منها الصحة، السكن، التعليم، والمشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات التي تمسهم[2]. وبذلك أصبح مفهوم الفقر يشير إلى نوعين من فقدان القدرات: فقدان قيم البقاء وفقدان قيم التعبير عن الذات.

كما أن تبني الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لجهود التنمية في العالم بحيث لم تعد حكرا على الحكومات، يشكل العامل الأكثر حسما في التوجه نحو زيادة أهمية دراسات التنمية ولعل هذا هو الأمر الذي دفع إلى ضرورة البحث في مفهومها، وتحديد دلالاتها على نحو علمي متماسك، وضمن السياقات التاريخية، التي ورد فيها، وبالمضامين المختلفة كذلك التي اصطبغ بها.

والمحصلة لتعاريفنا السابقة أن التنمية كمسار وكمشروع حضاري متكامل، تشير إلى العملية التي بموجبها يتم الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى آخر أفضل، ومن نمط تقليدي إلى آخر متقدم، كمّا ونوعا، وتقوم على نموذج معقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستدامة، يتاح فيها للناس امتلاك أدوات السيطرة على رفاهيتهم ومصائرهم. أي أنها بهذا المعنى تشير إلى "عملية تغير مقصود وموجه، له مواصفات معينة، هدفها إشباع حاجات الإنسان"[3].

وتفرض شمولية مضمون التنمية واتساعها لتمس جميع الجوانب ، تعدد أبعادها ومكوناتها، وهي كما يلي([4]):

- **المكون السياسي:** ويشير إلى إحداث تحول ديمقراطي وتحويل الأنظمة السياسية إلى أخرى أكثر انفتاحا وديناميكية، واحترام حقوق الإنسان، وكافة مقومات الأمن الإنساني، والإدارة الرشيدة للحكم.

---

[1] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، الكويت :سلسلة عالم المعرفة، 2001، ص ص 227-226.

[2] بطرس بطرس غالي، مرجع سابق الذكر، ص 10.

[3] رياض حميدوش، "**تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية** "، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر**، الشلف، يومي(15-17 ديسمبر 2008)، ص ص1 - 2 .

[4] محمد نصر عارف،"**في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها**"،الندوة الاقتصادية الدولية:"دور الوسطية الاقتصادية في التنمية والتطويرالإجتماعي"،لبنان:جمعية العزم والسعادة الاجتماعية ، (28أوت2008)،ص ص31-32.

- **المكون الاقتصادي:** ويهدف إلى تحقيق الرفاهية المادية للأفراد من خلال القضاء على الفقر، وتوفير الحاجات الأساسية للأفراد، وإعادة توزيع الدخل، وترشيد أنماط الإنتاج والاستهلاك، تحقيق التنوع في الإنتاج، والحد من مشكلة البطالة.
- **المكون الاجتماعي:** وهدفه تحقيق العدالة الاجتماعية، والنهوض بأحوال الناس الصحية والتعليمية والمعرفية.
- **المكون البيئي:** ويرتبط بالحفاظ على الموارد البيئية، وحمايتها للأجيال القادمة ، كما تشمل الحفاظ على ترشيد الموارد غير المتجددة والبحث عن البدائل في حالة نفاذها، وحماية الطبيعة من التلوث واستخدام التكنولوجيات الصديقة للبيئة[1].

الفرع الثاني. خصائص التنمية وأهدافها : إن أهمية الظاهرة التنموية تكتسبها مما تتسم به من خصائص و إيجابيات، تؤهلها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1– خصائص التنمية :إن التنمية بمضمونها الموسع، تتسم بملامح وخصائص تميزها، حتى تستطيع تأدية الأهداف المجتمعية التي ترمي إلى تحقيقها، ومن أبرز خصائصها أنها[2]:

- **التنمية ظاهرة اقتصادية:** التنمية هي ظاهرة اقتصادية مخططة ومنظمة، وليست عشوائية، ذات إجراءات وتصبو لتحقيق أهداف محددة، والجانب الاقتصادي يشكل أوضح صور التنمية لما للاقتصاد من تأثير واضح وجلي في مدى تقدم برامج وخطط التنمية.
- **التنمية ظاهرة شاملة:** تقوم على تكامل جميع أبعادها، لذلك فإن دراستها كظاهرة إنسانية هي جد معقدة، وتشكل محور اهتمام العديد من العلوم ، الأمر الذي يتطلب النظر إليها من منظورات جزئية ضمن إطار متكامل.
- **التنمية هي عملية مجتمعية:** تقوم وتكتمل بمشاركة جميع الفئات والجماعات والقطاعات.
- **التنمية ظاهرة إنسانية:** فالإنسان هو العنصر الأساسي في عملية التنمية و أدائها، والاستفادة منها، فهدفها هو تحقيق الحياة الكريمة للفرد.

2– أهداف التنمية : يشمل المبتغى الأساسي من العملية التنموية إنجاز مجموعة من الأهداف والغايات،لعل أهمها يتمثل في: **أ– الأهداف الاقتصادية:** تسعى التنمية إلى تحقيق أهداف ونتائج اقتصادية متنوعة، وأهمها[3]:

- زيادة إنتاجية العمل.

---

[1] عبد السلام أديب،أبعاد التنمية المستدامة،**الحوار المتمدن**،العدد (333)،2002/12/10
http:// www.ahewarr.org/debat/show.art.asp?aid=4305.
تم تصفح الموقع يوم:2013/12/4
[2] علي صالح وجمال حلاوة، مرجع سابق الذكر، ص ص 64–65.
[3] رياض حميدوش، مرجع سابق الذكر،ص04.

- تغير الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني، أي زيادة أهمية قطاع الإنتاج الصناعي، وتراجع الأهمية النسبية لقطاع إنتاج المواد الأولية، تبعا للمتغيرات التالية:

– من حيث العمالة.

– من حيث المساهمة في توليد الدخل القومي.

– في تحقيق القيمة المضافة.

– تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار.

– تنمية القدرة المحلية على ابتكار وخلق، واستخدام التقنية.

– محاربة الفقر، وتحقيق العدالة التوزيعية للدخل والثروة.

ب –الأهداف الإجتماعية:وتتمثل بصفة رئيسية في الأهداف التالية:

– تحسين مستويات التعليم، الصحة والرفاهية.

– زيادة الإهتمام بالطبقات العمالية والمتوسطة وتوسيعها.

– إدماج المرأة وتوسيع مشاركتها في جميع المجالات العامة.

– تنمية الثقافة الوطنية.

ج–الأهداف السياسية: ويمكن إدراج أهمها في مايلي:

– بناء دولة قوية من خلال بناء المؤسسات السياسية المستقلة والشرعية.

– تدعيم شرعية النظام السياسي.

– إشراك تنظيمات المجتمع المدني في إطار تفعيل دورها في عملية التنمية، ودعم استقلالها ماديا، ومعنويا.

ومهما تعددت الأفكار والرؤى حول مفهوم التنمية، مميزاته وأهدافه، فإنها ستبقى العملية والطريقة المثالية التي تضمن إحداث تغيرات ايجابية هامة في جميع الأنساق سواء كانت سياسية، إجتماعية، أو إقتصادية، من خلال تطوير وإنماء المهارات، وإدماجها في العملية التنموية.

المطلب الثاني. تطور مضامين النهج التنموي: من النمو الاقتصادي إلى التنمية الإنسانية:

يتوقف التطرق إلى أهم مضامين التنمية، على تتبع مسار التنمية كعملية، هذا المسار الذي يعكس تأرجح المفهوم واختلافه، بل وحتى تداخله مع مصطلحات عديدة، ولذلك سنحاول تقديم أهم المحطات التاريخية لهذا المسار، بداية من ظهور المصطلح في علم الاقتصاد ليعبِّر عن النمو الاقتصادي، إلى غاية المفهوم الذي توصلت إليه

الأدبيات التنموية الحديثة والذي يقوم على اعتبار التنمية عملية معقدة ومتعددة الأبعاد: اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، سياسية، وبيئية.

الفرع الأول: التطور التاريخي لمضامين التنمية.

أولا.التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي: عند ظهور مصطلح التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، كان المقصود به الزيادة في إجمالي الناتج القومي للبلدان وهو ما يعد مرادفا لمصطلح النمو الاقتصادي [1]. وقبل التطرق لمحتوى هذه الإستراتيجية سنعمد أولا إلى التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية،بحيث تكاد أغلب الأدبيات النظرية والتجريبية تساوي بين المفهومين ، وسادت هذه النظرة الضيقة للتنمية بصفة خاصة إبّان العقد الأول للتنمية، وتقوم على اعتبار أن البشر لا يهتمون إلا بالاستهلاك، فيكون تطبيقها العملي مرتكزا على دور المؤسسات الاقتصادية بما تنتهجه من أساليب وسياسات تحقق النمو الاقتصادي كأساس لتوفير متغير الاستهلاك[2].

وفي محاولته لتحليل إشكالية الثنائية (التنمية – النمو) يرى الاقتصادي الفرنسي " فرانسوا بيرو" (François Perrou) أنّ: " التنمية تحيلنا إلى الإنسان، إلى الذات، إلى العنصر، إلى غايتها" [3]. وتقوم مقاربته على اعتبار أنّ التنمية غاية، والنمو عملية تنطوي عليه هذه الغاية ذاتها، وعليه فإن المفهومان منفصلان رغم أنّ أحدهما هو أساس لقيام الآخر.

1. تعريف النمو الاقتصادي: يعود استعمال مصطلح "النمو" إلى الاقتصادي الأمريكي "روستو"، الذي اعتبر أن معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، أو في متوسط نصيب الفرد منه أداة لقياسه [4].ويعرف "سيمون كوزناتس"(Simon Kuznets) النمو الاقتصادي بأنه: "ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي، كما يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج القومي بما يؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، أي لا بد لمعدل النمو الاقتصادي أن يزيد عن معدل النمو السكاني لأنه في حالة تساويهما، فإنه لا وجود فعلي لنمو اقتصادي، ولو انخفض مقارنة بالنمو السكاني أدى إلى تدهور المستوى المعيشي، وبالتالي يحدث التخلف الاقتصادي" [5]. والإنسان في إطار هذا المفهوم التنموي، ما هو إلا وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، الذي يتضمن المعاني التالية[6]:

- عملية الزيادة المستمرة التي تحدث في الجانب الاقتصادي.

---

(1) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي** الأردن: دار دجلة، ط1، 2008، ص 43.

(2) Idrissa Mohamed Ouédraogo, **« Concepts fondamentaux du développement »**, Rapport, Burkinafaso: Université de Ouaga 2, juin 2009.

(3) فرانسوا بيرو ، **فلسفة لتنمية جديدة**، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،ط1، 1983،ص 24.

(4) عبد الزهرة فيصل يونس،**مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**،الإسكندرية،دار الوفاء لدنيا الطباعةوالنشر،2002 ،ص 41

(5) Simon Kuznets, **Economic development, the family, and income distribution :Selected essays**, New York: Cambridge university press, 1989, pp 439-459.

(6) رعد سامي التميمي، مرجع سابق الذكر، ص 43.

– النمو يحدث غالبا عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي.

– النمو عملية تلقائية تحدث باستمرار دون تدخل الإنسان لتسريعها.

2. تعريف التنمية الاقتصادية: إذا كان ينظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة تدريجية وتراكمية، فذلك يعني ضمنيا أن عملية النمو تكون في الغالب بطيئة وبناء عليه فالنمو مفهوم كمي، يطلق على الزيادة في الإنتاج، في حين لا تقوم التنمية على معطى اقتصادي محض، لأنها تعبر عن تحقيق تغيرات هيكلية جوهرية تكنولوجية، اقتصادية واجتماعية .وفق هذا المفهوم، لا تقتصر التنمية الاقتصادية على مجرد مؤشرات كمية، يمكن أن تحدث خارج نمط الإنتاج الاجتماعي، بل هي "عملية استثمار للموارد الحالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، أي استثمار المدخرات بقصد النمو" [1]. كما أنها "عملية تغيير بنيوي للمجتمع، وإحداث تغيرات جوهرية في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني كمعدل الادخار، الاستثمار، ونسب القطاعات المختلفة من الناتج المحلي الإجمالي الخام"[2]. وعليه فهناك ثمة إجماع أكاديمي، على اشتراط اقتران التغيرات النوعية بالتنمية الاقتصادية واعتبار النمو ظاهرة كمية محضة.

وقد قام هذا المضمون للتنمية على إثر محاولة النهوض بأوضاع الدول المتخلفة، كعنصر لضمان عملية أوسع هي محاولة بناء الدولة الوطنية في دول العالم الثالث. فتضمن نموذج التنمية في هذه الفترة نماذج معقدة مفادها تقديم دفعات قوية عن طريق جرعات كافية من "رأس المال" المعتمد على مصادر خارجية، والأيدي العاملة والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق النمو ،ورغم تحقيق مستويات معقولة من النمو الاقتصادي(أنظر الجدول رقم 2)، إلا أنه في المقابل تمّ تهميش مشاكل توزيع الدخل والعمالة، لذلك فقد ظهرت عدة تصورات نقدية لهذه الإستراتيجية،من أهم أنصارها الاقتصادي السويدي "غونار ميردال" (Gunnar .Myrdal) .ويعتبر "حامد ربيع" ، " أن سبب هذا الإخفاق يعود إلى عدم فهم الظاهرة الإنمائية في معناها الحقيقي، بل الخطورة تعدت ذلك، حيث جعلت المحور الأساسي في العملية الإنمائية هي الزيادة الرقمية أو الكمية من الناتج الصافي للنشاط الاقتصادي، دون الأخذ بنظر الاعتبار كل ماله علاقة بالنواحي الإنسانية التي ينبع منها الواقع الإنتاجي" [3]. وقد أدى هذا الأمر إلى تغير في الفكر الإنمائي، باتجاه إعادة النظر في فكرة النمو وزيادته دون الاهتمام بعملية التوزيع، وصار التركيز في الفترة اللاحقة على النمو وإعادة التوزيع[4].

---

(1) يونس فيصل عبد الزهرة، مرجع سابق الذكر، ص 41.

(2) مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات وموضوعات**، الأردن: دار وائل لنشر، 2007، ص 27.

(3) حامد ربيع، **نظرية التنمية والواقع العربي**، ندوة التنمية الثقافية، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، 1984، نقلا عن رعد سامي التميمي، مرجع سابق الذكر، ص 44.

(4) حمداني محمد، بغداد كربالي، "استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، **مجلة علوم إنسانية**، العدد(45)، 2010، ص 02.

الجدول رقم (2): معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي 1961–1975

مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)			معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (%)		
السنوات	1961	1966	1971	1961	1966	1971
البلدان النامية	5.1	5.8	5.9	2.5	3.1	3.2
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الحر	5.2	4.5	2.8	3.9	3.4	1.8
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	6.1	7.4	6.3	4.8	6.4	5.5

المصدر: جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الكويت: عالم المعرفة، 1998، ص22.

ثانيا. نهج تنمية الموارد البشرية : بظهور رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية، تم التوجه نحو الاهتمام بالتعليم والتدريب وفي سياق ذلك تضمنت العديد من الدراسات التجريبية، أثر تحسين القدرات البشرية في النمو الاقتصادي[1].وقد ظهرت هذه الإستراتيجية التنموية ضمن نطاق النموذج التنموي القائم على النمو الاقتصادي، انطلاقا من اعتبار "القدرات الإنسانية هي العنصر الأول الدافع للنمو" [2]، باعتبار الناس وسيلة أساسية للتنمية، ويدل على ذلك بوضوح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول دور الأمم المتحدة في تدريب الكوادر الفنية الوطنية [*]، كأساس لتسريع عملية النمو الاقتصادي بعدما ظل البعد البشري مهملا من قبل الاقتصاديين لعدم القدرة على قياسه كمّا ، ونوعا[3].ويمكن تحديد مجموعة من المتغيرات المحددة للاستثمار في رأس المال البشري في: متوقع العمر، الدخل، المعرفة، واحتمالات الخطر[4].

ثالثا. نهج الحاجات الأساسية: بعد عقدين من النمو الاقتصادي السريع، في بلدان "الجنوب"، بدا عقد السبعينيات كنقطة تحول في الاستراتيجيات التنموية، على إثر تفاقم المشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وقد كان لاعتماد عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية على دفعة قوية من التمويل الخارجي، أثر سلبي على ديناميكيتها، حيث تعرضت اقتصاديات البلدان المتقدمة وكذلك البلدان النامية إلى سلسلة من الصدمات، ففي

---

[1] Alami Grefft, **«Comprendre le développement humain** »,Rapport, Maroc: Ministère du développement sociale, de la famille et de la solidarité, 2006, p 13.

[2] جورج القصيفي، "التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم و المضمون "، في محمد عابد الجابري و آخرون ، مرجع سابق الذكر،ص83.

[*] قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1824، المؤرخ بتاريخ 1962/12/18، ونص كما يلي: "تعتبر الجمعية العامة أن مهمة تسريع التصنيع، والتي تشكل شرطا لا بد منه لتنمية الاقتصاديات الوطنية، تتطلب توفير تسهيلات لتأمين التعليم العام، وعدد كبير من الكوادر الفنية الوطنية المدربة تدريبا جيدا".

[3] Gostav Ranis, « **Human development and economic growth** », Discussion Paper, Newhaven: Yale University Centre, 2004, p 2.
http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/28375/1/dp040887.pdf

[4] حسن رواية، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002، ص 70.

عامي 1974-1975م، عانت الدول المتقدمة كسادا اقتصاديا واسعا مقترنا بتضخم استعصى حله بالطرق الكينزية، إلى جانب الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للنفط إضافة إلى أزمات اقتصادية أخرى، وقد كان لتحقيق النموذج التنموي في الصين الشيوعية نتائج إيجابية في مكافحة الفقر، دفعا قويا لنقّاد الإستراتيجيات التنموية للبحث عن بديل تنموي جديد، برز بصورة جلية في مؤتمر العمالة العالمية، برعاية منظمة العمل الدولية عام 1976م، حيث تم الإعلان أن الاستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية يجب أن تتضمن صراحة كهدف له الأولوية، تشجيع العمالة وإشباع الاحتياجات الأساسية لكل بلد[1].وقد تم تصنيف هذه الحاجات الأساسية كما يلي[2]:

- الحاجات الأساسية المادية الفردية: وتضم عناصر مثل الغذاء، الملبس، المأوى.
- الحاجات الأساسية المادية العمومية: وتضم عناصر كالتعليم، مياه الشرب، الخدمات الصحية، ... وغيرها.
- الحاجات الأساسية ذات الطابع السيكولوجي: كالحرية، الأمن، المشاركة في صنع القرار، الهوية، حقوق الإنسان وغيرها[3].

غير أن هذا المسار الايجابي للفكر التنموي انحرف خلال حقبة الثمانينيات، ليتم تغليب المقاربة الاقتصادية من جديد من خلال سيادة الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي وتوجه معظم الدول النامية لاعتماد سياسات التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي سواء برغبة منها، أو بإملاءات من المنظمات المالية الدولية ليتم بذلك إعادة إحياء مفهوم التنمية المعتمدة على التمويل الخارجي بغرض تحقيق النمو الاقتصادي السريع، ووضع الإنسان واحتياجاته في مرتبة ثانية.

وقد شهد العقد الضائع للتنمية حسب أدبيات منظمة الأمم المتحدة، عدة مظاهر سلبية، لا سيما في الجوانب الاجتماعية، نجمت عن تطبيقات السياسات النيولبرالية الاقتصادية، في هذا السياق، ظهر الدور المتنامي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ضمن جهود توسيع مضمون تنمية الموارد البشرية والحاجات الأساسية وإدراجه ضمن مفهوم أوسع هو مفهوم التنمية الإنسانية، كمقاربة شاملة تركز على اعتبار الناس وسيلة (رأس المال البشري)، وهدف (تلبية الحاجات الأساسية للإنسان)في آن واحد، ورد ذلك بصفة رسمية في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر عام 1989م[*] [4].

---

[1] جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، الكويت: عالم المعرفة، 1998، ص 76.

[2] محمد عدنان وديع، "مفهوم التنمية"، **جسر التنمية**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد 1، جانفي 2002، ص 4.

[3] جاك لوب، مرجع سابق، ص 197.

[*] تقرير الأمم المتحدة، الصادر في ماي 1989، الدورة الرابعة والأربعون، تحت رقم (A/44/229)، ص 1. ورد فيه ما يلي: "... من المتفق عليه الآن على نطاق واسع أن تنمية الموارد البشرية ترتبط بعملية تنموية تركز على البشر، وتسعى لتعزيز كافة الطاقات والقدرات البشرية، إن هذه المقاربة تركز على البعد البشري، وتؤكد على أن البشر هم في المرتبة الأولى".

[4] جورج القصيفي، مرجع سابق الذكر، ص 88.

الفرع الثاني.المنظور الإنساني للتنمية : يعتبر مضمون التنمية الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 1990م، أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان، فتنمية الموارد البشرية تؤكد على رأس المال البشري، وتعامل الناس كمدخل في عملية التنمية، وليس كمنتفعين منها. ويركز نهج الحاجات الأساسية على متطلبات الإنسان وليس على خياراته، وينظر نهج الرفاه الإنساني إلى الناس كمنتفعين وليس كمشاركين فعالين في العمليات التي تشكل حياتهم، أما التنمية الإنسانية، فهي باشتمالها على جميع هذه الجوانب، تمثل نهجا أكثر شمولا تجاه التنمية[1].

ضمن هذا السياق الأوسع، صاغ "أمارتيا سان" (Amartya Sen)، منظور الحرية للرفاه الإنساني على أساس أن: "التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، فالتنمية تتطلب استبعاد المصادر الأهم لغياب الحرية وهي الفقر، الاستبداد ، كفقر الفرص الاقتصادية، والحرمان الاقتصادي، وإهمال الخدمات العامة، وأيضا غياب التسامح، وتفشي استبداد الدولة"[2].

وفي سياق هذه المقاربة ، يمكن التعرف إلى خمس حريات وسائلية جديرة بالاعتبار حين صياغة السياسات العامة، وهي على التوالي: الحريات السياسية، الإمكانات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية، والأمن الحمائي[3].

وتعكس هذه الحريات مجتمعة، الإستراتيجية التنموية التي يطرحها مفهوم التنمية الإنسانية . وباختصار يمكن إدراج ستة مؤشرات أساسية غير قابلة للتجزئة للتنمية الإنسانية وهي[4]:

1. التمكين (Empowerment): ويكون بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، وإمكانية ممارستهم لحرية الاختيار، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.

2. التعاون (Coopération): وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي في نطاق مجال أوسع هو التفاعل الاجتماعي.

3. العدالة (Justice): وتتمثل في الإمكانات والفرص المتساوية المتاحة أمام الأفراد، إلى جانب العدالة التوزيعية الخاصة بالدخل والاستفادة من نتائج التنمية.

4. الاستدامة(Sustainability): وتتضمن القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي، دون المساس بحق الأجيال القادمة في العيش الكريم.

---

(1) Fond Arabe de Développement Economique et Sociale, et PNUD, rapport arabe sur le développement humaine, 2002.« **Créer des opportunités pour les générations futures** ».Amman: Imprimerie Icône, 2002, p 18.

(2) Amartya sen, **Development as freedom**, London: Anchor Books, 1999, p 03.

(3) نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، **المستقبل العربي**، العدد(283) ، سبتمبر 2002، ص 70.

(4) Rahul Bhardwaj, Shahanawaz Ansari, and Y.S.Rajput, « Human development » **INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC RESEARCH, ENGINEERING & TECHNOLOGY**, vol(1), issue (5), August 2012, p 304.

5. الأمن الشخصي(Personal Security) : ويتضمن الحق في الحياة بمنأى عن أي تهديدات.

6. الإنتاجية(Productivity): المشاركة العاملة للشخص في عملية توليد الدخل وربح العمل.

أولا. الحدود المعرفية للتنمية الإنسانية : بعد انهيار منظومة الدول الاشتراكية، ونهاية الصراع الأيديولوجي، ومعها المنطق التنموي ببعديه الاقتصادي والاجتماعي المعبرين تباعا عن القراءة الرأسمالية، والقراءة الاشتراكية لمفهوم التنمية، جاء أنموذج التنمية الإنسانية، كأنموذج تنموي يعمل على استغلال الفرص التي تتيحها العولمة، ويقلل من الأخطار التي تنجم عنها، بتأكيده على تفعيل الجانب الإنساني للتنمية والمرتبط بكافة الأبعاد الإنسانية، ويكون الفرد ضمن هذا الأنموذج في مركز التحليل باعتباره وحدة أساسية في التحليل التنموي، كمنتج ومستهلك أي وسيلة للتنمية وغايتها النهائية.

1. تفرقة دلالية لغوية بين "الإنسانية" و"البشرية" : رغم شيوع استعمال مصطلح "التنمية البشرية" بالعربية كترجمة للمصطلح الانجليزي (Human Development) ،الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العقد الأخير من القرن الماضي، والذي مثل نقلة نوعية في الفكر التنموي، إلا أن هذه الترجمة للمصطلح أثارت إشكالية مدى توافق "بشرية" و"إنسانية" في اللغة العربية . في هذا المضمار، يرى "نادر فرجاني"، محرر تقرير التنمية الإنسانية العربية أن "التنمية الإنسانية" يعد تعريبا أصدق تعبيرا عن المضمون الكامل والأصيل للمفهوم، مع الإبقاء على مصطلح التنمية البشرية بدلالة أضيق تقابل مصطلح "تنمية الموارد البشرية"[(1)].

وفق المعجم الوسيط في اللغة العربية، "فالإنسان هو الكائن الحي المفكر، والراقي ذهنا وخلقا، والإنسانية خلاف البهيمية، وتعني جملة الصفات التي تميز الإنسان، أو جملة أفراد النوع البشري، التي تصدق عليها تلك الصفات"[(2)].

ووفقا لذلك يمكن إنشاء تفرقة دقيقة، ولكن دالة بين "البشرية" "كمجموعة كائنات" و"الإنسانية" كحالة راقية من الوجود البشري، لتعبر عن سمو هذا الوجود [(3)(*)]. وفي تفرقة اصطلاحية بين التنمية البشرية والتنمية الإنسانية، يمكن القول أن الأولى تعنى بتوفير الاختيارات البشرية وبنائها، بينما الثانية تعنى بتوسيع تلك الاختيارات.

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 **"نحو إقامة مجتمع المعرفة"**،عمان:المطبعة الوطنية، (2003)، ص 17.

(2) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، مصر: مجمع اللغة العربية، ط4، 1998، ص 29.

(*) بحيث استخدم لفظ "الإنسان" في القرآن الكريم في مواضع التكليف والتشريف، كما جاء في سورة الرحمان (الآية 1-2)، "الرحمان علم القران خلق الإنسان، علمه البيان".

2. مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية:

"الناس هم الثروة الحقيقية للأمم"، أوجز تعبير عن مضمون التنمية الإنسانية، وهو يمثل رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الذي طور المفهوم في تقريره الأول عام 1990م، بتقديمه رؤية تعكس التوجه الإنساني للتنمية تقوم على تمكين الإنسان من تحقيق ذاته عن طريق "بناء قدراته والاستفادة من هذه القدرات" [1]. بحيث يكون بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق عن طريق ،العيش حياة طويلة وصحية، اكتساب المعرفة، والتمتع بمستوى مناسب من الدخل، ويمكن أن تتعدى هذا الحد الأدنى إلى آخر أوسع من خلال التمتع بالحريات والحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لجميع الناس دون تمييز [2]. أما الاستفادة منها فتكون بالتوظيف الكفء لهذه القدرات في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج، السياسة وفعاليات المجتمع المدني [3].

ويقودنا التعريف الشامل للتنمية الإنسانية لاستخلاص الدلالات الآتية:

- يتمهد السبيل إلى تعزيز الخيارات الإنسانية، عبر اكتساب القدرات، وتنوع الفرص المتاحة لاستخدامها.
- يعبر مصطلح "الخيارات" عن مفهوم أرقى هو الاستحقاقات، أو الأحقيات، والذي يعبر عن حق البشر الأصيل في هذه الخيارات [*] .فللبشر في فلسفة التنمية الإنسانية وبمجرد كونهم بشرا حق أصيل في العيش الكريم ماديا ومعنويا [4]. وانطلاقا من هذه الفكرة يفرق "أمارتيا سن" بين الفقر المادي والفقر المعنوي، باعتبار أن حاجة الإنسان ليست مادية فقط، وإنما هي معنوية كذلك تشمل الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[5].
- من المنظور الإنساني، يعتبر النمو الاقتصادي مدخلا ماديا لتحقيق التنمية الإنسانية، لكنه لا يعد هدفا في حد ذاته، فقد ورد ضمن تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1996م، بأن "النمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلا من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلا من أن يعليه (...)، إن النمو الاقتصادي الذي يقضي على فرص العمل (...)، لن يؤدي إلى تنمية إنسانية"[6].
- إن التركيز على الخيارات يؤدي إلى تبيان مدى الأهمية التي تكتسيها مشاركة الناس المباشرة في جميع مراحل العملية السياسية: صنع القرار، تنفيذه وتقويمه، لأن ذلك يمس حياتهم بشكل مباشر.

---

[1] United Nations Development Program, Human Development Report1990, **"Defining and Measuring human development"** New York: Oxford university press,1990,p10

[2] جورج القصيفي، مرجع سابق الذكر، ص 81.

[3] نادر فرجاني، **"التنمية الإنسانية"**، تعقيب ، في إسماعيل الشطي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 126.

[*] الاحقيات (Entitlements)، هي السلع التي تستطيع الوحدة الاجتماعية: فرد أو أسرة امتلاكها، أنظر.
Amarty Sen, development as freedom, op.cit, p 75.

[4] نفس المرجع .

[5] نادر فرجاني، **التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رؤية مستقبلية**، عمان: مؤسسة عبد المجيد شومان، 2001، ص 102.

[6] Fond Arabe de Développement Economique et Social, et PNUD,) rapport arabe sur le développement humaine 2002, op.cit, p 18.

ثانيا. معادلة التنمية الإنسانية :تقوم معادلة التنمية الإنسانية على توافر طرفين أساسيين، وهما[1]:

الطرف الأول: ويتمثل في القدرات الإنسانية (Human Capabilities).

الطرف الثاني: وهو الفرص الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية المتاحة والممكّنة للإنسان.

وتتم تنمية وبناء القدرات والفعاليات [*]، عن طريق تنمية الموارد البشرية :التغذية الجيدة، الصحة، التعليم، واكتساب المهارات واستخدام هذه القدرات والاستفادة منها، عن طريق الفرص المتاحة والمتوفرة لذلك: كفرص المشاركة السياسية، المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وهدفها الإنتاجية والتمتع بأوقات الفراغ [2]. ويكون خلق الفرص الاقتصادية، عن طريق توفير العمل، أو منح القروض أو المشاركة بين القطاعات العمومية كالبنوك مع أصحاب المشاريع الخاصة، ، في حين الفرص السياسية تقوم على مدى توافر الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية، كما تقوم الفرص الاجتماعية على الانضمام إلى تنظيمات المجتمع المدني، والانخراط في حياة المجتمع [3]. وبذلك يكون مفهوم التنمية الإنسانية الذي بدأ يتبلور بصورة جلية منذ 1990م، ضمن أدبيات الأمم المتحدة، يتطابق مع ما جاء به الفلاسفة الأوائل، فقد عبر "أرسطو" (Aristote)(322-384)م عن ذلك بقوله "من الواضح أن الثروة ليست هي المنفعة التي نسعى إلى تحقيقها، فهي مفيدة فحسب، بقصد الحصول على شيء آخر"[4] [*].

وفي ذلك إشارة إلى فكرة الحياة الإنسانية الأفضل ، والذي يتوافق مع مضمون التنمية الإنسانية، ومن اجل ذلك يفرق أرسطو بين الترتيبات السياسية الجيدة (Good Political Arrangement)، والترتيبات السيئة.

هذا التقليد الذي ظل مستمرا إلى غاية بداية الحرب العالمية الأولى، تطرقت له كتابات "وليام بيتي"، "غريغوري كينج"، و"جون ستيوارت مل"، و"آدم سميث" [5]. ليعاد إحياؤها بعد الحرب العالمية الثانية بمضمون حداثي جديد، فالتنمية إذن بمفهومها الحالي هي امتداد لذلك التقليد الطويل، الذي يهدف إلى تحقيق حياة أفضل

---

[1] United Nation Development Program, Human Development Report 1990,Op.cit, p 10.

[*] يشير مفهوم الفعاليات (Functionings) إلى الفعل الذي يقدر الإنسان على فعله والقيام به، فقد تكون فعاليات أولية كالغذاء الكافي، الصحة،..، كما أنها قد تكون مركبة كالمشاركة في المنظمات المجتمعية، أو التمتع باحترام الذات.

ويشير مفهوم القدرات (Capabilities) إلى منظومة من الفعاليات التي يثمنها الإنسان ويقوم بتحقيقات، والقدرة هي صنف من الحرية، وتعكس الحرية في تحقيق هذه الفعاليات وتوسيع خيارات الإنسان يقابله تعزيز قدراته، انظر:

Amartya Sen, , op.cit, p 25.

[2] Amartya Sen, development as freedom ,op.cit, p 24.

[3] علي فهد الزميع، "**تجربة الانتقال إلى الديمقراطية في دولة الكويت**"، في علي خليفة الكواري وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 118.

[4] Mahbub Ul Haq, **Reflections on human development**, New York: Oxford University Press, 1995, p 13.

[*]"Wealth is evidently not the good we are seeking for, it is merely useful and for the sake of something else ".ibid Mahbub Ul Haq, op.cit , pp 13-14.

[5] Amartya sen , Development as freedom, op.cit, pp 24-25.

للإنسان، إذ يعتبر "كانط" (Kant) (1724–1804)م أن هذا التقليد قائم على إعتبار الرفاه الإنساني هو غاية نهائية لكل النشاطات، فيقول: "لنتصرف في تعاملنا مع البشر (...) كغاية وليس كوسيلة فقط"[1] [*].

وفي التحليل النهائي، يمكن القول أن التنمية من منظور إنساني هي[2]:

- **تنمية الناس:** وتشمل بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية.
- **من قبل الناس:** تمكين الناس من المشاركة في العمليات التي تهم حياتهم.
- **ومن أجل الناس:** مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس بالعدل والمساواة.

المطلب الثالث. مدارس في الفكر التنموي:

اختلف الباحثين حول الأسلوب الأمثل لتحقيق التنمية، وقد جاء هذا الاختلاف باختلاف توجهاتهم، مشاربهم الفكرية، وأيديولوجياتهم، وقد حاول كل باحث محاربة مظاهر الفقر والتخلف الاجتماعي والسياسي لمجتمعه، وفقا لظروفه وتصوراته. ومن أهم المدارس الفكرية في التنمية، الفكر الإسلامي، الفكر الغربي: الماركسي والرأسمالي،والفكر العالم ثالثي.

الفرع الأول . التنمية من منظور إسلامي: فرضت الشريعة الإسلامية – كشريعة سماوية مخاطب بها جميع البشرية- مجموعة من القواعد الهادفة لصياغة ووضع منظور إسلامي لحركة الإنسان في الكون، بجميع أبعادها سياسية، اقتصادية، ثقافية أو تنظيمية، صياغة إسلامية تستمد أصولها من معطيات الشريعة الإسلامية وتنطلق من أسسها ومسلماتها، وتسعى نحو تحقيق مقاصدها[3].

وفي إطار التنمية، أتى الإسلام بإطار تنموي يجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والسياسية والثقافية والتنظيمية، ...، من خلال التعاليم والحوافز والقواعد التي وضعها. **وينظر الإسلام للتنمية على أنها الحياة الطيبة**، وبذلك سبق وفاق ما كان عليه مفهومها، وما آل إليه، فهو لا ينظر إلى صنع الثروة باعتباره هدفا في حد ذاته، وإنما هدف إلى تكريم الإنسان، من خلال تحريره في الفكر، والعمل، وتحميله مسؤولية أعماله، وإن كانت الاستفادة من بعض التجارب التنموية من وجهة إسلامية، هي أمر ممكن، إلا انه لا ينبغي تقليد غير المسلمين في عقائدهم وأفكارهم ومناهجهم، و"تنبعث الرؤية التنموية في الإسلام من قضية الاستخلاف، وفلسفته

---

(1) Mahbub Ul Haq, op.cit , pp 13-14.

(*)« so act as to treat humanity, weather in their own person or in that of any other, in every case as an end withat , never as means only" .ibid.

(2) United Nation Development Program, Human Development Report, 1993, New York: Oxford University Press, 1993, p 03.

(3) محمد ناصر عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**. بيروت:المعهد العالمي لفكر الإسلامي، ط4، 2006، ص 420.

في العلاقة بين الإنسان والكون، ومالكهما رب العالمين، وهو مفهوم يجمع بين التنمية الروحية والتنمية المادية، ويعلي من شأن النفس الإنسانية، ويضعها موضع التكريم اللائق بها"[1].

1. موقع الإنسان في الإسلام : خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان، وكرمه، وفضله عن سائر المخلوقات ليكون مؤهلا لحمل الأمانة، وجاء ذلك في قوله تعالى: **"وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلا** "[2]. فالعقل، والإدراك الواعي من متطلبات أداء مهمة الاستخلاف التي كلف بها على أكمل وجه وهي تمثل "البعد العقلي لمفهوم الإنسان، والذي جاء دائما مقترنا بالبعد الحضاري، وهو يشمل التنمية بمعناها الشامل، وحقوق الإنسان ضمنها"[3]. والذي يبرز خاصة من خلال الآية الكريمة **"وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات** "[4]. فتدبير المعاش، وركوب البر والبحر والتمتع بالطيبات هي كلها مظاهر من التنمية المعاصرة. وتقترن مهمة الخلافة في الأرض بإلهام الإنسان المعرفة والعلم لقوله تعالى " **وإذ قال ربك إني جاعل في الأرض خليفة** "[5]، و"**علّم آدم الأسماء كلها**"[6]، كما تقترن بتهيئة جميع المستلزمات المادية للنهوض بهذه المهمة " **وسخّر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه**"[7]، كما يهدف الإسلام إلى تحميل الفرد بصفته الشخصية المسؤولية الكاملة، الأمر الذي الذي يعكس أهميته ضمن العقيدة الإسلامية، وعلى هذا الأساس فلا بد أن يقابل تحمل المسؤولية كواجب أمام الله تعالى بصفته فردية، حقه في أن يتمتع بالحرية في فكره وعمله، ولهذا الغرض فحاجته تكاد تكون ماسة إلى حرية الرأي، الكتابة، الخطابة، السعي والاجتماع، وكذلك إلى حرية المعاش من أجل إحداث التغيير باعتباره مصدر كل تغيير، من خلال التكامل بين البعد الحضاري والعقلي لمفهوم الإنسان، وأداء مهمة الاستخلاف التي تفرض على الفرد أداء واجباته على أكمل وجه. والرفاهية والصحة ، وفرص العمل والتدريب والاستمتاع بأوقات الفراغ، والتقدم التقني، ما هي إلا عوامل مساعدة على تهيئة المناخ الملائم لأداء تلك الواجبات، ويكون الوعي بحقيقة التكليف دافعا للقيام بالمبادرة والعمل التنموي للقضاء على التخلف، فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: "والله لو عثرت شاة في أرض العراق لخشيت أن يسألني الله عنها، يقول: لم تعبد لها الطريق؟" [8] .فما بالك بالملايين تعاني الفقر والحرمان نتيجة لفساد الحكام واستئثارهم بأموال التنمية.

وبناء على ذلك فقد استوعبت الشمولية في المنهج الإسلامي جميع الأمور، أقرت الخلافة، أمرت بالعمارة، فرضت الولاية، وحاربت الفساد، فخلقت ترابطا شاملا بين الفرد والمجتمع، ونظمت علاقتهما تحت إشراف

---

[1] أشرف محمد دوابة، "التنمية البشرية من منظور إسلامي"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول: " **واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية**"، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي (27/26 نوفمبر 2007)، ص 4.

[2] المصدر: **القرآن الكريم**، **"سورة الإسراء"**، الآية 70.

[3] محمد عابد الجابري،"**الروافد الفكرية العربية والإسلامية لمفهوم التنمية البشرية**"،في محمد عابد الجابري وآخرون،مرجع سابق الذكر،ص 45.

[4] المصدر: **القرآن الكريم**، **"سورة الإسراء"**، الآية .70

[5] المصدر: **القرآن الكريم**، **سورة البقرة**، الآية 30.

[6] **سورة البقرة** ، الآية 31.

[7] المصدر: **القرآن الكريم**، **سورة الجاثية**، الآية 13.

[8] عبد الكريم بكار، **مدخل إلى التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية**، دمشق: دار القلم، ط1، 1999، ص 164.

الحاكم، الذي من واجباته توفير كفاية الناس، والوفاء بحاجاتهم الأساسية، وتخضع الحاجة للتطور بتغيير الوضع الاقتصادي والتطور الحاصل في المجتمع[1].

2. النظرية الإسلامية للتنمية : ينظر الإسلام إلى التنمية وفق مقاربة متعددة الأبعاد،ويقوم هذا المفهوم على تجاوز المنظور المادي، وإشباع متطلبات الجسد، إلى الاهتمام بمطالب العقل والروح . ولذلك فالتنمية وفق المقاربة الإسلامية تقوم على بعدين أساسيين هما[2]:

أ. الجانب المادي: في هذا الإطار استطاع المفكر الإسلامي والاقتصادي "خورشيد أحمد" تقديم مفهوم إسلامي للتنمية الاقتصادية في سياق نظري متكامل، ويعبر عن ذلك بقوله: "استطاع الإسلام أن يهتم بعمق بمشكلة التنمية الاقتصادية، ولكن يعالجها في إطار التنمية البشرية، لأن الهدف الأساسي للإسلام هو هداية الإنسان نحو الطريق المستقيم" [3].

وبذلك تعبر التنمية الاقتصادية عن "عملية تغيير شاملة وهادفة، تحركها آليات منضبطة تنسق بين خطواتها وترسم مراحلها، (...)، تنبثق هذه العملية من وعي المجتمع بضرورتها وتبنّي قضيتها، وتفاعله مع متطلباتها، ترمي في مجملها إلى الخروج بهذا المجتمع من التخلف والفقر إلى الرفاه المادي والتوازن الاجتماعي، والاستقرار النفسي دون استحقاقات محددة، فهي عملية طويلة المدى، حضارية الأبعاد، (...)، وهذا لن يتأتى إلا بفهم عميق لمقاصدها، ومتطلباتها المادية والمعنوية، وتدرك بالمنطق المادي وبقاعدة عقائدية موجودة مسبقا"[4].

ب. تنمية الموارد البشرية : يشجع الإسلام على العلم والمعرفة، ويكفي أن أول آية نزلت على النبي المصطفى كانت تدعو إلى التعلم **"اقرأ باسم ربك الذي خلق "**[5]. ومن هذا المنطلق يشكل التعليم وتأمينه كميا ونوعيا ضرورة حضارية ملحة، ويشكل الربط بين الاستخلاف والعلم جوهر المنظور الحضاري أو العمران، في التصور الإسلامي، كما ارتبط مبدأ الاستخلاف بالعمل، ويتعدى ذلك إلى الارتباط الوثيق للمنظومة التربوية بجهاز الإنتاج، وقد سبق وذكر "عبد الرحمان بن خلدون" في مقدمته: "يعتبر العمل مصدر رزق، ونمو للقيم، والعمل في الإسلام هو حق للجميع، وينبذ الإسلام استلاب العمل واستغلاله الناتجين عن سير الإنتاج، فكل عمل لابد من أدائه بنزاهة واستقامة طبقا للوحي الربّاني، كما يجب أن يؤدي إلى تحسين الرفاهية الفردية، وثراء المجتمع"[6].

---

[1] أسامة عبد المجيد العاني، **المنظور الإسلامي للتنمية البشرية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2002، ص ص 32-33.

[2] عبد الحميد براهيمي، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص 178.

[3] جامعة الملك عبد العزيز، "التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول"، سلسلة دراسات **نحو مجتمع المعرفة**، جدة: مركز الإنتاج الإعلامي، 1427 ه،ص 60.

[4] محمد فرحي، "سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات"، **مجلة الباحث**، العدد (2)، 2002، ص 17.

[5] المصدر: **القرآن الكريم**، **سورة العلق**، الآية 1.

[6] عبد الرحمان بن خلدون، **المقدمة** ، تحقيق حامد أحمد الطاهر، القاهرة، دار الفجر للتراث، 2004، ص ص 462-463.

كما يدعو التشريع الإسلامي إلى تحقيق الأمن الصحي من خلال الدعوة لتحقيق الاتزان والاعتدال إزاء الجسم والعقل والروح والنفس، لذلك شرع للبدن حقوقا طبيعية أوجبها على الفرد وعلى الدولة، ونستطيع تلمس حقيقة حضارية هامة من خلال الاهتمام بفقه الأغذية والصحة كاهتمامه بفقه العبادة.

ج. التنمية المستدامة : يحث الإسلام على عمارة الأرض ،و اقتضت بذلك حكمته تعالى أن يسخر للإنسان كل ما في الكون، " **ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض، وأسبغ عليكم من نعمه ظاهرة وباطنة**"[1]. باعتباره صانع التنمية ومستخدمها، غير أنه بموجب مبدأ الاستخلاف فالإنسان مخول فقط بإدارة مواردها واستغلالها ضمن حدود زمنية، " **ولكم في الأرض متاع ومستقر إلى حين** "[2]. هذه المحدودية في الزمن تفيد في ضبط سلوك الإنسان في تعامله مع موارد البيئة، لأن الموارد الطبيعية مقدرة وأنزلها الله تعالى بقدر معلوم[3].

الفرع الثاني: المنظور الغربي للتنمية.

أولا. المنظور الماركسي: لقد كان لقيام الأنظمة الاشتراكية، آمال لإيجاد معايير موضوعية وعملية للتوزيع العادل للمداخيل، يتناسب مع مساهمات عناصر الإنتاج، ويمتلك التيار الماركسي التقليدي تصورا خاصا للصراع، ويعتمد المنهج الجدلي التاريخي في فهم والتحولات التاريخية التغيرات الاجتماعية [*]. وعلى التفسيرات الاقتصادية للتاريخ، واعتبار أن الثورة هي السبيل الوحيد للتقدم [4].ويستند التحليل الماركسي إلى دور البُنى الاقتصادية والعامل الاقتصادي في إحداث الصيرورة التاريخية عبر ثنائية الهدم والبناء، أي انحلال الهياكل القائمة ونشوء كيانات أخرى أكثر تقدما على أنقاضها، وهذا ما يجعلها مفهوما محوريا في التحليل البنيوي، كما أن العلاقة بين العمل ورأس المال هي الجوهر البنيوي الذي ينبغي فهم كل العلائق الاجتماعية في إطاره، وعلى أساسه.

فقد قدم "ماركس" نموذجا لتطور المجتمعات الإنسانية، حاول من خلاله معالجة بعض قضايا التنمية ، وتبيان الدور الذي يمكن أن تؤديه العوامل المادية في تشكيل الوجود الاجتماعي، مؤكدا على دور العوامل

---

[1] المصدر: **القرآن الكريم، سورة لقمان**، الآية 27.

[2] نفس المصدر ، **سورة البقرة**، الآية 32.

[3] أسامة عبد المجيد المعاني، مرجع سابق الذكر، ص ص 34، 35.

[*] يعود الفضل في بلورة الأسس المنطقيةللمنهج الجدلي العلمي التاريخي إلى الفيلسوف الألماني "كانط" ويرى أن المعرفة العلمية هي تواصل بين العقل والواقع الموضوعي. والنظرية هي نتيجة لهذا التواصل، وهي ليست مطلقة، وإنما هناك مجموعة مبادئ تصحح على ضوء معطيات التطور الواقعي وخصائصه:

أ. الظواهر والأفكار مترابطة ترابطا تبعيا، وهي تتطور بفعل الصراع الذي ينشأ بين تناقضاتها الداخلية.

ب. إن الأفكار ذاتها ليست منعزلة عن بعضها، بل هي تبنى مترابطة لها تاريخ خاص بها ومن اجل فهمها، لا بد من البحث عن جذورها التاريخية.

ت. ترتبط المذاهب الفلسفية ارتباطا وثيقا بأسلوب الإنتاج السائد، وما يعكسه من علائق اجتماعية، ومصالح طبقية للفلسفة الرأي فيها.

[4] مصطفى زايد، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962–1980، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 35.

الاقتصادية في عملية التنمية، بناء على اعتبارها تتضمن تحولات شاملة في البنية الفوقية المنسجمة والمتناغمة معها حتى إذا ما تغيرت عادت لتنشئ كيانا فوقيا جديدا، موافقا ويستجيب لضرورات التغيير[1].

وبناء على ذلك يمكن أن نقول أن التنمية كعملية ثورية، تنطلق من وحدة الوجود والترابط بين الظواهر، بحيث لا يمكن دراسة الظاهرة الاقتصادية بمعزل عن الأطر الثقافية، الاجتماعية والسياسية([2]). كما يقوم تفسير الصيرورة الاجتماعية من خلال قانونين مترابطين هما: التطور المضطرد لقوى الإنتاج ممثلة في القوة البشرية، الآلات والأدوات الإنتاجية والتجربة المتراكمة عبر الزمن، وبين التوافق والانسجام بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ممثلة في شكل الملكية، طبيعة توزيع ثمار الإنتاج بين العمال، وحدوث التناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، لا يحل إلا بالثورة ومعنى ذلك أن التنمية مرتبطة بحدوث هذا التناقض [3]. ويقدم "ماركس" خمسة أنماط إنتاجية متعاقبة، تشكل مسارا لتطور الإنسانية حسبه، وهي مستمدة من الواقع التنموي الغربي وبالأخص بريطانيا وفرنسا، وهي: مرحلة الإنتاج البدائي أو النمط المشاعي، مرحلة العبودية، مرحلة الإقطاع، مرحلة الرأسمالية،وأخيرا المرحلة الاشتراكية.

وتعبر هذه المراحل عن المنظور التحديثي الماركسي، بحيث يشكل تحول المجتمع من الإقطاع إلى المراحل التالية تعبيرا عن بدايات لإرساء أسس التنظيم الاشتراكي، وكيفية تحول المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وفي كتابه "رأس المال" أشار إلى أن النظام الرأسمالي، لا يمكن أن تتحقق في ظله التنمية لجماهير الشعب([*])،والخطوة المنطقية التي يتوجب إتباعها هو القضاء على النظام الرأسمالي والتحول بعد ذلك إلى الاشتراكية، باعتبارها النظام الاقتصادي، والاجتماعي والسياسي الكفيل بتحقيق التنمية[4].

ثانيا. المنظور الرأسمالي : تعتبر أفكار "آدم سميث" (Adam Smith)(1723–1790)م نواة للنظام الرأسمالي في القرن الثامن عشر، وقد قدم في مؤلفه "ثروة الأمم" (Wealth of Nations) أفكاره المبنية على اعتبار أن فكرة الدولة الأمة (Nation-State) هي" مجموعة من الناس مرتبطين ببعضهم بمسؤولية تضامنية لرفاهية بعضهم البعض، ولكن هذا التصور للأهداف العامة ترتكز آلية تطبيقه على العمل الفردي، وليس العمل الحكومي، ولذلك فالنظام الاقتصادي لابد أن يقوم على الحرية الطبيعية، يكون الفرد فيه حرا في تحقيق مصالحه الخاصة، وهذا السعي الفردي فيه تحقيق لمصالح المجتمع، ولذلك يجب أن يكون دور الحكومة في المجتمع محدودا"[5].

---

[1] ماكاتو إيتوه، "الانعكاس الحلزوني للتطور الرأسمالي، ما الذي يقتضيه ضمنا بالنسبة للقرن الحادي والعشرين"، في روبرت ألبرتين (محررا)، **أطوار التطور الرأسمالي الازدهارات والأزمات والعولمات**، ترجمة عدنان حسن، بلغراف، 2001، ص 118.

[2] محمد شفيق ، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**مرجع سابق الذكر، ص 44.

[3] مصطف زايد، مرجع سابق الذكر، ص 35.

[*] يعتبر **ماركس** "أن الرأسمالية مليئة بالتناقضات في بنيانها الأساسي، وتحمل في ذاتها بذور فنائها، فاستيلاء الرأسماليين على فائض القيمة وحصول أغلبية العمال على أجر الكفاف ، والعديد من تناقضات الرأسمالية الأخرى تؤدي إلى هدم عملية التنمية من جذورها.

[4] جمال حلاوة وعلي صالح، مرجع سابق الذكر، ص 164.

[5] أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002، ص 165.

وفي محاولة لتبيان أهم مرتكزات البناء الكلاسيكي، يمكن إدراج العناصر الآتية:

1. محورية فكرة الحرية الاقتصادية، كأساس للنشاط الاقتصادي، كما تشمل حرية التجارة الداخلية والخارجية، حرية العمل، وحرية التعاقد. وقد بلور الكلاسيك أطروحاتهم حول الحرية في شعار: "دعه يعمل، دعه يمر" معبرين به عن رفض أي تدخل حكومي في أمور الاقتصاد، والاجتماع، وقد استخدمت هذه الفكرة لمعارضة المحاولات التي قامت بها الحكومات في بداية نشأة الرأسمالية الصناعية والتي كانت تهدف لعلاج الأحوال المتدهورة للطبقات الفقيرة[1].

2. الإيمان المطلق بمبدأ المنافسة التامة وقدرتها على الاستغلال الأمثل للموارد، وهي نقيض الاحتكار، فمن خلال آلية المنافسة الكاملة يقوم السوق بتخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية على مختلف مجالات الإنتاج والنشاط الاقتصاديون هنا جاءت فكرة اليد الخفية التي تقوم بتنظيم شؤون المجتمع، وترتيب أوضاعه، فالفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الشخصية يقوم أيضا بتحقيق مصلحة المجتمع ككل[2].

3. وجود قوانين اقتصادية، ذات صورة صارمة ومطلقة، لا يستطيع الفرد أو الدولة تغيرها أو إيقاف حركتها، لذلك فهذه القوانين تعمل بيسر وعفوية إذا ما تُركت الأمور تجري وفقا لطبيعتها[3].

ويمثل الفكر السياسي الليبرالي الجانب الآخر من العملة الاقتصادية الكلاسيكية، حيث أصبحت الديمقراطية الليبرالية والالتزام بالحرية السياسية معبرا عن مصالح الرأسمالية الصناعية الناشئة في مقابل الرأسمالية التجارية والمصالح الإقطاعية.

وقد شكلت هذه الأفكار أساسا لبداية اقتصاد معولم بصعود التيار النيوليبرالي إلى سدة الحكم في الغرب في نهاية السبعينيات من القرن الماضي ما أدى إلى خصخصة مرافق وممتلكات الدولة[4].

ج. المنظور التوفيقي– الطريق الثالث– : في محاولة لمجابهة الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن تطبيق الأفكار النيوليبيرالية ومنها تراجع دعم الدولة لإعانات البطالة وصناديق الدعم الاجتماعي، الرقابة على الأسعار، وفشل الأسواق في تحقيق شروط الأمثلية عند تخصيص الموارد. ظهرت الأطروحات التي تسعى للرد على تحدي اللبرالية الجديدة، وصعودها الكاسح. إذ تدعو إلى إعادة تفعيل دور الحكومات اقتصاديا واجتماعيا باعتبار أن إنتاج السلع العمومية لا يجتذب القطاع الخاص، وكذلك من أجل اعتبارات العدالة في توزيع الدخل لحماية الفئات المحرومة، والتي لا تستطيع الحصول على الحدود الدنيا لاستهلاكها، كما أنها لا تستطيع المشاركة في العملية الإنتاجية.
وتعمد هذه الطروحات إلى الجمع بين المنظور التنموي الاشتراكي والمنظور التنموي الرأسمالي، باعتبار أن كلا من

---

(1) رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر ومشكلات الرأسمالية المعاصرة**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1997، ص 167.

(2) فيصل يونس عبد الزهرة، مرجع سابق الذكر، ص 13.

(3) أحمد مصطفى حسين، مرجع سابق الذكر، ص 166.

(4) ساسية مساهل، "المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية"، مداخلة قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول "**الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية** "، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام (20–21 أكتوبر 2009)، ص 7.

المنظورين يعِدان بنمو اقتصادي عاجل، إلا أن جاذبية النمط الاشتراكي تكمن في ادعائه بتسخير إستراتيجية التنمية لفائدة القيم الإنسانية الأساسية كالعدالة الاجتماعية والمساواة، ولذلك فالجمع بينهما في إطار توفيقي في سياق مقاربة الطريق الثالث (Third Way) كبرنامج سياسي للمجتمع المعلوماتي، يقابله اقتصاديا ما يسمى باقتصاد السوق الاجتماعي[1].

ويقوم هذا النموذج التوفيقي على نظرية "جون راولز" (John Rawls) في العدالة (Theory of Justice حيث يرى أن هناك مبدآن للعدل: "الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية" [2]. فقد قام "راولز" بتجديد النظرية الليبرالية لتستوعب النقد الماركسي لها، وكانت ترجمة هذه النظرية التي صيغت في الثمانينيات من القرن الماضي، ظهور نظرية "الطريق الثالث" التي تشير إلى حركة سياسية دافع عنها "توني بلير" (Tony Blair) في بريطانيا، و"بيل كلينتون"(Bill Clinton) في الولايات المتحدة الأمريكية و"شرويدر" (Gerhard Schroider) في ألمانيا وتتم من خلالها التأليف بين حركية الرأسمالية، وبُعد العدالة الاجتماعية. هذا البعد الذي يعد قيمة أساسية من قيم التنمية الإنسانية، من أجل عولمة منصفة وعادلة، وقد توجهت منظمة الأمم المتحدة ومختلف فروعها إلى العمل بهذه المقاربة ولا سيما في المشاريع العملية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ودعوته إلى تنمية إنسانية تعتمد مبدأ العدالة الاجتماعية كقيمة أساسية لها.

والنقطة الجوهرية في الطريق الثالث تتمثل في الاتجاه نحو حل إشكالية العام والخاص، والفكرة السياسية المحورية تقوم على مسؤولية الدولة في ضمان حصول الناس على سلع عامة معينة، من خلال تخطيط السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التوزيعية، وفي نفس السياق حاول "أنتوني جيدنز" (Anthony Giddens)[*] وضع تصور علمي متكامل لفلسفة هذا الخيار ، وتستند حسبه إلى ثلاث (03) دعائم أساسية هي:

1. التزام الحكومات بأن تكفل تكافؤ الفرص أمام جميع مواطنيها وترسخه، ولا تسمح لأي أحد بامتيازات خاصة من أي نوع.
2. مبدأ أخلاقي يقوم على المسؤولية المتبادلة، ويرفض سياسات الاستعباد والنبذ الاجتماعي.
3. توجه جديد لعملية الحكم، يقوم على تمكين المواطنين ليتصرفوا بأنفسهم بما يحقق مصالحهم.

وقد أدى الاهتمام المتزايد بالتنمية الإنسانية إلى ضرورة الاهتمام بهذا النهج باعتباره أفضل الطرق لتحسين نوعية الحياة، ومواجهة المشكلات وتحقيق معدلات أسرع للتنمية، شريطة توافر مقوماته الأساسية متمثلة في الديمقراطية، منظمات المجتمع المدني، و رأس المال الاجتماعي.

---

[1] هاني الحوراني، "الطريق الثالث بديل الأصولية اللبرالية"، **القدس العربي**، السنة (20) ، العدد(6049)، نوفمبر 2008.-http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=97295&Date=11/5/2008

[2] John Rawls ,**A theory of justice**, USA :Harvard UniversityPress,1971,p10.

[*] "انطوني جيدنز" مديرمدرسة لندن للدراسات الاقتصادية والسياسية، أصدر عام 1998، كتاب "**الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية**" يدعو فيه إلى ضرورة خلق مؤسسات وسطية لتعميق الديمقراطية وإعادة تأسيس المجتمع المدني، أي "**الديمقراطية التشاركية**" التي تلعب فيها مشاركة الجماهير دورا بارزا على حساب فكرة التمثيل السياسي.

وهذا ما تجلى بصفة رئيسية في الدور الجديد الذي أنيط بالدولة ضمن براديغم الحكم الراشد والذي يقابله اقتصاديا فلسفة اقتصاد السوق الاجتماعي وهي "توليفة مكونة من قوى السوق الحرة وتدخل الدولة الكبير لتحقيق الأهداف الاجتماعية المرغوبة"[(1)].

الفرع الثالث.المنظور العالم ثالثي: تنعكس التطورات في واقع العلاقات الدولية، بدرجة أو بأخرى على المجال التنظيري، وهو الأمر الذي يظهر من خلال ظهور النيوماركسية كحركة مراجعة للجهود التنظيرية التنموية، فقد قدم هذا النموذج رؤية مخالفة تماما للرؤى السائدة عن السياسات العالمية .وتنطلق هذه الرؤية من التركيز على موضوع العلاقة بين الشمال والجنوب، التي تقوم على الهيمنة وتبني علاقات القوة [(2)].هذه العلاقات الهرمية المبنية على القوة، من المنظور النيوماركسي هي التي أدت إلى تكريس الفقر والتخلف في دول الجنوب، وتوسيع الشرخ التنموي في النظام العالمي، من خلال عملية مرحلية، أولها من خلال الاستعمار المباشر، وثانيها في شكل الاستعمار الاقتصادي غير المباشر [(3)].

إن هذا التيار هو محصلة لحوارات نشطة وتحديات فكرية بين اتجاه الليبرالية الإصلاحية "لراؤول بريبيش" (Rawl Prebisch)، والاتجاه الماركسي الجديد، "جندر فرانك" (G. Frank) ، واتجاه نظرية النظام العالمي لـــ "إيمانويل والرشتاين" (Imanulle Wallerstein) وتشترك هذه التيارات في خمسة مؤشرات أساسية للتبعية، كما يلي[(4)]:

- **حجم الاستثمارات الخارجية:** بحيث كلما ارتفع هذا المستوى بالنسبة لمستوى الاستثمارات المحلية، كلما زادت تبعية الاقتصاديات الداخلية للدول.
- **الاعتماد على تصدير سلعة أو بعض السلع الأولية** : فكلما اقتصر اعتماد الدولة على تصدير سلعة أولية واحدة، يزيد ذلك من مستوى تبعية الدولة للأسواق الخارجية.
- **الاعتماد على التصدير لسوق أو لأسواق محددة:** كلما اعتمدت دولة معينة على تصدير صادراتها إلى سوق واحد، زادت شعبيتها لذلك السوق.
- **الاعتماد على الاقتراض من الخارج:** فزيادة اللجوء إلى الاقتراض الخارجي، تزيد من مستوى التبعية الخارجية.
- **توجهات التجارة الخارجية:** كلما زاد مستوى اعتماد الدولة على التجارة الخارجية، والاستيراد من الخارج، كلما انخفض في مقابل ذلك مستوى الاعتماد على الذات.

---

(1) محمد إبراهيم منصور، " **الطريق الثالث: خيار الألفية الثالثة** "، **قضايا مستقبلية،القاهرة:** مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز الدراسات المستقبلية، فيفري 2007 ،ص 15.

(2) إدوارد سعيد، **الاستشراق: المعرفة – السلطة الإنشاء**، ترجمة: كمال أبو ديب، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984، ص 41.

(3) عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، الكويت: عالم المعرفة، 1989، ص 174.

(4) مجدي صبحي، "التنمية الاقتصادية"، في ودودة بدران وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية**، الجزءان الأول والثاني، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003، ص 575.

وبصورة عامة فإن نموذج التبعية يقوم على التفاصيل التالية: (الجدول رقم 3).

الجدول رقم(3): خصائص نموذج التبعية.

المعايير	التبعية
صورة العالم	أخطبوط متعدد الرؤوس
الفاعلين	الطبقات
الديناميات	الاقتصاد
المتغيرات التابعة	تفسير عدم المساواة والفقر
مجال دراسة العلاقات بين الدول	العلاقات الدولية ظاهرة عاكسة للعلاقات الاجتماعية

المصدر: بتصرف عن

Stefano Guzzini, Realism in International Relations and international political economy :the continuing story of a death foretold ,U.K :Psychology press,1998,P116

بناء على ذلك فإن مدرسة التبعية هي استكمال للفكر الماركسي، وقد حاولت تفسير العلاقات والتفاعلات الدولية التي تتعلق خاصة بالتخلف والتقدم في العالم، وفق التقسيم الدولي والتأكيد على أن الصراع الموجود داخل النسق الدولي هو صراع بين الشمال والجنوب وليس بين الشرق والغرب.

المبحث الثالث. المفاهيم العولمية والبناءات الفلسفية للديمقراطية والتنمية :

يحدد "السيد يسين"، ثلاث ثورات متزامنة ومترابطة تحدث في وقت العولمة الراهن، وهي[1]:

– ثورة سياسية: وتشير للانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

– ثورة قيمية: وتعني الانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية كالانتقال من التركيز على البعد المادي للتنمية ممثلا في التنمية الاقتصادية إلى التركيز على نوعية الحياة الإنسانية.

– ثورة معرفية: وتعني الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.

كما أنه بإجماع من طرف العديد من المفكرين فإن وقائع العلاقات الدولية الراهنة المعولمة، تنم عن أفول العولمة النيوليبرالية، المتسمة بالأحادية، اللاعدالة، اللاإنسانية، واللاديمقراطية .أدى ذلك إلى طرح العديد من المفاهيم في محاولة لتجاوز هذه الإخفاقات .

ويبدو أنه في سياق العولمة تبلورت هناك العديد من الإشكاليات:

– إشكالية النموذج التنموي الشامل والعادل الذي يجمع بين قيمة الحرية و المساواة مع التطلع إلى قيمة العدل كإنصاف[2].

---

[1] السيد يس، **الحوار الحضاري في عصر العولمة** ،القاهرة :دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ،2002، ص235.

[2] قاسم حجاج ، **فجر العولمة الجديدة:دراسة لعينة من الأطروحات الأكاديمية والسياسات الحكومية والنضالات الاجتماعية الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة والمتطلعة لعولمة بديلة**،الجزء الثاني ،غرداية :دار نزهة للألباب ،ط2013،1 ،ص.59

– ومن زاوية الاقتصاد السياسي،أثارت العولمة بغلبة التصور النيوليبرالي على أيديولوجيتها ونمطها التنموي جدالا واسعا حول طبيعة العلاقة بين السياسة والاقتصاد، بمعنى علاقة آلية السوق بالأجهزة الحكومية الدولتية ومنه بالديمقراطية، المواطنة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما أثارت جدالات عديدة في الأوساط الأكاديمية الاقتصادية التنموية بين مؤيدي الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية[1].

ورغم أن مهام التحليل المفهومي والتاريخي تتشابك ،وتتداخل إلا أنه لضرورات منهجية سنحاول التركيز على المفاهيم القائمة حاليا واستخدامها في استيعاب وبناء الحقيقة .مع التطرق إلى أهم المساهمات العلمية الأكاديمية التي تأسست عليها وبنيت على مسلماتها.وفي سبيل ذلك سنتبع المنهجية التالية:المطلب الأول :مفهوم العولمة، المطلب الثاني: المفاهيم العولمية والبناءات الفلسفية للديمقراطية ،المطلب الثالث :المفاهيم العولمية والبناءات الفلسفية للتنمية.

المطلب الأول. مفهوم العولمة:

تعد محاولة فرض المنظومة القيمية الغربية وليدة عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لكن حدتها تزايدت مع تزايد ديناميكية العولمة وتسارع وتيرتها خاصة مع نهاية حقبة الحرب الباردة وسقوط الأيديولوجية الاشتراكية، أين توالت الأطروحات المحتفية بانتصار الفكر الليبرالي، وبداية الموجة المضادة للدولة، ومنها أطروحة "كينشي أوهماي" (Kenichi Ohmae)حول "نهاية الدولة القومية"[*]، وإعلان "فوكوياما" عن بلوغ التاريخ نهايته عبر أطروحته الفلسفية "نهاية التاريخ وخاتم البشر"، يؤكد فيها أن العالم لا يشهد فقط نهاية الحرب الباردة، بل نهاية التاريخ ويقصد بذلك وصول الإنسانية إلى نقطة النهاية من التطور الأيديولوجي ممثلا في انتصار القيم الليبرالية، واكتساحها المجال العالمي: سياسيا واقتصاديا، وثقافيا. هذا التصور الغربي الذي أصبح معيار التقييم للدول والمجتمعات، ليشهد العالم ميلاد ضمير عالمي يتجاوز الحدود ليجمع الناس على القيم نفسها: حقوق الإنسان، الديمقراطية، حكم القانون، إدانة الجرائم ضد الإنسانية واحترام الأقليات [2]. وجسّد ذلك الدور الكبير والمتنامي الذي لعبته مؤسسات التمويل الدولية، وعملها على توطيد الاقتران بين القروض والمساعدات المالية للدول المتخلفة وتبني منظومة القيم الاقتصادية والسياسية الليبرالية.

وفي أوج انتصار هذا الطرح النيوليبرالي، انتعشت موجة مضادة تحمل معها أفكارا ناقدة، قام خلالها العديد من الباحثين بالدعوة إلى أنسنة العولمة والنظر إليها كمجموعة حركيات منتجة لفرص التلاحم الفكري المبدع للحوار، لا إلى الصدام بين الحضارات والأديان، وزيادة على ذلك جعل الإنسان المحور، بدلا من الدولة، وفي هذا السياق الإنساني تبلورت مجموعة من المساهمات العلمية المفسرة لهذه الحركية. وقد شكلت الأعمال العلمية التي

---

[1] نفس المرجع ، ص61.

[*] Kenichi Ohmae **, De L'état Nation Aux Etats Régions** ,Trad :Michel De Seach, Paris :Dunot ,1996.

[2] Michel Bacot Decriaud, Jean-Paul Joubert, Marie – Claude Plantin, **La sécurité international d'un siècle à l'autre,** Paris: L'Harmattan, 2002, p 40.

راكمها أمثال "جوزيف ستيغلتز"، "أمارتيا سن"، و"برنار نادولاك"، "سوزان جورج" [*] وغيرهم مخارجا جريئة ومثلى للتخلص من مخاطر الأزمة المتعددة الأبعاد التي تعيشها البشرية، نتاجا للتوسع النيوليبرالي. وسعت في مجملها إلى طرح شعار:

"أنسنة العولمة: التحدي الممكن" [1].

أولا: ديناميكية العولمة: التعريف الاصطلاحي والأبعاد .

1-التعريف الاصطلاحي للعولمة : تشكل العولمة مفهوما من المفاهيم المتنازع عليها **(Contested Concept)**، فهناك من يعرفها على أنها عملية (As a process) ومن هذا المنظور فالعولمة هي امتداد وتوسع في عملية التحديث الغربي التي بدأت في القرن التاسع عشر.وهناك من يعتبرها كشرط (As a condition)،وآخرون ينظرون إليها باعتبارها خطابا ليبيراليا (As a discours) .

ولذلك يقر عالم السياسة الأمريكي "جيمس روزنو"(James Rosenau) بصعوبة صياغة تعريف شامل يلم بجميع مظاهر وتجليات العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد، "فمفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الأيديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة، والمجموعات المقيمة، و"في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة، وحتى لو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه، أن يتم قبوله واستعماله بشكل واسع" [2]. ولذلك فالمفهوم لم يحظ بالتوافق العلمي والأكاديمي حول مضمون واحد محدد، وظهرت هناك ثمة اختلافات وتباينات حول تحديد مفهوم العولمة، تحديدا دقيقا، والذي يعكس الاختلاف في المنطلقات الفكرية والمدركات الأيديولوجية للباحثين، ومن بين تعريفاته:

يرى "أنطوني جيدنز"في العولمة كتعبير عن عملية جدلية لأنها تتكون من اتجاهات تعارض بعضها البعض، ويعرفها بأنها: "تكثيف العلاقات الاجتماعية على نطاق العالم والتي ترتبط ما بين المواقع المتباعدة بطريقة تجعل الأحداث المحلية تكتسي طابع الأحداث التي تطرأ على بعد أميال عديدة، والعكس بالعكس" [3]. ويرى "روبرت كوكس" (Robert cox) بأنه :"من السمات الملحوظة في مسيرة العولمة تدويل الإنتاج، والتقسيم الدولي الجديد

---

[*] يعبر"قاسم حجاج" عن هذه الحركة العلمية بالحركة الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة(النيوليبرالية) (1981-2012)م، وهي المؤيدة لبناء عولمة بديلة، وإنسانية. أنظر: قاسم حجاج، **فجر العولمة الجديدة: مدخل معرفي وصفي وتأريخي إلى إشكاليات العلاقات الدولية المعولمة و إلى المساهمات الناقدة والمناهضة لــ "العولمة الأخيرة" والمتطلعة لــ "عولمة بديلة"**، الجزء الأول ، غرداية :دار نزهة للألباب ،ط1، 2013، ص ص274 -276.

[1] نفس المرجع، ص 269.

[2] James Roseau, «**The Dynamics of Globalization: Towards An Operational Formulation**», Paper presented at the International studies Association Convention, San Diego,(18April 1996)pp3-4.See also: James Roseau et .al**"On the cutting Edge of globalization",** Paper presented at the annual convention of the American political science Association, Philadelphia(28-31August2003),p1.

[3] Anthony Giddens ,The **Consequences of Modernity** ,**Cambridge** :Polity press, 1990, p65.

العمالة، وحركات الهجرة الجديدة من الجنوب إلى الشمال وأجواء التنافس الجديد التي تسرع وتيرة هذه العمليات وتدويل نظام الدولة (...) وهو ما يحول الدول إلى وكالات لعالم العولمة" [1]. ويعرف "مارتن خور" (Martin Khor 1995م)، العولمة بأنها: " ما كنا نحن سكان العام الثالث نسميه قرونا عدة بالاستعمار" [2].

وعرفها "محمد عابد الجابري" بأنها تعني "جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن أي مراقبة، والمحدود هنا هو أساسا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة، أما اللامحدود فالمقصود به العالم أي الكرة الأرضية" [3]. ويعرف "برهان غليون" العولمة بأنها "ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات ، والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة (...) ، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة، وبالتالي لهوامشها أيضا" [4].

ويرى الأستاذ "عمار بن سلطان" أن العولمة تمثل "إحدى التطبيقات العملية للفكر الليبرالي الجديد الذي ظهر مع بداية ثمانينيات القرن العشرين، فمنذ هذا التاريخ أصبح هذا المفهوم شائع الاستعمال في الصحافة الانجلوساكسونية والكتابات السياسية والاقتصادية، والمقصود بالعولمة تلك التفاعلات المعقدة التي تجري بين الدول في جميع مجال النشاطات الاقتصادية، والتجارية، والسياسية والثقافية، وما ينطوي عليه هذا النشاط من انفتاح الحدود أمام حرية انتقال السلع وعناصر الإنتاج، وانسياب الأفكار والمعلومات بدون قيود جمركية أو شروط سياسية، أي أن العولمة هي تشجيع وتوسيع دائرة النشاط الاقتصادي الرأسمالي في جميع أنحاء العالم" [5].

من خلال هذه العينة من التعريفات، يمكن تقديم منظور معرفي للعولمة رباعي الأبعاد [6]:

- العولمة كتجليات لظواهر اقتصادية: وتتضمن تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول العامة، وانسحاب الدولة من أداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار العابر للقارات، والتكامل بين الأسواق العالمية، والاندماج بين الشركات العملاقة.
- هيمنة القيم الأمريكية: ويظهر جليا من خلال كتاب "فوكوياما" الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفياتي والدول التي كانت تدور في فلكه، يعد انتصارا للقيم الرأسمالية، ويشير ذلك إلى انتصار ظواهر التحديث الغربي والديمقراطية السياسية، ويحدث ذلك تجانسا قيما من خلال التمسك بمبادئ الرأسمالية والديمقراطية.

---

(1) Robert W.Cox, «A perspective on globalization», in James H .Mittelman ,Globalization :**Critical Reflections**, Boulder: Lynne Reinner, 1996, pp21-30.

(2) Martin Khor ,Rethinking **Globalization: Critical Issue and Policy Choices, London:** Zed books, 2001.

(3) رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق الذكر، ص 29.

(4) قاسم حجاج، **فجر العولمة الجديدة: مدخل معرفي وصفي وتاريخي إلى إشكاليات العلاقات الدولية المعولمة و إلى المساهمات الناقدة والمناهضة لـــ "العولمة الأخيرة" والمتطلعة لـــ "عولمة بديلة"** ، ج1،مرجع سابق الذكر ، ص 85.

(5) عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص 401.

(6) السيد يسين، **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، مرجع سابق الذكر ، ص ص: 241-243.

- ثورة تكنولوجية واجتماعية: وينظر للعولمة من خلال هذا البعد على أنها شكل جديد من أشكال النشاط، وتم الانتقال فيها من المجتمع الصناعي إلى المجتمع ما بعد الصناعي. وهو يركز على العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية، كما يهتم بعمليات إحياء المجتمع المدني في الدول، وقيامه بدور تنموي فعال.
- حقبة تاريخية: ويذهب أنصار هذا التعريف إلى اعتبارها مرحلة محددة من التاريخ، وهو يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم، ودون النظر في المسببات، فبعبارة "عصر العولمة" نستطيع فهم وتبرير سياسات معينة، اقتصادية، سياسية، أو ثقافية.

وبناء على ذلك يتفق العديد من العلماء على وصف العولمة بأنها "مسار وديناميكية كوكبية، تاريخية، تحديثية (...) إنها ليست محض مفهوم مجرد فهي عملية مستمرة، يمكن ملاحظتها، بالاستخدام الإجرائي، الإسقاطي لمصطلح العولمة الجديد، بغرض رسم مسار تطورها في الماضي والحاضر والمستقبل" [1]. فالعولمة هي عملية تاريخية تحديثية، تحمل في طياتها تطور الرأسمالية في مرحلتها الراهنة، وبروز تجلياتها السياسية: الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتجلياتها الاقتصادية كما تظهر في الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ووحدة الأسواق المالية عالميا، وبروز السوق العالمية ونشوء منظمة التجارة الدولية، وبزوغ تجليات ثقافية واتصالية للعولمة.و في المقابل ظهور التيار النقدي الذي يدعو إلى أنسنة هذه الديناميكية .

2– **أبعاد العولمة**: يقصد بها مجالاتها، وتجلياتها، التي يمكن استخلاصها من خلال التعاريف المقدمة سابقا للعولمة، ومن أهم هذه المظاهر [2]:

أ. **البعد الاقتصادي**: ويتجلى من خلال تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول، وحرية حركية الأموال والخدمات، الاستثمار الأجنبي، تحرير الأسواق، التبادل الحر للسلع والخدمات، وكذا سياسة المنافسة والعرض و الطلب.

ب. **البعد السياسي**: ويظهر في تراجع عدد الأنظمة التسلطية وانتشار حركات التحول الديمقراطي، وانبثاق واسع الانتشار للمنظمات المدنية وغير الحكومية، محليا وإقليميا وعالميا.

ج. **البعد التكنولوجي**: وتجسده مظاهر الثورة الاتصالية والتطورات التقنية العالية، وهو المظهر الحاسم الذي يلعب الدور الرئيسي في تشريع ونشر المظاهر الأخرى للعولمة.

د. **البعد الثقافي**: ويعبر عنه، بتشكل وعي قيمي عالمي من قضاياه: حقوق الإنسان، قضايا المرأة، وأنماط الاستهلاك، ويقود الحديث عن هذا المظهر إلى البحث في التصور القائل باقتران العولمة بالأمركة.

---

[1] قاسم حجاج، **فجر العولمة الجديدة: مدخل معرفي وصفي وتأريخي إلى إشكاليات العلاقات الدولية المعولمة و إلى المساهمات الناقدة والمناهضة لـــ "العولمة الأخيرة" والمتطلعة لـــ "عولمة بديلة"**، الجزء الأول، مرجع سابق الذكر، ص 89.

[2] حموم فريدة، " **الأمن الإنساني في ظل عولمة قيم التنمية الإنسانية المستدامة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2011/2010، جامعة الجزائر –3–، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص 81.

ثانيا – الجذور التاريخية للعولمة :يشير تحليل الجذور التاريخية للعولمة إلى نشأة بدايتها الأولى في علم الاقتصاد والسياسة، فقد بدأ مفهوم رأس المال في البزوغ مع تهميش السلطة وتزايد حركة التجارة، الذي أسهم في كسر العزلة الاقتصادية، على صعيد الكرة الأرضية.

وقد عمل بعض الباحثين على صياغة نموذج لتطور العولمة من خلال التطور الزمني التاريخي، ويرى"رولاند روبرتسون" (Roland Robertson) أن نقطة الانطلاق هي ظهور الدولة القومية الموحدة مبررا ذلك بأن أساس هذه النشأة هو نقطة تاريخية خاصة من تاريخ المجتمعات المعاصرة ،يتمثل ببنية تاريخية فريدة، وهذا كون أن قومية الدولة ، تتمثل في تجانس مجموعة من العوامل، منها التجانس الثقافي، ومن جهة أخرى فإن انتشار المجتمعات القومية في القرن العشرين، هو فعل من أفعال العولمة[1].وقام بتقسيم نموذجه إلى خمسة مراحل كما يلي[2]:

- **الفترة الجنينية**: وبدايتها كانت من أوروبا بين القرنين (15 و18)م.
- **فترة النشوء**: وبدأت من منتصف القرن 18م إلى غاية 1870م وما بعدها.
- **مرحلة الانطلاق**: وبدأت عام 1870م واستمرت إلى غاية العشرينات من القرن الماضي.
- **مرحلة الصراع من أجل الهيمنة.**
- **مرحلة عدم اليقين**: وبدأت مع مطلع الستينات وأحدثت أزمات في التسعينات، كما أدت إلى إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتعمقت فيها القيم ما بعد المادية، كما شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وانتشار الأسلحة النووية، وتوسعت المؤسسات الكونية والحركات العالمية، وقد واجهت المجتمعات الإنسانية خلال هذه الفترة وما بعدها مشاكل عديدة منها، تعدد الثقافات وتعدد الهويات داخل المجتمع الواحد.

فالعولمة إذن هي عملية تراكمية، فهناك عولمات سابقة عن العولمة التي نشهدها اليوم والفرق بينها هو تزايد وتيرة تسارعها في الفترة الأخيرة، بفضل تقدم وسائل الإعلام والاتصال المختلفة، والتقدم العلمي بشكل عام[3].

ويؤكد "زكي العايدي" على هذا التوجه بقوله: "إن العولمة ليست قيمة، ولكن مسار يتطور بدون وجه محدد، ولا ترافقه صور معينة، وعلى الناس أن يشكلوا فيه هوياتهم" [4]. وعليه قسم"قاسم حجاج" تطور هذا المصطلح الظاهرة إلى أربع مراحل أساسية ،تبدو من هذا التقسيم المرحلي ضرورة التمييز بين المسار الديناميكي الموضوعي المستمر (العولمة)، والمسار السياسي – الأيديولوجي للعولمة (العولمة النيوليبرالية). وهذه المراحل هي [5]:

مرحلة 1962 م– 1989م: وتمثل المرحلة الأولى لظهور مفهوم "العولمة" باشتقاقاته المختلفة، وبداية تسارع الديناميكية العولمية، كما تمثل مرحلة الظهور الفعلي ومؤشرات عولمة متنامية للأنشطة الإنسانية المختلفة، ابتداء من

(1) مقدم عبيرات، وعبد المجيد قري، "العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، **مجلة الباحث**، العدد (01)، 2002، ص 37.

(2) Roland Robertson, “Mapping the Global Condition», in R .Robertson, **Globalization: Social theory and global culture,** 1st published, London: SAGE publications LTD, 1992, pp58-59.

(3) عمار تاكسانة، "العولمة، مفهومها وتأثيرها على العالم العربي"، **فكر ومجتمع**، العدد (10)، أكتوبر 2011، ص 189.

(4) Zaki Laidi , « Le temps mondial Enchaînements, disjonctions et médiations » ,**Les Cahiers du CERI** n° (14) , 1996 ,pp6-7.

(5) قاسم حجاج، **فجر العولمة الجديدة: مدخل معرفي وصفي وتأريخي إلى إشكاليات العلاقات الدولية المعولمة و إلى المساهمات الناقدة والمناهضة لـــ "العولمة الأخيرة" والمتطلعة لـــ "عولمة بديلة"**، الجزء الأول، مرجع سابق الذكر، ص ص 90-91.

اعتماد قانون التوسع التجاري الأمريكي لسنة 1962م، وانطلاق أولى جولات تحرير التجارة الدولية ، إلى بداية عقد السبعينيات، حين شهد النظام الدولي بداية تفكيك نظام "بروتن وودز" النقدي.

غير انه خلال السبعينيات والثمانينيات، وبتفاقم أزمة المديونية العامة في اقتصاديات فئة هامة من "دول العالم الثالث"، أثر ذلك في صعود التيار الاقتصادي النيوكلاسيكي، مقترنا بالأيديولوجية النيولبرالية، وإعطاء دفعة إلى العولمة النيوليبرالية.

مرحلة سنوات 1990م – 1998م: انتشر خلالها استخدام مفهوم "النظام الدولي الجديد" إلى جانب "العولمة"، وفي حين تراجع استخدام المفهوم الأول تصاعد استخدام المفهوم الثاني، عرفت هذه المرحلة انتشارا واسعا لمصطلح "العولمة"، وتحوله إلى مفهوم تحليلي لتعقب ظاهرة التعولم" منذ الحضارات القديمة إلى اليوم، ومنه القول بان العالم بصدد "عولمة أخيرة"، و"كوكبة اقتصادية".

مرحلة سنوات 1999م – 2007م: وتمثل مرحلة انتشار مفاهيم "العولمة"، أزمة العولمة، ومناهضة العولمة، و"العولمة البديلة" وبدأت في هذه المرحلة تظهر بصورة جلية فرص العولمة، ومخاطرها جلية.

مرحلة سنوات 2008م – 2013م: وهي مرحلة تتوقع استشرافات الاقتصاديين احتمال استمرارها إلى حدود 2017م – 2020م، وتعبر عن انتشار مصطلحات أخرى تعبر عن تحول جذري في سيرورة العولمة الأخيرة، والدعوة لبدايات (فجر لعولمة جديدة).

ثالثا . المجتمع المعلوماتي وأنسنة مسار العولمة :يذهب العديد من الباحثين إلى تحديد عصر العولمة باعتباره مجتمع المعلومات الحالي، أو المجتمع ما بعد الصناعي، ويطلق لفظ المجتمع المعلوماتي أو مجتمع المعرفة (Knowledge society)، على الطور الراهن من أطوار تطور المجتمع العالمي، ويقصد به "المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع محاولات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، المجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة، وصولا إلى ترقية الحياة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية" [1]. وقد عرف مجتمع المعلومات، من خمس زوايا، هي[2]:

1. التعريف التكنولوجي: ويركز على تلاحم الاتصالات عن بعد مع الحواسيب الالكترونية.
2. التعريف الاقتصادي: ويركز على دور المعلومات في التنمية الاقتصادية.
3. التعريف الوظيفي: ويشير إلى الأنشطة المعرفية والمعلوماتية.
4. التعريف الشبكي: التركيز على تطوير الشبكات.
5. والتعريف الثقافي: التركيز على تأثير وسائل الاتصال والإعلام على الحياة الخاصة.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003،مرجع سابق الذكر، ص ص39-40.

[2] نداء محمد النجار، "**دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الجامعة الإسلامية – غزة**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، 2012، ص 32

وقد قام "كاستلز" (Castels) بتضمين أطروحته الأساسية في موسوعته "مجتمع المعلومات"، وحاول إعطاء وصف عام لعصر المعلومات، وأهم مؤشراته[1]:

1. الاستخدام الواسع لشبكات الاتصالات بعيدة المدى ونماذج التشبيك (Networks).

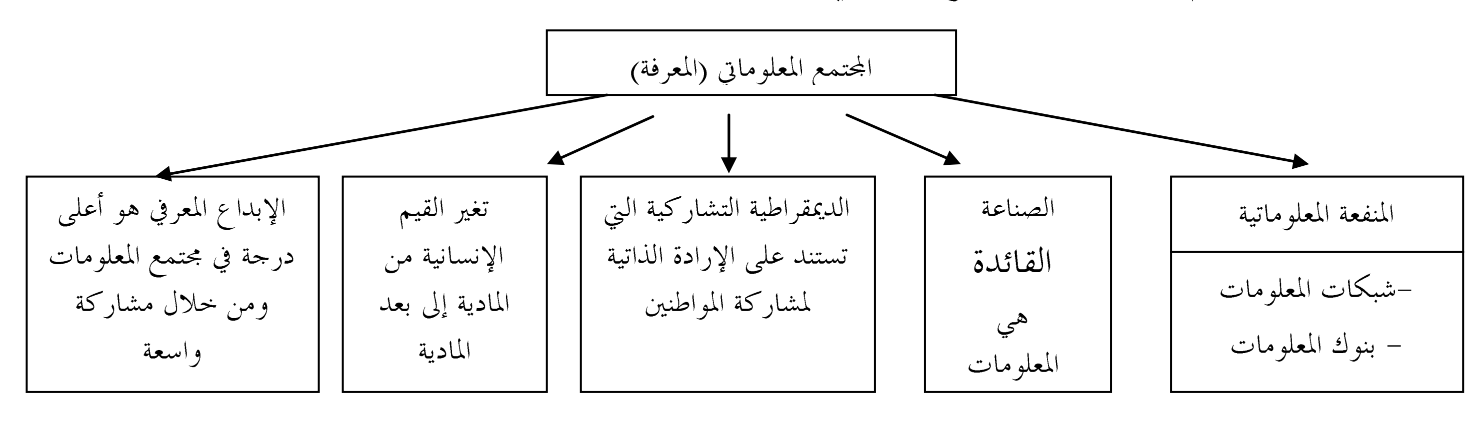
2. التفاعل الجدلي بين أنماط الإنتاج والتجديد التكنولوجي وأنماط التنمية من جانب، وبين العلاقات الاجتماعية (التشكيلات والتكوينات الاجتماعية) من جانب آخر، ومن بين افتراضات "كاستلز" المهمة هنا هو أن هويات الجماعات هي التي تحدد شكل مؤسسات المجتمع، فعملية بناء هوية متميزة تعني عملية بناء متميزة لمنظمات المجتمع المدني[2].

3. مجتمع المعلومات هو مجتمع شبكي، يعتمد بشكل أساسي على التفاعل بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي.

ويمكن تلخيص إطار هذا النمط من المجتمعات البشرية من خلال الشكل رقم(3) .

وتعد مجتمعات المعرفة، مصدرا للتنمية، لما لها من قدرة على تحديد وإنتاج ومعالجة ونشر المعلومات من أجل تطبيق المعارف اللازمة للتنمية الإنسانية. وهي تستند على رؤية للمجتمع، تساعد على الاستقلالية التي تضم مفاهيم التعددية، الانخراط، التعاون والمشاركة، وتعتبر اليونسكو أن إقامة مجتمعات المعرفة هي التي "تفتح الطريق لأنسنة مسار العولمة"، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية القائمة على الإنسان، واحترام حقوقه الأساسية[*] [3].

الشكل رقم (3):خصائص المجتمع المعلوماتي.



المصدر: أماني قنديل ،الموسوعة العربية للمجتمع المدني ،القاهرة:الشبكة العربية للمجتمع المدني،2008 ، ص 25.

وتعد المعرفة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية، ومصدر للاستقلال الذاتي للأفراد، وبالتالي فهي مصدر للسلطة، لأنها تخلق الإمكانية والقدرة على الفعل، وبالتالي تدعم قدرة المواطنين المؤهلين والمعلمين على ممارسة

---

[1] أماني قنديل،**الموسوعة العربية للمجتمع المدني** ،مرجع سابق الذكر، ص 25.

[2] نفس المرجع ، ص 23.

[*] حسب اليونسكو، فإن **مفهوم مجتمع المعرفة** أكثر غنى ويسهل الاستقلالية أكثر من مفهوم التكنولوجيا والاتصالية الذي يشكل محور النقاشات حول مجتمع المعلومات.

[3] اليونسكو، التقرير العالمي "**من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة**"، باريس: اليونسكو، 2005، ص 29.

مسؤولياتهم كاملة في الفضاء العام، وفتح المجال أمام أنواع أخرى من الديمقراطية أكثر تشاركية، فهي تؤدي إلى شكل جديد من التضامن التعاقدي القديم، وتعتبر الجمعيات مبدءا ديمقراطيا جوهريا، ومعنى ذلك أن استقلال الأفراد الذاتي وتقاسم المعرفة في مجتمعات المعرفة، يؤديان إلى الديمقراطية الجمعوية (التشاركية) كسمة أساسية من سمات العولمة.

إذن يمكن القول أنه بصفة عامة يمكن تحديد عصر العولمة بأنه عصر المعلومات أو المجتمع ما بعد الصناعي وتتبنى "اليونسكو" مصطلح "مجتمع المعرفة" باعتباره أكثر تحديدا وتعبيرا عن مضمون التغيرات الطارئة على طبيعة أنماطه الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، إن ظهور المجتمع المعلوماتي أفرز عن نمط جديد من التفاعل وظهور المجتمع الشبكي. في إطار ترابط نسقي وتشابك عضوي للعالم.

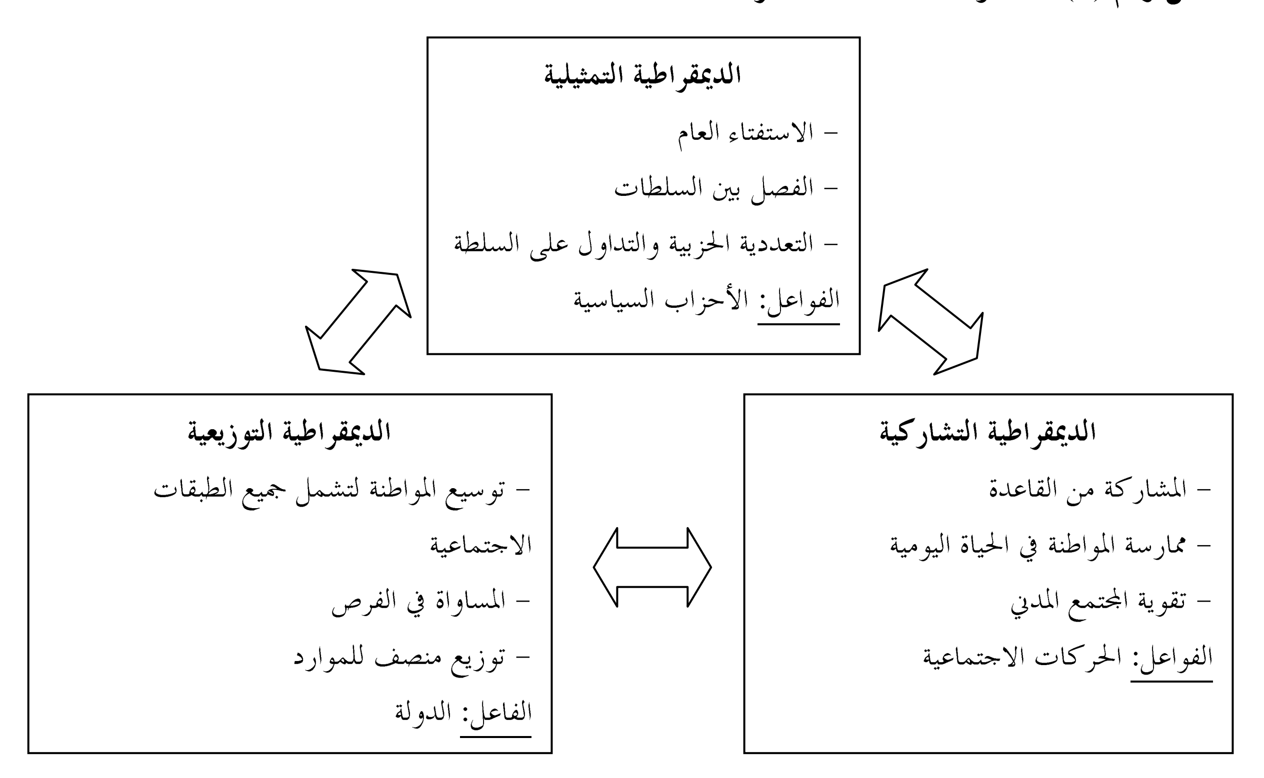
المطلب الثاني: المضامين العولمية للديمقراطية و بناءاتها الفلسفية.

كان المجال السياسي أحد أكثر المجالات ذات العلاقة بتغيرات العولمة ،فمن خلال التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ،عملت العولمة على توفير الشروط المسبقة للوعي السياسي والعمل على التغيير في جميع أنحاء العالم، من خلال عمليات ،آليات وآثار معقدة يصعب التنبؤ بها .فالعولمة اذن أثرت بشكل ملموس في التأسيس للشروط المسبقة للديمقراطية من المستويات المحلية إلى المستويات فوق الدولتية (Supra State) [1].هذه المفاهيم التطورية أسست لها العديد من المساهمات المعرفية الأكاديمية ، وذلك ما سنحاول التطرق إليه في العناصر الآتية:

أولا.المضامين العولمية للديمقراطية :عرفت الديمقراطية كفلسفة حكم، توجهين ضمن مسار العولمة، أولهما: وهو تضمينها بعدا سياسيا، من خلال الدعوة لتبني منهج الحكم الديمقراطي الليبرالي وتزامن ذلك مع تصاعد المد النيوليبرالي. ثانيهما: وهو التوجه نحو تعزيز الديمقراطية التمثيلية (السياسية) بالديمقراطية التشاركية، والديمقراطية التوزيعية، وظهر ذلك كرد فعل على مساوئ مسار العولمة النيوليبرالي، الذي أنتج تأثيرات سلبية على الأداء الديمقراطي وعلى العدالة التوزيعية، ولذلك فالديمقراطية التشاركية كشرط أولي هدفها هو تحقيق العدالة التوزيعية في اللاحق البعدي، وتحسين الأوضاع المادية للأفراد. فالفقراء والأميين والأقليات لا يمكن أن يساهموا بشكل جدي في الأمور السياسية، لأن أولوياتهم تنحصر في البقاء على قيد الحياة وتحقيق أمنهم الوجودي، أو المادي الاقتصادي، والمشاركة هي التي تمكنهم من القدرات والمؤهلات للتحرر الحقيقي. وقد حاول في هذا السياق "جوزي بانغوا" (José Bengoa) تطوير إطار للديمقراطية في زمن العولمة، وتجسيده في ثلاث مستويات، وفقا للشكل الآتي:

[1] Lars Rudebeck,op.cit,p24 .

الشكل رقم (4): المستويات الثلاث للديمقراطية



Source :José Bengoa, Niveaux de démocratie, Iteco. www.iteco be

في قاسم حجاج ، فجر العولمة الجديدة: مدخل معرفي وصفي وتأريخي إلى إشكاليات العلاقات الدولية المعولمة و إلى المساهمات الناقدة والمناهضة لــ "العولمة الأخيرة" والمتطلعة لــ "عولمة بديلة "، الجزء الأول **ج1**، غرداية: دار نزهة للألباب ،ط1، 2013، **ص369**.

يشير الشكل إلى مفاهيم الديمقراطية التي تم تداولها خلال عصر العولمة، وهي :

- **المفهوم التمثيلي**: وتزامن مع الواقع العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، وهيمنة النيوليبرالية المكرسة لمبادئ الاقتصاد الحر، والديمقراطية السياسية، ولعبت في ذلك مؤسسات التمويل الدولية دورا بارزا من خلال عملها على توطيد الاقتران بين القروض والمساعدات المالية للدول النامية وتبني المنظومة الليبرالية (اقتصاديا) والتي ستؤدي بالضرورة إلى الليبرالية السياسية.

- **المفهوم التشاركي**: أدى الفشل في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول العالم ثالثية إلى محاولة إعادة النظر في دور الدولة [1]. وإسناد دور أساسي لصالح هيئات تحت دولتية :القطاع الخاص والمجتمع المدني [2]. فقد أدت تحولات العولمة إلى التحول من مفهوم الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية المشاركاتية التي تهدف إلى تعظيم

(1) سامح فوزي، "الحوكمة"، **مفاهيم**، العدد(10)، أكتوبر 2005، ص 34.

(2) زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص 44.

مشاركة المواطنين في الحياة العامة، وتمكين المواطنين المنضمين للمجتمعات المحلية والمجموعات الصغيرة من المشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، انطلاقا من إدراكهم التام لمدى ملاءمتها لاحتياجاهم على المستوى المحلي.

- **المفهوم التوزيعي**: ويقوم على توفير الحكومة لأسس العدالة الاجتماعية والإنصاف، وتمكين المواطنين سياسيا واجتماعيا، واقتصاديا، وفي هذا دعوة إلى الربط بين الديمقراطية والتنمية باعتبار أن كل منهما يهدف للتمكين والحرية، وقد ظهر هذا المفهوم بصفة خاصة في ظل الإخفاقات المتتالية للسياسات النيوليبرالية على المستويين سياسي واقتصادي، وذلك لتركيزها على الجانب التمثيلي للديمقراطية والجانب المادي للتنمية. وفي إطار توجه وسطي يدعو إلى الجمع بين الحرية الاقتصادية والسياسية والعدالة الاجتماعية.

ثانيا :البناءات الفلسفية للديمقراطية.

1–جون راولز : في محاولته لتجسيد أفكاره السياسية، اتجه" راولز" في مؤلفيه "نظرية العدالة" (Theory of justice) ، و"العدالة كإنصاف" (Justice as fairness) اللذان ألفهما على التوالي عام 1971 م و2001م، إلى الاهتمام بالعدالة باعتبارها إنصافا [1]. و تعتبر حسبه كمثال لنظرية العقد الاجتماعي،و أقام "راولز" فرضيته على عقد أو اتفاق اجتماعي، تقرر خلاله عدالة المؤسسات، ومن أجل ذلك قام بالتوفيق بين القيم السياسية الليبرالية، ومبدأ المساواة [2].**فللعدالة كإنصاف تضم أثنين من مبادئ العدالة** هي :ضمان الحريات الأساسية، والحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية[3].

إن المؤسسات الاجتماعية (النظام السياسي، الدستور، والبنيات الاقتصادية الأساسية) تتطلب هذه المبادئ لضمان الحريات الأساسية وفقا لمبدأ المساواتية، وبشكل أدق تهتم بالكيفية التي تقوم بها هذه المؤسسات الهامة في توزيع الخيرات والامتيازات المستفادة من التعاون الاجتماعي، فضلا عن الحماية المشروعة لحرية الفكر والضمير ووجود أسواق متنافسة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ... وغيرها، وهذه المؤسسات منظور إليها كنسق، هي التي تحدد الواجبات والحقوق، وتؤثر في منظورات الناس إزاء الحياة، إزاء ما يستطيعون فعله، وكذلك حظوظهم في النجاح[4]. وبناء على ذلك فإن "العدالة كإنصاف كما يعتبرها "راولز" تقدم يوتوبيا واقعية, يوتوبيا لأنها تلبي متطلبات القيم السياسية الأساسية لدى المواطنين، وواقعية لأنها ذات جدوى سياسية، تتعامل مع الأفراد بذاتهم، والمؤسسات كما يجب أن تكون" [5] . وبناء على ما سبق يفضل راولز تمديد مجال الديمقراطية لأبعد من المجال

---

[1] Joshua Cohen and Joel Rogers, « Foreword », in, Martin O'Neill and Thad Williamson (eds), **Property Owning Democracy: Rawls and Beyond**, UK: Blackwell Publishing ltd, 1st publishing, 2012, p XiV.

[2] أحمد الصادقي، "قراءة تحليلية نقدية لكتاب نظرية العدالة لجون راولز"، ج1، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية http://www.arab-csr.org/index.php/component/content/article/81-2012-08-04-13-41-41/263.2012-12-2813-43-72. تاريخ تصفح الموقع:03/02/ 2014

[3] John Rawls, **A theory of justice revised edition**, New York University Press, 1991,p 52.

[4] أحمد الصادقي، مرجع سابق الذكر،ص1.

[5] Joshua Cohen, and Joel Rogers, opcit, p xiv.

السياسي إلى صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي، أين يجب أن تكون حسبه تشاركية قدر الإمكان [1].فالديمقراطية التداولية (التشاركية)، وديمقراطية توزيع الملكية (توزيع الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية) تتطلب تعزيز قاعدة الديمقراطية للمجتمع المدني على المستوى المحلي، بما في ذلك التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية (القطاع الخاص)، وبما أن البعد الاقتصادي للديمقراطية يتطلب تنظيمات اقتصادية لا سيما فيما يخص ملكية الممتلكات، فذلك لا يتوافق مع مبادئ التجارة الحرة والرأسمالية ،ويقتضي التوزيع الأكثر عدالة للممتلكات تدخلا واسعا للدولة وهو ما يتناقض مع نموذج الديمقراطية الليبرالية[2].

ولذلك عمد راولز في مؤلفه "العدالة كإنصاف" إلى تحديد أربعة أنماط مؤسساتية متناقضة هي:

أ –رأسمالية دعه يعمل.

ب– الاقتصاد الاشتراكي الموجه.

ج– دولة الرفاه الرأسمالية.

د– والديمقراطية الليبرالية الاجتماعية.

ومباشرة يذهب إلى استبعاد البديلين (أ) و (ب)، لتعارضهما مع مبادئه في العدالة، كما يعتبر أن هناك تناقضا بين دولة الرفاه الرأسمالية والديمقراطية التوزيعية (تملك الملكية)، فمن مبادئ العدالة لديه أن يكون الحد الأدنى من الدخل هو حق دستوري، ولذلك فإن نمط دولة الرفاه لا يمكن لها أن تلتزم بمبادئ العدالة، وبناء على ذلك يقترح بديلين أو احتمالين معقولين، حسبه كفيلين بتحقيق مبادئ العدالة أحدهما هو الديمقراطية الليبرالية الاشتراكية، لتأمين مبدأ الحرية السياسية والاقتصادية، ومبدأ المساواة الاقتصادية، والبديل الآخر هو ديمقراطية توزيع الملكية أو الديمقراطية التوزيعية. والتي تهدف إلى توزيع واسع لرأس المال، حتى تتمكن شرائح واسعة من الأفراد الحصول على الأصول الإنتاجية، ومن أجل تحجيم التركيزات العملاقة للثروة، وتجنب مساوئ الفساد السياسي[3].

إذن يبدو أنه بالنسبة إلى راولز فإن العدالة تتطلب دعم قدرة الأفراد وتمكينهم اقتصاديا، وتأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأفراد لاحترام ذواتهم من خلال هذا النشاط، وكمدخل لتحقيق ذلك يركز على الديمقراطية التداولية معتبرا إياها "الفكرة النهائية للديمقراطية التداولية هي فكرة المداولات نفسها، حين يتشارك ويتداول الأفراد، يتبادلون وجهات النظر، ويناقشون أسباب دعمهم للمسائل السياسية العامة، ويفترضون أن آرائهم

---

(1) Development Studies Program,The American University and Institute Research Washington DC, and International Centre for Ethnic Studies, kandy, Srilanka **,"Democracy and democratization in developing countries"** op.cit, pp 6-7.

(2) Ibid.

(3) Nien – hê Hsieh," Ownership, and productive enfranchisement", in Martin O'Neill and Thad Williamson (eds.), op.cit, p151

السياسية ليست مجرد نتائج ثابتة لمصالحهم القائمة أو غير السياسية، وفي هذه النقطة فإن "العقل العام" هو أمر ملح، لأنه يميز تفكير ومنطق المواطنين المتعلق بالأساسيات الدستورية، ومسائل العدالة القاعدية (الأساسية)[1].

2– أمارتيا سن: يذهب "أمارتيا سن" من خلال تطويره لنظرية "الاختيار الاجتماعي"، التي بلورها تأسيسا على أعمال الاقتصادي الأمريكي "كنيث أرو" (Kenneth Arrow)، إلى التأكيد على أن "الديمقراطية الانتخابية وأنماط الانتخاب تتعارض في مجملها مع مضمون الديمقراطية لا سيما في بعديها التشاركي والتوزيعي، لذلك لا بد من التوفيق بين الآراء المختلفة عند اتخاذ القرارات التي تهم الأشخاص من أجل استخلاص تفضيلات كامل المجتمع بطريقة متناسقة"[2].

وقد اعتبر سن أن الديمقراطية الحقة لا ينبغي أن تقتصر على الاستحقاقات الانتخابية فقط، فالأفراد يجب أن يشاركوا خارج نطاق الانتخابات والاستفتاءات في القرارات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والإنسانية بتوسيع نطاق استشارتهم ومشاركتهم العامة، فالديمقراطية حسبه هي حكومة تتشكل وتدوم عبر النقاش العام الحر والمفتوح [3]. هذه المشاركة فقط هي التي تضمن احترام كر امة الناس، والحد من الفقر، توسيع التضامن، وتعزيز الاعتماد على الذات[4].

ومن خلال نهج القدرات، يعتبر سن أن الحكم الديمقراطي على مستوى حكم الدولة – الأمة، ذو أهمية لأسباب جوهرية (Instrinsic)، وسائلية (Instrumental) وبناءة (Constructive). وبالتالي فالديمقراطية حسب "سن" لا تعني "الحكم التعددي" وإنما يضمّنها مفهوما معياريا، فالديمقراطية لها متطلبات معقدة ومتشابكة تشمل: التصويت واحترام النتائج الانتخابية، و تتطلب أيضا حماية الحقوق والحريات، احترام الاستحقاقات القانونية، وضمانات المناقشات الحرة، ونشر الأخبار والتقارير الحرة غير الخاضعة للرقابة، كذلك فالانتخابات قد تكون ناقصة إذا لم تحصل مختلف الأطراف على فرص عرض مختلف برامجها وسياساتها، أو دون تمتع جمهور الناخبين بحرية الحصول على المعلومات والأخبار أو وجهات نظر مختلف الأطراف المتنافسة، فالديمقراطية نظام كثير المطالب، وليس حالة ميكانيكية أو مجرد ميكانيزمات تعمل منعزلة (الحكم التعددي) [5]. ولذلك فالديمقراطية يجب أن تتسم بـــ [6]:

- الإتساع (Breadth): أي المشاركة الفعلية على نطاق واسع، بما في ذلك الطبقات الأقل حرمانا والتوزيع العادل للسلطة.

---

(1) David A. Crocker, **Ethics of global development: agency, capability and deliberative democracy**, New York: Cambridge University Press, 2008, p 309

(2) قاسم حجاج ،فجر العولمة الجديدة ،ج2، غرداية: دار النزهة للألباب ،2013، ص 64

(3) نفس المرجع ، ص 68.

(4) David A. Crocker, Ethics of global development, op.cit, p 341.

(5) Ibid, pp 298-299.

(6) Ibid, p 299.

- العمق (Depth): وتتطلب أساليب المشاركة في الاقتراع إلى جانب حكم الأغلبية مثال: المناقشات الحرة والأخذ بحجج المعارضة، وفي هذا الإطار تحقق الديمقراطية التداولية أعظم مساهمتها من حيث النظرية والتطبيق.

- احترام المجموعة (Respect to the range): وتتعلق بمجموعة من الأسئلة التي يقررها المواطنون ديمقراطيا، كما تتعلق بأنواع المؤسسات الأكثر ديمقراطية.

- التحكم والتأثير (Control): ويتعلق بمدى تأثير المواطنين على القرارات، ومدى إحداث هذه القرارات للفرق في العالم، وهو ما يؤدي إلى تفعيل الديمقراطية بشكل تام.

وبذلك يتفق "سن" مع "راولز"، باعتبار أن الديمقراطية هي "ممارسة العقل العام" (The exercice of public reason) ، فمن خلال إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في مناقشات الحياة السياسية، يمكنهم بذلك التأثير على اختيارات الجمهور، ليصبح بذلك صنع القرار الديمقراطي هو نوع من الخيار الاجتماعي المسؤول.

غير أن الاختلاف بينهما يكمن في تركيز "راولز" في ديمقراطيته التداولية، على استخدام "العقل العام" (الاختيار العقلاني) لتقرير "الأساسيات الدستورية والمسائل الأساسية للعدالة" ، أي التركيز على البحث عن القواعد والمؤسسات العادلة عن طريق استخدام الاقتراب المؤسساتي أو المنهج التعاقدي [1]. في حين يؤكد "سن" على الاختيار الاجتماعي والتفسير الموسع للاختيار العقلاني بالتركيز على الحريات الفعلية (Capabilities)، وليس على الحريات الشكلية. فهو يرى أن المناقشة العامة تمكن أعضاء المجموعة بشكل جماعي على تدقيق وتحسين القيم الفردية والمشتركة ليكون تركيزه بالأساس على "الإنسان الأخلاقي"[2].

وفي مقابل ذلك يذهب علماء السياسة "آرشون فونغ" (Archon Fung) و "اريك رايت" (Wright Eric) لاقتراح "تمكين الحكم التشاركي" الذي يعبر عن "امتداد تطبيق التداول، من الأسئلة المجردة حول صراع القيم وأساسية العدالة إلى مسائل ملموسة جدا مثل: تعبيد الشوارع، تحسين المدارس، وإدارة المساكن، وميزة هذا النهج هو اعتباره للديمقراطية التشاركية كنهج لحل مشاكل (Problem Solving) محددة، واتخاذ قرارات عادلة"[3].

3–أنطوني جيدنز: بالإضافة إلى كل هذه المساهمات التي عملت على إدراج مفهوم موسع للديمقراطية ، يعد "جيدنز" من أهم منظري الديمقراطية في عصر العولمة، وأبرز مؤلفاته في ذلك: "الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية" الذي نشره عام 1989م، والذي تحول إلى برامج سياسية، نجحت على أساسها أحزاب أوروبية شتى وصلت إلى الحكم [4]. وقد حاول "جيدنز" تخطي النيوليبرالية ودعوتها إلى الديمقراطية السياسية، والديمقراطية

---

[1] Ibid, p 310.

[2] قاسم حجاج، مرجع سابق الذكر، ج2، ص 70.

[3] Archon Fung and Eric Olin Wright, Deepening **Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance,** New York: Collection Verso, The real Utopia Project, 1rst Pub, 2003, P18.

[4] Alexandre Bertin, « L’approche par les capabilites d’Amartya sen: une voie nouvelle pour le socialisme libéral **», Cahiers du GRETHA**, n° (9), 2008, France: Université Montesquieu Bordeau 4, p 5.

الاجتماعية على النم ط القديم، حيث حاول تقديم رؤية متكاملة يمكن أن تصنع بناء نظريا متماسكا، وترتكز فلسفته في ذلك على ثلاث دعائم أساسية وهي:

- توجه جديد لعملية الحكم، يقوم على "تمكين" المواطنين للتصرف بأنفسهم تبعا لما تمليه مصالحهم ومتطلباتهم.
- تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع المواطنين وتلتزم الحكومات بذلك.
- مبدأ أخلاقي يقوم على المسؤولية المتبادلة التي ترفض سياسات الاستبعاد الاجتماعي .

ويمكن ترجمة هذه الفلسفة في مجموعة من السياسات[1]:

- أن تتبنى الدولة اتجاها ايجابيا تجاه عملية العولمة.
- ينبغي أن تحتفظ الدولة بوظيفة مركزية في تحقيق العدالة الاجتماعية. وعبر عن ذلك الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" بقوله: "لقد تحركنا في الماضي في جدل عقيم، بين الذين يقولون إن الحكومة هي العدو، وأولئك الذين يقولون إن الحكومة هي الحل، لقد وجدنا طريقا ثالثا"[2].
- تمتع الأفراد بحقوقهم يكون مقابلا لأدائهم واجباتهم.
- لا سلطة بدون إقرار الديمقراطية كأسلوب للتعامل على كافة المستويات: محلية، وطنية وإقليمية . وينوه إلى أن الديمقراطية في الوقت الراهن ليست كافية، والتحولات العالمية تفرض تطويرها، بحيث لا يجب أن يقتصر البحث عن مجرد حكومة ديمقراطية، وإنما يجب "دمقرطة الديمقراطية ذاتها".

أما عن كيفية تحقيق ذلك، فيعرض الإجابة في العناصر التالية[3]:

- ضرورة استجابة الدولة بنائيا للعولمة، مع تحقيق الاهتمام المركزي بالعدالة الاجتماعية.
- ضرورة توسيع الدولة لدور القطاع العام، الذي يعني إصلاحا دستوريا موجها نحو تعظيم الانفتاح والشفافية، ومكافحة الفساد.
- رفع الكفاءة الإدارية لأداء الحكومات.
- إعادة بناء الاتصال المباشر بين الحكومة والمواطنين، أي الاستعانة بالاستفتاءات الإلكترونية كمكملة لعملية الانتخابات التقليدية.
- ضرورة التشاور في كل خطوات اتخاذ القرارات.
- تعزيز المجتمع المدني وتفعيله.

أنظر كذلك: خالد كاظم أبو دوح، "مفهوم الديمقراطية في ظل العولمة"، **الحوار المتمدن** ، العدد (1860)، مارس 2007.
http://www.alhewr.org/debat/ show.art.asp,aid=91591

[1] أنطوني جيدنز، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة مالك عبيد وآخرون، بنغازي: دار الرواد، 1999، ص 115.

[2] السيد يسين، "الطريق الثالث: أيدولوجيا سياسية جديدة"، **السياسة الدولية**، العدد(135) ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص 125.

[3] نفس المرجع.

وبناء على اعتبار أن العدالة الاجتماعية هي شرط الحرية، وشرط الانسجام بين الإرادة الخاصة والإرادة العامة، فإن الديمقراطية الاجتماعية القائمة على أسس التشاور والتشارك، تمكن الإنسان (المواطن) من حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل مساعدته على العيش الكريم، وتسهل مشاركة المواطنين في العمل السياسي بشكل فعال، لأنها تفي أولا بحاجاتهم المادية التي تلبي حاجاتهم في البقاء على قيد الحياة، وثانيا تفي بحق التمتع بالكرامة، والتعبير عن الذات . وذلك من أجل تحقيق مفهوم أشمل للتنمية، يقوم على بناء قدرات الناس، والاستفادة منها، ما يؤدي إلى توسيع خياراتهم المادية والقيمية.

المطلب الثالث.المضامين العولمية للتنمية وبناءاتها الفلسفية :

فرضت الإخفاقات المتتالية للتنمية النيوليبرالية المؤسسة على علاقات المصلحة المادية في إشباع الحاجات الأساسية للناس تجاوز المنظور الليبرالي القائم على مذهب المنفعة الذي وضع أصوله"جيريمي بنتام" وطوره"جون ستيوارت مل" نحو صياغة رؤية إستراتيجية بديلة للتنمية تتأسس على الفعل الأخلاقي الهادف لتحقيق إنسانية الإنسان.

أولا. المضامين العولمية للتنمية: في إطار التنمية كمفهوم وكعملية، جاءت بداية العولمة في ظل هيمنة السياسات النيوليبرالية، لتركز على النمو باعتباره غاية، الأمر الذي أدى بها إلى أن تحصر الغايات البشرية في اتجاه واحد وهو الدخل، وأكدت على أن عملية توزيع عائدات النمو ستتحصل تلقائيا من خلال آليات السوق ومن خلال حد أدنى من وظائف الدولة، والتي لا تشمل طبعا الجانب الاقتصادي والاجتماعي، فالعولمة أعادت التأكيد على المقاربة الاقتصادية للتنمية كمرادف للنمو الاقتصادي، غير أن تحقيق بعض الدول للنمو الاقتصادي لم يرافقه زيادة في فرص العمل، و لم يؤدي إلى القضاء على الفقر، وأدى إلى تكريس التفاوت الطبقي بين الدول وداخل الدولة ذاتها.

ونتيجة لذلك، فقدتم طرح أنموذج التنمية البشرية (الإنسانية) كأنموذج تنموي بديل يعمل على استثمار فوائد العولمة وفرصها، ويقلل من مخاطرها وتحدياتها، وذلك من خلال التأكيد على الجوانب الإنسانية للتنمية، واعتبار أن الإنسان هو وسيلة وهدف للتنمية في آن واحد [1]. وتم اعتبار الدخل الاقتصادي كخيار من بين الخيارات المتاحة للناس، وهي في حدها الأدنى، التمتع بالحياة الصحية، التعليم والمعرفة والحياة الكريمة ويمكن توسيعها إلى تمكين الناس من خلال احترام حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاستثمار في قدراتهم وتأهيلهم للإبداع والإنتاج وذلك يجعل منهم مواطنين فعالين، يلتزمون بالمشاركة الفعالة في المجتمع.

وقد جاء أنموذج التنمية الإنسانية، ليؤكد على أهمية دور الدولة في التنمية، واضطلاعها بوظائف معينة في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي، وتكفلها بالعدالة الاجتماعية والإنصاف والعدل. إذ يؤكد هذا الأنموذج على ضرورة تدخل الدولة لتوزيع العوائد بالاستناد إلى مقاربة إعادة التوزيع مع النمو، فضلا عن أن أنموذج التنمية

[1] David A, Crocker, op.cit, p 19.

البشرية يشير إلى تحقيق تنمية ديمقراطية، من خلال التفاعل بين فواعل ثلاث هي: الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. وقد وضعت على يد باحثين (محبوب الحق الباكستاني) (وأمارتيا سن الهندي) من العالم النامي معروفين بتبنيهما لقضايا العدالة الاجتماعية والدعوة إلى إيجاد عولمة بديلة إنسانية[1].

ثانيا. البناءات الفلسفية للتنمية: أثارت "العولمة النيوليبرالية وما أفرزته من أزمات، جدالات أكاديمية سياسية، واقتصادية وثقافية وفلسفية واسعة، لا سيما في سياق العلاقة بين السياسي والاقتصادي، وخاصة في ظل غلبة التصور النيوليبرالي على نمطها التنموي، فمن بين أهم الإشكاليات التي برزت إلى سطح النقاشات الأكاديمية علاقة الحرية الاقتصادية وآلية السوق بالأجهزة الحكومية، بالديمقراطية، المواطنة وحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الشعوب وحقوق الطبيعة[2].

لقد أدت العولمة الاقتصادية إلى أزمات متداعية عبر الحدود، لا سيما في ظل اقتصاد المعرفة الجديد، وتحول اقتصاديات التنمية الاشتراكية والتنمية الوطنية المستقلة إلى الاعتماد على وصفة "إجماع واشنطن". ومن بين تلك الأزمات، أزمات الاستقطاب الاجتماعي الطبقي الشديد بين الدول وداخل الدول. ولذلك حاول العديد من الأكاديميين التوجه نحو بناء "عالم آخر ممكن"، يقوم على تصور نمط تنموي منصف وعادل، ومستدام إنسانيا، وإيكولوجيا، ومن بين هؤلاء، "أمارتيا سن"، و"جوزيف ستيغلتز".

1–أمارتيا سن: يعتقد "سن " بأن من الصعوبة إثبات إحصائيا أن العولمة تزيد الفقراء فقرا والأغنياء غنى، وإنما الأمر الأهم يتعلق بإتاحة الفرص للمقصيين من مكاسب العولمة، بتوزيع ثمارها توزيعا عادلا يكون اقرب إلى الإنصاف، وليس إلى العدول والتراجع عن العولمة، ولذلك فقد بلور نظريته في الاختيار الاجتماعي ومعايير التنمية البشرية، وعمل مع "محبوب الحق" الباكستاني على بلورة مؤشر التنمية البشرية الذي تضمنه التقرير العالمي للتنمية البشرية 1990م [3].

إذن، التحدي الرئيسي حسب "سن" لا يتعلق بالعولمة كعولمة، وإنما يتعلق باللامساواة القائمة على المستويين الدولي وما تحت الدولي فيما يخص الفروق في الثروات، واللاتكافؤات الصارخة في القدرات المتاحة، ومن السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولذلك فلا بد من صياغة أكثر وضوحا وإنصافا لقضايا التوزيع.

ويقدم سن مقترب القدرات الذي يشكل استمرارية لأعمال الفيلسوف " راولز"، الذي قام بنقد المذهب النفعي (L'utilitarisme) وعمل على تحديد **قائمة السلع الاجتماعية الأساسية ليحصرها** في: الحقوق،

---

[1] قاسم حجاج ، **فجر العولمة الجديدة:دراسة لعينة من الأطروحات الأكاديمية والسياسات الحكومية والنضالات الاجتماعية الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة والمتطلعة لعولمة بديلة**،الجزء الثاني ،مرجع سابق الذكر ص 61.

[2] نفس المرجع.

[3] M'hamed Zriouli, « Le paradigme du développement humain **», L'économiste**, Quotidien Economique, édition N° 2756 du 15/04/2008.

الحريات، والفرص المتاحة، العوائد والثروة [1] .إلا أن " سن" ينظر إلى أبعد من القائمة الأولية للسلع الاجتماعية التي يوردها "راولز" لتقييم الرفاهية الإنسانية والترتيبات المجتمعية، والحجة الأساسية المقدمة من قبل "سن"، هي أن تقييم حالة (وضع) الأفراد في المجتمع يجب أن يتجاوز بالضرورة الفائدة، الدخل والموارد البشرية وغيرها، والتي يعتبرها غير كافية للتحرك نحو الحريات وفرص الكينونة، وإثبات الذات، بحيث يتوجه الأفراد لتعظيم قيمتهم أو بعبارة أخرى نوعية الحياة (Quality of life) ، بهذا المعنى فإن مقترب القدرات يقدم إطارا تحليليا، ذو صلة لتحليل الحالات الاجتماعية كاستمرارية لمفكرين أمثال "أرسطو"، و"آدم سميث" ولكن بدون الاعتماد على مفهوم معين للحياة الجيدة[2].

ويقوم على هذا النهج براديغم التنمية الإنسانية، الذي أدى إلى نقلة نوعية في براديغم التنمية الشاملة، وقضى على عدة تشرذمات ابستيمولوجية، سوسيولوجية – اقتصادية، سياسية وثقافية، وخاصة – النظريات النيولبرالية، للنمو والتنمية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي[3].

في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1990م ، أقر"سن" الارتباط بين التنمية والقدرات وأعرب عن ذلك قائلا: "لقد أعدنا اكتشاف الحقيقة الجوهرية، التي تعبر عن أنّ الأفراد يجب أن يكونوا جوهر كل تنمية، هدف التنمية هو تقديم المزيد من الأحقيات، والحصول على الدخل ليس كغاية نهائية في حد ذاته، وإنما كوسيلة لتحقيق الرفاه الذاتي"[4].

2–جوزيف ستيغلتز : انطلاقا من كونه اقتصادي متخصص في "الاقتصاد المعلوماتي"، حاول "ستيغلتز" تطوير أطروحته البحثية التي فاز على إثرها بجائزة نوبل للاقتصاد عام 2001م، **حيث أكد على ضرورة بناء عولمة إنسانية منصفة بالفقراء، أساسها الإصلاح المعرفي في المقام الأول**، ويليها الإصلاحات: القيمية والمؤسساتية ثانيا. ويركز "ستيغلتز" بدرجة أكبر على أهمية العدالة في الوصول إلى المعلومات، لما لها من دور هام في شفافية اتخاذ القرارات والخيارات العقلانية.

وقد انتقد بشدة نمط التنمية الليبرالية المعولمة المفروضة ودعا إلى تنمية منصفة ومستدامة، حيث ينطلق في بناء رؤيته هذه من الحقائق السائدة عالميا، حيث يعيش حوالي 80% من سكان العالم في البلدان النامية في ظل مظالم العولمة الاقتصادية ، أهم مظاهرها الفقر المتفشي وانعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي، النهب المنظم الذي

---

(1) Richard J.Arneson,"Justice after Rawels",in John S Dryzek et al (eds),**The Oxford Handbook of political theory**,New York :Oxford university press,1rst pub,2006,p47.

(2) Alexandre Bertin, op.cit, p 06.

(3) M'hamed Zriouli, op.cit, 2eme Partie.

(4) Emmanuelle Bénicourt, "Amartya sen, une nouvelle ère pour le développement ? ", **TIERS MONDE**, volume (47), N°(186), Juin 2006, p 439.

تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات للموارد الطبيعية للدول النامية، والانعكاسات السلبية لأنشطتها على البيئة[1].

ويعتبر أن الإستراتيجية التنموية النيوليبرالية القائمة على مسلمة "اقتصاد الانعكاسات" أو "الأثر التساقطي للنمو" قد أثبتت فشلها في ظل عجز اليد الخفية عن تحقيق التوازنات التلقائية بين قوى العرض والطلب. وانطلاقا من الإخفاقات المتتالية الناجمة عن تطبيقاتها في دول أمريكا اللاتينية وروسيا وأفريقيا ،واستئثار فئة من الفواعل بفوائد النمو الاقتصادي و تهميش الطبقات الفقيرة ،فلا بد من عمل إداري ضروري من الدولة ،من اجل توزيع منصف لثمار النمو ،ما يجعل من التنمية حسب"ستيغلتز" سيرورة تهم جميع جوانب المجتمع وتتطلب دعم جهود الجميع: الأسواق، الدول، المنظمات المجتمعية، حتى تعم الاستفادة منها الجميع.

وبذلك يطرح رؤيته البديلة للتنمية المنصفة التي تقوم على توافر أركان أربعة أساسية هي[2]:

- دور الحكومة.
- دور الأسواق.
- دور الأفراد.
- دور التنظيمات المجتمعية المحلية.

ويتبنى ستيغلتز مقتربا أوسع للتنمية، وهو الاقتراب الذي تبناه البنك الدولي عندما كان"ستيغلتز" نائبا لرئيس البنك العالمي بين عامي(1997- 2000)م. ويعتبر أن الاقتراب الشامل للتنمية يتطلب: تقوية الإنسان، والأهم تقوية الدولة، ويضع الإنسان في قلب التنمية، هذه الأخيرة التي تهدف إلى تغيير حياة الناس، وتحويل الاقتصاد، تطوير التعليم، الصحة، والثقافة والديمقراطية ونوعية المؤسسات.

وتؤكد الدراسات الحديثة للبنك الدولي على جدوى هذا الاقتراب التنموي البديل، وظهر ذلك جليا في تأكيده من خلال تقاريره المختلفة على أهمية الالتزام الجماعي للمواطنين العاديين وتوسيع مشاركتهم المحلية من اجل زيادة فرص نجاح التنمية. لما له من دور في تحديد المشاريع ذات الأولوية. كذلك الدعوة إلى تحقيق التوازن بين تنمية المدن والأرياف والتأكيد على أهمية الجماعات المحلية والخاصة في دعم العمل الجماعي التشاركي. كأساس لتعزيز التنمية المحلية [3]. كما شكلت "مكافحة الفقر"، صميم سياساته التنموية، إضافة إلى تأكيده على أهمية الاقتصاد السياسي، الإصلاحات، ونوعية الحكم والمؤسسات في التنمية[4].ومن هنا **تظهر حدود التقاطع بين**

---

[1] Roman Lhez, Fiche de lecture sur ,**Joseph Stiglitz,** « **Un autre monde contre l*e* fanatisme des marchés** », review presented in the « histoire de la critique » course of Eve chiapello and Ludovic François , , HeC paris, 2007,p 09

[2] Joseph Stiglitz, **un autre monde, contre le fanatisme du marché**, trad: Paul Chemla, ED :Fayard , 2006, pp 101-104.

[3] Ibid. p 108

[4] Jean Pierre Cling et-al, « La Banque Mondiale, Entre Transformation et Résilience », **CRITIQUE INTERNATIONAL**, n° (53), Novembre 2011, p 12.

الفكر التنموي لدى "سن" و"ستيغلتز"، من حيث التركيز على التنمية العادلة والمنصفة، والتي تقوم على إتاحة الفرص للفقراء والمهمشين للاستفادة من الفرص المتاحة من قبل العولمة الاقتصادية، وتتمثل الرفاهية المتعددة الأبعاد حسب "سن" و"ستيغلتز"،في الأبعاد الآتية في آن معا[1]:

1. الأوضاع الحياتية المادية (الدخل، الاستهلاك والثروة).
2. الصحة.
3. التعليم.الأنشطة الشخصية بما في ذلك العمل.
4. المشاركة في الحياة السياسية وفي الحوكمة.
5. الروابط والعلاقات الاجتماعية.
6. البيئة (الوضع الراهن والمستقبلي).
7. الأمن الاقتصادي والمادي.

وفي محاولة مشتركة **لتقديم نهج مفاهيمي لقياس نوعية الحياة** ، قاما بتحديد ثلاث مناهج مفاهيمية، كفيلة بتحديد كيفية قياس نوعية الحياة وهي:

المقترب الأول: وتم تطويره بالتعاون مع مراكز الأبحاث في علم النفس ويتأسس على مفهوم **الرفاه الفردي**، وذلك وفقا للتقليد الفلسفي الطويل الذي يعتقد بقدرة الأفراد وأفضليتهم في حكم وتقييم أوضاعهم بأنفسهم. ويرتبط هذا النهج، ارتباطا وثيقا **بالمنظور النفعي**، ولكن لديه صدى واسعا نظرا للافتراض المتكرر على نطاق واسع في العديد من التيارات الثقافية القديمة والمعاصرة بأن الهدف العالمي من الوجود الإنساني هو إعطاء كل فرد الفرصة ليكون "سعيدا" و "راض" في الحياة.

المقترب الثاني: ويتخذ جذوره في **منظور القدرات** فالبعض من هذه القدرات هي أساسية نسبيا، كتوفر الغذاء الكافي هربا من الموت المبكر، والبعض الآخر معقدة كالحصول على مستوى تعليمي مناسب للاندماج والمشاركة في الحياة السياسية، ولهذا المنظور جذور عميقة في المفاهيم الفلسفية **للعدالة الاجتماعية**، والتي تعكس التركيز على الأهداف الإنسانية واحترام قدرة الأشخاص على مواصلة وتحقيق الأهداف، التي يعتقدونها مهمة، "ورفض النموذج الاقتصادي، الذي يتصرف وفقه "الإنسان الاقتصادي تبعا لما تمليه عليه مصلحته الشخصية، بغض النظر عن علاقاتهم وعواطفهم، والتركيز على التكامل بين القدرات المختلفة، الاعتراف بالتنوع البشري، الأمر الذي يتطلب النظر في الدور الذي تلعبه المبادئ الأخلاقية في تصوراتنا حول متطلبات المجتمع الجيد – أي التركيز على "الإنسان الأخلاقي".

---

[1] Joseph Stiglitz et Jean – Paul Fitoussi, « **Nouvelles réflexions sur la mesure du progrès social et du bien-être »**, Communication présentée au 16 eme congrès de l'association internationale d'économie, Pékin,(4-8 Juillet 2011),p16. **See also,** Fitoussi, J-P, A. Sen et J.E. Stiglitz, " **Mismeasuring Our Lives: Why GDP Doesn't Add Up**", New York: The New Press. (Original report, 2009 ; New Press edition, 2010) Also available at http://www.stiglitz-sen-fitoussi.fr/ En/index.htm (accessed May 16, 2011).

المقترب الثالث : وتم وضعه ضمن التقليد الاقتصادي القائم و يستند على **فكرة التخصيص العادل** ، والفكرة الأساسية المنتشرة في اقتصاد الرفاه، تكمن في اختيار الترجيح بين مختلف الجوانب غير النقدية لنوعية الحياة، بالإضافة إلى السلع والخدمات المتداولة في الأسواق التي تحترم رغبات الأفراد، ويؤكد هذا النهج على تفضيلات الأفراد غير النقدية، المساواة بين الأفراد في المجتمع[1].

إن التنمية إذن من منظور العولمة تستلزم توافر بعدين أساسيين متكاملين، بعد مادي ويُعنى بتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد، وبعد قيمي يهتم بتوسيع خياراتهم وتفعيل مشاركتهم في الحياة الاجتماعية والعامة.

وعلى هذا فقد ارتبط نموذج التنمية البشرية بعديد من المفاهيم، كالأمن الإنساني و هو أمن الناس لا أمن الدولة، ومن أمن يتحقق من خلال الحروب إلى أمن يتحقق من خلال التنمية الإنسانية، وتم العمل على تكريس وتوطيد الترابط بين متغيرات التنمية، حقوق الإنسان والديمقراطية [2]. لتصبح التنمية حق من حقوق الإنسان والديمقراطية هي المدخل الأساسي لتحقيقها فعليا. ليعتمد بذلك توسيع خيارات الإنسان وتمكينه من الانتفاع بها على مدى التواجد الفعلي للديمقراطية، تتبنى من خلالها الأنظمة السياسية الحرية، المشاركة وحماية الحقوق والحريات، فجوهر الديمقراطية يكمن في احترام حقوق الإنسان، كما أن حقوق الإنسان يؤسس احترامها لترسيخ الديمقراطية واستدامتها[3].

واعتمدت الأمم المتحدة (الجمعية العامة) "إعلان الحق في التنمية" [*] مؤكدة: في المادة الأولى منه على أنه حق لصيق بالإنسان، ومن خلاله كل فرد إنساني يستطيع التصرف والمشاركة والإسهام في التطوير الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والسياسي. للتمتع بكل الحقوق والتمتع بكافة مكونات التنمية وعوائدها، وإعمال الحق في التنمية يؤدي إلى إعمال كافة الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية، وتؤكد المادة الثانية على أن الإنسان محور التنمية وموضوعها المركزي، ينبغي أن يصيغها، وأن ينعم بثمارها.

وبذلك تكون العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاث تفاعلية: بين النسق الحقوقي العالمي، والديمقراطية كفلسفة حقوقية منظمة لعلاقة النظام السياسي بالمجتمع والتنمية الاقتصادية كقاعدة أساسية لتوفير الموارد المادية الضرورية لتمكين الناس من حقوقهم، فلا مجال للحديث عن التنمية مادام الفرد لا يشارك في تجسيدها.

وبناء على ما سبق فإن هذه النظرة الشاملة لمضمون التنمية في عصر العولمة، تفيد بتعدد أبعادها وارتباطها لتشكل منظومة متكاملة ومنه يمكن أن ننظر للتنمية الإنسانية من زاويتين أو منظورين: أولهما مادي (اقتصادي

---

[1] Ibid, p 46.see also : Marie Clerc, Mathilde Gaini et Didier Blanchet. **« Les préconisations du rapport Stiglitz – Sen- Fitoussi: quelques illustrations, L'Economie Française**, édition 2010, p: 84

[2] Michèle Bacot Decriaud, Jean Paul Joubert, Marie Claude Plantin**,** op.cit, p 40.

[3] PNUD, Rapport mondiale sur le développement humain 2000, **Droits de l'homme et développement humain**, Bruxelle: de Boeck & Larcier, 2000, p 56.

[*] في قرارها 128/41، المؤرخ في 04 ديسمبر 1986.

واجتماعي)، وثانيهما سياسي قيمي. فمن المنظور المادي يمكن اعتبارها العملية التي بموجبها يتم توفير الموارد الاقتصادية وتحقيق الاستفادة المادية، لكل فرد، عن طريق تمتعه بالدخل المناسب والذي يضمن له كرامته وحقه في العيش الكريم، مترافقا مع التغير النوعي الهيكلي في الإنتاج، والذي يتم توزيعه بشكل عادل لتوسيع الخيارات المادية والذي ينعكس بدوره على الحياة الاجتماعية، بحيث يؤدي الرفاه المادي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، وفي صيغة تركيبية نقول عنه "رفاه مادي اجتماعي".

كما أنه من المنظور السياسي يمكن أن نستشهد بمقولة الأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" في تقريره: "في جو من الحرية أفسح منذ 2000م، حيث يقول: "لا نتمتع بالتنمية من دون امن، ولا نتمتع بالأمن من دون تنمية، ولا نتمتع بأي منهما من دون احترام حقوق الإنسان" [1]. لكن احترام حقوق الإنسان يستوجب أولا وكضمانة أساسية وأولية تحقيق الديمقراطية التي تؤسس لقيام الحقوق والحريات الإنسانية جميعها، ولا سيما في ظل اقترانها بمفهوم الحوكمة، لتصبح بذلك الحوكمة الديمقراطية الأساس السياسي، لبناء التنمية المادية.

وبذلك نستنتج أنه من منظور التنمية الإنسانية فإن توافر الأبعاد المادية والقيمية للتنمية هو أمر ضروري ليتمتع الأفراد بخياراتهم وتوسيعها ،لكن الأمر الذي يمكن أن نتساءل عنه هو عن العلاقة السببية ،أو بمعنى آخر الأولوية لمن؟ هل هي للبعد المادي والمعبر عنه بالتنمية الاقتصادية وما يتبعها من تغيرات اجتماعية أم للبعد السياسي والمعبر عنه بالديمقراطية كضمانة لتحقيق كافة الأبعاد القيمية الأخرى وبمعنى أدق: ما هي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية في زمن العولمة؟

[1] Kofi Annan, « **In the larger freedom, towards development, security, and human development rights for all** », Report of the Secretary General (A/59/2005) March, 2005.

الفصل الثاني

ثنائية التنمية والديمقراطية في عصر العولمة بين أسبقية التأثير وعلاقة التكامل

المبحث الأول: الأنموذج التحديثي و المتطلبات الإقتصادية للديمقراطية.

المبحث الثاني: الديمقراطية كإطار قيمي للبناء التنموي.

المبحث الثالث: دورالدولة:المتغيرالحرج ضمن ثنائية (التنمية/الديمقراطية).

تمهيد:

يعد تحديد الأطر السياسية الملائمة للتنمية (*)، من أهم الإشكاليات التي تنطوي عليها المناظرات التي تتمحور حول مسببات وأسباب التنمية، وبالتالي فإن محك الجدل القائم هو نوعية العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي، وإذا كانت هذه الإشكالية قد ظهرت منذ قيام الدولة الوطنية أو دولة ما بعد الاستعمار في العالم الثالث إلا أن التحولات الراهنة التي طرأت على طبيعة النظام الدولي (**)، قد أدت إلى تعميق حدة هذا الجدل عبر إنتاج مشاهد عالمية جديدة، ولا سيما في مجال التغير في الأفكار–المعرفة، والقيم [1].فقد صاحب ذلك ظهور ثورة قيمية بالإنتقال من القيم المادية إلى ما بعد المادية، وأصبحت التنمية وفقا لهذه التطورات، عبارة عن مفهوم تطوري ذات جوانب متعددة ومتداخلة، مادية وقيمية، اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تتفاعل فيما بينها بغض النظر عن ماهية المحور الذي يدور حوله هذا التفاعل. وبناء على ذلك يمكن التساؤل عن ماهية المتغير الأهم في تحقيق التنمية[2] ؟. وبعبارة أخرى، ما هي نقطة البدء في عملية التنمية الإنسانية ،هل هي الجوانب المادية (الإقتصادية والإجتماعية) ، أم الجوانب القيمية (السياسية) ؟.

في إجابتها عن هذه الإشكالية، اختلفت التصورات والرؤى حول طبيعة هذه العلاقة، فهناك من يرى بأسبقية الأطر المادية، وهناك من يسلم بأسبقية الجوانب السياسية، ولهذا سنحاول التطرق إلى أهم المبادئ، الفرضيات، والأسس التي يقوم عليها كل تيار وفق المنهجية التالية:المبحث الأول: التنمية الإقتصادية كإطار مادي للديمقراطية.المبحث الثاني: الديمقراطية كإطار قيمي للتنمية، المبحث الثالث: دور الدولة: المتغير الحرج ضمن ثنائية (التنمية/الديمقراطية).

المبحث الأول: الأنموذج التحديثي والمتطلبات الإقتصادية للديمقراطية .

ذهبت العديد من الدراسات إلى اعتبار أن، تحقيق التنمية الاقتصادية يعد شرطا أوليا لتحقيق الديمقراطية، وانطلاقا من هذه الفرضية، ظهر الأنموذج التنموي التحديثي في الفكر الغربي، الذي يحتوي جميع الأبعاد النظرية للعلاقة في اتجاه تأثير التنمية الاقتصادية على التنمية السياسية، وساد في الفترة اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تفرعت عنه أدبيات الاقتصاد السياسي، في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، التي ترى بالترابط بين الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي.

(*)يشير المنظور التاريخي للتنمية بان المقصود بالمصطلح التنمية الاقتصادية، و يتم قياس *ها* بمؤشر الدخل القومي للفرد، في حين كانت التنمية السياسية حسب المنظور التحديثي وكما يعتبرها "باكنهام" (Packenham) فإن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي، أنظر: محمد نصر عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: : دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** ،مرجع سابق الذكر، ص 233.

(**) ظهر مصطلح النظام العالمي الجديد، بعد نهاية الحرب الباردة للدلالة على التغير في طبيعة الفواعل وأدوارها، فقد ظهرت إلى جانب الدول كوحدات أساسية ذات سيادة فواعل أخرى غير رسمية عالمية .

(1) Thomas Risse Kappen,"Ideas do not float freely :Transnational coalitions,domestic structures, and the end of the cold war", **INTERNATIONAL ORGANIZATION**, vol(48), n°(02), spring1994, p186.

(2) جلال معوض عبد الله، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: دراسة نقدية"، في نيفين عبد المنعم مسعد ومحمد السيد سليم (محرران)، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص 05.

وانطلاقا من هنا سنحاول التطرق إلى أهم الأدبيات التي وردت في هذا السياق، من خلال التطرق أولا إلى أهم العوامل الممهدة لظهور هذا الأنموذج، ثانيا :الجانب التنظيري أو النظريات التي ذهبت في هذا الاتجاه وفق العناصر التالية: نظرية التحديث الكلاسيكية، وظهور نسخة منقحة من نظرية التحديث. وثالثا سنتطرق إلى الجانب الإجرائي وهو انعكاسات الجانب النظري على طبيعة الدولة في العالم الثالث.

المطلب الأول: العوامل الممهدة لتبلور نظرية التحديث والتنمية السياسية: لقد ظهرت أدبيات التحديث والتنمية السياسية كنتيجة لنوعين من المتغيرات [1]:

أولا. التطورات السياسية العامة : ومن أهم هذه التطورات نجد التالي:

1- شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية، وحصول أغلب بلدان العالم الثالث على إستقلالها السياسي، بداية لقناعة سياسية بأن نموذج الدولة الحديثة ذات النمط الغربي يجب أن يميز الدول الجديدة ، ومن صفاته أنه نموذج لدولة عادلة إجتماعيا [*]، تعددية وديمقراطية، وهذا النموذج هو صورة مثالية للمجتمع الأمريكي. وما يجب أن ننوه إليه هو أن أغلب منظري هذه المدرسة ذوي أصول وجنسية أمريكية وأغلبهم كان يتبوأ مناصب سياسية (حكومية) في الإدارة الامريكية.

2- شكل ظهور الدول الجديدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مجالا خصبا لاختبار صحة الإفتراضات الحديثة، إذ يرى الأستاذ " زاهي بشير محمد المغيربي" في سياق ذلك أن "التغيرات السياسية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها، فقد بدا أن إنشاء فرق السلام، وبرنامج التحالف من أجل التقدم، وكأنه تأكيد على الأدبيات الجديدة في الديمقراطية، التعددية، والعدالة الاجتماعية، كنقاط وغايات نهائية في عملية التنمية، كما بدا أنها تصبغ الشرعية على فكرة أنه من خلال برامج المساعدات الخارجية، فإنها تستطيع نقل منافع نظامها، ومؤسساتها إلى الدول النامية"[2] .

ثانيا. التطورات الفكرية والمنهجية : في هذا المجال تعد أفكار "ألموند" (Almond)، "فيربا" (Verba)، "**باول**" (Powel)، "دويتش" (Deutch) و"هنتنغتون"، وآخرين غيرهم مصدرا للتنظير ومرجعا للعلمية،باعتبارهم رواد الثورة السلوكية في مناهج البحث، والتي يرى منظروها أن تحقيق التنمية السياسية مرهون بمدى تطبيق نماذج مجتمعات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، والمتمثلة أساسا في [3]: اللبراليةو التعددية السياسية ، والحرية الاقتصادية . وقد قامت هذه النظريات على نقد المدخل التقليدي القائم على التركيز على الجوانب القانونية،

---

[1] Haward J. Wiarda, « comparative politics: past and present », in Haward J. Wiarda, **New directions in comparative politics**, Boulder: West View Press, 1991, pp 13-14.

[*] في تلك الفترة كان يسود الدول الغربية، النموذج الكينزي (دولة الرفاه الاجتماعي) وعلى الطرف الآخر كان يسود النمط الاشتراكي، وقد عرفت تلك الفترة بالحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي والشيوعي، وكلا النموذجين يسعيان للتحديث الصناعي كأساس أولي لتمهيد الطريق نحو تحقيق الديمقراطية.

[2] محمد زاهي بشير المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهجية ومداخل نظرية**، بنغازي: جامعة قان يونس، ط2، 1988، ص 22.

[3] نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**مرجع سابق الذكر،ص 64.

والمؤسسة الرسمية، وتجاوزه إلى بديل أوسع مجاله التركيز على سلوكيات جماعات المصالح، الأحزاب السياسية والأفراد، عملية صنع القرار، ... وغيرها، بالإضافة إلى الاهتمام بمجال جغرافي آخر يقع في الجنوب، بدلا من التركيز على الشمال المتقدم فقط[1].

وتعتبر دراسات "ماكس فيبر" (Max Weber)، المترجمة من طرف "تالكوت بارسونز" (Talcott Persons) أهم المرجعيات العلمية والفكرية التي أستندت عليها الدراسات السلوكية، ولا سيما مدخله البنيوي الوظيفي، مفهوم النظام، ومفهوم التغيير، وتطويره لمجموعة من المتغيرات النمطية [*](Pattern – Variables): (العاطفية / الحياد العاطفي)، (العمومية / الخصوصية)، (المصلحة الذاتية / المصلحة الجماعية)، (الغزو / الانجاز)، (التخصصية / الانتشار) [2]. وباعتماده على هذه المتغيرات واستخدامه للمدخل البنيوي – الوظيفي، صنف "ألموند" دول العالم بين قطبين مثاليين متضادين من التقليد والحداثة، ففي حين تتسم المجتمعات التقليدية بخصائص: العزو، الخصوصية والتقليد، في المقابل المجتمعات الحديثة بخصائص الإنجاز، العمومية والحداثة. كما أعطى نشر "دافيد استون" (David Easton) لمدخله النظامي ، دفعة قوية لدراسة الجوانب غير الرسمية في العملية السياسية، وركزت كتابات "دويتش" و"ليبست" على العلاقة بين العمليات والمؤشرات الإجتماعية وبين التنمية والديمقراطية، وأكد "ليبست" على العلائقية بين التحديث والديمقراطية السياسية، واقترح أن المتغيرين يسيران جنبا إلى جنب، ومن أجل ذلك، تم الإعتماد على متغيرات أهمها[3]:

- التركيز على الجماعات الجديدة الناشئة في الدول النامية، كالطبقة المتوسطة والنقابات العمالية، والتي تعتبر جد ضرورية لتأسيس نظم ديمقراطية، استنادا إلى الخبرة الغربية.
- إنتقاد الجماعات التقليدية كالمؤسسات الدينية، العسكرية، والنخبة الزراعية المالكة، باعتبارها عائقا أساسيا لتحقيق هذا الهدف. وتعتبر إسهامات "هنتنغتون" بشأن المؤسساتية،من أهم الإسهامات في هذا الجانب، خاصة تلك المتعلقة بالأحزاب السياسية كبنى وقنوات للتعبير عن المصالح وتجميعها، وكأدوات للتحديث تمهد وتؤدي إلى المزيد من المساءلة، التعددية السياسية، والديمقراطية[4].

ثالثا. التحديث والتنمية السياسية– تأصيل تاريخي مفاهيمي : تعود الجذور الفكرية لنظرية التحديث إلى عصر التنوير (1795–1979)م في أوروبا، وقد كان "أنطوان دي كوندورسيه" (Antoine de Condorcet)، أول من ربط علنا بين التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي والديمقراطية، بحجة أن التنمية الاقتصادية والتقدم الثقافي

---

[1] السيد عبد الحليم الزيات ،مرجع سابق الذكر، ص 33.

[*] تم وضعها من طرف علماء السوسيولوجيا في محاولة لتبيان اتجاه حركة المجتمع، واتجاه التغير فيه، فعملية التنمية هي تعبير عن حركية المجتمع وتغيره واتجاهه من نمط إلى نمط آخر، حسب الوظيفة.

[2] مصطفى زايد ، مرجع سابق الذكر، ص ص 33-34.

[3] محمد زاهي بشير المغيربي ،مرجع سابق الذكر، ص 26.

[4] Alfred Stepan and Sinday Skach, “Constitutional frameworks and democratic consolidation: parliamentarianism versus presidentialism”, **WORLD POLITICS**, vol (46), N° (01), October 1993, pp 21-22.

سيؤديان بلا شك إلى التغيير في قيم الأفراد، من قيم البقاء على قيد الحياة إلى قيم التعبير عن الذات . وقد شكل أفضل مسار للتحديث، محل تنافس شديد بين "آدم سميث" و"كارل ماركس"، ففي حين دعا الأول إلى الرأسمالية، قام الثاني بالدعوة إلى الشيوعية، وبغض النظر في اختلافها حول مسار التحديث، إلا أنه كان ثمة اتفاق بينهما مفاده أن الآثار السوسيو – إقتصادية الناجمة عن التقدم والإبتكار التكنولوجي، ستمتد إلى المؤسسات الثقافية والسياسية، وفي هذا السياق يعتبر "رونالد أنجلهارت" (Ronald Inglehart) و" كريس ويلزل" (Chris Welzel)، أن "ماركس" كان أكثر وضوحا فيما يخص هذه النقطة، فقد اعتبر أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية، هي محدد أساسي للتغيرات الطارئة على التوجهات القيمية للناس، فالقيمة السائدة في المجتمع والتوجهات والمعايير الأخلاقية تشكل "البنية الفوقية الأيديولوجية"، التي تعكس الأسس الإقتصادية – الإجتماعية المجتمعية [1]. ومفاد ذلك أن التغيير في الأيديولوجية سيغير من قيمة الملكية الخاصة، وإلغاؤها سيؤدي إلى نهاية التاريخ، وسيضع نهاية للإستغلال واللامساواة والصراعات [2]

وقد عادت الإصدارات المتنافسة حول التحديث، إلى الظهور بعد الحرب العالمية الثانية لكنها في هذه المرحلة ظهرت بقوة تبعا للتعارض الأيديولوجي ،وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ظهرت نسخة من نظرية التحديث تنظر إلى التخلف باعتباره نتيجة مباشرة للخصائص الداخلية لتلك الدول، وخاصة منها الإقتصاديات التقليدية، ويرمي هذا المنظور الليبرالي إلى تجاوز حالة التخلف وبناء التنمية عن طريق التحول النمطي من التسلطية إلى الديمقراطية وإحلال القيم الحديثة محل التقليدية منها [3]. ومن الواضح أن الدول المتخلفة لم تستفد كثيرا من المساعدات الخارجية، و لم تحقق الكثير من التقدم نحو الديمقراطية، ولذلك فقد تم انتقادها وبشدة من قبل منظري مدرسة التبعي، حيث اعتبروا أن هذه النظرة التحديثية هي نوع من اليوتوبيا النظرية، وشكل ذلك تراجعا في الأدبيات التنموية، لتحل محلها أدبيات التبعية [4].

إلّا أنّ نهاية الحرب الباردة شكلت نقطة انعطاف في مسيرة نظرية التحديث والتنمية السياسية حيث تم إحياؤها من جديد، وظهرت نسخة تحديثية منقحة، تلقي الضوء على الموجة الديمقراطية الثالثة، أطروحة السلام الديمقراطي، والتغيرات القيمية على غرار المساواة بين الجنسين وحقوق الجندر [5].

---

(1) Ronald Inglehart and Christian Welzel, **Modernization, cultural change and democracy , the human development sequence**, New York: Cambridge University Press, 2005, p 17.

(2) Ronald Inglehart, and Christian Welzel, " How Development Leads to democracy:what we know about modernization" **FOREIGN AFFAIRS**,vol(88),n°(2) March-April 2009, p: 34

(3) Dean C. Tipps, « Modernization theory and the comparative study of societies: a critical perspective", **Comparative Studies in Society and History**, vol (15), Issue (2), March 1973, p 200

(4) Wolfgang Zapf, "**Modernization theory and the non–Western World",** paper presented to the conference "Comparing processes of modernization", University of Potsdam, December, 15-21, 2003, p 03. See also Ronald Inglehart, and Christian Welzel," How Development Leads to democracy:what we know about modernization", op.cit, pp34-35

(5) Wolfgang Zapf ,op.cit ,p 03.

أما من حيث المفاهيم، فرغم أن هناك العديد من المصطلحات التي تم إدراجها كمرادفات للتنمية السياسية، على غرار التكيف السياسي، التطور السياسي، الإنفتاح السياسي، التحديث السياسي، وغيرها كثير، إلا أنه من خلال المنظور التنموي تم إحلال مصطلح "التنمية السياسية" محل "الديمقراطية"، وفي ذلك اعتبر "لوسيان باي" (Lucian Pye) أن مضمون التنمية السياسية هو الديمقراطية، وقام بتقديم أعمق الرؤى الفكرية المتعلقة بظاهرة التخلف، وأكثرها إلماما بواقع الدول النامية، فأزمات التنمية السياسية حسبه، ما هي إلا سمات أساسية للتخلف السياسي، وهي: أزمة الهوية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، وأزمة التكامل[1].

وعلى هذا الأساس كانت النظرة الليبرالية للتنمية السياسية، تصب في اتجاه إقامة الديمقراطية الليبرالية في الدول المستقلة حديثا كجزء من نظرية أشمل للتحديث والذي اعتبره بعض الباحثين حسب "أسامة الغزالي حرب"، في مؤلفه "الأحزاب السياسية في العالم الثالث" بمثابة "محاولة لتجسيد مفهوم اشمل هو التحديث (Modernization) . وقد تم التركيز في التعريفات السياسية والإجتماعية للتحديث، في جانب كبير منها على علاقة الإنسان بالبيئة، فقد عرف "سيريل بلاك" (C. Black)، التحديث بأنه: "العملية التي يتم بمقتضاها مواءمة المؤسسات النامية تاريخيا، مع الوظائف المتغيرة باضطراد، والتي تعكس التزايد غير المسبوق في المعرفة الإنسانية، مما يسمح للإنسان بالسيطرة على البيئة التي يعيش فيها، وهو ما صحبته الثورة العلمية"[2].

كما يقوم تعريف عملية التحديث، حسب "أنجلهارت"و "ويلزل" على أنه: "مجموعة متلازمة من التغيرات الإجتماعية، المرتبطة بالتصنيع، والتي تتصل بجميع جوانب الحياة: التخصص المهني، إرتفاع مستويات التعليم، إرتفاع متوسط العمر المتوقع، والنمو الإقتصادي السريع، والتي تؤدي إلى إنشاء عملية التعزيز الذاتي لتحويل الحياة الإجتماعية، وعلى المدى البعيد صنع المؤسسات السياسية الديمقراطية"[3].

وبناء على هذا يمكن دراسة التحديث، من خلال ثلاث مداخل، هي[4]:

- **المدخل الاقتصادي**: حيث ينظر للتحديث كظاهرة اقتصادية ترتبط مبدئيا بالتصنيع.
- **المدخل السياسي**: ويتناوله باعتباره مجموعة متنوعة من التغيرات السياسية ، تشمل على سبيل المثال: تمايز الأبنية السياسية الجديدة، توزيع المشاركة السياسية، ونمو وتطور الهوية القومية[5].

---

[1] أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ، القاهرة: الدار الجامعية، 2003/2002، ص17.

[2] أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1987، ، ص 28، أنظر كذلك:
C.E Black, **The dynamics of modernization**, N.Y: Harper and Row, 1966.

نقلا عن : السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق الذكر، ص 94.

[3] Ronald Inglehart, and Christian Welzel, " How Development Leads to democracy: what we know about modernization", op.cit,pp34 -35 .

[4] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي** ، القاهرة:دار الأصدقاء للطباعة والنشر،،2003، ص 27.

[5] Wolfgang ZapF, op.cit, p 02.

• **المدخل الاجتماعي والسيكولوجي**: وينظر للتحديث باعتباره مجموعة من التغيرات الإجتماعية والنفسية، والتي من شأنها تغيير نماذج السلوك التقليدية، وقيم الأفراد، كقيم التحضر التعبئة، الحراك الإجتماعي أو الجغرافي، الأنماط الثقافية، وغيرها. غير أن ذلك لا يعني إلغاء النماذج الاجتماعية التقليدية نهائيا، وإنما قد تستمر جنبا إلى جنب مع النماذج الحديثة[1].

التحديث السياسي إذن هو جانب محدد من جوانب عملية التحديث الكلية، ويشمل العمليات المرتبطة بنواحي التجديد في مجال البنى والمؤسسات السياسية القائمة من جهة، وفي مجال الفكر والثقافة السياسية السائدة من جهة أخرى، وينطوي على أربعة أبعاد أساسية هي[2]:

1. ترشيد بناء السلطة.
2. تمايز البنى والوظائف السياسية.
3. تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسي.
4. إشاعة روح المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع كافة.

أما مفهوم التنمية السياسية فهو يعبر عن عملية تطور، عملت كتابات منظري التنمية السياسية، على بلورت أهم مجالاتها وهي[3]:

1. **الجانب السيكولوجي**: ويركز على الاتجاهات والقيم ويهتم خصوصا بدراسات الثقافة السياسية والتنشئة السياسية.
2. **الجانب البنائي**: ويركز على أهمية المؤسسات السياسية، المؤسسية، ومعاييرها، ويربط "هنتنغتون" بين المأسسة (Institutionalization) وبين المشاركة السياسيةكنتيجة أساسية للعمليات الإجتماعية – الإقتصادية الناجمة عن التحديث والتي تؤدي إلى التغير القيمي للأفراد [4].

وفي محاولة للتفرقة بين التحديث السياسي والتنمية السياسية، يعتبر "دود" (Dood) أن مفهومي التحديث والتنمية السياسية يتضمنان واحدا أو أكثر من التصورات التالية[5]:

1. التغيير السياسي أساسي لتحقيق أهداف معينة، كالديمقراطية الليبرالية.

---

(1) Ibid.

(2) Samuel P. Huntington, « The change to change : modernization, development, and politics », **COMPARATIVE POLITICS**, vol(3), issue(3), april 1971, pp 287-288

(3) عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق الذكر، ص 50.

(4) Samuel Huntington, « The change to change : modernization, development, and politics », op.cit, p 314.

(5) نور الدين زمام، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الإجتماع السياسي** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 193.

2. ترتبط عملية التغيير السياسي ارتباطا وثيقا بالمجالات المجتمعية الأخرى، بحيث تسمح بتحقيق التوسع واللامركزية، تباين الوظائف والبنى السياسية، وتزايد المشاركة الشعبية في صنع السياسة، وزيادة التوحد الشعبي مع النسق السياسي.

3. قدرة النسق السياسي على حل المشكلات التنموية والمبادرة بطرح سياسات وإصلاحات جديدة.

4. القدرة على التعلم بشكل أفضل لكيفية انجاز الوظائف السياسية والأبنية .

وحسب "دود" –دائما– فإن مفهوم التحديث السياسي، يستخدم للإشارة إلى التصور (2)، في حين تشير التنمية السياسية إلى الفئات (1،3،4) ويضيف أن هذه التفرقة ليست عامة، ولذلك فهو يستخدم مصطلح التنمية السياسية للإشارة إلى الفئات الأربع. وقد حاول " ديفيد أبتر " (David Apter)، التمييز بين التنمية والتحديث بقوله: "إن التنمية هي مسلسل امتداد عالمي، يتعلق بكل التغيرات التي تحدث تحولات على المستوى الاجتماعي، وكذلك توزيع جديد للأدوار، وبالمقابل فالتحديث ظاهرة خاصة ظهرت في كنف المجتمعات التقليدية من خلال استيراد الأدوار الاجتماعية المنبثقة من المجتمعات الصناعية[1].

على ضوء ما سبق فإن التنمية السياسية هي عملية سوسيو–تاريخية، غايتها استحداث نظام سياسي حديث، يتألف هيكله البنائي من منظومة المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية التي تتمايز عن بعضها وظيفيا، والتأثير فيما بينها جدليا، وتتكامل مع بعضها وظيفيا، وتمثل أكثرية الناس وتعكس مصالحهم، من خلال مشاركتهم الايجابية في ديناميات العملية السياسية كأساس لتحقيق الإستقرار السياسي والإجتماعي بشكل عام.

ويبني التيار التحديثي في الفكر الغربي فرضية أساسية مضمونها أن التحديث السوسيو–إقتصادي كمعبر عن التنمية الاقتصادية ،والتنمية السياسية كمرافق للديمقراطية، يرتبطان بعلاقة سببية في اتجاه تأثير التنمية الإقتصادية على نشوء وظهور الديمقراطية.

المطلب الثاني .المضامين النظرية للأنموذج التحديثي : ظهرت نظرية التحديث والتنمية في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، و كانت تهدف إلى القضاء على التخلف الذي كانت تعيشه دول العالم الثالث الحديثة آنذاك، والتي تعبر عن واقع سياسي واجتماعي مختلف تماما عن الخبرة الأوروبية خاصة، والغربية عامة، و في هذا السياق يرى الأستاذ " محمد نصر عارف " بأن: "مصطلحات التحديث والتنمية السياسية انتشرت لتكون متن علم قام في الغرب، ينظر في أحوال أمم الشرق جملة، على نسق الإستشراف، وإن كان قد استحدث لها تعبيرا مغايرا، في صياغة العالم الثالث، ليسقط عليها خريطة واقع استراتيجي ودولي معاصر، تحددت معالمه في سياق صراع عقائدي، بين العالم الأول (...)، والعالم الثاني (..)"[2].

---

[1] Bertrand Badie, **Le développement politique**, Paris: Economica, 3ème ed, 1984, p 95.

[2] نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** ، مرجع سابق الذكر 2006، ص 21.

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية للإنتقال نحو الديمقراطية: نظرية التحديث الكلاسيكية.

يرى التيار التحديثي الكلاسيكي، أن التنمية يمكن أن تحدث في ظل نظام ديمقراطي، كما يمكن أن تقوم في إطار نظام سياسي تسلطي[1]. لكن بمجرد أن يحقق النظام السياسي النمو الاقتصادي، فإنه يكون قد كون الأساس الإقتصادي، الذي يمكنه من توسيع نطاق المشاركة السياسية تدريجيا، إلى فئات إجتماعية أوسع، والوصول إلى تلك المرحلة يؤدي إلى نشوء الحاجة إلى تحقيق قدر من اللامركزية والديمقراطية لضمان استمرارية عملية التنمية[2]. بمعنى أن التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي يؤدي إلى توسيع نطاق الاقتصاد الوطني وتعقيده، الأمر الذي يجعل من الصعوبة إدارته بأسلوب مركزي ولذلك فالنظام التسلطي يلجأ إلى توفير قدر من اللامركزية والديمقراطية، ومن ثم فهناك علاقة غالبا ما تكون في اتجاه التأثير على نوعية النظام السياسي[3].

ويذهب "جلال عبد الله معوض"، إلى إدراج أهم سمات هذا التوجه التحديثي ، والمتمثلة فيمايلي[4]:

أ. الإعتماد على النظرة المادية: حيث تتجه إلى إقامة علاقة طردية حتمية لازمة أو سببية، بين التنمية الإقتصادية كمتغير مستقل والتنمية السياسية كمتغير تابع.

ب. يتميز هذا الأنموذج التنموي بالتحيز العرقي، القيمي والأيديولوجي للنموذج الغربي، والتبشير لمثالية نموذجه التنموي.

ج. اختزال التنمية السياسية في جانب وحيد وهو الديمقراطية.

د. قيام هذا التصور النظري على النظر إلى مضمون التنمية بأنه النمو الاقتصادي ويقاس بمؤشر الدخل الوطني والفردي.

ورغم أن بعض الخبرات الغربية التنموية الإقتصادية والسياسية قد دلت وأثبتت صحة هذا الأنموذج، إلا أن ذلك يقابله تحفظات على محاولة تعميمه ليصبح أساسا نظريا صالحا لتنمية الدول النامية بصفة عامة، والدول العربية بصفة خاصة، لا سيما في ظل تواضع نتائجها التنموية المحققة في محاولاتها لمحاكاة هذا الأنموذج، بشكل لا يتناسب مع الخصوصية العربية، ويقابل ذلك نجاحه في دول شرق آسيا، التي حققت النمو الإقتصادي وعلى إثره

---

(1) Scott Mainwaring and Anibal Pérez – Linan, « **level of development and democracy: Latin American exceptionalism 1945-1996 »,** working paper 302, Kellogg institute for international Studies, February 2003, p 02.See also: Scott Mainwaring and Anibal Pérez – Linan, « level of development and democracy: Latin American exceptionalism 1945-1996 **»,COMPARATIVE POLITICAL STUDIES,**vol(36),n°(9),October2003,pp1031-1067**.**

(2) Bruce Bueno de Mesquita and George W. Downs. "Development and Democracy", **FOREIGN AFFAIRS**, vol(48), N°(05), sep – October 2005, p 78.

(3) Alina Rocha Menochal, "**Analyzing the relationship between democracy and development defining basic, concepts and assessing linkages**", Background note, prepared for the Wilton Park Conference on Democracy and Development. (23-25 October 2007), p 03.

(4) جلال معوض عبد الله،،ص ص 5-6 .

بدأت في التحول تدريجيا نحو الديمقراطية، رغم أن بدايات عمليتها التنموية اقترنت بسيادة النمط التسلطي، وكما ظهر ذلك أيضا بعد انهيار النظم الشيوعية في الاتحاد السوفياتي ودول شرق ووسط أوروبا[1].

ورغم تماثل المنطلقات الفكرية لأنصار التيار التحديثي، إلا أن هناك ثمة نقاط اختلاف لم تحظ بالإجماع حولها، ولذلك فقد انقسموا إلى إتجاهين أساسيين[2]:

الفريق الأول :ينظر إلى متطلبات الديمقراطية، على أنها إقتصادية – إجتماعية، وسبب ذلك يعود إلى توفير التنمية الاقتصادية للشروط القاعدية التي تقوم عليها المشاركة السياسية من ارتفاع في مستوى التعليم، الزيادة في الدخل، والحراك الوظيفي من جهة، ومن جهة أخرى فهي توفر التنظيمات الجماعية [3].

ويقترح "هنتغتون" في ذلك تصورا عملياتيا، يقوم على تأثير التنمية الاقتصادية على الإستقرار السياسي، حيث تؤدي التنمية الاقتصادية إلى اللااستقرار، بعدها النظام السياسي تحت تأثير اللااستقرار، يجب أن يتحرك نحو الديمقراطية من خلال المأسسة [4].كما يظهر في الشكل الموالي ،وقد أعطى لهذا التصور [*]بعدا "أمبريقيا" في كتابه "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"، الصادر سنة 1991م، حيث يرى بأنه "قد أثرت العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق، **أولا**: أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط (...) إلى انتكاسات أضعفت الأنظمة الشمولية.

ثانيا: حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية، ويسر الانتقال إليها.

ثالثا: أدى النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول، فأجبرها على القيام، إما بالتحول الديمقراطي الليبرالي، أو تكثيف حدة القمع، (...).و موجز القول أن النمو الإقتصادي مهد السبيل

---

(1) Stephan Haggard and Robert R. Kaufman, « The political economy of democratic transitions", **COMPARATIVE POLITICS**, vol (29), N°(3), April 1997, p: 277.See also Berch Berberoglu, **The political economy of development: development theory and the prospects for change in the third world** , N.Y : University of New York Press, 1992, pp 25- 26

(2) نجلاء البيومي الرفاعي، "التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا و تايوان"،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2004، ص 48.

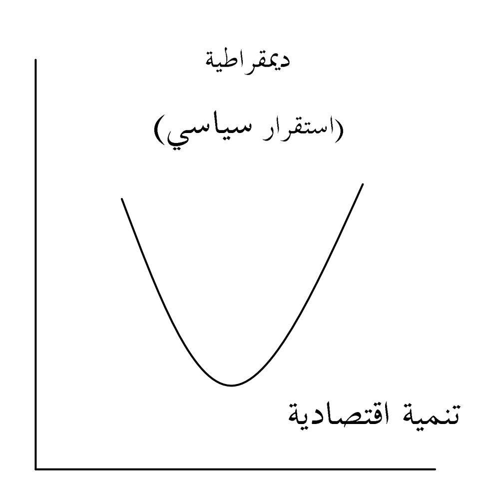
(3) جلال عبد الله معوض، مرجع سابق الذكر، ص ص 11-12.

(4) Chen Liang-Chih E, "**Development First, Democracy Later,or Democracy First, Development Later: The controversy over development and democracy**",Paper presented at the annual meeting of the institute for the study of democracy, (24 February,2007),U.S.A, Irvine,California:University of California,p18.

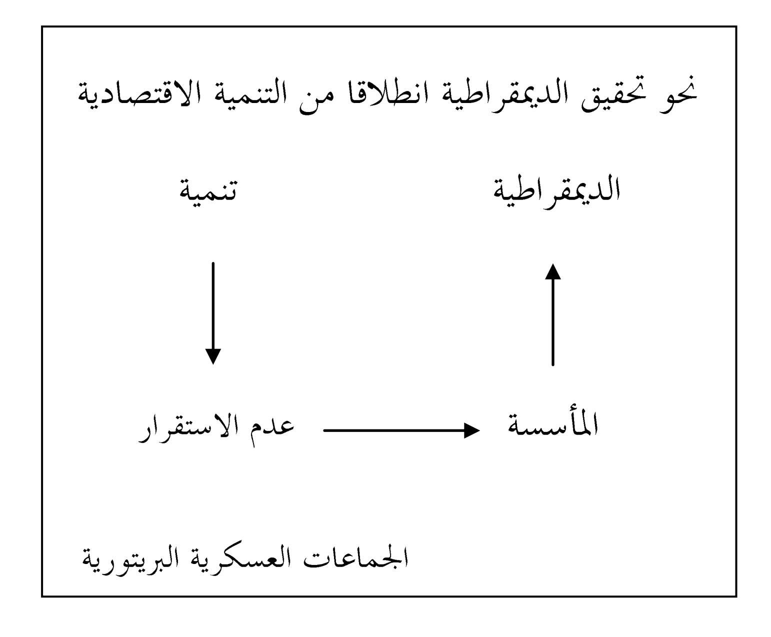
(*) أي اعتبار أن التنمية لاقتصادية تؤدي إلى قيام العديد من الهيئات التطوعية المستقلة، وتمارس دورا مزدوجا من جهة يكون دورا رقابيا، ومن جهة أخرى تشجع على المشاركة السياسية، وإيجاد رأي عام واعي، يتمتع بمهارات سياسية عالية، لتساعد على قيام نظام حكم ديمقراطي.

لقيام الديمقراطية، وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع او عن الركود الإقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية"[1][*].

الشكل رقم (5):من التنمية الإقتصادية إلى الديمقراطية من منظور عملية التغيير السياسي(لهنتنغتون)



ارتباط غير خطي بين التنمية والديمقراطية (Non – Linear correlation)



Source : Chen Liang-Chih E, " Development First, Democracy Later,or Democracy First,Development Later:The controversy over development and democracy",Paper presented at the annual meeting of the institute for the study of democracy, (24 February,2007),U.S.A, Irvine, California: University of California,p15.

ويستدل "هنتنغتون" لإثبات صحة رأيه بالتحولات الديمقراطية في العالم خلال الفترة (1974–1990)م ، فمن خلال متابعة حيثياتها، يظهر أن المناطق التي شهدت مثل هذه التحولات، قد حققت معدلات تنمية إقتصادية فوق المتوسط(كما يظهر من خلال الجدول4). وذلك ما أشارت إليه تجارب التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية وتايوان[2].

---

[1] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت ومصر—:دار سعاد الصباح للنشروالتوزيع، 1991، ص 20.

[*] في تحليله لأثر النمو الاقتصادي على التحول نحو الديمقراطية، يفرق "هنتنغتون" بين الثراء الناجم عن التصنيع، والذي يسهم في هذا التحول، وذلك الناجم عن الريع، والذي لا يؤدي إلى التحول الديمقراطي، بحيث تتراكم مداخيل الريع لدى الدولة، وتزيد من قوة بيروقراطيتها، وتحد من الحاجة إلى فرض الضرائب، وبالتالي السير وفق مبدأ "لا ضرائب ولا تصويت"، وعلى الطرف النقيض أدى النمو الاقتصادي القائم على التصنيع، إلى إحداث تغيرات قيمية وبنيوية (اتساع الطبقة المتوسطة) ما أدى إلى تشجيع التحول الديمقراطي.

[2] عمار علي حسن، " **الديمقراطية والتنمية ... تبادل منافع لا إرتباط حتمي** "، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 2004، ص2. http://www.ahram.org.eg(acpss/ahram/2001/11/week107.html تاريخ تصفح الموقع:2/2/ 2014.

الجدول رقم (4): النمو الاقتصادي والتحول الديمقراطي في الموجة الثالثة

إجمالي الناتج القومي للفرد (بالدولار)	دول ديمقراطية 1974	دول تحولت إلى ديمقراطية بين 1974 – 1989	دول غير ديمقراطية	المجموع	النسبة المئوية للدول التي انتقلت إلى الديمقراطية
أقل من 250	1	2	31	34	6
من 250 إلى 1000	3	11	27	41	29
من 1000 إلى 3000	5	16	5	24	76
أكثر من 3000	18	2	3	23	40
المجموع	**27**	**31**	**66**	**124**	**131**

المصدر: صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت ومصر:دار سعاد الصباح للنشروالتوزيع، ص 125 .

وتقوم نظرية "هنتنغتون"في الربط بين التنمية الإقتصادية والتحول نحو الديمقراطية على أسس مبينة في الشكل الموالي، وأهمها [1]:

- الطبقة الوسطى هي وسيلة مهمة لقيام الديمقراطية.
- التنمية السياسية هي عامل مسبب ولكن ليس وحيد للديمقراطية.
- مرحلة الدمقرطة قد تؤدي إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي، والتي تعبر عن "فجوة" بين تطلعات المواطنين من جهة، وقدرة الحكومات عل تلبية احتياجاتهم، مما ينجم عنه استخدام للعنف، كنوع من المشاركة السياسية، وعلى المدى البعيد ستتحقق الديمقراطية. ويفسر ذلك بالمعادلات التالية[2]:

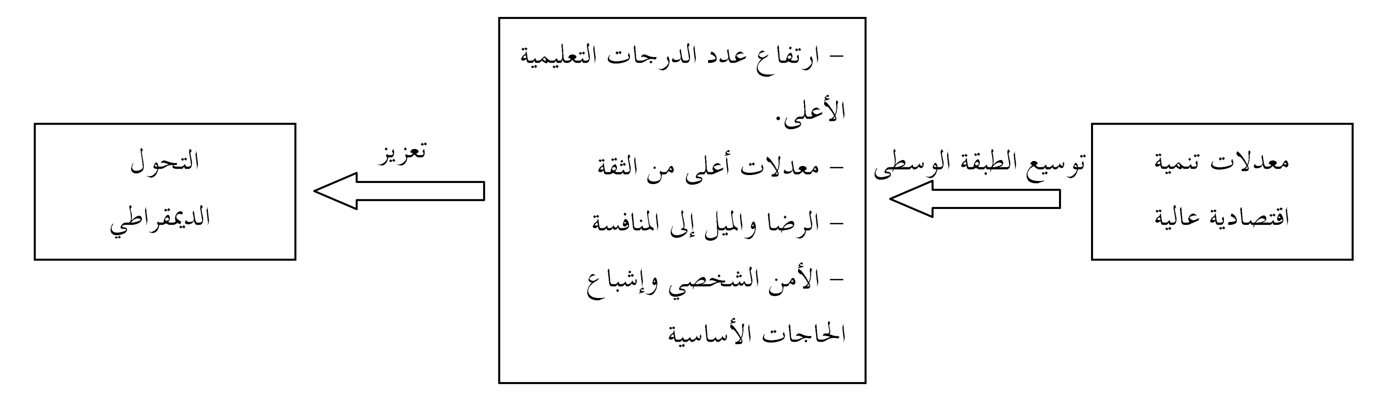
- احباط اجتماعي = تعبئةاجتماعيةتنميةاقتصادية / ———
- تزايد الرغبة في المشاركة السياسية = احباطعالجقماعي / فرص حراك
- عدم الاستقرار السياسي = مشاركة سياسية / درجة محدودة من المؤسسية

---

[1] عدنان الهياجنة، "**التنمية السياسية: قراءة في المفاهيم والنظريات**"، مجلة الديمقراطية ، العدد (25)، السنة (7)، جانفي 2005، ص 20.

[2] Samuel Hantington, « The change to change : : modernization, development, and politics », op.cit, p 314.

الشكل رقم (6): تعزيز التنمية الاقتصادية للتحول نحول الديمقراطية ودور الطبقة المتوسطة لدى هنتنغتون



المصدر: من اعداد الطالبة،بالإعتماد على: عدنان الهياجنة، "التنمية السياسية: قراءة في المفاهيم والنظريات"، **مجلة الديمقراطية**، العدد (25)، السنة (7)، جانفي 2005، ص 20.

الفريق الثاني: يرى أنصار هذا الفريق أن التنمية الاقتصادية تؤثر بقوة على طبيعة النظام السياسي، فقد تزدهر الديمقراطية بمجرد توافر حد أدنى من المتطلبات والمعبر عنها بالمؤشرات الاقتصادية، ويعد "سيمور مارتن ليبست" أول من أشار إلى هذا الارتباط مستخدما في ذلك نموذجا مبسطا، أدرج فيه عدة مؤشرات تعبر عن التقدم الإقتصادي، أهمها[1]: التصنيع، مستويات الدخل، الزيادة في الثروة العامة للمجتمع، التحضر، التعليم، وقام في كتابه "الرجل السياسي" في 1964م بتصنيف الدول بناء على مدى اقترابها أو ابتعادها عن الديمقراطية [*]، وانتهى إلى أن الدول التي تتصدر غيرها في المجال الاقتصادي، هي الدول الديمقراطية المستقرة، بينما تسود الأنظمة الدكتاتورية البلدان المتخلفة[2]. ومرد ذلك حسب "ليبست" هو أن "الطبقات الفقيرة لا تهتم غالبا بالانضمام إلى التنظيمات التطوعية، كما أنها أقل استعدادا لتلقي المعلومات والإهتمام بالشؤون العامة" [3] .وقد أقر علاقة خطية إيجابية بين مستويات التنمية الإقتصادية والتحول نحو الديمقراطية، وأكد أن إستقرار وترسيخ الديمقراطية يتوقف على فعالية وشرعية النظم السياسية كشرط أساسي إلغائي[4](انظر الشكل الموالي).

وفقا لهذه القراءة إذن ، فإن نشوء الديمقراطية أو بدايات التحول الديمقراطي سببها **تقدم خطي أو ارتباط خطي ايجابي (Linear Correlation)** نحو التحديث الإقتصادي والإجتماعي، وبعبارة أخرى، فإنه بتحصيل

---

[1] عدنان الهياجنة، مرجع سابق الذكر، ص 20.

[*] قسّم "ليبست" الدول إلى أربع فئات هي:

أ. ديمقراطيات أوروبية مستقرة وناطقة بالانجليزية.

ب. ديمقراطيات أوروبية غير مستقرة وناطقة بالانجليزية.

ج. ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة في أمريكا اللاتينية.

د. ديمقراطيات مستقرة في أمريكا اللاتينية.

[2] Seymour Martin Lipest,“Political man: the social bases of politics”,in Robert Dahl et Al**, The Democracy Source Book**, op.cit, p 57.

[3] Seymour Martin Lipest, **Political man**, New York: Double Day Company, 1983, pp 42-48.

[4] Zahra F. Arat, « Democracy and economic development: modernization theory revisited”, **COMPARATIVE POLITICS**, vol(21), N°(01), October 1988, p 22.

النظام التسلطي لمستوى معين أو عتبة (Threshold) للتنمية الإقتصادية وما يصاحبها من نضج إجتماعي فسيصبح حتما ديمقراطيا[1].

ويحاول "ديتريش روشماير" (Dietrich Rueschemeyer) و"جون ستيفانس" (John Stephens) وكذلك "إيفلين هابر" (Evelyne Huber)، تقديم دراسة تحليلية مقارنة لنفس النظرة العلائقية، غير أن الأطروحة المركزية لديهم تقوم على اعتبار أن التنمية الاقتصادية الرأسمالية، تقوم بتحديد وتطوير التحول الديمقراطي، لأنها تعمل على نقل ميزان القوة الطبقي أي تنتج تغيرات في الفئات والتحالفات التي تفضل التحولات الديمقراطية (الطبقات المتوسطة والعاملة) [2]. ومن خلال هذه الدراسة تمت الإشارة إلى أن العلاقة الخطية لليبست[*] يبدو أنها قد تتعرض إلى نوع من التعقيد عبر الحالات (Across cases)، عند أي نقطة زمنية، ويبدو ذلك واضحا من خلال الإرتداد عن الديمقراطية والعودة إلى التسلطية العسكرية، في دول أمريكا اللاتينية بين عامي1960م و 1970م رغم النمو الإقتصادي الواسع، وعلى ذلك فإن زيادة الدخل تؤدي إلى المميزات الإجتماعية (Social Features) التي تؤدي بدورها إلى نشوء الديمقراطية[3].

وبصفة عامة يمكننا الحكم على قوة الحجة التفسيرية لنظرية التحديث والتنمية السياسية بحيث تظهر العديد من تجارب التحول نحو الديمقراطية، أن بدايات عملية الإنتقال الديمقراطي قد تمت وفق الفرضية التحديثية "التنمية أولا والديمقراطية في وقت لاحق"[4].

الفرع الثاني. ضرورة التنمية الاقتصادية لترسيخ الديمقراطية : في إطار استناد كثير من الأدبيات إلى منهج الإقتصاد السياسي في محاولة لفهم الأبعاد الإقتصادية للتحول الديمقراطي، تم النظر إلى أن معالم هذا التحول تتحدد وفقا للعلاقات والتفاعلات بين كل من العوامل الإقتصادية والسياسية [5]. وقد أظهرت هذه الأدبيات استمرارية للدراسات التحديثية، وينظر من خلالها إلى التفاعلات السياسية باعتبارها تخصيص للموارد النادرة [6].

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي بشكل معمق، دراسات "برجيفورسكي" و"فرناندو ليمونجي" (Fernando Limongi) ، وتنطلق هذه الدراسة بناء على أن معظم الدراسات التحليلية الكمية التي سعت لاختبار فرضية "التنمية الاقتصادية تقود إلى الديمقراطية" ، تقوم على تحليل

---

[1] Alina Rocha Minocat, op.cit, p 04.

[2] Evelyne Huber , Dietrich Rueschemeyer, and John D. stephans, "The impact of economic development on democracy", **JOURNAL OF ECONOMIC PERSPECTIVES**, vol (7), n° (03),1993, pp 71-72.

[*] يرى "ليبست" أن زيادة الثروة تؤدي بطريقة مباشرة إلى نشوء الديمقراطية.

[3] Jack Goldstone and Adriana Kocornik – Mina, « **Democracy and development: new insights from graphic analysis"**, Working Paper, Virginia: George Mason University ,Center for Global Policy , p 02.

[4] Liang – Chih Evans Chen, op.cit, p 16.

[5] Adam przeworski, Michel E. Alvarez, José Antonio cheibub, Fernando Limongi, **Democracy and development: political institutions and well being in the world, 1950, 1990**, Cambridge: Cambridge University Press, 2000, p 35.

[6] Gerardo L. Munch, "Democratic transitions in comparative perspective", **COMPARATIVE POLITICS**, N°(06), April 1994, p 362.

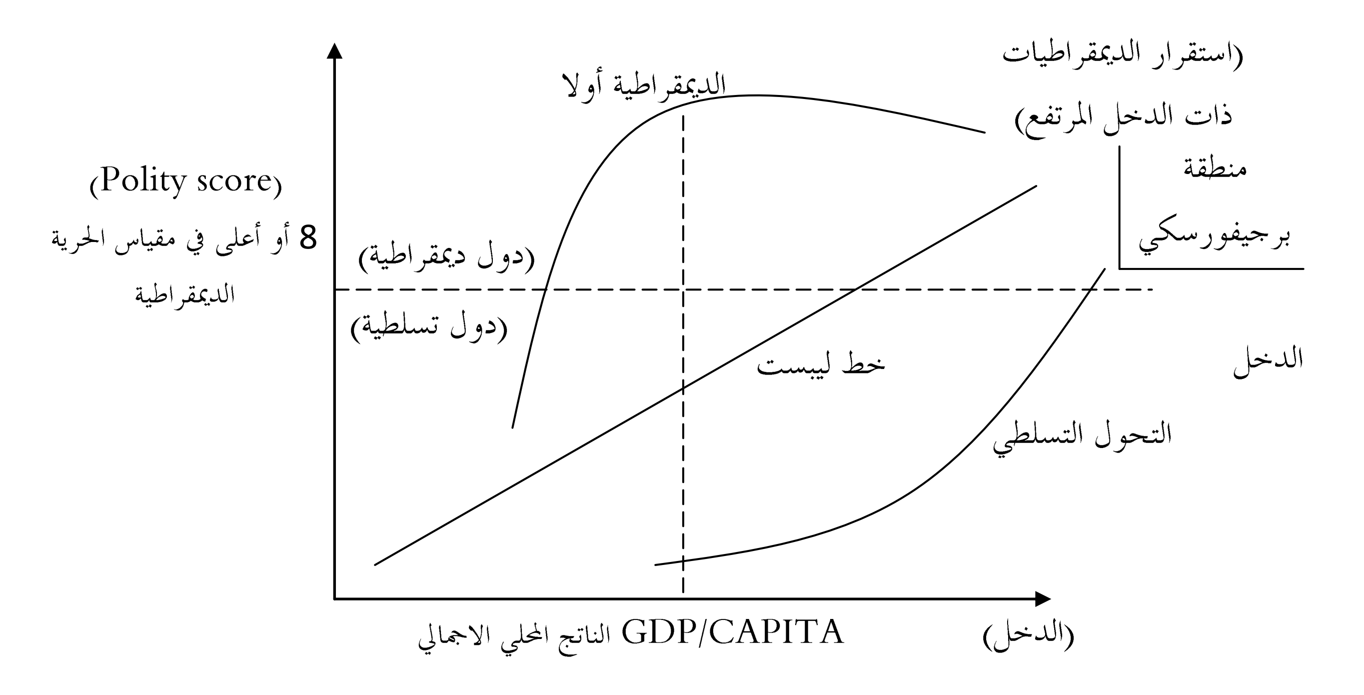
مستويات الديمقراطية، بعد عدد من السنوات تحت ظل الحكم الديمقراطي، وبالتالي فإن هذه التصاميم التحليلية، لن تفصل فيما إذا كانت التنمية الاقتصادية تشجع على ظهور الديمقراطيات الجديدة، أو تؤدي إلى إستمرارية الديمقراطية ورسوخها[1].

قام "برجيفورسكي" و"ليمونجي" باختيار عينة عالمية وتصنيفها إلى أنظمة سياسية ديمقراطية وأنظمة سياسية استبدادية، ومن ثم تحديد جميع الحالات التي تقع في تغيير طبيعة النظام من الإستبداد إلى الديمقراطية (التحول نحو الديمقراطية في المرحلة الأولى من الانتقال) بين عامي (1950–1990)م، وقد كانت النتيجة الرئيسية هو أن التنمية الاقتصادية قد تكون مواتية لبقاء الديمقراطيات القائمة ورسوخها، ولكن ليس بالنسبة إلى إقامة ديمقراطيات جديدة[2].

يمكن للديمقراطية أن تنشأ في ظل أنظمة فقيرة أو في ظل أنظمة غنية، وتحليله لذلك يقوم على اعتباره أن الديمقراطية هي نتيجة محتملة للصراع بين الاصلاحيين (Reformers) والمعتدلين (Moderates)، والتوصل إلى اتفاق حول خيار المأسسة: والإنتخابات الدورية التنافسية لاختيار الحكام [3]. وذلك في ظل ظروف التنمية العالية أو المنخفضة، التنوع العرقي، اللامساواة في الدخل، موارد الثروة، التهديد بالثورة، فالديمقراطية تظهر في جميع الأنظمة وفي ظروفها المتنوعة، لذلك لا يمكن أن تختزل الظروف التي تؤدي إلى اختيار خيار المأسسة أو الانتقال نحو الديمقراطية في عامل واحد [4]. ويردف قائلا بأن "وجود الديمقراطية في الأنظمة الفقيرة، يجعلها هشة، وربما معرضة للانهيار ولكن وجودها فوق عتبة تنموية معينة يجعلها غير معرضة للإنهيار" [5]. وبذلك يختلف مع منظري التحديث فالتنمية من هذا المنظور لا تعتبر سببا للانتقال نحو الديمقراطية بل سببا وعاملا مساعدا على ترسيخها.والشكل التالي يشير إلى أهم المسارات التي تؤدي نحو منطقة "برجيفورسكي":

(1) Przeworski Adam and Fernando Limongi, "modernization: theory and facts", **WORLD POLITICS**, vol(49),n°(2), 1997, pp 77-78.
(2) Ibid.
(3) Adam przeworski, « **Democracy and The Market : Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America** », in Democracy Source Book, op.cit, p 77.
(4) José Antonio cheibub and James R Vreeland, "**Economic Development, Democratization and Democracy".** Paper presented at the 3rd international conference on "Democracy As Idea and Practice", University of Oslo, 12-13 January,2012, p 09.
(5) Przeworski et al, **Democracy and Development: Political Institutions and Well Being in the World**, op.cit, p 97.

الشكل رقم (7): فضاء الديمقراطية / التنمية.



Source : Jack Goldstone, Adriane Kocornik – mina, " **Democracy and Development: New**: **Insights From Graphic Analysis",** ,Working Paper George Mason University, , Virginia Center for Global Policy,p 6.

يشير الشكل السابق إلى:

- **خط ليبست**: هناك علاقة خطية ايجابية بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية.
- **برجيفورسكي وآخرون**: الديمقراطية قد تنشأ في الدول الفقيرة والغنية، لكن استقرارها يكون عند عتبة معينة من التنمية، وقد بلغت سقف الناتج المحلي الإجمالي فوق 10.000 دولار في سنة 1996م، وهي تمثل الديمقراطيات المستقرة والغنية.
- **الخط الأفقي المتقطع** : يشير إلى موقع الدولة في منتصف مقياس الديمقراطية، حيث تقع الدول أو الأنظمة الإستبدادية أسفله، والأنظمة الديمقراطية في الأعلى، ويتممن خلال هذا الشكل عرض ثلاث (3) مسارات ممكنة إلى" منطقة برجيفورسكي" وهي:

1. يمكن للبلدان الإنتقال تدريجيا على طول خط "ليبست"، واضطراد الديمقراطية من خلال زيادة دخل الفرد، (يبدأ التحول نحو الديمقراطية بمجرد الزيادة في الدخل الإجمالي).
2. يمكن متابعة مسار الديمقراطية أولا، في حين لا يزال الدخل منخفضا، حتى تعتدل ومن ثم تتزايد المداخيل.
3. النموذج الإستبدادي الذي يمر بمرحلة انتقالية، وتحقيق مستويات دخل عليا تحت ظل الأنظمة الإستبدادية، ومن ثم يتحقق الإنتقال إلى الديمقراطية مرة واحدة مع تحقيق مستويات دخل مرتفعة كافية[1].

---

[1] Ibid, p 08.

الفرع الثالث: نظرية التحديث المنقحة: التنمية الاقتصادية والديمقراطية من منظور التنمية الإنسانية.

فقد الخطاب التحديثي الكلاسيكي مصداقيته، بناء على انتقادات مدرسة التبعية التي تم بناؤها على أساس أن الدول الغربية الغنية تستغل دول العالم الثالث، وتبقي عليها في مواضع الضعف والتبعية الهيكلية، وبالتالي لا علاقة لتخلف هذه الدول بخصائصها الداخلية، بل هو في الحقيقة نتاج للرأسمالية العالمية، ومنه فسبيل التقدم يكمن في الانسحاب من السوق العالمية، والإعتماد على سياسات الإحلال محل الواردات [1]. غير أن التطور الصناعي السريع في دول شرق آسيا، والديمقراطية اللاحقة في كوريا الجنوبية، وتايوان، بدا وكأنه يؤكد على صحة الإفتراضات التحديثية الأساسية، وصلاحية الإستراتيجيات الموجهة نحو التصدير، وذلك من خلال التسلسل المرحلي الآتي[2]:

1. يبدأ النمو الاقتصادي بإنتاج السلع منخفضة التكلفة للسوق العالمية.

2. إعادة استثمار العوائد في رأس المال البشري وتأهيل قوة العمل من أجل إنتاج السلع ذات التقنية العالية، والتي تكون عوائدها أعلى من التصدير، ويؤدي ذلك إلى توسيع الطبقة المتوسطة، الحضرية والمتعلمة.

3. .بمجرد اتساع الطبقة الوسطى، بما فيه الكفاية، فإنها تتجه للضغط باتجاه التحول الديمقراطي.

ويبدو أن تزايد عدد الأنظمة الديمقراطية منذ (1987م-1988م) من 66 إلى 121دولة ، حسب مؤشر منظمة بيت الحرية، يؤكد على ظهور التحديثيون الجدد(New – Modernism) حيث يتم الربط حسبهم بين الإقتصاد الحر والديمقراطية ،**وسنحاول تلخيص أهم تحليلات المنظور التحديثي الجديد، تبعا للعناصر الآتية:**

أولا- مسار تأثير التنمية الاقتصادية على الديمقراطية وفق منظور مابعد التحديث.

يرى كل من "رونالد أنجلهارت " (Ronald Inglehart)، و"كريس ويلزل" (Chris welzel) و"هانس دييتر كلينجمان" (Hans – Dieter Klingemann)، أنه من منظور التنمية الإنسانية، فإن التنمية الإقتصادية تؤدي إلى التغيرات القيمية الثقافية والتي تفضي إلى الإنتقال والترسيخ الديمقراطي[3].

ويبدو أن بؤرة التركيز الجديدة للمنظور التحديثي، تعاكس توجه "هنتنغتون " نحو اعتباره أن الصراع سيكون في فترة ما بعد الحرب الباردة سيكون بين الحضارات، وإنما سيكون بين الثقافات، وهذا ما يعكسه التنامي المتزايد للتهديدات الأصولية أو الإرهابية في العديد من المناطق العالمية[4].

---

(1) Wolfgang Zapf, “Modernization theory and the non–Western World”, op.cit, pp 02-03.

(2) Ronald Inglehart, and Christian Welzel, **Modernization, Cultural Change and Democracy: The Human Development Sequence**, op.cit, p 18.

(3) Ronald Inglehart, Christian Welzel, Hans–Dieter Klingemann, “**Human Development as a Theory of Social Change: A Cross – Cultural Perspective**” , An Organized Research Unit, Irvine :University of California, CSD Center for the Study of Democracy, p 01. www.democ.uci.edu.

(4) Wolfgang Zapf, op.cit, p 04.

وينطلق تحليل "أنجلهارت وآخرون" للعلاقة بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية في اتجاه تأثير الأولى على الثانية من خلال متغيرات وسيطة، حيث تشكل التنمية الإقتصادية والإجتماعية، التغير الثقافي،والديمقراطية، متلازمة متماسكة للتغير الاجتماعي ، هذه المتلازمة ليست محددة عن طريق نظريات التحديث الكلاسيكية، ويشار لهذه المتلازمة بـــ "التنمية الإنسانية"، وهذه المكونات الثلاث هي(1):

1. المتغير الإقتصادي والإجتماعي.

2. المتغير الثقافي.

3. الديمقراطية.

وكل هذه المكونات الثلاثة تشترك في كونها ترمي لتحقيق هدف واحد مشترك هو توسيع خيارات الناس وفق المسار التالي:

العملية الأولى: التنمية السوسيو اقتصادية تشكل أساس المكون المادي للخيار الإنساني، ويعمل على توسيع خيارات الناس، عن طريق توفير الموارد الفردية لهم، وهي بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، لا ترتبط فقط بحالة التغير الكمي في المعطيات المادية، بل هي تعبر عن عملية تشمل متغيرات مترابطة وبشكل وثيق.

العملية الثانية: تحقيق التنمية السوسيو اقتصادية ومظاهرها: طول العمر، تزايد مستويات الأمن الوجودي، توسع الأسواق، يؤدي إلى توسيع قنوات التعبئة الاجتماعية وتعزيز التفاعلات الإنسانية، وشبكات التواصل الاجتماعي بين المجتمعات، وتعمل على تحويل العلاقات السلطوية إلى علاقات تساومية / صفقات تعاقدية، ومن ثم انعتاق الناس من الروابط التراتبية (الهراركية الصلبة التي تقيد الإستقلالية) وتهدف إلى صياغة قيم جديدة بدلا عن القيم القائمة في المجتمع كظهور الثقافة المدنية، قيم تحديث الفرد، القيم ما بعد المادية، قيم ليبرالية، قيم التعبير الذاتي، قيم إنعتاقية، قيم متركزة على الإنسان، ومهما كانت الاصطلاحات فالتغيير القيمي يتم بالإنتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، ومن قيم البقاء على قيد الحياة إلى قيم التعبير عن الذات(2).

العملية الثالثة: وبالإنتقال إلى العملية الثالثة فإن التنمية الإقتصادية والإجتماعية تنعكس على الأداء الديمقراطي للمؤسسات السياسية، وبالتالي تشكل القاعدة المؤسساتية كأساس لقيام الديمقراطية الفعالة أين يتم توسيع خيارات الناس، وحماية هذه الخيارات.

وبذلك يكون المنظور التحديثي الجديد قد وضع الأساس لنظرية متكاملة للتنمية الإنسانية تعكس العمليات الثلاث السابقة مكوناتها وأبعادها، وتكون العلاقة بين هذه الأبعاد من منظور التنمية الإنسانية ابتداء من الدوافع

---

(1) Ronald Inglehart, and Christian Welzel, and Hans –Dieter Klingemann," op.cit, p 01.

(2) Ibid. see also : Ronald Inglehart, **Modernization and Post Modernization: Cultural, Economics and Political Change in 43 Societies**, Princeton, New jersey: Princeton university press, 1997, pp 45-46.

والحوافز المادية باتجاه تنمية الإبداع الفردي وتمكين الناس الذي توفره مأسسة الديمقراطية،وتفعيلها، لتأمين البنية القانونية التي تضمن الحقوق الفردية الأساسية في الحياة الخاصة والعامة للمجتمع (انظر الجدول رقم 5).

الجدول رقم (5): مكونات التنمية الإنسانية.

	المكون الاقتصادي	**المكون الثقافي**	**المكون السياسي**
المكونات	الموارد الفردية	قيم التعبير الذاتي	مأسسة وتفعيل الحقوق الإنسانية
العمليات الضمنية	التنمية السوسيواقتصادية	التغير الثقافي	الدمقرطة
مجال تحويل المكون إلى ملموس	الوسائل ـــــــــ الرابط الأول	الحوافز ـــــــــ	القواعد الرابط الثاني
الاتجاه السببي السائد	نمو و مأسسة الخيار الإنساني		
المواضيع الضمنية			

Source:Ronald Inglehart, Christian Welzel, Hans–Dieter Klingemann, **Human Development as a Theory of Social Change: Across – Cultural Perspective**", An Organized Research Unit, Irvine :University of California, CSD Center for the Study of Democracy, p 07.

ثانيا. سبب أسبقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: في محاولتهما لتقديم نسخة تحديثية منقحة، ينطلق "أنجلهارت" و"ويلزل" من قناعة قوية، باعتبار أنه من منظور التنمية الإنسانية، فإن التسلسل السببي بين مكوناتها الثلاث، يكون من التنمية الإقتصادية، باتجاه الديمقراطية، والسؤال المطروح هو لماذا؟

إن التنمية الاقتصادية تفضي إلى الديمقراطية بقدر ما توفر توليفة من التغيرات الهيكلية والقيمية المحددة، تتمثل غالبا في زيادة نسبة التعليم والمعرفة، زيادة حجم الطبقة الوسطى، تغيرات ثقافية معينة لا سيما منها التحول في قيم ودوافع الناس وزيادة قيم التعبير عن الذات، التغيير المؤسساتي، تراجع الحروب، لكن العامل الأساسي في نشوء وبقاء الديمقراطية يعود للتغير الثقافي، وأهم مسلماته هي أن التحديث:

- يحقق ارتفاع مستوى التعليم، وانتقال قوة العمل إلى المهن التي تتطلب التفكير المستقل، ويجعل الناس أكثر استعدادا للمشاركة والتدخل في الحياة السياسية.
- التحديث يؤدي إلى ظهور مجتمعات المعرفة.
- التحديث يحقق الأمن الاقتصادي، وبالتالي يصبح تحقيق قيم البقاء على قيد الحياة أمرا مفروغا منه، وباتساع دائرة قيم: التعبير عن الذات وطموحات الحرية والإستقلالية وتزايد رغبة الإنسان في تحقيق خياراته الحرة، والتأكيد على حرية اختياره السياسي والمطالبة بالحريات المدنية والسياسية، يكون بذلك قد تشكل الأساس لإقامة مؤسسات ديمقراطية[1].

[1] Zehra F. Arat, op.cit, p 43.

غير أنه في هذا السياق من المهم التمييز بين الديمقراطية الناشئة الإنتخابية (الشكلية، الاستبدادية، الهجينة)، التي يمكن فرضها على أي مجتمع تقريبا وتتسم باستشراء الفساد والفشل في تطبيق سيادة القانون ،وبين الديمقراطية الفعالة التي تقوم على نقل سلطة النخب إلى الشعب، حيث تشير أدبيات النظرية السياسية، إلى أن جوهر الديمقراطية هو أنها "تمكن المواطنين العاديين" [1]، وهي تستمر وتترسخ طويلا، إذا ما اقترنت ببنية تحتية تقوم على الموارد الإقتصادية، والعادات التشاركية واسعة النطاق، والتركيز على الإستقلالية.

ثالثا: مقومات النسخة التحديثية المنقحة : مما تقدم يمكن استخلاص مميزات النسخة التحديثية المنقحة، والتي تميزها عن النسخة الكلاسيكية فيما يلي[2]:

1- عملية التحديث ليست خطية، فهي لا تتحرك في نفس الاتجاه على مر الزمن، فبدلا من ذلك قد تصل العملية إلى نقطة انعطاف، وتشير الأدلة التجريبية أن كل مرحلة من مراحل التحديث تتميز بتغيرات معينة (قيم معينة):

- المجتمع الصناعي: حيث يجلب التصنيع، البيروقراطية، التسلسل الهرمي، مركزية السلطة، العلمانية، التحول من القيم التقليدية إلى العلمانية العقلانية.

- المجتمع ما بعد الصناعي (المجتمع المعلوماتي): يجلب تغيرات ثقافية أخرى، والتي تتحرك في اتجاه مختلف وتوجه جديد نحو التركيز على الاستقلالية الفردية، قيم التعبير عن الذات كسبيل للتحرر (Emancipation) والإنعتاق المتزايد عن السلطة.

2-التحديث ليس التغريب:على عكس الخطاب التحديثي الكلاسيكي المرتكز على التمركز العرقي الغربي.

3-التغير الإجتماعي والثقافي هو مسار يعتمد على مسألة التاريخ والخصوصية، فعلى الرغم من ميل التنمية الإقتصادية إلى إحداث تغيرات قيمية إلا أن القيم الروحية والدينية تترك بصمة دائمة في وجهات النظر والقيم، وتعكس نظام القيم بين القوى التحديثية وتأثير استمرارية التقاليد، وذلك بعكس نظرية التحديث الكلاسيكية التي ترى في التغير النمطي من (التقليد / الحداثة) بزوال التقاليد والدين[3].

4-التحديث لا يحقق الديمقراطية تلقائيا ، وبدلا من ذلك وعلى المدى الطويل يؤدي إلى تغيرات اجتماعي وثقافية، تجعل من الديمقراطية أمرا محتملا على نحو متزايد. وذلك وفق المخطط التالي:

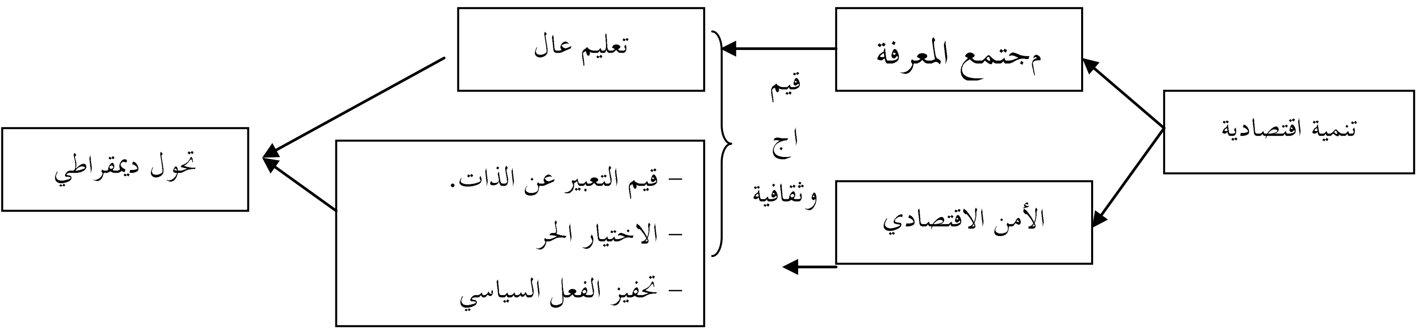
---

[1] Ronald Inglehart, and Chris Welzel "How Development Leads to democracy: what we know about modernization",op.cit, pp36-37.
See also: Zehra F. Arat, op.cit, p 44.

[2] Ronald Inglehart, and Christian Welzel, **modernization, cultural change and democracy human development sequence**: op.cit, p 37.

[3] Ronald Inglehart, Wayne E. Baker, "Modernization, cultural change and the persistence of traditional values". **AMERICAN SOCIOLOGICAL REVIEW**, vol (65), N°(1), February 2000, p 46.
See also:Ronald Inglehart, "Globalization and post modern values" ,**THE WASHINGTON QUARTERLY**, Vol(23) ,N°(1), Winter 2000, pp 227-228.

الشكل رقم (8): التنمية الاقتصادية وإحداث التحول الديمقراطي في المجتمعات ما بعد الصناعية



المصدر: من إعداد الطالبة .

رابعا. مجتمع المعرفة الشبكي: جعل الديموقراطية تعمل.

من وجهة نظر تحديثية فإن المجتمعات المفتوحة الناشئة تؤدي إلى نشوء الروابط الشبكية (متعددة الأقطاب) (Polyarchic) والتي تعمل على تعزيز التوجه نحو تعظيم قيم التعبير عن الذات، وفي ظل هذه الظروف فإن النمو الاقتصادي يمكن من توسيع الشبكات الاجتماعية وتيسير التعبئة من أجل الديمقراطية، وبتزامن الديمقراطية مع قيم قوية للتعبير عن الذات ، فإن ذلك يؤدي إلى تفعيلها واستمرارها لمدة طويلة ، وعلى العكس من ذلك فإن التسلسل الهرمي المجتمعي، لا يعمل على تعزيز التحول الديمقراطي حيث يحد من نمو قيم الإستقلالية وقيم التعبير عن الذات[1].

وفي ذلك يقترح "غولدستون" (Goldstone) مقترب الشبكة للديمقراطية والتنمية، في محاولة للتعرف أكثر على الديناميات الإجتماعية الكامنة وراء تقييم التوازن، اعتمادا على نماذج الشبكة للعلاقات الاجتماعية.وتعتمد إنتاجية التشكيلات الإجتماعية على مستواها من رأس المال الاجتماعي ، وزيادته تعتمد على المزيد من الاتصالات وإجراءات الوساطة بين مختلف المجموعات، تربطها علاقات مرنة ومفتوحة [*]. ويقترح "غولدستون" تقسيم نوعي للمجتمعات، حصرها في فئتين هما:

1–فئة المجتمعات الهرمية: تأخذ النمط الهرمي، مع عدد قليل من العقد الرئيسية واتصالات غير متماثلة (Connections Asymmetric)، تظهر روابط (زبائنية ،محسوبية) وتبعية قوية بين القادة والأتباع مع القليل من الثقة والاتصالات بين الأتباع، باستثناء وساطة قادتهم، وتتسم بمركز قوة أو القليل من المراكز التي تعمل بحرية.

2–فئة المجتمعات التعددية: تظهر العكس أين تأخذ العلاقات الإجتماعية التعددية مع العديد من العقد (Nodes)، والعديد من الإتصالات فيما بينها ،علاقات عديدة تربط الأتباع بالقادة، تبادل الثقة عل نطاق

---

[1] Goldstone Jack A and Adriana Kocomik Mina, op.cit, p 48

[*] يعرف" **بورديو**" رأس المال الاجتماعي بأنه : "مجموعة الموارد الممكنة التي تتوافر للشخص ، بفضل حيازة شبكة من العلاقات الاجتماعية مع أفراد المجتمع ،حيث تنطوي هذه العلاقات على منظومة على منظومة من القيم تأتي في مقدمتها مشاعر الاحترام و الامتنان و التعاون والثقة المتبادلة ". ويعتبر رأس المال الاجتماعي بمثابة رصيد قابل للتداول و التراكم مثله في ذلك مثل رأس المال المادي، فالفرد عندما ينضم لعضوية أحزاب أو جمعيات غير حكومية ،أو يسعى إلى تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية ،فإنما يكون لنفسه رصيدا اجتماعيا يعضد من مصالحه و من القوة و الهيبة.

واسع، ولا تركز كليا على قادة شبكات المحسوبية، مع قيام العديد من مراكز القوى، ولا تستطيع إحداها احتواء الأخرى، ويتم تقييد مراكز القوة من خلال العديد من العلاقات مع الشبكات العديدة والمتنوعة لقادة وأنصار آخرين.

وقد أعطى "روبرت بوتنام "(Robert Putnam) تصورا شاملا عن رأس المال الإجتماعي والثقة في كتابه "كيف تنجح الديموقراطية، تقاليد المجتمع المدني في ايطاليا الحديثة" [1].حيث يشير إلى أن رأس المال الاجتماعي إنما يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي والتي تتمثل في الثقة والتعاون والتشبيك، والتي يمكن من خلالها الإسهام في تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الجماعات أو المؤسسات، وفي ذلك دعم وتمكين للفعل الديمقراطي بمعنى نمو اقتصادي مستدام ⟵ ديمقراطية مستقرة.

المطلب الثالث: المضامين الإجرائية للمنظور التحديثي.

اتسم النمط التنموي الذي اتبعته الدولة الوطنية في العالم الثالث بعد حصولها على استقلالها السياسي، بمزيج من نمط التحديث الإشتراكي الماركسي، ونمط التحديث الغربي الليبرالي، ومن أجل الإيفاء بمتطلبات العملية التنموية، سيطرت الدولة الوطنية سيطرة تامة على ديناميكية العملية التنموية كما هيمنت على دواليب السلطة السياسية، وذلك بناء على تكريس الفكر التنموي الكينزي الذي كان سائدا في الغرب الرأسمالي آنذاك لتدخل الدولة بشكل واسع، ومن الإتجاه الإشتراكي اقتبست الدولة الوطنية في العالم الثالث نمط "الدولنة "، أي سيطرة تامة للدولة على المجال الإجتماعي والإقتصادي، ومن خلال كل من التوجهين فإنه" تم اعتبار مشروع التنمية كإستراتيجية سياسية لتأسيس نمو اقتصادي مدار وطنيا، كنمط قابل للتكرار عبر نظام الدولة الذي اخذ يتوسع في النظام العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية، تتكفل الدولة بكامل حيثياته وتستند إليه في تحصيل مشروعيتها"[2].

ومن جهة ثانية فقد شكل التوسع الكبير لأدبيات الاقتصاد السياسي [*] مدخلا هاما لدراسة التفاعل بين القوى الاقتصادية والسياسية في النظم السياسية في دول الجنوب، ولا سيما في ظل دراسات الموجة الثالثة للتحول نحو الديمقراطية التي تم من خلالها التأكيد على أن معالم التحول الديمقراطي تتحدد وفقا للتفاعلات الجارية بين القوى الاقتصادية والسياسية. وهي من بين الدراسات التي تعد امتدادا للمنظور التحديثي، وتم تكريس أهم مبادئه في ظل تسارع ديناميكية العولمة كظاهرة متعددة الأبعاد.

---

[1] روبرت بوتنام،كيف تنجح الديمقراطية:تقاليد المجتمع المدني في ايطاليا الحديثة،ترجمة ايناس عفت ، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2006، ص2.

[2] فليب ماكمايكل ،" العولمة أساطير و حقائق"، في تيمونز روبيرت و آمي هيت، **من الحداثة إلى العولمة** ، الكويت: مطابع السياسة، 2004، ص144.

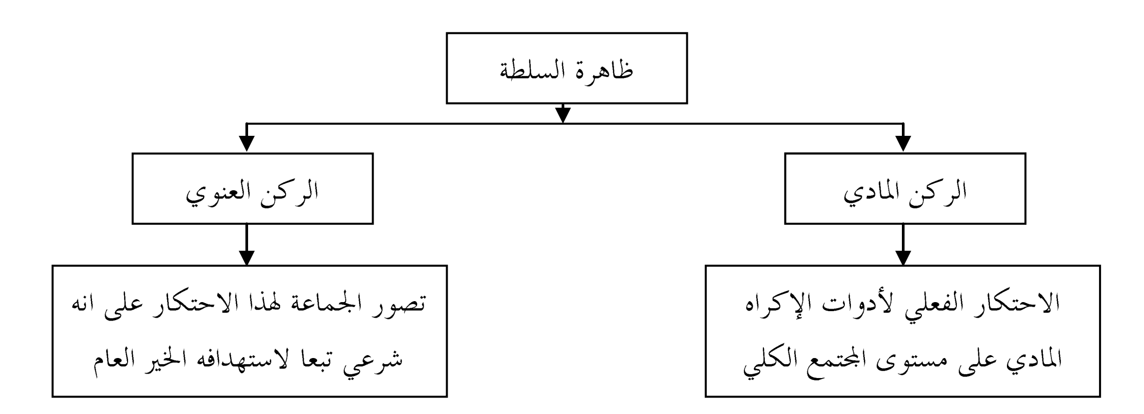
[*] يعد من أهم مناهج البحث المعاصرة في التحليل السياسي ودراسة النظم السياسية في الجنوب.

الفرع الأول: الطبيعة السياسية للدولة التحديثية.

مما لا شك فيه أن الدولة مؤسسة إنسانية قديمة، قامت منذ القدم، وشكلها الحديث ما هو إلا نتاج لتحولات سياسية، إجتماعية وإقتصادية طرأت على العالم الغربي في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وقد كان قيام هذه الدولة الحديثة بقدرتها على توفير الأمن والنظام وحكم القانون، وحماية حقوق الملكية، سبيلا لظهور عالم الاقتصاد الحالي[1].

وللدولة دورا تطوريا هاما في المجتمع، سواء في إطار النمو الاجتماعي، أو البناء السياسي أو الإقتصادي وبصفة عامة فهي تتمتع بمدى واسعا من الوظائف، من خلال استخدام سلطة القسر والإكراه [*](انظر الشكل رقم90)، سواء كان ذلك بشكل ايجابي، أو بشكل سلبي. وتقوم الدولة من خلال احتكار شرعية السلطة بدور حمائي على صعيدين: الصعيد المحلي بحماية أفرادها، وتجنيبهم ما أسماه "هوبز" (Hobbes) "حرب الكل ضد الكل"، وعلى الصعيد الدولي بحمايتهم من الحروب، وقد عد مفهوم الدولة من المفاهيم المركزية في علم السياسة، لدرجة أن علم السياسة عرف في مرحلة من مراحل تطوره على أنه "علم الدولة"[2].

الشكل رقم (9) : المفهوم الإصطلاحي للدولة من خلال فروع ظاهرة السلطة السياسية



المصدر: محمد طه بدوي، ليلى أمين مرسي ، **مدخل إلى العلوم السياسية** ، نقلا عن: السعيد لوصيف "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب البادرة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2010/2009، ص22.

---

[1] فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون** ، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007، ص 41.

[*] عرف "ماكس فيبر" (Max Webber) الدولة بأنها: "مجتمع إنساني يمارس بنجاح حق احتكار شرعية استخدام القوة في منطقة معينة". ويشكل القسر والإكراه جوهر الدولة، والذي تستخدمه بشكل سلبي من خلال مصادرة أملاك مواطنيها والاعتداء على حقوقهم، أو بشكل ايجابي من خلال توفير الأمن، والحماية وحماية حقوق الملكية.

[2] أحمد باي ،مرجع سابق الذكر، ص 240.

وقد تراوح دور الدولة الحديثة منذ نشأتها في نهاية القرن 16م وبداية القرن 17م، بين "التدخل وعدم التدخل" كما تم سياسيا الإستناد إلى أفكار "نيكولا ميكافيلي" بالإعتماد على مبدأ " الغاية تبرر الوسيلة" لتبرير حركات التوسع الاستعماري الغربي ،وأفكار "جان بودان" حول مفهوم السيادة، التي تباشرها الدولة دون قيد أو شرط[1].

وبحلول عصر الثورة الصناعية، ظهرت "الدولة الليبرالية"، اقتصاديا وسياسيا، وفقا لمبدأ الفيزيوقراطي "دع الطبيعة تعمل وحدها" ،كما أدت التطورات السياسية والإجتماعية إلى ظهور "الدولة الشمولية" التي عملت على إلغاء المجتمع المدني برمته أي "دولنة المجتمع"، التي حاول "فريدريك فون هايك" (Friedrich Von Hayek) الربط بين النموذج الكيتري للدولة وبينها انطلاقا من السمات العامة المشتركة بين النموذجين [2]. في تلك الفترة كان من الطبيعي أن تنحو الدول النامية وتسلك مسلك التحديث بأحد الاتجاهين: نهج التحديث الإشتراكي ، أو نهج التحديث الغربي، وبالتالي فقد خضعت طبيعة الدولة في العالم الثالث إلى المسارات النظرية الجدلية التي قامت وقتئذ، وأهمها كما سبق التطرق إليه المنظور التحديثي الغربي ،الذي يضع تصورا للدولة تتسم بالإستقلالية والعقلانية وهي تحتكر القوة في جماعة واحدة بطريقة غير ديمقراطية،انطلاقا من اعتبار أن النظام السلطوي هو الأكثر ملاءمة لتحقيق التنمية إقتصادية[3]. فقد كان توجه السياسة الأمريكية نحو الدول النامية قائما على قناعة أن الإستقرار السياسي يكون نتيجة حتمية لتحقيق التطور الإقتصادي أولا، والإصلاح الإجتماعي ثانيا، والفرضية التي كانت سائدة تعتبر أن التنمية الاقتصادية من خلال مؤشرات : النمو الإقتصادي وزيادة الدخل الإجمالي الفردي تؤدي إلى القضاء على الفقر، الأمية والمرض، وهي شروط ضرورية من أجل التنمية السياسية ولذلك تبدو الحلقات المترابطة بين الإقتصاد والسياسة كما يلي[4]:

المعونة الإقتصادية	تعزز	النمو الإقتصادي	تعزز	التحول الديمقراطي

ورغم أن الإنخراط في تحديث هياكل الدولة، التصنيع ،و الإصلاحات الإجتماعية قد ساهمت إلى حد ما في الحد من عدم المساواة في توزيع الدخل، الأمر الذي أدى إلى توسيع القاعدة الاجتماعية للطبقات الوسطى، إلا أن غياب الديمقراطية السياسية والإجتماعية شكل التعبير السياسي للحدود التاريخية لهذا المشروع. فقد شكّلت غلبة

[1] السعيد لوصيف، مرجع سابق الذكر، ص 25، أنظر كذلك: أحمد أمين، "العولمة والدولة"، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد (228)، 1998، ص32.

[2] نفس المرجع ، ص 45.

[3] السعيد لوصيف، مرجع سابق الذكر، ص 29.

[4] صامويل هانتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي ومؤسسة تعزيز الديمقراطية والتغيير السياسي في الشرق الأوسط، ط1، 1993، ص 13.

الطابع التسلطي على السياسات الإقتصادية [*]، الإجتماعية والسياسية، والعلاقة المتأزمة للدولة مع المجتمع، البيئة الملائمة لانعدام الاستقرار الداخلي، وظهور أزمة شرعية الدولة، وكل هذه العوامل مجتمعة أدت غياب الإطار المؤسسي الملائم لبناء الديمقراطية بمعنى أدت مشكلة بناء الدولة إلى مشكلة بناء الديمقراطية[1].

وعبّر "هنتنغتون" في مؤلفه الموسوم "النظام السياسي لمجتمعات متغيرة "، عن هذا الواقع بقوله: "أن التحول السياسي في هذه الدول كان متميزا بازدياد حدة النزاع العرقي والطبقي وبالشغب والعنف، وبالإنقلابات العسكرية المتواترة، وبسيطرة قياديين ذاتيتين متقلبتين، مارسوا في الغالب سياسة إقتصادية وإجتماعية كارثية، وبالفساد الواضح والمنتشر بين أعضاء مجلس الوزراء، والموظفين المدنيين، وبالإنتهاك لحقوق المواطنين وحرياتهم، وبالمستويات المتدنية للفاعلية والأداء البيروقراطيين، وبميل لإستبعاد الجماعات السياسية والمدنية، وبتفتت الأحزاب السياسية ذات القاعدة الواسعة، وحلها تماما أحيانا أخرى"[2].

وذلك راجع إلى غياب نمو المجتمع المدني والتجمعات التطوعية وشبكات الثقة التي تنمي وتخدم المصالح الإقتصادية للأفراد، وتخدم مصلحة الديمقراطية كذلك [3].و حسب "هنتنغتون" وفقا لما ورد عن "ألكسيس دي توكفيل" (Alexis de Tocqueville) فإنه "من بين القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية، هناك قانونا يبدو أكثر دقة ووضوحا من سائر القوانين، إذا كان للناس أن يظلوا متمدنين، أو أن يصبحوا كذلك، ينبغي أن ينمو مبدأ الربط بينهم ويتقدم بالنسبة نفسها لازدياد المساواة في الأوضاع الإجتماعية[4].

ويفسر "هنتنغتون" من جهته هذا الواقع ، بالإفتقار إلى المأسسة ، فقد تظهر هناك التغيرات التي تقوض الأصول التقليدية للسلطة السياسية والمؤسسات السياسية التقليدية من خلال التغير الإقتصادي- الإجتماعي الذي يؤدي إلى الوعي السياسي وزيادة المشاركة السياسية، إلا أن ذلك يؤدي إلى تعقيد مشكلة إيجاد أسس جديدة للترابط السياسي، ومؤسسات سياسية جديدة تجمع بين الفاعلية والشرعية [**].

---

[*] من سمات الدولة النامية: التسلطية، بمعنى قدرتها على التحكم البيروقراطي في الاقتصاد والمجتمع واحتكار القوة لصالح حزب واحد يخترق المجتمع المدني، ويجعل منه امتداد لسلطتها. والشمولية والمركزية: كفاعل وحيد يتخذ القرارات الاقتصادية والسياسية، بحكم سيطرتها على الموارد الاقتصادية باتجاه علاقات إنتاجية مثلها قطاع عام منظم على قاعدة مبادئ رأسمالية الدولة التسلطية، وأدى ذلك إلى تدني مستويات النمو، وبالتالي تراجع شرعية انجاز هذه الأنظمة.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2005، ص ص 107-108.

[2] صامويل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق الذكر، ص ص 8- 9.

[3] تشالز تيللي، **الديمقراطية**، مرجع سابق الذكر، ص 152.

[4] صامويل هنتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، مرجع سابق الذكر، ص 11.

[**] حيث ساد في هذه البلدان تحرك اجتماعي وتوسع مدى المشاركة السياسية بنسب عليا في حين درجة التنظيم السياسي والمؤسسية منخفضة، ما أدى إلى "فجوة"بين تطلعات الجماهير للمشاركة السياسية والإفتقار الى المؤسسات الوسيطة لذلك مأأدى الى انعدام الإستقرار السياسي كأساس لبناء الديمقراطية.

الفرع الثاني :مقاربة سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو الديمقراطية.

يذهب منظرو الإقتصاد السياسي الجديد إلى الربط بين الحرية الإقتصادية والحرية السياسية، وحجتهم في ذلك أنه من الصعوبة قيام نظام ديمقراطي حقيقي في ظل إقتصاد موجه تسيطر عليه الدولة، ولاسيما في ظل واقع دولي كانت إدارة الدّين قد أسّست مبدأ منظما جديدا تمثل في "العولمة الإقتصادية كإطار تأسيسي بديل، مؤكدة أن الدولة الوطنية لم تعد قابلة لأن تتطور، وإنما عليها أن تضع نفسها في إطار الإقتصاد العولمي"([1]). وفي محاولة منها لمواكبة لهذا التيار العولمي، توجهت معظم الدول النامية إلى تبني التعديلات النيولبرالية القائمة على المرتكزات التالية[(2)]:

- انفتاح من جانب واحد على التجارة الخارجية.
- خصخصة مشاريع الدولة.
- تحرير السلع والخدمات وأسواق العمل من القيود.
- تحرير السوق الرأسمالي.
- تعديل مالي مرتكز على تقليص شديد للنفقات العامة.
- إعادة تشكيل وتخفيض معدل البرامج الإجتماعية المدعومة من قبل الحكومة.
- نهاية "السياسة الصناعية" وأي شكل آخر لرأسمالية الدولة، والتوجه نحو الإدارة الإقتصادية الضخمة.
- التوتر بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص "المنافسة الحافزة والتضامن الموحد".
- تراجع دور الدولة في التنمية تحت ضغط مد العولمة الإقتصادية، والتوترات الداخلية الناتجة عن عدم إلتزام الدولة بالوفاء بالتزاماتها، وتحقيق أهداف التنمية.

لقد ساد الإعتقاد في الفترة اللاحقة عن الحرب العالمية الثانية بأن تطور الدول المتخلفة اقتصاديا يقتضي التخطيط المركزي إلى جانب مساعدات خارجية ضخمة، الأمر الذي من شأنه أن يفضي إلى التطور السياسي، غير أن هذه المعادلة فشلت تجريبيا، وأدت التجربة التنموية الناجحة التي حققتها دول نمور آسيا الشرقية (هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية)، إلى ظهور مبدأ للتنمية مغاير تماما، تمثل في ضرورة التوجه نحو الإقتصاد الحر، والذي تم تقديمه كعامل ضمن العوامل المفسرة لظاهرة الموجة الديمقراطية الثالثة، ويعتبره "هنتنغتون" في مؤلفه"، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين " عاملا مهما ضمن توليفة من العوامل المفسرة

---

(1) فليب ماكمايكل، مرجع سابق الذكر، ص143.

(2) أليخاندرو بورتس، "اللبرالية الجديدة وعلم احتماع التنمية: نشوء اتجاهات وحقائق غير متوقعة"، في : تيمونز روبيرت آيمي هايت ، **من الحداثة إلى العولمة** ، مرجع سابق الذكر، ص 264.

لهذا التحول[1]. ومن هنا بات ينظر إلى مبدأ الحرية الاقتصادية كمتطلب سابق للديمقراطية، ولا سيما في ظل هيمنة منظرو النيولبرالية على توجهات مؤسسات التمويل الدولية، المشرفة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية[*].

ويقر "ميلتون فريدمان" (Milton Friedman)، و" فون هايك" بحتمية العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية،ومن أجل ذلك حاول "فون هايك" تقديم أسس جديدة لليبرالية: أيديولوجية، سياسية واقتصادية، فقد أكد في كتابه "طريق العبودية" الصادر عام 1944م أن " أي شكل من أشكال تدخل الدولة في الإقتصاد، خاصة إذا سعى إلى تحقيق خرافة العدالة الإجتماعية، لا يمكن أن يؤدي إلى نتائج مغايرة تماما لتلك المتوقعة وبالتالي تعبيد الطريق أمام الحكم الشمولي"[2].

في حين يطرح "فريدمان" بديلا عن تدخلية الدولة، تمثل في فك ارتباط الدولة نهائيا بالإقتصاد، وفيما يخص طبيعة هذه العلاقة يقول " إنّ النظم الإقتصادية مهمة باعتبارها وسيلة لبلوغ غاية الحرية السياسية، نظرا لتأثيرها في تركيز السلطة أو توزيعها، كذلك فإن ذلك النوع من النظم الإقتصادية الذي يوفر الحرية الإقتصادية مباشرة، وأعني بذلك تحديدا الرأسمالية التنافسية، يعزز أيضا من الحرية السياسية، لأنه يفصل بين السلطتين الإقتصادية والسياسية، وبذلك يتيح لكل منهما أن توازن الأخرى"[3].

وحول الأساس المنطقي الذي يقوم عليه الربط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية، يدرج مجموعة من الأسباب الذي تدخل المتغيرين في علاقة مباشرة، كما يلي[4]:

– إن وجود سوق حرة لا يستبعد بالضرورة الحاجة إلى الحكومات، بل على النقيض فوجود الحكومات هو ضرورة لأنها تعمل على تقرير قواعد اللعبة، وتؤدي دور الحكم لتفسير القواعد المقررة وتفعيلها.

– يتطلب العمل من خلال القنوات السياسية فرض قدر كبير من الإلزام بالقوة، ولكن ميزة السوق أنه يسمح بالتنوع، وبلغة سياسية هو نظام قائم على التمثيل النسبي، فهو يوفر الحرية الاقتصادية، وهي ذات دلالات ضمنية، تتجاوز السمات الإقتصادية إلى الحرية السياسية، التي تعني غياب عنصر الإكراه كممهد رئيسي للحرية .

---

[1] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**،مرجع سابق الذكر ، ص20.

[*] يقصد به مجموعة السياسات والإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية ودرجة مرونة الاقتصاد، ويشار إليها بالسياسات الاقتصادية الجزئية، لأن هدفها هو تحسين كفاءة تخصيص الموارد بتقليص المعوقات التي تعيق عمل الأسواق، ويرتبط التكيف الهيكلي بحزمة السياسات التي يوصي بها صندوق النقد الدولي للبلدان منخفضة الدخل من اجل تعديل الهيكل الاقتصادي، من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز المرحلة الانتقالية سعيا لتحقيق النمو على المستوى الكلي.

[2] Fridriche Von Hayek,The road of Serf dom:Text and Document ,University of Chicago press, 2007, pp53- 57

انظر كذلك: أشرف حسن منصور،"موقف اليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الإجتماعية–فريديريك هايك نموذجا" .**الحوار المتمدن**، العدد (2793)، 2009/10/08

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=187217

[3] ميلتون فريدمان، **الرأسمالية والحرية**، ترجمة مروة عبد الفتاح شحاتة، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2011، ص 31.

[4] نفس المرجع ، ص ص 35–49

– إن اتحاد السلطة الإقتصادية مع السلطة السياسية سيؤدي حتما لتركيز السلطة ولذلك يمكّن انفصالهما السلطة الإقتصادية من لعب دور أداة رقابية وأداة ضبط للسلطة السياسية.

– يقلل الإستخدام الواسع النطاق للسوق من الضغط على النسيج المجتمعي عن طريق جعل الإلزام غير ضروري فيما يتعلق بأنشطته ، فالسوق يحقق الإجماع دون الإلزام من خلال النقاش الحر، والتعاون الإختياري.

وفي سياق متصل يرى "جياكومو لوتشيانو" (Giacomo Luciano) أن "جذور المؤسسات الديمقراطية تمتد عميقا في حاجة الدولة إلى فرض الضرائب لكي تدعم فعاليتها (...) لذلك فإن الحاجة إلى توسيع الأساس المالي للدولة تعتبر حافزا على التوجه نحو الديمقراطية (...)، والدولة التي تلجأ إلى زيادة الضرائب لا بد أن تواجه مطالبة بمشاركة ورقابة شعبيتين من خلال مؤسسات ديمقراطية، إذ أن معظم أشكال الضرائب الحديثة تتطلب موافقة على نطاق واسع وقبول من السكان، الأمر الذي لا يمكن الحصول عليه إلا في ظروف الشرعية الديمقراطية"[1]. وبما أن سياسات الإصلاح الإقتصادي تتضمن ضرائب إضافية، يبدو أنه من الطبيعي أن تزيد المطالبة بتعزيز المشاركة السياسية كأساس للتحول نحو الديمقراطية[2].

– إن تأسيس شرعية الدولة الوطنية على أساس الفعالية الاقتصادية بموجب عقد ضمني بينها وبين شعوبها، فحواه أن تنهض الدولة بمسؤوليات التنمية مقابل تأجيل مطالب الديمقراطية. وبما أن سياسات الإصلاح تدعو إلى وقف الدعم الحكومي، وانسحاب شبه كلي للدولة من الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن المطالب المؤجلة، حان الوقت لتفعيلها[3].

– توفير البيئة الملائمة للاستثمارات الخارجية يتم بتوفير البيئة القانونية وفق أسس الشفافية، المساءلة وحكم القانون، كأسس للحكم الديمقراطي من أجل القضاء الفساد باعتباره أهم معيق لنمو الإستثمارات [4].

– حاجة السوق للمعلومات وشفافية الحصول عليها وحماية حقوق الملكية[5].

---

[1] جياكومو لوتشيانو، " **الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية**"، في جون ووتربوري وآخرون، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي /الإسلامي**، غسان سلامة (معد)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2000، ص ص180 -181.

[2] خالد عبد الله، "آفاق التحول الديمقراطي في البحرين – الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"،**الحوار المتمدن**،العدد (86)، 2002/03/10.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1085.

[3] Richards Alan, « Economie imperatives and political system », **MIDDLE EAST JOURNAL**, vol(47), N°(02), 1993, p 226.

أنظر كذلك عبد الباقي محمد الهرماسي، "التغير الاجتماعي – الاقتصادي ومضاعفاته السياسية: المغرب العربي"، في غسان سلامة (معد)، مرجع سابق الذكر، ص 287.

[4] Richards Alan, op.cit, p 226.

[5] Ibid.

وفي محاولة للوقوف على درجة التحول نحو الديمقراطية المترافقة والأخذ بسياسات الاقتصادية النيولبرالية [*]، فإن تراجع دور الدولة النامية وإذعانها لسياسات عالمية، لا تتوافق غالبا مع المعطيات القائمة داخليا، أدى إلى تآكل شرعية أنظمتها وما نجم عنه من التأثير السلبي على استقرارها السياسي [**]، وكان ذلك دافعا للنخب الحاكمة في صفقة أقل ما يقال عنها أنها متبادلة مع منظمات التمويل الدولية في اتجاه جعل التحول الديمقراطي هدف مشتركا، سعت من خلاله النخب الحاكمة إلى تجديد شرعيتها، واستمراريتها على قمة هرم السلطة [1]. مستندة في ذلك على القروض الغربية، وفي مقابل ذلك تضمن هذه النخب المضي قدما في تنفيذ البرامج الاقتصادية المفروضة عليها، وهو ما يضمن استمرار تسديد الديون للغرب، وفتح الأسواق المحلية أمام التجارة الخارجية، والاستثمارات الأجنبية، بما يحقق ويخدم المصالح الغربية بشكل مباشر وقوي[2].

ومن خلال ذلك نستخلص أنه في حين كان من المفترض (حسب أدبيات الاقتصاد السياسي) أن يؤدي تبني سياسات الإقتصاد الحر إلى الحرية السياسية، إلا أن ذلك شكل معضلة، بحيث لم يقترن في عديد الحالات تطبيق السياسات الاقتصادية النيولبرالية بخطوات جادة نحو التحول الديمقراطي، وإنما تم إقرار نوع من التعددية الحزبية الشكلية، انتخابات دورية غير شفافة وغير نزيهة، وهامش محدود لحرية الرأي والتعبير او ما اصبح يعرف بالديمقراطيات الهجينة ، ولعل في ذلك تعبير واضح على أن تبني عملية التحول الديمقراطي لم يكن كنتيجة لخيارات إستراتيجية ونهائية.

ومنذ التسعينيات من القرن الماضي ركزت الإنتقادات الموجهة لهذا النهج حول افتراضه لحتمية الديمقراطية كنتيجة، فالعديد من الدول حققت الديمقراطيات الهجينة (Hybrid Regimes)، حيث ظهرت الديمقراطيات إلى جانب الأنظمة السياسية الإستبدادية، ويعبر عن ذلك "مايكل ماكفول" (Michael Mcfaul) بأن "التحولات في دول أوروبا الشرقية أنتجت أنواع جديدة من الدكتاتوريات جنبا إلى جنب مع الأنظمة الديمقراطية"[3].

ولعل في هذه النتيجة ما يقودنا إلى البحث في الإطار النظري المقابل الذي يقوم على اعتبار أن الديمقراطية هي المتغير المستقل والتنمية الاقتصادية تمثل المتغير التابع.

---

[*] تشمل نظرية جانب العرض (Supply Side Economics) والنظرية النقدية (Monetarism)، وقد شكلت جمعية النظريات المتفرقة عنها كنظرية الخيار العام، الأساس الإقتصادي للعولمة.

[**] أدت سياسات التعديل الهيكلي والتثبيت الاقتصادي إلى انعكاسات سلبية على المستوى الداخلي للدول: ارتفاع نسبة البطالة لا سيما لدى شباب المدن، التسريح الجماعي للعمال، زيادة نسبة الفقر، تدني نسب النمو الاقتصادي، وخارجيا إلى انخراط أوسع في النظام الاقتصادي العالمي، فزادت نسب المديونية وعجز الموازين التجارية، وأدى ذلك إلى نمو الخطاب المعارض للدولة (أزمة شرعية وفعالية) ما ساهم في ظهور بعض بوادر الانفتاح السياسي، كما أن التراجع في دور الدولة إمتد إلى جانب السيادة كذلك واستقلال القرار، من خلال التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفرض سياسات عالمية.

(1) Bahghet Korany, Rex Brynen, and Paul Noble(eds), **Political liberalization and democratization in the arab world, theoretical perspectives** , Boulder:Lynne Rienner publishers, 1995, p 15.

(2) أحمد باي، مرجع سابق الذكر، ص 240 .

(3) Michael Mcfaul, « The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship : Non Cooperative Transition in The Post Communist World », **WORLD POLITICS**, vol(54), n°(02), 2002, p 227.

المبحث الثاني: الديمقراطية كإطار قيمي للبناء التنموي.

يعتبر "سن" أن فرضية "لي كوان يو" (Lee Kuan Yew) [*]، المستندة على مقولة "الغاية تبرر الوسيلة"، تستند إلى تجريبية مشتتة، أي أدلة تجريبية محدودة وانتقائية، فقد لعبت المركزية الشديدة في صنع القرار، دورا رئيسيا في تعميق الأزمات الإقتصادية كالأزمة الأسيوية وأزمة المكسيك، ولذلك فالعلاقة بين المتغير السياسي والمتغير الاقتصادي، هي في اتجاه تأثر التنمية الإقتصادية إلى حد كبير بطبيعة النظام السياسي، لأن عملية صنع القرار التشاركية، تحتوي على العديد من المميزات المؤسسية التي تسمح بالرقابة، المساءلة، وبشكل حاسم، المساهمة في القرارات السياسية الضرورية، بالإضافة إلى ذلك فإن نهج التنمية الإنسانية، يأخذ بعين الإعتبار و بشكل كامل الطبيعة السياسية لسياسات التنمية الإنسانية، ويعبر عن ذلك "سن" و "جون دراز" (Jean Drèze) في مؤلفهما "الهند: التنمية والمشاركة"، بأن "ترجمة الفرص الإقتصادية إلى فرص إجتماعية هي عملية سياسية لا مفر منها" [1]. ومن منظور التنمية الإنسانية فإن جعل السياسات تقود إلى نتائج التنمية البشرية، يكون عبر "ما ينبغي القيام به" من خلال العملية السياسية، وأدى هذا الإهتمام المتجدد بالبعد السياسي للتنمية، إلى الإهتمام المتجدد بالديمقراطية كضرورة للتنمية الاقتصادية[2].

المطلب الأول:المضامين النظرية لأسبقية الديمقراطية عن التنمية.

في إطار التوجه نحو الإقرار بتأثر التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي، توجه مجموعة من الأكاديميين إلى إدراج أهمية الإطار الديمقراطي بالنسبة للتنمية، وتنبع هذه الأهمية انطلاقا من كونه يؤدي إلى تهيئة الإطار الملائم، والمناخ الاستثماري وتشجيع روح الابتكار، ويوفر من الشفافية ما يمكّن من إجراء تخصيص أكثر فاعلية للموارد، والأمن والنظام والإستقرار السياسي، ويستمد أنصار هذا الاتجاه أفكارهم من علماء السياسة والإجتماع، حيث يعتبر "لوشيان باي" (Lycian Pye) ، أول من ذهب إلى اعتبار أن الديمقراطية هي متطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ووفقا له فالنظم الديمقراطية تعد أفضل النظم وأكثرها قدرة على الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية [3]، ومن هنا فإن التطور يجب أن يبدأ سياسيا عن طريق الإصلاح الديمقراطي كمحدد أساسي للتطور الاقتصادي، لأن

---

[*] نسبة إلى "**لي كوان يو**" رئيس وزراء سنغافورة السابق ، الذي يعتبر أن "ما تحتاجه البلاد للتطوير هو الانضباط أكثر من الديمقراطية، فالديمقراطية تؤدي إلى السلوك غير المنضبط ويعتبر عدوا للتنمية"، وهي الفرضية ذاتها التي يبني عليها أنصار المدخل المادي الإقتصادي، بنائهم النظري. أنظر:
Jagdish Bhagwari, « Democracy and Development: Crual Dilemma or Symbiotic Relationship », **REVIEW OF DEVELOPMENT ECONOMICS**, vol (06), n°(02), 2002, p 15

[1] Jean Drèze and Amartya Sen**, India: Development and Participation,** Delhi: Oxford University Press, 2002, p: 323.

[2] Séverine Deneulin, « Democracy and political participation», inSéverine Deneulin, and Lila Shahani, **An introduction to the Human Development and CapabilityApproach: Freedom and Agency,** UK: Earthskan, 2009, pp185-186.

[3] Lycian W. Pye, **" Political development and foreign Aid",Historical Collection,Ref HC(60),n°(52),** pp 19-20. http://pdf.USAID.gov/pdf_docs/PNABT

الديمقراطية حسب "تورستن بارسن" (Persson Torsten) و"جيدو تابليني" (GuidoTabellini) تعمل على[1]:

- تحقيق الإستقرار السياسي والمقصود بالإستقرار هنا هو استمرارية النظام المستندة إلى مدى كفاءته وفاعليته، وقدرته على تجديد وتطوير قدراته ومؤسساته، وتعميق مصادر شرعيته.
- توفير آليات الضوابط والتوازنات السياسية من خلال ضبط التطور الداخلي سواء في المجال السياسي مثل انتقال السلطة بالطرق السلمية، أو في المجال الاقتصادي بمعنى توفير العمل.
- الإستجابة لأولويات المواطن من خلال مكافحة البطالة، والضمان الإجتماعي والصحي .

كما يذهب أرنولد ليجفارت (Arend Lijphart) إلى اعتبار أن " الهندسة الديموقراطية التوافقية، في المجتمعات التعددية، من شأنها العمل على صهر الجماعات، وتدعيم الولاء الوطني، والوصول إلى حد أدنى من الرضا والاتفاق حول الأهداف والقيم العليا للمجتمع السياسي، والحد من العنف، إلى جانب تطوير أسس وصيغ التضامن الوطني، ما يهيئ البيئة المناسبة للتطور الإقتصادي"[2].

وفي هذا السياق، يعتبر "بطرس بطرس غالي" الأمين السابق للأمم المتحدة، أن الديمقراطية هي "الوسيلة الوحيدة على المدى الطويل القادرة على الفصل والسيطرة على كثير من التوترات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والعرقية، باعتبارها تهديدا مستمرا بتفتيت المجتمعات وتدمير الدول"[3].

إذن فالديمقراطية تعنى بتوفير المشاركة السياسية كشرط أساسي للتنمية. وتفعيلها يكون في ظل حكم ديمقراطي حقيقي، تقوم فيه المؤسسات السياسية بدور أساسي في تنظيم الحياة الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية والبيئية[4].

الفرع الأول. العلاقة الخطية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية :ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت إثبات مضمون العلاقة في اتجاه تأثير المتغير السياسي على المتغير الإقتصادي ،وفي ذلك ظهرت نوعين من الدراسات، هي:

1– نهج الدراسات المعيارية: وقوامه محاولة التأسيس للروابط الممكنة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وانطلاقا من هذا المنظور، يؤكد "إدريس جامو" (Idris Jamo)، على الترابط السببي بين المتغيرين باتجاه تأثير الديمقراطية على التنمية وفق **علاقة خطية (ارتباط خطي ايجابي)** ، مستندا في طرحه على مبدأ "كل الأشياء الجيدة تسير جنبا

---

[1] Torsten Persson and GuidoTabellini,"Democracy and Development: The devil in the details", **AMERICAN ECONOMIC REVIEW**, vol (96), n° (2), December2005, pp319-324.

[2] آرند ليجفارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ترجمة: حسني زينة، بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، 2006، ص 346

[3] بطرس بطرس غالي، **خطط السلام والتنمية الديمقراطية**، بيروت: دار النهار، 2003، ص 125.

[4] Sebastian Vollmer, Maria Ziegler, "**Political institutions and human development, does democracy fulfill its constructive and instrumental role?**" Policy Research Working Paper 4818 , the World Bank development reachearch group, January 2009, p 01.

إلى جنب"[1]. ومن منظور نقدي لهذا الطرح، ينفي"لاري سيروي" (Larry Sirowy) و"الكس انكلس" (Alex inkeles) ،العلاقة بين الديمقراطية والتنمية القتصادية، باعتبار عدم تباين تأثيرات طبيعة الأنظمة السياسية على نمو نصيب الدخل الفردي[2]. فالحكومة الديمقراطية قد تكون أقل قدرة على إدارة العملية التنموية، بناء على منطق أن التنمية تتطلب التغيير الذي يؤثر سلبا على بعض الناخبين، الذين يميلون إلى تفادي إتخاذ الخيارات الإقتصادية الصعبة، خوفا من فقدانهم للدعم والتأييد، الأمر الذي من شأنه أي يبطئ عملية التنمية أو يعيقها، في حين أن ذلك لا يشكل معضلة في النظام الإستبدادي.

2– نهج دراسات الحالة: الذي ينطلق من "فرضية الديمقراطية أولا" ، وفكرته المركزية هي أن "للمؤسسات السياسية دورا حاسما في التنمية الإقتصادية، الذي يتبلور أكثر وتزداد فاعليته في ظل الحكم الديمقراطي [3].وتكمن حجة أنصاره فيمايلي[4]:

- الدور الهام للمؤسسات السياسية في تفعيل الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- يوفر النظام الديمقراطي، حكم القانون الذي يحمي حقوق الملكية الخاصة.
- تعمل القيم التحررية: حرية التعبير ،حرية الصحافة والإعلام ، حرية الاجتماع وحقوق الإنسان على خلق روح المبادرة والإبداع لدى الأفراد.
- تؤدي الترتيبات المؤسسية، كالإنتخابات، التعددية الحزبية، والفصل بين السلطات إلى خلق السياق المؤسساتي والعملياتي لتأسيس التنمية الإقتصادية، وتقديم أداء اقتصادي فعال.
- الضوابط المؤسسية التي تحول دون حيازة المال العام دون وجه حق، فمن السمات المميزة للديمقراطية آليات المساءلة، تدفق المعلومات والشفافية، الإنفتاح والمنافسة [5]. ويعتبر "سن" أنه من خلال هذه الخصائص المؤسسية للديمقراطية نستطيع تفسير لماذا لم تحدث المجاعات في النظم الديمقراطية.

وبناء على هذه القناعات الفكرية حول أولوية و أهمية الديمقراطية و آلياتها في تحقيق التنمية ، وتماشيا مع موجة التحول نحو الديمقراطية الثالثة، ظهرت موجة من التفاؤل الديمقراطي رافقت هذا التحول، أدّت إلى قلب نظرية التحديث رأسا على عقب، وظهرت عقيدة جديدة في إطار المجتمع الدولي، وخاصة بين الجهات المانحة مفادها اعتبار الديمقراطية سبب مهم لتحقيق التنمية وعنصر ضروري لبنائها، لا نتيجة من نتائج التنمية[6].

---

(1) Idris Ahmed Jamo, "**Democracy and development in Nigeria, is there a link?**" **ARABIAN JOURNAL OF BUSINESS AND MANAGEMENT REVIEW**, Vol (03), n° (03), October 2013, pp 86-87.

(2) Larry Sirowy and Alex Inkeles,"The effects of Democracy on Economic Growth and Inequality",**A REVIEW STUDIES IN COMPARATIVE INTERNATIONAL DEVELOPMENT**,vol(25),n°(1),Spring 1990,p 126.

(3) Idris Ahmed Jamo,op.cit, pp 88-89.

(4) Liang- Chih Evans Chen , op.cit, p 23.

(5) Ibid.

(6) United Nations Development Program, Annual report of human development 2006, "**Global partnership for development"**, New York: UNDP, Office of communications, p 05.

ويعبر "سعيد أدجيجوموبي" (Said Adjejumobi) عن مضمون هذا الخطاب "بالفاعلية التنموية للديمقراطية"، فقد أصبحت الديمقراطية ضمن هذا الخطاب الجديد المتغير المستقل والتنمية الاقتصادية المتغير التابع[1].ويستدل بدولتي بوتسوانا وموريشيوس، وهما بلدين ديمقراطيين (حكم ديمقراطي مستقر)، حققتا نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي / الوطني (GNP) بين عامي 1965م-1990م ،قدرت بـــ: 8.4% و3.2% على التوالي، وذلك عكس جمهورية الكونغو ونيجيريا كدولتين غير ديمقراطيتين والتي كانت معدلات النمو فيها ولنفس الفترة (-2.2% و 0.1% على التوالي [2].

من جهة أخرى ،فإن الأنظمة الديمقراطية ترتبط بدرجات إنفاق عالية، وذلك ما أثبتته الدراسات الأمبريقية (1900-1992)، حيث ترى كل من "ديفيد براون" و"واندي هانتر" (Wendy and David Brown) Hunter في مؤلفهما: "الديمقراطية والإنفاق الإجتماعي في أمريكا اللاتينية 1992/1980"، أن "سبعة عشر بلدا تشير دراستها إلى إرتباط الأنظمة الديمقراطية مع الإرتفاع في معدلات الإنفاق الإجتماعي عند مواجهتهما لتحديات إقتصادية طارئة[3].

ويذهب أغلب أنصار مسار "الديمقراطية أولا" إلى اعتبار أن الديمقراطية التي تؤسس لقيام التنمية الاقتصادية، لا يجب أن تختزل في مجرد كونها آلية انتخابية، وإنما يجب أن تتجاوز ذلك المفهوم إلى آخر أشمل، تكون لها من خلاله آثار واضحة على المشروع التنموي، وتضمن مشاركة الناس بشكل متصل ومستمر في صنع القرار بعد الانتخابات، بحيث تؤثر الجهود الجماعية للأفراد على فرص حياتهم، وتقدم تعبيرا عمليا لحياة منظمة يمكن التنبؤ بها للناس، تولد الانصاف، العدالة في السلطة، وفي توزيع الموارد، وتمكين الناس، وبهذا المضمون ستكون الديمقراطية حتما وسطا ملائما لتحقيق نمو اقتصادي مطرد، وظروف معيشية عالية الجودة .

الفرع الثاني. المسار من الديمقراطية نحو التنميةمن منظور عملية التغير الاقتصادي:

وتقوم الفرضية الأساسية لهذا التفسير النظري للإرتباط بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية على أن الأداء الإقتصادي يخضع أو يرتبط ارتباطا وثيقا بالتذبذب (التقلبات) السياسي وهي مستمدة بشكل رئيسي من دراسة "برجيفورسكي" "شيبوب" و"ألفاريز" في المؤلف "الديمقراطية والتنمية المؤسسات السياسية والرفاهية في

---

(1) Said Adjejumobi, « **Between democracy and development in Africa: What are the missing links?** A paper presented to the World Bank Conference on “Development Thinking in the Next Millennium”, Paris, (26 – 28 June 2000), p 04.

(2) ibid, p 05

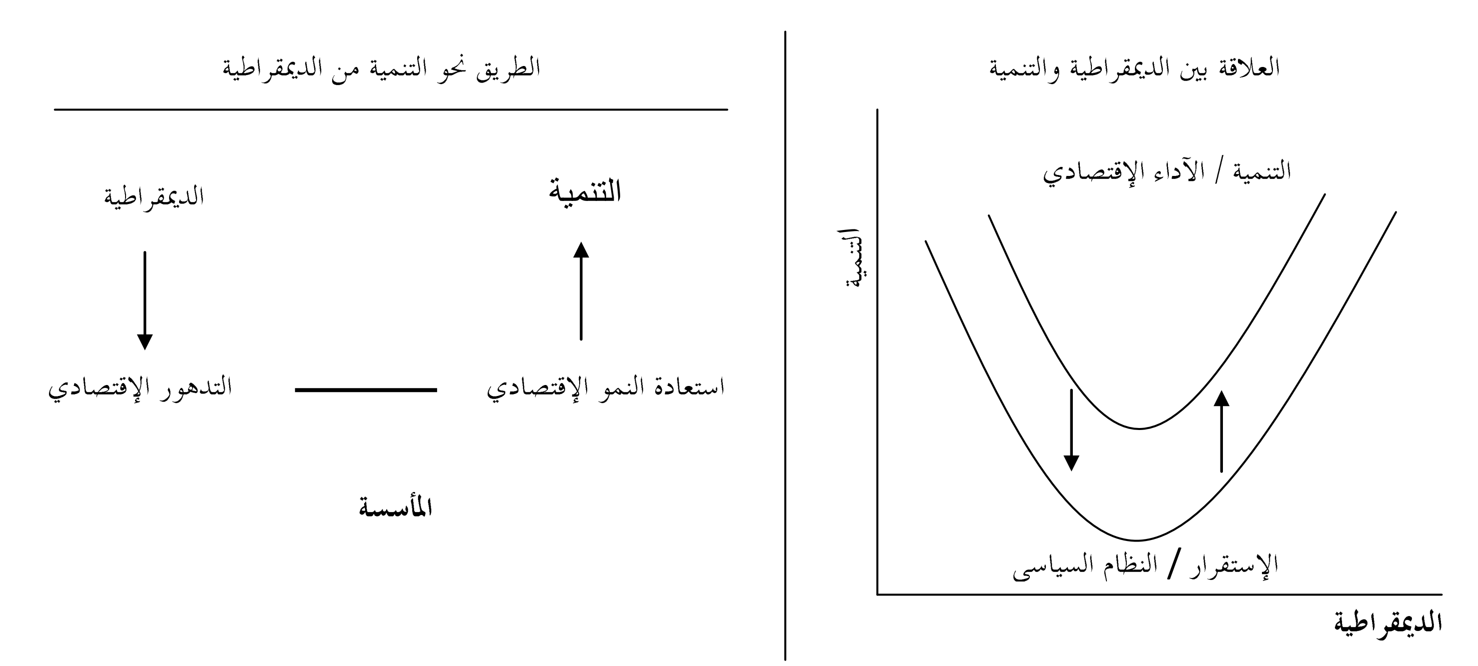
(3) David Brown and Wendy Hunter,”Democracy andSocial spending in Latin America1980-1992”,**AMERICAN POLITICAL SCIENCE REVIEW,vol**(93),n°(04),December1999,pp779-790.

see also: Pippa Norris ,**Making democratic governance work, How regimes shape Prosperity,Welfare,and Peace,**N.Y:Cambridge University Press2012,p121.

العالم"[*]،التي تم من خلالها التوصل إلى أن طبيعة النظام السياسي لا تؤثر بدرجة كبيرة على النمو الإقتصادي داخل الدول، ولكن من جهة أخرى فإن انعدام الإستقرار السياسي للأوضاع العامة من شأنه أن يقلل من فرض التنمية الإقتصادية ولا سيما في الأنظمة الإستبدادية.

ويعبر عن ذلك بالشكل رقم 10 .

الشكل رقم (10): ارتباط غير خطي(Curvilineair correlation) بين الديمقراطية والتنمية.



Source Chen-chih E, “Development First, Democracy Later, or Democracy First Development Later: The Controversy over Development and Democracy”Paper presented at the annual meeting of the Institute for the Study of Democracy, February 24, 2007, USA, Irvine: California University P3.

ويمكن تفسير الشكل كمايلي:

في المراحل الأولى من الإنتقال نحو الديمقراطية، يتم انخفاض الأداء الإقتصادي وسيادة أوضاع اقتصادية غير مستقرة، غير أنه وفي وقت لاحق، وبعد استعادت النظام السياسي للإستقرار، والمأسسة، فإن الأداء الإقتصادي سيتحسن، ويمكن تفسير ذلك كما يلي: إن عملية الإنتقال الديمقراطي تؤدي إلى الإضطراب السياسي من خلال المظاهرات، الإضرابات، وهي أنشطة تؤثر سلبا على التنمية الإقتصادية لأن الأنظمة الإنتقالية تميل للتعامل مع القضايا السياسية بدلا من القضايا الإقتصادية، فتقل وتنخفض الإستثمارات الأجنبية المباشرة، تزيد البطالة،

(*) Adam Przeworski, Michel E. Alvarez, José Antonio Cheibub, Fernando Limongi, **Democracy and Development: Political institutions and well being in the world, 1950, 1990**, Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

والنتيجة هي التقهقر الإقتصادي. وباستعادة هذه الأنظمة للاستقرار السياسي، وبإقامة المؤسسات الديمقراطية الانتخابية التنافسية، الضبط والتوازن، وسيادة القانون، الانفتاح والشفافية والمساءلة، فإن ذلك يخلق البيئة المستقرة والملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية.

وبالتالي فإن المسار نحو التنمية في المراحل الانتقالية هو غير مباشر، والإرتباط بين الديمقراطية والتنمية ليس خطيا وبالتالي، فإن الإقتصاد يتأثر بشدة بالسياسة، ولكن ليس بطبيعة النظام السياسي، ويرتبط التغير في التنمية الإقتصادية بالتغير في النظام السياسي خلال عملية التحول الديمقراطي.

الفرع الثالث. الديمقراطية تؤدي إلى التنمية الإقتصادية إذا اقترنت بالحرية الاقتصادية.

في سياق الجدل القائم حول دور الديمقراطية في تحقيق التنمية الإقتصادية، توصل "جاغديش باغواتي" (Jagdish Bhagwati)، إلى أن النظام الديمقراطي وما يرافقه من فعالية في حماية حقوق الملكيات والأفراد، وحكم القانون، وتشجيع الثقة بالأعمال، هو أقدر على توسيع الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي، إذا ما قورنت بالأنظمة الاستبدادية، غير أن تلك الفعالية التنموية تتحقق فقط إذا ما اقترنت الديمقراطية بالتوسع في الأسواق، وبنظام إقتصادي منفتح، تقل فيه الحواجز على حركة السلع والخدمات والتكنولوجيا والأفراد، كما أنه يعتبر أن أكثر البراهين والحجج قبولا في اتجاه تأثير التنمية الاقتصادية بالديمقراطية هي تلك التي تذهب إلى اعتبار أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها [1] [*]، وأنها تسمح بالحرية الفردية، التعبير والعنف،و الملكية هذه الأخيرة تشكل صمام الأمان الذي يعزز الدولة بدلا من تقويضها ويوفر الاستقرار، الذي يفضي في نهاية المطاف إلى تحفيز وتنمية النمو الاقتصادي[2].

1. الأيديولوجيا الديمقراطية- "تعيش الديمقراطيات في سلام بينها" : وتقوم هذه الأيديولوجيا على فكرة أساسية، مفادها أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض، فالحكم الديمقراطي يعزز السلام، الذي يفضي إلى الإزدهار، والتقليل من تكاليف الحروب، ويستند هذا التوجه إلى الفلسفة الكانطية، حيث يبرر "كانط " في مؤلفه "السلام الدائم"(Perptual Peace) المنشور في عام 1795م، لماذا يتواصل السلام في الديمقراطيات، وحسبه أن الأيديولوجية الديمقراطية والمتمثلة في فكرة دور المواطنين ومشاركتهم في اختيار الحكام، إلى جانب دور المواطنين على المستوى المحلي، سيعزز من السلم والإستقرار الداخلي، كما أن المصالح المختلفة التي يعبر عنها مختلف الأطراف، من شأنها أن تمنع أيضا قيام الحروب، لان القادة الديمقراطيون سوف يجدون صعوبة في تعبئة المواطنين

---

(1) Jagdish Bhagwati, op.cit, p 157.

(*) يقوم مضمون نظرية السلام الديمقراطي (Democratic Peace Theory)، على أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية الأخرى، ولذلك فإن الديمقراطية تعتبر مصدرا للسلام، وقد اقترنت إلى حد كبير بكتابات "مايكل دويل"(Michael Doyle) و"بروس راست" (Bruce Russet)، متأثرين في ذلك بأعمال "إيمانويل كانط" السلام بالمخطط الفلسفي لايمانويل كانط "السلام الدائم" الذي يؤكد على: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية. للمزيد من الاطلاع أنظر: جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص ص 428-429 .

(2) Jagdish Bhagwati, op.cit, p 157.

من اجل الحروب، وسيمتد ذلك بشكل طبيعي إل باقي الدول الديمقراطية، والتي تخضع للمعايير ذاتها: الحوار، الخطاب المتبادل، الحل السلمي للمنازعات ...الخ[1].

2- الديمقراطية والأسواق : يعتبر "باغواتي" أن الأدلة المتراكمة التي تشير إلى واقع التجربة التنموية للدول بعد الحرب العالمية الثانية، تبرز أن الدول التي تعتمد على المنافسة الحرة اقتصاديا، تنمو اقتصاديا بشكل أسرع من تلك ذات الاقتصاد الموجه. ويقسم الأنظمة الديمقراطية والإستبدادية وفقا لارتباطها بالأسواق والمنافسة إلى أربعة أنماط، كما ظهرت في واقع ما بعد الحرب وهي[2]:

أ-الديمقراطية مع الأسواق : والمتضمن للديمقراطيات الغربية، وتظهر الخبرة التنموية لهذه الدول أن أدائها الاقتصادي قوي، ومؤشرات اجتماعية جيدة عموما.

ب-الديمقراطية دون الأسواق : وتمثلها الهند إلى وقت قريب، وتميزت خبرتها التنموية بأداء اقتصادي باهت، ومؤشرات اجتماعية غير مرضية.

ج-الحكم الاستبدادي مع الأسواق : والمتضمن للصين في العقدين الأخيرين، ودول شرق آسيا بين (1960-1990)م، وكان لهذه الأنظمة أثر سريع على القضاء على الفقر، ومؤشرات اجتماعية مقبولة جدا[3].

د-الحكم الاستبدادي دون الأسواق : ويتضمن منظومة الدول الاشتراكية سابقا واتسمت بفشل ذريع في القضاء على الفقر ومؤشرات اجتماعية ضعيفة. وبناء على ذلك يرى أن الأسواق والمنافسة تدعم النمو الاقتصادي مع ، أو بدون ديمقراطية.

ويدعم هذا التوجه الدراسة التي قام بها "سيرجي .س بهالا " (Surjit S.Bhalla) 1997م ، الذي يؤكد من خلال العديد من الدراسات الإحصائية على أن التكامل بين الديمقراطية والأسواق أي بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية هو عامل محفز، ويدعم قيام التنمية بقوة، فقد أظهرت دراسة لتسعين دولة، في الفترة الزمنية الممتدة من (1973-1990)م، قام خلالها بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية وأثرها على التنمية، أن هناك تأثيرا ايجابيا في اتجاه تأثير المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي[4]. وقد اعتمد في دراسته على:

أ. نوع الديمقراطية : أي التفرقة بين الديمقراطيات المختلفة من حيث درجة الحرية والمأسسة، فهناك ديمقراطيات هجينة وشكلية وأخرى راسخة ومستقرة.

ب. نوع التنمية : حيث قام بتوسيع مضمون التنمية ليشمل معدلات النمو الاقتصادي، والمتغيرات الإجتماعية ممثلة في: نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية، انخفاض معدلات وفيات الرضع، ليصل إلى العلاقة الإيجابية بين

---

(1) Jagdish Bhagwati, op.cit, p 154

(2) Ibid, p 157.

(3) Kelles S. Tsai, “Marketization without democratization in china”, **JOURNAL OF USA MARKETS AND DEMOCRACY**. Vol (13), number(06), June 2008, p 12.

(4) Surjit S.Bhalla,”Freedom and economic growth: A virtuous cycle?”In Axel Hadenius(Ed), **Democracy’s victory and crisis**, Cambridge: Cambridge University press, 1997, p 205.

الديمقراطية كمتغير مستقل والتنمية كمتغير تابع.و لم تنتهي دراسته بعد حتى اتجهت المنظمات الدولية إلى تبني نتائجها الأولية و الربط بين الحرية السياسية و الإقتصادية.

إذن فالجدل حول الطبيعة العلائقية بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية ، وإن لم يحسم بعد [*] ، إلا أن الأمر المنطقي أنه قد لا تنمو الدول الديمقراطية بالضرورة بوتيرة أسرع من غيرها من الدول، لكن نموها يكون أكثر ميلا إلى نفع الفقراء، كما أن الفقراء في هذه الدول يكونون أكثر حماية في فترات المجاعة، كما بين ذلك "سن" في دراسته الشهيرة "الديمقراطية: الحل الوحيد للفقر"، فالأنظمة الديمقراطية هي التي تكفل تعبئة وترجمة تلك الإحتياجات إلى مطالب فعالة، ويستدل "سن" على الفاعلية الإقتصادية للأنظمة الديمقراطية بقدرة الهند على احتواء المجاعات، في حين "الصين" لم تتمكن من ذلك تحت حكم "ماوتسي تونغ"، وذلك بسبب تقييد الحرية الإعلامية، وعدم السماح بتدفق المعلومات وعدم قدرة المواطنين على الضغط على الحكومات من أجل تغيير سياستها.

الفرع الرابع. العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية من منظور التنمية الإنسانية.

بناء على النتائج غير الحاسمة التي تم التناقض بشأنها بين الإتجاهين النظري والتجريبي بشأن العلاقة بين النمو الإقتصادي والديمقراطية، عمد بعض الباحثين العمل على توسيع نطاق المفهوم ليشمل التنمية الإنسانية، ومن بين هذه الدراسات، الدراسة التجريبية التي قام بها "دايموند" التي قام من خلالها بتحليل عبر وطني للارتباط بين المتغيرين عام1990م، بالإضافة إلى مدى تأثيرها على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وتوصل إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية هيى اقوى عند استخدام مؤشر التنمية البشرية [1]. ويستدل "دايموند "، على اختياره لمؤشر التنمية البشرية (HDI) باعتبار أنه مقارنة مع نصيب الدخل الفردي من الدخل القومي (GPA) فإن دليل التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية يبين بصورة أكثر وضوحا مستويات الرفاه الإنساني[2].

وتبعا لذلك هناك ضمن هذه الدراسات، التي تتوجه نحو الربط بين المفهوم الموسع للديمقراطية، والمفهوم الموسع للتنمية، والمغزى من هذه الفكرة هو تحديد أربع سبل ممكنة للربط بين نوعي الديمقراطية (الحد الأدنى والموسع)، ونوعي التنمية (كمرادف للنمو، والتنمية الإنسانية)، والنتائج مبينة في الجدول الآتي:

---

[*] تؤكد الدراسات التجريبية أنه ما من ترابط واضح سلبيا أو ايجابيا بين الديمقراطية، وبين مضمون التنمية القائم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وفي المقابل أظهرت بعض الأنظمة الاستبدادية في بعض الدول مرونة متزايدة في الانضباط الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية. أنظر :
Said Adejumobi, op.cit, pp 5, 6.

(1) Olle Berggren, « **Democracy and human development: across national analysis** », Bachelor's Thesis in Development Studies, Sweden: Lund University ,Department of Political Sciences, 2012, p 08.

(2) Larry Diamond, »Economic Development and Democracy Reconcidered", **AMERICAN BEHAVIORAL SCIENTIST**, vol (35), n° (4-5), March-June1992, pp 450-489.

الجدول رقم(6): سبل الربط بين الديمقراطية والتنمية.

		الديمقراطية: الحد الأدنى minimalist	الديمقراطية: الموسعة (substantial)
التنمية	النمو الاقتصادي Measurable Growth	لا	لا
	التغير البنيوي Structural change	لا	نعم

source:LarsRudebeck," Democracy, Development, Globalisation, Power-On Concepts, meanings, realities, and their linkages", A paper presented at the DEV NET symposium, (31 May 2012),"democracy and development: Adisputable pair", development research network, UPPSALA university and the Swedish university of agricultural sciences UPPSALA

.http://www.SCDUppsala.uu.se/2012/democracy-development/.he,p18

وبذلك فإن ديمقراطية الحد الأدنى لا تتماشى مع فكرة التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي ولا مع المفهوم الموسع، كما أن الديمقراطية الموسعة لا تتماشى مع هذا المضمون. في حين هناك علاقة نوعية بين ديمقراطية المشاركة، والتنمية بوصفها عملية ربط القدرات بالخيارات. إن التنمية بهذا المعنى – المعياري- البنائي، تفترض الإعتراف السياسي، وشرعية الإحتياجات التنموية، فإذا كانت الإحتياجات هي قاعدية وتخص الأغلبية، فالديمقراطية الموسعة تفتح المجال واسعا لتجعل هذه التنمية ممكنة، وذلك بإدماج وإشراك كافة المواطنين على حد سواء في عملية صياغة الإحتياجات التنموية، واتخاذ القرارات التي تمكن من تلبية تلك الإحتياجات، والتنفيذ الفعلي لتلك القرارات[1].

يقدم منظور التنمية الإنسانية رؤية أكثر إيضاحا لأهمية توافر الديمقراطية كأساس لنهج التنمية الإنسانية، لأنه من المرجح أنها ستسفر عن "أفضل نتائج التنمية الإنسانية كتحسين النتائج التعليمية والصحية [2] للفقراء، تفعيل دور المواطنين في مناقشة القضايا التي تخص حياتهم، وليسوا مجرد متلقين سلبيين للمنافع الاجتماعية، لأن التنمية بهذا المضمون تقوم على "قدرة الناس على مساعدة أنفسهم، والتأثير على العالم" [3]. وهذه القدرة لفعل أي شيء من قبل الفرد لنفسه أو للآخرين في المجتمع، حسب "سن " و"دراز" هي من بين الحريات الأساسية، وهي سبب لقيمة الذات والحرية والكرامة حتى للناس الفقراء ماديا. ومنه تعد المشاركة في تصميم قواعد المؤسسات التي

---

[1] LarsRudebeck,op.cit, p 22.
[2] Amartya Sen, **Development as Freedom**, op.cit, p 18
[3] Lars Rudebeck,op.cit , pp 23-24.

تحكم حياة الأفراد، عنصرا جوهريا للكرامة الإنسانية، وبناء على ذلك فإن الممارسة الديمقراطية هي قيمة في حد ذاتها، مهما كانت نتائجها التنموية وتنبع هذه الأهمية التنموية الخاصة بالديمقراطية من كونها، تدعم قدرة المواطنين على المشاركة الفعالة، التي تقوم على مدى تمكينهم علميا أو عمليا من خلال أدائها للعديد من الأدوار المتكاملة[*].

وفي سياق العولمة الإقتصادية، التي يبدو أن الدولة في العالم النامي قد فقدت المبادرة الكاملة في توجيه سياساتها الإقتصادية المحلية لصالح قوى خارجية، حيث ترتكز السياسات المعقدة على هندسة الإصلاحات الهيكلية في الإقتصاد، كما أنها تهدف إلى تحقيق النمو الإقتصادي السريع، ومع ذلك فهي تهمل جانب التنمية الاجتماعية، ولا تأخذ بعين الإعتبار أن النمو الإقتصادي والرفاه الإجتماعي والمساواة، هي أهداف يعزز بعضها بعضا من منظور التنمية الإنسانية، ولا يمكن مفاضلة بعضها على البعض الآخر[1].

وبناء على هذه النتائج ، اعتبرت أدبيات الأمم المتحدة أن عقد الثمانينيات هو عقد التنمية الضائع، وحتم ذلك على المؤسسات المالية العالمية، البحث عن محتوى سياسي كبديل، يعمل على التكفل بتحقيق نجاعة الإصلاحات الاقتصادية، وفي الوقت ذاته، التكفل بالأبعاد الإجتماعية للتنمية ،ومن جهة أخرى أسفرت دراسات نوعية الحكم في عصر العولمة عن مفهوم الحوكمة كنموذج للقرار الديمقراطي، واقترن بالديمقراطية في مجال الأبحاث السياسية، وأصبح مفهوم الحوكمة الديمقراطية، الذي يكافئ عند البعض الحكم الجيد، يشكل مضمونا للمشروطية السياسية التي انتشرت على نطاق واسع لدى الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية خاصة، باعتبار أن الحوكمة الديمقراطية من منظور التنمية الإنسانيةكفيلة بتحويل نتائج ومنافع النمو الإقتصادي إلى منافع إجتماعية [2]. وعليه يمكن القول أنه من أوجه التطور الأخيرة التي حملتها ظروف العولمة إلى مفهوم الديمقراطية، هو اقترانه بمصطلح "الحوكمة" ، المستند إلى الحوكمة بدلا من الحكومة، ليؤكد على إشراك الجهات غير الرسمية إلى جانب الجهات الرسمية في إدارة شؤون الدول والمجتمع في ميكانيزمات اتخاذ القرارات[3].

---

[*] من أهم هذه الأدوار: الدور الوسائلي للديمقراطية : فممارسة الديمقراطية لا تقوم فقط على كونها تعد قيمة في حد ذاتها، ولكن أيضا لأنهاتجعل المشاركة مفتوحة أمام الجميع لتحقيق أبعاد الرفاه الإنساني المختلفة وتحديدها، من خلال تعزيز دور الأفراد في مناقشة القضايا التي تهمهم، كما أنها وسيلة لتحديد القيم والالتزامات المشتركة من خلال التفاعلات وهو أمر أساسي في تعزيز القيم الأساسية للمجتمع، واختيار وتحديد السياسات ذات الأولوية، واختيار الوسائل التي من شأنها تحقيق هذه الأولويات المختارة. الدور البنائي : فالممارسة الديمقراطية تتمتع بدور بناء في تشكيل القيمة، وتبني الأولويات والقيم في المجتمع حول قيمة التسامح، العدالة الاجتماعية، دور المرأة كشريك في التنمية، ... للمزيد انظر:

Amartya Sen, **Development as Freedom,** op.cit, p 253

[1] إبراهيم سيف، "**العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية في الدول العربية**"،تقرير،في محمد عبد العاطي،"الإنتقال الديمقراطي في العالم العربي في ضوء التجارب العالمية"مركز الجزيرة للدراسات. تم تصفح الموقع في:

http://Studies.aljazeera.net/files/arab world .2014/01/12
Democracy/2013/01/2013124103845362960 .htm

[2] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص ص56-57.

[3] Pierre Vercauteren, « Gouvernance et démocratie : quel ordre? », **Fédéralisme RégionalismeSociété civile,globalisation,gouvernance :aux origines d'un nouvel ordre politique ?(**en ligne**)**, volume (07), n° (02), 2007 .url :http://popups.ulg.ac.be/1374-3864/indexphp ?id=591 تاريخ التصفح:**15/ 12/ 2013.**

المطلب الثاني: المستوى الإجرائي لأسبقية الديمقراطية عن التنمية.

بتأثير من المتغيرات الدولية التي أعقبت نهاية مرحلة الحرب الباردة ، وفي ظل تنامي العولمة بكافة أبعادها، ويعكس ذلك الدور البارز الذي أنيط بآلياتها ومنها المؤسسات المالية الدولية،أصبح الأمر لا يدعو للتعجب من إصرارها على نشر هذه الأيديولوجية اللبرالية سياسيا واقتصادياعلى نطاق عالمي وقد ظهر ذلك واضحا في الإستراتيجية التنموية لمرحلة العولمة، القائمة على استخدامها لأساليب الضغط سواء من خلال العلاقات الثنائية أو من خلال المؤسسات الإقتصادية المانحة، من أجل فرض قضايا التحول الديمقراطي في مقابل منح الدول المقترضة المعونات والقروض. وتم التعبير عن ذلك عمليا ببرامج "المشروطية السياسية"[1].

وعلى ما يبدو أن هناك ثمة إجماع عالمي، علمي وعملي، حول أهمية التناول الفعال، للسؤال السياسي اليوم بوصفه متطلبا أساسيا للتنمية في الدول المتخلفة عن اللحوق بركب العولمة، وقد أوضح العديد من الباحثين، ومنهم أفارقة أمثال "كلود أكي"، "محمود مامداني" و"عبد الرؤوف مصطفى" على أن تناول السؤال السياسي يعد شرطا مهما لحل أزمات الإدارة والتنمية، وعليه "يتعين وضع إطار للحكم الديمقراطي يتم من خلاله إصلاح الدولة ومشروع التنمية"[2]. فالمشكلة إذن تكمن في الدولة، إدارة السلطة، ودور المواطنين، في العملية التنموية أي أن الأزمة هي "أزمة حكم"بالدرجة الأولى.

الفرع الأول. التحول نحو المشروطية السياسية: الحكم الراشد كآلية لدفع وتيرة التنمية :

في عام 1990م، صرح وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية "هرمان كوهين"(Herman Cohen) بأنه: "إضافة إلى سياسة الإصلاح الإقتصادي وحقوق الإنسان، فإن التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية"[3].

وفي مارس 1991م حدد الكونغرس الأمريكي الخطوط العريضة لسياسات المعونات الخارجية الأمريكية، على أساس أن هذه المعونات سوف يتم وضعها على قدم المساواة مع التقدم نحو الإصلاح الاقتصادي وإقامة اقتصاد حر، وتوجيهها نحو الدول التي ترعى المؤسسات الديمقراطية، وتمارس سياسات التعدد الحزبي، وتدافع عن حقوق الإنسان. كما أعلن الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" (Francois Mitterrand) في عام 1990م أن "المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية"[4].

---

[1] Mamadou Ndiaye, **«E- Gouvernance et Démocratie en Afrique : Le Sénégal dans la Mondialisation des Pratiques »,** Thèse pour le doctorat en sciences de l'information et de la communication, Université Michel De Montaigne- Bourdeau (3) :Institut des sciences de l'information,de la communication(ISIC),Centre d'études de médias,de l'information et de la communication(CEMIC), 2006, pp 38-39.

[2] أديبايو أولوكوشي، "إدارة التنمية الإفريقية ... التحدي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، في أديبايو أولوكوشي وآخرون، **استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا** ، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003، ص 41.

[3] حنان عز العرب، "تجربة التحول الديمقراطي في زامبيا "، في إبراهيم نصر الدين (محررا)، **أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي** ، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005، ص 405.

[4] نفس المرجع ، ص 406.

وعليه، لم يختلف موقف الدول الغربية المانحة كثيرا عن موقف المؤسسات المانحة، التي كانت أشد صرامة وحسما في ذلك، فقد ربطت تقديم القروض التنموية للدول المختلفة بشروط سياسية "الإصلاح السياسي والتعددية الحزبية" كشروط مسبقة للإصلاح الاقتصادي، توازيا مع ذلك طرح مفهوم "الحكم" أو" الحوكمة" في سنوات التسعينات، من قبل الاقتصاديين وعلماء السياسة الأنجلوساكسون وبعض المؤسسات الدولية ممثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي خاصة، ليشير إلى "فن أو طريقة الحكم" (art or manner of governing) ، ليشير إلى[1]:

- إستقلالية الحكومة كمؤسسة.
- مساهمة منظمات المجتمع المدني في إدارة الشأن العام على كافة المستويات.

وفي هذا الإطار يعتبر" جون بيار غودان "(Jean Pierre Gaudin) أن مفهوم الحوكمة يشير إلى "تعديل العلاقة بين السياسة والإقتصاد وإشراك الأطراف الرسمية وغير الرسمية في صنع قرار تشاركية وشاملة" [2]. ووفقا لهذا المنطق فقد ظهرت رؤية خاصة للديمقراطية من قبل المؤسسات الدولية، وبدأت تتشكل وفقها منظومة جديدة من المعايير الدولية لتحقيق الديمقراطية كأساس لقيام التنمية، تتأسس على احترام حقوق الإنسان وتعميق الأمن الإنساني[3].

1- **سياق ظهور المفهوم:** لقد كان ظهور منطق "الحوكمة" مرتبطا إلى حد كبير "بأزمة القابلية للحكم" التي اتسمت بها المجتمعات الغربية، كنتيجة لاضطراب العلاقات بين السياسة، الاقتصاد والمجتمع المدني، على إثر تصاعد وتسارع المطالب

الإجتماعية العاجلة، التعددية في الفواعل، وشح الموارد، كذلك فمنطق الحوكمة يبحث في سبل التمكين من تنظيم العلاقات المجتمعية، والعلاقات بين الفواعل السياسية والمجتمع المدني، وهذا ما يجعل الحوكمة تقوم على أسس " التفاوض، التعاون والشراكات[4].

ورغم أن مصطلح "الحوكمة" لا يعد مبتكرا بحد ذاته، وإنما تم إحياؤه في ظل التطورات العالمية المتسارعة ممثلة في انهيار الاتحاد السوفياتي، فشل السياسات التنموية في الدول النامية (مثل الدولة التحديثية في الدول السائرة في طريق النمو، وعجز النموذج الكينزي القائم على دولة الرفاهية في الغرب)، والنمو المضطرد للثروة في الدول

---

[1] Isabelle Lacroix et Pierre Olivier St–Arnaud, « La gouvernance: tenter une définition », **Cahiers de Recherche en Politique Appliquée**, Vol (04), N°(03), Automne 2012, Université de Sherbrooke. p 21.

[2] Jean Pierre Gaudin, **« Pourquoi la gouvernance?**, Paris: Presse de Sciences Politique, 2002, p 11.

[3] عبد الغفار رشاد القصبي، **الحراك السياسي وإدارة الصراع**، القاهرة :مكتبة الآداب،2006,ط2، ص 98.

[4] Isabelle Lacroix et Pierre–Olivier St–Arnaud, op.cit, p 21.

الغربية والمصحوب بانفجار عالمي في تدفق السلع والخدمات، تأثيرات العولمة بأبعادها المختلفة والتوجه نحو نمذجة قيمية عالمية لليبرالية سياسية واقتصادية[1].

وقد تم توظيف المفهوم ضمن سياقات مختلفة، فاستحدث مفهوم "الحكم الراشد" كمقاربة تنموية جديدة ظهرت ضمن الأدبيات التنموية الإقتصادية في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، كمقاربة إقتصادية – تقنية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الفساد، في محاولة للربط بين كفاءة الإدارة الحكومية والنمو الإقتصادي [2]. وتجلى ذلك في تقرير البنك الدولي لعام1989م، بعنوان "إفريقيا جنوب الصحراء: من الأزمة إلى التنمية المستدامة: تصور بعيد المدى"، الذي جاء كرد فعل على فشل الإصلاحات الاقتصادية والعراقيل التي واجهت التطبيق الفعال لبرامج التعديل الهيكلي، وضمن هذه الجهود يظهر أن الحكم الراشد كجزء من "إجماع واشنطن" (Consensus de Washington)، يحمل نموذجا للإدارة العامة بعيد عن النظام الدولاتي، ويهدف لتقليص دور الدولة في التحديث والتطوير، وأساس لإنجاح السياسات الاقتصادية النيوليبرالية [3]. غير أن تطبيقات هذا المضمون عبّرت عن محدودية تنموية لما نجم عنها من نتائج إجتماعية سلبية ظهرت في النصف الثاني من التسعينيات، ما أدى إلى إعادة النظر في فعالية المساعدات في هذا الإطار، وهو الأمر الذي دفع إلى طرح جديد لإدارة الفعل العمومي يشير إلى العودة إلى المنطق الدولاتي، والتأكيد على الشروط السياسية والمؤسسية للتنمية، والأخذ بعين الاعتبار الخضوع لمبدأ المساءلة والشفافية في إدارة الشؤون العامة[4].

وتم التعبير عن هذا التغيير في المسار النيوليبرالي من خلال تقرير البنك الدولي لعام 1997م بعنوان: "الدولة في عالم متغير"، الذي تم من خلاله إعادة الإعتبار للدولة كمتغير مهم في الحوكمة والتنمية، وظهر من خلاله التأثر الكبير بالإقتصاد النيومؤسساتي، والتوجه نحو تدعيم دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ولا سيما الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والسؤال المهم هنا يتمحور حول العوامل التي تولد الثقة المتبادلة بين العلاقات الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية. ولذلك فإن "الحكم الراشد" هو الأداة العملية للتعاون الإنمائي، تقوم على إحترام حقوق الأفراد ، الفعالية الإدارية، والمؤسسات السياسية الديمقراطية.

وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، على إعادة النظر في مفهوم الحكم الراشد لينصهر ضمن مفهوم الحوكمة الديمقراطية ، الذي تم إثراؤه ليصبح إطارا جديدا لسياسات التنمية.

---

(1) Riadh bouriche, **« La gouvernance »**, recherche presenté au séminaire international sur la bonne gouvernance et les stratégies de changement dans le monde en développement, organisé par l'Université Farhat Abbas, Sétif (8-9) – 04- 2007), pp 214-215.

(2) Roger Southall, **"Democracy in Africa: Moving beyond a difficult legacy"**, Occasional Paper2, Democracy and governance research programme, huma science research council, South Africa:HSRC publishers, 2003,1rst pub, pp 17-18.

(3) سلوى شعراوي جمعة،، "إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية" ، في سلوى شعراوي جمعة (محررا)، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، جامعة القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ط2، 2001 ، ص 04.

(4) Séverine Bellina, Hervé Magro, et Violaine De Villemeur, **La gouvernance démocratique :Un nouveau paradigme pour le développement ?**,Paris :Edition Karthala, 2008, (Introduction), pp 10- 11 .

2 – تعريف الحكم الراشد من منظور المقاربات المؤسساتية والأكاديمية : يمكن تصنيف التعاريف الواردة بشأن مفهوم الحكم الراشد إلى صنفين: أولهما يتضمن التعاريف المؤسساتية، وهيالمقدمة من قبل بعض المؤسسات الوطنية والدولية، وتعبر عن وجهة نظرها للحكم الراشد (كممارسة)، وثانيها هي التعاريف المرجعية أو الأكاديمية.

أ. **التعريفات المؤسساتية:** يعبر مفهوم "الحكم الراشد " عن بعدين متوازيين، أولهما يعكس فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والإقتصادية للمفهوم، أما ثانيهما فيركز على الجانب السياسي للمفهوم، ويعبر غالبا عن نظرة الأمم المتحدة (ONU)، التي تركز على منظومة القيم الديمقراطية الغربية"[1].

- **المقاربة الاقتصادية:** وينظر من خلالها إلى الحكم الراشد من زاوية إقتصادية-تقنية، ترتبط بعملية التنمية الإقتصادية وإدارتها، وقد تم تبني هذه المقاربة بصفة خاصة من طرف المؤسسات المالية الدولية والوكالات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، فهو بهذا المنظور تقنية إدارية لتسير عملية التنمية الاقتصادية[2].

ومن بين التعريفات التي تدرج في نطاق هذه المقاربة نجد تعريف البنك الدولي الذي خص المفهوم بتعريف واسع في تقريره حول "الحكم الراشد والتنمية"،حيث عرّفه بأنه: "عملية التسيير والإصلاح المؤسساتي المتعلق بالإدارة وباختيار السياسات، وبتحسين مستوى التنسيق، وتقديم الخدمات العمومية، باستخدام الأساليب السلمية، وروح المسؤولية والشفافية، للوصول إلى نتائج الأهداف المسطرة، وتحقيق التنمية المستدامة" [3]. وفق هذا التعريف فالحكم الراشد يلتقي مع تطوير الإدارة، ومن أجل التنمية لا بد من المشاركة في صنع سياساتها بشكل جماعي وفق أسس المساءلة والشفافية.

- **المقاربة السياسية** :وتقوم هذه المقاربة على اعتبار الحكم الراشد كوسيلة مهمة لإقامة الدولة الحقوقية، التي تقوم على مبادئ الديمقراطية ، يتم من خلالها إشراك كافة الأطراف في عملية صنع القرار، والتي تراعي مصالح جميع المواطنين، والتوزيع العادل للموارد المتاحة. ومن بين التعريفات المكرسة لوجهة النظر السياسية، تعريف الأمم المتحدة، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعرف الحكم الراشد بأنه: "ممارسة السلطة السياسية، الاقتصادية والإدارية، لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات، وتضم: الآليات، العمليات، والمؤسسات، التي من خلالها يعبر الأفراد والجماعات عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية، والوفاء

(1) سلوى شعراوي جمعة ، مرجع سابق الذكر،ص 03.

(2)Agnès Poullaude, « La bonne gouvernance , dernier né des modèles de développement :Aperçu de la Mauritanie »,Document de travail n°37France :Université,Montesquieu-Bordeau4,pp2-3. Page consulté le :(5/1/2014).
http://Ged.4-bordeau4.fr/cedd 37.pdf

(3) World Bank, « **Gonvernance and development** », Washington DC: World Bank, 1992, p 01.

بالتزاماتهم وحل خلافاتهم"[1]. والملاحظ أن هذا التعريف المقدم من طرف البرنامج يتضمن ثلاث (03) أبعاد هي[2]:

1. **البعد الإداري:** ويلخص النظام الإداري، وهو المعني المباشر بتنفيذ السياسات.
2. **البعد الإقتصادي :** ويتضمن عمليات صنع القرار التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والمؤثرة على الأنشطة الاقتصادية للدولة.
3. **البعد السياسي:** والمتعلق بعمليات المشاركة في القرارات وصنع السياسات وتنفيذها.

وقد حدد برنامج الأمم المتحدة للتنمية خمسة (05) أولويات تمثل نوعية البرامج التي يمكن تنفيذها في إطار الحكم الراشد، وذلك تبعا لأهميتها في تحقيق التنمية، وتشمل ما يلي[3]:

- **المؤسسات الرسمية:** وتتمثل في المؤسسة التشريعية، المؤسسة التنفيذية والمؤسسة القضائية، والمؤسسات الرسمية على المستوى المحلي.
- **إدارة القطاع العام والخاص** : ويتم من خلالها الإعداد للبرامج، القيادات، وبناء القدرات الخاصة بوضع السياسات وإدارة التغيير.
- **اللامركزية ودعم الحكم الراشد المحلي** : بتقديم الخدمات للدول الراغبة في بناء قدرات المحليات، ودعم التنسيق.
- **منظمات المجتمع المدني** : يسعى البرنامج إلى تأسيس المزيد من التعاون بين المجتمعات المحلية، والحكومات المركزية، وبناء قدراتها.
- **الحكم الراشد في ظروف خاصة:** ويشمل العمل مع الدول التي تواجه أزمات والدول المعرضة لأزمات لمحاولة منعها، أو التعامل معها وإدارتها بعد وقوعها.

كما حدد البرنامج، أهداف الحكم الراشد في:

- الكفاءة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي تخصيص واستغلال الموارد العامة.
- تحقيق العدالة الاجتماعية ومستوى من الحياة الكريمة للأفراد.
- تحقيق شرعية الأنظمة السياسية.

2. التعريفات الأكاديمية: هناك العديد من التعاريف الأكاديمية التي اختص بها مفهوم الحكم الراشد، من بينها:

---

(1) UnitedNationsDevelopmentProgram,"**Governance for sustainbale human development**", New York: UNDP, 1997, p 08. See also World Bank, "A **decade of measuring the quality of governance, governance Matters"**, 2007, World Wide Governance Indicators 1996-2006, Washington DC: World Bank Institute, 2007, p: 02.

(2) Nicolas Ponty, « **Quelques enjeux de la régulation pour les politique, du développement** », communication associée au Forum Régionale de Dakar sur la Régulation, (11-12 décembre 2006), p 01. http://www.PNUD.bf/docs/unteco/com_forum_regulation.pdf

(3) زهير عبد الكريم الكايدمرجع سابق الذكر، ص 14.

- تعريف "غاي هارمت" (Guy Hermet): حيث يضيف إلى مفهوم الحكم، مفاهيم الأنشطة الرسمية وغير الرسمية، وعليه فالحكم الراشد يشير إلى" مجموعة الإجراءات المؤسسية، علاقات القوة، وأساليب الإدارة العامة، أو الخاصة الرسمية وغير الرسمية، التي تحكم خاصة الفعل السياسي الحقيقي"[(1)].

- تعريف "أدريان لفتويتش "(Adrian Leftwich): قام بوضع تعريف شامل للمفهوم، من خلال تحديد مستويات معينة، حددها في ثلاث (03) مستويات، هي[(2)]:

- مستوى سياسي(Political): وينصرف إلى تحديد القواعد الحاكمة للنظام السياسي، ويفترض توافر الشرعية، مبدأ التفويض الديمقراطي من قبل الجماهير، التعددية السياسية، والفصل بين السلطات.
- مستوى إداري(Administrative): يتطلب ترشيد أسلوب الإدارة، وكفاءة جهاز الوظيفة العامة.
- مستوى هيكلي (Systemic)مؤسسي: ويهتم بالقواعد العامة التي تحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية في المجتمع.

الفرع الثاني. الحوكمة الديمقراطية: البعد السياسي للحكم الراشد: تشير التعاريف السابقة إلى تعدد أبعاد الحكم الراشد، فقد تراوحت بين الإقتصادية منها ،الإدارية والسياسية،هذا البعد الأخير الذي يرتبط بسؤال الديمقراطية بمفهومها الموسع، ولذلك ستكون الحوكمة الديمقراطية محورا أساسيا ترتكز عليه دراستنا.

1. الحوكمة الديمقراطية– المدخل نحو المشروطية السياسية : إن إدخال الحوكمة الديمقراطية ضمن أجندة القوى المانحة، الثنائية والمتعددة الأطراف لا يعد أمرا من قبيل الصدفة، وإنما يرتبط ذلك ارتباطا وثيقا بالأحداث السياسية التي تميزت بها بدايات عشرية التسعينيات[(3)]:

أ -تقويض نظام إعادة التوزيع للدولة الباتريمونيالية لسياسات التكيف الهيكلي، كما أن النتائج الاجتماعية الوخيمة الناجمة عن هذه الأخيرة أججت الاحتجاجات الشعبية التي مست العديد من الدول من 1990م إلى 1991م، في إفريقيا.

ب -احتجات المعارضة السياسية في العديد من البلدان، وممارستها للضغط على النخب الحاكمة، من اجل اعتماد التحولات الديمقراطية (الدمقرطة والتعددية الحزبية).

ت -تآكل مصداقية الدولة لأنه و في إطار ثلاثية: المواطن — الدولة — الإدارة، فإنه بالكاد يظهر الفعل العمومي نتائج إيجابية، وما زاد من حدة ذلك التطور المتزامن في المبادرات المحلية.

(1) Guy Hermet, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, 3ème édition, Paris: Armand Collin, 1998, p 114.
(2) Adrian Liftwitch,”Governance,The state,and the politics of development”,**DEVELOPMENT AND CHANGE**,vol(25),n°(02),1994,p371.
(3) Agnès Poullaude, op.cit, p 4.

ث -بالإضافة إلى ذلك فإن المجتمعات المعاصرة (الحديثة)، أصبح من غير الممكن السيطرة عليها، نظرا للاختلاف والتمايز بينها، والتمكين المتزايد للأنظمة الفرعية (Sous–Systemes)، في المجتمع، بالإضافة إلى انتشار الشبكات المتنوعة، والقادرة على الصمود والتصدي للدولة.

وموازاة مع ذلك، فقد فإن نهاية الحرب الباردة، أدت إلى بداية تأييد دعم بعض البلدان ذلت الأنظمة غير الديمقراطية لأسباب جيواستراتيجية، ومنها الدول الاشتراكية سابقا، وبهذه المناسبة فقد اكتسبت الدول الغربية والمنظمات المانحة هامش إضافي للمناورة في شكل "المشروطية "، كمحاولة للقوى الغربية للربط والجمع بين تأثيرات الليبرالية سياسية واقتصادية، ما أدى إلى تعميم حركات الدمقرطة بعد 1990م، وفي ذلك تأكيد غربي على الترابط الحيوي بين النظام السياسي المفتوح الديمقراطي والمسؤول، والأنظمة الإقتصادية المنصفة والفعالة[1].

وقد تم تأكيد هذه المشروطية الجديدة في عام 1993م، من طرف المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية (OECD)، من خلال إطلاقها لبرنامج يسلط الضوء على "دور التنمية التشاركية والحوكمة الجيدة كأجزاء متكاملة من التعاون من اجل التنمية ويقوم على افتراض أن "استثمار موارد التنمية في الحوكمة الديمقراطية، تساهم في المزيد من الشراكات المسؤولة، الشفافية، والتشاركية المواتية للتنمية، وبناء على ذلك فقد تم دمج الحوكمة الديمقراطية في النموذج التنموي الجديد المشكل للحكم الراشد.

2– تعريف الحوكمة الديمقراطية : تعبر الحوكمة عن شكل جديد من أشكال التنظيم، ونمط جديد للحكم، يقوم على الجمع بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد ظهر هذا المصطلح في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث اعتبره علماء السياسة، كمبدأ جديد ناشئ لإدارة المجتمعات، تطلبته ظروف الاختلاف والتنوع داخل هذه المجتمعات، كبديل ديناميكي مرن عن الحكومات المتجانسة، يتضمن إدراج الفواعل الخاصة في عملية صنع القرار السياسي، وعليه فقد حاول علماء السياسة اكتشاف مصطلح جديد للتعبير عن مضمون هذه الطريقة الجديدة في الحكم، إنه مصطلح الحوكمة(Governance)[2].

وبناء على هذا، تركز نظرية الحوكمة على جوانب شبكة صنع القرارات، وتشير إلى "التنظيم الذاتي"(self-organizing)، للشبكات المشتركة بين المنظمات المكلفة بصنع السياسات" [3]. كما أنها تعبر عن "القدرة المؤسساتية للمنظمات العامة للتزويد بالسلع العامة والسلع الأخرى التي يطلبها مواطنو الدولة أو ممثليهم في أسلوب مسؤول ونزيه وشفاف وفعال، والخاضع لقيود الموارد" [4]. كما تم تعريف الحوكمة بأنها: "الإجراءات والوسائل المعتمدة من قبل المجتمع في تعزيز العمل الجماعي، وتقديم الحلول الجماعية، في السعي لتحقيق الأهداف

---

[1] Ibid, pp 6-7.

[2] Jon Pierre, « **Understanding governance** », in: Jon Pierre(Ed), **Debating Governance: Authority, Steering and Democracy**, Oxford: Oxford University Press, 2000, pp 1-2.

[3] Artho Tikka, « **Governance theory as a framework for empirical research: a case study on local environmental policy–making in Helsinki, Filand** », Phd Dissertation, Faculty of Social Sciences of the University of Helsinki, 2011, p 10.

[4] صالح زياني، مراد بن سعيد، **الحوكمة البيئية العالمية، قضايا وإشكالات**، باتنة، دار قانة للنشر، ط1، 2010، ص 65.

المشتركة"[1]. وتتعلق الحوكمة بأنواع مختلفة للغاية من السلوك الجماعي، المتراوحة بين مجموعات المجتمع المحلي، إلى الشركات عبر الوطنية، ومن النقابات العمالية إلى مجلس الأمن الدولي، وبالتالي ترتبط الحوكمة بكل ما يتصل بالمجال العام والمجال الخاص من النشاط الإنساني، وأحيانا المزج بين الاثنين.

وتتكون الحوكمة من عناصر، أهمها[2]:

1. الشبكات: مستندة إلى ضرورات البراغماتية، فإن الحوكمة كممارسة تستند على المعايير والقواعد من التعاون، التفاوض، والتنافس بين فواعل عديدة، فقد تحولت علاقات القوة تدريجيا من التسلسل الهرمي إلى شبكات أفقية موزعة بين العديد من الجماعات الفاعلة، الأمر الذي أدى إلى نوع من الفعل العمومي كنتاج للحلول الوسط / التوافق الاجتماعي، لتكون قادرة على الاستجابة على نحو كاف للتحديات الجديدة في عالم مجزأ ومتعدد المراكز، وبهذا المعنى فالحوكمة هي شبكات الفعل العام (Public Action Networks)، تعبر عن ممارسة علائقية، تعاونية، غير محددة سلفا وقابلة للتجديد دائما، بعيدة عن الهرمية والروتين. والتجزؤ في مركز القوى، يولي أهمية أكبر للمصالح، القيم والإستراتيجيات الخاصة بمختلف الفاعلين، فهذا المفهوم على مستوى الفاعل السياسي يشير إلى حكومة أكثر تشاركية، وأكثر ديمقراطية، وأكثر انفتاحا على العمل الجماعي[3].

2. التغييرات والتنوع: أدت التجزؤات في مراكز صنع القرار والسلطة، وتعدد صلاحيات التدخل الإقتصادية والإجتماعية، إلى زيادة الدور الذي تلعبه فواعل المجتمع المدني والقطاع الخاص، مما أدى إلى تغيير ثقافة صنع القرار وصياغة السياسات، وخلق العديد من التوقعات، مع تزايد أهمية عناصر صنع القرار الجماعي .

وبخصوص تصنيفات الحوكمة فإن "رودز" يقدم ستة استخدامات للمفهوم [4]. أولا: يتناول بالرصد والتحليل العلاقة بين التدخل الحكومي وآليات السوق ويشير إلى نمط دولة الحد الأدنى(The Minimal State). ثانيا: يتم فيه التركيز على المنظمات الخاصة ومنظمات إدارة الأعمال ، وهو ما يشار إليه بمصطلح "حوكمة الشركات"(Corporate Governance)، وفي سياقه يتم الاهتمام بمطالب أصحاب المصلحة، وإرضاء العملاء. ثالثا: يشير إلى التسيير العمومي الجديد (New Public Management)، المتضمن لإدخال أساليب الأعمال: في المنظمة العامة، بقيمة المختلفة: المنافسة، قياس الأداء، التمكين ومعاملة متلقي الخدمة العمومية باعتباره زبونا أو عميلا، ... وغيرها. رابعا: يشير إلى الحكم الراشد(Good Governance)، ويرتبط بالقيم

---

[1] Richard Dodgson, Kelley Lee and Nick Drager, "**Global Health Governance: a conceptual review**", World Health Organization: Department of Health and Development, 2002, p 6.

[2] Adrie Dassen, **Networks: structure and action steering in and steering by policy networks**, Doctoral Thesis , Germany: universityof the twent, Faculty: Management and Governance (SMG),centre for higher education policy studies, 2010 . http://purl.utwente.ne/publications/69564.

[3] Sofie Bouteligier, « **Does networked globalization need networked governance**? **An inquiry into the applicability of the network metaphor to global environmental governance**, Working PaperN°33,Leuven Center for Global Governance Studies,(Paper presented at the annual convention of the intervention of the international studies association,new York city), April 2009, p 09.

[4] R.A.W Rhodes,"The new governance: Governing without government"**, POLITICAL STUDIES, XLIV, 1996, p653**.

الديمقراطية وشرعية الحكومة. خامسا: يشير إلى شبكات صنع السياسات العامة (Socio-cybernetic system)، انطلاقا من كون هذه الأخيرة ما هي إلا محصلة للتفاعلات بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية على المستويات المحلية، الإقليمية والدولية. سادسا: يشير إلى إدارة مجموعة من الشبكات المنظمة (Self-organizing networks)في عدد من الأجهزة والمنظمات، وهي لا تخضع لسيطرة الحكومة لأنها منظمة ذاتيا.

ويرى "فرونسوا غزافيي ميريان" (Francois Xavier Merrien) بأن مفهوم الحوكمة يجيب عن طموح ثلاثي الأبعاد [1]:

- وصفي (Descriptive): ويهتم بالتحولات الحقيقة في أنماط ووسائط الحكومة.
- تحليلي (Analytical): يشير إلى تفسير العلاقات الشبكية المأسسة وغير المأسسة.
- معياري (Normative): كما هو موضح في مفهوم الحكم الراشد.

هذا البعد الأخير الذي يسمح بدمج المسألة الديمقراطية، ويطمح إلى أن يكون مفهوم الحوكمة منفتحا على أشكال أخرى من الديمقراطية غير التمثيلية منها، كالعمل على النماذج الأحدث للديمقراطية التشاركية، الذي تتضح من خلاله الصلة بين الديمقراطية والحوكمة[2].

ومن منظور التنمية الإنسانية، فإن مضمون الحوكمة الديمقراطية يشير حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلى ما يلي[3]:

- احترام حقوق الإنسان والحيات الأساسية، وتمكين الناس من العيش بكرامة.
- للناس الكلمة والرأي في القرارات التي تؤثر على حياتهم.
- حق الناس في إخضاع صناع القرارات إلى المساءلة.
- عدالة وشمول القواعد القانونية، المؤسسات والممارسات التي تحكم التفاعل الاجتماعي.
- المرأة شريك مساو للرجل في المجالين العام والخاص،، وفي صنع القرار.
- عدم التمييز بين الناس على أي أساس كان سواء العرق، الدين، اللغة، الجنس، الطبقة، وغيرها.
- مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتطلعات الناس واحتياجاتهم.

---

(1) Francois Xavier Merrien, "De la gouvernance et des Etats-providence contemporains", **REVUE INTERNATIONALE DES SCIENCES SOCIALES**, n°(155), Mars 1998, pp. 61-71.

(2) Lamine Mandiang, « **Réflexions autour du concept de gouvernance** », communication associée au projet « Consolider et elarger la communication citoyenne pour une gouvernance démocratique au Sénégal », Dacar, Cesti (06-09 Mai 2008), p 08.
www.information-citoyenne.org/IMG/pdf/reflexions_autour_du_concept_de_gouvernance.pdf

(3) United Nations Development Program, Human Development Report, 2002 "**Deepening Democracy in a Fragmented World**", New York: Oxford University Press, p 51.

تهدف السياسات الاقتصادية والاجتماعية إلى القضاء على الفقر وتوسيع الخيارات التي تخص حياة الافراد.

المطلب الثالث:أهمية الديمقراطية في مواجهة تحديات التنمية.

توجهت مؤسسات التنمية الدولية إلى تبني مفهوم التنمية الإنسانية، المواكب لتطورات العولمة، واعتبرتها مرادفا للحرية[1]. كما اعتبرت أن النهوض بالتنمية الإنسانية يقوم على مدى توافر الحوكمة التي تكون ديمقراطية، في الشكل والجوهر ، أي من الشعب و إلى الشعب[2].

أولا. موقع الديمقراطية ضمن اهتمامات المؤسسات الدولية:

وفقا للرؤية المتداولة في أعمال المؤسسات الدولية، تعد الديمقراطية حجر الأساس للتنمية، وشرطا مسبقا لتحقيق الإصلاح الإقتصادي، وتعتبر الديمقراطية من زاوية التنمية على أنها " الحوكمة الديمقراطية "، ومن هذا المنظور عمدت هذه المؤسسات إلى توسيع مفهوم الديمقراطية، والذي أصبح يتضمن مؤشرات عديدة تتعلق بقضايا الفساد، الشفافية، فاعلية الحكومة، الإستقرار السياسي، ... وغيرها، كما تتضمن إجراءات وعمليات كالإنتخابات، المشاركة السياسية، التصويت، ... الخ

وباعتبار أن الديمقراطية أصبحت في عصر العولمة قيمة عالمية، إلا أن ذلك لا ينبغي أن يؤدي لاعتبارها "نموذجا جاهزا"[*]، قابل للتطبيق في كل زمان ومكان، وإنما لها أشكال متعددة تتوافق وما تقتضيه خصوصيات المجتمعات والثقافات المختلفة، تعبر عن خصائص وقيم كل مجتمع، غير أن ذلك لا يمنع – من جهة أخرى– من قيام معايير عالمية تعتبر كقواسم مشتركة للديمقراطية، وهي كما يلي[3]:

- احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- احترام حقوق التعددية الإجتماعية والسياسية.
- توافر حد أدنى من الشفافية، حرية التعبير وحرية المعلومات والتنظيم وتوفير آليات المساءلة.
- التداول السلمي على السلطة.
- تفعيل دور المجتمع المدني وحرية الإعلام.

---

(1) يختار عبد القادر، عبد الرحمان عبد القادر، " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية** "، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان: **النمو المستدام، والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي** ، (أيام 19-21 ديسمبر 2011)، الدوحة، قطر، ص 04.

(2) United Nations Development Program, Human Development Report 2002, "**Deepening in a Fragmented World"**, New York: Oxford University Press, 2002. p 03.

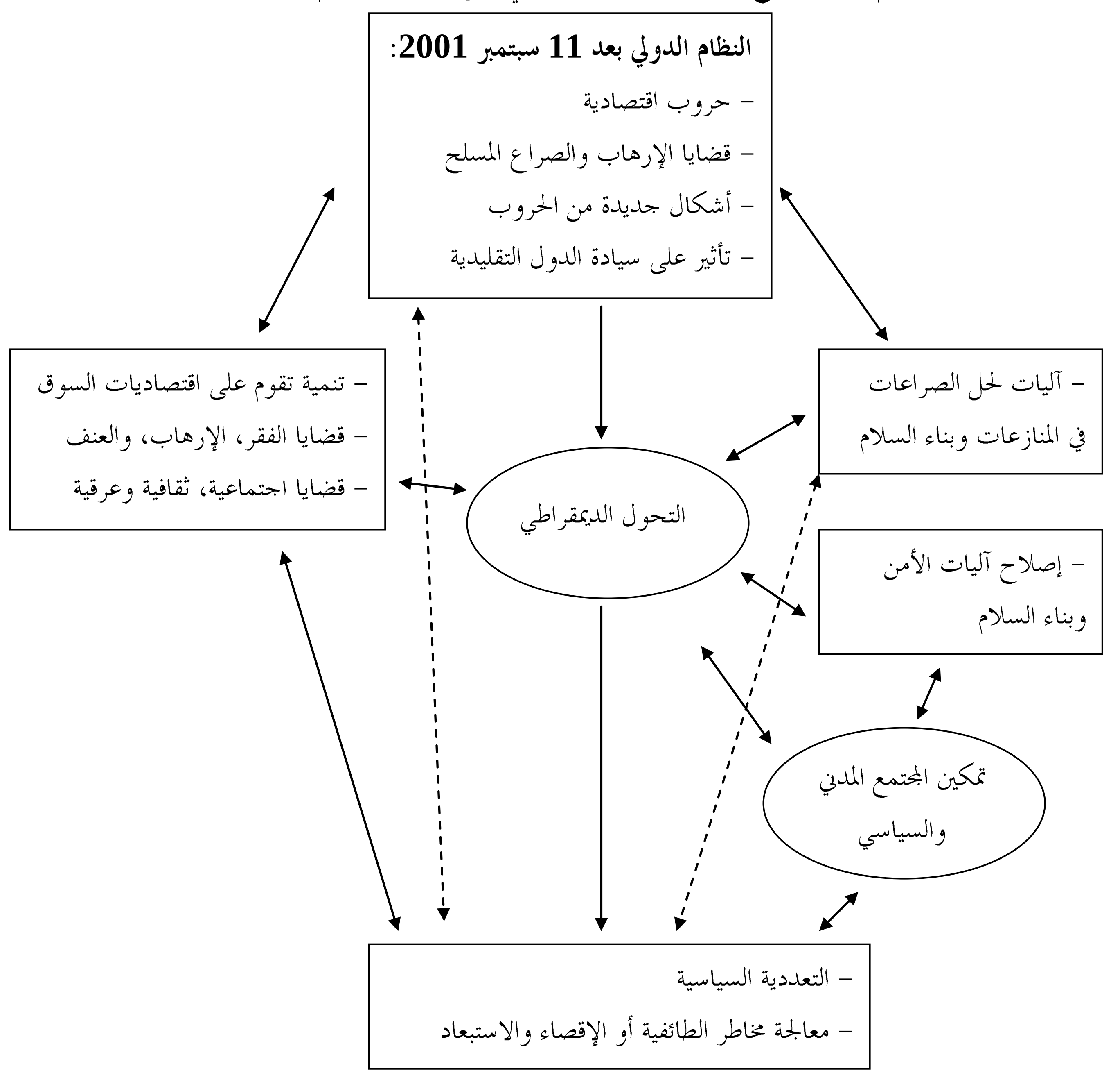
(*) "الديمقراطية التي تمكن الأفراد يجب أن تبنى، ولا يجب أن تستورد"، انظر:

UNDP, Human World Development Report, **"Deepening democracy in fragmented world"**, Ibid.

(3) ibid, p 4.

لقد شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011م، منعطفا بارزا لبداية تشكل وعي عالمي حول ضرورة الديمقراطية من أجل تحقيق الأمن والتنمية وتمكين الإنسان من كافة حقوق الإنسان وحرياته العامة وضمان كفالتها.(انظر الشكل رقم 11)

الشكل رقم (11): موقع عملية التحول الديمقراطي على مستوى اهتمام المؤسسات الدولية.



المصدر: عبد الغفار رشاد القصبي ، **الحراك السياسي وإدارة الصراع** ،القاهرة :مكتبة الآداب، 2006،ط2، ص97.

ثانيا. أثر الحوكمة الديمقراطية على تحقيق التنمية:

شاع بشكل أكبر في السنوات الماضية، تبني رأي "سن " الذي يرى في الديمقراطية هدفا من أهداف التنمية، ووسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي في آن معا، ويساند "فوكوياما " هذا الرأي، إذ يذهب إلى اعتبار أن الدول

الديمقراطية، تبقى أكثر قدرة على البقاء، وتجاوز العوائق والأزمات الاقتصادية، لأن شرعيتها تتأتى من الديمقراطية ذاتها، وغالبا ما تتخذ الخيارات الصعبة في الإصلاح الاقتصادي بنجاح كبولندا ونيوزيلندا[1].

ويعتبر "سن" من منظور القدرات أن التنمية تعني تحقيق الحرية [2]. والنمو الإقتصادي لا يعد هدفا للتنمية بحد ذاته، وإنما وسيلة لتحقيق غاية، ويستند مع كل أهداف التنمية الأخرى، على توسيع الحريات الفردية، وبالتالي فإن الافتقار إلى القدرة على الخيارات وعدم الحصول عليها، هو السبب الرئيسي في كافة أنواع الحرمان: الإقتصادي، السياسي، والإجتماعي، وسبيل التحرر من حالة اللاحرية (Unfreedom) هو تعميم إدراج الناس واهتماماتهم، في جهاز عملية صنع القرار من خلال عمل الدولة على توفير الوسائل المؤسسية الملائمة لتحقيق الحرية والتنمية العادلة[3].

في إطار تعداد وحصر الحريات، يتحدث "سن" عن خمس حريات وسائلية هي: الحرية السياسية (Political Freedom)، التسهيلات الاقتصادية (Economic Freedom) الفرص الاجتماعية (Opportunities)، ضمانات الشفافية (Transparency Guarantees) والأمن الحمائي (Protective Security). والعديد من مصادر اللاحرية تنبع من بنية الحوكمة السياسية والمدنية، أي من مسألة الإدراج أو الإستبعاد السياسي، بالإضافة إلى ذلك فللإستبعاد الإجتماعي تأثير هام، فعدم المساواة و الإقصاء تؤدي إلى الإجحاف الإجتماعي، و تتقويض الحريات الإنسانية، ويعتمد المجتمع المتكامل على مؤسسات إجتماعية فعالة تمكن الأفراد من العمل الجماعي، وتبني رأس المال الاجتماعي بالثقة وروح التضامن بين الأفراد[4].

من منظور التنمية الإنسانية، فالحوكمة الديمقراطية هي شرط الحرية، وهي أساس تحقيق النمو الاقتصادي وتحويله إلى منافع إجتماعية، وبالتالي فالحوكمة الديمقراطية باعتبارها ممارسة للسلطة السياسية وإدارة للشؤون العامة من طرف: الحكومات، المجتمعات المدنية، والشركات الخاصة، إلى جانب الأفراد، باتجاه تطوري ديمقراطي، تجسد مختلف أنماط التفاعل التشاركي، وتشكل بذلك شرط أساسي لقيام بناء تنموي شامل.

ظهر مفهوم الحوكمة الديمقراطية، وترافق مع تطور مفاهيم التنمية، التي استقرت عند مفهوم التنمية الإنسانية أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى رأس المال الاجتماعي [5]. وذلك أن تحقق مستوى مقبول من النمو الإقتصادي في بعض الدول لم يؤد إلى تحسين مستوى معيشة غالبية السكان، ما أدى إلى إدراج قضايا تتسع وتمتد للتوزيع والعدالة الاجتماعية، وفق تطور نظرة البنك الدولي للتنمية، الذي كان يركز في البداية على مضمون التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي.

---

[1] فرانسيس فوكوياما ، **بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون** ،مرجع سابق الذكر،ص77.

[2] Sakiko Fukuda–Parr, « **The human development paradigm: operationalising Sen's ideas on capabilities**», **FEMINIST ECONOMICS**, vol (9), n° (2, 3), 2003, p 302.

[3] United Nations, Department of Economic and Social Affairs: « **Engaged Governance: a strategy for mainstreaning citizens into the public policy processes** », New York: United Nations, 2005, p 18.

[4] Sakiko Fukuda – Parr, opcit,p302-303.

[5] حسن كريم، مرجع سابق الذكر، ص 98.

كما أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ركز في تقاريره على مفهوم نوعية الحياة، وعلى محورية الناس في عملية التنمية، باعتبارها تنمية الناس بالناس، ولأجل الناس، وهدفها توسيع خياراتهم ماديا ومعنويا، والحوكمة الديمقراطية هي الأداة المثلى التي يتم من خلالها تحقيق هذه المؤشرات النوعية [1]: الكرامة الإنسانية، الحرية، المشاركة، الصحة، المعرفة ... وغيرها. وتنبع هذه الأهمية للحوكمة الديمقراطية من كونها تعمل على[2]:

أ -إتاحة الفرص للناس للتمتع بحرياتهم السياسية والمشاركة في اتخاذ القرارات، التي تهم حياتهم ، فدول مثل: الإمارات العربية، الكويت، السعودية، عمان، وغيرها، لا تتمتع فيها المرأة بحق التصويت، بغض النظر عن دخلها الاقتصادي، وهذا الأمر يحد بشكل كبير في خياراتهم في الحياة، والديمقراطية هي شكل النظام السياسي الذي يضمن الحقوق والحريات السياسي والمدنية، والحق في المشاركة ليجعل الحكم الديمقراطي جيدا في حد ذاته.

ب - تحمي الديمقراطية الناس، من الكوارث الاقتصادية والسياسية، كالمجاعات، وقد أظهر "سن" كيف أن الانتخابات وحرية الصحافة في الديمقراطيات تحفز سياسيا لتفادي المجاعات[3].

وتسهم الديمقراطية كذلك في تحقيق الاستقرار السياسي، وتجعل المجال مفتوحا للتداول السلمي على السلطة، كما تنزع للسلم بالتالي تفادي التكاليف الباهظة للحروب.

ت - يؤدي الحكم الديمقراطي إلى تفعيل دور التنمية، فالحرية السياسية تمكن الناس من الضغط على صانعي السياسات وإدراج السياسات التي تعمل على توسيع الفرص الاجتماعية، والاقتصادية، كما أن المناقشات المفتوحة تمكن وتساعد المجتمعات على تشكيل أولوياتها ، وذلك ما أسفرت عنه تجارب اندونيسيا، المكسيك وبولندا، حيث ساعدها التحول نحو الديمقراطية على تفعيل اقتصاداتها، فمع وجود مجتمع مدني مستقل وصحافة حرة، فإن ذلك يفتح آفاق المشاركة في صنع القرارات والمناقشة العامة.

بناء على ذلك، فالحوكمة الديمقراطية كنموذج لاتخاذ القرار التشاركي تتيح الفرصة لإتخاذ القرارات بصورة جماعية عن طريق قواعد ملزمة، وتكفل ممارسة دور الرقابة من قبل الشعب، وتمتع جميع أفراد الجماعة بالمساواة في الحقوق والمشاركة في صنع القرار، والرقابة الشعبية في ممارسة هذا الحق[4].

وفي هذا الإطار اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال القرار (A/Res/55/96) تعزيز الديمقراطية، خلال التعددية وحماية واحترام حقوق الإنسان، وذلك عن طريق ما يلي[5]:

---

[1] علة مراد، سالت محمد مصطفى، " **الحوكمة والتنمية البشرية ... مواءمة وتواصل مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية** "، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني بعنوان: **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات،** الشلف: جامعة حسيبة بن بو علي، يومي (17-17 ديسمبر 2008)، ص 11.

[2] United Nations Development Program, HumanWorld Development Report, 2002, **"Deepening democracy in fragmented world",** op.cit, p 51.

[3] Amartya Sen, **«** Democracy as a universal value **», Journal of Democracy**, vol (10), N°(03), 1991, pp 7-8.

[4] عبد العزيز الأزهر، مقدم عبيرات، "التنمية والديمقراطية في ظل العولمة"، **مجلة العلوم الإنسانية** ، العدد (11)، ماي 2007، ص 217.

[5] Adel M. Abdelatif, "**Good governance and its relationship to democracy and economic development**", UNDP: Regional Bureau for Arab States (RBAS), 2003, p 07.

- إقامة وتعزيز نظام انتخابي يكفل التعبير الحر والعادل لإرادة الشعب من خلال انتخابات دورية شفافة.
- تحسين الأطر القانونية والآليات اللازمة، لتمكين المجتمع المدني من ترسيخ الديمقراطية.
- تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين.

كما أن تعميق الديمقراطية يقوم على بناء وتعزيز المؤسسات الرئيسية للحوكمة الديمقراطية، على النحو المبين أدناه[1]:

- نظام تمثيلي، يضم أحزاب سياسية وجمعيات مصلحية فعالة.
- نظام إنتخابي يضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وكذلك حق الإقتراع العام.
- نظام الضوابط والتوازنات، يقوم على أساس الفصل بين السلطات وحرية السلطة القضائية والتشريعية.
- مجتمع مدني حيوي، حر ماليا ووظيفيا، يعمل على توفير أشكال بديلة من المشاركة السياسية.
- الإعلام الحر والمستقل، والرقابة المدنية الفعالة على الجيش وقوات الأمن الأخرى.

وعليه، فالديمقراطية التي هيى الشكل الوحيد من النظم السياسية، التي تمكن من توفير متطلبات الحوكمة الديمقراطية في إقامة حكومة ذات شرعية، تعمل على تقوية مبدأ الفصل بين السلطات، لتفعيل آليات الرقابة والمساءلة، وتعزيز استقلالية السلطة القضائية لتمكينها من أدائها للدور الرقابي على التطبيق الفعلي للقوانين واحترام حق المعارضة والمجتمع المدني[2].

أخيرا فإن اعتبار غاية الديمقراطية "حكم الشعب بالشعب وللشعب" تتوافق مع تعريف التنمية الإنسانية على أنها تنمية الناس، بالناس ولأجل الناس ،وفي مضمون التنمية الإنسانية بمعنى توسيع الخيارات، توسيع التمكين من السياسة إلى الإقتصاد والإجماع. فالديمقراطية تؤدي إلى تحقيق الإستقرار السياسي، والذي يتطلب بناء المؤسسات السياسية، ويتوقف الاستقرار السياسي في المجتمع على العلاقة بين المستوى المشاركة السياسية من جهة، ودرجة المأسسة من جهة أخرى، وذلك من شأنه أن يضمن تحقيق المساواة بين المواطنين، وضمان مشاركتهم الفعالة في اتخاذ القرارات التي تهم حياتهم، ويشكل ذلك الأساس لتمتعهم بحقوقهم السياسية ،الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء ما يضمن استفادتهم المادية القائمة على مستوى الكفاءة والقدرة على الإنجاز. فالديمقراطية إذن من منظور التنمية تعني مضمونا واسعا وشاملا لجميع الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ولعل ما ورد في إعلان الحق في التنمية لدليل على الارتباط بين حقوق الإنسان، الديمقراطية والتنمية كحق عالمي من حقوق الإنسان، و هي ضرورة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الحاجات الاقتصادية، والرفاه

---

[1] UnitedNationsDevelopmentProgram, Jeff Hoover (Ed), “Governance for the future: democracy and development in the least developed countries**”**, Report**,**UNDP, 2006, p 40.

[2] محمد غربي، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، أفريل 2011، ص 377.

الاجتماعي للأفراد، والتخفيف من حدة الفقر والحرمان من القدرات، بحيث تسعى إلى تحرير هذه القدرات وذلك من خلال تمكين الفقراء وتوسيع قدراتهم وتوظيفها، والحصول على الموارد على أساس العدل والمساواة[1].

المبحث الثالث. دور الدولة :المتغير الحرج ضمن ثنائية(التنمية/الديمقراطية).

ظل دور الدولة يتسع ويضيق أحيانا أخرى معبرا به عن الإتجاهات النظرية السائدة وكان في كل مرة محددا أساسيا ومتغيرا مهما تتحدد على أساسه درجة الإرتباط بين المتغيرين:السياسي والإقتصادي. **ففي اتجاه تأثر الديمقراطية بالتنمية تبلور اتجاهين رئيسيين:**

أولا.ساد التصور القائل بضرورة الدور المهيمن للدولة اقتصاديا من اجل التقدم في عملية التحديث ،وسيؤدي ذلك بالضرورة إلى تحقيق التنمية السياسية ،وذلك ضمن نطاق التصور التحديثي .

ثانيا. تراجع دور الدولة اقتصاديا ، سيؤدي إلى فتح المجال السياسي وذلك ضمن ادبيات الاقتصاد السياسي الجديد.

في حين **ساد ضمن اتجاه تأثر التنمية بالديمقراطية** تصوردور الدولة باعتبارها شريك أساسي بين عدة شركاء.

المطلب الأول. دور الدولة ضمن مسار" أسبقية التنمية الإقتصادية ":

في هذا المطلب سنحاول تبيان أهم التجارب التي حاولت تكريس التوجه النظري الدائر حول الإرتباط بين المتغير الاقتصادي كمتغير مستقل، وبين المتغير السياسي كمتغير تابع، من خلال التطرق للعناصر الآتية المعبرة عن تلك التجارب تسلسليا وهي:

- دور الدولة التحديثية النامية بعد الاستقلال.
- دور الدولة النامية في ظل سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي.

الفرع الأول.الدور الإقتصادي للدولة التحديثية:

بناء على تأثر الدولة الوطنية المزدوج (الإشتراكي، والرأسمالي معبرا عنه بدور دولة الرفاهية آنذاك)، فقد اضطلعت بالدور التنموي الأساسي كفاعل رئيسي ووحيد ،وحظيت بهيمنة واسعة على الجانب الإقتصادي، حيث عملت على مايلي:

- وضع جميع الموارد تحت تصرف الحكومات بما في ذلك حركات التأميم التي طالت المؤسسات الإقتصادية.
- استخدام هذه الموارد الاقتصادية لتقوية سلطتها ، وضمان استمراريتها.
- العمل على تقييد أنشطة القطاع الخاص، وتنظيمها أحيانا أخرى.

[1] بطرس بطرس غالي، التفاعل بين الديمقراطية والتنمية، مرجع سابق الذكر، ص 07.

- اعتماد نهج التخطيط المركزي، التوظيف الكامل، زيادة الإنفاق الحكومي... وغيرها.

وبالتالي تشابهت كل الدول النامية تقريبا ، في الإستراتيجيات التنموية التي انتهجتها، وذلك رغم إختلاف الخطاب الأيديولوجي الذي صاحب تلك التجارب التنموية.(انظر الجدول 7).

الجدول رقم (7): قراءة في مواقف القوى (الإشتراكية/الرأسمالية) من تدخل الدولة

	الموقف من تدخل الدولة	**الأسباب والإجراءات المتخدة**
التوجه الإشتراكي التحديثي	تدخل الدولة ضروري	**أسبابه:** – تجاوز الرأسمالية، والخسارة المالية **إجراءاته:** التأميم، رفض الإستثمار الأجنبي
التوجه الغربي التحديثي	تدخل الدولة أمر محبذ	**أسبابه:** – مساندة التطور الرأسمالي – الدفاع عن الملكية الفردية **إجراءاته:** التعاطي مع مصالح الرأسمال العالمي والتكيف معها عالميا.

المصدر:من إعداد الطالبة بالإعتماعلى: سمير أمين، "المغرب العربي امتداد الأزمة أم انطلاقة جديدة؟ "، في سمير أمين وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المغرب العربي** ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998، ص 09.

ويرى "سمير أمين" أن أهم عوامل التوجه نحو هذا المشروع التنموي(*)هي:

- ضعف الصناعة في دول آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- هيمنة القطاع الفلاحي.
- سيطرة منظومة إجتماعية تقليدية في أغلب هذه الدول، كالبرجوازية الفلاحية في دول أمريكا اللاتينية.

ويقوم المشروع التنموي الوطني على نظرة تحديثية جوهرها:

- إعادة إنتاج علاقات الإنتاج، والعلاقات الإجتماعية الأساسية، والإنتقال النمطي من التقليدية إلى الحداثة، وتتمثل في علاقات الأجر، تنظيم المؤسسة الصناعية، البناء الحضري، التربية والتعليم، مشروع المواطنة ... وغيرها.

(*) يسمي سمير أمين هذه المرحلة بمرحلة "أيديولوجيا التنمية"، أو "المشروع الوطني البرجوازي".

- الإهتمام يكون في مرحلة أولى بضرورات التنمية، قبل تحقيق الديمقراطية كخصوصية للرأسمالية المتقدمة، ولهذا فقد توجهت معظم الدول النامية في نفس المشروع السياسي: نظام الحزب الواحد، الزعيم، القائد، الإنتخابات الشكلية ...الخ.

من خلال قراءة في نتائج هذه التجارب، يلاحظ أنها تختلف من النقيض إلى النقيض. فقد تمكنت عشرة بلدان من آسيا وأمريكا اللاتينية من بناء صناعة تنافسية ومراكز إقتصادية قوية في السوق العالمية، وفي الطرف المقابل جملة الأقطار العربية والإفريقية والتي حافظت على كونها مصدرا للموارد الأولية [*]بسبب كونها لم تتمكن من الإيفاء بشروط مشروعها التنموي، وأهم هذه الشروط [1]:

- الهيمنة على إعادة تكوين قوى العمل الذي يتطلب أولا سياسة إقتصادية تسمح بتنمية زراعية.
- الهيمنة على تمركز الفائض المالي الذي يتطلب وجود أشكال مالية تكون مستقلة نسبيا، إزاء المال المتعدي الجنسيات، وذلك لتوجيه استخدام الأموال في الإستثمار المطلوب لدفع تنمية قوى الإنتاج.
- الهيمنة على السوق المحلية والقدرة على الدخول في المنافسة الدولية، ولو في حدود قطاعات مختارة.
- الهيمنة على مصادر الموارد الطبيعية.
- القدرة على اكتساب وإعادة تكوين التقنية، دون الحاجة إلى استيراد جميع عواملها .

في هذا السياق يشير أخصائيو الإقتصاد الدولي الكلاسيكي إلى أن أزمة التنمية في إفريقيا والعالم العربي، تعود إلى عجز اقتصاداتها على الإنخراط بطريقة ديناميكية في الإقتصاد الرأسمالي العالمي القائم على أرضية إنتاجية متصاعدة، وقد كانت هذه الأزمة ذات أبعاد متعددة[2]، أزمة تمويل تمثلت في المديونية الخارجية، وعدم قدرتها على تغطية الواردات الضرورية، أزمة فعالية نظرا إلى فشل نماذج التنمية في تحقيق أهدافها المعلنة في البداية، ولا سيما تغيير أبنية الإنتاج التابعة، وأزمة مشروعية سيما أن مشروعية الأنظمة السياسية في أغلبها مستمدة من فعاليتها الإقتصادية.وقد تمثلت أسبابها أساسا في[3]:

- فساد الأنظمة السياسية.
- ضعف الأسس الإقتصادية.
- ضعف إنتاجية القطاع الفلاحي، وعدم توجيهه للتداول والتجارة.

---

[*] يشار إليها بمصطلح العالم الرابع في ظل العولمة.

[1] داود سلوم الخزرجي، " **الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق** "، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، العراق :جامعة الكوفة ,كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2008، ص 58.

[2] عبد الله مولة، "التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية"، **التواصل**، عدد (24)، جوان 2009، ص 53.

[3] سمير أمين، مرجع سابق الذكر، ص 16.

ولعل في هذه الأزمة المتعددة الأبعاد أوضح تعبير عن فشل المسار التحديثي بهذه الدول، وفي ذلك يرى الأستاذ "محمد نصر عارف" أن هذا المسلك التحديثي ارتبط بظاهرتين هما[1]:

- تعميق مستوى التبعية الإقتصادية وتدعيم سياسات الإحتواء خارجيا.
- تمكين الدولة إزاء المجتمع، واتساع رقعة تحكمها وسيطرتها عليه والتقليل من هامش حرياته (سياسيا وإجتماعيا).

لقد شكلت تداعيات الأزمة التنموية المستعصية التي واجهتها أغلب هذه الدول بداية لمنعطف باتجاه تغيير الأوضاع بصورة جذرية ولا سيما في ظل تصاعد ديناميكية العولمة الإقتصادية مع بداية الثمانينيات من القرن الماضي، الأمر الذي طرح ضرورة إعادة النظر في دور الدولة في الحياة الإقتصادية، باتجاه تبني الخطاب الليبرالي الذي يدعو إلى الحد من دور الدولة ، وجعل السوق كأداة وحيدة لضبط العملية التنموية، وبالتالي سيشكل التقليل من مدى وظائف الدولة إضعافا لسيطرتها، ما يمهد لقيام قوى إجتماعية في ظل حرية السوق، تقوم بالدعوة لاعتماد الخيار الديمقراطي، وقد تمثل ذلك الخطاب النيو ليبرالي في سياسات المشروطية الإقتصادية .

الفرع الثاني: دور الدولة في ظل سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي.

أدت نهاية الحرب الباردة، وانهيار المعسكر الإشتراكي إلى نقطة تحول في سير الإقتصاد العالمي، في إطار تحولات العولمة الإقتصادية والعولمة السياسية وفقا للنمط التلازمي بين القوانين الرئيسية للنظام الرأسمالي إلى بروز العديد من الإشكاليات أهمها[2]:

- ضرورة الحديث عن التجديد الإنمائي وارتباطه المباشر بمفاهيم العقلانية والعقل، والتفكير ومقاصده واهتماماته، ومدى ارتباط ذلك بالسياق المجتمعي والزمني.
- إشكالية المواءمة بين الخصوصيات والتماسك الاجتماعي وبين الذوبان في قيم العولمة.
- التوتر بين التقاليد وبين الحداثة.
- التوتر بين العالمي والمحلي.
- التوتر بين الحاجة إلى التنافس والحرص على تكافؤ الفرص "المنافسة الحافزة والتضامن الموحد".
- تراجع دور الدولة في التنمية تحت ضغط مد العولمة، والتوترات الداخلية الناتجة عن عدم التزام الدولة بالوفاء بالتزاماتها، وتحقيق أهداف التنمية.

[1] نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** ، مرجع سابق الذكر، ص ص 21-22.

[2] موساوي عبد الله، "دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد(06) أفريل2010، ص 54.

هذا المنطق الليبرالي الذي ظهر منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبخاصة مع وصول رئيسة الوزراء البريطانية السابقة "مارغريت تاتشر" و"رونالد ريغن" رئيس (الو. م .أ) سابقا إلى الحكم الذي عبر عن هذا الدور الجديد للدولة بقوله "الدولة ليست هي الحل، بل هي المشكلة"[1].أدى إلى ظهور العديد من المتغيرات منها:

- طابع الدولة: بالتغير من دور الدولة الراعية إلى نمط دولة الحد الأدنى.
- طبيعة السياسات الإقتصادية: وتم الإنتقال من نمط الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر.

ظهور أبعاد خارجية تؤثر على الإقتصادات المحلية: وشكلت المنظمات والشركات متعددة الجنسيات أهم مظاهرها.

ومن خلال ذلك يظهر واضحا الدعوة إلى حيادية السياسات الإقتصادية، وفي هذا المعنى فإن: المكانيزمات التنظيمية للسوق ستكون قادرة على ضمان الأداء الأمثل للنظام الإقتصادي [2]، فالدولة التدخلية أصبحت أمرا غير مرغوب فيه وفق منطق دولة الحد الأدنى، والذي يشير إلى أن دور الدولة ينحصر في كونه تصحيحيا، يركز على ثلاث محاور هي[3]:

أولا. التحرير الإقتصادي: بإزالة القيود والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة في ظل تشجيع القطاع الخاص.

ثانيا. إصلاح القطاع العام: بتحسين إدارة المصروفات العامة، إصلاح الخدمة المدنية وتحسين أداء المؤسسات العامة بتخصيصها أو إعادة هيكلتها.

ثالثا: سياسة إقتصادية تحقق الإستقرار للاقتصاد الكلي.

من جهته يقوم "فوكوياما "، بتشريح واقع هذه الدول (الأداء الاقتصادي والمؤسساتي) باعتماده تفرقة بين مدى فعاليات الدولة (الوظائف والأهداف)، وبين قوة سلطة الدولة أو القدرة المؤسساتية وتعني قدرة الدول على تخطيط وتنفيذ سياساتها بطريقة ديمقراطية، (التي يعبر عنها" هنتنغتون" بمصطلح التطوير السياسي أو التنمية السياسية) كبعدين أساسيين للدولة، ويصنف الدول وفق الشكل البياني كالتالي[4]:

---

[1] Dimitri Uzunidis et Lamia Yakoub. « Le développement dans la mondialisation: crise de la gouvernance mondiale et retour de l'état », **RECHERCHES INTERNATIONALES**, n° (84), Décembre 2008, p 107.
[2] Ibid, p 109.

[3] علي توفيق صادق، "**تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية**"، المؤتمر العلمي العاشر، "**الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية**"، (19-20 ديسمبر 2009)، بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص 14.

[4] فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سابق الذكر، ص ص 54-55.

الشكل رقم (12): الدولة والكفاءة

ع

قوة قدرة مؤسسات الدولة + المدى المحدد لنشاطات الدولة مثال (و.م.أ)

قوة مؤسساتية لكنها أقل من المربع الأول + مدى أكثر اتساعا لنشاطات الدولة خاصة في المجال الاجتماعي مثال: الدول الأوروبية

المربع 1

المربع 2

قدرة مؤسسات الدولة

أداء مؤسساتي ضعيف + تدخل معتبر للدولة

أداء مؤسساتي واقتصادي ضعيف جدا + تدخل كلي للدولة (الدولة العربية والإفريقية)

المربع 3

المربع 4

س

مدى وظائف الدولة

المصدر:فرانسيس فوكوياما ، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**،ترجمة:مجاب محمد الإمام،الرياض:مكتبة العبيكان،الطبعة العربية1، 2007، ص55

حسب "فوكوياما" يمثل المربع الأول في الشكل: المكان الأمثل لتصنيف الدول، كونه يجمع بين المدى المحدود لنشاطات الدولة مع قوة قدرتها المؤسساتية، ويتوقف النمو الإقتصادي تماما، إذا اقتربت الدولة كثيرا من بداية المحور (ع) حيث تعجز عن أداء وظائفها الدنيا. ومن الجهة المقابلة يفترض أن تتدنى نسب النمو الإقتصادي طرديا، مع ابتعاد مواقع الدول باتجاه اليمين على امتداد محور (س)، أي كلما زاد مدى وظائف الدولة وقلت قدرتها المؤسساتية، وملا يلاحظ على هذا التوجه لدى "فوكوياما" أن فيه دعوة لتجديد نموذج دولة الحد الأدنى التي تضطلع بالحد الأدنى من الوظائف الإقتصادية والإجتماعية.

بينما تجادل الدول الأوروبية على أن الكفاءات الإقتصادية وفقا للنموذج الأمريكي تكون دائما على حساب العدالة الإجتماعية، لذلك فهي تفضل البقاء في المربع الثاني ويتواجد عدد كبيرمن الدول النامية في المربع الرابع، وتتسم بانعدام الكفاءة مقابل مدى طموح جدا من النشاطات التي لا تستطيع القيام بها.

فالدولة حسبه من الأفضل أن تتواجد في المربع الأول، غير أن تغير أجندة التنمية على مستوى المؤسسات المالية الدولية في بداية التسعينيات من القرن الفارط أدى إلى تفضيل كثير من الإقتصاديين تواجد الدولة في المربع الثالث على أساس أن الأسواق ستنظم نفسها بنفسها في نهاية المطاف ،وقد قدم "إجماع واشنطن" مجموعة من

التدابير الإقتصادية لذلك،صممت خصيصا لدفع الدول باتجاه اليسار على امتداد المحور(س)، وذلك باجراء عمليات الخصخصة ،خفض الدعم الحكومي ،وغيرهامن التدابير المصنفة في خانة النيوليبيرالية.غير أن المشكلة حسبه كانت في أن العديد من هذه الدول حين قلصت من مدى الدولة،قامت إما بالتقليل من قوتها كذلك، أو توليد الحاجة إلى قدرات لم تكن موجودة من قبل [1].ولذلك فإنه في حين كان يجب أن يتلازم تقليص المدى مع زيادة القوة فإن دول كثيرة عملت على تقليص المدى والقوة في آن معا.وبناء عليه كانت النتيجة بدلا من إستقرار هذه الدول في المربع الأول ،وجدت نفسها مستقرة في المربع الثالث (انظر الشكل) . واقتضى ذلك ضرورة التغيير الجذري في طريقة التفكير ،من خلال إدراك أولوية قوة الدولة على مدى وظائف الدولة وقد اعترف بذلك عميد اقتصاديي السوق الحرة "فريدمان" بقوله:"لقد تبين لي أن حكم القانون ربما أكثر محورية من الخصخصة" [2].

ولذلك تم إعادة طرح الإهتمام بدور الدولة، وتقديم طرح لحدود وطبيعة هذا الدور، في إطار طرح تصور مبتكر تمثل في "الحوكمة الديمقراطية"، ضمن نوع جديد من المشروطية العالمية، ولكن هذه المرة لم تكن اقتصادية وإنما سياسية، الهدف منه توفير إطار لجودة الحكم والديمقراطية، من أجل تحسين كفاءة وفعالية الحكومات لتطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي، وتعزيز السلطات القانونية والإدارية للدولة.

المطلب الثاني: دور الدولة ضمن مسار"أسبقية الديمقراطية".

لقد ألهمت الأعمال الفلسفية لـــ "ميشال فوكو" (Michael Fuacault) حول الحاكمية (La gouvernabilité)، العديد من التحقيقات في إشكاليات الحكومة المرتبطة بالخطابات الليبرالية والنيولبرالية، فقد تم التركيز من خلال ذلك على حكومة الإقتصاد، السياسات الإجتماعية المرتبطة بالأسر، الفقر، وطبيعة الرعاية الإجتماعية والخبرات العلمية والتكنولوجية المستخدمة في هذه المجالات[3].

ويبرهن "غاريت" (Garrett) على أن "دول الديمقراطية الإجتماعية تمكنت من الإزدهار، ذلك أن العولمة تكافئ الإستراتيجيات المتماسكة، سواء السوق الليبرالية أو الديمقراطية الإجتماعية الكوبوراتية [*]، ولكن تعاقب الأنظمة غير المتماسكة. فقد تمكنت الأنظمة الديمقراطية الإجتماعية الكوربوراتية، من تقديم فوائد عديدة لقطاع الأعمال، كالتعاون بين أرباب العمل والعمال، والقوى العاملة عالية المهارة، التي توفر عوائد أكبر على الاستثمار، ليبقي ذلك على بيئة ضرائب منخفضة، وذلك ما يبقي حسب النيومؤسساتيين مجالا واسعا للتدخل الحكومي في المجالات الإقتصادية والإجتماعية،فالعولمة حسب أنصار النيومؤسساتية "تتجه نحو تمكين الدول القومية، بدلا من

---

[1] فرانسيس فوكوياما ،**بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين** ،مرجع سابق الذكر ص60

[2] نفس المرجع، ص65

[3] Alan Finlayson and James Martin, « Post Structuralism », in Kevin T.Leicht, J.Craig Jenkins(eds), in Collin Hay,Michael lister and David Marsh,(eds),**The State:Theories and Issues**, New York:Palgrave Mac Millan,1st published,2006, p 170.

[*] يشير مصطلح "الكوبوراتية" إلى الشراكة التفاعلية في صياغة وتصميم قرارات السياسة العامة بين الفواعل الرسمية والاقتصادية والاجتماعية.

مجرد كونها تصنع التحديات لها"[1]. فقد عملت على توفير فرص عديدة للدول، وأدت إلى التحول في دور الدولة من[2]:

- التحول من الحكومة إلى الحوكمة.
- التحول من الإنتاج المباشر للسلع والخدمات إلى التخطيط الإستراتيجي والتمكين لبيئة القانونية المناسبة.
- التحول إلى حماية السلع العامة: كالبيئة وحقوق الإنسان.
- مطابقة قدرة الدولة على دورها.

لقد أدى تكامل الإقتصاد العالمي، وتحرير الإقتصادات المحلية، المترافقة مع رقمنة المعلومات، إلى إحداث مطالب جديدة على قدرات الدولة، واستجابة لذلك تم التغيير في أدوارها أيضا، فقد أصبحت الدولة تلعب دور القيادة (Steering Role)، المعبر عنه من خلال توفير استراتيجيات التخطيط، وتمكين البيئة، وتشاطر الحكم مع مشاركة نشطة للقطاع الخاص والمجتمع المدني[3].

وقد أصبح هذا الدور مكرسا بصورة رسمية ضمن الحوكمة الديمقراطيةكإطار عملي سياسي،مؤسساتي حسب أدبيات الأمم المتحدة، فدور الدولة الذي بدأ يتبلور، في الخطاب الدولي حول التنمية، أصبح يؤكد على وظائف الدولة الأساسية في إطار إقتصاد السوق الإجتماعي، وظهر ذلك في تقرير البنك الدولي عام 1997م بعنوان "الدولة في عالم متغير"، والذي يدعم فكرة أن هذا الدور يقوم بتصحيح فكرة كمالية السوق، التي تم طرحها من خلال برنامج التعديل الهيكلي، وعليه تمت صياغة الحوكمة الديمقراطية لتصحيح أخطاء الدولة الحديثة، ولضمان أن مصالح الجماعة لا بد أن تفرض قبل كل اعتبار للمصلحة الفردية[4].

إن التفاعل والتكامل بين الروافد الثلاث: الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني في إدارة الشؤون العامة، وفق أسس ديمقراطية، يشكل وينتج الحوكمة الديمقراطية، وفي إطارها يناط بكل فاعل دور ووظائف معينة، ولكنها تؤدي إلى نتائج متكاملة، وهي كما يلي[5]:

1. القطاع الخاص: ويشكل كل المشاريع الخاصة غير المملوكة للدولة، يعمل على خلق المداخيل، مناصب الشغل، وتبعا لذلك التراكم.

---

(1) David March, Nicola J. Smith and Nicola Hothi, "Globalization and the State",in Kevin T.Leicht, J.Craig Jenkins(eds), in Collin Hay,Michael lister and David Marsh,(eds),op.cit, p 176.

(2) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, " Globalization and the state: challenges for economic growth and human development", op.cit, p 05.

(3) Ibid, p 09

(4) عزي، وغانم جلطي، " **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية** "، الكويت: مكتبة منظمة الشفافية الكويتية، 2005، ص 17.

(5) حسن كريم، مرجع سابق الذكر، ص 97.

2. المجتمع المدني: وظيفته تعبئة وتجنيد المواطنين لأجل المساهمة في النشاطات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، إنه يعبر عن مجال الحياة الاجتماعية المنظمة الذي يتميز بالطوعية، العمل الذاتي والاستقلالية عن مصالح الدولة، وهو محكوم بمجموعة من القوانين والقواعد المشتركة[1].

3. دور الدولة في عملية التنمية: في سياق النقاش حول إعادة تحديد دور الدولة، فقد سادت فكرة الدور المركزي والشامل للدولة في تخطيط التنمية في عقود الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ثم سادت فكرة بديلة تستند إلى مبادئ الليبرالية النيوكلاسيكية، وتدعو إلى انسحاب الدولة إلى أقصى حد ممكن، وتقليص حجم القطاع العام حيث يقتصر دور الدولة على التنظيم، الذي يتضمن وضع قواعد اللعبة وتنفيذها للتغلب على إخفاقات السوق [2]، وفي مقابل هاذين المفهومين برز مفهوم آخر، أعاد تحديد دور الدولة، جوهر هذا الدور الجديد يقوم على التشارك بين الدولة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، تكون فيه الدولة فاعلا أساسيا في وضع السياسات العامة في مجالات: التعليم، العمل، الإسكان، البيئة، توزيع الموارد، التكوين المهني، وتعزيز التكامل بين المجالين العام والخاص، تعزيز المجتمع المدني، وإنجاز مشاريع البنية التحتية، تمكين المرأة وتوجيه القطاع الخاص نحو المشاريع الأكثر إنتاجية[3].

ويعكس مفهوم الحوكمة الديمقراطية التغير الذي طرأ على دور الدولة، والدعوة لإعادة الإعتبار لهذا الدور في التنمية و تنظيمه، في ظل نظام إقتصادي هو إقتصاد السوق الإجتماعي، الذي يعبر عن نظام اقتصاد السوق الحر، الذي تتدخل فيه الدولة لمعالجة حالات إخفاق السوق. حتى يكون للإقتصاد وظيفة تنموية، إجتماعية، ويتجه لتحقيق العدالة، والرفاهية لكافة المواطنين، لتصبح بذلك السوق محكومة بالبعد الاجتماعي وليس بآليتها الحرة، وفي حدود هذا المفهوم تقوم الدولة بدور مفتاحي في الحماية الإجتماعية، التحفيز الإقتصادي والإجتماعي، والرفاه للمواطنين ويقوم نظامها على مبادئ تكافؤ الفرص، التوزيع العادل للثروة والمسؤولية العامة عن أولئك الذين لا يستطيعون تأمين متطلبات العيش الكريم بأنفسهم، وبذلك تعتبر تقوية دور الدولة هي الأساس لعملية التنمية الشاملة، وفي هذا السياق يعتبر "ستيغلتز" أن النظام الاقتصادي الأمثل لتحقيق النمو الإقتصادي والعدالة الإجتماعية هو ذلك النظام الذي يحقق التوازن بين دور الدولة وآليات السوق، مع وجود دور بارز للمجتمع

---

[1] لاري دايموند، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية "، **مجلة أوراق ديمقراطية** ، العراق: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد 03، جويلية 2005، ص 28.

[2] أحمد فاروق غنيم، "**الديمقراطية واقتصاد السوق**"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، تاريخ تصفح الموقع:15/02/ 2014.

http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Democratic_Governance/Democracy_and_Free_Market_Economy.pdf.

[3] Tim Blackman, « Globalization and public policy », in George Ritzer (Ed), **The Blackwell Companion to Globalization**, USA: Blackwell Publishing LTD, 2007, p 437.

انظر كذلك:برنامج الأمم المتحدة للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية " **خلق الفرص للأجيال القادمة**"، 2002، مرجع سابق الذكر، ص ص 18-41

المدني، بحيث يتحدد حجم ودور كل دولة وفقا لدرجة تطورها الإقتصادي والإجتماعي، غير انه يذهب إلى اعتبار أن المهم في هذا الدور، هو كيف تقوم الدولة به؟

وفي إجابته عن هذا التساؤل يعتبر أن الديمقراطية هي التي تحدد ذلك وفق الأولويات المحددة من قبل المجتمع، من خلال المشاركة في الحوار، بحيث تكفل – حسبه- التوظيف الأمثل للموارد المحدودة[1].

ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن فاعلية هذا الدور، تقوم بصورة أساسية على الإصلاحات التالية:

أولا: إصلاح سياسي يلغي مراكز النفوذ والفساد، ومن خلال تنمية سياسية تجسد وتبني الديمقراطية لتحقيق التوازن بين المجتمع والدولة وتوفير ضمانات حقوق الإنسان، وضمان التمثيل العادل للمصالح المختلفة من خلال الآليات المؤسسية، السياسية وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، لأن الإرادة السياسية هي التي تحدد ما يجب القيام به اتجاه مكافحة الفقر الإنساني[2].

ثانيا: إصلاح إقتصادي يقوم على بناء مؤسسات السوق التي تعد شريكا أساسيا في التنمية، والتي تمارس دورها في ظل مبادئ المنافسة ومراقبة تطور الاحتكارات، وتكافؤ الفرص بين مختلف الفعاليات الاقتصادية ، وتفعيل مشاركة الدولة وشركائها الاجتماعيين كجوهر لهذا النموذج الاقتصادي بمعنى ضرورة التوافق السياسي بين لكافة الأطراف الفاعلة في المجتمع، من الدولة إلى أرباب العمل إلى الشركات الكبرى، إلى الأحزاب والنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني، ومعنى ذلك ضرورة أن ينطلق هذا الإصلاح الاقتصادي من هذا التداخل والاندماج بين مختلف النظام العام، حيث يمكن فهمه في صورة وحدة المبادئ وشموليتها والمتحققة من خلال المنافسة الاقتصادية، ولذلك فإن هذا الخيار الاقتصادي يؤكد على حضور الدولة والقرار السياسي في صياغة العلاقة بين التنافس والتضامن، وبين وحشية السوق والعدالة في الحياة، ومراقبتها[3].

إن أنموذج اقتصاد السوق الإجتماعي، هو أنموذج توافقي، يقدم لنا رؤية أكثر توازنا لدور الدولة، رؤية تعترف بحدود السوق وإخفاقاتها وحدود وإخفاقات الدولة، لكنها تعتبرهما شريكين يجب عليهما أن يتعاونا [*]،أما طبيعة هذا التعاون فتختلف تبعا لتطور كل دولة سياسيا واقتصاديا، وكما يرى "ستيغلتز " أنه ليس هنك أنموذج

---

[1] خليفة أدهم،"ستيغلتز: اقتصاد السوق الحرة فشل، والدور المتوازن للحكومة ضروري"، **الأهرام اليومي**، االعدد(45540)،السنة (136) ليوم السبت13 أوت 2011.

[2] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام1997، "**التنمية البشرية في خدمة التقليل من الفقر**"، نيويورك:البرنامج، ص 13

[3] سمير شرف وآخرون، "الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري في إطار التجربة المالييزية وصولا إلى اقتصاد السوق الاجتماعي"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد (30)، العدد (1)، 2008، ص 17.

[*] يرى "ستيغلتز" أن الأصل في هذه العلاقة هي المشاركة أكثر من كونها علاقة تنافس ويعبر عن ذلك بقوله:

« How can government and the private sector act together, as partners or in the more technical jargon of economics, in a complementary fashion".in Joseph Stiglitz, **« Redefining the role of the state: what should it do? How should it do it? And how should these decisions be made?** Paper presented on The Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Japan: Tokyo, 1998, p08 .

واحد للسوق، بل هناك فوارق قوية بين الصيغة الألمانية لاقتصاد السوق والصيغة اليابانية، وبين الصينية والماليزية[1].

كما يعتبر "غونتر بارنهار"(Gunter Bernhar) أنه إذا كانت العولمة الإقتصادية، قد قللت من الإستقلال الذاتي للدولة القومية في المسائل الإقتصادية، فإنها تتطلب في مقابل ذلك حالة من زيادة النشاط في المسائل الاجتماعية، وممارسة قدرتها التوزيعية التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، فتوزيع ثمار التنمية الاقتصادية بما يضمن وصولها إلى القاعدة العريضة في المجتمع لا يحدث تلقائيا، وإنما يرتبط بالسياسات التوزيعية للدولة والخدمات الاجتماعية التي تضطلع بها [2].وترى"مينوكال"من خلال المقارنة بين الدولة التنموية [*] وأجندة الحوكمة الديمقراطية(الحكم الراشد الديمقراطي) أنه"رغم أن مفهوم الحكم الراشد يؤكد الحاجة إلى السيطرة على الدولة(The control of the state) ،غير أنه ضروري في جعل الحكومات تعمل"[3].

من خلال ما تقدم في سياق البحث في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية تبين أن هناك مستويين للتحليل:

1- مستوى التنمية الاقتصادية كمرادف للنمو الاقتصادي، الذي اعتمدت عليه العديد من الدراسات قد يكون مؤشرا للتنمية الريعية، ولا يعبر عن مستوى متقدم للتنمية الاقتصادية ، وعليه فإن نتائج الدراسات التجريبية لا تزال غير حاسمة في تأكيد طبيعة العلاقة،والبناء الشرطي بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. وذلك لعدم تبلور شكل وطبيعة التأثير وفق قاعدة منطقية، تؤدي مقدماتها إلى نتائج محددة وموضوعية، غير أن ذلك لاينفي من جهة أخرى أمرين تثبتهما الخبرة العلمية وهما:

- الرأسمالية أثرت تاريخيا في أنظمة الحكم، بما ساهم في تراكية تاريخية - سوسيو سياسية عبرت عنها الطبيعة الديمقراطية للأنظمة السياسية من جهة، ومن جهة أخرى، فإن النظم الديمقراطية تتوفر على مقومات بناء تنمية اقتصادية قوية أكثر من النظم الأخرى. كما أن الحرية الاقتصادية قد لاتفضي بالضرورة إلى تحول ديمقراطي على الأقل في المدى القريب، لكن قد يكون تأثيرها كبير و إيجابي على المستوى البعيد.
- الاقتصاد كبنية وعمليات وعلاقات يؤثر على الديمقراطية من عدة زوايا:

-يؤثر الإنجاز الاقتصادي في العملية الانتخابية، فقدرة أي حزب سياسي على الوصول إلى السلطة أو الاستمرار فيها، تعتمد على ما يحققه من رفاه مادي ينعكس إيجابا على الجانب الاجتماعي.

---

[1] ibid.

[2] Gunter G. Bernhar, and Hoeven Ralph Van Der, “The social dimension of globalizationaReview of the literature”, **INTERNATIONAL LABOUR REVIEW**, vol (143), n° (1-2), 2004, p 30.

[*] سنتطرق لتعريف الدولة التنموية في المبحث الثالث، الفصل الثاني، القسم الثاني.

[3] Alina RochaMinocal and V.Fritz ,”(Re) building developmental state:From theory to practice”,working paper n°274,London:Overseas development institute,September2006,p05.

-قد يستخدم الاقتصاد كأداة لتشجيع الديمقراطية من خلال زيادة المعونات، القروض والدعم الاقتصادي، أو من خلال طرق سلبية كفرض العقوبات ....

-دور العولمة الاقتصادية على دفع وتيرة الديمقراطية، حيث تؤثر مثلا التجارة الدولية على مصادر القوة للتحالفات الاجتماعية داخل الدول، ولاسيما الطبقة الوسطى التجارية التي تسعى لتحقيق الديمقراطية لأنها تخدم مصالحها.

2- مستوى التنمية الإنسانية: من هذا المنظور تكون العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية علاقة تفاعلية أساسها التأثير المتبادل.

القسم الثاني

التنمية والديمقراطية في العالم العربي: بين السياقات العالمية والمحلية

.

الفصل الأول: مسارات الإرتباط بين التنمية والديمقراطية وفق السياقات العولمية

الفصل الثاني: نحو تفعيل آليات الحوكمة الديمقراطية على ضوء مستويات التنمية الإنسانية في العالم العربي

الفصل الأول

مسارات الإرتباط بين التنمية والديمقراطية وفق السياقات العولمية

المبحث الأول:من الدولة التحديثية العربية إلى الدولة الدنيوية: مأزق التنمية والديمقراطية

المبحث الثاني: الحوكمة الديمقراطية ومسارات جديدة للتنمية

تمهيد:

عكست الأدبيات النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية دلالات قيمية وإيديولوجية تعبر عن الأنماط الحضارية الغربية ، هذه الأخيرة التي سعت العولمة إلى كوننتها من خلال فرض تبني المسار التنموي الغربي الليبرالي سياسيا واقتصاديا،كما تم فرض اتجاه الارتباط بين السياسة والاقتصاد.

ومن مفارقات العولمة، تصاعد جدلية (العولمي- المحلي)، ولذلك فلقد أدت إلى إحياء "الثقافات المختلفة"، الأمر الذي أدى إلى التأكيد على إعادة النظر في مفهوم الديمقراطية الانتخابية للأجهزة السياسية الوطنية لأنها أثبتت بقيامها على المنطق الليبرالي العميق، تجريبيا، عدم تطابقها مع فكرة المواطنة، وقيامها على أسس إستبعادية، غير اندماجية، سواء فيما يتعلق بالجماعات والأقليات المختلفة من حيث اللغة، الدين والعقيدة، أو الأصول القومية كما أنها لا تتطابق مع فكرة العدالة الاجتماعية، لأنها تعمل على تشجيع التمايز، والتراكم الخاص للثروة. ولذلك فقد بات التأكيد على "المواطنة الديمقراطية" أكثر من ضروري ولا سيما في ظل تحولات العولمة، لأن المجتمعات المدنية هي الكفيلة باستيعاب هذه المصالح واحتوائها.

بناء على ذلك جاء المفهوم الشامل للديمقراطية ليؤكد على مبادئ التشارك، الخصوصية المجتمعية، العدالة الاجتماعية، والإنصاف، ويرتبط بذلك التوجه نحو تجاوز "دولة الرفاهية" إلى دولة "إعادة التوزيع"، ومن هذا المنظور فقد ارتبطت الديمقراطية بالتنمية الشاملة، وأصبحت ركيزة أساسية لبنائها. ومن جهة أخرى ارتبطت بعلاقة تفاعلية جدلية بالتنمية الاقتصادية، لتشكلا معا أهم ركيزتين للتنمية الإنسانية.

فإذا كانت هذه الفكرة تمثل نتيجة الفصل النظري لدراستنا هذه، فربما يكون من المنطقي مقاربتها عربيا، أي محاولة إسقاطها على الواقع العربي، لمعرفة مدى الارتباط الظاهر بين المتغيرين: السياسي والاقتصادي في نطاق هذا الواقع. ولذلك سنحاول إتباع المنهجية التالية:

في المبحث الأول سنتطرق لمسارات الارتباط بين التنمية والديمقراطية وفق السياقات العولمية، بدءا من أولوية التنمية الاقتصادية وفق أدبيات المنظور التحديثي ومنظور الاقتصاد السياسي، أما المبحث الثاني فسندرج من خلاله مسار الارتباط الثاني- من الديمقراطية باتجاه التنمية الاقتصادية –ضمن النموذج الأوسع للحوكمة الديمقراطية أي مسار الإصلاح السياسي وفق منطق المشروطية السياسية في إطار إعادة صياغة العلاقة بين السياسة والاقتصاد وآليات تجسيد ذلك عربيا.

المبحث الأول:من الدولة التحديثية العربية إلى الدولة الدنيوية: مأزق التنمية والديمقراطية

عملت الأنظمة العربية، على غرار الأنظمة العالم ثالثية الأخرى على تحقيق أهداف التنمية والتحديث، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وبما أن شعوب هذه الدول قد خرجت أغلبها من حروب خلفت الفقر والحرمان،بعد فترات طويلة من الاستعمار فإن أغلب هذه الأنظمة عملت على التركيز على تحقيق الرفاهية المادية أولا وفي المقابل تأجيل مطالب الديمقراطية ،غير انه بمجرد تحسين نوعية حياة هذه الشعوب من حيث مؤشرات النمو اقتصادي، واتساع الطبقة الوسطى، إلا أن الديمقراطية لم تتحقق. فما هي الأسباب؟ من أجل الإجابة عن ذلك سنحاول تقديم قراءة في الواقع العربي، خلال تلك المرحلة لمعرفة أسباب هذا الإخفاق التنموي. وسيكون ذلك من **خلال إسقاط مسار الارتباط– من التنمية الاقتصادية إلى الديمقراطية –** على الواقع العربي وتجلى ذلك أساسا في مسار الدولة التحديثية العربية لفترة ما بعد الاستقلال وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب الأول،كما تجلى كذلك في الربط بين الحرية الاقتصادية كشرط أولي للتحول الديمقراطي وفقا لمنظور الاقتصاد السياسي كما سنرى ذلك في المطلب الثاني.

المطلب الأول. الدولة العربية التحديثية: [*]

مثلت عملية التحديث علة وجود الدولة العربية، نجم عن ذلك واقع اقتصادي تهيمن عليه الدولة، و فكر سياسي يرتكز على أن التغيير لن يتأتى إلا عن طريق الدولة، والمحصلة النهائية لذلك إخفاق التحديث الاقتصادي والسياسي، وتكريس الهيمنة والتسلطية.

الفرع الأول. الأزمة البنائية للدولة التحديثية:

لقد اقتضت الضرورة التاريخية تشكل الدولة في الفضاء العربي، وبدأت هذه الضرورة مع مطالب التحرر من الاستعمار.

تنظر "ثناء فؤاد عبد الله" إلى الدولة باعتبارها "القوة التنظيمية للمجتمع" أي "المتغير الحرج" في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1]. وطبعا فهي في سبيل تحقيق ذلك لا بد من قيامها بوظائف، وهذه الوظائف تختلف من حالة إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر.

وفي سياق الدراسات حول ظروف نشأة الدولة القطرية في العالم العربي تبلور اتجاهان أساسيان هما[2]:

---

[*] قد يكون إدراجنا هنا للمنظور التحديثي بناء على امتداد هذه المرحلة وارتباطها الوثيق بظهور مفهوم العولمة باشتقاقاته المختلفة، وذلك استنادا إلى رأي الأستاذ "قاسم حجاج"الذي يحتمل الكثير من الصواب، حيث يعتبر أن مرحلة 1962– 1989، تمثل في نفس الوقت المرحلة الأولى لظهور مفهوم العولمة وبداية تسارع الدينامكية العولمية، لمزيد من الإطلاع أنظر: قاسم حجاج ، **فجر العولمة الجديدة**،ج1، مرجع سابق الذكر، ص ص90 – 91

[1] ثناء فؤاد عبد الله، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص 227

[2] إبراهيم حسين توفيق، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق الذكر ،ص 50

الإتجاه الأول: يعتبر أن الدولة العربية هي "منتوج استعماري"، فقد عملت القوى الاستعمارية على خلق كيانات قطرية عربية، متجاهلة في ذلك حقائق التاريخ والجغرافيا.

الإتجاه الثاني: يؤكد على الجذور، والامتدادات التاريخية لأغلب الدول العربية، ويعتبر أن الدولة العربية حقيقة سابقة عن الاستعمار الأوروبي للبلاد العربية.

في هذا السياق، يشير "إيليا حريق" إلى أن نظرة سريعة إلى تاريخ الدول العربية القائمة، تدل بوضوح على أنها دول قديمة، إضافة إلى كونها مجتمعات قديمة خلافا لآراء طلاب التحديث، وآراء العقائديين من القوميين العرب ... وكانت هذه الدول في مراحلها الأولى تقليدية دون شك، وإنما هذا لا يعني أننا في مطلق الحرية أن ننكر عليها كيانها السياسي"[1]. وعلى الرغم من تباين ظروف نشأة الدولة الوطنية العربية إلا أن مؤسساتها الحديثة هي نتاج للخبرة الغربية.

لقد سلكت الدولة الوطنية العربية مسلكا تحديثيا، فعمدت إلى بناء مؤسساتها البيروقراطية المدنية والعسكرية، مؤسسات التشريع، والتعليم والاتصال الجماهيري، ... وغيرها، وتشير الهندسة المؤسسية في الدول العربية، إلى تعدد الخبرات المتوافرة [2]، فقد اتبعت أحد النموذجين في سبيل تحديد شكل الدولة الأمثل، كهدف للتنمية السياسية، تمثلت أساسا في النموذجين الاشتراكي والليبرالي [*].

وفي سبيل "بناء الدولة"، عملت معظم الدول العربية على "هندسة البناء الشاملة" أي التركيز على الجوانب المؤسسية والدستورية، الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، "وكانت معظم الاستراتيجيات التنموية المتبعة ذات أهداف متشابهة رغم اختلاف الخطاب الأيديولوجي الذي صاحب هذه التجارب"[3].

يعتبر الدكتور "حامد ربيع" عملية أن عملية"البناء الحضاري" قد انطلقت من أجل تحقيق أول أهدافها وهو التحديث عبر التصنيع، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب كسبيل لتحقيق هدف آخر هو الحرية والعدالة والديمقراطية[4].

ومن أجل تحقيق أهدافها، قامت الدولة التحديثية العربية بإتباع إستراتيجية تنموية تقوم على رعاية الدولة للمشروعات الاقتصادية وتوسيع دورها، وتعزيز دائرة تدخلها، وواكب ذلك الخطاب الاقتصادي المؤكد على

---

[1] إيليا حريق، "نشوء نظام الدولة في الوطن العربي"، ورقة بحث مقدمة إلى: "ندوة الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي"، غسان سلامة (محررا)، ج2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 28.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق الذكر، ص 145.

[*] من بين الدول العربية التي انتهجت نهج النموذج الليبرالي منذ البداية نجد الأردن و لبنان، في حين اتبع المغرب الأقصى سياسة إقتصادية تسعى لإقامة قطاع عام كبير، وتقوية الاستثمار الصناعي، غير أن النظام السياسي تراجع عن هذه السياسة لصالح الخيار الليبرالي، كما عملت الجزائر وتونس على بناء نماذج اشتراكية، حادت تونس عنها في 1969.

[3] سمير أمين، "المغرب العربي احتداد الازمة أم انطلاق جديدة"، مرجع سابق الذكر، ص 09.

[4] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، مرجع سابق الذكر، ص 209.

أولوية تدخل الدولة في بناء السوق وعملية التحديث، وشكل ذلك نقطة جوهرية في المشروع الوطني العربي [1]. ويعتبر "سمير أمين" أن هذا المشروع التنموي كان يحمل في طياته الكثير من التناقضات التي أرّخت لفشله وإخفاقه، وعبّر عن ذلك تواضع منجزات الدولة العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال، بحيث أنها لم تؤد مهمتها البنائية التنموية[2].

ويوعز "محمد جابر الأنصاري" هذا الإخفاق إلى أن "مشروع الدولة القطرية قام أصلا، لسد فراغ سياسي وسلطوي ومؤسساتي وإداري بيروقراطي و لم تكن هناك غير الزعامات المحلية التقليدية المشخصة، وبقايا التركة البيروقراطية العثمانية في بعض الحالات، من دون وجود ركائز حقيقية لدولة فاعلة، لذلك باشرت الدولة أولا إقامة حكوماتها، وإداراتها، ومؤسساتها العسكرية، قبل أن تنتقل إلى بناء المؤسسات الأخرى من مجالس، هيئات وتنظيمات، أي أنها بدأت بتكوين الحكومة (السلطة) قبل الدولة" [3]. "فالسلطة في الوضع العربي هي حاضنة الدولة، وليس العكس"[4].

منطقيا فإن الإنطلاق من اعتبار أن الدولة الحديثة هي "دولة المؤسسات" يطرح أكثر من تساؤل عن إمكانية انطباق مفهوم الدولة الحديث على الدولة العربية بهذا المضمون؟

في ذلك يرى العديد من المفكرين أن الدولة الوطنية العربية، ما زالت تمثل مشروع دولة [5]. ولعل في ذلك تعبير عن الخلل البنيوي – الوظيفي الذي يشوب تكوينها ودورها.

ولعل في هذا ما يفسر ملاحظة "ألفرد بوني" (Alfred .b)حين كتب أن "البلاد العربية قد استوعبت بسرعة المظاهر الهيكلية لجهاز لدولة ولعملية التبقرط، ولكن مفهوم الدولة نفسه ظل غائبا، وكذا الكثير من أخلاقيات الخدمة المدنية"[6]. ويعبر عن ذلك مظاهر الأزمة التنموية المتعددة الأبعاد: اقتصادية، اجتماعية وسياسية، تعبر في مجملها عن حوصلة "عملية التحديث والتنمية السياسية"، التي قادتها الدولة الوطنية (التحديثية)العربية.

الفرع الثاني .معضلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

عرفت المرحلة التحديثية العربية مظاهر أزمة مجتمعية شاملة ،ويبدو لنا أبرزها فيما يلي:

---

[1] سمير أمين، مرجع سابق الذكر، ص 18.

[2] محمود جبريل، ورقة عمل مقدمة في الحلقة النقاشية "ليبيا إلى أين"، **المستقبل العربي** ، السنة (35)، العدد (399)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ماي 2012، ص 98.

[3] محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 1995، ص 186.

[4] نفس المرجع ، ص 190.

[5] محمد جابر الأنصاري، "الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي" في علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص ص 112- 113.

[6] نزيه ناصيف الأيوبي، **العرب ومشكلة الدولة**، بيروت: دار الساقي، 1992، ص 103.

أولا: أزمة البنية الاقتصادية:

في سياق توصيف البنية الاقتصادية العربية تعبر"ثناء فؤاد عبد الله" عن تلك الفترة(الفترة التحديثية) "بالنظام الاقتصادي المتعدد الانتقالي"، فهو يجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص، والرأسمال العام والخاص[1].

وتتميز الاقتصاديات العربية بالاختلاف والتنوع فهناك مجموعة الدول النفطية، التي تعتمد على "تصدير السلع الأولية"، وهناك دول اعتمدت على نمط "الإحلال محل الواردات" مثل: مصر، الجزائر، العراق وسوريا، بالاعتماد على تنمية الصناعات الداخلية، وهناك من اعتمدت على "الاقتصاد المفتوح" كالأردن، إلا أن نتيجة هذه النماذج كانت كلها تصب في خانة التخلف والتبعية.و هو ما عبرت عنه الدراسات الاقتصادية بقصور نماذج التنمية الاقتصادية العربية، و التي تراوحت بين:

أ–النموذج الريعي: تجسده دول الخليج العربي بدرجة أكبر، ويشير مفهوم الدولة الريعية إلى كل دولة تحصل على جزء كبير من إيراداتها من مصادر خارجية في شكل ريع، ويشكل الإنفاق العام، جزءا كبيرا من ناتجها المحلي الإجمالي[2].

وتتمحور اقتصاديات هذه البلدان الريعية غالبا على ريع النفط، ولذلك فهي لا تعبر عن تنمية حقيقية نظرا لمظاهر الخلل الهيكلي التالية [3]:

–ضعف المشاريع الاقتصادية: الزراعية، الصناعية.

–غلبة الإنفاق الاستهلاكي.

–عمق التبعية للاقتصاد العالمي.

وقد كانت هذه الثروة الريعية الاستثنائية التي وفرتها العوائد النفطية، وراء استقرار الأنظمة التسلطية واستمرارها لعقود طويلة، تمكنت من فرض الإذعان الدائم على مجتمعاتها، وإنشاء قاعدة اجتماعية زبائنية [4] فقدرة فقدرة هذه الأنظمة على أن تحظى بموارد مستقلة، مكنها من الاستغناء عن دعم مجتمعاتها، بل وتصبح هي الممولة لهذه المجتمعات[5].

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 100.

[2] Rolf Schwarz, “The political economy of state formation in the Arab middle east: rentier states, economic reform, and democratization”, **INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY,** vol 15, n°04, October 2008, p 604.

أنظر كذلك: جياكومو لوتشيانو، "الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية"، في غسان سلامة (معد)، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين**، مرجع سابق، ص 180

[3] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 102.

[4] برهان غليون، "أفاق الديمقراطية في البلاد العربية"، **بريق**،العدد (1)، المؤسسة العربية للديمقراطية، أكتوبر 2009، ص 13.

[5] Terry Karl, **Democracy over a barrel: oil, regime change and war**, California: Center for the Study of Democracy, 2008, p 05.

إلا أن هذه الدول عرفت منذ ثمانينات القرن الماضي، بعد أزمة النفط العالمية" عجزا في أداء التزاماتها الاقتصادية، وعدم القدرة على تمويل سياسات وبرامج الرفاهية، وأبرز مظاهر الأزمة هي [1]:

- تواضع معدلات النمو وتراجعها في العديد من الحالات.
- تدني مستوى الإنتاجية.
- تزايد معدلات التضخم والبطالة، ودرجة الانكشاف الاقتصادي للخارج... وغيرها.

ب- النموذج الوطني – الدولتي:

ويقوم على تبني منطق التنمية المستقلة، والتحرر الوطني، وتميز بهيمنة دور الدولة اقتصاديا واجتماعيا، من أهم خصائصه [2]:

-الدور المباشر للدولة في الاقتصاد والإنتاج، وتأمين السلع العامة من تعليم، سكن، وصحة، وشغل.

-التأكيد على أولوية التصنيع كطريق للتحديث الاقتصادي، والاهتمام بالإصلاح الزراعي، وتأميم الشركات الأجنبية.

-احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واعتماد نظام دعم الأسعار.

وقد استند هذا النموذج إلى الدعم الخارجي لا سيما من طرف الإتحاد السوفياتي سابقا، إلا أن نتيجته كانت الإخفاق في تحقيق صناعة فعالة، وبالتالي عدم الوصول إلى التنمية الاقتصادية المنشودة.

وكما عطلت الأنظمة الاستبدادية، المرتكزة على توسع القاعدة الرأسمالية الريعية ، وبنية السلطة (الرعائية / الوراثية) التشكل الحر للقوى السياسية المعبرة عن الحراك الاجتماعي، فإن الدول التي استندت إلى هذا النمط التنموي تميزت بسيطرة الدولة كسلطة مهيمنة، متجسدة في نظم وحكام ثابتين، وفق آليات غير مرنة[3].

ج- النموذج الليبرالي:

وتمثل أساسا في نموذج اقتصادي ليبرالي تابع للنظام الرأسمالي العالمي، أهم مميزاته[4]:

-تقليص تدخل الدولة في الاقتصاد، وقيامها بدور تنظيمي تشريعي لحماية اقتصاد السوق.

-عدم الاستناد إلى خطط حكومية ملزمة، وفي حالة اعتماد هذه الخطط، فإنها تكون بمثابة إطار عام للنشاط الاقتصادي.

---

(1) إبراهيم حسنين توفيق، مرجع سابق الذكر، ص 207.

(2) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 103.

(3) حاك أ. قبانجي، "لماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس ومصر مقاربة سوسيولوجية"، **إضافات**، العدد (14)، ربيع 2011، ص 18.

(4) ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 105.

-يتميز اقتصادها بدرجة من الأحادية وتتسم بالخلل القطاعي، ضعف في قطاع الزراعة والصناعة، ونمو في قطاع الزراعة والصناعة، ونمو في قطاع الخدمات.

وما يمكن أن يقال عن تقييم هذه النماذج أن تجارب التنمية الوطنية كانت من أكثرها فاعلية في تضييق الفجوة التوزيعية، وفي إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين كالجزائر و مصر خلال الفترة الممتدة بين (1956-1976)م، بينما التجارب التي قامت على الانفتاح على الخارج ارتبطت بتفاقم المشكلة التوزيعية ،كالمغرب، لبنان، تونس، مصر منذ مطلع السبعينات، ومع نهاية الثمانينيات اتجهت كل من الجزائر، سوريا والعراق في هذا الطريق[1].

إلا أنّ التحسن في مستوى المعيشة، التحضر، وتطوير البنى التحتية للمجتمع وتوفير خدمات التعليم وبعض مشاريع التصنيع، لم يؤثر على طبيعة السلطة القائمة وتطوير صيغة الحكم والسياسة نحو التنمية السياسية والديمقراطية بل إن توسيع

دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع قد أدى إلى تكريس مظاهر التسلطية وبالتالي ظهور بوادر أزمة الديمقراطية.

ثانيا. الأزمة الاجتماعية:

منذ قرون خلت توصل "ابن خلدون" إلى أن "الأوطان كثيرة القبائل والعصائب لن تستحكم فيها الدولة"[2]. وفقا لمضمون ذلك فان كيان الدولة العربية من حيث وجودها كدولة ما زال لا يحتمل بقوة التعددية الديمقراطية لأن "التعدديات العصابية المترسبة لم تنصهر بعد في بوتقة الدولة الحديثة، والمجتمع الحديث، وهذا النوع القديم من التعددية، سرعان ما يطغى على التعددية الديمقراطية، ويحل محلها بشكل يتجاوزها، إلى ما يشبه الفوضى أو الحرب الأهلية"[3].ووفقا للنماذج التي قدمها "برتراند بادي" (Bertrand Badie)، من أجل فهم الخصائص السوسيوتاريخية التي تميز المجتمعات العالم ثالثية، ومن بينها الدول العربية. فإن هذه النماذج تؤكد ضعف بنية المجتمع المدني وتطابقه مع البنى التقليدية، وهي كما يلي[4]:

أولا: الخاصية النيوباتريمونيالية السياسية.

ثانيا: تعميم الممارسات الزبونية.

ثالثا: يسعى إلى فرض الممارسات التسلطية والشمولية.

غير أن هذا التصنيف لا يتسم بالجمود، فهو لا يمنع من تطور الأنظمة من صنف إلى آخر، كالمغرب الذي كان متفقا على تصنيفه ضمن خانة النيوباتريمونيالية والتي تم تقويض أسسها على إثر الأزمة الإقتصادية وما تبعها من سياسات إصلاحية منذ العقد التاسع من القرن (19)م، مما يسمح بتصنيفه في الخانة الثانية.

---

(1) نفس المرجع ، ص 113.

(2) عبد الرحمان ابن خلدون، مرجع سابق الذكر، ص 213.

(3) محمد جابر الأنصاري، **الديمقراطية ومعوقات التكوين السياسي العربي**، مرجع سابق الذكر، ص 112.

(4) Bertrand Badie et Guy Hermet, **Politique Comparée**, Paris: Presse Universitaire de France, 1990, p 185.

ومن أبرز مظاهر الأزمة الإجتماعية العربية نجد ما يلي:

1. الولاء في الغالبية العظمى من الدول العربية هو للعشيرة، أو القبيلة أو الطائفة:

ويأتي الولاء للدولة في درجات تالية، وتختلف درجات الولاء من دولة إلى أخرى، إلا أنها تشكل خاصية مشتركة في التركيب الإجتماعي والسياسي العربي [*]، في حين بناء الدولة الحديثة يتطلب تجاوز هذا المستوى من الولاءات إلى بناء وعي جماعي مدرك بأهمية الدولة، وبلورة الولاء لها بالدرجة الأولى[1].

2.الفجوة بين الخطاب والممارسة:

لقد جاء الخطاب السياسي العربي، مؤكدا على مبادئ الحرية، المساواة والديمقراطية، والوعود بالإنجازات التنموية، إلا أنه يتضح بروز فجوة بين الأداء الرمزي لهذه السلطات وواقع الممارسة، وقد خلف ذلك "أزمة ثقة" بين المجتمع العربي، والدولة، وأدى ذلك بدوره إلى إزدواجية في العلاقة: "رضوخ ظاهري وعدوانية خفية"[2].

3. دولنة المجتمع:

وترتبط بشكل وثيق بالسياق التاريخي الثقافي للبلاد العربية، وكما ذكرنا سالفا فإن مشروع بناء الدولة جاء في سياق التحرر من الإستعمار، واسترجاع السيادة الوطنية، وقد أسند إلى أغلبها مشروع تكوين الدولة – الأمة، باستثناء تلك التي لها عمق تاريخي، كمصر، والمغرب الأقصى[3].

ومن الأهمية بمكان الوقوف عند الكيفية المؤسساتية للاضطلاع بهذا المشروع، ويمكن وصف العملية، بأنها "دولنة المجتمع" (Etatisation de la société)[4]. الأمر الذي يفسر انعدام تكون مجال عمومي، واكتمال شروط انبثاق المواطنة الكاملة في المجال العربي، وعليه يمكن القول أن الأمر هنا يتعلق بأنظمة سياسية على درجة عالية من السلطوية، وهو ما يشكل جوهر مشكلة المجتمع العربي، فالدولة العربية تكتسح كل المجالات في المجتمع في إطار مشروع شمولي لـــ "دولنة المجتمع"[5].

وبصفة عامة، يمكننا إدراج أهم مسارات إستراتيجية احتواء المجتمع فيما يلي[6]:

---

[*] من أمثلة ذلك: تولي أفراد قبيلة "القذاذفة" **في ليبيا**، كل مواقع المسؤولية، واحتكارهم لها لأكثر من 40 سنة أي منذ (1969 إلى 2011) وهي ثلثي 3/2 تاريخ ليبيا منذ استقلالها سنة 1953، والأمر نفسه، عرفته **تونس**، فقد هيمنت على دواليب المسؤولية أفراد عائلة "بن علي" و"الطرابلسي" والأمر نفسه في **سوريا**، فقد شهدت سيطرة فائقة للطائفة العلوية، وفي **الخليج العربي**، لا تزال شرعية القبيلة حاضرة عوضا عن شرعية الدولة.

[1] أحمد باي، مرجع سابق الذكر، ص 262.

[2] زايد عبيد الله مصباح، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، **المستقبل العربي**، السنة (35)، العدد (403)، سبتمبر (2012)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 77.

[3] أمحمد المالكي، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** العدد(13)، شتاء 2007، ص 148.

[4] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 127.

[5] أحمد باي، مرجع سابق الذكر، ص 272.

[6] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 285.

المسار الأول: القضاء على المعارضة السياسية، أو إضعافها وتدجينها[*1].

المسار الثاني: إخضاع المؤسسات الاجتماعية لأجل خدمة مصالح الدولة، وفق منطق تكريس الزبائنية[2].

المسار الثالث: القضاء على الأسس المادية لتنظيمات المجتمع المدني الناشئ، كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية، ومؤسسات التربية والدين ووسائل الإعلام ... الخ.

وبالتالي فقد أطرت صلة الدولة العربية بمجتمعاتها، ثلاث ملامح مفصلية هي[3]:

السمة الأولى: فقدان الحرية.

السمة الثانية: غياب العدالة الاجتماعية.

السمة الثالثة: تهديد الإستقلال الوطني وتسهيل الإختراق الأجنبي.

أدى ذلك في نهاية المطاف إلى تعثر الدولة العربية في أن تكون "وعاء لسياسة وطنية، أو تعكس المصالح العامة، فهناك استراتيجيات فئوية وخاصة تعوق نضوج الدولة كوعاء للمواطنة، وتأكيد أهمية الدولة القانونية والديمقراطية، من أجل تنمية مفهوم المواطنية مقابل مفهوم الزبونية، والمحسوبية وأدى ذلك إلى أزمة مزدوجة، بقاء أزمة الهوية دون حل نهائي، وأزمة في شرعية الدولة" [(**)(4)]. وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن معضلة الديمقراطية في الدول العربية.

الفرع الثالث. معضلة التنمية السياسية والديمقراطية:

يذهب "ماكس فيبر" إلى التمييز بين ثلاثة أشكال للشرعية هي:

- الشرعية التقليدية.
- الشرعية الكاريزمية

---

[*] مثلا في الجزائر، تم شل حركة المعارضة باستغلال تناقضات التيارات الفكرية: إطلاق سراح قيادات الحزب الشيوعي، وعرض مسؤوليات اقتصادية عليهم، ترقية المعارضة الكامنة في إدارة الشركات الوطنية، توجيه الضباط غير المرنين إلى القطاع الخاص ومنحهم قروض سخية، وقد تبع ذلك فسح المجال للتيار الإسلامي في الثمانينات. وفي التسعينات فسح المجال للتيار الإثني، لمزيد من الاطلاع أنظر:

Paul Balta et claudine Rulleau, avec la collaboration des Murielle Duteil, **L'Algérie des Algériens 20 ans après, Collection Enjeux Internationaux**, Paris: Edition Ouvrières, 1998, p 58.

[2] Gilda Berger, **Kuwait and the rim of Arabia: Kuwait, Bahrain, Qatar, Oman, United Arab emirates, Yemen, people's democratic republic of Yemen,** New York: Watts, 1978, pp 11-14.

[3] أحمد المالكي، مرجع سابق الذكر، ص 149.

[**] تسود دول المشرق العربي علاقات الزبائنية العائلية للأسر المالكة والزبائنية الطائفية العرقية والدينية لبعض الأحزاب الحاكمة والتي تطور بعضها إلى جمهوريات وراثية. إلى جانب الارتباطات الإقليمية والدولية (لبنان والعراق) وما خلفته من أبعاد طائفية محلية، وأبعاد عربية إسلامية، إقليمية، وأبعاد غربية دولية، وفي المغرب العربي عمدت السلطات المتعاقبة باسم الشرعية التاريخية (الجزائر)، والدينية العائلية (المغرب)، أو الزعامة الشخصية (تونس)، إلى بعث فئات مصلحية، والتقنين لها، مع الحرص على تحديد الإطار وطرق العمل التي تتماشى وأهداف النظام، (أنظر عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق الذكر، ص 99).

[4] إبراهيم حسنين توفيق، مرجع سابق الذكر، ص 63.

- والشرعية العقلانية القانونية وتقوم على قواعد مقننة، تحدد أساليب انتقال السلطة وتداولها وممارستها.

وما تتميز به شرعية الأنظمة السياسية العربية، أنها لم تتحصل عليها بالأساليب الديمقراطية الحديثة، ولذلك فهي شرعية تعاني أزمة أثرت على مجموع الحياة السياسية الداخلية[1].

وبذلك أصبح "غياب الديمقراطية" يشكل أهم ملامح المشهد السياسي العربي، وفي ذلك يرى "عبد النور بن عنتر"، أنه طوال النصف الثاني من القرن الماضي بقيت الديمقراطية غائبة، و لم تكن هاجس العرب السياسي، ويوعز هذا الغياب إلى أسباب عديدة أهمها[2]:

1. **التحجج بذريعة الوحدة الوطنية والعمل على استبعاد مبدأ التعددية** بصفة عامة من الممارسة السياسية، وأدى ذلك إلى تجاهل قضايا الوطنية والأقليات باسم الوحدة الوطنية، إلى غاية ظهورها إلى سطح النقاشات السياسية التي عرفها عصر العولمة، و يدل ذلك على أن دولة المواطنة لم تتحقق عربيا، و لم تنصهر الخصوصيات المختلفة في بوتقة الدولة.

2. **شخصنة السلطة** واستئثار زعامات كاريزمية بها، الأمر الذي غيب المطلب الديمقراطي عربيا.

3. **استشراء الفساد السياسي والاقتصادي** وعجز الأنظمة السياسية عن تحقيق أهداف التنمية، أدى إلى تآكل شرعيتها، وفي ظل التبعية الهيكلية للدول الخارجية، فإنه من الصعوبة إزاحة هذه الزعامات من السلطة، لأن الدول المتبوعة تدعم بقاءها في الحكم.

4. **التزام الدول الريعية بتحقيق "دور الرفاهية"** أدى إلى انفرادها بالشأن السياسي، وفي المقابل تغض الجماهير الطرف عن الممارسات القمعية للسلطة.

5. **تقوم المقاربة الغربية للديمقراطية تجاه العالم العربي، على قاعدة عدم مساندة المطلب الديمقراطي في الدول ذات الأنظمة الموالية للغرب،** ولذلك فقد لعب العامل الخارجي دورا أساسيا في تغييب الديمقراطية عربيا.

ومن أبرز تمظهرات المعضلة الديمقراطية في العالم العربي استبعاد مسألة تداول السلطة [3]. فالبلدان العربية لم تحسم قضية انتقال السلطة فيها بصورة نهائية، وفي هذا الإطار، يعتبر "صلاح سالم زرنوقة" أن "هناك تفاوت بين الأنظمة الوراثية العربية مقارنة بالأنظمة الجمهورية، ففي حين حققت الأولى نجاحا نسبيا في قضية انتقال السلطة، على أساس معايير محددة، أهمها الانتقال السلمي والسلس للسلطة، غياب العنف، وعدم وجود فترات فراغ في السلطة، والإعداد المسبق لتولي العرش، إلى جانب قدر معقول من الاستقرار السياسي والوضوح فإن الأنظمة

---

[1] عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في على خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص 142.

[2] عبد النور بن عنتر ، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي" ، في ابتسام الكتبي وآخرون ، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، 2004، ص- ص 54-58.

[3] وحيد عبد المجيد، "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي"، في علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، ، مرجع سابق الذكر، ص 272.

الجمهورية تعرف العديد من المشاكل في رسم خارطة واضحة لتنظيم و انتقال السلطة [1]. الأمر الذي جعلها عرضة إلى الانتقادات و النظر إليها على أنها في" طريقها نحو التوريث"[2].

وهكذا تبقى مرحلة الحسم السياسي وبناء الديمقراطية، ترتبط إلى حد كبير بالحسم في بناء الدولة، وجسر الهوة بين الدولة والمجتمع. و لذلك تبقى الدولة الحديثة هي أرقى أشكال التنظيم السياسي التي عرفتها الإنسانية، وعلى الرغم من تآكل سيادتها بفعل العولمة فلا بديل عنها[3].

وبناء على ذلك يوعز العديد أزمة الدولة الوطنية العربية إلى كونها مركز الإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، من خلال تدخلها الكلي في الاقتصاد والمجتمع، فإذا كانت فرضية " **لي كوان يو** " لم تنجح في الواقع العربي، يمكن أن نتساءل عن مدى نجاح الدولة العربية في تحقيق التنمية والديمقراطية عبر إنهاء هيمنتها على الاقتصاد والمجتمع؟ بناء على أطروحة " **فريدمان"** القائلة بالارتباط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية،و عليه فإذا كانت العديد من الدول العربية قد اتجهت نحو تقليص دورها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، من خلال تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة، فما مدى صدقية الارتباط بين الحرية الاقتصادية والتحول الديمقراطي في الواقع العربي؟

المطلب الثاني: الدولة العربية الدنيوية.

أشارت وثيقة "إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في الوطن العربي" [*] إلى أن: "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول الوطن العربي تتفاعل بقوة مع المشكلات السكانية، ولا بد من تصحيحها، وتصحيح ما تعكسه من خلل لكن هذا التصحيح له أبعاد اقتصادية واجتماعية تتفاوت من بلد عربي وآخر، مما يتطلب عناية خاصة بالآثار الاجتماعية لهذا التصحيح، التي يؤدي إغفالها إلى الإضرار بالتنمية البشرية باعتبارها أحد الركائز الرئيسية للتنمية"[4].

الفرع الأول. الإصلاحات الهيكلية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية:

منذ بداية عقد الثمانينيات شهدت الاقتصاديات العربية بوادر أزمة اقتصادية ،فقد أدى تدهور أسعار النفط إلى الحد من قدرة الدول على متابعة برامج الرفاهية.

---

[1] صلاح سالم زرنوقة، "أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** العدد(36)،خريف2012،ص 128.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 60.

[3] نفس المرجع ، ص 69.

[*] صدرت عن مؤتمر السكان العربي (عمان الأردن – أفريل 1993).

[4] رمزي زكي، "أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائدة في الوطن العربي وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية – الراهن والمحتمل في تأثير برامج التثبيت، والتكيف الهيكلي في التنمية البشرية"، في محمد عابد الجابري وآخرون، **التنمية البشرية في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص 201.

هذه البوادر تمثلت معالمها في ارتفاع أعباء الديون الخارجية، مع عدم وجود مصادر تمويل كافية لسد هذه الديون، مع عجز كبير في موازين المدفوعات.

وبالتزامن مع ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وعجز الدولة العربية عن القيام بوظائفها التقليدية، دخلت معظمها في الحلقة المفرغة للاقتراض، والادخار السالب [1]، وحين توجه الكثير منها إلى نادي باريس، لإعادة جدولة الديون، طلب الدائنون من هذه الدول، ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي، كشرط مسبق للموافقة على إعادة الجدولة[2].

وفي سياق إعادة الهيكلة والتصحيح الاقتصادي، نستطيع التمييز بين ثلاث مجموعات من الدول العربية وهي[3]:

المجموعة الأولى: وتضم البلدان العربية المصدرة للنفط مثل: الكويت، قطر، عمان، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ليبيا، وهذه الدول ملزمة بمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط، لذلك فإن التصحيح فيها ضروري في اتجاهين:

أ. المحافظة على تنويع قاعدتها الإنتاجية، بما يقلل اعتمادها على الريع النفطي في تحقيق مداخليها.

ب. القيام بالترتيبات اللازمة لمواجهة الانتقال من وضع تبلغ فيه مداخليها مائتي مليار دولار إلى وضع انخفضت فيه مداخليها إلى أقل من ستين مليار دولار، وكنتيجة لذلك فإن عجز الموازنة الحكومية وميزان المعاملات التجارية في هذه الدول يحتم عليها ضرورة الإصلاح من اجل تخفيض العجز في الموازنة وفي ميزان المعاملات التجارية.

المجموعة الثانية: وتضم البلدان العربية المتوسطة الدخل مثل: الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا وتونس. وهي تعاني من الارتفاع الكبير في معدلات التضخم، والاختلالات الهيكلية على مستوى الأسعار، انخفاض الإنتاجية ورأس المال، وضعف كفاءة القطاع العام.

المجموعة الثالثة: وتضم البلدان العربية منخفضة الدخل مثل موريتانيا، الصومال، السودان واليمن، وتتسم بكونها تعاني من مديونيات خارجية كبيرة، وحجم من عبء خدمة الديون الخارجية لا يتناسب مع قدراتها الاقتصادية، وهي تعاني من ضعف البنية التحتية، والمؤسسات المالية والاقتصادية ... الخ.

وانطلاقا من واقع الخبرة العملية لهذه الدول، فانه بالإضافة إلى فشل المشاريع التنموية، فقد تضافرت مجموعة من الأسباب الأخرى، لتدفع باتجاه الإصلاح الاقتصادي ومنها[4]:

---

[1] هاني حوراني، "الاقتصاد الأردني وآليات التكيف الدولي" في هاني الحوراني وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، المشرق العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998، ص 26.

[2] رمزي زكي، مرجع سابق الذكر، ص 210.

[3] مصطفى محمد العبد الله وآخرون، "التحولات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية"، في مصطفى محمد العبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999، ص ص 33-34.

[4] عبد العظيم محمود حنفي، "تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية"، (2001-2004)، رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008، ص 112.

-تدني الشرعية السياسية لتلك النظم.

-تآكل موارد الأنظمة المادية والإكراهية.

-تفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان يدعمها اقتصاديا وعسكريا.

وبما أن أساس هذه البرامج هو الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص وتدعيمه، فإن ذلك يفضي إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي/ الاجتماعي، والذي تمخض عنه مشاكل وسياسات كثيرة مست قطاعات واسعة من المواطنين، وأثرت من جهة أخرى على تراجع الموالاة للأنظمة السياسية، وانخفاض شرعيتها السياسية والأدائية[1].

1.الانعكاسات الاقتصادية: فقد خلصت الأدبيات المتعلقة بتحليل التداعيات التي خلفتها تطبيق الإصلاحات الاقتصادية إلى إدراج مجموعة من الانعكاسات الاقتصادية والتي تعتبر سلبية في مجملها [2]، حيث تزايدت حدة المشكلات الاقتصادية منها، مشكلات التضخم، البطالة، والمديونية والتبعية الاقتصادية للخارج، وبالتالي فإنه لم يترتب عنها إنجازات تنموية حقيقية كما تم الادعاء، وإنما تجلت نتائجها في تواضع الزيادة في معدلات النمو وأحيانا تراجعها. والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (8): معدل نمو الناتج المحلي في بعض الدول العربية.

الدولة	1973–1980	1980 – 1985	1990 – 1991	1992 – 1993
الجزائر	7.2	5.6	-(26.3)	3.9
مصر	9.4	5.2	-(3.5)	12.3
الأردن	12.3	5.3	4.3	9
المغرب	6.0	2.8	7.8	-(0.9)
سوريا	9.2	4.0	-(10.0)	4.5
تونس	6.4	4.1	5.5	-(5.9)

المصدر: مصطفى محمد العبد الله وآخرون، "التحولات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية"، في مصطفى محمد العبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999، ص 63.

كما اتسعت الفجوة الغذائية كما هو موضح في الجدول التالي:

---

[1] سعد الدين إبراهيم، "المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، تقديم في صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مرجع سابق الذكر، ص 21.

[2] إبراهيم حسين توفيق، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (1981–2005)**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006، ص 63.

الجدول رقم (9): تطور الفجوة الغذائية في الدول العربية.

السنة	مليون دولار
1980	10164
1985	12897
1992	11557
1993	10944

المصدر: مصطفى محمد العبد الله وآخرون، "التحولات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية"، في مصطفى محمد العبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999، ص 63.

إلى جانب زيادة معدل الانكشاف الاقتصادي للخارج، أنظر الجدول:

الجدول رقم (10): تطور رصيد الدين الخارجي للبلدان المغاربية (1987–1994)

البلد	1987	1994
تونس	6.292	8.112
الجزائر	23.095	28.103
المغرب	18.810	21.818
موريطانيا	1.851	2.081

المصدر: عبد العزيز شرابي،" برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية "في مصطفى محمد العبد الله وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999، ص 87.

وقد خلفت تطبيقات الإصلاح الاقتصادي نتائج سلبية اجتماعيا واقتصاديا، فقد أشار تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1994م، إلى زيادة نسبة البطالة، وانخفاض الدخل الوطني الخام في العديد من الدول العربية، فقد انخفض الدخل الفردي في المغرب إلى (3.5%)، مصر (2.1%)، الأردن (3.9%) وسوريا (5.4%)، كما أن نسبة الفقر بلغت في الجزائر (23%)، مصر (23%)، الأردن (16%)، المغرب (23%) وتونس (17%)[1].

2.الانعكاسات الاجتماعية: إنّ التداعيات السلبية للسياسات الإصلاحية المبنية على المبادئ الاقتصادية النيوليبيرالية لم تقتصر على الجانب الاقتصادي ، بل امتدت إلى الجانب الاجتماعي لتفرز الظواهر الآتية:

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1994،"أبعاد جديدة للأمن البشري"،نيويورك:البرنامج،ص.66

-زيادة حدة التفاوتات الاجتماعية، ونجم عن ذلك تفاوتا طبقيا كبيرا، وزيادة أعداد الفقراء والمهمشين.

-تفاقم مشكلات البطالة ولا سيما في أوساط الشباب المدن والمتعلمين.

-انحسار وتراجع الطبقة الوسطى، فالطبقة الوسطى باعتبارها محركا للتحول الديمقراطي، (كما يرى ذلك المنظرون التحديثيون)،كانت قد اتسعت بدرجة لا بأس بها خلال مرحلة التحديث الوطنية، غير أنها لم تحافظ على أوضاعها المكتسبة، لأن سياسات الانفتاح الاقتصادي أدت إلى تدهور أوضاع شرائح واسعة تنتمي إلى هذه الطبقة، ولذلك فبدلا من أن تكون ركيزة لهذا التحول، فقد أصبحت تتسم بالسلبية واللامبالاة السياسية، وأصبحت أكثر انخراطا في أعمال العنف السياسي والاجتماعي[1].

-كما يظهر الأثر السلبي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بصورة خاصة على الصحة والتعليم، بسبب التدابير المرتبطة بالميزانية العامة وتحرير الأسعار، وانطلاقا من اعتبار أن تقليص النفقات العامة، المتعلقة بالمجالات الاجتماعية، ستؤدي إلى تقليص الاعتمادات المخصصة، للتسيير والاستثمار، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف التمدرس، وزيادة معدلات التسرب المدرسي، إضافة إلى أن تحرير أسعار الأدوية وفرض رسوم على الخدمات الصحية، حرم فئات عريضة ذات الدخل المحدود من الخدمات الصحية[2].

كما أدت هذه السياسات إلى استشراء الفساد على جميع المستويات سياسية، اقتصادية واجتماعية، ولا سيما في ظل التزاوج بين رأس المال والسلطة، حيث نشأت شبكة معقدة من العلاقات المصلحية بين رأسماليين طفيليين، ومسؤولين في مؤسسات الدولة، وقد أدى "فساد القمة" إلى جعل الفساد "ثقافة مجتمعية سائدة"[3].

هذه بصفة عامة أبرز التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفها تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي عربيا، والتي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى.

أما الانعكاسات السياسية فسنحاول دراستها من خلال معرفة مدى التحول الديمقراطي المترافق مع تطبيق سياسات الإصلاحات الاقتصادية، أي مدى قدرة هذا النهج (التحرر الاقتصادي) من أن يعمل على تعبيد الطريق أمام قيام نظام حكم ديمقراطي عربي؟

الفرع الثاني. الانعكاسات السياسية –المزاوجة بين الليبرالية الاقتصادية والتسلطية التنافسية –:

يدرج "هنتنغتون" ثلاث طرق أثرت بها العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي[4]:

1. أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط في بعض الدول على انتكاسات اقتصادية أضعفت الأنظمة التسلطية.

---

[1] إبراهيم حسين توفيق، **النظم السياسية العربية و الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق الذكر، ص 220.

[2] فطيمة حفيظ، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، باتنة: جامعة الحاج لخضر – كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010، ص: 152.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق الذكر، ص 226.

[4] صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين**، مرجع سابق الذكر، ص 120.

2. حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات، مما مهد للانتقال إلى الديمقراطية، ويسره.

3. أدى النمو الاقتصادي السريع جدا إلى زعزعة الأنظمة الشمولية إما بتكثيف القمع أو التحول الديمقراطي.

أي أن النمو الاقتصادي هو سلاح ذو حدين، فقد يكون ضعيفا، فتمهد الأزمات الناتجة عن ذلك إلى إضعاف النزعة التسلطية، أو يكون سريعا، ويؤدي إلى النتيجة نفسها.

ومن خلال قراءة الواقع العربي إبان تلك الفترة، تظهر سياسات الإصلاح الاقتصادي، كأهم العوامل التي دفعت باتجاه هكذا تحول، فقد تزامنت التحولات نحو تحقيق بعض الانفتاح السياسي مع بدء تلك النظم بتطبيق السياسات النيولبرالية الإصلاحية، التي يشرف عليها الصندوق والبنك الدوليين، والتي تقوم على "الحرية الاقتصادية" والتي ينظر إليها من وجهة نيولبرالية باعتبارها "متطلبا سابقا للديمقراطية".

إذن فمن هذا المنظور فاقتصاد السوق والديمقراطية السياسية، يعتبران وجهان لعملة واحدة، لأنهما وكما يعتبرهما "آلان تورين"(Alain Tourain)، "يشتركان في الحد من السلطة المطلقة للدولة" [1]. وفي ظل ذلك فإن محاولة الربط بين التحرر الاقتصادي والتحول الديمقراطي تستند إلى فكرة أنهما يهدفان إلى التخفيف من سيطرة الدولة على المقدرات الاقتصادية ومن ثم تتقلص درجة تحكمها في الموارد السياسية[2].

أولا. الاقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي:

كان لازدياد وتيرة حركة العولمة، أثناء الثمانينات والتسعينات، تأثيرات عميقة على أوضاع الدول وانجازاتها.

إيجابيا فقد جلبت هذه الظاهرة مزيدا من الوعي والتفاعل بين المجتمعات المدنية على المستوى العالمي، وحفزت على انبثاق مجتمع عالمي، كما أن التوجه نحو اقتصاد السوق ساهم، حسب بعض المحللين بالحصول على حياة كريمة، وبالتعبير عن مطالب الديمقراطية للمجتمع المدني.

سلبيا: حيث ظهرت ظاهرتان مرتبطتان ببعضهما:

أ. هيمنة الأيديولوجية النيولبرالية الاقتصادية على حساب كل التصورات الأخرى لاقتصاد السوق، مما أدى إلى انسحاب الدولة من الاقتصاد، وتخليها عن مهمتها التاريخية لتصحيح المظالم الاجتماعية التي تسببها قوى السوق.

ب. أجبر الدين المتراكم الناتج عن برامج الإصلاح الاقتصادي الحكومات على تخفيض الإنفاق في مجالات التربية والرعاية الصحية[3].

---

[1] عمار علي حسن، "التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية"، **كراسات إستراتيجية**، العدد (135)، السنة (14)، 2004 ، ص 06.

[2] المرجع نفسه.

[3] نانسي تيد، "عملية التنمية الديمقراطية، إطار تحليل ومقدمات منهجية "، **ورقة عمل** ، المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية، جوان 1996، ص 13.

وإذا كانت كل هذه التأثيرات قد شملت كل دول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية، فقد لعبت التطورات الاقتصادية في الدول العربية، دورا معتبرا في التحول نحو الديمقراطية، حيث تم إحصاء سبعة عشر دولة عربية واجهت أزمات اقتصادية خانقة [*]، أهم مظاهرها: ركود معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات التضخم، وتفاقم عجز المدفوعات الخارجية، إلى جانب ارتفاع حجم المديونية، وتدني الاحتياطات الرسمية من العملات الصعبة.

وقد شكل سوء الأوضاع الاقتصادية في الكثير من الدول العربية، عاملا مشجعا للعديد من النخب الحاكمة، على محاولة تجديد سلطتها وتواجدها، من خلال مساومة سوء الأوضاع الاقتصادية، وتوفير قدر من المشاركة السياسية والانفتاح الديمقراطي، أملا منها في احتواء غضب الشارع: المغرب (1971، 1984، 1990)م، تونس (1980، 1984)م، الأردن 1989م، الجزائر 1988م وانتفاضة السودان 1985م.

كما أن العديد من الدول العربية في الخليج العربي، اتجهت نحو تقليص دور "دولة الرفاهية"، وتخفيض نفقاتها، لا سيما في قطاعات: الصحة، الخدمات، التشغيل والتوظيف، لتعرف بذلك السعودية أول بوادر الانفتاح المقنن في عام 1993م، ثم تتابعت في عمان، قطر، البحرين والكويت.

وبناء على ذلك فإن خطوات الدول العربية نحو الانتقال الديمقراطي لم تكن نابعة من قناعة بضرورة مواكبة التغيرات الديمقراطية العالمية، وإنما هدفه هو التخفيف من حدة الاحتقان الاجتماعي والسياسي الناجمين عن تفاقم المشكلات الاقتصادية[**]، ومن هنا جاء الهامش الديمقراطي محدودا، ومحاطا بجملة من القيود والضوابط القانونية والإدارية ،السياسية والأمنية، "التي أفرغت الأشكال الديمقراطية من مضامينها الحقيقية وأوجدت نوعا من التسلطية التنافسية"[1].

فقد انطلقت أغلبها من الاعتقاد بأن إدراج بعض مؤشرات الانتقال إلى الديمقراطية هو نوع من التعويض السياسي للمواطنين، في مقابل عجزها عن تحقيق الفاعلية، وكما هو معلوم فإن الأنظمة العربية طالما استمدت

---

[*] لم تسلم من هذه الأزمات كذلك الدول الخليجية العربية، رغم أنها لم تكن بنفس حدتها في بقية الدول الأخرى، حيث انخفض المعدل الفعلي لحصة الفرد الواحد من إجمالي الدخل القومي في:

السعودية: من (13133) دولار عام (1979) إلى (6531) دولار عام (1998).

في الإمارات: من (27750) دولار عام (1979) إلى (16323) دولار عام (1998).

وفي البحرين: من (12859) دولار عام (1979) إلى (9688) دولار عام (1998).

[**] ذلك لا ينفي أن هناك أزمة مجتمعية متعددة الأبعاد السياسية، اجتماعية وثقافية تضافرت مع العوامل الاقتصادية، ولكن طبيعة موضوعنا تفرض التقيد بالعامل الاقتصادي (من بين هذه الأسباب تصاعد مشكلة الهوية ولا سيما في ظل تنامي حركات الإسلام السياسي، واتساع نطاق الاستقطاب الديني – العلماني، ضعف قنوات التعبير والمشاركة السياسية، مظاهر الفساد السياسي والإداري، تآكل شرعية النظم الحاكمة ... قضايا الطائفية و محاولة صهر الأقليات اللغوية، كالطائفية الدينية في لبنان، جنوب السودان، الأقباط في مصر).

[1] أسامة تليلان، "التحولات الديمقراطية العربية"، المؤسسة الصحفية (الرأي)، 2013/10/07.

http://www.alrai.com/article/610812.html. .

تاريخ التصفح: 2014/03/22، أنظر كذلك:

Michel Camau « Remarques sur la consolidation autoritaire et ses limites », in Michel Camau et Louis Martinez, **L'autoritarisme dans le Monde Arabe**, le Caire: CEDEJ, Collection Débats, 2005, p 19.

شرعيتها من عنصر الفاعلية الاقتصادية، كما يعبر عن ذلك "دايموند" بأن "الديمقراطية تتطلب التوافق والتوافق يتطلب الشرعية، والشرعية تتطلب الأداء الفعال، والفاعلية تعني أساسا تنمية اقتصادية مستمرة"[(1)].

كما أنه من جهة أخرى فقد بدت النظم العربية التي اعتمدت تطبيق سياسات اللبرالية الاقتصادية، وكأنها تحاول الظهور بوجه ديمقراطي أمام المنظمات المانحة، ولذلك فقد حاولت إضفاء مسحة من الديمقراطية الشكلية من أجل تلقي التسهيلات والإعانات المالية[(2)].

وبصفة عامة، فإنه من خلال استعراض المحددات الاقتصادية الداخلية الدافعة باتجاه تبني الخيار الديمقراطي، نتوصل إلى نتيجة أساسية مفادها أن:

- عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية تمت من "أعلى إلى أسفل" أي بمبادرات من النخب الحاكمة.
- هذه المبادرات بالانتقال نحو الديمقراطية، لم تأت من فراغ، ولكنهم كانوا متأثرين في ذلك بالتطورات الداخلية، التي رجحت الخيار الديمقراطي لتحقيق أهداف براغماتية: الاستمرارية والشرعية والحصول على القروض المالية الدولية.
- إن تطور هذه التجارب لم يكن خطيا، وإنما تعرض لعثرات، انتكاسات، وفي بعضها التراجع عن هذا الخيار، وهو ما قاد في أفضل الأحوال إلى هامش ديمقراطي محدود، ظل يتسع أحيانا، ويضيق أحيانا أخرى، طبقا لإرادة النخبة الحاكمة في كل دولة.
- دور المعارضة المحدود، الأمر الذي يشير إلى هشاشة المعارضة في هذه الدول.

ثانيا. مخرجات عملية التحول الديمقراطي:

إذا حاولنا رسم خريطة تقريبية للواقع السياسي العربي إبان هذه المرحلة فانه يمكن القول انه يتأرجح سياسيا بين التسلطية والديمقراطية،تزامنا مع محاولة للتوجه نحو الحرية الاقتصادية.

1. نظرة عامة في تطور الأوضاع السياسي في بعض الأقطار العربية إبان التسعينيات:

من خلال استقراء واقع الانتقال الديمقراطي في الدول العربية في تلك المرحلة،يمكن أن ندرج على سبيل المثال لا الحصر، تجربة:

---

(1) Evelyne Huber, Dietrich Rueschmayer, and John D, Stephens, “The impact of economic development on democracy**”, JOURNAL OF ECONOMIC PERSPECTIVES**, Vol (07), n°03, American economic association, summer 1993, p 71.

(2) Anoushi Ravan Ehteshami and Emma C. Murpphy, “Transformation of the corporatist state in the Middle East”, **THIRD WORLD QUARTERLY,** Vol (17), N° (04), 1996, p.772-753

- **الكويت:**

ينظر إلى تجربة الكويت مع الديمقراطية، بأنها تجربة متميزة عن باقي الدول العربية، لأنها تتمتع بظروف اقتصادية ملائمة، ومستوى جيد من الدخل الفردي، إلى جانب ظروف دستورية وقانونية، تضمن للمواطن حد أدنى من الأمن والحماية، وتوفر له مساحة من الحرية والمشاركة السياسية[1].

وتعتبر تجربة الإصلاح في الكويت نتاج لتطور تاريخي له خصائصه، حيث تم إنشاء أول مجلس استشاري في البلاد في عام (1921) في إطار ما سمى بمطالب الإصلاح الأولى[2].

وفي إطار التوجهات التحديثية للدول العربية ظهرت مطالب الطبقة الوسطى بحرية إنشاء الأحزاب السياسية بدلا من العلاقات القبلية العائلية، واعتمدت معايير الجدارة والكفاءة في شغل الوظائف العامة بدلا من الاعتماد على معايير التقليدية والارثية، وتم بناء على هذه المطالب، وعبر مراحل متلاحقة، إعداد الدستور الكويتي في1963م [3].

إلا أن التجربة الدستورية والقانونية، وتم تعليق بعض مواد الدستور في عام 1986م، غير أن الغزو العراقي للكويت غير مسار الأحداث، حيث تم إدخال إصلاحات أولى في أكتوبر 1991م وثانية في 1996م وثالثة في 1999م [4]. ويؤكد ذلك الاستجابة العالية للمطالب الإصلاحية الدستورية في الكويت انطلاقا من خبرتها اللبرالية الواسعة.

- **الأردن:**

شهد الأردن إجراء إصلاحات سياسية واسعة، تتماشى مع توجهات التحول الديمقراطي أهمها [5]:

- تنظيم الحياة السياسية، بتشكيل الميثاق الوطني، الذي تم إقراره في 19 جوان 1991م، وإلغاء قانون مقاومة الشيوعية في ديسمبر 1991م.
- صدور قانون الأحزاب السياسية في جويلية 1992م، كما صدر قانون المطبوعات والنشر في مارس 1993م.

وقد تم إجراء أول انتخابات تشريعية تقوم على أساس التعددية الحزبية في عام 1993م، من خلال مشاركة (20) حزبا سياسيا، تم على إثرها مشاركة أول امرأة أردنية نائبة في البرلمان[6].

---

[1] عبد الله النيباري "تعقيب 2" على ورقة: محمد الرميحي، "تجربة المشاركة السياسية في الكويت 1962-1971"، في سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص 665.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 135.

[3] نفس المرجع ، ص 136.

[4] ابتسام الكتبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، في ابتسام الكتبي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 310.

[5] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 142.

[6] محمد كنوش الشرعة، "التجربة الديمقراطية في الأردن: الجذور، الواقع، التحديات، والأفاق"، في ابتسام الكتبي واخرون، مرجع سابق الذكر، ص 293.

ما يلاحظ على التوجهات الديمقراطية الأردنية أن هناك تعزيز واضح للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية، حيث استطاعت جميع القوى السياسية المشاركة في قواعد اللعبة السياسية.

وفي تقييمه لواقع الديمقراطية في الأردن، يشير "جمال الشاعر"، إلى افتقار الأردن إلى المساواة السياسية كركيزة أساسية لتحقيق الشرعية، الوحدة والمساواة الاجتماعية، والاستقلال الوطني عن القوى الدولية[1].

- **اليمن:**

تحقق إجماع وطني على ضرورة تحويل النظام السياسي إلى نظام ديمقراطي، يقوم على التعدد الحزبي، وبلغ عدد الأحزاب خلال (1991) حوالي 38 حزبا سياسيا، وفي أغلبها تعبر عن ولاءات قبلية، ورغم ما عرفته التجربة اليمنية من بوادر انفتاح، إلا انه منذ 1994، شهدت تعثرا في المسار الديمقراطي[2].

2. الجمع بين التنافسية الاقتصادية والتسلطية السياسية:

تجسد عملية التحول الديمقراطي في التجارب العربية بصفة عامة، محاولات الجمع بين الليبرالية على المستوى الاقتصادي، وشبه التسلطية على المستوى السياسي، ويستدل في ذلك بالحالة المصرية، التي يعتبر "عبد النور بن عنتر" أن "الخطاب السياسي يركز على التنمية بحجة أولوية الإصلاحات الاقتصادية على الإصلاحات السياسية، وهذا ما أدى إلى استبعاد الخيار الديمقراطي، وتأجيله إلى حين توافر القدر الملائم من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية[3].

أما عن إفضاء التحرر الاقتصادي إلى تعددية سياسية شكلية، فيوعزه "عمار علي حسن" إلى أن "العصبيات الحديثة[*] في الدولة العربية هي التي عرقلت تلك العملية، لأنها تقضي على الفرص السياسية المتكافئة القائمة على تعددية مراكز الثروة الاقتصادية، كما أن القطاع الخاص في ظل هذه العصبيات لا ينتج تنمية وإنما هدفه الأساسي هو جمع الثروة، ونتيجة ذلك تكونت المجتمعات الاستهلاكية، لا الإنتاجية"[4].

---

[1] جمال الشاعر، "تجربة الديمقراطية في الأردن"، في سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص 686.

[2] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص ص 146-147.

[3] عبد النور بن عنتر،" إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في العالم العربي"، في ابتسام الكتبي و آخرون ، مرجع سابق الذكر، ص 70.

[*] يصنف "أوليفييه روا" العصبيات الحديثة في العالم العربي إلى ثلاث نماذج هي:

أ. الشبكة التي تتشكل حول شخص بيده سلطات معينة، وتزول بزوال سلطاته.

ب. العصبيات التقليدية التي لها وجود سابق عن الدولة: القبيلة، العشيرة، ...

ج. المجموعات المتضامنة الحديثة وتوجد إثر المنافع والحماية المتبادلة للمحسوبيات. أنظر "أوليفيه روا"، الزبائنية والمجموعات المتضامنة هل هم من بقايا الماضي أم يشهدون نشأة جديدة"، في **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي** ، مرجع سابق الذكر، ص ص 366/365.

[4] عمار علي حسن، مرجع سابق الذكر، ص 18.

وبذلك فإنه قد تم إفراغ التصور القائل بأن"" فتح الأسواق وزيادة حركة التجارة الدولية وحركة الاستثمارات الخارجية، سيفكك بعض المسائل الخاصة بتسلطية الدولة، بما يمهد الطريق إلى الديمقراطية" [(1)]، من محتواه عربيا.

وقد أدى هذا الاستعصاء الديمقراطي إلى إيجاد مدخل للربط بين الديمقراطية ورشادة الحكم، وضعف الأداء الاقتصادي في المنطقة العربية، وفق المشروطية السياسية، التي تدرج الحوكمة الديمقراطية كشرط أساسي للتنمية.

المبحث الثاني.الحوكمة الديمقراطية ومسارات جديدة للتنمية:

شكل العالم العربي الاستثناء الديمقراطي الوحيد ضمن أحداث الموجة العالمية الثالثة للتحول نحو الديمقراطية، فقد بدا أقل تأثرا برياح التغيير الديمقراطي ،و استمر خضوعه لنخب سياسية تقليدية عملت على تثبيت قواعد تسلطيتها بوسائل مختلفة تراوحت بين الديمقراطية الشكلية و التسلطية الصريحة . وفي خضم ذلك شكل التحول الديمقراطي مطلبا سياسيا تاريخيا باعتباره هدفا يعتبر مدخلا إلى تحقيق الأهداف الأخرى،ومنها الأهداف الاقتصادية.

المطلب الأول: الرؤى الغربية للتحول الديمقراطي في العالم العربي: نحو إعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة.

لقد كشفت موجة التحول الثالثة نحو الديمقراطية عن أهمية البعد الخارجي في مسار الانتقال نحو الديمقراطية، ويمكن مقاربة دور هذا البعد في عملية التحول الديمقراطي ،من زاويتين رئيسيتين هما:

أولهما: اهتمام الدول الكبرى والمنظمات الدولية بالديمقراطية، وفي هذا الإطار تلعب الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي دورا بارزا، إلى جانب المنظمات الدولية الاقتصادية، والتي تجلى دورها بصفة رئيسية في محاولتها الربط بين القروض والمساعدات المالية، وعملية التحول الديمقراطي[(*)].

ثانيتهما: ظاهرة المحاكاة (العدوى والانتشار)، فقد أصبح من الصعوبة بمكان التحكم في تدفق المعلومات في ظل الثورة التكنولوجية، بحيث يشكل نجاح النموذج الديمقراطية في دولة ما، محفزا ومشجعا لدول أخرى على تبني المسار الديمقراطي. غير أننا سنستفيد بموضوع دراستنا وهو العلاقة بين السياسة والاقتصاد، ولذلك فما يهمنا هو دور القوى العظمى الخارجية في دعم عملية الإنتقال الديمقراطي في العالم العربي، و لذلك سنحاول التطرق لمبادرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي على الشاكلة اللبرالية، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال:

---

(1) David Held, “Democracy and globalization”,in Daniel Archibugiet Et-al., **Re-imagining political community: studies in cosmopolitan democracy**, U.K: Polity Press, pp 14.18.

(*) للإشارة فإن عوامل البدء في عملية التحول الديمقراطي تختلف عن العوامل المساعدة على الترسيخ الديمقراطي انطلاقا من اعتبار أن: التحول الديمقراطي، يبدأ بمرحلة الانتقال الديمقراطي ثم مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

أ. **المبادرة الأمريكية.**

ب. **المبادرة الأوروبية.**

الفرع الأول. المبادرة الأمريكية: مشروع الشرق الأوسط الكبير: انصب تركيز الولايات المتحدة قبل أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001م، في المنطقة العربية على الإصلاحات الاقتصادية والحفاظ على بقاء الأنظمة السياسية العربية واستقرارها، كما احتلت مسألة الديون والعقوبات ضد الدول المارقة صدارة أولويات أجندة السياسة الخارجية الأمريكية بدلا من حقوق الإنسان والحكم الراشد، وسبب ذلك هو محاولة الحفاظ على مصالحها في المنطقة.

إلا أن ذلك لا ينفي اهتمام الإدارة الأمريكية بالمنطقة العربية ومحاولة دمقرطتها . فقد حاولت قبل ذلك "إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش " إرساء الديمقراطية من " أعلى إلى أسفل" من خلال إصلاح عدد من المؤسسات الحكومية وجعلها أكثر تمثيلا، مساءلة وشفافية[1].

في حين ركزت إدارة "بيل كلينتون" على محاولة بناء الديمقراطية من "أسفل إلى أعلى" أي بدعم قيام منظمات المجتمع المدني وتفعيلها بالانتقال من إستراتيجية دعم الدولة إلى إستراتيجية تلبية مطالب المجتمع.

غير أن الاهتمام الأمريكي بمسألة الديمقراطية، عرف نقلة نوعية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، ففي ظل إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، (أفغانستان، وغزو العراق) توالت على المنطقة العربية المبادرات الأمريكية والأوروبية لدمقرطة أنظمتها وإصلاحها، وذلك انطلاقا من هدف تخفيف منابع الإرهاب، واعتبار أن التدهور السياسي والاقتصادي هو الذي مهد لقيام البيئة المناسبة التي يتولد فيها العنف والإرهاب، ليتم تصديره إلى العالم المتقدم، وقد جاء هذا الاهتمام في محاولة للمزاوجة بين القوة، المصالح والقيم الغربية "الديمقراطية والسلام والسوق الحرة، ..."[2].

لقد حددت وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي الجديد ، مجال العمل العالمي للإدارة الأمريكية من خلال إدراج مجموعة من الإجراءات ، تجاه تكريس القيم والمعتقدات الأمريكية، ومن هذه الإجراءات:

1. إدانة كل انتهاك يهدد الكرامة الإنسانية.
2. استخدام المعونات الخارجية من اجل تدعيم الحرية.
3. تطوير المؤسسات الديمقراطية في إطار العلاقات الثنائية.
4. بذل جهود خاصة من اجل تدعيم حرية الديانة وحمايتها من ضغوط الحكومات القمعية.

---

[1] يسري أحمد إبراهيم عزباوي جمعة، "أثر الدور الخارجي على الإصلاح السياسي في الوطن العربي مع التطبيق على الحالة العراقية (2001-2004)"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2007، ص ص 158-159.

[2] أحمد باي، مرجع سابق الذكر، ص 129.

كما أشارت الوثيقة إلى **الفقر وغياب العدالة الاجتماعية** كأهم مصادر تهديد السلام والاستقرار، وأكدت على مواجهتهما من خلال التعاون الاقتصادي العالمي[1].

لقد تبنت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة نشر الديمقراطية في العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وكانت المنطقة العربية أهم المناطق المعنية بذلك، وتقدمت بمشروعها لنشر القيم الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير[*] إلى قمة دول الثماني المنعقدة في جورجيا (ماي 2002)، وقمة الأطلنطي في اسطنبول كذلك.

وقد استند المشروع إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م، وينطلق من نواقص حددها موظفون عرب في البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وتتعلق هذه النواقص بمجالات الحرية، المعرفة، وتمكين المرأة، انطلاقا من اعتبارها نقائص تهدد المصالح الغربية [2].

ويقدم **المشروع الطريق البديل** وهو "الطريق إلى الإصلاح السياسي و التنمية" [**]. ويتضمن أولويات، يمكن لمجموعة الثماني الاتفاق عليها لمعالجة نقائص التنمية الإنسانية العربية، من خلال **الربط بين الديمقراطية والازدهار الاقتصادي والسلام الديمقراطي**، وأهم ركائزه هي[3]:

1.تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد لسد فجوة الحرية بتقوية المجتمع المدني وتوسيع المشاركة السياسية، والتمكين السياسي للمرأة.

2.توسيع الفرص الاقتصادية بإصلاح اقتصادي، واستثمار للأعمال وتنمية للقطاع الخاص.

3.بناء مجتمع المعرفة.

ففيما يتعلق **بالحرية والحكم**: فينظر المشروع إلى أن الديمقراطية والحرية مفقودتان إلى حد بعيد في الشرق الأوسط الكبير، و سبل تجاوز هذا النقص، تكمن في الالتزام بمجموعة من الإجراءات وهي[4]:

- مبدأ الانتخابات الحرة.
- الزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني.
- رعاية معاهد تدريب النساء من ذوات الاهتمامات السياسية.
- مبادرة وسائل الإعلام الحرة.

---

[1] نفس المرجع.

[*] مصطلح الشرق الأوسط الكبير يعني الامتداد الذي يخص المجتمعات العربية الإسلامية: وهو خلاصة تطور الطروحات بدءا من السوق الشرق أوسطية، ثم الشرق الأوسط الجديد والشراكة وصولا إلى هذه التسمية.

[2] نفس المرجع ، ص 130.

[**] لم يتم تحديد المصطلحات من خلال هذا المشروع فتارة يتم الحديث عن الإصلاح السياسي الذي ورد بمعاني عديدة:بناء أو تعزيز الديمقراطية،التحول الديمقراطي،تعميق الديمقراطية.

[3] معتز سلامة، "الإصلاح السياسي، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية"، **كراسات إستراتيجية**، العدد 175، 2005، ص ص 6-7.

[4] محمد كمال "الديمقراطية على الأجندة الأمريكية"،**مجلة الديمقراطية**،العدد(13)، جانفي 2004، ص30.

- تشجيع تبني مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني والعمل على تفعيل دورها. وضرورة المساهمة في تمويلها من طرف مجموعة الثماني (08)، لا سيما منها الحقوقية والنسوية.

أما فيما يخص **توسيع الفرص الاقتصادية**، فيتضمن المشروع" مبادرة تمويل النمو" من خلال:

- الإقراض للمشاريع الصغيرة، والمشاركة في تمويل مؤسسة مالية للشرق الأوسط، للمساعدة في تنمية مشاريع الأعمال، والعمل على إنشاء مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار البنك الأوروبي للإعمار والتنمية لمساعدة الدول الساعية للإصلاح، والمشاركة في عمليات إصلاح النظم المالية في دول المنطقة.
- مبادرة التجارة ومن عناصرها: المساعدة على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، تسهيل التجارة، وإنشاء مناطق تجارية في المنطقة لتحسين التبادل التجاري فيها، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالرسوم الجمركية إلى جانب مناطق رعاية الأعمال التي تتولى تشجيع التعاون الإقليمي في تصميم وتصنيع وتسويق المنتوجات.
- وأخيرا "منبر الفرص الاقتصادية" الذي سيجمع مسؤولين كبار من مجموعة الثمانية (G8) والشرق الأوسط الكبير لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي، فضلا عن تشجيع التجارة البينية في دول المنطقة.

وحول **بناء مجتمع المعرفة** فيتعرض المشروع إلى تأخر شعوب المنطقة في مواكبة التغير العالمي الهائل في مختلف المجالات، فالدول العربية تشهد ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والأدمغة للدول الخارجية، قلة الإنتاج الفكري، انتشار الأمية على نطاق واسع، استيراد التكنولوجيا، ...الخ [1].

وبناء على ذلك يدعو المشروع دول (G8) إلى تقديم مساعدات لمعالجة تحديات التعليم بالمنطقة من خلال[2]:

- مبادرة التعليم الأساسي.
- مبادرة التعليم عن طريق الانترنت.
- مبادرة تعليم إدارة الأعمال.

وفي الأخير فإن هذا المشروع، لا يستهدف إقامة علاقات بينية بين دول المنطقة، وإنما يركز على تطبيق نموذج محدد ليسود المنطقة وهو النموذج الليبرالي، الديمقراطية السياسية (سياسيا)، والحرية الاقتصادية (اقتصاديا) والحرية والانفتاح وتقبل الآخر (ثقافيا)، انطلاقا من الاعتقاد بأن هذا النموذج لا يسمح بنمو بذور العنف مجددا [3].

---

(1) أحلام السعدي فرهود ،"الواقع العربي: هل يستجيب لدعاوى الإصلاح؟، **الديمقراطية**، العدد (13)،مرجع سابق الذكر،ص ص56- 57.

(2) أحمد باي ،مرجع سابق الذكر،ص132

(3) Marina Ottaway and Thomas Carothers, «Think again: Middle east Democracy», **Foreign Policy**,(November-December 2004),p 23, see also: Daniel Neep "Dilemmas of democratization in the middle east: The forward strategy of freedom" **Middle East Policy,** vol(11), n°(03),p 74.

الفرع الثاني. السياسات الأوربية والتحول الديمقراطي: شكلت بداية التسعينيات تبلورا حقيقيا للمبادرات الأوروبية تجاه العالم العربي، وفي إطار الاهتمام بدول الجوار الأوروبي، أكد المفكرون الإستراتيجيون في أوروبا على الحاجة الملحة لتنظيم إجراءات محددة لإتمام عمليات الإصلاح في الضفة الجنوبية، حيث تم التأكيد على دور الإصلاح السياسي والاقتصادي في تحقيق الأمن والاستقرار في دول الجوار الأوروبي.

كما تأتي منظومة العلاقات الثنائية بين الاتحاد والدول المخاطبة بعرض الشراكة "تقرير أولي حول شراكة إستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع حوض المتوسط والشرق الأوسط" والتي أصدرتها المفوضية في بروكسل (23 مارس 2006) (ما عدا الأردن)، والتي يظهر في سياقها توجه الدول الأوروبية نحو إعادة صياغة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السياسية. والتوجه نحو الربط بين المساعدات المقدمة والقيام بإصلاحات ديمقراطية محددة على أرض الواقع ضمن "مبدأ المشروطية السياسية"[1].

وقد تمثلت كرونولوجيا هذا المسار في:

- **ماي1991 م**: أعلن الاتحاد الأوروبي على دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارهما عنصرين أساسيين في سياسة التعاون الأوروبي الخارجية، وأكد على أهمية ملف حقوق الإنسان، وسيادة القانون في إطار مبادرته الخاصة بالتنمية[2].
- **نوفمبر 1991م**: تبنى المجلس قرارا يحدد الخطوط العريضة في التعامل مع الدول الساعية نحو الديمقراطية، وأطلق مبادرة "**إحياء سياسة دول حوض البحر المتوسط** "، وظهرت من خلالها نظرية الشراكة مع دول حوض البحر المتوسط، وتقديم الدعم لتلك الدول التي تقوم بتحرير اقتصادياتها، في مقابل قيام البرلمان الأوروبي بتجميد ميزانية البروتوكول المالي الذي يقدم المساعدات لدول حوض المتوسط، في حالة حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وخلال فترة زمنية قصيرة من عام 1991م، تم تعليق المساعدات المقدمة إلى كل من سوريا والمغرب الأقصى[3].
- **في1994 م**: وفي سياق تأكيده للاهتمام الأوروبي بالتحول الديمقراطي في العالم العربي عامة، ودول جنوب المتوسط خاصة، أطلق البرلمان الأوروبي ، مبادرة: الديمقراطية وحقوق الإنسان (EIHDR)، حيث تم تمويلها بـــ 132 مليون يورو، بتخصيص نسبة تقدر بـــ (10%) لدول الشرق الأوسط.

1. **عملية برشلونة ودعم قضية الديمقراطية في العالم العربي:** تعتبر عملية "برشلونة" التعبير عن الشراكة الأورو – متوسطية التي تأسست في نوفمبر 1995م، كان هدفها مواجهة المخاوف الأوروبية بشأن عدم الاستقرار في

(1) عمرو حمزاوي، "الرؤى الأوروبية للإصلاح في العالم العربي: حدود تغير تعريف الجوار الجغرافي وإعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد والسياسية"، في صلاح سالم زرنوقة ومصطفى كامل السيد (محرران)، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006، ص 59.

(2) مني يعقوبيان، "دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، المبادرات الأوروبية "، **قراءات إستراتيجية**،السنة (10) ،العدد(2)، فيفري 2005، ص ص5-7

(3) United States Institute of Peace, Special Report, N° 127, October 2004.

الجوار الجنوبي، وقد تم إبرام هذه الاتفاقية رغم التفاوت الكبير بين دول أوروبا ودول جنوب المتوسط في المجال الاقتصادي، وهو ما يشكل أكبر التحديات في وجه إقامة هذه الشراكة، والذي سعت الدول الأوروبية إلى معالجته في إطار البرامج التنموية والمساعدات المالية[1].

تتضمن عملية برشلونة إطار عمل للتعاون بين أعضاء الاتحاد الأوروبي وشركائه الجنوبيين، وتتألف الشراكة من سلسلة من الاتفاقيات التعاونية: الثنائية والمتعددة الأطراف في الميادين: الزراعية، الطاقة، السياسة وقضايا الشباب ويمكن تقسيم إعلان برشلونة إلى ثلاث قضايا أساسية: (سياسية أمنية اقتصادي)[2].

يهدف **القسم السياسي** منها إلى توفير فرص السلام والاستقرار الاورو متوسطي، من خلال الاحترام المشترك للديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي تشكل (الشراكة السياسية – الأمنية) عاملا ضروريا من اجل التنمية العربية، وتحقيق الاستقرار السياسي – الأمني – الاجتماعي للمنطقة، وهي كأهداف لا يمكن تحقيقها – حسب وثيقة الشراكة- بعيدا عن الانفتاح السياسي وضمان الحريات في المنطقة العربية، والتسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي[3].

أما اقتصاديا فالهدف الأسمى هو تفعيل التجارة الحرة في المنطقة، ومحاولة إقامة منطقة التجارة الحرة الأورو متوسطية بحلول عام 2010م، بينما يقوم الشق الثقافي على أساس الحوار الفكري المشترك.

وبهذا فالقاعدة الأساسية في عملية برشلونة هي استغلال الصلات والروابط السياسية والاقتصادية، وتحسين الأداء في المسار السياسي عن طريق تكريس واحترام حقوق الإنسان، وتبني الديمقراطية كممارسة مجتمعية، والبحث عن أفضل السبل لتحقيق التعاون الاقتصادي.

وتتضمن وثيقة الديمقراطية وحقوق الإنسان مبدأ مهما، وهو أن توفر اتفاقيات الاتحاد والتعاون، فرصة إجراء اجتماعات دورية لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات، وخاصة في جانبها السياسي، مما يلزم الدول المتوسطية تكريس مبدأ حقوق الإنسان والحرية كشروط ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى تمويل دول الاتحاد الأوروبي للمشاريع الاقتصادية في إطار الشراكة الاورومتوسطية عن طريق القروض في إطار برنامج (MEDA)، الذي يخصص "مليون يورو" سنويا لتلك المشاريع، فإن حقوق الإنسان، ودعم دور المرأة ومشروعات حرية الصحافة قد حصلت على حصة الأسد من التمويل الخاص بالسلة السياسية.

---

[1] ناصيف حتي،"مستقبل العلاقات الأوربية العربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية"، المستقبل العربي،العدد (2) ،السنة (18) ،مارس 1996،ص.96

[2] Christian Marshall, “The European community and the Arab world “, **HARVARD MIDDLE AND ISLAMIC REVIEW**, vol(1), n(2), November 1994, pp 56-80.

[3] European Commission, Publication Unit , “euro Mediterranean partnership/ arcelona declaration “, Euro-Mediterranean Conference, Barcelona,27-28 November 1995,pp 2-3.

وفي معرض التقييم الموضوعي لنتائج عملية برشلونة يمكن الاستنتاج انه: في توجهه نحو دعم المساعدات والقروض باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، عمل الاتحاد الأوروبي إلى بعث الحوار الحضاري الذي يساعد على تكييف المنظومة الثقافية العربية، مع المبادئ والقيم الغربية، سعيا إلى عولمتها.

فمن بين الأطر الثلاث التي كونت اتفاقية المشاركة الأورو متوسطية، **كانت جهود الإصلاح السياسي هي الأقل حظا في النجاح، ففي أفضل الحالات نجد أن الإصلاح السياسي والمؤسساتي قد حقق تقدما محدودا.**

2. **ما بعد عملية برشلونة:** نظرا لمحدودية نجاح مساعي عملية برشلونة في دفع عملية التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تم تجنب السياسات التي يمكن أن تفرض ضغوط الإصلاح على الأنظمة الحاكمة، انطلاقا من ضرورة أن ينبع الإصلاح من الداخل وبدعم من الخارج، لذلك فقد تم في عام 2000 م إحياء عملية برشلونة عن طريق خلق إستراتيجية أكثر قوة وتماسكا للديمقراطية، وكذلك بتحديد سياسات جديدة تكون حجر الزاوية لإستراتيجية أوروبا المستقبلية لدفع الديمقراطية في الدول العربية.

أ. **سياسات الجوار الأوروبي:** وبدأت في مارس 2003م، وتهدف إلى خلق سلسلة من الأصدقاء حول الاتحاد الأوروبي، وتضم عددا من الدول التي تشارك الاتحاد في نفس القيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون، أملا في تطوير منطقة مزدهرة اقتصاديا، إذ يسعى الاتحاد الأوروبي لتقديم فرصة لجيرانه للانضمام إلى سوقه الداخلية، **ومنحها الحريات الأربع** التي يكفلها الاتحاد وهي: **حرية حركة نقل البضائع والأشخاص، والخدمات، ورأس المال،** في مقابل قيام تلك الدول بتطبيق إصلاحات حقيقية سياسية، اقتصادية، ومؤسسية[1].

ب. **إعادة إنعاش أفعال الاتحاد الأوروبي:** في ماي 2003م، أصدرت المفوضية الأوروبية إعلانا مهما بعنوان: "إعادة إنعاش أفعال الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية مع شركائه من دول حوض البحر المتوسط"، وقد أسس ذلك الإعلان خطوطا إستراتيجية عريضة لتقوية وتفعيل المقترحات الخاصة لحقوق الإنسان واتفاقيات الاندماج والتعاون[2].

وأسوة بسياسة الجوار الأوروبي اقترحت عملية إعادة إنعاش أفعال الاتحاد الأوروبي وضع خطط عمل في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة في حوض البحر المتوسط، وتتضمن المقترحات إجراء حوار بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة له على حدة، حول قضايا حقوق الإنسان، وكذلك تمويل المنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، ومن بين الحوافز المقدمة في هذا الإطار، تخصيص مبلغ مالي من معونات برنامج MEDA[*]، للدول التي تفي بشروط خطط العمل المقترحة. وفي النهاية ستكون خطط العمل المتعلقة بحقوق

---

[1] مني يعقوبيان،مرجع سابق الذكر، ص09

[2] نفس المرجع ،ص ص10-11

[*] يشكل برنامج ميدا الإدارة المالية الرئيسية للاتحاد الأوربي لتنفيذ الشراكة الأوربية–متوسطية ويهدف إلى تقديم المساندة المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في الشراكة المتوسطية.

الإنسان مرتكزة على سياسة الجوار الأوروبي وتعمل كجزء من الخطط الشاملة التي يتم تطويرها في إطار تلك السياسة، وعليه فإن هذه الخطوة لم تبتعد كثيرا عن إعادة إحياء وتفعيل السياسات السابقة.

ج. المظلة الإستراتيجية: هناك ثلاث وثائق رئيسية هي: "إستراتيجية الأمن الأوروبي"، "تقوية علاقات الاتحاد الأوروبي مع العالم العربي"، و"التقرير عن الشراكة الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع دول حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط"، وهي تكون معا المظلة الإستراتيجية، للإستراتيجية الأوروبية الجديدة لدعم الديمقراطية، وبينما توضح سياسة الجوار الأوروبي خيارات سياسية واضحة لزيادة التحرك والإصلاح، فإن إستراتيجية الأمن الأوروبي والأوراق المرتبطة بها، تحدد هذه الخيارات في إطار استراتيجي متسع النطاق.

ج.1. إستراتيجية الأمن الأوربي: وهي تحدد خمسة تهديدات أساسية تواجه الأمن الأوربي وهي: الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، الصراعات الإقليمية، الدول المارقة، والجريمة المنظمة.

وتشير هذه الإستراتيجية إلى أنه لا يمكن مواجهة هذه التهديدات باستخدام القوة العسكرية كما جرت عليه العادة في المفهوم التقليدي للأمن، وإنما ما يلزم في ذلك هو الأدوات السياسية والاقتصادية أي التنمية.

وتم من خلال هذه الإستراتيجية، وضع دليل للتحول الديمقراطي أهم مقوماته[1]:

- التعددية الحزبية.
- توازن السلطات.
- حرية الصحافة والتنظيم.
- الشفافية ومكافحة الفساد.
- قضاء حر وفعال.
- خلق نظم تعليمية وتربوية حديثة.

ج.2.تقوية ودعم الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي: ظهرت في ديسمبر 2003م، ففي نفس الوقت الذي ظهرت فيه "الإستراتجية الأمن الأوروبي"، تمكن المجلس الأوروبي من إصدار ورقة بعنوان "تقوية ودعم الشراكة بين الاتحاد الأوربي والعالم العربي"، يحدد فيها المبادئ التي يجب أن تتحكم في إطار، وصيغة علاقات الاتحاد مع العالم العربي، ويؤكد أن الأهداف المنشودة، يجب أن يسبقها دفع مسار الإصلاح السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

[1] أحمد باي، مرجع سابق الذكر، ص ص 143-144.

ج.3.التقرير المؤقت عن الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط:

وقد قدم في مارس2005م، أحدث التطورات عن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي، حاجة إلى التشاور بين الاتحاد الأوربي مع دول المنطقة، وإيجاد آلية الملكية المشتركة مع الدول الشريكة للاتحاد في المنطقة، ويحدد التقرير المبادئ المشتركة مع شركاء المنطقة، ومن بينها[1]:

قيمة التشاور والحاجة إلى تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، كما أنه يعيد التأكيد على أهمية عملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبي. ويؤكد على التنمية والرخاء والمشاركة والسلام والحاجة إلى دعم الحوار السياسي واحترام حقوق الإنسان وسلطة القانون ،وما يمكن قوله بصفة عامة عن نتائج هذه المبادرات هو أنها لم تكن ذات فعالية مستقلة عن التراث الأوربي في مجال تدعيم حقوق الإنسان ودمقرطة الأنظمة.

المطلب الثاني: نحو التأسيس للحوكمة الديمقراطية في السياق العربي.

طرحت السياسات النيوليبرالية الاقتصادية المروج لها من قبل أهم قوى العولمة الاقتصادية، البنك والصندوق الدوليين، تحديات حقيقية أمام الدول العربية، ومن أجل الاستفادة من فرص التقدم المختلفة التي تتيحها العولمة، طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفهوم الحوكمة الديمقراطية باعتبارها تشكل البعد السياسي للتنمية الإنسانية، التي ركز الخطاب التنموي العالمي على اعتبارها الرابط الضروري الكفيل بتحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية إنسانية، وتهيئة الظروف الملائمة لتمكين الإنسان سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا [2]. و يعتمد نظام الحوكمة التشاركية كعملية لإدارة الحكم، ، الحوار الديمقراطي الدائم بين صناع القرار الرسميين وغير الرسميين، وذلك ضمن إطار مؤسسي منظم وواضح، يؤمن أساليب التعبير عن المشاكل المتعلقة بمختلف مجالات الحياة، وفي ممارسة عمل منتج، ذي مردود لائق[3].

فهي إذن تعبر عن دعوة للإصلاح الديمقراطي من اجل التأسيس لنجاح الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق مبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية. وقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 م، حدثا مفصليا أرخ لظهور مبادرات الإصلاح الداخلية والخارجية من اجل الدفع باتجاه الديمقراطية عربيا، ولذلك يمكن أن نتساءل عن أهم خصائص تطبيقات الحوكمة الديمقراطية عربيا؟

الفرع الأول. حصاد المتغيرات العولمية: الحوكمة الديمقراطية: تنبع ضرورة الحوكمة الديمقراطية في عصر العولمة، من واقعين عربيين متضافرين هما:

الأول: فشل سياسات التنمية المتبعة في العديد من الدول العربية.

---

[1] نفس المرجع .

[2] رعد سامي التميمي، مرجع سابق الذكر، ص 149.

[3] علي عبد الكريم الجابري، **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، الأردن: دار دجلة، 2012، ص 71.

الثاني: ضرورة مواكبة التحولات و المتغيرات التي تجري على الصعيد العالمي والإقليمي، وما يشهده العالم من سرعة في وتيرة التغيير و من أهم هذه المتغيرات [1]:

- انهيار الثنائية القطبية وثورة الديمقراطية في دول المنظومة الاشتراكية سابقا.
- تزايد دعوات التدخل الغربي تحت مسمى التدخل الإنساني.
- إعادة تشكيل النظم السياسية في اطر مؤسسية وتمثيلية وفيدرالية للطيف العرقي والديني والمذهبي كما حدث في العراق.
- ضغط أمريكي وأوربي يدعمه ضغط من المنظمات الحقوقية والدفاعية عن حقوق المرأة و الأقليات الدينية وحقوق الإنسان،يربط بين مكافحة الإرهاب الدولي وبين ضرورة إصلاح النظم السياسية العربية التسلطية عن طريق الديمقراطية
- إصلاح الأبنية الدستورية والسياسية إصلاح التعليم تمكين المرأة ودعم الحريات الدينية والتعددية الحزبية والسياسية.

إن حصاد هده المتغيرات العولمية انعكس على قضايا التغيير السياسي والديمقراطية في الدول العربية وتبلور في مفهوم الحوكمة الديمقراطية.باعتبارها آلية ترتبط بضرورة توفير الإطار الديمقراطي الملائم لبناء التنمية الإنسانية ونجاحها، وفق توجهات المنظمات الدولية للتنمية، فالإشكال الأساسي لهذا الدول وفق رؤية "راولز" هو "أن أكثر المشاكل بالنسبة للمجتمعات المتخلفة ليس الثروة أو الموارد، بل الثقافة السياسية أو الاجتماعية"[2]. ونجاح هذه الثقافة السياسية الديمقراطية، مرهون بمدى توافر الإرادة السياسية الحقيقية في الإصلاح، وضرورة تكاثف الجهود من أجل خلق أطر لتوطيد هذا المفهوم كضرورة، ومستلزم من مستلزمات العولمة[3].

وفي استجابة الحكومات العربية لدعوات الإصلاح الديمقراطي، فإن هذه الأخيرة قد بدأت تظهر تغييرات في طريقة الأداء، باتجاه الانفتاح الديمقراطي، اتخذ أشكالا جديدة عن ممارسة السياسة العربية، أهمها: المشاركة السياسية، تعديل السلطات داخل مؤسسات الحكم، وتمثل بعضها الآخر، في زيادة نشاط المجتمع المدني في توزيع الحيز المتاح للشعب، والدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية، وذلك في محاولة لتجسيد الحوكمة الديمقراطية معياريا و عمليا، و يحدد ذلك "جاك بورفولت" (Jaques Bourgault) في:

–الجانب المعياري يبرز في إدراك مشروعية السلطة من قبل الشعب، المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات، وخدمة الصالح العام، من خلال الثقافة الإنسانية في تسيير الشؤون العامة.

---

[1] يسري احمد إبراهيم جمعة عزباوي مرجع سابق الذكر، ص 49.

[2] Helen V. Milner, « Globalization, development, and international Institutions: normative and positive perspectives”, **Review Essay**, December 2005, vol (03), N° (04), December 2005, p 835.

[3] United Nation Development Program, « Governance for sustainable human development”, UNDP policy document, 1997, p 116.
http://magnet undp.org/policy/default/html.

–الجانب العملي بالدمقرطة ومشاركة المجتمع المدني، تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية والتسيير العقلاني، وترسيخ مبادئ الاستجابة والشفافية، ولعل في ذلك طلب واضح على "قوة الدولة" بدلا من "تسلطية الدولة"، ولا سيما في خضم تحولات العولمة.

الفرع الثاني .حدود العولمة – لا بديل عن الدولة: اتسم عصر العولمة بسيادة حالة معقدة من الروابط والعلاقات، فهي تشير إلى" العملية التي يتم من خلالها تأثر المجتمعات والأفراد، بالأحداث، القرارات، والأنشطة، حتى في أبعد نقطة من نقاط الكون"[(1)] .وفي اتجاه تأثر "الدولة" بديناميكية العولمة، انقسمت الأدبيات التي تناولت العلاقة بينهما إلى اتجاهين أساسيين **هما:**

الاتجاه الأول: يرى بان الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولة، والعولمة إنما تعيد صياغة وظائف الدولة، وإنما لا تلغيها، وتجعل من دورها، دورا مركزيا، فالبنك الدولي في عام 1997م، طالب بإعادة إحياء دور الدولة، كشريك أساسي، بين عدة شركاء[(2)].

الاتجاه الثاني فيرى أن المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرد المحددات الداخلية، ويعبر ذلك عن تحول الدولة التدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع، في النظام الدولي[(3)].

غير انه في واقع الأمر، فإن العولمة قد ولدت المزيد من المطالب على الدولنة، ليس بمفهوم "الهيمنة"، والتي يعبر عنها "لابيدون" بالسيادة الإجرائية للحكومة التي تقوم على مقدرتها السيادية خلال عملية صياغة السياسات العامة، وإنما "الدولنة" باعتبار الدولة شبكة وظيفية تؤدي وظائف متكاملة، تنفيذية، تشريعية، قضائية،ولذلك فقد تكون العولمة قد قلصت حقيقة من " **دولة القوة**"، ولكنها عززت من " **قوة الدولة**"[(4)] . **فكيف يمكن تفسير ذلك؟**

أولا . مطالب جديدة على قدرات الدولة: أدى الصعود المتزايد "للحوكمة"، أي أشكال شبكات التنظيم الذاتي بدلا من الحكومة أي الأشكال الهرمية للقيادة والسيطرة، إلى اعتماد الدول بدرجات متفاوتة على آليات السوق، التخطيط والقيادة، والشبكات لمتابعة مشاريع الدولة، وقد توجه البنك الدولي كأحد أقطاب الفكر النيولبرالي في العالم، إلى إدراج أهمية الدولة وفعاليتها كشريك، في ظل فشل الأسواق (Markets Failer)، باعتبار أن هذه الأخيرة لا يمكن أن تنمو وتتطور في غياب دولة فاعلة [(5)] .غير أن ما يثار كاستفسار في هذا

[(1)] مازن غرايبية، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية" في **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** ، أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2004، ص 19.

[(2)] عبد النور بن عنتر، الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي ، **مجلة شؤون الشرق الأوسط** ، العدد(107), صيف2002, مركز الدراسات الإستراتيجية ,ص 75

[(3)] مازن غرايبية، مرجع سابق الذكر، ص 25.

[(4)] Bob Jessop, « Redesigning the state, reorienting state power, and rethinking the state", in Kevin T. Leicht, J. Craig Jenkins (eds), op.cit, p 41.

[(5)] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق الذكر، ص 76.

السياق، هو ما يتعلق بتغيير أوزان هذه الميكانيزمات المختلفة، وأشكالها في التنسيق: الحكومة، السوق، والشبكات الاجتماعية. إذا كانت الحوكمة تعمل على مستويات مختلفة من التنظيم، بدءا من التوسع في النظم الدولية، وفوق الوطنية، وعبر الوطنية، والشراكات الإقليمية العامة–الخاصة، إلى الشبكات المحلية لصنع القرارات، فرغم ما قد يشير إليه ذلك من انتقاص لقدرات الدولة، إلا أنه حقيقة يعزز قوتها في تأمين مصالحها [1]، بل ويتعدى ذلك إلى تزويد الدول بدور جديد في الحوكمة الفوقية (Meta–governance) ، وهو ما يعبر عنه بالتنسيق العام لمختلف أنظمة وآليات الحوكمة[2].

كما أنه في الواقع، فالعولمة قد تعزز من فعالية الإدارة الاقتصادية للدولة، من خلال تعزيز التعاون والتفاعل بين الدولة والفعاليات الاقتصادية .ومن منظور التنمية الإنسانية فإن التعزيز الفعال لدور الدولة من خلال بناء قدراتها، يهدف إلى دمج الاقتصاد الوطني في عملية العولمة، والوصول النهائي إلى التنمية الإنسانية كغاية نهائية، من خلال المشاركة والاستفادة من التكامل الاقتصادي، وتحرير عملية العولمة، وفي هذا السياق فإن الهدف من قدرة الدولة هو تمكين الناس، الحد من الفقر، الحد من التفاوت بين الجنسين، حماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان. بمعنى أن قدرة الدولة على إدارة العولمة الاقتصادية تعني تعزيز رفاهية الناس باعتبارهم الغاية، مع تحرير الأسواق، تحقيق النمو الاقتصادي، ولتحقيق العدالة الاجتماعية، كأهداف وغايات نهائية[3].

ويمكن تلخيص المطالب الجديدة على الدولة، فيما يلي[4]:

- تطوير المؤسسات السوقية وغير السوقية.
- التحول من "التحكم" (Controller) إلى التمكين (Enabler).
- التركيز على توفير السلع العامة.
- التركيز على وضع القواعد وتنفيذها.
- صنع السياسات التشاركية.
- المشاركة المتزايدة في وضع القواعد الدولية والتركيز المتزايد على قضايا الحوكمة العالمية.
- إدارة الصراع المجتمعي بأبعاده ومستوياته المتداخلة والمعقدة، بما يؤدي إلى التقليل من حدة العنف الاجتماعي وتحقيق الاستقرار. ويتفق التحليل الاقتصادي لطرق إنهاء النزاعات الداخلية من قبل مجموعة البنك الدولي مع الطرح الواقعي الجديد الذي يجعل من انهيار السلطة المركزية سببا رئيسيا في نشوب النزاعات[5].

---

(1) B. Guy Peters and john Pierre, « Governance, government, and the state », in, Colin Hay, Michael Lister and David Marsh, **The state: theories and issues**, op.cit, p 220.

(2) Bob Jessop, op.cit, p 58.

(3) United nations, Department of Economic and Social Affairs, “Globalization and the state: challenges for economic growth and human development”, ‘St/ESA/PAD/SER.E/80), New York, United Nations, 2004, p 13

(4) Ibid, pp 9-10.

(5) Jean Cartier–Bresson, « Comprendre et limiter les violences: une présentation », **TIERS MONDE**, Tome (44), N°(174), 2003, p 265.

ثانيا. هندسة قدرات الدولة: إن التحول من منطق "الحكومة" إلى منطق "الحوكمة" أدى إلى إحلال ترتيبات أكثر تعقيدا محل مفهوم الحكومة المسيطرة في صنع وتنفيذ السياسات، على أن هذه الأنماط المعاصرة من الحكم تفيد بممارسة الدول لسلطتها بطرق مختلفة كالشركات بين القطاعين: العام والخاص، التي أصبحت أكثر شيوعا، بحيث تمارس سلطة الدولة من خلال المساومة، والارتباط في مواردها، مع تلك المتعلقة بالقطاع الخاص ولذلك يعتبر بناء قدرة الدولة، وتفعيل دورها، هو عملية معقدة، ومتعددة الجوانب، تنطوي على تفاعلات بين مكونات مختلفة: داخلية وخارجية.

في إطار هذا التحول أصبحت الضرورة تقتضي أن تطوير قدرة الدولة لا يعني بالضرورة تطوير قدرة الحكومات فقط، فإذا كانت الحكومة تعتبر كمهندس هام لقدرة الدولة، فإن القطاع الخاص، والمجتمع المدني كذلك يضطلعان بدور محوري،و تحفيزي، لتطوير قدرات الدولة.

ومنه فإن برنامج بناء قدرات الدولة يقوم على ثلاث مستويات هي[1]:

1.الحكومة: بتعزيز قدرتها على المستوى المركزي والمستوى المحلي.

2.القطاع الخاص: ويعتبر المتعهد الأساسي بتنمية القدرات على مستوى الشركات، وكذلك في الهيئات التجارية.

3.المجتمع المدني: وذلك من خلال تعزيز التشكيلات والشبكات التنظيمية لصنع وتحليل السياسات.

المطلب الثالث: إشكالية التنمية و طبيعة نظم الحوكمة السياسية في البيئة العربية.

يعكس دور الدولة في بناء التنمية الإنسانية، فعالية دورها في إطار الحوكمة الديمقراطية، وترجع إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي إلى إخفاق نظم الحوكمة والهياكل المؤسسية، وظهور العديد من النقائص والسلبيات على الدور التنموي للدولة ، وبناء على ذلك ظهرت الحاجة إلى توفير إطار سياسي إصلاحي يقوم على التحول الديمقراطي وإصلاح الدولة والسلطة السياسية[2].

لقد عملت العديد من الدول العربية على تبني مقاربة تنموية متكاملة، تؤكد على العناصر التالية[3]:

أ.زيادة في النمو والإنتاجية، بالتزامن مع العدالة المناطقية والاجتماعية، وخاصة في جوانب الملكية، وإعادة توزيع الثروة.

ب.تحول ديمقراطي على صعيد الدولة والمجتمع، بما في ذلك تحقيق اللامركزية والمشاركة الكاملة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات.

ج.إلغاء كل أنواع التمييز الاقتصادي والاجتماعي والقانوني إزاء النساء والشباب.

---

(1) United nations, Department of Economic and Social Affairs,op.cit, p: 10.

(2) Boutaleb Kouider, « Problématique de développement et réforme de l'état en Afrique: analyse du cas de l'Algérie », Abdelali Bensagui Naciri, Jean Christophe Boungou Bazika**, Repenser les économies africaines pour le développement**, Dakar: CODESRIA , 2010, pp 34- 35

(3) حسن كريم، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، مرجع سابق الذكر، ص 116

د.تمتين الآليات المتعددة المستوى للتكامل الاجتماعي والوطني.

ه.متين ثقافة وآليات، المواطنة الديمقراطية.

و.الإقرار بالدور الأساسي للمجتمع المجني كشريك أساسي في عمليات اتخاذ القرار.

وفي نطاق هذا التوجه التنموي الجديد، قام "المغرب" بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وخلقت الجزائر برنامج دعم وإنعاش النمو الاقتصادي، وفي تونس تم إنشاء الصندوق الوطني للتضامن [1]، غير أن تراجع دور الدولة العربية من فاعل وحدوي في التنمية إلى دولة غير قادرة على السيطرة على قراراتها الاقتصادية والاجتماعية أظهر الحاجة الملحة لانتهاج مقاربة إصلاحية شاملة، من اجل تفعيل دور الدولة باعتبارها طرفا مهما من أطراف المعادلة التنموية، وبناء على ذلك فقد ظهرت العديد من مداخل إصلاح الدولة العربية.

الفرع الأول. مداخل إصلاح الدولة العربية: في إطار مساعيها الإصلاحية السياسية والمؤسسية، توجهت العديد من الدول العربية إلى اعتماد مبادرات إصلاحية داخلية، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م وقد مست هذه الإصلاحات بصورة أساسية مؤسسات الدولة [2] . ورغم تعدد دوافع الإصلاح إلا أنها لم تغير من الأسس البنيوية للسلطة في الدول العربية، حيث لا زالت السلطة التنفيذية تهيمن على بقية السلطات ومن أهم هذه المبادرات الإصلاحية العربية، إعلان القمة العربية في تونس بعنوان "وثيقة العهد والوفاق"، وبيان "مسيرة التطوير والتحديث"[3] .بناء على مشروع مشترك تبنته حكومات مصر، السعودية، وسورية، ويدعو البيان إلى: "تعميق أسس الديمقراطية والشورى، وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام، وفي صنع القرار، في إطار سيادة القانون، تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير (...) وضمان استقلال القضاء بما يدعم دور مكونات المجتمع كافة، بما فيها المنظمات غير الحكومية، ويعزز مشاركة فئات الشعوب كافة رجالا ونساء في الحياة العامة، ترسيخا لأسس المواطنة في الوطن العربي[4].

أولا .الإصلاح المؤسساتي: تشكل مؤسسات الدولة الضمانات الأساسية الكفيلة ببناء التنمية الإنسانية، وفي العالم العربي، يشكل الإصلاح المؤسساتي كنه الإصلاح السياسي وجوهره، من خلال تحسين التمثيل السياسي، إصلاح القضاء، وإصلاح الإدارة العامة.

---

[1] نبيلة سعدون، "التنمية البشرية في المغرب الكبير: الحكامة الرشيدة هي الحل"

http://zawaya.maghribia.com/old_zawaya/ar/zawaya

تاريخ التصفح: 2014/03/24

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009،" تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، بيروت: شركة كركي للنشر، 2009، ص 69.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004،" نحو الحرية في الوطن العربي"، عمان: المطبعة الوطنية، 2004، ص 25.

[4] نفس المرجع ، ص 26.

1. **التمثيل والتشريع**: يشكل التمثيل السياسي الشامل في المجالس التشريعية، التي تقوم على انتخابات حرة ونزيهة ومنتظمة، أساسا لتحرير القدرات البشرية [1]، باعتبارها تعبر عن "صوت الشعب"، والإطار الشرعي للتعبير عن خياراته وأولوياته. ويكفل تواجد مثل هذا الإطار التمثيلي، ترسيخ أسس المساءلة والمحاسبة، لتصبح الحكومة بذلك مسؤولية، مسؤولية كاملة أمام شعبها.

وما يلفت الانتباه على مستوى مؤسسة "التمثيل والتشريع" أن كل الدولة العربية تحوز على برلمانات منتخبة، باستثناء المملكة العربية السعودية، وعدد قليل من إمارات الخليج، والمشاركة في الانتخابات التشريعية، تعتبر ذات أهمية بالنسبة للأحزاب السياسية والناخبين، وقد أصبحت هذه الانتخابات جزء من الخطاب السياسي العربي، كمدخل لإضفاء الشرعية على الأنظمة الحاكمة [2]. وأصبحت الانتخابات البرلمانية معيارا أساسيا في تقويم الأداء السياسي، للعديد من الأنظمة العربية.

2. **الإصلاح الإداري**: يقع الإصلاح الإداري، ضمن برنامج الإصلاح المؤسسي للدولة وهياكلها، وهو يشكل ضرورة ملحة بالنسبة للدول العربية، وذلك من خلال عملها على[3]:

- تحسين قاعد التنظيم والعمل الإداري.
- التخفيف من مهام الإدارة المركزية.
- جعل الإدارة المحلية في خدمة الديمقراطية.
- عصرنة المرفق العمومي من خلال المؤسسات العمومية.
- اعتماد مقاربة الهندسة الإدارية.

إن ضرورة هذا الإصلاح تنبع من الاستجابة إلى المشكلات التي تعاني منها الأجهزة الإدارية على مستوى عربي، وأهمها[4]:

- التضخم المالي والوظيفي.
- غلبة التعقيد البيروقراطي على سير عملها.
- تفشي الفساد وغياب الشفافية.
- ضعف الفاعلية وتدني مستوى الأداء.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية،" خلق الفرص للأجيال القادمة "، عمان: أيقونات للخدمات المطبعية ، 2002، ص 110.

[2] بول سالم، "الدولة العربية: هل تمكن التنمية أم تعرقلها"، **سلسلة أوراق كارينغي**، العدد (21)، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ، أفريل 2010، ص 09.

[3] أحمد صقر عاشور، **إصلاح الإدارة الحكومية: آفاق إستراتيجية للإصلاح الإداري والتنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995، ص 50.

[4] عبد الحميد إبراهيمي، "دراسة حالة الجزائر" ،في إسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ، مرجع سابق الذكر، ص 861.

3. إصلاح النظام القانوني والقضائي: ويكون هذا النمط من الإصلاح بإقامة نظام قضائي يرعى التنفيذ الفعلي للقانون، قوامه الاستقلالية والنزاهة ، ومن بين أهم المبادرات العربية التي وردت في هذا الحيز، "إعلان بيروت بشأن العدالة" المعتمد في1999 م، من طرف أول مؤتمر عربي معني بالعدالة، ومن أهم ما نص عليه[1]:

- ضمانات العدالة: – يجب أن تعمل الدول العربية على تدعيم استقلالية القضاء في الدساتير والقوانين.
  -تمتع القضاء بميزانية مستقلة.
  -يجب أن تتم الإجراءات القضائية دون تدخل الجهاز التنفيذي.
- ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع.
- لا يسمح بالتمييز بين القضاة والقاضيات في عملية التعيين الوظيفي
- دعم المساواة بين الجنسين بموجب القانون، وفي ممارسة الإجراءات القضائية.

ثانيا. تدعيم قدرة الدولة العربية: لا تزال العديد من الدول العربية تطبق سياسات "إجماع واشنطن"، حيث يكون التركيز من خلال آلية السوق الحرة على زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقط والذي يستفيد منه ذوي المناصب العليا في المجتمع فقط، ولذلك، فهذه السياسات لم تعد صالحة في نظر الكثيرين، وظهر اتجاه يدعو إلى جعل العولمة أكثر عدالة وإنصاف من خلال استهداف تحقيق العدالة الاجتماعية، ومراعاتها في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية[2] ويتحقق ذلك من خلال انتهاج فلسفة وسياسة اقتصاديتين، تعتبران الدولة والسوق في حالة تكامل ومشاركة.

وبناء على ذلك فقد ظهرت اتجاهات كثيرة في الفكر الإنمائي، بعضها متضارب، وبعضها متكامل، ويختلف تأثيرها من دولة لأخرى، ومن هذه الاتجاهات الاعتراف بدور القطاع العام وزيادة قدرات الدولة[3].

وفي السياق العربي، يمكن رصد العديد من الحالات العربية، التي تمثل صور للعجز الحكومي، ولنظام السوق، والتي تعبر عن غياب التكامل والمشاركة بين التدخل الحكومي، وبين آليات السوق، ومن ابرز مظاهرها[4]:

- الفشل النسبي في توفير السلع والخدمات العامة كخدمات التعليم، الصحة، والمياه الصالحة للشرب.
- التحول في العديد من الدول العربية من رأسمالية الدولة إلى احتكار القطاع الخاص، بحيث تغيب مظاهر المنافسة الاقتصادية الفعلية.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية،"العام 2002 ،"خلق الفرص للأجيال القادمة "، مرجع سابق الذكر، ص 112.

[2] الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير" التجارة والتنمية"، جنيف: أونكتاد، 2013، ص 11.

[3] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2010، "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2010، ص 20.

[4] عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية" ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي " **دور الدولة في الإقتصاد المختلط** "،مركز شركاء في التنمية (PID)،أيام(7-8) أفريل2012)، ص 17.

- ارتباط صناعة القرار الاقتصادي بمجموعة من أصحاب المصالح المتنفذين في مراكز صنع القرار، وذلك من أسوأ ما نتج عن تطبيقات اقتصاد السوق عربيا، فقد تم التزاوج بين رأس المال والسلطة، ليجعل من هذه الأخيرة خادما لمصالح جماعات معينة، ترتبط بها ارتباطا وثيقا.
- الفشل على مستوى توزيع الدخل، وظهر ذلك في ارتفاع معدلات الفقر، واتساع الفجوة بين مستويات المداخيل.

وهذه المظاهر رغم تباين حدتها من دولة إلى أخرى، إلا أنها شبه عامة في الدول العربية، التي عجزت عن بلورة دور حكومي وفعال، في ظل إصلاحات "الحوكمة الديمقراطية"[1].

إلا أن الحاجة التنموية لا تقتصر على مجرد إعادة تعريف دور الدولة، وإنما أيضا المجتمع المدني والقطاع الخاص، باعتبارهما طرفين مهمين ضمن المعادلة التنموية،و تدعيم فاعليتهما في الواقع العربي.

الفرع الثاني. القطاع الخاص: يضطلع النظام الاقتصادي لأية دولة أو تكتل من الدول، بتحديد الدور المنوط، بالإدارة الحكومية في النشاط الاقتصادي، بتحديد مجاله وحدوده، وكذلك طبيعته، وما ينطوي عليه ذلك في النشاط الاجتماعي، والذي ينعكس على دور القطاع الخاص في مجتمع معين[2].

ويظهر القطاع الخاص بمثابة عنصر محوري في النشاط الاقتصادي، انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة، وتحمل للمخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والابتكار بما يضمن له القدرة التنافسية، ولعب دور ايجابي في عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر.

إذ أنه ورغم الجدل القائم بخصوص أبعاد نشاطه وحدودها في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن مختلف الأدبيات لاقتصادية تشير إلى دوره الفعال والأساسي في التأسيس لنشاط اقتصادي، ديناميكي، ومزدهر [3]. لا سيما إذا ما توفرت له الشروط الأساسية لذلك.

في خضم التحولات الجذرية نحو اقتصاديات السوق، فإن البلدان العربية لم تكن بمنأى عن هذه التحولات[4]،فقد أدت التحديات والأزمات الاقتصادية الداخلية التي عرفتها معظم الدول العربية، وما نجم عنها من إعادة لجدولة ديونها الخارجية، وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي إلى ظهور توجه جديد واضح على الأقل من خلال التصريحات السياسية نحو اقتصاد السوق و بالتالي أصبح القطاع العام الذي كان يعتبر ركيزة للتنمية

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009،" تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"، مرجع سابق الذكر، ص 39.

[2] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، مرجع سابق الذكر،ص ص 46-47.

[3] بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، "**رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**"، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول: "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول"، جيجل (جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي (20، 21 نوفمبر 2011)، ص 4.

[4] إيهاب الدسوقي، "دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، في سلوى شعراوي جمعة (محررا)، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع** ، مرجع سابق الذكر، ص 99.

الاقتصادية والاجتماعية خلال سنوات (1950-1960-1970)م، محل نقاش على كافة المستويات: ضرورته، منجزاته، أعبائه وطرق تسيره[1].

1.الطبيعة البنائية للقطاع الخاص في الدول العربية: فرضت طبيعة الأزمة المستعصية التي عانت منها التنمية العربية خلال العقود الفارطة، إعادة النظر في المنطلقات الأساسية لهذه التنمية [2]. لذلك فقد عدلت العديد من الدول العربية عن توجهاتها الاشتراكية[*]، فقد طبقت تونس ومصر منذ السبعينيات من القرن الماضي، مجموعة من سياسات الانفتاح الاقتصادية بالإضافة إلى سوريا والعراق، بيد أن الدولة ظلت المستثمر الرئيسي، وكانت نسبة نمو القطاع العام تكافئ نسبة نمو القطاع الخاص، وتزيد عنها أحيانا [3]. وقد حدثت تطورات هامة في بعض الأقطار العربية، على مستوى أعمال القطاع الخاص، ولا سيما في بداية التسعينيات، ومن أمثلة ذلك: سوريا، العراق والجزائر، حيث أدى تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، إلى تعزيز دور القطاع الخاص، وتنويع القاعدة الاقتصادية[4] [**]. ويثبت واقع التجربة المساهمة التي قدمها القطاع الخاص في كفالة فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي، لا سيما في ظل تراجع إمكانية تدخل الدولة في الاقتصاد، إلا أن هذا الواقع لا يمنع من كونه ما زال يعاني العديد من التحديات والمشاكل البنيوية والخارجية[5].

ما يشار إليه في هذا الصدد أن القطاع الخاص العربي، بانجازاته وإخفاقاته هو في نهاية المطاف، جزء لا يتجزأ من بنية مجتمعية شاملة لها ايجابياتها وسلبياتها، ولذلك فواقع المجتمع الإنساني العربي الذي يعاني من العديد من أوجه التخلف، الفقر والأمية، ينعكس بالضرورة، على تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية [6] .لذلك فالسمة الغالبة على القطاع الخاص في معظم الحالات، هو عدم تمتعه باستقلالية حقيقية عن الدولة، "لأنه في أغلب الأحيان كان

---

[1] عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2006، ص 101.

[2] رزق الله هيلان، "التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذاتية في إطار ديمقراطي"، في سمير أمين، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة في المشرق العربي**، مرجع سابق الذكر، ص 129.

[*] باستثناء الأردن التي كانت ذات اقتصاد رأسمالي صغير، مفتوح.

[3] فولكر برتيس، "القطاع الخاص والتحرر الاقتصادي وإمكانات التحرك نحو الديمقراطية، حالة سوريا وبعض الأقطار العربية "، في غسان سلامة (معدا)، مرجع سابق الذكر، ص 311.

[4] عامر ذياب التميمي، **السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية** ، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2005، ص 09.

[**] ما يشار اليه بهذا الصدد أن برنامج الإصلاح في سوريا والعراق كان بمبادرة داخلية ودون إملاءات من صندوق النقد و البنك الدوليين،بخلاف الجزائر،تونس ،الأردن، ومصر.

[5] جورج قرم، "دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي قضايا وآفاق"، بحث مقدم في إطار فعاليات ندوة حول : **"القطاع الخاص ودوره في التنمية بالدول العربية، الواقع وآفاق المستقبل"**، القاهرة: البنك الإسلامي للتنمية، ماي 2003، ص 4.

[6] المرجع نفسه، ص 5.

من خلق الدولة، أو أنه على الأقل يتغذى من قبلها" [1] .ولذلك فاعتماده في الأغلب يكون على الدولة، باعتبارها تقدم التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية، والمناقصات والمشروعات[2].

كما أن هناك العديد من الأنظمة السياسية العربية التي حرصت على احتواء القطاع الخاص سياسيا [*]، ما أدى في نهاية التحليل إلى تبعية مستدامة للدولة، وهذا ما يفسر ضعف قوته السياسية والتنظيمية، وبالتالي جاء ضغطه باتجاه التغيير نحو الديمقراطية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية، محدودا جدا [3]. وبناء على ذلك فهو لا يمثل دعما حقيقيا لتقوية المجتمع المدني من أجل الدفع بإتجاه عملية التحول الديمقراطي.

2. **تحديات القطاع الخاص العربي** : يمكن تلخيص أهم التحديات التي تواجه القطاع الخاص العربي في إطار عمله التنموي فيما يلي[4]:

أ– الارتباط بين شركات القطاع الخاص النافذة مع أجهزة الدولة: ولعل ذلك يفسر بشكل أساسي الاستشراء الكبير للفساد في الدول العربية، فذلك يجعل من حصر الامتيازات في فئة الشركات الكبرى على حساب الصغرى منها، بالإضافة إلى التهرب الضريبي.

ب– ضعف البيئة الاقتصادية والصناعية العامة في الدول العربية، وترتبط بصفة أساسية بانعدام فرص التطور أمام المشروعات الصغيرة، لغياب الآليات والإمكانيات المالية والخبرات المطلوبة، لا سيما في ظل بنية اقتصادية متشرذمة، شركات كبيرة نسبيا، ولكنها قليلة العدد، وشركات صغيرة حرفية، تنعدم فرص التعاون بينهاــ وعلاقات إنتاجية ضئيلة، تؤدي إلى حرمانها وفقدانها لإمكانية التدرج في القدرة التقنية والإنتاجية.

كما تبرز هناك مشكلة أخرى، تتمثل في غياب سياسات التراكم التقني في مجالات الإنتاج لانعدام الموارد المالية الموجهة لتأسيس قدرات في الأبحاث والتطوير من قبل الشركات الكبرى. لذلك رغم محاولة هذه الشركات تحديث التجهيزات، واستعمال المعلوماتية على نطاق واسع في إدارتها، إلا أنها تفتقد إلى القدرة التقنية الذاتية في الاختراع وتملك الأساليب الحديثة في تقنيات الإنتاج، ما جعلها تابعة للتطورات الخارجية[5].

ج– العلاقة السلبية بين رأس المال المادي ورأس المال البشري: حيث يبين واقع الاقتصاد العربي العجز عن الاستفادة من التقنيات الحديثة، الأمر الذي انعكس سلبا على مستوى الإنتاجية.

---

[1] فولكر برتيس، مرجع سابق الذكر، ص 317.

[2] إبراهيم حسين توفيق، **النظم السياسية العربية و الاتجاهات الحديثة في دراستها،** مرجع سابق الذكر، ص 219.

[*] في سوريا مثلا أصبح أحد كبار المشاهير الخواص مستشار لرئيس الجمهورية، أي ناطق باسم القطاع الخاص والحكومة معا.

[3] فولكر برتيس، مرجع سابق الذكر، ص 333.

أنظر كذلك جون ووتر بوري ،"إمكانية التحرك نحو اللبرالية السياسية في الشرق الأوسط"، في غسان سلامة (معد)، مرجع سابق الذكر، ص 87.

[4] جورج قرم، مرجع سابق الذكر، ص ص 5-7.

[5] سعد خضير عباس، وليد إسماعيل السيفو ، "اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية"، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الدولي السنوي الخامس" **اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية**"، عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، قسم العلوم المالية و المصرفية، ص 06.

د–العلاقات بين القطاع الخاص والقطاع العام، وغالبا ما تتسم الدول العربية بانعدام الفاصل بين العام والخاص في النشاط الاقتصادي، نظرا لتداخل العلاقات بين رجال الأعمال ورجال الدولة، ما يؤدي إلى انعدام الشفافية في المعاملات وتبرز علاقات النفوذ غير الصحية بين أجهزة الدولة والمجموعات المالية الاقتصادية.

ه–زيادة التدخلات واللوائح التنظيمية الحكومية: فبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها العديد من الدول العربية، ما زال الكثير من هذه السياسات يؤثر على إنتاجية الشركات، وقدرتها التنافسية، ولذلك فقد لجأت بعض الدول العربية على غرار مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية وتونس إلى إصدار إصلاحات سريعة لتفعيل دور الشركات الخاصة الاقتصادية[1].

3.متطلبات تنمية القطاع الخاص: تقتضي تنمية القطاع الخاص، وتفعيل دوره التنموي، توافر إستراتيجية متكاملة تهدف إلى تسريع النمو الاقتصادي والاستثمار وخلق فرص العمل، وتعزيز قدرة الصادرات على المنافسة، وتحقيق التكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي. ولذلك لا بد من توافر عدة سبل للإصلاح، أهمها[2]:

- التصدي للحواجز الإدارية والتنظيمية أمام الاستثمار، وبناء القدرات المؤسسية وتنسيق السياسات التجارية العربية.
- إتاحة فرص الحصول على القروض والتمويل، وبالأخص لاصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين تقديم الخدمات من خلال الشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام (PPPs).
- إن مستقبل القطاع الخاص ضمن مسار العولمة تحكمه المعرفة، والمغزى إخضاع جانب كبير من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد المعرفي، ومختلف تطبيقاته العلمية والتكنولوجية، كأساسيات لمنظومة الإنتاج والتشغيل. ولذلك فإن تنمية القطاع الخاص العربي تتطلب توظيف المزيد من الأنظمة الإلكترونية، والمعلوماتية، واعتماد أسس الجودة الشاملة، واعتماد التنظيم الشبكي للمؤسسات، للحفاظ على قدرتها التنافسية وتنميتها[3].
- التزام شركات القطاع الخاص بمسؤولياتهم الاجتماعية، فرغم ما تنطوي عليه من أعباء مالية ومادية، إلا أنها تشجع الأفراد على استهلاك منتوجات الشركات التي لها برامج مسؤولية اجتماعية تخدم المجتمع، إضافة إلى رغبتهم في الاستثمار بها[4].

---

[1] البنك الدولي،"**تنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات التي تواجه خلق فرص العمل، والقدرة على المنافسة والتحول الاقتصادي**"، 2008.تاريخ تصفح الموقع:2014/1/5

web.worldbank.org

[2] نفس المرجع.

[3] منظمة العمل العربية، أحمد مصطفى عبد الله (محررا) ،"نحو سياسات وآليات فاعلة"، موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، القاهرة، 2008، ص ، 11.

[4] حسين عبد المطلب الأسرج، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة في مصر"،

http://elasrag.wordpress.com

تاريخ التصفح: 2014/03/25.

- اعتماد سياسات تنويع التصدير من خلال تحسين مناخ الاستثمار، وإزالة العراقيل التي تكبل عوامل السوق الحرة، بالإضافة إلى توفير حوافز جديدة لاستقطاب الاستثمارات إلى قطاعات الخدمات، ومنتجات القيمة المضافة العالية، إذ أن هيكلة الصادرات العربية بشكلها الحالي، من حيث اعتمادها الشديد على الموارد الأولية، لا يمكنها بناء الأرضية المناسبة لزيادة معدلات التنمية.
- الاهتمام بالاستثمار في تنمية المهارات، بما يتلاءم مع المتطلبات الحديثة في أسواق العمل الدولية، بهدف جذب الاستثمارات الخارجية المباشرة التي تحتاج إلى اقتصاديات السوق ذات القيمة المضافة العالية، ويتطلب ذلك التركيز على تحسين وتحديث خدمات التعليم، وخصوصا التعليم الفني والتدريب المهني، بمواكبة احتياجات القطاع الخاص، واحتياجات الطلب المتغيرة في الأسواق[1].

وفي الأخير لا يسعنا إلا القول بأن تحقيق مستويات من التنمية الاقتصادية، والإنسانية والدفع بها قدما، لا يكون إلا بإسناد دور فعال للقطاع الخاص في عملية التنمية، وتوفير كافة الآليات والوسائل من أجل تفعيل هذا الدور. كما يستلزم ذلك العمل من خلال آليات الرقابة والشفافية للحد من مظاهر الفساد الاقتصادي باعتباره عائق أساسي في أمام تقدم المسيرة التنموية العربية، والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لأن القطاع الخاص يعتبر طرفا أساسيا ضمن معادلة ترشيد الحكم في البلاد العربية، بما يعمل على تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة، وفق مبدأ العدالة الاجتماعية.

الفرع الثالث. المجتمع المدني: يعبر مصطلح المجتمع المدني عن: "مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة" [2]، ورغم بزوغ المجتمع المدني كفاعل جديد في المجتمع الكوني المعلوماتي، إلا أن انبثاقه تاريخيا، يرتبط بمرحلة الحداثة الغربية، فالمراجعة التاريخية التحليلية للمجتمع المدني تدل على أنه مفهوم، يرتبط بسياق محدد ،ثقافي، اجتماعي، اقتصادي وسياسي، إذ يعد نتاجا لمجموعة من التمايزات، أو الشروط التاريخية، يوردها "عزمي بشارة" كما يلي[3]:

- التشديد على الفصل بين الدولة والمجتمع، كوعي متطور تاريخيا.
- الفرق بين آليات عمل الدولة، وآليات عمل الاقتصاد، كشرط متطور تاريخيا مع الثورة الصناعية ونشوء البرجوازية.
- تمييز الفرد كمواطن، بمعنى كيان حقوقي قائم في الدولة، بغض النظر عن انتماءاته المختلفة.
- التشديد على الفرق بين آليات عمل المؤسسات الاجتماعية، وأهدافها، ووظائفها، وبين آليات عمل الاقتصاد، وأهدافه ووظائفه.

---

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دائرة البحوث الاقتصادية ،" الاقتصاد العربي بين تحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجذرة، ما هي مرتكزات الإصلاح والأفاق حتى عام 2015؟". ص 37.

[2] أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، مرجع سابق الذكر ، ص 64.

[3] عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية، (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2008، ص 33.

– الفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة من مواطنين أحرار، تآلفوا بشكل طوعي، وبين البنى الجمعية العضوية التي يولد الإنسان فيها.

– التشديد على الفرق بين الديمقراطية التمثيلية في الدولة اللبرالية والديمقراطية المباشرة، والمشاركة النشطة في اتخاذ القرار، في الجمعيات التطوعية والمؤسسات الحديثة المجتمعية.

يظهر من التمايزات السابقة التي أدت إلى انبثاق المجتمع المدني، إرتباطه بالديمقراطية المباشرة، لأن الديمقراطية التمثيلية ، دون المجتمع المدني، حسب "عزمي بشارة" هي" اغتراب الفرد في المجموع، في حين الديمقراطية المباشرة وأساسها المجتمع المدني، فإن ثمنها يكون نفي تمييز الفرد عن المجموع"، وعليه فهو يعتبر أساسا للمواطنة[1].

أولا .المجتمع المدني في السياق العربي: تتكون التنظيمات المدنية من وحدات متوافق حولها عالميا، حددها "المشروع الدولي لجامعة جونز هوبكنز في عام 2008م فيما يلي[2]:

المنظمات غير الحكومية (NGOs)، المنظمات الحقوقية والدفاعية (Advocacy organizations)، منظمات الأعمال (Business Associations)، الجماعات المهنية (Proffessional groups) الاتحادات العمالية (Labour Union)، النوادي الرياضية والاجتماعية غير الربحية بمعايير محددة، وقطاع من الجامعات بمعايير محددة تبتعد بها عن القطاع الخاص.

1. المتغيرات المساعدة على ظهور الاهتمام بالمجتمع المدني في الدول العربية: يشكل تصاعد الاهتمام بالمجتمع العربي، جزءا من تشكل وعي عالمي، بضرورة تكثيف مشاركة المواطنين، وتفعيل قدراتهم في عملية التأثير على السياسات، وعلى أساليب حياتهم ،ولذلك فقد ارتبط اتساع انتشاره على نطاق عربي بالعقدين الأخيرين من القرن العشرين، ويعود ذلك إلى ظهور العديد من المتغيرات لعل أهمها:

أ.المتغيرات العالمية:ويتمثل أهمها فيما يلي:

ظهور ظاهرة العولمة، وما ارتبط بها من عولمة قيم احترام حقوق الإنسان، وقيم الديمقراطية، وأدى ذلك إلى نمو كبير لمنظمات المجتمع المدني، اقترن بتفعيل موسع لنشاطاتها، وارتباطها بشبكة من العلاقات المتشابكة فيما بينها، تتجاوز حدود الدول[3].

- ظهور أنموذج التنمية البشرية، على اثر إخفاقات التنمية "من أعلى إلى أسفل" عربيا [4] ، أدى إلى الاهتمام العالمي(دول كبرى، منظمات دولية ومؤسسات تمويل دولية)، بالمجتمع المدني العربي كمفهوم وكممارسة،

---

[1] نفس المرجع ، ص 35.

[2] أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، مرجع سابق الذكر ، ص 66.

[3] أماني قنديل، **العمل الحقوقي والتأثير (سلسلة بناء قدرات المجتمع المدني)**، مصر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ص ص: 8، 9.

[4] رعد سامي التميمي، مرجع سابق الذكر، ص 141.

باعتباره أساسا لهذا النموذج التنموي البديل، الذي يقوم على المشاركة "من أسفل إلى أعلى" وفق مقاربة تنموية تشاركية.

- ظهور المؤتمرات العالمية المتتالية للأمم المتحدة، منذ قمة الأرض للبيئة في ريودي جانيرو 1992م، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا 1993م، مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994م، والمرأة 1995م، قمة العالم للتنمية الاجتماعية 1995م وصولا إلى الأهداف الإنمائية للألفية، فقد أدت هذه المؤتمرات إلى تهيئة المجتمع المدني للعب دور أكثر فاعلية في التنمية الإنسانية، من خلال تهيئة الحكومات للبيئة السياسية والتشريعية المواتية لذلك[1].
- اتساع مفهوم التنمية، متخطيا أفكار النمو الاقتصادي إلى "توسيع خيارات الناس" يتطلب ضمان توفير عناصر القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للناس. حتى يتسنى النهوض "بنوعية حياتهم"، من خلال بناء قدراتهم وتوظيفها، وتحريرها[2].

ب. المتغيرات الإقليمية:

- ارتبط ظهور المجتمع المدني بتطبيق نظام اقتصادي قائم على آليات الاقتصاد الحر، لان دورها التطوعي أصبح جد ضروري في ظل تراجع الدولة ودورها اقتصاديا واجتماعيا، إلا أن ذلك لا يعني أن هناك نمط مخصص لتقديم الخدمات وإنما اتسع ليشمل أنماط عديدة: خيرية، رعائية، خدمية، تنموية وحقوقية تهدف لحماية كرامة وحقوق الإنسان العربي، وتمكينه من كافة حقوقه السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.
- توجه بعض الحكومات العربية التي تبنت الخطاب الإصلاحي، إلى تغيير التشريعات الضابطة لمنظمات المجتمع المدني، كاليمن، مصر، المملكة المغربية، تونس، والجزائر.

2.منظمات المجتمع المدني العربي كضرورة: تنبع ضرورة المنظمات المدنية، من كونها تلعب دورا مفصليا في العديد من القضايا الأساسية، وهي بذلك إما أن تكون أداة تدعم وتعزز دور الحكومة في الدولة وتعزيز مفاهيم الديمقراطية والحقوق المدنية وحقوق المواطنة، ودعم الحكم الراشد، كما أنها قد تقوم بعكس ذلك، ولذلك تحدد "أماني قنديل" أربعة اقترابات أساسية، نستطيع من خلالها تقييم أهمية المجتمع المدني عربيا وهي[3]:

أ .اقتراب العولمة: ويرتكز التحليل ضمن هذا الاقتراب على دور الحكم الراشد في تفعيل المجتمع المدني، فالعولمة أدت إلى دور متعاظم للمجتمع المدني، ومثل ذلك زيادة الاهتمام والروابط بين منظمات التمويل الدولية والمنظمات المدنية.

---

(1) أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، مرجع سابق الذكر، ص 54.

(2) أماني قنديل، **العمل الحقوقي والتأثير**، مرجع سابق الذكر.ص 9.

(3) أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، مرجع سابق الذكر، ص ص: 156-157.

ب .اقتراب النهج الكلي للتنمية المستدامة : من منطلق أن تحدي تحقيق رشادة الحكم كأساس لتدعيم التنمية الإنسانية، وضمان استدامتها، ولا سيما الفئات المهمشة في المجتمع، فإن المجتمع المدني يعتبر أكبر من ضرورة باعتباره شريكا للحكومات وللقطاع الخاص.

ج .الاقتراب السياسي: ويربط هذا الاقتراب بين أطروحة الحكم الراشد وبين عملية التحول الديمقراطي، ويركز على دور المجتمع المدني، نظرا لضعف الأحزاب السياسية في الدول العربية، وهو يلفت الانتباه إلى تأثير الأطراف الفاعلة على السياسات العامة، وعملية صنع القرار، انطلاقا من اعتبار المجتمع المدني كأحد هذه الأطراف.

د .اقتراب الفاعلية وبناء القدرات: وتكمن أهميته في أنه يشير إلى أن:

- الفاعلية هي فكرة محورية في المجتمع المدني.
- بناء الشراكة على مستويات متعددة، يحقق جانبا من هذه الفاعلية.
- يلقي الاهتمام بالفاعلية الضوء، على موضوعين هامين هما المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض المؤسسات المدنية، التفاوت في القدرات بينها ، وما يؤدي إليه ذلك من تفاوت في تأثيراتها.

ودون النظر إلى أهمية المجتمع المدني من زوايا مختلفة، يمكن القول بصفة عامة أنه يشير إلى مرحلة جديدة من التحول نحو الحوكمة الديمقراطية ، تتسم ببروز نزعة قوية للنظر إلى بناء الديمقراطية من داخل المجتمعات، وبناء أسس الديمقراطية الاجتماعية، القائمة على المشاركة، والهادفة إلى استيعاب الموطنين وتمكينهم.

ولذلك تظهر أوجه التأثير التي يبديها المجتمع المدني في دعم الحوكمة الديمقراطية في ما يلي[1]:

- تنفيذ حملات التوعية المستمرة، من أجل تعزيز أطر التعاون والتفاعل ما بين المؤسسات: مؤسسات الدولة، مؤسسات المجتمع، والمواطنين، من خلال توفير المعلومات في الاتجاهين، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا المفصلية.
- المشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في المناقشة والمداولة، حول القضايا ذات الأهمية، وخاصة فيما يتعلق بصياغة القوانين أو تعديلها، وكذلك في اتخاذ القرارات الهامة.
- تقديم ومناقشة التقارير المتعلقة بالرقابة على أداء السلطات المختلفة، وهدف ذلك هو سد الثغرات والفجوات في الآداء.
- تعزيز دور الفرد والجماعة، من خلال ضمان الحقوق والحريات، والحد من انتهاكاتها.
- المساهمة الفاعلة في تعزيز سيادة القانون، وممارسته بحرية وشفافية، وخضوع القائمين عليه للمساءلة.

---

[1] المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية ، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد** ، فلسطين: المركز، 2011، ص 11.

- تنفيذ الدراسات والأبحاث في المجال التنموي، من أجل تحقيق التوازن في التخطيط والتنفيذ، وسد الفجوات التنموية عبر المناطق المختلفة.

ومن جهة أخرى، فإن تطوير المجتمع المدني، يعد خطوة حاسمة في اتجاه بناء التنمية الإنسانية، من خلال[1]:

- تقديم الخدمات إلى الفئات الأكثر فقرا.
- بناء رأس المال الاجتماعي.
- تعزيز المساواة في توزيع منافع النمو، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ثانيا. واقع المجتمع المدني في الدول العربية:

تكاد أغلب دساتير الدول العربية، تقر بحق تكوين الجمعيات انطلاقا من الإقرار بالحق في المشاركة والاجتماع السلمي، من أجل تحقيق أهداف مشروعة، وتقرب هذه القوانين إلى حد كبير، من النصوص الواردة في الصكوك الدولية، لذلك يمكن القول، أنه من ناحية نظرية فإنه يعول على دور كبير وفعال لهذه الجمعيات في الدول العربية، وعن حقيقة دلك عمليا، سنحاول تقديم نظرة عامة على بعض التشريعات العربية المتعلقة بالجمعيات لمعرفة مدى تطابق واقعها العملي مع النصوص القانونية[2].

1. التنظيم التشريعي العربي للتنظيمات المدنية: تنطلق أغلب القوانين العربية، في مجال تنظيم الحريات المدنية والسياسية من الاقتناع بضرورة إشراك المواطنين مدنيا، والاعتراف بدور المنظمات المدنية كشريك شرعي إلى جانب الدولة والقطاع الخاص في حماية الحوكمة الديمقراطية، كما أنها تدرك الدور المتزايد لمسؤولية المنظمات الأهلية في المشاركة التنموية اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا، ولذل فقد جاءت أغلبها لتؤكد على ضمان "حق المشاركة" وتنظيم هذا الحق،ومن أهم المبادئ الإرشادية للتشريع المدني العربي،نجد الأتي:

أ. في التأسيس: ويتضمن الاعتراف القانوني بالمنظمات، مجموعة من المتطلبات منها:

- النص على الحد الأدنى من الأفراد.
- تعدد مجالات النشاط.
- حرية تأسيس المنظمات، دون الحاجة إلى ترخيص مسبق.

---

[1] محمد العجاتي، "عن المجتمع المدني والمجال العام – الحالة المصرية– "، **سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي للدراسات** ، أكتوبر 2010، ص 3.

[2] عبد الله خليل، **الدليل التشريعي العربي للمنظمات الأهلية، ودليل مقارن للتشريعات**، مصر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006، ص ص 167-172.

فمثلا في لبنان[*]: فإن الجمعية هي مجموع مؤلف من عدة أشخاص لتوحيد معلوماتهم أو مساعيهم بصورة دائمة، ولغرض لا يقصد به اقتسام الربح.

- المادة 2: إن تأليف الجمعية، لا يحتاج إلى رخصة عند التأسيس ولا يلزم بالإعلام.

في قطر: بموجب القانون رقم 08 لسنة 1998م، المعدل بالقانون رقم 03 لسنة 2001م المتعلق بأحكام الجمعيات، والمؤسسات الخاصة فإن المادة 01و 02 تنصان على [1]:ان الجمعية هي كل منشأة خاصة يؤسسها شخص أو أكثر ولا يكون من أغراضها تحقيق ربح مادي أو الاشتغال بالأمور السياسية، ويشترط لقيامها: ألا يقل عدد المؤسسين عن عشرين شخصا. كما تنص المادة (07) على أنه يجب تقديم طلب تسجيل، ويحق للوزارة بعد (30 يوما) أن ترفضه، أو تطلب تعديله، ومرور هذه المدة دون رد، مفاده الرفض الضمني له.

ب. في حرية الإرادة الذاتية: حيث يكون لهذه المنظمات، كامل الحرية في تحديد نظامها الأساسي الداخلي، وحرية العضوية فيها، إلى جانب ضمان حريتها في قراراتها. ومن أمثلة ذلك:

في لبنان: يشترط أن يوجد في مركز كل جمعية هيئة إدارية، تتألف من شخصين على الأقل، وإن كانت تتكون من شعب، فإن لكل شعبة هيئة إدارية ترتبط بالهيئة المركزية.

في الجزائر: يتم تعيين الهيئات القيادية للجمعية بالمصادقة على القانون الأساسي.

ج. في مصادر التمويل وإقامة الشبكات: تضمن التشريعات حق المنظمات في عضوية التحالفات والشبكات الدولية والإقليمية، كما انه فيما يخص تنمية الموارد المالية للمنظمة، فهذه الأخيرةلها الحرية في تلقي التمويل الأجنبي، بشرط إعلام الجهات الحكومية ،إلى جانب إعفائها من الضرائب.

ومن الأمثلة على ذلك في **لبنان**: لم ترد أحكام بشأن الانضمام إلى الجمعيات الأجنبية، وبما أنه لا يوجد حظر في القانون على إقامة الشبكات، فإن الأصل فيه هو أنها تستطيع إقامة التحالفات، أما الأموال الموهوبة المنقولة فتكون برخصة من الحكومة ،وفي **المغرب:** - يمكن أن تؤسس الجمعيات، اتحادات فيما بينها.

- لا يوجد نص يحظر العضوية في جمعية أجنبية.
- يحق لكل جمعية أن تتبقى المساعدات الأجنبية.

في قطر: لا يجوز للجمعية الانتساب إلى أي جمعية أو هيئة، مقرها خارج الدولة، كما لا يمكنها إرسال أو تلقي أية قروض، أو هبات، أو تبرعات، من شخص أو جمعية خارجية ، إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الوزارة، وعلى الجمعية إرسال صورة من قسائم الإرسال والتسليم للوزارة، بها اسم وعنوان الجمعية المرسلة، وعنوان المستلم.

---

[*] وذلك بموجب القانون العثماني الصادر في 1909، بشأن الجمعيات.

[1] نفس المرجع ، ص 223.

في الجزائر: – تعتبر اتحادات الجمعيات، عبارة عن جمعيات.

يمكن للجمعيات ذات الطابع الوطني وحدها، أن تنظم إلى جمعيات دولية، وذلك بعد موافقة وزير الداخلية.

يمنع قبول الهبات والوصايا من هيئات أجنبية، إلا بعد موافقة السلطة العمومية المختصة التي تتحقق من مصادرها، مبلغها، ومن الضغوط التي قد تنجم عن ذلك.

د. في حظر النشاط السياسي: ويمنع على الجمعيات القيام بالترويج لبرنامج حزب سياسي معين، أو الإسهام في الحملات الانتخابية.

2. واقع الجمعيات المدنية العربية وتحدياته: من خلال مقاربة المجتمع المدني عربيا، يبدو الفرق الواسع بين مدى تواجد وحضور تنظيمات المجتمع المدني، ومدى تنوع أدوراه ومستوى فاعليته، وقدرته من التأثير على القرارات والسياسات.

إن أهم سمة تغلب على الحالة العربية هو أنه قلما نجد مجتمعا مدنيا مستقلا استقلالا تاما عن الدولة، ماليا ووظيفيا، ورغم ذلك فهناك بعض المنظمات الأهلية سواء في مصر، المغرب، لبنان، الكويت والبحرين ،التي قد تتمتع بالقدرة على التأثير على عملية صنع القرار السياسي ،كما أن العديد من التنظيمات القائمة عربيا، هي في الأخير تعبير ومحصلة للاختلاف والتباين السياسي، الاجتماعي، الثقافي والاقتصادي، لأنها تنظيمات تعكس التجمعات القبلية، الدينية، العرقية أو المذهبية، لا سيما في منطقة الخليج العربي [1]. ما يشير إلى أن العلاقات الاجتماعية السائدة في البلدان العربية هي من رواسب قبلية، عشائرية وشبه رأسمالية. تداخلت عضويا وتشابكت بصورة غير طبيعية، ولذلك فقد تعذر إقامة أي تحول ديمقراطي حقيقي، عربيا[2].

ولعل اعتبار "الحبيب الجنحاني" للمجتمع المدني بأنه نقيض للمجتمع الشمولي والاستبدادي كما أنه نقيض المجتمع القبلي الطائفي[*]، يجعلنا ندرك مدى انفرادية وضعية المجتمع المدني العربي[3].

إن صيغة التوازن التي كرستها مقاربة المجتمع المدني غربيا، تقابلها عربيا علاقة توتر بين المجتمع المدني والدولة تتأسس على ثنائية ليست تصالحية، وإنما صراعية تقوم على الإلغاء المتبادل، فحسب تقرير "بيت الحرية"

---

[1] باقر النجار، "المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح"، ورقة بحث مقدمة ضمن أعمال الندوة الإقليمية حول "المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح"،ممدوح سالم (محررا)، الإسكندرية: أيام (21–22 جوان 2004)، ص 57.

[2] غازي الصوراني، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط3، 2010، ص 66.

[*] انتشرت في دول الخليج منظمات تعتبر نفسها مدنية في حين أنها ترتبط بأجندات طائفية، دينية، أنظر:

محمود حافظ وآخرون، **حالة الأدبيات الموضوعة حول المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي،** البحرين: المركز الوطني للدراسات ص 06.

[3] رضوان زيادة، "المجتمع المدني في الخطاب العربي المعاصر، ص:04

http://hewaraat.com/forum/showthread.php?SE18507ac48b2dbce94ae7af97b559t=216

تاريخ التصفح: 26-03-2014.

للعام2004 م، هناك فقط خمسي(5/2) الدول العربية تقع في خانة الدول ذات الحريات المحدودة، أما البقية فتنعدم فيها الحريات السياسية، وفي هذا الإطار يمكن إعطاء تصنيف تقريبي للدول حسب درجة فعالية المجتمع المدني، كما يلي[1]:

المجموعة الأولى: وتضم ، الكويت، البحرين، بالإضافة إلى مصر، المغرب، الأردن واليمن، وتتميز باتساع مساحة العمل الأهلي والسياسي، مقارنة بمجموعات الدول الأخرى، مع الاختلاف في أن دول الشمال العربي، تسمح بقيام الجمعيات ذات الطابع السياسي، في حين يحظر ذلك في دول الخليج.

المجموعة الثانية: وهي تضم السودان، العراق وليبيا وسوريا، وتتسم هذه المجموعة بتبعية منظمات المجتمع المدني للدولة، كما أن الجمعيات المهنية، والثقافية والنسوية ... الخ، هي عبارة عن امتدادات لمؤسسات الدولة.

المجموعة الثالثة: وهي الدول ذات المنظمات المحدودة العدد، ودورها غالبا ما ينحصر في الأدوار الرعائية الخدمية، وتكون الجهات الرسمية هي المخولة بتعيين أعضاء وقياديي هيئاتها الإدارية،في هذه الحالة، تكمل هذه الجمعيات وظائف الدولة، وتتبعها ماليا .

ويصنف "باقر النجار" المنظمات المدنية العربية، إلى نوعين هما[2]:

أ. منظمات عربية عبر قطرية: و رغم كثرتها، إلا أنها ما زالت محدودة التأثير، وأهمها: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، اتحاد المحامين والمهندسين والأطباء والكتاب والصحفيين العرب، وقد لعبت أدوارا لا بأس بها في قضايا تطوير المهنة، وفي مجال المطالبة بتحسين أوضاع حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، وقد اهتمت الجامعة العربية بتطوير هذه الجمعيات وقامت بإنشاء مفوضية للمجتمع المدني (لم تقدم أي أنشطة).

ونوه في هذا السياق إلى جهود بعض مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العربي وهي:

- **الشبكة العربية للمنظمات الأهلية:** ولها عدة مساهمات في التنسيق بين المنظمات الأهلية التنموية العربية، والمساهمة في بناء قدراتها. والعمل على تطوير العمل الأهلي العربي.
- **مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية:** ويقدم نموذجا رائدا على المستوى العربي في مجال المراكز البحثية غير الحكومية، فقد نظم العشرات من المؤتمرات والندوات و ورشات العمل، وإنجاح المشاريع البحثية المتنوعة.
- **مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث:** ويهتم بتحسين أوضاع المرأة العربية وتمكينها.

ب. المنظمات العربية القطرية: وترتفع أعدادها في المغرب العربي، مصر وبلاد الشام بينما تقل في دول الخليج العربي (أنظر الجدول رقم 11). وتمثل الجمعيات الخيرية العدد الأكبر، وتضم[3]:

---

[1] باقر النجار، مرجع سابق، ص ص 58-59.

[2] نفس المرجع.

[3] المنظمة السويدية لرعاية الطفولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، محمد عبده الزغير (معدا)، دراسة حول "منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"،2005.تاريخ تصفح الموقع:2104/4/3

http: //www.megdaf.org/article_details.aspx?article_id=1232Scid=6

- الجمعيات الأهلية التي تقدم الرعاية الخاصة بالمسنين، المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- الجمعيات والمنظمات النسوية منها التي تهتم بحقوق المرأة الاجتماعية السياسية، وأخرى تهتم بتلبية الاحتياجات المادية والصحية للأسر الفقيرة.
- المنظمات والنقابات المهنية.
- المنظمات والجمعيات الحقوقية.
- المراكز والمنتديات الفكرية والبحثية.

الجدول رقم (11): منظمات المجتمع المدني في بعض البلدان العربية (بين 1991–2002)

الدولة	عدد المؤسسات خلال عام 1992/1991	عدد المؤسسات خلال عام 2002/2001	النسبة المئوية للزيادة
الجزائر	غير متوفرة	58000	000
المغرب	غ/م	30000	000
مصر	13000	16000	%23
تونس	5200	7500	%44
لبنان	1300	3600	%177
اليمن	250	27700	%980
الأردن	587	900	%53
البحرين	66	321	%386
السودان	262	246	%6-
السعودية	125	230	%84
الإمارات	89	113	%27
الكويت	55	.10	%87

Source:Nasr Salim, « Arab civil societies and public governance reform: analytical framework and overview », a report submitted to a conference: “good governance for development in, the Arab countries”, (6-7) February, Jordan: Dead Sea, 2005.

نقلا عن: أحمد إبراهيم ملاوي، "أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد 2، 2008، ص 259.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العربي، فانه يمكن تقسيمها إلى نوعين هما:

أ. **الصعوبات الخارجية:** مما لا يدع مجالا للشك في أن التطرق لإشكالية الأداء لمنظمات المجتمع المدني، يتطلب النظر إلى ظروف انبثاقها، والمؤثرات السياسية والثقافية والتشريعية المحيطة بها، ويزداد الأمر تعقيدا عند مناقشة المنظمات المعنية بالحقوق الدفاعية: حقوق الإنسان، المرأة، والطفل.إن أول هذه الصعوبات وأهمها يكمن في :

–محدودية الحريات في الدول العربية: ويتجلى ذلك بصفة أساسية في التضييق، سواء بخصوص التنظيم أو التمويل وتم استهداف المنظمات الحقوقية خاصة، بالقيود والعراقيل.

–الصعوبة المتعلقة بالتمويل: حيث يتوقف نشاط واستمرارية العديد من هذه التنظيمات على مدى توافر مصادر تمويل ثابتة، بالإضافة إلى تكبيل نشاط تنظيمات المجتمع المدني وتعطيل نشاطها وتحييدها سياسيا.

ب. **الصعوبات الداخلية:** وترتبط بالمجتمع المدني ذاته، حيث تبرز إشكالية بناء القدرات والتدريب، عبر المنهجية التشاركية الحديثة، بالإضافة إلى التشبيك وورش العمل .وبصفة عامة يمكن سردها كما يلي:

- غياب أسس الديمقراطية الداخلية وغياب الإدارة الديمقراطية.
- سيطرة النخب على قيادة المنظمات دون اللجوء إلى التداول على القيادة، ما يؤدي إلى احتكار الأقلية لصنع القرار، والمعلومات، وما يرتبط بذلك من انعدام الآلية الشفافية وذلك يؤثر بشكل كبير على مصداقيتها.
- –الضعف في مجال بناء القدرات [1]: قلما تتبع تلك المنظمات إجراءات واضحة تتضمن أهدافا أو خططا إستراتيجية، وإنما تضل تخضع للعشوائية.
- انعدام المساءلة وغياب آليات البناء المؤسسي.

إن ما يمكن إدراجه في هدا المقام هو أن التنظيمات المدنية قد تكون فاعلا أساسيا ضمن نظام الحوكمة الديمقراطية، وهذا ما نفتقده عربيا، رغم ما يسود المجتمعات العربية من تنوع في الفئات، والانتماءات، وتضارب المصالح والمطالب ضمن المجتمع الواحد. لذلك فان الحوكمة الديمقراطية قد تسهم في تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي، وبالتالي تجاوز الصراعات الداخلية ولاسيما إذا اقترنت بالتنمية، إذ تعنى بتوزيع عوائدها ومنافعها على كافة فئات المجتمع، ومختلف مكوناته.

ولذلك باتت ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، تقوم على مدى بناء المؤسسات السياسية، والعلاقة بين درجة المأسسة السياسية من جهة والمشاركة السياسية من جهة أخرى

فإذا كان خيار المأسسة الذي انتهجته الدول العربية يقوم نظريا على بناء سلطة سياسية تضمن المساواة بين الجميع، وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العام، وتوزيع المهام على أساس الكفاءة، فان نتائجه تعتمد بشكل أساسي على مدى جدية هده الإصلاحات ومدى توافر الإرادة السياسية لذلك.بمعنى أن بناء التنمية

[1] Tim Morris, Mirvat Richmawi, Overview of civil society in the Arab world, Praxis paper, n°(20), International NGO Training and Research centre (INTRAC),October 2007, p 36

الإنسانية يتوقف على فعالية الحوكمة الديمقراطية كشرط أساسي إلغائي،وفي نطاق ذلك يمكن أن، نتساءل عن مدى تفعيل الحوكمة الديمقراطية في الواقع العربي، وبمعنى أخر، هل كان لتبني خيار المأسسة كمدخل أساسي نحو عملية التحول الديمقراطي ضمن سياق الحوكمة الديمقراطية، باعتباره إطارا أوسعا لإعادة تعريف مواقع، مستويات، وآليات صنع القرار، الأثر الايجابي في ترسيخ الديمقراطية وتوطين المشاركة السياسية، ومن ثمّ بناء التنمية الإنسانية العربية بمختلف أبعادها: الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية؟

الفصل الثاني

نحو تفعيل آليات الحوكمة الديمقراطية على ضوء مستويات التنمية الإنسانية في العالم العربي

المبحث الأول: واقع التنمية الإنسانية في الدول العربية.

المبحث الثاني: تحرير القدرات: حدود بناء التنمية الانسانية

المبحث الثالث: نحو تفعيل العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ظل تحديات التنمية الإنسانية العربية:– من السياقات العولمية نحو إعادة الاعتبار للسياقات المحلية –

تمهيد:

إن الانطلاق من اعتبار أن التنمية الإنسانية تقوم على توسيع خيارات الناس، يترتب عليه أولوية الحرية كحقيقة سابقة عن بناء وتوظيف هذه الخيارات، ولذلك ينظر للديمقراطية من منظور التنمية الإنسانية كشرط أولي حتى تتحقق بقية الخيارات المادية. لذلك تشكل الحوكمة الديمقراطية، جزء من توافق الآراء في الأمم المتحدة، إذ ينص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن "الحكومات لن تدخر جهدا في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحق في التنمية،لان نجاح أو فشل أي دولة في بناء التنمية الإنسانية يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى ديمقراطية وجودة حكمها"[(1)].

ولذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

المبحث الأول: مستويات التنمية الإنسانية العربية التي يفترض أنها تحققت على ضوء تبني أغلب الدول العربية للمضامين الإصلاحية ضمن إطار الحوكمة الديمقراطية .

المبحث الثاني : حدود بناء التنمية الاقتصادية-الاجتماعية، من منظور المضامين السياسية للتنمية الإنسانية العربية(المعيقات السياسية لبناء التنمية الاقتصادية —الاجتماعية العربية).

المبحث الثالث : سنقوم بإقتراح أهم آليات بناء التغيير وتفعيل العلاقة بين التنمية والديمقراطية انطلاقا من استخلاص أهم التحديات المثبطة للتنمية الإنسانية العربية، وذلك بالانتقال من الحلول العولمية إلى اعتماد الحلول النابعة من المتطلبات المحلية.

المبحث الأول: واقع التنمية الإنسانية في الدول العربية.

إن الفقر بمعنى الحرمان من القدرات، هو نقيض التنمية الإنسانية، وفي ظل التوجه العالمي نحو اعتبار الحوكمة الديمقراطية بمفردها، هي أهم عامل للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية، ما هي مستويات التنمية الإنسانية المحصل عليها، عربيا في ظل تبني نموذج الحوكمة الديمقراطية؟

المطلب الأول. بناء القدرات:تنمية الموارد البشرية.

يشير مضمون بناء القدرات من منظور التنمية الإنسانية، إلى تنمية رأس المال البشري، حيث تقوم إستراتيجية التنمية الإنسانية، على ركيزتين أساسيتين لبناء القدرة البشرية هما: التعليم والصحة، ويجب أن يحوز عليها كل إنسان، وفي إطار التزام دول العالم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وافقت معظم الدول العربية على مبادرة الألفية الثالثة للأمم المتحدة (2000-2015)م، فما هي درجة التزام الدول العربية بانجازات التنميةالبشرية؟

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، **"خلق الفرص للاجيال القادمة"**، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002"خلق الفرص للاجيال القادمة"،مرجع سابق الذكر،ص 03.

الفرع الأول. مؤشر الصحة:

تشكل الصحة أساس النشاط الإنساني، ومدخلا من مداخل تحقيق الرفاه الإنساني، بحيث تمكن الصحة الجيدة الناس من التمتع بحرية الاختيار، في حين يقوض العجز والمرض من القدرات الإنسانية، ولذلك فقد دعى الخطاب التنموي الأممي، إلى اعتبار الصحة حقا من حقوق الإنسان، وسلعة عامة يجب أن تكون في متناول الجميع، وتلتزم الدولة بتقديمها، ووفقا لتقرير التنمية الإنسانية العربي لعام 2002م، فهناك العديد من المؤشرات الفرعية، التي يمكن من خلالها معرفة الحالة الصحية لبلد معين، وأهمها: معايير الحالة الصحية، ومؤشر إدارة النظم الصحية.

غير أنه من الصعوبة، تقديم صورة عامة وواضحة، عن الوضع الصحي في البلدان العربية، ويعود ذلك بصفة أساسية، إلى نقصين منهجيين ، **أولهما** يرتبط بالاقتصار على البعد البدني في تقييم الوضع الصحي، واستبعاد تقييم الحالة النفسية والعقلية، **وثانيهما** يرتبط بتركيز البعد البدني على مؤشر الوفيات، وانطلاقا من ذلك، سنحاول تقديم نظرة تخص، بعض الجوانب الصحية الأخرى، من اجل التوصل إلى تقييم منهجي صحي أكثر شمولا.

1. **معايير الحالة الصحية:**

هناك مجموعة من المعايير المعتدة لقياس الوضع الصحي،يبدو لنا أهمها في مايلي:

أ. العمر المتوقع عند الميلاد: حققت البلدان العربية، على مدى العقود الأربعة الماضية، تقدما ملحوظا على مستوى الحد من مسببات الوفاة الطبيعية، ومن ثم إطالة العمر، ويظهر ذلك في ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة، بزيادة قدرها 23 سنة[1] .ففي معظم البلدان العربية، يقدر العمر المتوقع عند الولادة بنحو 70 سنة، غير أن هناك تفاوتا أساسيا بين المجموعات والمناطق، مثلا يبلغ في الصومال (45 سنة)، وفي السودان والعراق لا يزيد عن 60 سنة، بينما يقترب من (80 سنة) في الإمارات العربية، والكويت، والبحرين، عمان وقطر. و ارتفع معدل العمر المتوقع في المملكة العربية السعودية عام 2011م، إلى (75 سنة)، بالنسبة للنساء 77 سنة، والرجال 75 سنة[2].

ب. العمر المتوقع عند الميلاد معدلا ليراعي الإعاقة: وفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، فإن عبء الإعاقة والمرض، يقلصان من عدد سنوات الحياة الصحية المتوقعة من (5) إلى (11) سنة، ويفقد ما يقارب ثلث ($\frac{1}{3}$) البلدان العربية، أكثر من 9 سنوات من العمر المتوقع نتيجة الإعاقة، كما يعاني 2.5% - 3% من أمراض الإعاقة، سواء في أوساط النساء والأطفال، أو المسنين، وقاد ذلك إلى معدلات وفيات لازالت مرتفعة نسبيا.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، مرجع سابق الذكر، ص150.

[2] برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، **صحة الأسرة العربية وتحديات العولمة** ، مصر: مطبعة جامعة الدول العربية، ط 2، 2007، ص 86.

ج. عبء إعتلال الصحة: أصبح مؤشر "سنوات الحياة المفقودة للمرض)، من أهم مؤشرات الاعتلال الصحي، وتعاني شريحة النساء في البلدان العربية من فقد نسبي لسنوات الحياة في المرض، أكبر مما يعانيه الرجال، حيث تزيد بمعدلات 8.6%.

عن الرجال، ويعاني 15% من السكان البالغين من مرض مزمن أو أكثر [1].

د. مؤشر الحالة الصحية للمجموعات ذات الاحتياجات الخاصة: يظهر من خلال البيانات المتاحة عن البلدان العربية التفاوت الكبير بينها، وداخلها في مدى اكتساب دوي الاحتياجات الخاصة للقدرات الصحية البشرية.

-وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة: مازالت النساء في البلدان العربية خاصة الأقل نموا، تعاني معدلات مرتفعة من مخاطر المرض والوفاة المتعلقة، بوظائف الحمل والإنجاب، حيث تصل نسبة وفيات الأمهات في المتوسط، في البلدان العربية إلى 270 وفاة لكل مائة ألف حالة ولادة، وترتفع إلى 1000 وفاة أو أكثر في أقر البلدان العربية، كالصومال وموريتانيا [2]. وترتبط وفيات الأمهات ارتباطا وثيقا بمدى توفر الرعاية الطبية الجيدة قبل الولادة، أثناءها، وبعدها، وتشير البيانات المتاحة إلى وجود فجوة، لصالح الحضر مقارنة بالريف في نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف أخصائيين، وذلك راجع بصورة أساسية إلى الصعوبة التي يواجهها سكان الريف خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض في الوصول إلى المرافق الصحية المختصة.

-وفيات الرضع والأطفال: يعتبر تقليص معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، بمقدار الثلثين من (1990-2015)م من أهم أهداف التنمية الألفية .وبالرغم من الانجازات المختلفة في المجالات الصحية في الدول العربية،، مازالت هناك معدلات عالية من الأمراض والوفيات، التي يمكن الوقاية منها، بين الأمهات والأطفال، خاصة بين فئة الفقراء والأميين، وكذلك في المناطق التي تنقصها الخدمات الصحية في المناطق الريفية، حيث توجد مشاكل الصحة البيئية وتسود ظروف سيئة للصحة العامة، ويعاني ثلث الأطفال الأقل من 5 سنوات من العمر من سوء التغذية، وينخفض مستوى الوعي ولا سيما بأمور التغذية والصحة العامة.

من خلال البرنامج الدولي "المسح العنقودي المتعدد المؤشرات *MICS*"، المعمول به من طرف منظمة اليونسكو منذ 1995م، والذي تبين نتائج إحصاءاته لسنة (2011-2012)م والخاص بدولة تونس أن نسبة وفيات الأطفال الرضع قد بلغت 16.7 لكل ألف ولادة حية، بينما تناهز احتمالية الوفاة، بين الأطفال دون سن الخامسة حوالي 19.4 لكل ألف، وأعلى المستويات لكلتا الحالتين تسجل في الوسط الريفي بنسبة 24.6 في الألف مقابل 12.1 في الألف في المدينة. و 26.4 في الالف مقابل 15.2 في الألف في الحضر، على التوالي [3] .وفي

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005، **"نحو نهوض المرأة في الوطن العربي"**، عمان: المطبعة الوطنية، ص 71.

[2] نفس المرجع، ص 70.

[3] منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المعهد الوطني للإحصاء، **"المسح العنقودي متعدد المؤشرات: تونس 2011-2012** "، نوفمبر 2013، ص 09.

السعودية تم إحصاء نسبة 15.9 في الألف كمعدل لوفيات الرضع لسنة 2013م [1]. في حين قدرت نسبة وفيات الرضع في الإمارات العربية المتحدة 6.6 في الألف، ومعدل وفيات الأطفال 8 حالات في الألف، وسجل السودان أعلى نسبة، حيث يبلغ معدل وفيات الرضع 57.3 في الألف، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 87 في الألف وذلك خلال الفترة الزمنية (2010-2015)م[2].

-مؤشر الشيخوخة: يهتم هذا المؤشر، برصد مدى تحصل المسنين (فئة الشيخوخة) على الرعاية الصحية، وقد اهتمت العديد من الدول العربية، بتطبيق مبادرة منظمة الصحة العالمية، التي أطلقتها عام 2002م، والتي بدأت بمشروع الرعاية الصحية الأولية في المناطق الطبية الريفية والنائية، وهدفها تلبية الاحتياجات الخاصة بمراجعيها من هذه الفئة.

وفي إستراتيجيتها لاستجابة مثالية لمتطلبات الشيخوخة، سطرت منظمة الصحة العالمية في اليوم العالمي للصحة في 7 أفريل 2012م، و الذي تناول ثلاث أهداف أساسية هي[3]:

- تعزيز أنماط الحياة الصحية وإتباعها في جميع مراحل الحياة.
- خلق السياسات والبيئات المراعية للسن، من اجل انخراط المسنين والمسنات فيها.
- جعل الرعاية الصحية الأولية مراعية للسن.

وفي البلدان العربية بصفة عامة، تشير الدراسات إلى وجود قصور جسيم في الرعاية الصحية بالمسنين، وذلك ما أظهرته الدراسات القطرية في أربعة دول عربية هي: مصر، تونس، البحرين والأردن، حيث يعتبر ($\frac{2}{3}$) كبار السن أنهم في صحة غير جيدة، فعمرهم لوحده، يتم التعامل معهم على أساسه، أنه مرض بحد ذاته.

غير أن هناك من الدول العربية، من قامت بمبادرات جدية وفعالة ومتميزة تجاه فئة الشيخوخة، حيث أولت اهتماما كبيرا بتطبيق نظام الرعاية الصحية المنزلية للمسنين، وتكوين فرق الرعاية المنزلية[4].

2-مؤشر إدارة النظم الصحية: يشير اصطلاح النظام الصحي، في صيغة موسعة إلى "كل النشاطات التي تؤثر في الصحة وترمي أساسا إلى تحسين الصحة، استعادتها، والمحافظة عليها: تغذية مناسبة، مياه نظيفة، ومراعاة كل هذه المؤثرات في إعداد السياسات الصحية، من شأنه أن يعود بمردود ايجابي على الصحة العامة"[5].

---

[1] مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات

تم تصفح الموقع 2014/03/30 www.cdsi.gov.sa/

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد 32، نيويورك: الأمم المتحدة، 2012، ص 05.

[3] منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، "الشيخوخة المفعمة بالنشاط والصحة، ثلاث نداءات".تم تصفح الموقع يوم:2014/04/3.

http://www.emro.who/whd2012

[4] وزارة الصحة، "إدارة الاتصال الحكومي"، **نور الصحة**، العدد (2)، مارس 2012، الإمارات العربية المتحدة، ص 10.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، مرجع سابق الذكر، 2009، ص 157.

إن مسؤولية الأنظمة الصحية، لا تنحصر في تقديم الخدمات الصحية وإنما أيضا حماية المواطنين من التكلفة المالية للمرض، لذلك فإن التمويل العادل يمثل احد أهم عناصر تلك الأنظمة[1].

وفي سبيل تعزيز وتكامل الجهود الوطنية والدولية، من اجل توفير الرعاية الصحية المتكاملة للمواطنين، ومن أجل تحقيق هدف الصحة للجميع، عملت الدول العربية على تبني سياسات صحية موجهة للحفاظ على صحة كافة المواطنين وفي جميع مراحل الحياة، كما التزمت العديد من الوزارات الخاصة بالصحة بتحسين نظم الرعاية الصحية وتحسين جودتها[2].

وبصفة عامة يمكننا ادراج أهم الخصائص التي تتسم بها النظم الصحية في البلدان العربيةفي السمات الاتية:

1-نقص التمويل في المجال الصحي: في هذه النقطة تشهد الدول العربية اختلافا شاسعا، بين حد أعلى من الإنفاق الصحي، وحد أدنى لا يلبي حتى الاحتياجات الصحية الأساسية حيث سجلت أعلى نسبة من المبالغ المرصودة لتمويل القطاع الصحي في الأردن ولبنان، وأدناها في قطر والصومال، ويزيد الإنفاق في لبنان وجيبوتي عن المعدل العالمي (أنظر البيان رقم(13) أدناه)، فباستثناء دول الخليج العربي كالإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، فإن الدول العربية الأخرى، لا ترصد مبالغ كافية، حيث يشكل الإنفاق على الصحة، نسبة 3% إلى 4% من الناتج المحلي الإجمالي [3]. في حين تتراوح النفقات الخاصة على الصحة بين 20% و 72% من النفقات الإجمالية في هذا المجال[4].

وتختلف مصادر وأنواع التمويل للقطاع الصحي في الدول العربية كما يلي:

الجدول رقم (12):أنواع تمويل القطاع الصحي ومصادره.

مصادر التمويل	أنواع التمويل
الحكومة	الدخل الحكومي من الضرائب
الهيئات المانحة الدولية والمحلية	التبرعات
الشركات الخاصة والعامة	المساهمات
القطاع المترلي	المشتريات والمساهمات

المصدر: جمعية التنمية الصحية والبيئة، "الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر: دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية"، القاهرة: برنامج السياسات والنظم الصحية، 2005، ص90.

---

[1] أنور هاقان قوناش، "الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: العلاقة بين الدخل والصحة"، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، 2004، ص 109.

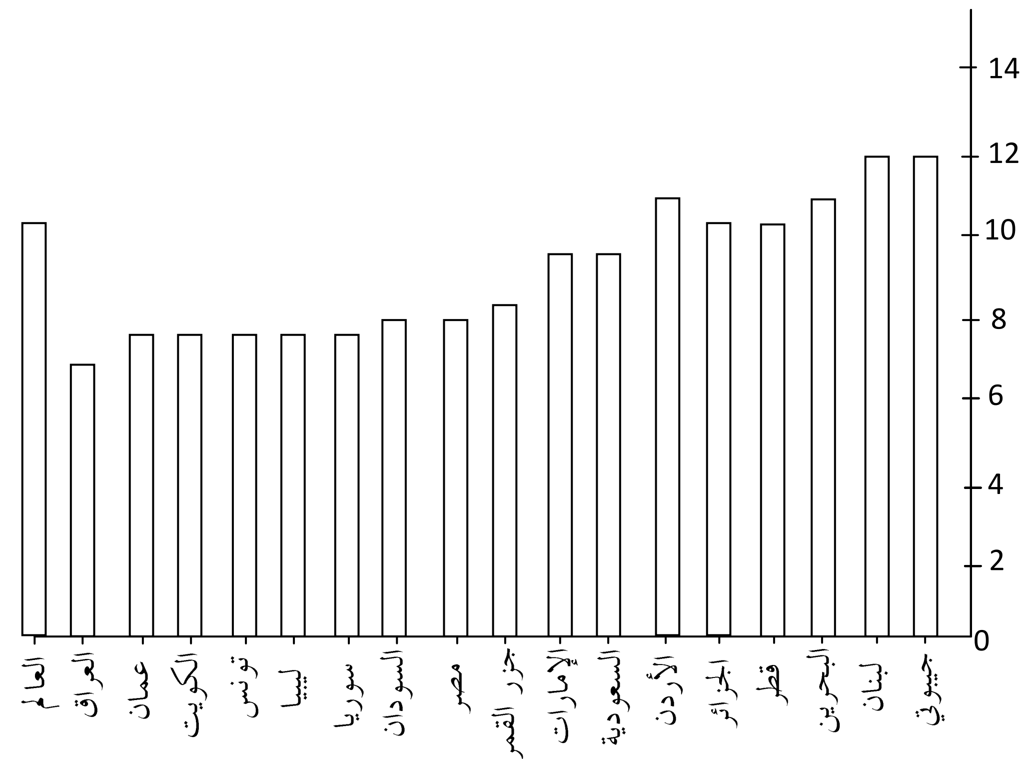
[2] علي عبد الكريم الجابري، **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، عمان: دار دجلة، 2012، ص 150.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2002، مرجع سابق الذكر، ص37.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2009، مرجع سابق الذكر، ص 158.

ويقدم الرسم البياني الآتي نسبة الإنفاق على الصحة العامة من إجمالي الإنفاق الحكومي في بعض الدول العربية فقد أدى الانخفاض النسبي لدور الدولة في توفير الخدمات الصحية إلى الزيادة في تكاليف الإنفاق الشخصي على الصحة، وأدى ذلك إلى تحمل الفقراء لأعباء الرسوم المقررة على الخدمات الصحية، حيث بلغت نسبة الإنفاق الشخصي على الصحة في السعودية عام 2005 م نسبة 16% من الإنفاق الصحي الخاص، في المغرب 76%، وفي العراق 100%.

الشكل البياني رقم (13): نسبة الإنفاق على الصحة العامة من إجمالي الإنفاق الحكومي في بعض الدول العربية (%) لعام 2005.



المصدر: برنامج الامم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، **"تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية"**،بيروت:شركة كركي للنشر،2009، ص 158.

2- **غياب الإنصاف:** رغم ما تم استثماره من أموال ومساعدات ضخمة في القطاعات الصحية، ولا سيما في خدمات الرعاية الصحية على مستوى الدول العربية إلا أن مخرجاتها، تشير إلى جملة من النقائص كدلائل على عجز مزمن في هذه النظم

وأهمها [1]:

-انعدام الرعاية الصحية المجانية.

[1] برنامج الامم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية،2009، مرجع سابق الذكر، ص 158.

– التباين بين الريف والمدن [*]، من حيث القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية، وانعدام التنسيق بين القطاعين العام والخاص.

– فقر أغلب القطاعات العامة من ناحية الكفاءة والجودة، والإحالة المتكررة للمرضى إلى القطاع الخاص، وخاصة الفقراء منهم.

3– تدني مستوى الأداء: ويعد نقص قدرات القطاع الصحي سمة تكاد تكون مشتركة بين الدول العربية، ولعل ذلك راجع إلى قلة الوعي العام حول الشؤون الصحية وندرة المهنيين من ذوي الكفاءة.

4– غلبة الطابع البيروقراطي على الإدارة في النظم الصحية: حيث تسودها بيروقراطية هرمية، الأمر الذي يحول دون تجاوز المؤسسات الصحية مع تطلعات الشعوب، وأدى ذلك إلى استبعاد إشراك الجماعات المحلية، الأقليات، السكان الأصليون، من تحديد الاحتياجات، الموارد، والتخطيط لاستخدامها، وتوزيعها، ومن ثم التنفيذ، والمتابعة[1].

5– **افتقار الرؤية الواضحة لمحددات الصحة الأساسية:** فقد تتأثر الحالة الصحية بدرجة أو بأخرى، بمجموعة من العوامل والمؤثرات غير المباشرة، كالعدالة الاجتماعية، تمكين المرأة، مستويات الجودة والنوعية، ودرجة التعليم، وهذه الرؤية الشاملة، تفتقر إليها النظم الصحية العربية.

6– **عدم المساواة في توزيع المهنيين في المجال الصحي:** تشير البيانات حول المتخصصين والمهنيين في القطاع الصحي في الفترة (2000–2011)م، على زيادة مطردة في عدد المتخصصين في مجال الصحة، وتضم الكويت العدد الأكبر من الأطباء والممرضين لكل 100.000 نسمة، بينما يضم لبنان العدد الأكبر من أطباء الأسنان والصيدليين، وتبلغ أدنى المستويات في السودان واليمن[2].

الفرع الثاني .مؤشر التعليم: بذلت الدول العربية وبنسب متفاوتة جهودا مكثفة بتطوير نظم التعليم العام، من حيث زيادة الطاقة الاستيعابية لهذه الأنظمة وتحسين نوعيتها، وذلك في سعيها لتنمية رأس المال البشري، وتحقيق أحد أهم أهداف الألفية للتنمية، وفق إستراتيجية تنموية تبدأ وتنتهي بالناس، في حين أن الوعي بضرورة التعليم وأهميته، يتطلب التكامل بين الجهود الرسمية وغير الرسمية، من اجل الرفع من المستوى التعليمي للمواطنين، وبناء قدراتهم، ومواهبهم.

---

[*] تم ترتيب أفضل الدول العربية من حيث عدالة الحصول على الخدمات الصحية: جيبوتي، ليبيا والامارات العربية المتحدة. حسب تقرير منظمة الصحة العالمية لعام 2000.

[1] برنامج الامم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، مرجع سابق الذكر، ص 40.

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، مرجع سابق الذكر، ص 83.

ويقاس مستوى التعليم في دولة ما، في سياق إستراتيجية التنمية الإنسانية بمؤشرين أساسيين هما[1]:

- معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (0% - 100%).

- معدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (متوسط سنوات الدراسة (0 سنة – 15 سنة). فما هي أهم الانجازات العربية، في الميدان التعليمي؟

أولا.المؤشرات الكمية:

1–مؤشر إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: رغم أن العديد من البلدان العربية قد سطرت، ضمن أولوياتها في مجال التعليم، ضرورة تفعيل عملية محو الأمية، إلا أن وتيرة سير أعمالها في هذا المجال تتسم بالبطء، ولا سيما وأنها تحتكم على نسبة مرتفعة نسبيا من الأميين في الأرياف أكثر منها في الحضر، ويسود ذلك بصفة رئيسية دول المغرب العربي[2].

في عام2003 م، أصدرت الأمم المتحدة تقريرا حول الأمية ومستوى التعليم في الوطن العربي، تم من خلاله إحصاء عدد الأميين في العالم العربي بحوالي 70 مليون إلى 100 مليون أمي، أي ما يقدر بنسبة 27% من إجمالي السكا ن [*]. غير انه مقارنة بإحصاءات سنة 2005م، حيث قدرت نسبة الأمية بحوالي 35% فإنه يمكن القول أن هناك تحسن ملحوظ على مستوى هذا المؤشر، رغم بطء العمليات التعليمية، وتزيد نسبة الأمية عند الإناث، عنها عند الذكور لتشكل ما نسبته 60% - 80% من إجمالي عدد الأميين [3]. ومن جهته أكد تقرير الرصد العالمي للتعليم، أن هناك حوالي 6.5 مليون طفل في العالم العربي غير ملتحقين بالمدارس الرسمية.

2–مؤشر متوسط سنوات الدراسة: المقصود بمعدل سنوات التمدرس، هو عدد السنوات التي قضاها كل مواطن في الوطن العربي ابتداء من 25 سنة فأكثر، فلو أخذنا تلك السنوات، التي قضاها المواطن العربي في تعليم منظم، وقسمناها على الفئة العمرية، 25 سنة فأكثر، فلن يزيد معدل سنوات الدراسة عن خمس سنوات، في حين أن معدل التمدرس في الدول الصناعية المتقدمة يصل إلى 13 سنة، ويتراوح بين 11 سنة و 12 سنة، هذا بالإضافة على دول مثل كوريا يصل فيها عدد سنوات التمدرس إلى 9 سنوات، وفي تايوان 10 سنوات، ولذلك يرى الأستاذ "حامد عمار"، بأن العالم العربي أمام كتلة حرجة من المواطنين المتعلمين، "الفئة العمرية 25 سنة فأكثر"،

---

[1] نصيرة قوريش، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010–2014"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد (6)،جوان 2011، ص 34.

[2] رعد سامي التميمي، مرجع سابق الذكر، ص 188.

[*] قدر عدد سكان العالم العربي بحوالي (319.2 مليون نسمة في عام 2006).

[3] أحمد جمال سالم، "التعليم في العالم العربي، مشكلة تبحث عن حل"،تاريخ تصفح الموقع:2014/04/14 www.alukah.net/social/0/64169/

تمثل قوة العمل الرئيسية، وللأسف نجد أن حصيلتنا من التعليم المنظم في مدارس وجامعات ومعاهد، يقل كثيرا عن زاد نظيرها في الدول الصناعية المتقدمة، لدرجة تصل إلى أقل من النصف[1].

وحسب معطيات سنة 2005م، فقد بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي حوالي 17% منها 18% ذكور، و 16% إناث، ويعزى انخفاض معدل الالتحاق الإجمالي إلى أن معظم رياض الأطفال، مملوكة للقطاع الخاص، وكلفة التعليم فيها تفوق قدرة الآباء الاقتصادية، كما أن هذه المرحلة، لا تعد إلزامية في الدول العربية، أما معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الأساسي، فبلغ 95% منها 100% ذكور، و91% إناث، وذلك دائما حسب إحصائيات 2005م.

كما بلغ معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي 88% منها 71% ذكور، و65% إناث، مقارنة بمعدل الالتحاق في الدول النامية المقدر بـــ 63%، في أمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي 81%، ودول جنوب آسيا 56%، وبلغ متوسط الالتحاق الإجمالي في العالم العالي في المنطقة العربية لعام 2005م، نسبة 21% منها 21% ذكور و 21% إناث[2].

ثانيا.المؤشرات الكيفية للتعليم (نوعية التعليم).

1- مؤشر جودة التعليم المدرسي وقدرات المعلمين والمعلمات: ينبغي الاهتمام وقبل كل شيء في العملية التعليمية، بمراعاة الفروق النوعية والفردية، وقدرات وميول ومهارات المتعلمين، وذلك يتطلب الكفاءة التي يجب أن تتوفر في المعلمين والمعلمات، وقدرتهم على تطوير المنهاج المدرسية، وتنويعها، إضافة إلى ضرورة التأهيل التربوي كجانب هام، مكمل للكفاءة العلمية، فمن أهم عقبات التعليم في الدول العربية، نجد ضعف إعداد المعلمين، حيث يتسم أغلبهم بالكفاءة في التخصص العلمي، دون التدريب التربوي المهني، والذي يؤكد على ضرورة اطلاع المعلم على مفاهيم تربوية أساسية، كالفروق الفردية بين المتعلمين، وسائل التعلم، ونظريات التعلم كما أنه من جهة أخرى، فنوعية مخرجات العملية التربوية، تقوم بشكل أساسي على الكيف وليس الكم، وذلك بتطبيق وسائل التطوير، كالتقويم الشامل، الجودة الشاملة، وغيرها[3].

وتقوم جودة التعليم وفق مبادئ، ومعايير عالمية، أهمها: التعلم من اجل غرس القيم الأخلاقية والروحية، التعلم من أجل تحقيق الذات، التعلم من أجل المواطنة والديمقراطية، وحقوق الإنسان، التعامل الكفء مع مجتمع المعرفة، التعلم من أجل استدامة التعلم مدى الحياة، ومن أجل المشاركة في تحقيق التنمية.

في إطار الاهتمام "بجودة التعليم"، من أجل زيادة إنتاجية المعلمين، وخفض التكاليف المادية، وربط العملية التعليمية باحتياجات السوق، عملت بعض الدول العربية على اتخاذ مجموعة من التدابير المفيدة في ذلك، كدولة

---

[1] حامد عمار، "هموم التعليم في الوطن العربي" www.khayma.com/education-technology/articke41.html
تاريخ تصفح الموقع:2014/04/14
[2] منظمة العمل العربية،" **نحو سياسات وآليات فاعلة** "، موجز التقرير العربي الأول حول: التشغيل والبطالة، القاهرة، 2008، ص 4.
[3] عدنان بن احمد الورثان، **مشروع تطبيق الجودة الشاملة**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008، ط2، ص 17.

قطر، التي عملت على إنشاء هيئة التعليم التابعة للمجلس الأعلى للتعليم، والعمل بوثائق الجودة التي أصدرتها شركة (EQI) الاسترالية، والمتضمنة لمعايير الجودة، وأنشأت وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان، دائرة التخطيط والجودة، ومن ضمن اهتماماتها ما يلي:

- مراجعة الأهداف والتوجهات الإستراتيجية التربوية، والعمل على تحديثها بشكل دوري.
- اقتراح المؤشرات التي يمكن أن ترفع من درجة فعالية تكلفة التعليم.
- إيجاد مصادر بديلة للإنفاق على التعليم، ومع دراسة كم ونوع العائد التربوي، مقابل الإنفاق.

غير أن الاهتمام بمضمون الجودة التعليمية، قد لا يتوافق مع قدرات الدول العربية ذات الدخل المنخفض، المادية، المعرفية والتكنولوجية، ولذلك، فإن هناك العديد من الأدلة التي تشير إلى تناقص الكفاءة الداخلية للتعليم في العالم العربي، وتردي نوعيته، حيث تغلب ثلاث (03) سمات على ناتج التعليم في المنطقة، وهي[1]:

- تدني التحصيل المعرفي.
- ضعف القدرات التحليلية.
- أطراد التدهور في القدرات الابتكارية.

2. مؤشر المناهج وأساليب التعليم: توصف المناهج التعليمية العربية بالتقليدية، رغم كل عمليات الإصلاح والتجديدات، التي اضطلعت بها العديد من الدول العربية في هذا المجال، فهي ما تزال تقليدية في محتوياتها ومضامينها، وبعيدة عن منطق التجديد والتحديث، كما أنها يغلب عليها الطابع النظري، والتلقين المعرفي، على حساب الجانب التطبيقي المعتمد على المهارة والتكنولوجيا.

ومن جهة أخرى، فهي تفتقد إلى الاتساق بين محتوياتها وأهدافها، وبين قدرات التلاميذ ومهاراتهم، وواقع المجتمع ومشكلاته وحاجاته .وأكثر من ذلك فهي تقوم على تكريس منطق السيطرة والامتثال، على حساب منطق الحرية والمبادرة[2].

3.مؤشر سياسات التعليم: تعاني السياسات التعليمية في العديد من الدول العربية، من غياب رؤية واضحة، ومتكاملة للعملية التعليمية، والأهداف المرجوة منها [3]، حيث تطغى عليها مشكلات شكل الامتحانات، محتوى المناهج، وعملية تقييم التلاميذ، ووضع اللغات الأجنبية، وهذه مسائل، يمكن حلها في صياغة رؤية متكاملة لأهداف التعليم ومقتضياته.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، مرجع سابق الذكر، ص 50.

[2] الغالي أحرشاو، "السياسة التعليمية، وخطط التنمية العربية"، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد (08)، السنة (04)، طرابلس، الجامعة المغاربية، 2009، ص 08.

[3] نفس المرجع.

وتعبر سياسات تعليم اللغات الأجنبية في المدارس العربية، مؤشرا دالا، على غياب رؤية واضحة تسعى إلى تأسيس آليات لامتلاك العلم ونشره، وذلك من خلال تقوية اللغة الوطنية، وتطويرها حتى تصبح قادرة على استيعاب العلوم الحديثة وتوطينها[1].

ثالثا.نوعية التعليم العالي: تم تحقيق العديد من الانجازات في قطاع التعليم العالي منذ 1998م وإلى غاية 2008م، ولكنها تختلف من بلد عربي إلى آخر، بحسب الظروف السائدة فيه، اقتصادية، سياسية واجتماعية .وتتمحور هذه الانجازات، بصفة عامة، حول زيادة الفرص الدراسية، تطوير نظام القبول والدعم من أجل زيادة الفرص وتوفير العدالة تنويع التعليم العالي، وزيادة عدد مؤسساته، وانتشارها جغرافيا، إنشاء بنى لضمان وضبط الجودة.

.1 زيادة الفرص الدراسية:

أ. **الزيادة العامة:** زاد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي من 2.967 مليون طالب في العام الدراسي (1999/1998)م إلى 7.607 ملايين في العام الدراسي (2008/2007)م، أي بزيادة قدرها 256% كما هو مبين في الرسم البياني:



الرسم البياني (14): تطور عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي بين 1998م–2008م.



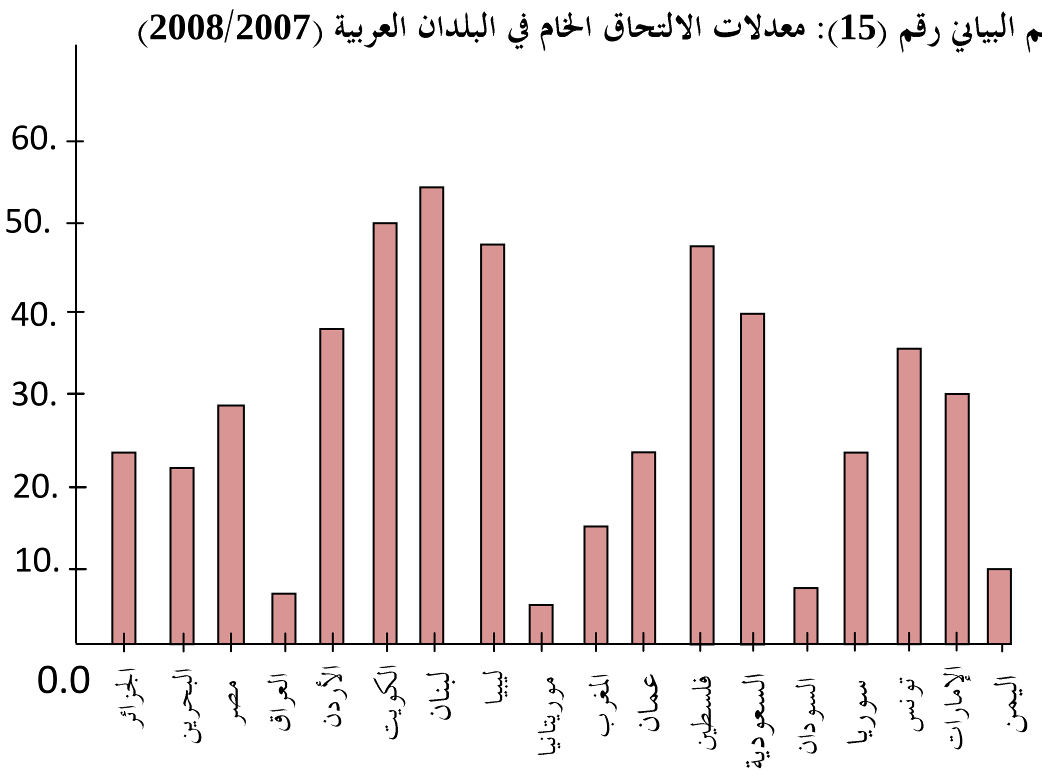
المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية،،"نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية"، التقرير الإقليمي عن المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي"انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته 2009/1998، القاهرة: (أيام 31 مايو – 2جوان 2009)"، بيروت، 2009، ص 06.

ب. الفروق بين البلدان: مما لا شك فيه أن هناك فروقا واسعة، بين البلدان العربية في مدى إتاحة فرص التعليم العالي للسكان، وهي تعود للمستوى الاقتصادي، الكثافة السكانية، حجم المناطق الريفية، وغيرها من العوامل. وتشير إحصائيات اليونسكو، أن هناك خمسة (05) بلدان عربية، فاقت معدلاتها 4000 طالب لكل مائة ألف نسمة هي: الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، وفلسطين، وهي جميعا بلدان صغيرة، مساحة وسكانا، في حين أن هناك

[1] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003"نحو مجتمع المعرفة"،، مرجع سابق الذكر، ص 54.

بلدانا، ما زالت معدلاتها، توازي المعدل العربي العام 1998م، أو ما دون ذلك (1294 طالب لكل 100.000 نسمة)، وهي: العراق، موريتانيا، المغرب، قطر، السودان واليمن،ومن بين البلدان التي زادت معدلات الملتحقين بالتعليم العالي بدرجة كبيرة هي الجزائر: من 14% إلى 24%. الكويت: من 22% إلى 49%، لبنان من 33% إلى 51%، فلسطين من 25% إلى 46%، السعودية من 20% إلى 34% وتونس من 17% إلى 31%[1].انظر الرسم البياني:

الرسم البياني رقم (15): معدلات الالتحاق الخام في البلدان العربية (2008/2007)

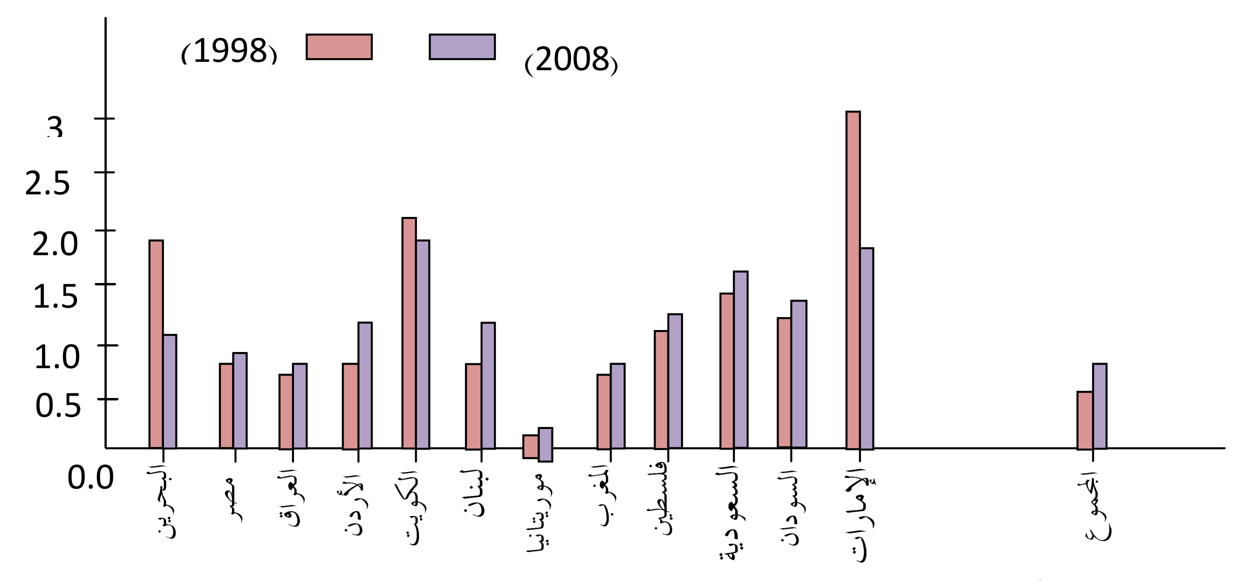


المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية،"نحو فضاء عربي للتعليم العالي:التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية" التقرير الإقليمي عن المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي"انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته 2009/1998، القاهرة: (أيام 31 مايو – 2جوان 2009)"، بيروت، 2009، ص 07.

ج. زيادة حصة الإناث: وصلت حصة الإناث من نسبة التعليم الجامعي، في مجموع الدول العربية عام 2008م، إلى النصف 50%، في حين على المستوى القطري، ارتفعت في الكويت للتجاوز 60%، السعودية، ليبيا، تونس، والإمارات العربية المتحدة، وفي حدود 40%، أو ما دون في العراق، موريتانيا، واليمن.حيث يتضح من خلال الرسم البياني رقم (16)، أن مؤشر التعادل بين الجنسين(Gender Parity Index)، قد ارتفع بين (1998-2008)م من 0.86 إلى 1 أي التعادل التام خلال السنوات العشر الماضية

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية،، " **نحو فضاء عربي للتعليم العالي:التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية"** التقرير الإقليمي عن المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي"انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته 2009/1998، القاهرة: (أيام 31 مايو – 2جوان 2009)"، بيروت،2009، ص 07.

الرسم البياني رقم (16): مؤشر التعادل بين الجنسين في الدول العربية (1998–2008)



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية،، "نحو فضاء عربي للتعليم العالي:التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية" التقرير الإقليمي عن المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي"انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته 2009/1998، القاهرة: (أيام 31 مايو – 2جوان 2009)"، بيروت،2009 ص 09

2– تطوير نظم القبول والدعم من اجل زيادة الفرص وتوفير التكافؤ والعدالة: تعتمد العديد من الدول العربية على النظام المركزي في تنظيم قبول الطلاب في الجامعات الحكومية، أي توزيعهم على أساس المعدلات التي نالوها في الشهادة الثانوية. لكن هناك بلدان أخرى تطبق إجراءات قبول مثل: الانتساب الحر، أو إجراء مسابقات الدخول، أو الاستناد إلى اختبارات وطنية أو دولية، ...الخ. وقد اتّخذت تدابير من اجل توفير العدالة في التوزيع، ومن بينها، المكرمة الملكية، القبول الجغرافي، المنح والقروض.

3. تنويع التعليم العالي: ارتفاع مؤسساته وانتشارها جغرافيا: وصل عدد الجامعات في المنطقة العربية حوالي 398 جامعة، دون احتساب عدد المعاهد العليا، ومعاهد إعداد المعلمين . ومن بين مجالات التنويع في التعليم الجامعي، الجامعات غير الحكومية، حيث يمثل القطاع غير الحكومي من مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية ما نسبته 36% من مجموع الجامعات. وفي ذلك تختلف الدول العربية من حيث حجم القطاع الخاص الجامعي، حيث يقدر في البحرين، لبنان، فلسطين، قطر، الإمارات بنسبة 80%، في حين تنخفض إلى ما دون 20%، وتصل إلى الصفر في الجزائر، المغرب، العراق وليبيا، الجامعات الافتراضية، والجامعات المفتوحة والتعلم عن بعد، أما فيما يتعلق بالانتشار الجغرافي فقد أنشئت الجامعات الجديدة وخاصة الحكومية منها في المناطق الجغرافية البعيدة. بمعدل جامعة تقريبا في كل ولاية أو محافظة.

4.إنشاء هيئات وطنية لضمان وضبط الجودة: يمكن إدراج مثال:

– في الأردن تم إنشاء "هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي" عام 2007م، وهي هيئة مستقلة ماليا وإداريا.

– في الإمارات: أنشأت "هيئة الاعتماد الأكاديمي" في عام 2000 م، ويقوم عملها على تقييم أوضاع مؤسسات التعليم العالي الخاصة، استنادا إلى معايير الترخيص والاعتماد، وكنتيجة لذلك تم إغلاق 16 مؤسسة تعليمية خاصة من (2001-2003)م.

– في السعودية: تأسست الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي عام 2004م، تقوم وظيفتها على ضبط جودة التعليم العالي، وضمان كفاءة مخرجاته.

يشهد إذن قطاع التعليم الجامعي في العالم العربي نهضة غيرت معالم التعليم الجامعي في المنطقة العربية، عدديا ومؤسساتيا، كما زادت نسبة التعليم الجامعي لدى الإناث بنسبة كبيرة، إلا أن ذلك لا يمنع من كونه يواجه تحديات تتعلق بدرجة كبيرة بالنوعية.

–التحديات التي تواجه التعليم العالي في العالم العربي: يمكن إدراج التحديات التعليم العالي في البلدان العربية فيما يلي:

– العولمة: لقد أدت العولمة إلى نقطة التقاء وتحول داخلي في منظومة المعرفة العالمية، وتمركز الأفكار والموارد، وتبرز أهم تأثيراتها من خلال:

- يؤدي تواجد جامعات أجنبية عالمية في داخل الدول العربية إلى زيادة حدة المنافسة للجامعات الوطنية والتفوق عليها.
- انحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسمية، وعدم قدرتها على زيادة الرسوم الجامعية، لأسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية، وكذلك غياب دور الحكومات في صياغة الاستراتيجيات والأهداف.
- تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات، مثل الجامعات المفتوحة، والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضية التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليدية.
- احتمال حدوث عدم توازن بين التخصصات العلمية والتخصصات الأساسية والإنسانية.
- دخول القطاع الخاص كمنافس استثماري للقطاع العام، في التعليم العالي وعلى أسس تجارية ربحية.
- عدم ضمان جودة التعليم المقدم من الجامعات الخاصة والأجنبية.

وفيما يلي **الجدول رقم (13): بيان ايجابيات وسلبيات العولمة على التعليم العالي:**

ايجابيات استجابة التعليم العالي للعولمة	مخاطر استجابة التعليم العالي للعولمة
1. زيادة فرص توفير التعليم العالي للطلبة 2. تعزيز اقتصاد المعرفة 3. حصول الطالب على درجات علمية مشتركة من خلال التعاون الجامعي محليا، وعبر الحدود 4. تمازج الثقافات وتنوع البيئات الأكاديمية. 5. المنافع الاقتصادية للمؤسسات التعليمية.	1. التباين الكبير بين المؤسسات التعليمية في مدى الانتفاع بالتعليم المقدم لهم. 2. زيادة هجرة العقول إلى البلدان المتقدمة 3. التقارب المعرفي الكبير، يؤثر على الثقافات المحلية. 4. إضعاف دور الدولة، في تحديد السياسات ومن أهمها السياسات الوظيفية.

المصدر:من إعداد الطالبة.

– **تحدي المعلوماتية:** شكل التسارع الهائل للثورة العلمية، التقنية والمعلوماتية تطبيقاتها، تحديا أمام التعليم العالي في الدول العربية، التي تعتبر تقنية المعلومات والاتصالات فيها ضعيفة وتعتمد على استيراد التقنية الجاهزة، ولذلك فإن استيعاب التطورات العلمية، والاستخدام الجاد للتكنولوجيا في العملية التعليمية، والإدارية يستدعي تعزيز البنية التحتية التكنولوجية، وتنمية العاملين فيها مهنيا.

– **تحدي إنتاج المعرفة:** لا يعبر واقع البحث العلمي والتطوير في الدول العربية عن نشاط ابتكاري منتج يدعم التنمية، فإنتاج المعرفة على مستوى الدول العربية يتسم بالنقص الفادح.

– **الجودة والنوعية:** في معظم البلدان العربية، لا تتوفر مقاييس موثوقة، لقياس الجودة النوعية بشكل عملي.

– **النمو السكاني وزيادة الطلب على التعليم العالي:** فالطاقة الاستيعابية هي أدنى بكثير من الطلب الاجتماعي، ويتطلب ذلك من التخطيط السليم للنظم التعليمية، وأفرز ذلك مشكلة التمويل والتي تعد من أعقد المشاكل بالنسبة إلى موقع الدولة على خريطة الفقر أو الغنى، ويستدعي ذلك تحقيق المشاركة المجتمعية في تخطيط، إدارة، وتمويل التعليم العالي، من خلال الدخول في شراكات مجتمعية[1].

– **التعليم الالكتروني:** إن تلازم التطور التكنولوجي المتسارع وثورة في المعلومات أفضت إلى التراكم المعرفي، الأمر الذي أثر على مناحي الحياة المختلفة ولعل التعليم الإلكتروني، كان أبرزها في إطار الأنظمة التعليمية المختلفة ولقد تسارعت خطى هذا الشكل التعليمي حتى أصبح منافسا للأنماط التعليمية الأخرى وفي مقدمتها التعليم التقليدي. وأبرز أهدافه[2]:

- إعداد الكوادر الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاعتماد عليها.
- تهيئة البيئة المناسبة لاستخدام التكنولوجيا في التعليم.
- دعم الجهود الرامية إلى قيام تعليم الكتروني.
- محو أمية الحاسوب ونشر الثقافة المعلوماتية في المجتمع
- دعم الاقتصاد الوطني بالاعتماد على التجارة الالكترونية..

في تقرير صدر عن جامعة الدول العربية حول رؤيتها الإقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية 2005م، أشار إلى أن هناك تحديا حقيقيا يواجه الدول العربية الآن، هو ذلك التطور التكنولوجي الهائل وثورة المعلومات[3]. ولذا يجب أن تحدد رؤيتها المستقبلية بخصوص العملية التعليمية، وأن يكون التعليم الالكتروني

---

[1] مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، مرجع سابق الذكر،ص9.

[2] عليان عبد الله الحولي، فادي عبد الله الحولي،" **التعليم الالكتروني ودوره في تعزيز مجتمع المعلومات في فلسطين**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي الثاني. لضمان جودة التعليم العالي. ص863.

[3] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،"**مذكرة حول سياسات المحتوى الرقمي العربي**"،نيويورك:الامم المتحدة،2013،ص4.
انظر كذلك: جامعة الدول العربية، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العربي للاتصالات والمعلومات :" **نحو تفعيل خطة عمل جنيف**"، رؤية اقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية، 2005.

أحد عناصر هذه الرؤية، وأحد السياسات التي يمكن الإستفادة منها، وان عليها اختيار ما يناسبها من وسائل التعلم الالكتروني المتعددة.

ويعتبر النظام التعليمي المسؤول الأول عن القصور في الدور المعرفي، وأبرز دليل على تأخر الجامعات العربية في اللحاق بركب المعرفة هو غياب عن الترتيب العالمي في 560 جامعة الأولى عام 2005م، الأمر الذي يؤكد وجود فجوة معرفية قائمة، يعاني منها النظام التعليمي العربي وتحول دون المساهمة الفعالة في تأسيس مجتمع المعرفة.

المطلب الثاني: توظيف القدرات:النمو المستدام وتحدي التشغيل الكامل.

وصف تقرير التنمية الإنسانية العربي الأول لعام 2002م، المنطقة العربية، بأنها أكثر ثراء منها نموا، ويعبر بذلك عن الفجوة التي تفصل بين غنى المنطقة، ومستويات التنمية فيها سواء كانت اقتصادية أم إنسانية، وبالتالي فإن الأداء الحالي للاقتصاديات العربية، لا يرقى بدرج أو بأخرى إلى إمكانات المنطقة وطاقاتها الكامنة، لأنها تعتمد أساسا على الريع النفطي . وفي ظل تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، بات من الضروري توفير اقتصاديات قوية، نوعيا وكميا، من أجل استيعاب الطاقات والقدرات البشرية، وتوظيفها بشكل يجعل من النمو المستدام، هدفا قابلا للتحقيق.

لقد أصبح مستقرا في أدبيات التنمية، أنه من الصعوبة بمكان، تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، ومطرد، في المجتمعات التي يشتد فيها الاستقطاب الاجتماعي، نتيجة لانتشار الفقر، بمعنى: قصور القدرات البشرية، وعدم توظيفها أي البطالة، تفاقم سوء توزيع الثروة والدخل، لأن عدالة التوزيع هي عامل مهم لنجاح أي تجربة للنمو الاقتصادي[1] . ولذلك فإن أي محاولة للإصلاح الاقتصادي، لا بد أن تنطلق من إيجاد فرص العمل كأساس لأي خطوات نحو التطور، والعدالة، ولذلك سنحاول معرفة مدى توظيف واستخدام القدرات الإنسانية المكتسبة في الواقع العربي، على ضوء أهم الأوضاع الاقتصادية السائدة في المرحلة الراهنة.

الفرع الأول. النمو الاقتصادي:

يعرف المشهد الاقتصادي العربي، تفاوتا كبيرا في معدلات النمو، ففي حين تعرف معظم الدول العربية المصدرة للنفط معدلات نمو متزايدة، تبقى الدول العربية المستوردة للنفط، تعاني من التراجع والركود بدرجات متفاوتة، كما تواجه العديد منها تحديات جسيمة بسبب انعدام الاستقرار الماكرو-اقتصادي، والمترافق مع حالة عدم اليقين السياسي، والاضطراب الاجتماعي [2] .في حين يبقى القاسم المشترك بين الدول العربية جميعها هو

---

[1] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003، "نحو إقامة مجتمع المعرفة"، مرجع سابق الذكر، ص 137.

[2] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دائرة البحوث الاقتصادية تقرير حول: " **الاقتصاد العربي بين تحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجذرة، ما هي مرتكزات الإصلاح والآفاق حتى عام 2015**؟"، القاهرة،أكتوبر 2013، ص 11.

التحديات الماثلة لإحراز تقدم في مجالات التنويع الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وتحقيق توازن معدلات النمو، مما يتيح التنمية الشاملة والعادلة لجميع الفئات المجتمعية[1].

1. مؤشر الناتج المحلي الإجمالي: حقق الناتج المحلي الإجمالي العربي، زيادة سريعة منذ عام 2003م، وقد ارتبط ذلك بصورة أساسية، بالطفرة النفطية الراهنة، فقد قدرت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية في عام 2006م، بحوالي 1300 مليار دولار، مقارنة بناتج محلي، بلغت قيمته (1056.4 مليار) دولار سنة 2005م، وما قيمته 874.4 مليار دولار، عام 2004م، و 746 مليار دولار عام 2003 م [2].أما فيما يخص ترتيب العام 2014م، فقد تصدرت العراق وقطر قائمة التوقعات، بنسبة بلغت 5.9%، في حين تم توقع نسبة نمو بـــ 7.1% بالنسبة للدوحة في عام 2015م مقابل 6.7% بالنسبة للعراق في عام 2015م، وتليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 4.4% للعام 2014م ثم الجزائر بنسبة نمو تصل إلى 4.3 %. هذا بالنسبة إلى الدول العربية المصدرة للنفط، أما غير المصدرة للنفط فقد تصدر المغرب المرتبة الأولى من ناحية توقعات النمو الإجمالي للناتج المحلي للعام 2014م بنسبة 3.9%، ثم الأردن في المرتبة الثانية بنسبة 3.5% وتليها تونس، بنسبة نمو تصل إلى 3.0 % [3].

وتشير إحصاءات البنك الدولي، إلى هذا التحسن مقارنة بانكماش بلغ 2.4% عام 2011م، أما هذا النمو فكان مدفوعا بمستوى النشاط المرتفع في مجلس التعاون الخليجي، الذي ظل محصنا إلى حد كبير من التأثيرات السلبية الناجمة عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية، بل أنه استفاد من ارتفاع أسعار النفط. وقد عملت كل من المملكة العربية السعودية، الكويت، والإمارات العربية المتحدة بتغطية وتعويض نقص إنتاج ليبيا.

ويتضمن الجدول رقم (14) قائمة بترتيب الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، حسب إجمالي الناتج المحلي لسنة 2012م.

2. مؤشر متوسط نصيب الفرد من الدخل: على الرغم من أن بعض البلدان العربية، تنتمي إلى فئة البلدان مرتفعة الدخل، (البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية)، إلا أن ذلك لا يعكس بالضرورة حالة التنمية الاقتصادية فيها، فهي تتمتع بمداخيل كبيرة تعود للنفط والغاز، بالإضافة إلى صغر حجم السكان، أما فيما يتعلق بالمؤشرات الهيكلية للتنمية الاقتصادية، فإنها ما تزال متخلفة عن بلدان نامية أخرى ذات مستويات أقل من دخل الفرد.

---

[1] جورج ت. عابد، "وعد ... لم يتحقق، لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة"، **مجلة التمويل والتنمية**، واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص 11.

[2] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية (2006–2007)، أزمات الداخل وتحديات الخارج**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007، ص ص: 201-202.

[3] "ترتيب أقوى الاقتصاديات بالشرق الأوسط من ناحية الناتج المحلي الإجمالي"،تم تصفح الموقع في:2014/4/4
http://www.mubasher.info/tdwl/news/2520344

في الدول العربية المصدرة للنفط، سجل دخل الفرد الواحد، ارتفاعا خلال الطفرة النفطية الأولى، حيث ناهز (2500 دولار سنويا) أمريكي خلال نهاية الستينيات، وأكثر من 5000 دولار سنويا خلال السبعينيات وأوائل الثمانينات، ثم تراجع ليستقر عند مستويات أدنى، وارتفاعه ثانية في عقد التسعينات[1].

الجدول رقم (14): الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لسنة 2012م

الترتيب	الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1	السعودية	727.307
2	مصر	256.729
3	الجزائر	207.794
4	الإمارات	358.940
5	الكويت	173.424
6	المغرب	97.530
7	السودان	59.941
8	العراق	212.501
9	سوريا	90.370
10	قطر	183.378
11	ليبيا	81.915
12	تونس	45.611
13	سلطنة عمان	76.464
14	اليمن	35.641
15	لبنان	41.345
16	الأردن	31.209
17	البحرين	27.026
18	موريتانيا	4.199
19	جيبوتي	1.878

Source: World IntelligenceAgency,The World Factbook. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbookrankorder.html

[1] منظمة الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، **"نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"**، بيروت: منظمة العمل الدولية، 2013، ص 30.

وفي المقابل، فقد سجلت في الدول العربية غير المصدرة للنفط، مستويات أعلى من النمو، حيث تضاعف الدخل الفردي ثلاثة أمثال، مرتفعا من 500 دولار في الستينيات إلى نحو 1500 دولار في الثمانينيات، ثم راوح دخل الفرد مكانه ليرتفع ببطء من جديد على غرار الاقتصادات النفطية[1].

ومنذ أواخر القرن الماضي، شهدت الكثير من الدول العربية، نموا اقتصاديا سريعا نسبيا، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في العقد الأول من الألفية الثالثة حوالي 4.5%، غير انه بالرغم من أن معدل النمو هو الأعلى من المنظور التاريخي، إلا أنه الأدنى، مقارنة مع معدل النمو السائد في المناطق الأخرى، حيث تشير بيانات البنك الدولي، إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل في العالم، بلغ حوالي 6987 دولار سنة 2005م، في حين بلغ 3622 دولار للفرد عام2005 م وحوالي 4142 دولار عام 2006م. أي بنسبة 3320 دولار في الدول العربية جميعها، والمغزى من ذلك أن المنطقة العربية تقع ضمن المناطق الأكثر فقرا في العالم، حيث يقل متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل عن 47.5% عن نظيره العالمي.

وتبقى الدول العربية الخليجية: قطر، الكويت والإمارات تتصدر قائمة دول الدخل المرتفع على مستوى عربي. حيث شهد نموا واعدا، بلغ 2.77% في عام 2011م، بعد نمو بطيئ بنسبة 0.72% عام 2010م، جراء تأثرها بالأزمة المالية العالمية، أما في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا والأقل تأثرا بالأزمة العالمية، فقد حافظ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستواه، وذلك عند 3% تقريبا في عام 2008م، و2009م، و2010م. ولكن نظرا للحالة الأمنية غير المستقرة الناجمة عن الحراك الشعبي ي عدد كبير من الدول العربية كسوريا، اليمن، السودان فقد سجل تراجعا كبيرا بنسبة (- 2.14%) في عام 2011م[2] .وسجلت فلسطين أعلى نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام 2011م، بمعدل 6.54%، في حين حافظت موريتانيا، جيبوتي، السودان، اليمن على أدنى المستويات.

3. الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي: هيكل الاقتصادات العربية: تتسم هياكل الإنتاج والتصدير العربي بالتماثل، ضعف مستويات التصنيع، والاعتماد الكامل على مواد أولية معدودة [3] .بالإضافة إلى ذلك فهي تنقسم إلى وحدات متباعدة، جعلت من اقتصاداها متنافسة، لا متكاملة، وذلك بسبب تشابه الهياكل الإنتاجية فيها، وأثر ذلك بصورة مباشرة على التجارة العربية البينية والتي فضلا عن ضآلتها، فهي تتسم بعدم التنوع، فأغلبها يقتصر على النفط والسلع الأولية بنسبة 55%، من مجموع التجارة العربية البينية[4].

ويبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، استمرار ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة الاستخراجية، بالمقارنة مع بقية القطاعات، وإلى جانب الصناعات الاستخراجية، تشكل الزراعة عنصرا مهما في

---

(1) نفس المرجع .

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "دراسات الحسابات القومية للمنطقة العربية"،مرجع سابق الذكر،2012، ص 04.

(3) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة، مرجع سابق الذكر، ص 13.

(4) رعد سامي التميمي، مرجع سابق الذكر، ص 243.

تركيبة الإنتاج الإقليمية في المنطقة العربية، حيث تشير بيانات البنك الدولي، إلى أن قطاع الزراعة والصيد والغابات قد أسهم بنسبة 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وذلك في النصف الثاني للعقد 2000م، بعدما كان يساهم بنسبة 7% خلال النصف الأول من التسعينات [1]. وتعتبر الدول العربية في قارة إفريقيا، بالإضافة إلى سوريا، لبنان واليمن، من أهم المساهمين في ارتفاع نسبة قطاع الزراعة العربي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية[2].

وقدرت حصة الصناعات التحويلية في النصف الثاني من عقد 2000م بنسبة 9.8%، بعدما كانت تقدر بحوالي 7.8%، في النصف الأول من التسعينيات، ولعل ضعف نسبة مساهمة الصناعات التحويلية بالنسبة إلى الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الإجمالي العربي، يشير إلى ضعف جهود تحقيق التحول الصناعي، وضعف فاعلية برامج الإصلاح الاقتصادي العربية. في حين أن الصناعات الاستخراجية لا تعبر عن تقدم حقيقي في الاقتصاد باعتبارها من الصناعات الأولية [3]. وذلك ما يعكس بصورة واضحة تدني مستوى تطور الكثير من الاقتصاديات العربية، وعدم قدرتها على النمو الذاتي المتواصل، في ظل تبعية حركة نموها لأسعار وإيرادات تصدير مورد طبيعي ناضب.

هذا ويعتبر قطاع السياحة من القطاعات الفاعلة في الاقتصاديات العربية، حيث مثلت المداخيل السياحية عام2010 م، نسبة 7% من المتوسط العالمي، بعدما كانت تقدر بنسبة 2.3% في عام 2001م، وقد بلغت المداخيل السياحية لنحو سبعة عشر (17) دولة عربية، حوالي 54 مليار دولار عام 2010م. غير أن هذا القطاع تأثر كثيرا بالاحتجاجات الشعبية، خاصة في مصر، وتونس، اللتين تمثلان نحو 28% من نسبة مداخيل السياحة العربية[4].

أما حصة قطاع الخدمات من الإنتاج فبلغت عام 2009م، ما نسبته 43% من الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كانت 39.8% في بدايات العقد الأول من الألفية الثالثة[5].

---

[1] منظمة الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، **"نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"**، مرجع سابق الذكر، ص 33.

[2] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية (2006–2007) أزمات الداخل وتحديات الخارج**، مرجع سابق الذكر، ص 205.

[3] نفس المرجع.

[4] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية (2011–2012)، معضلات التغيير وآفاقه** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012، ص 278.

[5] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية (2006–2007)، أزمات الداخل وتحديات الخارج** ، مرجع سابق الذكر، ص 206.

الجدول رقم (15): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

السنوات / القطاعات	هيكل الناتج المحلي الإجمالي		معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية (%)	
	2000	**2006**	**2000–1995**	**2006–2005**
قطاعات الإنتاج السلعي	56.4	61.9	9.6	19.2
الزراعة	8.3	6.2	4.4	13.4
الصناعات الاستخراجية	31.0	40	15.2	21.7
الصناعات التحويلية	10.6	9.5	5.9	15.1
باقي قطاعات الإنتاج	6.5	6.1	10.8	16.5
إجمالي قطاعات الخدمات	40.9	36.6	4.8	13.6
الخدمات الحكومية	12.2	10.4	2.8	9.9
صافي الضرائب غير المباشرة	2.7	1.4	0.7	6.5
الناتج المحلي الإجمالي	**1000**	**100**	**7.2**	**16.9**

المصدر:صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات(1995–2000–2006)م.

الفرع الثاني. توزيع الدخل والفقر: العدالة التوزيعية:

إذا عرّفت التنمية على أنها توسيع خيارات الفرد في المجتمع، فإن فقر الدخل يعتبر أحد العوامل المحددة لأفاقه وخياراته، لا سيما المقدرة على الحصول على الحاجات الأساسية من غذاء، لباس، مأوى، ورعاية صحية، وتعليم وغيرها من مصادر العيش الكريم. ويتوقف تخفيف الفقر على عنصرين رئيسيين هما: النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل، فكلما زاد متوسط معدل النمو الاقتصادي كلما انخفضت كذلك مستويات الفقر، ولعل في ذلك إفادة لفهم طبيعة الفقر في الدول العربية، فنمو الدخل لوحده لم يحقق مستوى معيشي كريم للأفراد، وذلك لعدم اقترانه بالعدالة الاجتماعية.

فإذا كان الدخل احد المحددات الأساسية لمستوى معيشة الفرد، فإن نمط تقسيم ثروة الدولة بين مواطنيها دليل هام يظهر جوانب التباين في المجتمع [1] .لقد أصبح هدف تحقيق استفادة اكبر للفقراء، من ثمار النمو الاقتصادي، شاغلا أساسيا للمجتمع الدولي منذ تسعينات القرن الماضي. ومنذ انعقاد مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية عام

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، مرجع سابق الذكر، ص 86.

1995م، أخذت الدول المانحة على عاتقها مهمة مراجعة سياسات العون الإنمائي، وتمخض عن ذلك تضمين التقليل من فقر الدخل، كهدف أول، ضمن الأهداف الإنمائية للألفية[*].

أما فيما يتعلق بمؤشرات الفقر في الدول العربية، فتجب أولا الإشارة إلى أن قلة البيانات الشاملة والقابلة للمقارنة تحد من إمكانية إجراء تحليل معمق وشامل لتوزيع الدخل في المنطقة العربية، وما يزيد الأمر تعقيدا هو أن منظمات الأمم المتحدة العاملة على جمع البيانات وتحليلها تستخدم تغطية جغرافية مختلفة، فمثلا: لا تشمل بيانات البنك الدولي حول مجموعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ثلاثة بلدان خليجية مصنفة كبلدان عالية الدخل هي: الكويت، قطر والإمارات العربية المتحدة، كما أنها لا تشمل السودان، الصومال، جيبوتي، موريتانيا وجزر القمر، حيث يتم اعتبارها من منطقة أفريقيا –جنوب الصحراء–، وفي المقابل، تشمل بيانات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) البلدان العربية الآسيوية، بينما ترد بيانات البلدان العربية الإفريقية في بيانات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا. ولذلك فإن نسبة الذين يعيشون تحت مستوى دولار أمريكي واحد للفرد في اليوم حسب بيانات البنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قدرت بحوالي 2.4% من السكان في عام 2002م.

الجدول رقم (16): الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

سنة 2002	نسبة الفقراء (%)		عدد الفقراء (بالمليون)	
	دولار للفرد في اليوم	دولارين في اليوم	دولار للفرد / اليوم	دولارين للفرد / اليوم
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.4	19.8	5	61

المصدر: تقرير البنك الدولي حول: تعزيز مكاسب تقليص الفقر والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2006 .

في أغلب الدول العربية، تسود حالة من عدم الإنصاف في توزيع منافع التنمية، داخل الدولة الواحدة، وفيما بين الدول العربية ذاتها:

داخل الدولة الواحدة: حيث تتواجد هناك حالة من اللاعدالة والتفاوت في درجات الفقر بين الريف والمدينة، فالفقر في الدول العربية يتسم بطبيعة ريفية "ترييف الفقر" [1]، فضلا على فجوة كبيرة في الدخل بين الشرائح العليا والشرائح الدنيا ولا سيما في الدول الغنية كنتيجة للطبيعة الطبقية للنظم الحاكمة، في مختلف الدول العربية، ويخص ذلك بدرجة أكبر تونس، المغرب، وموريتانيا. وفي معرض نتائج لدراسة الأسكوا، "حول التضخم

---

[*] **يتضمن الهدف 1** من الأهداف الإنمائية للألفية، تخفيض نسبة السكان، الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي دولار واحدا إلى النصف عما كان عليه في 1990، وذلك بحلول عام 2015.

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، مرجع سابق الذكر، ص23.

في منطقة الأسكوا: الأسباب والآثار"، تعرض صورة سلبية، إذ تبن أن اللامساواة في الدخل قد ازدادت في كل من مصر، الأردن والعراق[1].

بين الدول العربية: يظهر عدم الإنصاف فيما بين الدول العربية في معدلات الدخل الفردي بين دول مجلس التعاون الخليجي، والدول العربية الفقيرة مثل جزر القمر، جيبوتي وموريتانيا، حيث قدر متوسط الدخل الفردي في دولة قطر كأغنى دولة عربية على مستوى هذا المؤشر، والتي تحتل المرتبة الأولى عالميا في هذا المجال، بحوالي 73 ضعفا لمتوسط الدخل الفردي لدولة موريتانيا. ولذلك فقط ظهرت الحاجة الملحة إلى إعادة نظر جذرية في سياسات التنمية في الدول العربية، لكي تواكب النظرة العالمية للتنمية باعتبارها حقا من حقوق الإنسان، ويرتبط جانب أساسي من هذا الموضوع بإقامة نظم مستدامة للحماية الاجتماعية، وضرورة مراجعة سياسات الدعم من أجل تمكين الفئات الهشة والمحرومة التي تحتاجها فعليا.

وبصفة عامة فالدول العربية تتسم بضعف اعتبارات العدالة في توزيع الدخل، فتلك التي تتسم بضعف الناتج القومي الإجمالي تعاني من الفقر بصفة عامة، ومن سوء توزيع دخلها المحدود، بينما تعاني الدول الغنية، من التفاوت واللانصاف في توزيع الدخل[2].

وعلى مستوى آخر، هناك فقر الدول العربية مجتمعة، بالمقارنة مع باقي دول العالم. واتساع الفجوة بين النمو الاقتصادي ونمو الدخل الفردي، في هذه الدول مقارنة بمناطق العالم الأخرى.

وقد يزداد أمر اللاعدالة، سوءا وتعقيدا، إذا تم إضافة المداخيل الموزعة في القطاع غير الرسمي، وفي المركز من ذلك المداخيل الناتجة عن الفساد والتي تذهب غالبيتها الساحقة غلى الطبقة العليا، ولا سيما وأن حجمه يتجه نحو التمدد والاتساع، 26% في الأردن، 30% في لبنان وتونس، 3.4% في مصر وسوريا، و44% في المغرب[3].

وبالتالي حرمان العديد، في ظل هذه المستويات المرتفعة من القطاع غير الرسمي من إعانات البطالة وضمانات الحماية الاجتماعية كأساس للعدالة الاجتماعية[4].

---

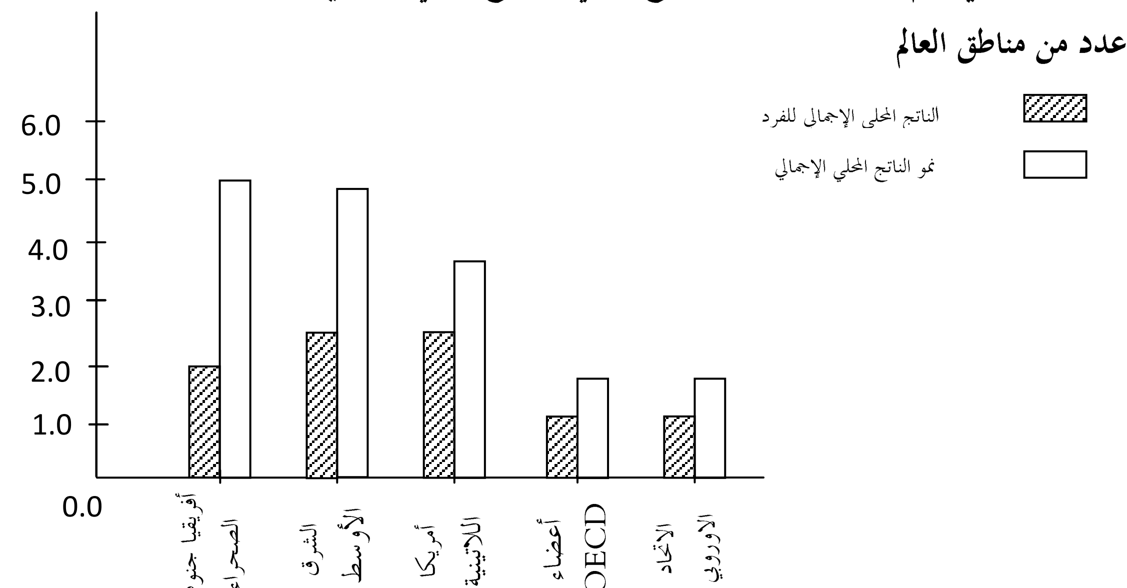
(1) منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، القاهرة، 2010، ص 13.

(2) رعد سامي التميمي، مرجع سابق الذكر، ص 133.

(3) Freidrick Schneider, Andreas Buehn, and Claudio Montenegro, « New estimates for the shadow economies, all over the world », **INTERNATIONAL ECONOMIC JOURNAL,** Vol (24), N° (04), 2010, pp 443-461.

(4) مكتب العمل الدولي، "أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة"، التقرير الرابع لمؤتمر العمل الدولي (الدورة 101، 2012) جنيف: مكتب العمل الدولي، ط1، 2011، ص 10.

الشكل البياني رقم(17): مقارنة نمو الناتج المحلي والناتج المحلي الإجمالي للفرد للفترة (2000، 2010)م، في عدد من مناطق العالم



المصدر: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دائرة البحوث الاقتصادية تقرير حول: **"الاقتصاد العربي بين تحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجذرة، ما هي مرتكزات الإصلاح والآفاق حتى عام 2015؟"**، القاهرة،أكتوبر 2013،ص 23.

الفرع الثالث. تحدي التشغيل الكامل والبطالة:

تشير التقديرات التنبؤية للسكان في العالم العربي أن عدد السكان في عام 2015 م سوف يبلغ 385 مليون نسمة، وبنسبة زيادة تصل: 20.3% عن تقديرات تعداد السكان للعام 2005م، وهذا الازدياد في تعداد السكان يقابله زيادة في قوة العمل[1].

وتشكل نسبة التركيب العمري للسكان في سن العمل من مجموع السكان من الفئة العمرية (15 -64)سنة، نسبة مرتفعة نوعا ما، حيث تزيد هذه النسبة في عشر دول عربية عن 60% من مجموع السكان، الأمر الذي يفرض تحديا واضحا أمام خطط العمل المستقبلية.

وتتسم البلدان العربية، بثلاث سمات أساسية، تنطبق بصورة أو بأخرى على جميع الدول العربية بشكل عام، وهي[2]:

- تدني معدلات مشاركة القوى العاملة في المنطقة.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2008،"محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم"،نيويورك:البرنامج، 2008، ص ص: 231-233.

[2] منظمة العمل الدولية، نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة، مرجع سابق الذكر، ص 48.

- تشهد المنطقة العربية أعلى معدلات بطالة على المستوى العالمي، سواء بين الشباب، أو في البطالة الإجمالية، علما أن نسبة البطالة في المنطقة تتزايد سنويا بقيمة 3%، وعلى النقيض من ذلك، فهي تستضيف في الوقت نفسه، أكثر من 12 مليون عامل أجنبي[1].
- تتأثر معدلات مشاركةالقوى العاملة، ومعدلات البطالة، بشكل كبير بالفروقات الكبيرة في النوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من القدرات المكتسبة، من خلال التحسين في المستوى التعليمي على مدى العقود القليلة الماضية، إلا أن النظم الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية المعمول بها في المنطقة العربية، لم تلق نفس مستوى التطور، وبقيت عاجزة عن الوفاء باحتياجات توظيف هذه القدرات، فمنذ عشرين عاما خلت كان معدل مستوى التعليم في العالم العربي (2) سنتين، وارتفع حاليا إلى (5) خمس سنوات، غير أن البطالة حالت دون تحقيق تلك المكاسب في التعليم عائدات اقتصادية في سوق العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. ولذلك فإن ارتفاع معدلات البطالة على نطاق عربي، تلقي بالغالبية الساحقة من المتعلمين، تعليما متوسطا وعاليا، بحسب البيانات الرسمية العربية إلى هوة الفقر، في ظل عدم وجود مصدر متجدد للدخل[2].

إن ما خلفته المرحلة الممتدة من (1950-1990)م من ارتفاع معدلات نمو السكان في المنطقة العربية والذي بلغ 3.2% عام 1985م، ينعكس الآن بشكل أكبر في ضغوط سجلتها أسواق العمل، فزيادة اليد العاملة بنسبة 3% سنويا، يفيد بدخول 37 مليون عامل سوق العمل بين عامي (2000 و2010)م أي رفع اليد العاملة العربية بنسبة 40%، ولذلك فإن طموح استيعاب العاطلين عن العمل، يفرض توفير 90 مليون فرصة عمل حتى نهاية العقد القادم، أي ضعف عدد فرص العمل المتوفرة حاليا[3].

وفي هذا السياق، حاول البنك الدولي تشخيص هذه المعضلة، لمحاولة حلها، حيث أدرج في تقريره حول "خلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نحو عقد اجتماعي جديد". ضرورة إعادة تشكيل هذه الدول، لاقتصادياتها عبر سياسات جديدة، طويلة الأمد، بثلاث طرق هامة،هي[4]:

- **إعادة تشكيل القطاع الخاص:** من اقتصاديات يسيطر عليها القطاع العام إلى اقتصاديات يسيطر عليها القطاع الخاص.
- **التكامل مع الاقتصاد العالمي:** من السياسات الاقتصادية المغلقة إلى سياسات أكثر انفتاحا.

---

[1] منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، مرجع سابق الذكر، ص85 .

[2] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية (2007/2006): أزمات الداخل وتحديات الخارج** ، مرجع سابق الذكر، ص 218.

[3] مصطفى النابلي، "تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويلة الأمد في الدول العربية"، بحث مقدم في مؤتمر مؤسسة الفكر العربي أيام 4-6 مارس 2003، بيروت، ص 4.

[4] راجي أسعد وفرزانة رودي فهيمي (معدان)، "الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فرصة ديمغرافية أم تحدي؟"، تقرير موجز رقم 13، القاهرة:المكتب المرجعي للسكان، 2007، ص 07

- **إدارة الموارد البترولية بشكل أفضل:** من السياسات الاقتصادية المتقلبة المتركزة على النفط، إلى سياسات أكثر استقرارا وتنوعا.

المبحث الثاني: تحرير القدرات: حدود بناء التنمية الانسانية العربية.

جاء التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2002م، ليسلط الضوء على الركن الثالث من **إستراتيجية التنمية الإنسانية في القرن الواحد والعشرين: تعزيز المشاركة من خلال الحوكمة الديمقراطية**، "فالمشاركة تعزز الوكالة الفردية والجماعية، و تنبع أهميتها من كون أن الفعل الجماعي (Collective Action)، من خلال الحركات الاجتماعية والسياسية، يشكل دائما محرك التقدم للقضايا المركزية في التنمية الإنسانية: حماية البيئة، تعزيز المساواة بين الجنسين، تعزيز حقوق الانسان، كما أن المشاركة السياسية هي المدخل الأساسي لتمكين الأفراد من المطالبة بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية"[(1)].

ولأن الديمقراطية وثيقة الصلة بالحرية السياسية والمدنية، فهي تعتبر ذات قيمة جوهرية للتنمية الإنسانية (Instrinsic value)، إذ تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة، ولكن هذه الروابط ليست تلقائية، وتعزيزها يعتبر التحدي الأساسي أمام الحوكمة الديمقراطية، بجعل المؤسسات الديمقراطية تخدم التنمية الإنسانية.

وفي هذا السياق فان السؤال المطروح هو: هل كان لإقامة الإصلاحات المؤسسية الديمقراطية (إصلاح الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني) وقع ايجابي على مستويات التنمية الإنسانية العربية، ومنها بصفة خاصة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة، من خلال تفعيل ودمقرطة آليات الممارسة الديمقراطية؟

المطلب الأول. حالة الحكم:

لعلنا ننطلق هنا، من استخلاص "السيد يسين" حول خيارات الإصلاح السياسي العربية، لنحاول بعد ذلك، تقديم تفصيل عن أهم تمظهرات ونتائج الإصلاحات، فهو يعتبر "أن خيارات الإصلاح السياسي التي قامت بها النخب السياسية العربية، من أعلى كانت محدودة (...) فهي لم تتجه إلى تطبيق أي إجراءات من شأنها أن تغير من طبيعة احتكارها للسلطة، وإنما وظفت هذه الاختيارات لكسب الشرعية في الداخل، وعلى الصعيد العالمي، فهي لم تتجاسر (أي دولة عربية) لتغيير طبيعة النظام السياسي فيها، تغييرا حقيقيا، ينقلها من مسار السلطوية الخانقة التي تهيمن بالكامل على مقاليد المجتمع، إلى آفاق الحرية الرحبة التي تمارس فيها بحق التعددية السياسية، وتداول السلطة، ويلعب المجتمع المدني فيها دوره المحوري في التعبير، مع الأحزاب السياسية، عن مجمل مطالب المجتمع"[(2)].

---

(1) United Nations development program, **"Deepening democracy in a fragmented world,**op.cit, p 53.

(2) السيد يس، "الحراك السياسي والتحول الديمقراطي"، جريدة الاتحاد الإماراتية، الخميس2009/12/17.تم تصفح الموقع:2014/05/12 www.alittihad.ae/wajhatdetails.php ?id=49706.

وانطلاقا من توصيف الحالة السياسية أو المشهد السياسي العام في الدول العربية يبقى التساؤل: لماذا لم يتحقق تحول ديمقراطي عربي حقيقي؟

في تفسير ذلك، ظهرت مجموعة من النظريات، لكن مع عدم وجود إجماع في الرأي على أي التفسيرات أكثرإقناعا[1]."فهناك من النظريات من تفسر فقر الديمقراطية في الدول العربية، بانعدام التناغم بين الحكومة المشاركة والحقوق الفردية، وأخرى ترى في أن الأصول القبلية للمجتمع العربي قد عززت من ثقافة الإذعان للسلطة، ومجموعة أخرى من النظريات تنظر إلى ما هو فريد من نوعه، حول موقع العالم العربي، فوجود النفط في المنطقة يعد أحد التفسيرات الأكثر ذيوعا: إيرادات النفط تؤول إلى الدولة، مما مكنها من تعزيز التسلطية من خلال توزيع الربح(الريع)، شراء ذمم المعارضين المحتملين واحتوائهم، وبناء جهاز أمني قمعي"[2].

ويبقى المجال السياسي، وتحديدا بنية الدولة العربية، هو محور الخلل، وجوهر الأزمة وذلك ما تم الإجماع عليه عربيا، في اتفاق قمة تونس (ماي 2004)م.

يصف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2004م، الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أزمة الحكم في البلاد العربية كما يلي:

"إن مشكلة الحرية والحكم الأساسية، هي أن اتخاذ القرار على الصعيد السياسي، ظل في أيدي الأقلية... ويركز على خدمة مصالحها الخاصة، وتتم استثناء الأغلبية الساحقة من الشعب من هذه العملية، وتركوا بالتالي للإفقار والتهميش، (...)، وأخيرا، لم تنجز الأنظمة الموجودة، إصلاحا أساسيا تستطيع من خلاله تصحيح مسارها، وتعزيز الآمال لمستقبل أفضل". ويشير ذلك إلى أن معظم الأنظمة العربية، تشترك في "نموذج عربي" موحد للحكم، له ملامح محددة تعبر عن نموذج "الدولة التسلطية".

وتشكل السلطة التنفيذية في الدول العربية عن جدارة، ظاهرة "الثقب الأسود"، حيث "تتسم بمركزية شديدة، تقلص من المجال الاجتماعي وتحوله إلى ساحة ثابتة، لا شيء يتحرك فيها ولا شيء يمكن أن يفلت منها"[3].

وهذه المركزية المتزايدة للجهاز التنفيذي، تكفلها التشريعات الدستورية [4]. فرغم التوجه العربي نحو الإصلاح السياسي، إلا أن غياب الإرادة السياسية، لتحقيق إصلاح جاد وفعال، حال دون ذلك، وجاءت التعديلات الدستورية الحالية، من أجل "إدامة الأوضاع على ما هي عليه". وبصورة عامة، فإن معضلة الحكم عربيا، هي متعددة الأبعاد.

---

[1] لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني، "التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم"، مؤسسة راند: معهد أبحاث الدفاع الوطني، 2013، ص 8.

[2] نفس المرجع.

[3] Michel Camau, « Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe », **CRITIQUE INTERNATIONALE**, n° (30), Janvier 2006, p 63.

[4] برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الامم المتحدة الانمائية، تقرير التنمية الإنسانية لعام2004، مرجع سابق الذكر، ص 15.

أولا. البعد الدستوري– التعديلات الدستورية بين جدلية الاستمرارية والتغيير: توجهت العديد من الدول العربية إلى إحداث إصلاحات دستورية وقانونية كنتيجة للضغوط الشعبية، التي شهدتها العديد من الأقطار العربية، غير أن الملاحظ هو أن مسارات الإصلاح، كانت كلها تصب في خانة تكريس هيمنة السلطة التنفيذية، والإبقاء عليها كمحور أساسي للعمليات السياسية والمجتمعية فهي تمنح رأس الدولة صلاحيات واسعة، باعتباره الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي، ولمجلس الوزراء، وللقوات المسلحة، وللقضاء والخدمة العامة [1]. وتتضافر مجموعة من الآليات، لتزيد من عمق هذه السيطرة، أهمها:

- تبعية الأحزاب الحاكمة إلى الجهاز التنفيذي مثل مصر قبل الثورة.

- تبعية البرلمان وجهاز القضاء.

- تدعيم صلاحيات أجهزة المخابرات، والأمن، وخضوعها للسيطرة المباشرة للرئيس الدولة أو الملك.

ومن ضمن النماذج الإصلاحية في هذا المجال، تجربة الإصلاح الدستوري في موريتانيا 2006م، فرغم أنها تجربة دستورية تستحق التأمل والمتابعة، حيث اختصت بالتعديل، مدة الرئاسة، باختصارها من ست سنوات إلى خمس سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وجعلت التزام رئيس الجمهورية، بعدم تعديل هذا الشرط جزءا تكوينيا في القسم الذي يؤديه قبل تسلمه مهامه، ورغم كون هذه التجربة، قد كرست مبدأ تداول السلطة، وسيجته بسياج دستوري، إلا أن التقييم الموضوعي لها، يشير إلى تقوية وضع رئيس الجمهورية، على عدة أصعدة أهمها[2]:

- الإبقاء على العديد من المواد التي لم يطلها التعديل في دستور عام 1991م وهي تقوي من وضع رئيس الجمهورية في مواجهة رئيس الوزراء، وتمديد حق الترشح للرئاسة لحين بلوغ سن الخامسة والسبعين.

فالمادة (30)، تخول لرئيس الجمهورية الحق في تعيين الوزير الأول، وإعفائه من وظائفه، وجعلت المادة نفسها، الوزير الأول والوزراء مسؤولين أمام رئيس الجمهورية، وليس أمام البرلمان، وبصفة عامة فإن هذه التعديلات، أقل ما يقال عنها، أنها أتت جزئية، مما يحظ قوام النظام الموريتاني على حاله، كما أسس له دستور 1991م.

وفي مصر، أين شكلت المفارقة بين تغير السياق المجتمعي، وجمود النص الدستوري دافعا نحو الإصلاح الدستوري، فجاء تعديل عام 2006م، الذي ربط فيه الرئيس السابق "حسني مبارك"، التعديلات الدستورية برؤيته الإصلاحية التي تبناها برنامجه الانتخابي الرئاسي في عام 2005م، و لم يرق إلى مستوى الطموحات، والرؤى المتوقعة من قبل القوى المجتمعية، وقد انطلقت من الالتزام بتحقيق أهداف هي[3]:

---

[1] نفس المرجع.

[2] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية (2006–2007)**، **أزمات الداخل وتحديات الخارج**، مرجع سابق الذكر، ص77.

[3] نفس المرجع، ص 80.

- تحقيق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تعزيز دور رئيس مجلس الوزراء في إطار السلطة التنفيذية، وفي المقابل ضبط صلاحيات رئيس الجمهورية، في الظروف المهددة لسلامة الوطن، أو المعطلة لأداء مؤسساته، وأهداف أخرى، إلا أن التعديلات الدستورية، كانت تحمل في طياتها ما يحد، من نجاعتها، وكمثال على ذلك، فقد ترافق اقتراح تعديل المادة (173) للتأكيد على استقلالية الهيئات القضائية، باقتراح تشكيل مجلس يضم رؤساء تلك الهيئات، ويترأسه رئيس الجمهورية، وما يتضمنه ذلك من تداخل بين السلطات.
- يضاف إلى ذلك، اقتراح تعديل المادة (136)، الذي ينص على حق رئيس الجمهورية في حل هيئة منتخبة، هي البرلمان، دون اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي.
- تعديل المادة (76)من الدستور بجعل اقتراع رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري الحر المباشر بدلا من الاستفتاء. الا انه سرعان مااكتشف الخلل في صياغتها بفرضها قيودكثيرة على الراغبين في الترشح للرئاسة [1].
- بقاء المادة (77) دون تعديل، والتي لا تحدد أفقا زمنيا لولاية رئيس الدولة[2].

أما في الجزائر، فأهم سمة للتعديل الدستوري، الذي تم في سنة 2008م، هي تمديد الولاية الرئاسية إلى ما لا نهاية[3].

وبذلك تكون قضية التناوب على منصب رئاسة الدولة، تمثل عقدة التعديلات الدستورية في النظم السياسية العربية، هذه الأخيرة التي تكون قد استوفت كافة ملامح "التسلطية"، تعددية حزبية مقيدة ومحدودة، تنافس محدود على السلطة، انغلاق فضاء المشاركة السياسية، وشخصنة السلطة، واحتكارها لفائدة فرد أو أقلية[4].

وبذلك يعكس البعد الدستوري القانوني، الخلل في العلاقة بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية عربيا، وحسب "برهان غليون" فهو" تعبير عن تشابه في بنية النظم، مما جعل من الممكن بالفعل الحديث عن منظومة عربية واحدة، ومندمجة وموحدة للتسلط والطغيان" [5]. وجعل هذا الوضع من الصعوبة مساءلة الحكام ومحاسبتهم[6].

---

[1] زكريا شلش،"التعديلات الدستورية والطريق إلى الديمقراطية"،**مجلة الديمقراطية**،العدد (25)، جانفي 2007،ص133.

[2] Marina Pech, **« Une réforme en contexte autoritaire: l’article (76) de la constitution égyptienne »,** Mémoire de fin d’études,France: Université Lyon 2, Institut d’Etudes Politiques, 2006, p 34

[3] برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي للعام 2010،"**الثروة الحقيقية للأمم: مسارات في التنمية البشرية**"، نيويورك: البرنامج، 2010، ص 69.

[4] لطفي طرشونة، "منظومة الحكم التسلطي والانحراف الاستبدادي"، سلسلة " **ملفات**"، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2011، ص 4.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004،مرجع سابق الذكر، ص 121

[6] بول سالم، "الدولة العربية: هل تمكن التنمية أم تعرقلها؟ "مرجع سابق الذكر، ص 10.

ثانيا. إشكالية التسلطية وعلاقتها بانعدام المساءلة والشفافية: تذهب أغلب الأدبيات العالمية إلى التأكيد على الأهمية الحرجة لمبدأي المساءلة والشفافية باعتبارهما وجهان لعملة واحدة.

في الدول العربية، نستطيع تلمس مشكلة انعدام المساءلة والشفافية، والسبب يعود إلى "دولة الثقب الأسود"، من أهم انعكاساتها، امتلاك الحكومات وعلى رأسها المسؤول الأول عن الهيئة التنفيذية لوسائل الإعلام، والاتصالات العامة ومصادر المعلومات، والسيطرة على البرلمان بما يؤدي إلى تعطيله عن أداء دوره في المساءلة والسلطة التنفيذية، وفي ظل ذلك تطغى الاجتهادات الفردية على العمل المؤسساتي.

ويمكن تلخيص الأسباب الجوهرية لغياب الشفافية والمساءلة عن الدول العربية في النقاط التالية[1]:

- **أوضاع الممارسة السياسية:** تلجأ جل الأنظمة العربية إلى تبرير وجودها، بالاستناد إلى الشرعية التاريخية، والتنموية، وبالتالي استبعاد الشرعية الديمقراطية، سواء تعلق الأمر بنظام الانتخابات المتبع من طرف الدول العربية، أو نظام المشاركة، أو استقلالية السلطات، وتمتع رئيس الهيئة التنفيذية لسلطات التشريع، الأردن، الجزائر، وبالتالي غياب استقلالية السلطات الثلاث.
- **استقلالية الجهاز القضائي:** إن الحديث عن القضاء نوعي، يسوق إلى الحديث عن توفر الضمانات الدستورية التي تضمن حماية القضاة من الضغوطات المعنوية والمادية، وذلك ما لا يتوفر في الدول العربية.
- **أدوات المساءلة الخارجية:** فأغلب الدول العربية، تسودها مظاهر تقييد حرية الإعلام ونشاط الجمعيات الأهلية، ويتجلى ذلك في قلة عدد هذه الأخيرة والذي يبلغ 70 ألف جمعية ذات طابع غير حكومي، مقارنة بالدول المتقدمة والديمقراطية، وما زاد من تعقيد الأمر تضخم دور الدولة، وضعف وهشاشة المعارضة.

ثالثا. البعد الاجتماعي (المؤسسي): يتطلب التحول الديمقراطي تنظيما دستوريا، وأيضا مسارا على مستوى المجتمع، خاصة من طرف الجمعيات، وسائل الإعلام والعمل التربوي، إن هذا البعد على مستوى عربي يرتبط بصورة أساسية بضعف الهياكل والأطر الحزبية، ومؤسسات المجتمع المدني، اختراق بعضها من أطراف خارجية ورزوخ البعض الآخر تحت ظل الأبوية. كما تشير الدراسات الميدانية المتعلقة بطبيعة الحكم، إلى كون طبيعة العلاقات في البيئات التحتية في المجتمعات العربية هي علاقات سلطوية[2].

---

[1] غادة شهير الشمراني، "الشفافية والمساءلة في الدول العربية"، مشكلات وقضايا في إدارة التنمية، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، ص07.تم تصفح الموقع في: 2014/05/12

Faculty .KSA.edu.sa/27402/document/main paper.pdf

[2] أنطوان مسرة، في مناقشات ورقة عبد الإله بلقزيز، "المغرب والانتقال الديمقراطي قراءة في التعديلات الدستورية: سياقاتها والنتائج"، في عبد الإله بلقزيز (محررا)، **رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن مصر – المغرب – سورية** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 1، ص 157.

إن التحليلات السابقة لا تكفي وحدها لتفسير تركيز السلطة المفرطة في يد قمة الهيئة التنفيذية، لا سيما في ظل ثبوت قرائن تشير إلى أن هذه الدولة المركزية، تدعم بشكل كبير الكيانات العشائرية والتضامنية، بدلا من إضعافها[1].

وأدى ذلك إلى تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة التي تدعم التحول الديمقراطي، وعن ذلك يعبر "عزمي بشارة" بقوله أن "الدولة الغنائمية، قد تسببت بشكل كبير في انحلال جميع العرى الاجتماعية، والقضاء على أي روح للعمومية، للوعي الجمعي، والإرادة العامة، لقد جرى إفراغ الحيز العام، من مضمونه الفعلي، وابتعد بذلك الحيز العام العربي من أن يكون حيزا للصراع بين أفكار وبرامج سياسية وحركات اجتماعية، تعتمد قاعدة شعبية تمكن من إرساء تداول على الحكم، أو فضاء يلتقي فيه الناس حول قضايا أو مصالح أو مشاعر مشتركة، عبر العمل الجماعي والحوار العقلاني والتفاوض ولأن الدولة العربية هي دولة ريعية، وليست "رأسمالية" بمفهوم "غرامشي"، أي ليست دولة مواطنيها، فقد استمدت بقاءها من تعليم الخوف الدائم والتهديد المنظم الذي يضمنه الحضور الشامل، لأجهزة الأمن والقهر والمخابرات، ما أدى إلى تراكم أسباب ضعف فعالية المجتمع المدني، إلا ما كان من جمعيات ومراكز استمدت قدرتها على البقاء والعمل، كنتيجة لهامش ضيق، أتاحته بعض هذه النظم، أو الاعتماد الكامل على الخارج"[2].

رابعا.أزمة الشرعية: على الرغم من تعدد الأنظمة الحاكمة في الدول العربية من حيث الشكل السياسي، إلا أنها تتماثل وتتحد في كونها تعاني في غالبيتها من أزمة شرعية، وبدرجات متفاوتة. وتبرز هذه الأزمة خاصة، في أن الصيغ السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة، ظلت قاصرة على استيعاب التحول الاجتماعي الهائل، من خلال قنوات المشاركة السياسية أو توسيعها[3].

ولعل تآكل شرعية هذه الأنظمة، يعود إلى كونها لم تعبر حق التعبير عن الخريطة الاجتماعية في أقطارها، أو كونها تستند وتجسد تجسيدا صادقا إلى منظومة قيمية مجتمعية، أو ثقافية سياسية مدنية موحدة، فقد ظلت الأنماط السياسية التي تبنتها النخب الحاكمة قاصرة عن استيعاب التحول الاجتماعي النوعي، ولا سيما الطبقات الوسطى والمهنية، التي بدأت تندمج في الحياة المجتمعية، وذلك من خلال توسيع مجال مشاركتها.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، لعام2004، مرجع سابق الذكر، ص 122.

[2] ماعت للتنمية والسلام وحقوق الإنسان، "قراءة في دور المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الربيع العربي ... فلسطين نموذجا". www.maatpeace.org/mode3358

تاريخ التصفح: 2014/4/7

[3] أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدليته الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** ، المجلد 24، العدد (02)، 2008، ص 382.

ورغم اعتماد بعض الأنظمة العربية على عملية "التعبئة السياسية"، إلا أنها لم تتحول إلى مشاركة سياسية حقيقية، منظمة ومستمرة، تؤسس للشرعية العقلانية الدستورية[1].

إن أزمة الشرعية السياسية في الدول العربية ذات طبيعة بنيوية وتكوينية. **تكوينيا:** لان كيان الدولة الحديثة العربية لم ينشأ تكوينا عن اجتماع مدني و سياسي متماسك و مندمج. و **بنيويا:** يتعلق الامر ببنية انظمة الحكم العربية والتداخل بين انواع متعارضة من الشرعية، قد تكون دينية و دستورية كالمغرب، ثورية و تقليدية مثل ليبيا قبل الثورة[2].

المطلب الثاني: حالة الحريات المدنية والسياسية.

إن الفقر بمعنى الحرمان من القدرات هو نقيض التنمية الإنسانية، و الحوكمة الديمقراطية هي التي تسعى إلى تحرير هذه القدرات، حيث يرى الأمين السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" أن "الحكم الصالح قد يكون بمفرده هو أهم عامل للقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية" [3]. ويجب أن تصمم مؤسسات الحكم في المجالات الثلاثة، الدولة، المجتمع المدني، والقطاع الخاص، من خلال توفير الظروف السياسية، القانونية، الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحرير هذه القدرات الإنسانية.

الفرع الأول: حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام.

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية". هذا ما نصت عليه المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، على كفالة حق الإنسان في حرية التعبير، والتي جاء العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة (19) منه، ليكفل كذلك تلك الحرية، من خلال[4]:

- لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.
- لكل إنسان حق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار، وتلقيها، ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب، أو مطبوع، أو قالب فني، أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

كما أنه على المستوى العربي، تحضى حرية التعبير، بحماية "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" حسب المادة 32 منه.

---

[1] سعد الدين إبراهيم، "مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"، في سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص ص 418-421.

[2] عبد الله بلقزيز، **أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي** (حلقة نقاشية)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2 نوفمبر 2009، ص 86.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، مرجع سابق الذكر،ص 103.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بيتر نورلاندر (محررا)، تقرير حول " **حرية التعبير في العراق: التطورات الأخيرة**"،، المملكة المتحدة: البرنامج والمادة 19، 2007، ص 26.

وتعتبر هذه الحريات شرطا أساسيا لتحقيق مبادئ المساءلة والشفافية، فلا يمكن تصور أن يتم احترام حقوق الإنسان وكرامته، ومكافحة الفساد، والنهوض بالمجتمع، اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا، وثقافيا. دون ضمان الحق في حرية التعبير والرأي والإعلام.

من أهم التطورات في هذا الميدان، قيام الجهة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها الصادر عام 2011م، على ضرورة توسيع حماية حرية التعبير لتطال وسائل الإعلام الجديدة، بما في ذلك ظاهرة "المدونين"، أو ما يعرف "بالصحفيون المواطنون"، والدولة بسلطاتها المختلفة، وبموجب التزاماتها الدولية والدستورية، مكلفة باحترام هذا الحق، من خلال الامتناع عن المساس به وحمايته من الانتهاكات الواقعة عليه [1]. وعلى مستوى عربي، فبالرغم من الخطاب المنفتح لحرية الرأي والتعبير والصحافة في العديد من الدول العربية، إلا أن مستوى التمتع بهذه الحريات واقعيا، يتدنى وبدرجات مختلفة، وذلك راجع إلى نوعين من العوامل، أولها: سلطة الأنظمة غير الديمقراطية، وسلطة القبلية المستترة بالدين أحيانا [2] .فقد أدت السياسات السلطوية العربية، إلى تكريس الثنائيات، في الثقافة السياسية العربية، على نحو جعل عددا من المحللين، يصفها بأنها: ثقافة الراعي والرعية، ... ثقافة المطلق والنسبي ... ثقافة السادة والعبيد، ... ثقافة الشيخ والتلميذ، ثقافة الأب والابن.

إن الحد من الحريات في الدول العربية، أدى إلى الخضوع وعدم المبادرة، ورغم التماثل بين الأنظمة العربية، إلا أن المثال الليبي، يقدم صورة جامعة، توليفية لهذين النوعين من العوامل، فقد أدى الدين في مستواه الشعبي، وما يرتبط به من عادات، وتفسيرات تقليدية محافظة، وفي إطار البنية القبلية للمجتمع الليبي وسطوة التنظيمات الاجتماعية الأولية، إلى محدودية النشاط المرتبط بالشأن العام، ورغم ما تمكنت الدولة من انجازه من تحديث، إلا أن النظام القيمي التقليدي، والفهم القبلي، هي عناصر أثرت سلبا في الحياة السياسية [3]. وما يزيد من معاناة الحرية في أنظمة لهذه، هو القمع المطبق، والتضييق المتنامي على الحريات الإعلامية وحرية الرأي، ما أدى إلى:

- غياب إعلام فاعل غير مسيس، يفتقر فرصة التحرر والتطور، والمهنية.

أو

- زيادة القمع، والتعذيب والتضييق على الحريات الإعلامية ومستخدمي الانترنت.

ورغم بعض الخطوات الايجابية التي نجمت عن انفتاح هذه الدول على خصخصة الفضاء العام، وإلغاء الرقابة القبلية والبعدية على الصحف والمطبوعات، وصدور مواثيق الشرف، وقواعد الالتزام المهني، وإلغاء المواد السالبة للحريات في قضايا النشر، وإنشاء فروع ووحدات للدفاع عن الملكية الفكرية، إلا أن حال حريات التعبير والإعلام، ما تزال تشوبها العديد من النقائص، فقدصنفت منظمة "مراسلون بلا حدود"، مملكة البحرين ضمن

---

[1] جاء في التعليق العام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان رقم (34) على المادة 19 من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المعتمد من قبل اللجنة بتاريخ 21 مارس 2011.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2004، مرجع سابق الذكر، ص 8.

[3] أحمد يوسف ونيفين مسعد (محرران)، "**حال الأمة العربية 2011–2012**: **معضلات التغيير وآفاقه**، مرجع سابق الذكر، ص 153.

الدول المعادية للانترنت، وذكر تقرير المنظمة الصادر في هذا الشأن بأن البحرين تقدم مثالا على حملة قمع ناجحة، ولفتت في تقريرها بان أحد المدونين الإلكترونين قد فقد حياته، بعد تعذيبه وضربه حتى الموت، أثناء احتجازه عام 2011م[1]. كما قامت السلطات البحرينية، بترحيل عدد من المراسلين والإعلاميين الأجناب، خارج الأراضي البحرينية.

وفي السعودية، أحصت جمعية الحقوق المدنية والسياسية "حسم" آلاف الأشخاص، المحتجزين تعسفيا، وعددهم 30000 شخص، في قضايا رأي وسياسة[2].

وفي الإمارات، تم إصدار، قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات في نوفمبر 2012، إلا أنه كان "فضفاضا"، بنحو، يمكن أن يهيئ الأرضية القانونية لمحاكمة الأشخاص الذين يستخدمون شبكة الانترنت، بغرض انتقاد كبار المسؤولين، المطالبة بالإصلاحات السياسية، أو تنظيم مظاهرات غير مرخصة[3].

الفرع الثاني. حرية التنظيم:

1. حرية التشكيل الأحزاب: كفلت المواثيق العربية الخاصة بحقوق الإنسان، الحق في تأسيس الأحزاب السياسة والانضمام إليها[*]، و تبدو ملامح الحياة الحزبية في الدول العربية، كما يلي:

أ. دول تسمح بالعمل الحزبي: وتشمل كلا من الأردن، السودان، اليمن، تونس، المغرب، الجزائر، موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر، الصومال، لبنان، فلسطين ومصر.

ب. دول تسمح لأحزاب وتمنع أخرى: كتونس قبل الثورة.

ج. دول تمنع الاحزاب: وهي السعودية، الكويت، البحرين، قطر، عمان، بالإضافة إلى دولة الإمارات، والتي بالرغم من أن دستورها، لم يتطرق إلى قانون تشكيل الأحزاب السياسية، إلا أنه تم منعها ضمنيا[4].

وفي ليبيا أثناء مرحلة ما قبل الثورة، كان الرئيس الراحل، يرفع شعار: "من تحزب خان"، وفي ظل ذلك، أصبح تضييق الخناق على الحريات المدنية والسياسية أمرا طبيعيا. وبصفة عامة تفتقر الدول العربية إلى آليات المشاركة الديمقراطية، فالدول التي تحظر فيها الأحزاب يهمش دورها لصالح البنى الاجتماعية التقليدية، كالطوائف، القبائل، والعشائر، التي يسهل على السلطة التعامل معها، نظرا لبنيتها الهرمية.

أما في الدول التي عملت على إقرار التعددية الحزبية، فقد ظل تنظيم هذه الأحزاب وحريتها يخضع لقيود قانونية، تحد من ممارسة هذا الحق.

---

[1] عمر هشام الشهابي (محررا)، مجموعة مؤلفين، "**الخليج 2013، الثابت والمتحول**"، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013، ص 43.

[2] نفس المرجع.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004، مرجع سابق الذكر، ص 80.

[*] نصت المادة (5/24) من الإعلان العربي لحقوق الإنسان على أن لكل مواطن الحق في حرية تكوين الجمعيات مع آخرين والانضمام إليها.

[4] عمر هشام الشهابي (محررا)، مرجع سابق الذكر، ص 43.

ومن جهة أخرى تتسم، البنية الداخلية لهذه الأحزاب بغياب الديمقراطية الداخلية واتسامها بالسلطوية والعصبية الحزبية أو العصبية الدينية، ما حال دون مشاركة أعضائها كأفراد في رسم سياسة الحزب وبرامجه، ودون تشكيل مساحة نقدية، تعزز التعددية داخل الحزب[1].

هذا ما جعل أحد المحللين، يعلق على أزمة الأحزاب السياسية العربية باعتبارها أنها "لا تكمن في تعقد موروثها التاريخي والثقافي وحسب، وإنما ترجع إلى علاقاتها المتوترة مع النظم السياسية لبلدانها، ففي واقع سياسي عربي موسوم، وإن بدرجات متفاوتة بضعف قيمة الحرية، وانكماش مجال ممارستها، وفي صدارتها الحق في المعارضة والاختلاف، لم يكن بإمكان الأحزاب الاستقلال بذاتها، للتعبير عن أيديولوجيتها، والدفاع عن برامجها واستراتيجياتها، فقد كان مصيرها إقصاؤها (...) أو اختراقها، لتصبح فرعا من النظم، وظلا لها، (...) وقد كان طبيعيا جدا، أن تكتشف النخب الحزبية، بأن الديمقراطية الغائبة في جسم الدولة، غائبة أيضا في كيانها كتنظيمات حزبية"[2].

2. **حرية تكوين الجمعيات والنقابات المهنية:** تقيد التشريعات العربية، بدرجات متفاوتة، حرية تكوين الجمعيات، وعندما تنشأ، تخضعها لأشكال مختلفة من الإشراف والرقابة، كما أن بعض الجمعيات ذات الطابع الحقوقي، تعرضت للعديد من المضايقات، حتى في الدول العربية، التي تتمتع بهامش متاح من الحرية كمصر، تونس، موريتانيا والأردن وذلك برفض تأسيس جمعيات، أو حلها، فعلى سبيل المثال تم في دولة الإمارات، التوجه، منذ 1994م، نحو إغلاق الجمعيات ذات التوجه الإسلامي، وتراجع نشاط المجتمع المدني، نتيجة حضور السلطة الأمنية، وتدخلها في وظائفها، وإصدار قرارات وتعليمات مكتوبة أو شفوية، تشدد على أهمية الحصول على الموافقات الأمنية المسبقة ذات العلاقة بالتوظيف، وإقامة البرامج والأنشطة، والندوات واستضافة المحاضرين.

أما فيما يخص العمل النقابي والمهني، فهناك من التجارب العربية، التي تشير إلى أن تعزيز حرية العمل النقابي، تؤدي غالبا إلى تقوية النقابة، وتكثيف عملها الدفاعي، مما يساعد على خلق مناخ ديمقراطي تنافسي تسود فيه المهنية، وهناك من التجارب التي تشير إلى غياب التنافس النقابي، وتمكن السلطة من احتواء وإخضاع النقابات، وتحويلها إلى أدوات لتطبيق سياساتها، وذلك ما يظهر في تجارب بعض الدول العربية في خضم الانتفاضات الشعبية في عام 2011م، حيث قامت بعض الجمعيات المهنية في دولة الإمارات، بإصدار بيانات مؤيدة لتوسيع هامش الحريات في الدولة، وألزم ذلك السلطات، بحل مجالس إدارات هذه الجمعيات، واستبدالها بأعضاء موالين للسلطة[3].

---

[1] المؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية،أيمن أيوب (معدا)، " **الديمقراطية المحلية في العالم العربي: مقاربة استنادا إلى التقارير الوطنية في الأردن، مصر، المغرب، اليمن**"، التقرير الإقليمي، السويد:IDEA، ص 90.

[2] محمد نبيل الشيمي، "الأحزاب السياسية ... واقعها في العالم العربي"، **الحوار المتمدن**، العدد (2924)،2010

تاريخ التصفح:2014/6/4.

www.alhewr.org/debat/show.art.asp?aid=204810

[3] عمر هشام الشهابي (محررا)، مرجع سابق الذكر، ص 44.

3. الحق في المشاركة– الانتخابات التنافسية، تعدد في القوى وجمود في المعادلة السياسية: تعتبر المشاركة الوسيلة القاعدية للتداول على السلطة، غير انه عربيا، رغم كثرة العمليات الانتخابية، وتعدد مستوياتها، إلا أن ممارسات الحق في المشاركة، بقيت مجرد طقوس إجرائية، تمثل تطبيقا شكليا لاستحقاقات دستورية، من خلال تزييف إرادة الناخبين، تدني المعارضة، ومشاركة المرأة.

وتشهد أغلب الدول العربية، إجراء انتخابات على عدة مستويات: رئاسية، تشريعية وبلدية، ويتميز معظمها بمشاركة شعبية كثيفة، في الانتخابات التشريعية التي أجريت في البحرين سنة 2006م، تم التصويت بنسبة 72% في الجولة الأولى، والتصويت بنسبة 79% في الجولة الثانية، وفي موريتانيا تم مشاركة 73% من الناخبين، في الجولة الأولى، من الانتخابات التشريعية الموريتانية والانتخابات المحلية كذلك مقابل 69% في الجولة الثانية، وفي الكويت تم التصويت بنسبة 66% من مجموع الناخبين في الانتخابات التشريعية لنفس السنة. وقد شاركت فيها المرأة لأول مرة في ممارسة حق التصويت بنسبة 35% من قوتهن التصويتية.

أ.الانتخابات الرئاسية: رغم أن التناوب على السلطة، ما زال عصي المنال في الدول العربية، إلا أن ما يميز بعضها أنها بدأت تشهد انتخابات تنافسية: الجزائر، اليمن، السودان وكانت الانتخابات الرئاسية في مصر سنة 2005م أول انتخابات تنافسية يشهدها المجتمع المصري [(1)].وينطبق ذلك على اليمن التي شهدت لأول مرة منافسة جدية بين رئيس حزب المؤتمر الشعبي، ومرشح اللقاء الوطني المشترك، بعدما كان العدد الأولي للمترشحين 64 مترشح من بينهم 3 نساء.

ب.الانتخابات التشريعية: باستثناء السعودية والإمارات، فكل الدول العربية تحوز على مجالس نيابية، منتخبة كليا أو جزئيا، وهي تعرف مشاركة العديد من القوى السياسية، ودائما في سياق انتخابات عام 2006م، على المستوى التشريعي فقد عرفت في موريتانيا مشاركة العديد من الأحزاب والحركات كالتحالف الشعبي التقدمي، الجبهة الشعبية، الحزب الموريتاني للوحدة والتغيير، التجديد الديمقراطي، وغيرها. أما في الكويت، فقد عرفت الانتخابات التشريعية، تنافس 249 مرشح، بينهم 28 امرأة، موزعين على: كتلة الإسلاميين التي تضم تيار الإخوان المسلمين ممثلا في الحركة الدستورية الإسلامية، والحركة السلفية ممثلة في التجمع الإسلامي الشعبي، والتيار الشيعي معبرا عنه بالتحالف الإسلامي الوطني، بالإضافة على الكتلة الليبراليةوالمستقلين[(2)].

وباستثناء المغرب، فقلما أدت الانتخابات التشريعية في العالم العربي إلى هيئات منتخبة، تضم حكومات فعالة ومعارضة مؤثرة، فقد أدت هيمنة السلطات التنفيذية على الحياة السياسية في معظم البلدان العربية وغياب مفهومي المساءلة والمراقبة، إلى تقييد الهيئات التشريعية، وتهميش دورها[(3)].

---

(1) Marina Pech, op.cit, p 08.

(2) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية 2006–2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج** ، مرجع سابق الذكر، ص ص85-86.

(3) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "**الديمقراطية في العالم العربي 2000–2004** "، تقرير، السويد: IDEA، ص 11.

4. الإقصاء خارج المواطنة: يعد مفهوم المواطنة في تاريخ الفكر الغربي، المفهوم المعياري الذي أسهم الإسهام الأكبر في إدارة التنوع الاثني، الثقافي واللغوي، فالخطوة الأولى للتعامل مع قضية التنوع، هي اعتماد وتطبيق مفهوم المواطنةفي ظل القانون،و واقع الممارسة،ومن خلال قراءة في الاحداث المعاصرة في البلدان العربية، يتضح أن مدى بروز قضايا الهوية في الصراعات الداخلية يتفاوت من بلد إلى آخر، فتثبيت أركان الدولة العربية (الإقليم – الشعب) لم يأخذ بعين الاعتبار مدى عمق علاقات القربى والروابط الاثنية بين الجماعات التي تشكل الوحدات الإدارية للكيانات التي جعلت منها التطورات اللاحقة، دولا قائمة بذاتها[1].

فكثيرا ما تبدو حدود هذه الدول، حدودا مستحدثة تضم جماعات اثنية، دينية، ولغوية مختلفة، دمجت في الدول التي نشأت في مرحلة ما بعد الاستعمار، وأدى تنامي دعوات القومية في هذه الدول إلى حجب التنوع، و لم يؤد إلى صهر التمايز الثقافي، واللغوي، والديني، تحت مظلة سلطة واحدة، و لم تنجح معظم الدول العربية في تطوير الحوكمة الديمقراطية والمؤسسات التمثيلية القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافة الفئات، أو تحقيق العدالة في توزيع الثروة، بين مختلف الجماعات، وبذلك شكلت إخفاقات الحوكمة السياسية والاقتصادية، دوافعا جد قوية للجماعات ذات الهويات المتنوعة في عدد من الدول العربية، نحو السعي لتحرير نفسها من نطاق الدولة القومية التي تعيش في ظلها، فقد "أثبتت خبرة ما يزيد عن 60 عاما في محاولة صياغة مفهوم جامع للوطنية، عجزا حقيقيا في تحقيق ذلك، في المقابل كرست خبرة الدولة العربية، بدلا من آليات الدمج المجتمعي والسياسي، واقع الإقصاء، كسمة أساسية لهذه الدولة، ذات الطبيعة الشديدة المركزية، مع تباين خطوط الإقصاء (إثنية، سياسية، أيديولوجية، طبقية) بين دولة وأخرى، وبين مرحلة وأخرى في الدولة ذاتها" [2]. ومن أهم مظاهر الإقصاء خارج المواطنةفي الدول العربية نجد التالي:

أ. الحرمان من الجنسية: أكدت المواثيق الدولية على الحق في الجنسية، بوصفه أحد أهم عناصر الشخصية القانونية للفرد، وأشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (15) منه إلى "أنه لكل فرد الحق في التمتع بجنسية ما، ولا يجوز تعسفا، حرمان أي شخص من جنسيته، ولا من حقه في تغيير جنسيته".

ولعل أقصى أشكال الإقصاء خارج المواطنة هو إمكانية سحب الجنسية من المواطن العربي، الأمر الذي تتيحه بعض التشريعات العربية، ففي الإمارات وعلى اثر الحراك الشعبي الذي انطلق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تم التصدي للتيار الإسلامي، عبر سحب جنسية سبعة من قيادييه في 2011م[3] . كما قامت السلطات البحرينية – ممثلة بوزارة الداخلية– بإسقاط الجنسية البحرينية عن نحو 31 مواطنا بحرينيا، بينهم نائبان سابقان، ومعارضين ونشطاء سياسيون وذلك بالاستناد إلى نص البند (ج) من المادة (10) من قانون الجنسية. كما انه في بعض الدول

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية،تقرير التنمية الإنسانية لعام 2009، "تحديات أمن الإنسان في المنطقة العربية"،مرجع سابق الذكر، ص 54.

[2] مالك عوني، "الدولة المأزومة: ديناميات التفكك والوحدة في العالم العربي بعد ثورات الربيع"، **السياسة الدولية**، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(195)، جانفي 2014.

[3] عمر هشام الشهابي (محررا)، مرجع سابق الذكر، ص 42.

العربية يتم التمييز بين المرأة والرجل، في نقل الجنسية إلى أبنائهم، ففي الأردن، تؤكد المادة 9 من الدستور على أن "أولاد الأردني، أردنيون أينما ولدوا"، إلا انه واقعيا يتم حرمان الأم الأردنية من نقل جنسيتها إلى أبناءها في حال زواجها من غير أردني[1].

ب. انتهاك حقوق الجماعات الفرعية: تفتقر النظم القطرية العربية إلى نظام حماية الثقافات الفرعية والجماعات، بحي لا تزال المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المرتكز الأساسي الذي يثار في معرض حماية الأشخاص المنتمين إلى الجماعات الفرعية، وذلك على الرغم من صدور إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية، دينية أو لغوية عام 1992م [2] . فمن حيث المبدأ، فإن الأفراد المنتمين إلى جماعات أو ثقافات فرعية هم مواطنون يفترض أن يتمتعوا بحقوق المواطنة، وهم يتعرضون لانتهاك حقوق المواطنة، حين تنتهك حقوق المواطنين عامة، غير أن ذلك يتحول إلى واقع أمر إذا تقاطع مع خصوصيات ثقافية، دينية أو عرقية، ويظهر ذلك في مناطق النزاعات المزمنة في شمال العراق وجنوب السودان قبل الانفصال، ورغم ذلك هناك بعض المسارات الايجابية نحو ضمان حقوق الأقليات، كما في الجزائر والمغرب.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعض الأنظمة الخليجية التي تمارس أنظمتها القهر المزدوج بضبط تمكينهم من حقوقهم السياسية وفي القلب منها القوانين الانتخابية ومنهم **"البدون"** و**"المتجنسون"**، فقد كانت تلك القوانين وراء الأزمة السياسية التي أطاحت بمجلس الأمة الكويتي في عام 2006م، وفجرت الخلاف حول عدد الدوائر الانتخابية، كما أن تلك القوانين ذاتها، قد فجرت الجدل السياسي في البحرين حول أهلية المتجنسين المحدثين للمشاركة في التصويت، ومدى تعارض ذلك مع قانون الجنسية البحريني[3].

المطلب الثالث: حدود بناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء المضامين السياسية للتنمية الإنسانية.

نحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على أبعاد العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية بناءا على سالف المؤشرات الاقتصادية والسياسية .ومن منطلق أن الأرقام في الغالب الأعم تكون في حاجة إلى من ينطقها، وأن الأحداث والوقائع قد لا تعبر عن دلالتها دون وضعها في سياقها الملائم. فإنه في هذا الإطار سنحاول استقراء أثر الحوكمة الديمقراطية في بناء التنمية الاقتصادية من خلال الإشارة إلى عدد من الملاحظات المهمة لتفهم هذه العلاقة.

---

[1] المركز الوطني لحقوق الإنسان، محمد علوان (محررا)،" أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2011"، التقرير السنوي الثامن، عمان: 2012، ص ص 33-34.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام2004، مرجع سابق الذكر، ص 88.

[3] أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية 2006-2007، أزمات الداخل وتحديات الخارج**،مرجع سابق الذكر، ص 17.

الفرع الأول: السمات الاقتصادية المشتركة في المنطقة العربية.

إن اعتبار التنمية الاقتصادية كمجموع متكامل من العمليات الكمية والهيكلية، يحيلنا إلى إدراك مدى نقص الهياكل الاقتصادية المنتجة في الدول العربية، فمعدلات النمو الاقتصادي ليست فقط هي القضية المحورية اقتصاديا، بل طريقة ومصادر هذا النمو كذلك. وقد تم الإثبات العملي، لحقيقة أن معدل نمو متوسط ومستدام يتضمن خلق فرص العمل، تقليص مستويات الفقر، يكون أكثر كفاءة عن النمو ذو المعدلات المرتفعة. وتوزيعه يفتقر إلى العدالة والمساواة.

فقد شملت الإصلاحات الاقتصادية في المنطقة العربية، إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الكلية، مع إعطاء الأولوية لمكافحة التضخم، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الانفتاح التجاري وتدفق رؤوس الأموال، ومع تحرير الأسواق، انحسر الدور الاقتصادي للحكومات، وتراجعت أهمية العمالة الكاملة، وتوزيع الدخل بشكل عادل[1].

إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول المنطقة على مدى السنوات الماضية لم يستفد منه جميع العاملين على السواء، فقد بلغ متوسط نسبة النمو بين عامي (2000–2005)م مانسبته 5.1%، مما أدى إلى معدل خلق فرص العمل بنسبة 4.5% سنويا، وهو ما يكفي للتعويض عن نمو حجم القوة العاملة بنسبة 3.6% سنويا في المتوسط (لنمو السكان في سن العمل بنسبة 2.8%)، وعليه فإن انخفاض مستوى البطالة في الدول التي شهدت معدلات نمو مرتفعة، لم يحذ حذوه مستوى الأجور، ولم تستفد فئات العمال الأكثر تضررا من البطالة، أو التوظيف غير الرسمي، ولا سيما فئة الشباب والنساء[2].

كما أن أثر هذه المقاربة الاقتصادية، جعل أغلب الدول العربية، تشترك في السمات الاقتصادية ذاتها، وأهمها مايلي:

1. تعتمد مجموعة معتبرة من الدول العربية، في تحصيل الناتج المحلي الإجمالي الخاص بها، على عوائد النفط، ومشتقاته (الجزائر 98%) لسنة 2014م، وعلى التحويلات المالية للعمال المهاجرين (لبنان 22.8% من الناتج المحلي الإجمالي، الأردن 20.3%)، وتأتي مصر، المغرب ولبنان على قمة الدول العشرين المستقبلة للتحويلات في العالم[3] . إن اعتماد الدول العربية على عوائد المحروقات، يجعل من التقلبات في معدلات النمو في الناتج المحلي الجمالي، في أحوال كثيرة، دالة في تقلبات أسعار النفط.

---

[1] منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية،"نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي:نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"، مرجع سابق الذكر، ص 41.

[2] إيفان مارتن، **"أداء سوق العمل وتدفقات الهجرة في الدول العربية المتوسطية، منظور إقليمي"**، (تقرير)، إيطاليا: مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية، 2009، ص 7.

[3] نفس المرجع.

الجدول رقم (17): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2009/2000)م

السنة	سعر البرميل (دولار)
2000	27.6
2001	23.1
2002	24.3
2003	28.2
2004	36
2005	50.6
2006	61
2007	69.1
2008	94
2009	61

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC)، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون، 2009.

وهذا الأمر يطرح تحدي، ضرورة ضمان الاتساق في السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، والمنافع المشتركة، بمعنى تبني مقاربة اقتصادية كلية تقوم على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، أي اعتماد سياسات ذات قاعدة عريضة، تأخذ بعين الاعتبار آثارها الاجتماعية، من خلال السعي إلى[1]:

- تحقيق أسرع معدل نمو اقتصادي ممكن.
- مراعاة نوعية هذا النمو.

2. ومن جهة اخرى فإذا كان اللجوء إلى القطاع الخاص سمة الاقتصاديات العربية في معظمها، إلا أنه يجب الاعتراف، بأن القطاع الخاص فيها ليس معتادا على الحركة في جو تنافسي الأمر، الذي أثر على تنافسية المنتج المحلي في الأسواق العالمية [2].كما أن ضعف مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الدخل الوطني، هو نتيجة أساسية لحرمانها من الحصول على القروض البنكية، خاصة وأنها مسؤولة بدرجة كبيرة عن استحداث معظم الوظائف[3].وتزامنت محدودية إمكانيات القطاع الخاص، مع تضخم القطاع العام حيث تستأثر الأجور لوحدها في القطاع العام، بجزء لا يستهان به، من الناتج المحلي الإجمالي وتعتبر حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، هي الأعلى في العالم حيث تقدر نسبتها 9.8% مقارنة بمتوسط عالمي، قدره 5.4%. معنى ذلك أن الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في المنطقة، لم تسفر عن التحول الهيكلي المرغوب، وظلت معدلات الاستثمارات متدنية، ومحدودية دور القطاع الخاص الاقتصادي، في ظل تدني المنافسة واستشراء الفساد[4]. (**انظر الشكل**)

---

[1] منظمة العمل الدولية، "**نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة**"، مرجع سابق الذكر، ص 26.

[2] زدام يوسف، مرجع سابق الذكر، ص 134.

[3] منظمة العمل الدولية، "**نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة**"، مرجع سابق الذكر، ص 41.

[4] نفس المرجع، ص 35.

الرسم البياني رقم (18): مؤشرات مختارة من القطاع الخاص



المصدر: منظمة الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، **"نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"**، بيروت: منظمة العمل الدولية، 2013، ص 41.

3. تتميز البلدان العربية، بكونها تضم عدد كبيرا من البطالين، وأكبر نسبة بين الجنسين تحوزها النساء،

في الواقع العربي، فإنه لا يمكن الفصل بين مشكلة البطالة، والمقاربة الإصلاحية وفق المضامين النيولبرالية، التي استندت إلى نظرية خاطئة بشأن مثالية الأسواق، بدلا من دراسة الأسواق الفعلية في الدول النامية، وكما تجاهلت القضايا ذات الصلة بالتوزيع – بناء على الأثر الانتشاري- وبسبب غياب دولة تساند عقدا اجتماعيا مع جميع المواطنين[1].

وفي ظل الإسناد المتزايد للأدوار الصحية والتعليمية للقطاع الخاص، زادت مظاهر اللاعدالة واتساع الفجوة في الحصول على هذه السلع بين الطبقات الغنية والفقيرة، وبين المدن والأرياف.

4. تتسم المنطقة العربية، بأن هناك سعيا دائما على مستوى الأفراد، والمنشآت للحصول على الريع، فتغلغل الريعية، يؤدي إلى دخول الأنظمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، في فخ الحلقة المفرغة للسلوك الريعي [2].

---

(1) المرجع نفسه، ص 42.

(2) علي مرزا، **"العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية"**، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، (30 مارس – 1 أفريل 2013، ص 8.

ويظهرذلك بصورة واضحة وجليةفي انعدام المبادرة، وغياب العمل الجاد، وتظهر جميع التجارب العربية أنه من الصعب جدا الخروج من هذه الحلقة المحكمة[1].

الفرع الثاني: أثر الوضع الاقتصادي على الجانب الاجتماعي– العدالة الاجتماعية في العالم العربي–

جاء في" إستراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، للاستجابة وإطار العمل في الدول العربية" ما يلي: "تعترف إستراتيجية الاستجابة التي تعتمدها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بأن الإخفاقات التنموية تكمن وراء الاستياء الشعبي الذي يعم الشوارع العربية:إخفاقات على مستوى الحوكمة، والعدالة الاجتماعية، والإنصاف وحقوق الإنسان، وإخفاقات في النماذج والسياسات الاقتصادية، التي عززت واقعا اقتصاديا سياسيا، قائم على الإقصاء، وانتشار عدم المساواة، بخاصة من حيث توزيع الثروة والحصول على الفرص"[2].

إذن لقد فشلت الأنظمة العربية في تحقيق التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية،ويطرح ذلك ضرورة انتهاج مقاربات تنموية تقوم أساسا على نهج حقوق الإنسان، وتتكفل الأنظمة السياسية، بتحقيق أهم مرتكزاتها[3]:

- المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص.
- التوزيع العادل للموارد والأعباء.
- الضمان الاجتماعي.
- توفير السلع العامة.
- العدالة بين الأجيال.
- فإذا كان لا يخلو بلد عربي، من برامج تهدف لإقامة قدر ما من العدالة الاجتماعية كنظم التأمينات، المعاشات التقاعدية، الضمان الاجتماعي، منح البطالة، أو توفير السلع والخدمات العامة، كتوفير التعليم المجاني، والإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي، العلاج المجاني، وتوفير برامج الإسكان الاجتماعي لمحدودي الدخل. إلا أنه خلف هذه الصورة المشرقة، تكمن العديد من الاجحافات الاجتماعية، سواء أكان ذلك في الدول الغنية أم الدول الفقيرة، على حد سواء، و لم يكن مصادفة، أن يكون أحد أسباب الحراك الاجتماعي الذي تشهده المنطقة، منذ ثورة تونس في ديسمبر2011 م، هو غياب العدالة الاجتماعية، وأن يكون أيضا مطلبا من مطالب الثورات العربية،وتتعدد تمظهرات اللاعدالة، في الواقع العربي، وأهمها:

---

[1] Hazem Bablawi, « The rentier state in the arab world", in Giacomo Luciano(ed), **The Arab state**, London: Routledge ,1990, p98.

[2] منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، **"عدالة اجتماعية لحقبة عربية جديدة: تعزيز الوظائف والحماية والحوار في منطقة متغيرة"**، تقرير النتائج الإنمائية (2011/2010)، بيروت: منظمة العمل الدولية، 2013، ص 15.

[3] معتز بالله عثمان، "أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية"، في محسن عوض وكرم خميس(محرران)، **الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي**، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2013، ص 93.

- **التمييز ضد المرأة:** فرغم التقدم الذي أحرزته بعض البلدان العربية في مكافحة التمييز ضد المرأة، والتفاوت في عمقه ومداه، إلا أن الواقع العربي يحفل بأنماط متعددة من الإقصاء المزدوج للمرأة، بدءا من النطاق العام للمشاركة في الحياة العامة، ومراكز صنع القرار، إلى المشاركة الاقتصادية.
- **التمييز على أساس الدين، المذهب، والمعتقد:** وتشتد حدة هذه التمييز في الدول التي تتسم تركيبتها الاجتماعية بالتعددية الدينية، الطائفية والمذهبية والعرقية، ما أثر سلبا على مضمون المواطنة الفاعلة، وفتح المجال واسعا لنزعات الاحتقان الاجتماعي، وإثارة النزعات الانفصالية، وبذلك يكون بناء العدالة الاجتماعية، عبر مبدأ التوازن العادل بين الحقوق والواجبات، وضرورة الاهتمام بكافة أوجه العدالة[1]:

– **سياسيا:** بكفالة الحق في المشاركة، وضمان الحريات، ووجود المؤسسات الديمقراطية العادلة، والفعالة من مؤسسات برلمانية، مجتمع مدني، استقلالية القضاء وحريات الإعلام.

– **اقتصاديا:** ويتعلق بمدى اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية، وفي جني ثمارها، وهو ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجال العمل، والملكية ومنها ملكية وسائل الإنتاج، القدرة على الحصول والوصول للمعلومات والخدمات دون تمييز، ذلك بالإضافة إلى قضية إعادة التوزيع.

– **اجتماعيا:** ويتصل هذا البعد، بمشكلات الفقر، والحرمان والإقصاء الاجتماعي وما تستوجبه معالجتها من سياسات لتمكين الطبقات المحرومة من تحسين أوضاعها على نحو مستدام.

غير أن مضمون العدالة الاجتماعية لا يقتصر على المشاركة في الثروة، وتوسيع قاعدة الملكية لتشمل قطاعات عريضة من المجتمع، والحصول على نصيب عادل من الخدمات العامة، ولكن تمتد أيضا إلى "المكانة الاجتماعية"، وتتحقق من خلال مؤشرات، كالتعليم، وحصول كل فرد على فرص حياتية يستحقها، وذلك مفاده إنتفاء كل أشكال المحسوبية، كمدخل أساسي للفساد.

الفرع الثالث: المعيقات السياسية لبناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية: أدى تظافر العديد من الإخفاقات السياسية إلى إخفاقات موازية اقتصادية وإجتماعية،قد يبدو لنا أهمها في التالي:

1. ثورات الشعوب العربية، تظهر فشل التسلطية مع النمو الاقتصادي: إن استمرار القمع السياسي وإلغاء الآخر، مهما كانت درجة النمو الاقتصادي، يصنع دولا هشة، لان إلغاء أسس المواطنة، وروح الانتماء، وغياب الديمقراطية والمحاسبة، يولد فسادا شرسا، ومنظما، ومن خلاله تزداد الفجوة وتبقى تتسع، لتميط اللثام عن أغلبية فقيرة ماديا وسياسيا، وبين أقلية غنية [2][*]. ومع انعدام مبدأ المساءلة، فإنه ومع هذا الفارق في الثروات، فإنه، لا

[1] عز الدين الاصبحي، "المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الاجتماعية" في محسن عوض وكرم خميس(محرران)، مرجع سابق الذكر، ص 111.
[2] Rolf Schwarz, op.cit, p 605.

[*] حيث تشكل الحالة التونسية المفارقة والحالة النموذجية لدولة متحررة اقتصاديا ومتسلطة سياسيا .

يملك أحد القدرة على التساؤل: ما أين لك هذا؟ إن هذا الأمر، يحيلنا إلى استقراء أزمة الحوكمة السياسية في الوطن العربي.

2. الأزمة السياسية: الضعف في مجال الحوكمة السياسية: ولجت دول المنطقة العربية القرن الحادي والعشرين، في ظل تردي مظاهر مساءلة الحكومات، وحرية التعبير لدى المواطنين، وبلوغها أدنى المستويات، وقد بينت الأرقام وجود أدنى مستويات التعبير والمساءلة في خمس دولة عربية، شهدت انتفاضات شعبيته وهي مصر، ليبيا، سوريا، اليمن، وتونس [1].

3. تصنيفات الدول العربية وفق مؤشرات الحوكمة الديمقراطية.

أ. مؤشر مجلس الايكونومست: يصنف تقرير وحدة الاستخبارات الاقتصادية التابعة لمجلة الايكونومست البريطانية حول مؤشر الديمقراطية، لعام 2011م، العديد من الدول العربية ضمن دائرة الدول الخاضعة للنظم السلطوية، وتناول التقرير حالة الديمقراطية في 167 دولة، قسمها إلى أربع فئات هي: دول تنعم بديمقراطية كاملة، وأخرى بديمقراطية منقوصة، وثالثة بأنظمة مختلطة، ورابعة تسيطر عليها أنظمة استبدادية، وقد اعتمد في قياسه على 60 مؤشرا من مؤشرات الديمقراطية، وذلك في خمسة مجالات أساسية هي:

- العملية الانتخابية والتعددية.
- أداء الحكومة.
- المشاركة السياسية.
- الثقافة السياسية.
- ا لحريات المدنية.

وقد جاء تصنيف الدول العربية وفق المؤشر كما يلي:

1.الديمقراطيات الكاملة: لا تتضمن أي دولة عربية.

2. الديمقراطيات المنقوصة: لا تتضمن أي دولة عربية.

3.الديمقراطيات الهجينة:وتضم االدول التالية:

---

[1] منظمة العمل الدولية، " نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة"، مرجع سابق الذكر، ص 41.

الجدول رقم (18): الأنظمة العربية الهجينة

الدولة	الترتيب
تونس	92
لبنان	94
فلسطين	99
موريتانيا	109
العراق	112
مصر	115

Source: The Economist, the economist intelligence unit, democracy index 2011,"Democracy under stress», Report 2011, pp 6-7.

4. **الأنظمة التسلطية:** وتضم القائمة الاتية:

الجدول رقم (19): الأنظمة العربية التسلطية.

الدولة	الترتيب
الأردن	118
المغرب	119
الكويت	122
ليبيا	125
الجزائر	130
عمان	134
قطر	138
البحرين	144
جيبوتي	147
الإمارات	149
اليمن	150
السعودية	161

Source: The Economist, the economist intelligence unit, democracy index2011,"Democracy under stress", Report, 2011, pp7-8.

ب. مؤشر منظمة بيت الحرية:

في تصنيفات الحرية في البلدان العربية، وفق مؤشر "فريدم هاوس" لعام 2014م، جاء في تقرير المنظمة السنوي المعلن يوم 23 جانفي 2014، تصنيف الدول ضمن 3 تصنيفات بحسب الحريات فيها، والممثلة في " **دول حرة**"، "**دول حرة جزئيا**"، و"**دول غير حرة**".

الجدول رقم (20): تصنيفات الدول العربية وفق مؤشر "فريدم هاوس" لعام 2014م.

البلد	حالة الحرية (من 7 نقاط)	الحقوق السياسية (من 7 نقاط)	الحقوق المدنية (من 7 نقاط)
تونس	حرة جزئا	3	3
جزر القمر	حرة جزئا	3	4
لبنان	حرة جزئا	5	4
ليبيا	حرة جزئا	4	5
المغرب	حرة جزئا	5	4
الكويت	حرة جزئا	5	5
الجزائر	غير حرة	6	5
جيبوتي	غير حرة	6	5
مصر	غير حرة	6	5
العراق	غير حرة	6	5
موريتانيا	غير حرة	6	5
قطر	غير حرة	6	5
عمان	غير حرة	6	5
البحرين	غير حرة	6	6
الإمارات	غير حرة	6	6
اليمن	غير حرة	6	6
غزة	غير حرة	7	6
السعودية	غير حرة	7	7
سوريا	غير حرة	7	7

المصدر: أماني المسقطي، "فريدم هاوس": البحرين غير حرة للعام الخامس على التوالي، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 4158، السبت 25 جانفي 2014م، الموافق لـــ 24 ربيع الأول 1435هـــ، ص 5.

من خلال القراءة السابقة في الواقع السياسي والاقتصادي – الاجتماعي العربي، يتبين لنا مدى قصور القدرات الإنسانية العربية وقلة توظيفها، فإذا كانت أنظمة الحكم من منظور التنمية الإنسانية تشكل حلقة جوهرية في بناء القدرات وتوظيفها، فان المواطن العربي، إلى جانب افتقاره لأشكال رأس المال التقليدية، فإنه يفتقر كذلك للحرية في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي.

وبالانطلاق من منظور التنمية الإنسانية الذي يتم من خلاله اعتبار الحقوق السياسية والمدنية، كأساس للتمكين من بقية الحقوق الأخرى وتوسيع الخيارات [1]، فإن أزمة الحرية والحكم في الدول العربية، قد أدت إلى استفحال قصور القدرات البشرية، وقلة توظيف القدرات التي اكتسبت، وذلك نظرا لاستبعاد الصالح العام من معايير اتخاذ القرار، والتي تتمحور في الغالب حول مصالح القلة المهيمنة والاستبعاد السياسي للأغلبية[2].

وبما أن الحوكمة الديمقراطية، ترتبط أساسا بسؤال الديمقراطية بمعناها الواسع، فإنه لا جدال في اعتبار المشاركة السياسية هي الأساس، فإن غياب المشاركة أو قصورها، كبناء قاعدي للمواطن العربي لتمكينه من جملة حقوقه، أدى إلى غياب الديمقراطية وبالتالي إخفاق الحوكمة الديمقراطية كبعد سياسي للحكم الراشد، هذا الأخير الذي يشكل البعد السياسي-القيمي للتنمية الإنسانية، ولعل في ذلك ما يفسر لنا في الأخير قصور البناء التنموي الاقتصادي- الاجتماعي العربي.

قد يقودنا هذا الواقع التنموي العربي المتردي سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا إلى الحكم، بل إلى الجزم بفشل مسارات الإتباط بين المتغيرين: الديمقراطية والتنمية الاقتصادية التي رسمت وفق املاءات ومخططات عالمية (عولمية)،بحيث كانت النتائج المحصل عليها في كل مرة عاجزة عن توفير متطلبات الرفاه المادية والقيمية، ظهر ذلك بصورة جلية في المحاولات العديدة للتحرر، هناك من يصفها بالثورة وهناك من يعبر عنها بالحراك واخرين يرون بانها انتفاضة ؛قد يدفعنا هذا الواقع الى محاولة البحث فيما يجب ان يكون عليه مسار هذا الارتباط، انطلاقا من دلالات هذه الثورات العربية التي أظهرت أن التحرر من الجوع ليس كافيا بل يلزم التحرر من الخوف أيضا [3]. وذلك ماسيتبين لنا من خلال البحث التالي:

المبحث الثالث: نحو تفعيل العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ظل تحديات التنمية الإنسانية العربية-من السياقات العولمية نحو إعادة الاعتبار للسياقات المحلية-:

لقد جاءت الثورات العربية، لتجيب عن التساؤل الحيوي "علاقة التنمية بالديمقراطية"، بأنه: لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية بدون التنمية، وهو أمر يصدق أيضا على مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا تتحقق بدون الديمقراطية، ولذلك فإن أي محاولة لإعادة ترتيب الأوضاع العربية، يجب أن تنطلق من محاولة توليفية، تقوم على الجمع بين متطلبات الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي في آن معا.

وفي محاولتنا تغطية ضرورة هذا الارتباط، سنحاول التطرق إلى العناصر التالية:

1. أهم خصائص المشهد السياسي العربي الراهن.

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2010،مرجع سابق الذكر، ص 69.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004،مرجع سابق الذكر، ص 89.

[3]معهد الدراسات الأمنية، تحرير: إسحاق كافومبا سواري وآخرون، **تقرير** عن مؤتمر **"نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها"**، جنوب أفريقيا، ص03.

2. أهم دلالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تشكل معا، مجموع التحديات التنموية.
3. أهم استراتيجيات بناء التغيير، فالبحث فيما سيكون يتطلب ضرورة الانتقال من الحلول العولمية إلى محاولة إيجاد حلول تتوافق و الواقع المحلي.

المطلب الأول: في طبيعة الحراك السياسي والاجتماعي في المنطقة العربية.

شكلت بدايات العقد الثاني من الألفية الثالثة، بداية منعطف سياسي انتقل بطبيعة الزمن العربي، ذو الطبيعة السكونية الجامدة، لتلتحم بالزمن العالمي، الحيوي، ذو الإيقاع السريع، إن موجة التغيير السريع التي عرفت بظاهرة الثورات الشعبية العربية، تؤكد فعلا على بدأ مسار التغيير، غير أن اتجاه مسارات التغيير المنتظرة وآماله تبقى مفتوحة على احتمالات متعددة[1].

لقد جاءت مطالب التغيير السياسي و الاقتصادي العربية في مواجهة للاستبداد الداخلي في الكثير من هذه المناطق، لتشهد بذلك المنطقة بدايات لتحولات نوعية، تتعدى تأثيراتها من بلد آخر، ومما لا شك فيه أن هذه التحولات النوعية، هي في أحد أهم أبعادها نتاج "لتراكمات كمية"، من الفشل والإخفاق ولعدة عقود، هذا الفشل كان أساسا متعلقا بالمشاريع التنموية وعجز الأنظمة عن الاستجابة للمطالب وطموحات الشعوب، لا سيما في تحقيق الحرية، الكرامة الإنسانية والعدالة، إذا غابت الديمقراطية وطغى الاستبداد وتراجعت التنمية وانتشر الفقر والفساد [2].

إن تتبع خريطة "حالة التغيير الثورية" الممتدة في المنطقة العربية، يفيد بإمكانية تصنيفها إلى ثلاث أنواع من الثورات هي:

النوع الأول: الثورات الهادئة، كالتي حصلت في كل من تونس ومصر، وأدت إلى سقوط رئيس كل دولة، حيث عرفت قدرا من النجاح، وهي تشهد مرحلة انتقالية، تتصارع فيها قوى الثورة التي تحاول اقتلاع النظام القديم مع قوى الحفاظ على الأوضاع القائمة[3].

النوع الثاني: هو الثورات العنيفة المسلحة، كالتي حصلت في ليبيا وسوريا.

النوع الثالث: الثورات الإصلاحية التي أجبرت الأنظمة مثل الأردن، المغرب والسعودية و الجزائر، على اتخاذ إصلاحات بعيدة المدى نحو الديمقراطية ومكافحة الفساد، أما النظر في داخل بنية هذه الثورات، فيتيح لنا رصد التشابه حول الأطراف الأساسية، التي تتعامل مع هذه الظاهرة الثورية، وهي:

- **الشعوب العربية:** فهي ثورات شعبية بالأساس.

---

(1) السيد يسين، "الثورة العربية والزمن العالمي."تاريخ تصفح الموقع:2014/05/23.
http://www.arabicstory.net/forum/index.php?showtopic=17681

(2) حامد عبد الماجد القويسي، **التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات الواقعية، والآفاق المستقبلية** ، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2011، ص 11.

(3) Tariq Ramadan, « Egypt: transition to democracy », in **the Arab spring: implication for British policy**, London: Conservative Middle East Council, October2011, p 15.

- **الأنظمة الحاكمة:** فالثورات تتوجه بالأساس ضد الأنظمة الحاكمة.
- **المؤسسة العسكرية:** باعتبارها أداة الضبط والقمع، والشرعية في آن واحد.
- **القوى الإقليمية والدولية:** باعتبارها ذات استراتجيات ومصالح في هذه الدول.

أولا: خصائص الحراك السياسي العربي:

يعتبر الحراك الشعبي كأحد أدوات التغيير، ويشير إلى مجموعة من القوى والفعاليات السياسية، والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، الهادفة إلى التغيير السلمي الجذري والشامل للبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة والتي أصبحت مصدرا للأزمات.

وقد اتسم الحراك الشعبي في المنطقة العربية بوجود تماثل يصل إلى حدود التطابق أحيانا، رغم كونه يكتسب بعض الخصوصيات التي تميزه من دولة إلى أخرى، وأهم هذه السمات[1]:

- طغيان الشعار الداخلي، وغياب الشعارات الخاصة بالقضايا الخارجية.
- ثورات دون قيادات واضحة، فمن الصعب تحديد حزب أو حركة سياسية، أو شخصية مركزية كقيادة ظاهرة لهذا الحراك.
- التداعي السريع من منطقة إلى أخرى.
- تباين مستوى العنف من دولة إلى أخرى.
- اتساع قاعدة المشاركة الشعبية عددا ومساحة، فالثورات امتدت إلى معظم التراب الوطني في أغلب الدول، كما شاركت فيها شرائح مختلفة، خاصة النساء والشباب، والمثقفين من كل التيارات، والأديان (مسلمين ومسيحيين)، والمذاهب (سنة وشيعة)، والأعراق (عرب، بربر، وأكراد)[2].
- يعد دور المؤسسة العسكرية لاحقا للعمل الثوري وليس سابقا عليه.
- شمولها لأنماط مختلفة من النظم السياسية: ملكية وجمهورية، فقيرة اقتصاديا وأخرى غنية، نظم عسكرية ومدنية.

ثانيا.مخرجات عملية التغيير السياسي:

بغض النظر عن الدول التي أدت فيها حركات التغيير إلى تفكك بنية النظم التسلطية، وإحداث تغيرات شاملة للأنظمة هناك من قامت بتغيرات جزئية عن طرق بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

---

[1] وليد عبد الحي، "الثورات الشعبية في المنطقة: الخصائص العامة، التصورات الإسرائيلية، الأبعاد المستقبلية، في حامد عبد الماجد قويسي (محررا)، مرجع سابق الذكر، ص ص. 113، 114.

[2] راشيل كوفلد، ديبرا دلائيت، "آليات الديمقراطية في عصر عولمة الحكم"،**مجلة الديمقراطية**، العدد(45)،جانفي 2012
. democracy.ahram.org.eg/ui/Front/InnerPrint.aspx ?newsID=104

1.مخرجات سياسية: تراوحت التدابير السياسية المتخذة من قبل الأنظمة العربية في مواجهة تحدي الثورات الشعبية بين أشكال الإصلاحات التالية:

أ. تعديلات دستورية: كان المغرب هو النموذج الأبرز في الأخذ بمجموعة من التعديلات التي جاءت في شكل استجابة سريعة من الملك، للاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في 20 فيفري، وقد ركزت التعديلات الدستورية على ما يلي[1]:

- تعزيز فصل السلطات.
- زيادة صلاحيات رئيس الوزراء مع حصر التشريع في مجلس النواب.
- تفعيل دور المعارضة الذي تمثله الأقلية البرلمانية.
- وقف حق الفتوى على المجلس العلمي الأعلى.
- إعطاء مكانة خاصة للامازيغية.
- تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة.
- توسيع مجال الحريات الفردية والجماعية وضمان ممارستها وتطوير منظومة حقوق الإنسان.

ومن جانبها، اتخذت الجزائر المنحى نفسه، باتخاذ بعض التدابير الإصلاحية كإعلان الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" الشروع في تعديل الدستور، وذلك بالتوازي مع حزمة من الإجراءات الأخرى، أهمها: إعادة مراجعة قوانين الانتخابات، والأحزاب والجمعيات، وقانون البلدية و الولاية، وتعزيز صلاحيات المجالس المنتخبة وقانون الإعلام[2].

وبالمصادقة على التعديلات المقترحة، من قبل البرلمان ورئيس الجمهورية، فقد تم تقنيين مراقبة العملية الانتخابية من قبل قضاة، واستخدام صناديق اقتراع شفافة، تسليم محاضر فرز أصوات الانتخاب إلى ممثلي المترشحين المنتمين إلى الأحزاب أو المستقلين، وتوسيع مشاركة المرأة السياسية في المجالس المنتخبة وفق مسار تدرجي لرفع نسب الترشح بين (20%-50%)[3].

ب– تعديلات وزارية: وكان المثال الأردني هو الأبرز في هذا الصدد، حيث تمت إقالة ثلاث حكومات متتالية، بموجب المطالب الشعبية ضدها، وتم تركيز الحكومة الأردنية على أولوية تحسين مستوى معيشة المواطنين، وانجاز تشريعات وقوانين منظمة للحياة السياسية ومن أهمها: قوانين الانتخاب والأحزاب. وفي سلطنة عمان، أجرى السلطان "قابوس" تعديلا وزاريا أولا واسع النطاق وآخر في مارس 2012م.

---

[1] أحمد يوسف أحمد، ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية (2011–2012) معضلات التغيير وآفاقه،** مرجع سابق الذكر، ص 182.

[2] بوحنية قوي، (الجزائر – المغرب – موريتانيا) في ظل الربيع العربي، إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟ **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية** www.bchaib.net/mas/index.php/option=com_content&vie.

تم تصفح الموقع في:2014/06/1

[3] أحمد يوسف أحمد، ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية (2011–2012)) معضلات التغيير وآفاقه،** مرجع سابق الذكر، ص

ج –إجراءات ضد الفساد: شكلت مطالب محاربة الفساد والمفسدين أهم محركات التغيير في العالم العربي، ولذلك فقد قامت العديد من الأنظمة العربية، باتخاذ خطوات ايجابية في هذا المسار، فقد دعا الملك الأردني إلى فتح ملفات الفساد، ومحاسبة المتورطين فيها، وفي المغرب، بادرت الحكومة إلى إصدار قوانين لمكافحة الفساد، وفي السعودية أصدر ملكها بيانا ملكيا أعلن فيه عن إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وترتبط مباشرة بالملك[1].

2. مخرجات اقتصادية واجتماعية: وأكثرها وضوحا في هذا السياق الدول العربية في الخليج العربي في السعودية حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات منها، دعم ميزانية الهيئة العامة للإسكان، دعم صندوق التنمية العقارية، تخصيص إعانة للبطالين.

في عمان تم رفع الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع العام والخاص، وزيادة منح الطلبة الجامعيين، وتوفير 50 ألف فرصة عمل للبطالين، زيادة المقاعد الجامعية ودعم الضمان الاجتماعي بمنح إسكان لا تسترد، وقروض ميسرة لذوي الدخل المحدود.

وفي البحرين تم وضع خطة تهدف لتوظيف (20 ألف شخص)، وبناء (50 ألف مسكن)، وإعفاء المواطنين من 25% من القيود الإسكانية، وفي الجزائر تم التوجه نحو رصد (20 مليار يورو) لتمويل مختلف الإجراءات الاجتماعية، ومنها قروض الشباب بدون فوائد.

غير أن تقييم فاعلية هذه الإصلاحات يظهر أن هذه الفئة من البلدان قدرة على التكيف، واحتواء الحركات الاجتماعية باتخاذ حزمة من التدابير، لكن دون تحولها إلى إصلاحات حقيقية، وجعل ذلك "جورج جقمان" يصنفها ضمن نموذج التحول السياسي العربي، وهذا النموذج يشير إلى مرحلة قد تطول أو تقصر اسمها " **قيد التحول**" الذي يكون خادعا أحيانا، فقد تكون فيه بعض العناصر التي توحي بأنه قيد التحول ولكن هذه العناصر بالضبط هي التي تمكنه من الاستمرارية والاستدامة، وذلك ما ينطبق على مصر، الكويت، البحرين والمغرب، وإدراج هذه القائمة من الدول يفيد بأن الدول العربية الأخرى ليست قيد التحول بعد[2].

لقد كانت نماذج الثورات العربية خير معبر عن فشل أنموذج التنمية الإنسانية عربيا، بكافة أبعاده: سياسية، اقتصادية واجتماعية، ويبرز ذلك بصورة خاصة في التحديات المتعددة الأبعاد والتي كانت كأسباب مباشرة للحراك نحومبادرة التغيير العربي.

---

[1] نفس المرجع، ص 189.

[2] جورج جقمان، "مخاطر الديمقراطية في بداية التحول السياسي"، **آفاق برلمانية**، المجلد (15)، العدد (4)، ص 13، (مداخلة وردت في المؤتمر السنوي رقم 17: "**الثورات العربية تحديات فكرية وسياسية**"، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، يوم28 سبتمبر 2011).، ص 3.

المطلب الثاني: الدلالات السياسية والاقتصادية-الاجتماعية للحراك العربي – تحديات التنمية الانسانية العربية-

تساءل "رجاء الخالدي" [*]، في مداخلة له بعنوان "الثورات العربية: تحديات فكرية وسياسية"، إلى أن هناك العديد من الأسئلة التي تثيرها ظاهرة الحراك الشعبي العربي، من قبيل: هل الانتفاضات تحركها دوافع اقتصادية، أو سياسية، أو اجتماعية؟ ويصل إلى أن تضافر هذه الأبعاد الثلاث شكل الدافع الرئيسي للتحرك نحو التغيير[1].

فقد شكل تعرض ثلاثية القيم الإنسانية المشتركة للخلل والتراجع، وهي: الحرية، العدالة، والعيش الكريم، وارتقاء ثنائية الفساد: تزاوج رأس المال والسلطة، أهم محركات التغيير في العالم العربي [2].حيث أوجد استبعاد الشعوب العربية من المشاركة في السلطة والثروة، مسافة فاصلة بين الأنظمة السياسية الحاكمة وشعوبها، وزاد من اتساع الفجوة بينها حتى أصبحت تعبر عن أزمة ثقة واضحة، ولذلك فقد شكلت التحديات السياسية والتحديات الاقتصادية -الاجتماعية، للتنمية الإنسانية أهم دوافع هذا الحراك[3].

أولا:التحديات السياسية: البنية السياسية الاستبعادية- أزمة الديمقراطية وجودة الحكم-

تمثل ظاهرة الاستعصاء الديمقراطي محددا هاما عبر العالم العربي في تحقيق مستويات مقبولة على سلم التنمية الإنسانية وذلك أن الدولة العربية الحديثة، الموزعة على جمهوريات مغلقة، وملكيات تنفيذية مطلقة، هي في بنيتها وممارساتها دولة تسلطية مكتملة الأركان، يضمن بقائها القهر، الذي يظهر في جميع مجالات الحياة العربية التي يخترقها تراكم تاريخي متصل ومكثف من الاستبداد متعدد الأشكال والمبررات، يعبر عنه سلوك تسلطي يظهر من خلال التفرد بالسلطة واحتكارها ورفض التداول السلمي وتجسيد مبادئه، دولنة المجتمع، والتحكم في كل تحركاته ومبادراته، تهميش التنظيمات السياسية والمدنية وحصارها، غلبة الطابع المركزي على القرارات السياسية للدولة، قمع المعارضة و تهميشها، انتهاك حقوق الإنسان من خلال تضخيم المؤسسات الأمنية وتوسيع صلاحياتها[4].

هكذا لم تبتعد الأنظمة العربية كثيرا عن هويتها التسلطية، و لم تستطع البيئة السياسية العربية سلميا أو بالعنف من إنتاج آليات جديدة لممارسة الحكم والرفع من جودته بالمشاركة الشعبية واحترام الحقوق والحريات، والتداول على السلطة .وعليه أصبح بناء النظام الديمقراطي وتجسيد مبادئ الحكم الجيد تحديا كبيرا للشعوب العربية .ويمكن من خلاله خلق فرص للخروج من البنية السياسية التسلطية، في بيئة تعاني زخما من التوتر والصراعات، الأمر الذي دفع بعض الأكاديميين إلى فرضية "الاستثناء الديمقراطي العربي"، القائمة على فكرة أو فرضية تفسيرية مفادها أن المنطقة العربية، وبحكم سياقات تاريخية وجيو- سياسية خاصة تمثل حالة متفردة في العالم جعلها تقاوم التحول

(*) خبير اقتصادي في قسم العولمة واستراتيجيات التنمية في مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الاونكتاد).

(1) رجاء الخالدي، "الثورات العربية: تحديات فكرية وسياسية"، **آفاق برلمانية**، مرجع سابق الذكر، ص 13.

(2) موسى الحديد، "ظاهرة الثورات العربية الشعبية الدوافع والمحددات"، في حامد عبد الماجد قويسي (محررا) مرجع سابق الذكر، ص59.

(3) أحمد عبد الله مهنا، "الربيع العربي بين الأسباب والنتائج"،تم تصفح الموقع في:2014/6/1 Gren.com/show_article_main.CFm ?id=24542

(4) حسنين توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، مرجع سابق الذكر، ص 65.

الكوني نحو الديمقراطية، وتبقى – تقريبا – من المناطق القليلة على المستوى العالمي التي لم تتوافر لها شروط الإقلاع السياسي نحو الديمقراطية والحرية السياسية[1] .لتتحول فرضية الاستثناء الديمقراطي إلى إشكالية بنيوية في المجتمعات العربية، لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاوزها عند البحث في الأسباب الاستعصاء الديمقراطي. وما ترتب عن ذلك من عجز مزمن في مختلف المقومات المجتمعية الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية، أي التنمية بمفهومها الشامل.

وفي هذا السياق وان استطاعت الدولة العربية الحديثة وعلى مر التطورات التاريخية، تحقيق مستويات مقبولة نسبيا من النمو الاقتصادي نظرا لظروف اقتصادية – عادة ما تكون خارجية- خاصة وأن معظم الدول العربية ذات توجهات اقتصادية ريعية – بترولية، فإنها في مقابل ذلك عجزت في تحويل تراكماتها المالية إلى برامج اقتصادية تنموية طموحة ذات أبعاد اجتماعية بالدرجة الأولى تعبر عنها بمستوى عال للتنمية البشرية، لان الدخل الريعي مكن من تسلطية الأنظمة العربية والحد من فعالية المطالب الإصلاحية الأمر الذي يظهر العلاقة الوثيقة بين الريع وتسلطية الدولة العربية[2].

وعليه فإن غياب الديمقراطية وضعف جودة الحكم، ساهم في إضعاف مستويات التنمية المستدامة، حيث ساهم ذلك الوضع في استشراء الفساد الذي يعد المعرقل الرئيسي للتنمية، والمدعم لمختلف الظواهر الاجتماعية السلبية كالفقر واللاعدالة واللامساواة في التوزيع، وهو ما يزيد في الفوارق الاجتماعية التي تزيد من الإحباط والاغتراب الاجتماعي، والشيء الذي يزيد في غياب الثقة بين المواطن والدولة، مما يجعل درجات الاحتقان عالية، ويصبح المجتمع مؤهل بامتياز لاستخدام العنف كوسيلة للتعبير عن الرفض والمقاومة، وكوسيلة أساسية للتغيير. وهذا ما يكون على حساب الحقوق والتنمية.

ثانيا:التحديات الاقتصادية.

1– النظام الاقتصادي الريعي: إن الباحث في المجال الاقتصادي العربي، يلاحظ – بلا شك- ارتباط التاريخ الاقتصادي والسياسي الحديث للمنطقة العربية بالنفط، إذا كان لهذا الأخير الأثر البالغ في تشكيل معالم الخارطة الاقتصادية والسياسية في العالم العربي، وما ترتب عن ذلك من ربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية.

وارتبط الاقتصاد العربي بالنفط مباشرة بعد الاكتشافات البترولية في العراق في منتصف عشرينات القرن العشرين، ثم توطدت هذه العلاقة مع توالي الاكتشافات بعد الحرب العالمية الثانية، في مناطق ودول عربية أخرى، حيث أصبحت الدول العربية تحتل المراتب الأولى في إنتاج النفط، وتشكل صادراتها مجتمعة 60% من حجم الاستهلاك العالمي لهذه المادة[3].

---

(1) Simon Brambly, “Middle East exceptionalism: Myth or reality?, in: David Potter**, Democratization, democracy –.from classical times to the present**, Cambridge. UK: Blackwell Publishers, 1997, pp 321-344.

(2) Michael L .Ross, “Will oil drown the Arab spring?”, **FOREIGN AFFAIRS**, vol (90), n°(05), (Sep-Oct)2011, pp2-7

(3) محمد عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، الكويت:سلسلة كتب عالم المعرفة، 1978، ص 64.

إن زيادة الاعتماد الاقتصادي والتنموي على الموارد الطبيعية (الغاز – النفط) في العالم العربي، ترتبت عليه ارتباط حدي للتنمية العربية فالمناخ الاقتصادي العالمي، أين تتبلور سياسات الإخفاق والإنتاج والأسعار على المستوى الدولي، الأمر الذي يقلل من القدرة على التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، كما أفضى النمو الاقتصادي القائم على النفط إلى التراجع المبكر للتصنيع، وعزز من وضعية تبعية المنطقة العربية في التسلسل الهرمي للإنتاج العالمي، مما أضعف وأعاق التطور الهيكلي والبنائي لقطاعي الصناعة والزراعة[1].

2. الفساد: عم الفساد مختلف القطاعات السياسية، الإقتصادية،وحتى الأكاديمية، وهو يعتبر أكبر معوق للتنمية و المسؤول الرئيسي عن فشل السياسات الاقتصادية وعجز السياسات الاجتماعية من تحقيق أهدافها، حيث يؤثر بشكل مباشر على توجيه الجهود والقدرات المادية والبشرية في المجتمع هو توجيهها صحيا وسلميا نحو تحقيق أهداف مجتمعية، كما يؤثر على العدالة التوزيعية والفاعلية الاقتصادية نظرا لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص خاطئ للقيم والموارد لصالح فئات قليلة في المجتمع تمتاز عادة في العالم العربي بالمكافحة السياسية (امتلاك السلطة) أو التحرك في محيط السلطة [2].

كما أن الفساد يعوق النمو الاقتصادي، من خلال الارتفاع المباشر في تكاليف المعاملات الاقتصادية، إذ عادة ما تكلف المشاريع الصغرى أو الكبرى أكثر من القيمة الحقيقية للتكلفة، وهو ما يجعلها عبئا اقتصادي واجتماعي كما يؤثر من خلال التعقيدات الإدارية (البيروقراطية) للاستثمارات وخاصة الأجنبية منها، مما يدفع المستثمرون إلى التراجع والمسك وهو ما يهدر فرص توظيف الرأس المال الأجنبي ونقل التكنولوجيا، وذلك فضلا على توزيع المشاريع بطرق غير شرعية مما يزيد في التكاليف ويقلل من جودة الانجاز، وبالتالي فالجهود التنموية تصبح عبئا على المجتمع وتزيد من معاناته[3].

ثالثا: التحديات الاجتماعية.

1.**الطفرة الشبابية:** يمثل الشباب في المرحلة العمرية (15–29 سنة)، أكثر من $\frac{1}{3}$ سكان المنطقة وتعاني هذه الفئة مظاهر إقصاء اقتصادي، اجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المحركة والمطالبة بالتغير. وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي حيث ترتفع إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي (14.4%) وتتركز بصفة كبيرة بين أوساط الشباب المتعلم تعليما عاليا، بنسبة 95% من إجمالي العاطلين عن العمل، كما ترتفع البطالة أيضا في وسط شريحة النساء، المتعلمات، حيث تحتل المنطقة العربية موقعا متدنيا بين مناطق العالم من حيث إدماج المرأة في سوق العمل. يعاني الشباب كذلك من سوء ظروف العمل، وتدني

---

[1] United Nations Development Program, " Arab Development Challenges: Toward Development State in the Arab region ", Report 2011, Egypt: Regional Centre for Arab States, 2011, p 19.

[2] روضة بن عثمان، "رؤى الشباب(التونسي الناشط سياسيا حول الديمقراطية والمشاركة بعد الثورة،" في إسحاق كافومبا سواري وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص4

[3] جورج العبد،"عوامل الفساد وأثاره في النمو الاقتصادي والتنمية"،في إسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية** ،مرجع سابق الذكر،ص ص213-214.

مستويات الأجور حيث يعمل حوالي (72%) من الشباب في القطاع غير الرسمي، وأثرت كل تلك العوامل مجتمعة على تردي الأحوال المعيشية للشباب العربي، وظهور مظاهر العنوسة (50%) من الذكور في المرحلة العمرية (25–29) لم يسبق لها الزواج وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية [1]. فهناك مطالب وملحة على الدول العربية، بتوفير 50 مليون فرصة عمل بحلول عام 2020م، بغية استيعاب الشباب المقبل على سوق العمل، باعتبار أن وتيرة تزايد فئة الشباب وعددهم 90 مليون عام 2010م، كانت دوما أسرع من وتيرة تطور الموارد، وتأمين فرص العمل، هذه الفرص التي يجب أن تكون على أساس من العدالة والإنصاف للجميع [2]. ومن ناحية أخرى يعاني الشباب العربي إقصاء سياسيا، حيث أدى غياب الحريات المدنية والسياسية، وضعف الأحزاب والمنظمات المدنية، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان إلى العزوف السياسي للشباب.

ومع تصاعد انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة، والانترنت والهواتف النقالة، بدأ الشباب العربي يؤسس لأنماط جديدة من المشاركة، مكنتهم من تجاوز العديد من القيود المفروضة على حريات التنظيم والتعبير فكانت شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات الالكترونية وسائل الاتصال بين الشباب وتنظيمهم من اجل كسر حواجز الخوف المفروض عليهم لعقود.

2. تراجع عوامل الإندماج الوطني: شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة، تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية لا سيما في تلك الدول التي تتميز بقدر عال من التنوع العرقي والديني والاثني وهذه الظاهرة هي نتيجة للعديد من العوامل، تأتي في مقدمتها، قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بكتم الحريات الدينية والثقافية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها، وعن ثقافتها وعقيدتها، وكثيرا ما تعرضت الأقليات العربية: العرقية والدينية والاثنية إلى ممارسات تميزية أثرت على وضعها: ثقافيا، سياسيا واقتصاديا، كما حدث في حالة مسيحيي جنوب السودان، والشيعة في العراق والخليج ولبنان. كما أن انسداد قنوات المشاركة السياسية، وتقييد الحريات السياسية والمدنية إلى عدم قدرة هذه الجماعات على التعبير عن نفسها ومطالبها، وهويتها بشكل شرعي وقانوني.

وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي بعدد من هذه الجماعات إلى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية، واتجاهها إلى الانفصال عن الدولة المركزية، كما حدث في السودان، أو مناطق حكم ذاتي في العراق، الصومال، اليمن، لبنان وفلسطين [3].

3. مظاهر اللاعدالة الاجتماعية:التهميش الاقتصادي والاجتماعي: بالرغم من الثروات المادية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، إلا أن النظم الحاكمة أخفقت في تحقيق التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية حيث لا تزال

---

[1] مريم وحيد، دينا شحاتة،"محركات التغيير في العالم العربي"،**السياسة الدولية**،السنة (47)،العدد(184)،افريل2011،ص:10

[2] مسعود أحمد، "نحو رخاء يعم الجميع، بلدان التحول العربي تحتاج إلى رؤية إرشادية في المستقبل"، **مجلة التمويل والتنمية**، مرجع سابق الذكر، ص9.

[3] معتز سلامة (قناة العربية)، "التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011 – 2012 (رؤية استشرافية)."
http://www.alarabiya.net/servelet/aa/pdf/7188bba0-4cb9-8b40-db889607d888

قطاعات واسعة من المواطنين العرب، تعاني من الأمية، والبطالة وتدني مستويات الدخل، وغياب المرافق والخدمات، كما أن الفجوة بين الطبقات، المناطق (المدينة والحضر)، والنوع الاجتماعي في تزايد مستمر، وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وتفشي الفساد وانتشار نخب ضيقة مرتبط بالسلطة بعوائد التنمية وذلك كنتيجة لطابع الدولة العربية الريعية، أو شبه الريعية، إلى تزايد حالة السخط الاجتماعي والسياسي، وظهور حركات احتجاجية واسعة النطاق في أغلب الدول العربية[1].

المطلب الثالث: استراتيجيات بناء التغير–من السياق العالمي إلى السياق المحلي–

إن أي محاولة لتحليل "ما يجب أن تكون عليه" العلاقة بين التنمية والديمقراطية في الواقع العربي لما بعد الثورات العربية، يتوجب علينا إدراك ما هو كائن فعلا.

أولا. العولمة عربيا: مخاطر التفكيك وفرص التكامل: لقد وجدت الدول العربية نفسها في عصر العولمة تواجه تحديين أساسيين:

1. مخاطر التفكيك.
2. فرص التكامل والتحدي

1. مخاطر التفكيك: وفقا لرؤية "ريتشارد هيغوت" (Richard Hegut) ، فإن الرؤى الاستشرافية التي بشرت بموت الدولة القومية فيها شيئا من المبالغة، فهذه الدولة "قد تصاب بجراح، ولكنها لن تموت، حيث إن التحول غير المسبوق في النشاط الاقتصادي، إلى معدل عالمي لم يخلف اقتصادا واحدا كبيرا متجانسا، إذ صاحب هذا النشاط تطور في مجموعة من الهويات المتداخلة بالفعل، والولاءات، ومستويات الحكم، التي تمثل تحديات جوهرية من أعلى وأسفل معا، وأدى ذلك إلى الحفاظ على الدولة النموذج كما نعرفها" [2] . من خلال ذلك،يمكن ان نستخلص ما يلي:

أ. العولمة أدت إلى تزايد الطلب على حضور الدولة: لقد أثبتت الحلول العولمية، عجزها عن تغيير الواقع التنموي العربي، قد لا يكون ذلك معبرا عن عجز في تحويرها، بما يخدم مصالح النخب الحاكمة، ومصالح من يدور في فلكها من نخب. فقد رافق انتشار الترعة اللبرالية الجديدة، بل نتج عنها، تأسيس النظم الاستبدادية، وإيجاد البدائل الشرعية، والمسوغات لاستمراريتها، كما أن حقوق الإنسان والديمقراطية، لم تحرز النجاح التنموي الذي تمثله الشعوب، وفي ذلك يرى هنتنغتون أن "السياسيين الذين يعتقدون أن بإمكانهم إعادة تشكيل مجتمعاتهم من

---

[1] مريم وحيد، دينا شحاته، مرجع سابق الذكر، ص11

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، "العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي: رؤية عربية"، أحمد ثابت وآخرون، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 94

الأساس، بالاعتماد على إدخال عناصر من الثقافة الغربية، يخفقون، لأنهم لا يستطيعون كبح عناصر ثقافتهم الأصلية[1].

ب. بروز تيارات انفصالية (التفكيك على المستوى الجزئي): يرى "غيدنز" أن" العولمة في الأساس هي حالة حضارية جديدة، وهي حالة ما بعد الحداثة، القائمة فعلا في المجتمعات ما بعد الصناعية (...)، و لم تستغرق أكثر من عقد واحد لكي تنتشر على الصعيد العالمي، وتتغلغل في كل المجتمعات، وتخلق حالة حضارية عالمية تميل لدمج العالم، في عصر العولمة، تنتقل الحداثة من إطارها المحلي المنعزل إلى طورها العالمي المندمج"[2].

إن هذه القراءة للعولمة المقدمة من طرف "غيدنز" تفيد ببروز الكل العالمي سياسيا واقتصاديا في الواقع وفي الوعي، وفي مقابل هذا الكل العالمي، برز تيار انفصالي يهدد الدولة العربية القطرية من الداخل، كما يهدد الاستقرار الإقليمي ويجد قوة دافعة في الانتماءات الأولية (Primordial): إثنية، قبلية، قومية، ودينية، وأي من هذه العناصر سواء تواجدت مفردة أو متداخلة، فإن سببها يكمن في الإحتقان الإجتماعي، الذي غالبا ما يعود إلى أسباب الإستبعاد المتعدد الأبعاد: سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية.

فالديمقراطية اللبرالية الجديدة، لا قيمة لها في الدول العربية، ما لم تحتوي على البعد الإجتماعي، وتتناول القضايا البارزة للعلاقات الطبقية، وامتيازات النخبة، وتوزيع السلطة والموارد، ولذلك فإن لم تكن الديمقراطية كمبدأ أساسي في الحكم، فإن قيمة ضئيلة ستضاف لبناء الدولة العادلة والتنموية والتي لا تقوم على أساس النيوليبرالية الاقتصادية وإنما تدعم الهياكل التنموية. فاحد الأسباب التي تجعل الديمقراطية النيولبرالية وافدة على الدول العربية، أنها تتعارض مع أكثر المفاهيم التي تنحو إلى إقرار العدالة والمساواة كمشاركة الأقليات، كما أنها مكنت من هيمنة قلة، اتخذتها كواجهة لحماية مصالحها، واستمراريتها، وكرست استبدادها، وعملت على استبعاد القوميات العرقية، والفئات الاجتماعية المهمشة (الشباب والنساءو الفقراء)، كما أفقدت الضغوط المتزايدة من اجل تحرير الاقتصاد، الدولة القطرية أدواتها في تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال القطاع العام، وتراجعت بذلك العدالة الاجتماعية .

ج. التفكيك على المستوى الكلي: يذهب "سمير أمين" إلى التأكيد على أن "الحركة الاحتجاجية الراهنة في العالم العربي، إن كانت تهدف إلى دمقرطة المجتمع وإلى تحقيق سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة، فهي تتحدى في الوقت نفسه النظام الدولي. بمعنى أنها تساءل أيضا مكانة الدول العربية من النظام الاقتصادي العالمي، أي سبل انعتاقها من املاءات الولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي" [3]. وفي هذه القراءة رد فعل، عن ابرز مخاطر

---

[1] صامويل هانتنغتون، **صدام الحضارات**، ص 252، نقلا عن: عبد الجليل كاظم الوالي، "جدلية العولمة بين الاختيار والرفض"، أحمد ثابت وآخرون، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، مرجع سابق الذكر، ص 36.

[2] نفس المرجع، ص 43.

[3] Samir Amin, « C'est un mouvement qui va durer des mois et des années », Entretien réalisé par Hassane Zerrouky, l'Humanité: Lundi 01/08/2011, sur le web: http://www.humanité.fr/31_07_2011-samir-amin-« c'est – un – mouvement-qui-va-durer-des-mois-et-des-années ».477187.

العولمة، انتهاج سيناريوهات" الفك" و"إعادة التركيب". لإعادة رسم الخريطة الأساسية للوطن العربي، وأبرز تجلياتها "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، والشراكة الاورو متوسطية"، التي تهدف إلى احتواء الدول العربية، داخل كيانات خارجية أجنبية، يرى فيها "غسان سلامة" على أنها محاولات ترمي إلى تفكيكه، وطمس هويته القومية، من خلال انطواء هذه الترتيبات على خمسة مخاطر، وهي" هاجس الإلحاق، هاجس الاختراق، هاجس الاختناق، هاجس الانسحاب، وهاجس الانشقاق"[1].

2 . فرص التكامل والتحدي: أول ما يمكن أن يقال حول هذه النقطة، أن العولمة ليست للرفض والقبول، وإنما ما يتوجب عمله فعلا حيالها هو المواكبة، الانسنة، والإنصاف. ولعل في مخاطر التفكيك طرح لفرص التكامل والتحدي على المستوى الكلي والجزئي.

أ. على المستوى الجزئي: إن التحدي التنموي في عصر العولمة يطرح أمام الدول العربية، الرجوع إلى الأصل، أصل الثقافة المجتمعية، والقيم المحلية .وبناء على ذلك بات من الضروري على هذه الدول، أن تبحث عن حلول معضلاتها التنموية المتعددة الأبعاد من خلال استقراء واقعها: معطياته ومتطلباته، الأمر الذي يعبر عن ذلك "كاروتيرز"ب:" ترجمة الخبرات، أكثر من استيراد الدروس"[2].

أولا: على الدول العربية التسلطية، أو شبه تسلطية، مواكبة التيار الديمقراطي العالمي، من خلال السعي نحو نموذج ديمقراطية تكفل الحرية والعدالة معا، ديمقراطية تشاركية وديمقراطية توزيعية، من أجل كفاءة استيعاب الهويات المتداخلة وتعدد الولاءات،والفئات المختلفة شبابا ونساء وفقراء، والسماح لها بالتعبير عن مصالحها المختلفة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا[3]. في عصر أصبحت فيه الديمقراطية قيمة إنسانية عالمية، يمكن الأخذ بها، دون الأخذ بقواعد وسلوكيات العولمة.

ثانيا: التركيز على الوظيفة التنموية للدولة العربية، والتحرك الايجابي نحو اضطلاعها بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ب. على المستوى الكلي (النظام العربي): يجب السعي نحو تدعيم التكامل الإقليمي العربي اقتصاديا، سياسيا، والخروج من المشروطية العولمية التي تنحو لصياغة العلاقة بين التنمية والديمقراطية، باتجاه دعم دور إحداهما لتحقيق الأخرى، ففي ظل واقع تم فيه إثبات أنه من أجل "أنسنة العولمة"، لا بد من الاقتران بين السياسية والاقتصاد، وتماشيهما معا، فالعالم العربي لا يمكن استثناؤه من ضمن هذه المعادلة، فقد أكدت الثورات العربية أنه من أجل

---

[1] غسان سلامة، "**أفكار أولية عن السوق الأوسطية**"، ورقة بحث قدمت في الندوة الفكرية حول"التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص ص 32-57.

[2] أنا نادجر وكيفيتش، " **حقوق الملكية والتنمية والتحولات الديمقراطية: الطريق إلى الأمام** "، مركز المشروعات الدولية الخاصة (قضايا الإصلاح الاقتصادي واشنطن:(CIPE)، ص 2.

[3] فاطمة بدروني، "التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات متعددة الاثنيات"، **دفاتر السياسة والقانون**،جامعة ورقلة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد أفريل 2011، ص 401.

تقدم اقتصادي منصف، لا بد من حوكمة سياسة ديمقراطية، وذلك في ظل تأكيد منظور التنمية الإنسانية على تعزيزهما لبعضهما البعض.

ثانيا. الاقتصاد السياسي للإصلاح العربي: إن مضي الدول العربية في التقدم في التنمية الإنسانية، ممكن، وضروري أيضا، لكن الإسراع في التقدم يستلزم اتخاذ تدابير منسقة، ضمن السياسات، تشمل مختلف أبعاد التنمية: سياسية، اقتصادية، ولا شك أن الإنصاف هو نقطة التقاء جميع هذه الأبعاد.

إن أي مقاربة تنموية عربية، في مرحلة ما بعد الثورات، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار، التزامن بين الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي ذلك أن المشاركة السياسية، كما يعتبرها الأستاذ: "عبد الوهاب الكبيسي"[*]. لا تكفي لوحدها لتحقيق أهداف الحركات العربية، من عدالة اجتماعية وكرامة إنسانية، ولذلك لا بد من العمل على الاهتمام بزيادة الفرص، من خلال التنمية الاقتصادية، وذلك بتغيير العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة، عبر زيادة المشاركة الاقتصادية لردم الفجوة القائمة في تلك المجتمعات، وتحقيق التطبيق الأمثل لمبدأ العدالة الاجتماعية، وخلق فرص عمل حقيقية وتدعيم القطاع الخاص

وإذا كانت المشاركة الاقتصادية تتضمن أساسا السعي لخلق القيمة، فإنها كذلك تتضمن تفعيل آليات الرقابة، المحاسبة، وزيادة قدرة الحكومات على اتخاذ القرارات الايجابية[1].

في حين أن الإقصاء الاقتصادي، له اثر مباشر على نوعية الحوكمة الديمقراطية، فحينما لا يكون بوسع المواطنين الحصول على حقوق الملكية فإنهم يضطرون إلى العيش والعمل في القطاع غير الرسمي، حيث لا يمكنهم توظيف كافة قدراتهم، كما أن اتساع رقعة النشاط غير الرسمي،يؤدي بدوره إلى إضعاف سيادة القانون و استشراء الفساد، وعندها تتزايد الانتهاكات المعرقلة للسير الحسن للديمقراطية.

فبدون توفر الفرص الاقتصادية، حيث لا يكون لأصحاب المشروعات غير المقننة حق قانوني في **تملك ملكياتهم، وتشغيل مشروعاتهم**، فإنهم يتعرضون للمضايقات المستمرة، واحتمال فقدان استثماراتهم في أي وقت، وبذلك فهم يفتقرون إلى الأساس الذي يمكن عليه بناء مستقبل مزدهر، والخضوع دائما لسيطرة الدولة التعسفية[2]. وكمثال على ذلك حادثة " **البوعزيزي**" في تونس فقد صرّح شقيق "البوعزيزى"، أن شقيقه أحرق نفسه لإيمانه بأن "الفقراء أيضًا لهم الحق في البيع والشراء ".

إن إستراتيجية "**الإصلاح الاقتصادي أولا**"، ورغم ما حققته في بعض الدول من استقرار للاقتصاد الكلي، إلا أنها أخفقت في تحقيق نمو شامل لكل المواطنين، أو معالجة الفساد، الذي تضاعف في ظل **تغييب الإصلاح**

---

[*] المدير الإقليمي لبرنامج الشرق الأوسط وإفريقيا، بمركز المشروعات الدولية الخاصة. ورد في تقرير مؤتمر التنمية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، يومي (26-27 أفريل 2012)، جامعة ستانفورد.

[1] آنا نا دجروكيفيتش، مرجع سابق الذكر، ص 3.

[2] نفس المرجع.

السياسي الموازي[1] .وبناء على ذلك يجب إدراك جيدا، في مرحلة ما بعد الثورات العربية أن الانطلاقة التنموية المتعددة الأبعاد تكون من الاعتبارات الأساسية التالية [2]:

- تمثل الديمقراطية قيمة إنسانية عالية.
- يجب أن تسير الديمقراطية والتنمية الاقتصادية جنبا على جنب.
- يعد بناء المؤسسات التي تشكل عماد كل من الديمقراطيات واقتصاديات السوق عاملا حاسما في نجاح الانتقال.

ثالثا.نحو دولة تنموية في المنطقة العربية: إن التنمية لا تتعلق بالثروة فحسب، ولكن بتوزيعها، وبدرجة المشاركة في قراراتها، فاستمرار الفقر أو القضاء عليه هو احد نتائج خيارات السياسات وليس نتيجة إخفاقات تقنية، ويفرض ذلك على الدولة أن تضطلع بدور قيادي في توسيع القدرات والخيارات، وتمكين الناس.

ولذلك فإن ما يحتاجه العالم العربي هو اعتماد نموذج للتنمية يوسع الخيارات المفتوحة أمام المواطنين كعناصر فاعلة، من أجل الاستجابة لتطلعات شباب المنطقة باتجاه الكرامة، الحرية، والعدالة الاجتماعية، ومفاد ذلك ضرورة الانتقال من نموذج الدولة الريعية، إلى نموذج الدولة التنموية.

1–تعريف الدولة التنموية: إن الإشكالية الأساسية للتنمية العربية هي كيفية "الاستفادة من العولمة"، ومن هذا المنظور، ثبت أنه لا يوجد هناك بديل سوى إعادة التفكير مجددا في دور جديد وإستباقي للدولة،" لتغيير شروط الاندماج في التقسيم الدولي للعمل، ويتطلب ذلك تغيير التخصصات من خلال سياسات اقتصادية كلية، وفق توجهات الربط بين النمو، التنافسية والتوازنات المالية من طرف الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية، وذلك في إطار الاقتصاد الكلي"[3].

وقد جاء تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المعنون بـــ: "تحديات التنمية في الدول العربية 2011م: نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"، ليؤكد على ضرورة تخلي الدولة العربية عن نموذج الاقتصاد السياسي القائم على الريع، وتبني نموذج الدولة التنموية القائم على أساس عقد اجتماعي جديد، قوامه المساءلة المتبادلة، ويسمح للمواطنين بأداء أدوار اجتماعية نشطة ويعمل على كسر الحلقة المفرغة للاعتماد على الدولة، كصفة سائدة، ومميزة للعقد الاجتماعي العربي السائد[4].

---

[1] مروان معشر، "الحرية والخبز يسيران معا"، **مجلة التمويل والتنمية**، مرجع سابق الذكر، ص 15.

[2] آنا نادجر وكفيتش، مرجع سابق الذكر، ص 2.

[3] Dimitri Uzinidis et Lamia Yakoub, opc.it, p 123.

[4] برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بيان صحفي حول تقرير تحديات التنمية في الدول العربية، 2011، ص 1.

والدولة التنموية هي: "الدولة التي تؤسس شرعيتها على قدرتها على إطلاق، عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي "[1].

ومن وجهة نظر المؤسساتية الكلاسيكية فإن هناك ثمة تكامل بين هياكل الدولة، وتبادلات السوق، ولا سيما فيما يخص عملية التصنيع، يظهر ذلك لدى "كارل بولاني" (Karl Polanyi)، حيث يرى أن "السوق لايتوقف فقط على الشبكات الاجتماعية، ولكن أيضا على أشكال الدولة وسياساتها، السوق لا يمكن أن يعمل إلا من خلال التدخل المستمر للدولة والمركزي والخاضع للرقابة"[2].

وقد استخدم مصطلح الدولة التنموية، أو "الدولة القوية" من قبل منظري الاقتصاد السياسي الدولي، للإشارة إلى الدولة القائدة للاقتصاد الكلي المخطط في شرق آسيا[3].

وحسب الأدبيات المتداولة، فإن للدولة التنموية خصائصها الهيكلية الوطنية والثقافية، وذلك على خلاف الوصفة النيولبرالية الأرثوذوكسية التي تقوم على إملاء وصفة واحدة على الجميع[4].

وفقا ل"بيتر إيفانز " (Peter Evans) و"تشالمرز جونسون" (chalmers Johson) فإن الدولة التنموية تتميز بـــ[5]:

- بيروقراطية متماسكة ومتطورة، وتكنوقراطية قوية،إذ تمنح الدولة أجهزتها الإدارية السلطة والنفوذ لتخطيط السياسات وتنفيذها، فهي تتمتع باستقلالية نسبية في علاقتها بالدولة/ والنخبة السياسية، وجماعات المصالح الرئيسية في المجتمع.
- قيام الإستراتيجية الإنمائية على أساس مزيج من التخطيط الحكومي واستراتيجيات الأعمال من خلال التوازن الحكيم بين الحكومة والسوق، وفرض ضوابط على السوق إن لزم الأمر.

فمنطق الدولة الإنمائية يقوم إذن على مزيج (Combination) من إستقلالية (Autonomy) البيروقراطية، مع درجة من التعاون بين القطاعين العام والخاص، ومن خلال الخلفية التعليمية المشتركة للنخب البيروقراطية ونخب الأعمال، وكذلك عبر التغلغل الكبير، فإنها تلعب دورا مفتاحيا في توليد درجة عالية من وحدة النخبة" [6].

---

[1] عبد الله مولة، "التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية"، **التواصل**، عدد (24)، جوان 2009، ص 54.

[2] Peter Evans," The state as a problem and solution: predation, embedded autonomy, and structural change", in Stephan Haggard and Robert R. Kaufman (eds), **The politics of economic adjustmen**t, New Jersey: Princeton University Press, 1992, p 142.

[3] Andrzei Bolista, «China as a post socialist developmental state: Explaining chinese development trajectory», A Thesis submitted to the department of government of the London school of economics For the degree of doctor of philosophy, The London School of Economics and Political Sciences, p 34

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2013، "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع "،نيويورك:البرنامج، 2013،ص 69.

[5] Adekunle Amuwo, "**Constructing the democratic developmental state in Africa, a case study of Nigeria 1960-2007**", Occasional Paper n° 59, Institute for Global Dialogue, South Africa, p 08.

[6] Zia Onis, « The logic of the developmental state », **COMPARATIVE POLITICS**, Vol. (24) n°01, October 1991, New York, p 111.

ففي حين تعطى البيروقراطية مجالا كافيا لاتخاذ المبادرات، والعمل بشكل فعال فإن الهدف من النخبة السياسية هو إضفاء الشرعية على الإجراءات التي اتخذتها النخبة البيروقراطية.

ومن المتفق عليه أن الدولة التنموية تتميز عن الدولة غير التنموية من خلال: الأيديولوجية، والهيكلية، وديناميات العلاقة (الأيديولوجي / الهيكلي) تحدد الدولة التنموية عن الانواع الأخرى.

أ. أيديولوجية الدولة التنموية: وجوهرها التنموية (Developmentalist) فالدولة الإنمائية هي صديقة للتنمية، كما هي صديقة للسوق، ومن خلال سياساتها الاجتماعية المبتكرة، فهي صديقة أيضا للمواطن[1]. فهدفها الأساسي، هو ضمان النمو الاقتصادي المطرد، تعزيز عملية التراكم السريع لرأس المال، والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الاجتماعية، ورأس المال البشري، وتشكل إستراتيجية السياسة الصناعية، المكون الجوهري لنموذج الدولة التنموية[2].

ب. هيكليا (Institutional arrangement): تستمد هذه الدولة قدرتها على تنفيذ السياسات الاقتصادية بفاعلية من مزيج من العوامل: المؤسسية، التقنية، الإدارية، والسياسية. وهي دولة "قوية"، تتمتع بالاستقلالية عن القوى الاجتماعية التي قد تثني من قدرتها على تصميم، وتنفيذ السياسات واستمراريتها.

كما أنها من جهة أخرى، قد ترتبط بشبكات من العلاقات التي تربطها بفئات وطبقات، تتحالف معها في السعي نحو تحقيق الأهداف المجتمعية.

فسمات الدولة الإنمائية هي تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال المعاملة التفضيلية لبعض القطاعات، وجود قيادات ذات كفاءة، ووضع المؤسسات العامة القوية في صلب الاستراتيجيات التنموية ووضوح الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، واكتساب الشرعية من الأداء التنموي [3].والمختلف عن دور الدولة الأدنوي، كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائ، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2013، مرجع سابق الذكر، ص 69.

[2] United Nations, « Economic development in Africa: reclaiming policy space, domestic resource, mobilization and developmental states", New York: UN, 2007, p 59.

[3] برنامج الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام2013، مرجع سابق الذكر، ص 69.

الجدول رقم (21): تطوير وإحياء دور الدولة

الليبرالية / العولمة وأزمة التنمية	تجديد دور الدولة ومراقبة السوق
- عدم الاستقرار والأزمات السياسية - البطالة، الفقر المدقع، زيادة اللاعدالة الاجتماعية. - أسواق مشوهة، ممارسات غير رسمية. - مؤسسات مالية وتنظيمات طفيلية. - إهمال البنى التحتية الاجتماعية. - اقتصاد عرضة للتقلبات في البيئة الدولية. - هشاشة بسبب الحركات غير المتوقعة لرؤوس الأموال.	- تعزيز نظام سياسي قابل للتنبؤ وإعادة تأهيل دور الدولة. - أولوية التعليم، والبنى التحتية الاجتماعية. - نظام للتنسيق بين الجهات الفاعلة، الأسواق والقدرة القرارية للدولة. - إجراءات الرقابة على الموارد الوطنية للإنتاج، الدخل، العملة، تكوين رأس المال. - نظام مركزي للادخار المحلي. - انفتاح دولي متباين، وفق الأهداف الوطنية.

.**Source**: Dimitri Uzinidis et Lamia Yakoub, « Le développement dans la mondialisation: crise de la gouvernance mondiale et retour de l'état », **Recherches Internationales**, n°(84), Décembre 2008, p 125

غير أن نجاح السياسات الاقتصادية الجديدة هو بدون شك مشروط بالتنمية السياسية التي يمكن تلمسها في تطوير نظام سياسي مستقر، شفاف وفعال، وفي ذلك يمكن التفكير في الحوكمة الديمقراطية، كعنصر ذو علاقة مباشرة بنجاح هذه السياسات [1]. وهذا مايقودنا للحديث عن الدولة التنموية والديمقراطية، بمعنى هل يفترض ان تكون الدولة التنموية تسلطية؟

2. الدولة التنموية والديمقراطية: يرى "بوليستا" (Andrzei Bolesta) أنه على الرغم من عدم وجود العديد من الدراسات التي تهتم بطبيعة البيئة السياسية اللازمة لازدهار الدولة التنموية، إلا أن هذه الأخيرة قد وجدت في الأنظمة التسلطية كوريا وتايوان، وكذلك في اليابان الديمقراطية، وواقعيا كانت اليابان أول دولة تنموية في شرق آسيا[2] . فالدولة التنموية يمكن أن تكون تنموية، وفي الوقت نفسه تدعم تطور قيم الديمقراطية، حتى يعزز الاثنين بعضهما البعض.

ويشير "كابيلا ماتلوزا" (Khabela Matlosa) إلى أنه "من اجل تنمية اقتصادية قومية مستدامة، والتي تمثل المفتاح الأساسي لوجود وعمل الدولة التنموية، فإن الحوكمة الديمقراطية ضرورية"، ويبرهن على ذلك بأن فكرة الدولة التنموية الديمقراطية تجعل من تحرير (الشعب، الدولة، المجتمع والاقتصاد)، من الاستبداد الداخلي، والهيمنة الأجنبية عملية أساسية في عملية التحول الديمقراطي، الديمقراطية والتنمية، ومفهوم التحرير هنا، يشير إلى

---

(1) Dimitri Uzinidis et Lamia Yakoub, op.cit, p125.

(2) Andrzei Bolesta, "China as a development state", **MONTENEGRIN JOURNAL OF ECONOMICS**, n°05, 2007, p 107.

أن الدافع وراء الدمقرطة والتنمية لا يجب أن يكون خارجيا [1]. هذا، ويعطي "أومانو أديجيي" (Omano Edigheji) تعريفا أكثر شمولا لمفهوم الدولة الديمقراطية التنموية،بحيث تتضمن" السمات المؤسسية للدولة التنموية الكلاسيكية بالإضافة إلى الجانب الإجرائي للديمقراطية، كما أنها تقيم على نطاق واسع تحالفات مع المجتمع، وتضمن المشاركة الشعبية في الحكم والتنمية وعمليات التحول (...)، وهي تسترشد بالأهداف، التماسك والحوكمة والمساءلة الشمولية، الاستقرار، والقدرة على توليد التوافق والإجماع والمشاركة"[2].

فما تتطلبه الدولة التنموية الديمقراطية، هو نظام سياسي قادر على استيعاب المصالح، والمطالب السياسية المتنوعة"[3]. ولذلك فقد ظهر ثمة جدال بين الأكاديميين حول ضرورة "تجاوز الديمقراطية السياسية النيولبرالية إلى احتضان ومأسسة الديمقراطية الاجتماعية، والتي هي تؤكد إلى حد بعيد على التشاركية، الشمول، التمييز والمسؤولية والرفاهية الاجتماعية شكلا ومضمونا"[4].

ووفقا لهذا التصور فإن الديمقراطية والتنمية يجب أن تسيرا جنبا إلى جنب، وبعبارة أخرى، فإنها تعزز بعضها البعض، وبالتالي فإن بعض العلماء والأكاديميين يرون بأن العدالة الاجتماعية والاقتصادية هي جوهر الديمقراطية [5]. ومما تتقدم نستنتج أن الدولة التنموية والديمقراطية، غير متناقضتين مع بعضها البعض وواقعيا، يعززان بعضها، فالدولة التنموية بدون ديمقراطية، ليست فقط مستحيلة، ولكنها غير مستدامة على المدى الطويل. لأن الدولة التنموية الديمقراطية تشجع على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، المرتكز على مبادئ الحوكمة الديمقراطية، كما أنها تركز على السوق، الدولة والمجتمع. والدولة العربية وفي ظل حاجتها إلى الشرعية والمصداقية، فهي في حاجة إلى التحول من دولة ريعية إلى دولة تنموية، تقوم بالاهتمام بجدول أعمال التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقا بدلا من الاعتماد على النمو الاقتصادي المعتمد على الريع، والذي تستعمله في تكريس تسلطها، وإلى دولة تنموية ديمقراطية تهدف إلى تمكين مواطنيها سياسيا، اقتصاديا، واجتماعيا. بطريقة متبادلة وشاملة، وكجزء لا يتجزأ من هذا المفهوم هو المشاركة النشطة كشرط ضروري في التنمية وفي عملية الحوكمة. ومعنى ذلك التركيز على العمل التعاوني، والتقاليد التداولية، من خللا إدراج الأفراد معا، عبر الخطوط الحزبية، الخلفيات العرقية، والانقسامات الطبقية، من اجل الصالح العام، وتفعيل الديمقراطية التمثيلية وتدعيمها بالديمقراطية التشاركية[6].

رابعا. نحو بنية سياسية استيعابية: بناء المؤسسات والحوكمة الديمقراطية: رغم كون أن الفقر والبطالة من أهم الأسباب الكامنة وراء الحراك الاجتماعي العربي. إلا أن هذه النتائج التنموية السيئة، ترجع إلى حد كبير إلى ضعف

(1) Khabela Matlosa, “The state, democracy and development in southern Africa”, a paper presented for the 11th general assembly of CODESRIA on “**Rethinking African development: beyond impasse, towards alternatives**”, Maputo, Mozambique,(6-10 December 2005), pp 3-4.
(2) Ibid.
(3) Omano Edigheji, **“A democratic development state in Africa?”** Research report 105, Johannesburg: Center for Policy Studies, May 2005, p 09.
(4) Khabela Matlosa, op.cit, p 7.
(5) United Nations Development Program, “**democratization in a developmental state: the case of Ethiopia: issues, challenges and prospects**”, Ethiopia: UNDP, 2012, pp 14-15.
(6) Omano Edigheji, op.cit, p 09

وإخفاقات الحوكمة السياسية، من حيث الافتقار إلى آليات فعالة تمكن الشعوب من مساءلة الحكام، وإمكانية هذه الشعوب تصحيح المسارات عندما يكون للسياسات آثار سلبية(1).

ولذلك فإن المقاربة المثلى لموضوع الحريات العامة في اللحظة التاريخية التي تجتازها الشعوب العربية، هي المقاربة الديمقراطية القائمة على احترام الإرادة الشعبية، حفظ حقوق الأقلية وسلطة القانون، وتقوية دور المجتمع المدني وأجهزة الحكم المحلي باعتبارهما شريكين رئيسيين للدولة التنموية (2) . من اجل استيعاب الجماهير، وتفعيل مشاركتهم واستدامتها في كافة مراحل العملية السياسية، وليس خلال الانتخابات فقط(3).

إن الروابط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي ذات أهمية مركزية في بناء الديمقراطية في العالم العربي، كما أنها ذات أهمية في بناء التنمية وفي ذلك يرى "ستيغلتز" أن الثورة التونسية "تقف دليلا على الحاجة إلى اللعب النزيه والرأي، فبدونهما لن يكون النمو كافيا لتحقيق التنمية المستدامة" (4). وبذلك يعود إخفاق المنطقة العربية في ترجمة ثرواتها المادية إلى رفاه إنساني، بدرجة كبيرة إلى ترسخ إخفاقات الحوكمة وأهم مظاهر ذلك القصور:

1. قدرة الدولة والمساءلة.
2. تمكين المجتمعات.

ولذلك فقد جاءت مخرجات الحوارات العامة، بعد الثورات الشعبية لتؤكد على(5):

- تعزيز القيادة الشرعية من خلال انتخابات حرة ونزيهة، في جو من التنظيم والتعبير، ونجد أن ذلك يؤكد على الجانب التمثيلي للديمقراطية.
- السياسات تستجيب للاستيعاب والإنصاف، تستهدي بشراكات تشاركية شاملة بين الدولة والمجتمع.
- آليات فعالة لمناهضة الفساد.
- تسيير النفاذ، إلى المعلومات والشفافية.
- استقلال السلطة القضائية.

وضمن هذا السياق، يمكن أن نتساءل عن نوع الديمقراطية الذي يمكن أن يطبق في الواقع العربي؟

---

(1) United Nations Development Program, « Arab Development Challenges: Toward Development State in the Arab region", Report 2011, op.cit, p 12.
(2) Amor Boubakri and Susanne Lindahl, « The European union and Challenges to Democracy Building in The Arab World », Stockholm: International IDEA, 2009, p 69.
(3) United Nations Development Program, « Arab Development Challenges: Toward Development State in the Arab region ", op.cit, p 14.
(4)United Nations Development Program, « Arab Development Challenges: Toward Development State in the Arab region ", Report 2011, op.cit, p 65.
(5) Ibid.

أولا. الديمقراطية التشاركية: سبق وقدم "راولز" تصورا عن التعامل مع أزمة التمثيل السياسي التقليدي والتي أصبحت تفتقر للعدالة، ومفاده أنه لا بد من إدماج الجماهير في السياسات والمؤسسات الديمقراطية بشكل يراعي هوية ومصالح المواطنين، وبشكل يضمن تحقيق المساواة بين الجميع (التغلب على التنوع المحلي وعدم التجانس) [1].

1.وضع الديمقراطية التمثيلية عربيا: لعل ظهور عامل العنصر الهوياتي، كجزء أساسي ضمن معادلة إعادة ترتيب البيت العربي وفي القرار السياسي، ألح على ضرورة تمثيل المواطنين بمواقعهم الاجتماعية الطبيعية ضمن هذه البنى الاجتماعية، وما يكفل ذلك هو تطبيق المشاركة المباشرة لتدعيم أسس المواطنة العادلة وترسيخها.

وهناك عدد من المشاكل الخاصة التي تساهم في عجز الديمقراطية التمثيلية في المنطقة العربية وأهمها [2]:

- استمرارية الاستبداد والتسلطية والعجز التنموي.
- الافتقار إلى إرادة الالتزام بالديمقراطية، ومقاومة الأنظمة العربية للتغيير.
- ضعف المعارضة السياسية في بعض الدول، وحظرها في دول أخرى.
- انعدام البدائل الحقيقية. وتأكيد الانتخابات لاستدامة الحكام في مناصبهم.

ومن جهة اخرى فإن التزاوج بين المال والسلطة عربيا، أفرز عن ظاهرة التماهي والتداخل الكبير بين النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية على مستوى الشبكات والعلاقات القائمة بين النخبتين، وصولا إلى حد التماثل، ما جعل من تلبية مصالح النخب الاقتصادية يحتل مركز الصدارة، والأولوية على سلم أولويات النخبة السياسية، بدلا من مصالح الجماهير ولعل هذه عينة قليلة تعبر عن الأسباب الكثيرة التي أدت إلى أزمة الديمقراطية التمثيلية.

2.من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية: في إطار سعي العديد من الدول العربية إلى إحداث إصلاحات سياسية يتوجب النظر إلى التجارب التي طبقت فيها الديمقراطية التشاركية ولاقت نجاحا، حيث لم تقتصر على البعد السياسي، وإنما امتدت لتشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي، وساعدت على إحداث نقلات نوعية على مستوى المؤسسات، على مستوى الممارسة، وعلى مستوى الثقافة السياسية للمجتمع، ويتطلب تطبيق ذلك واقعيا توافر مجموعة من الآليات هي: المواطنة، المشاركة، بناء الديمقراطية من أسفل.

أ– المواطنة: وتضمن المساواة بين الجميع دون تفرقة على أي أساس كان، سواء العرق، الدين، اللغة، الجنس، فضمان المساواة بين الجميع، يشكل الأساس لضمان التمثيل الحقيقي للمصالح العامة.

[1] Rosario Tur Ausina, « The regional construction of a Citizen participation model: experiences and elements of the debate on participa tory democracy", **PERSPECTIVES ON FEDERALISM**, vol (04), issue(1), 2012, Italy: Centro Studi Sul Federalism, p 162.

[2] Amor Boubakri and Susanne Lindahl, op.cit, pp 68-69.

ب– المشاركة: لا تقتصر مشاركة المواطن في هذا الإطار، على اختيار ممثليه فقط، وإنما تستكمل ذلك، بخلق كيانات على المستوى القاعدي (Local entities)، تشارك مع الممثلين في عملية التشريع والرقابة، ويتطلب ذلك الانتقال من نموذج الإدارة المحلية إلى نموذج الحوكمة المحلية (Local governance)، الذي تتمتع فيه المناطق المحلية بقدر واسع من اللامركزية(Autonomous communities) [1].

ج– بناء الديمقراطية من أسفل: إن تفويض الممثلين من جانب المجتمع في نموذج الديمقراطية التمثيلية، يعيد إنتاج العلاقة التراتبية التقليدية من أعلى إلى أسفل.

في حين يقوم هذا النمط الحديث نسبيا من الديمقراطية، على بنية نسقية، من أسفل إلى أعلى، وتكون العلاقات القائمة على معلومات ومطالب قادمة من أسفل، وتستقبل تغذية عكسية من أعلى [2].

ويقوم هذا البناء على مبادرات أهلية، سواء منظمات أهلية أو لجان مجمعية، تشكل معا، ركيزة للعمل المجتمعي الذي يرفع المطالب للمجالس المحلية المنتخبة، ويقوم كذلك بدور رقابي على المجالس المحلية المنتخبة وصولا إلى البرلمان، وذلك عبر آليات للاستجواب سواء لممثليهم محليا أو وطنيا.

ثانيا.الديمقراطية التوزيعية: يذهب "راولز"، إلى التقليل من نزوع المجتمعات الحديثة إلى رد الفعل العنيف على أساس وحدة العقل العملي المتعالي داخل المجتمع، فالأفراد في المجتمع، هم في تنافس مستمر، وإنصاف الإجراء عن طريق حيادية التداول (كإجراء قبلي)، يقود إلى مبادئ العدالة كإنصاف كإجراء لاحق.

غير انه واقعيا "قد تكون الرغبة في العدالة، في حد ذاتها محركا للعنف" [3].لان الإحساس بالإنصاف يجب أن يكون كنتاج للإجراء التداولي القبلي بمعنى أن زوال العنف في المجتمع لا يرتبط بالديمقراطية التشاركية لوحدها، وإنما هو "الشعور العام" اللاحق بالعدالة في المجتمع، ولذلك فإن الترابط بين التداول كمسبق أولي وعدالة التوزيع في اللاحق البعدي هو شرط أساسي في مقاربة أي نظرية للعدالة في الدول العربية بعد الثورات الشعبية .وبناء عليه فإن أهم معالم النموذج الاقتصادي والاجتماعي المتسق والمستدام لما بعد الثورات العربية، يجب أن يقوم على نموذج تنموي يرتكز إلى العدالة الاجتماعية، كنموذج يصنع الرخاء من خلال المساواة في الفرص وتحسين الإنتاجية، وتوفير العمل الكريم، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية [4].

وقد دعا "راولز" في وقت مضى لحرية أو ديمقراطية تملك الملكية الخاصة (Democracy of proprety owning)، باعتبارها تهدف أساسا لتمكين الأفراد، وضمان المنافسة الشفافة والحوار العقلاني، ولذلك فإن ديمقراطية ملكية الأصول والعدالة التوزيعية، تمثل أطر متعددة الأبعاد، تمس القضايا المتعارف عليها للحوكمة

---

[1] Rosario Tur Ausina, op.cit, p 170.

[2] محمد العجاتي، كلوفيس هنريك دي سوزا، نوران احمد، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية (نماذج وتوصيات)، **أوراق البدائل**، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2001، ص 09.

[3] Jean – pierre Dupuy, **Libéralisme et justice sociale: le sacrifice et l'envie**,Paris: Hachette,Collectioc **Pluriel,** n°842, 2009, p 226

[4] ندى الناشف وزافيريس تزاناتوس، "أبسط قواعد الإنصاف"، **مجلة التمويل والتنمية**، مرجع سابق الذكر، ص 21.

الديمقراطية، واقتصاد السوق، وهي مجال لتوسيع نطاق حقوق الملكية، لتحقيق رفاهية واسعة النطاق، بدلا من إثراء القلة، وبالتالي فهناك حاجة ماسة للحصول عليها في المجتمعات العربية، وحاجة ماسة لشمولها كذلك كافة الفئات. وفي سياق مؤسسات تضمن المساءلة، الشفافية، والنزاهة من خلال توفير آليات التمثيل الديمقراطي، والقضاء النزيه، وبعبارة أخرى، يجب أن تكون ديمقراطية تملك الملكية جزء لا يتجزء من الحوكمة الديمقراطية.

وانطلاقا من ذلك فإن مقاربة النموذج الاقتصادي والاجتماعي المستدام، تقوم على[1]:

- تكافؤ الفرص الحقيقية.
- مبدأ الاستحقاق والمسؤولية.
- القضاء على المشاعر الأكثر هدما للرابط الاجتماعي الناجمة عن أوضاع الظلم الاجتماعي، الاستبداد السياسي، والتهميش الاقتصادي، وكفالة قنوات التعبير الملائمة وبذلك فهو يركز بدرجة كبيرة على رأس المال الاجتماعي بالإضافة إلى الحرية في المشاركة، والمساواة في التوزيع.

وبتركيز هذا النموذج على "العلائقية الاجتماعية"، فهو يؤكد على مركزية عنصر رأس المال الاجتماعي في الاقتصاد، ويظهر ذلك جليا في نطاق الاقتصاد المعرفي الجديد، حيث يتم التوجه نحو "توليد الموارد"، بدلا من "تخصيص الموارد"، وتشكل عناصر: الثقة، رأس المال الاجتماعي، وجماعات الممارسة، عناصر أساسية في الأنظمة التحفيزية لتوليد المعرفة والثروة، ولذلك فإن التوجه نحو مجتمعات معرفة عربية، هو عامل أساسي لبناء التنمية الإنسانية، انطلاقا من اعتبار أن المعرفة هي عماد التنمية، وسلعة ذات نفع عام تؤثر على جميع مناحي الحياة، كما أنها ضرورة للاقتصاد وتفرض نفسها عليه بشكل متزايد، وباعتبار أن المصدر الأساسي للاقتصاد في مجتمع المعرفة، لم يعد يتمثل في رأس المال المادي، أو الثروات الطبيعية وإنما في رأس المال المعرفي، فإن ذلك من شأنه تحرير المجتمعات العربية من سيطرة الريع النفطي، ولكن قبل ذلك على هذه المجتمعات تجاوز الفجوة المعرفية التي تعاني منها، والاتجاه نحو بناء اقتصاد المعرفة[2].

خامسا. نحو اقتصاد المعرفة: في خضم ثورة العلم والتقنية العالمية، بزغ توجه جديد للاقتصاد، قلب الممارسات والمفاهيم التقليدية رأسا على عقب، وغزت تكنولوجيا الاتصال والإعلام والمعلوماتية جل القطاعات الاقتصادية ومختلف مناحي حياة البشر وأصبح تطور كل دولة مرهون بمدى ما تمتلكه من معرفة، كبديل رئيسي لعنصري العمل ورأس المال، وأدى ذلك إلى خلق نمط اقتصادي جديد مقومه الأساسي المعرفة.

وترتبط قوة اقتصاد المعرفة بالتحول المتزايد في ظل الانترنت من اقتصاد تقليدي بفرص عمل محدودة، في ظل محدودية الموارد ورأس المال وقيود الاستثمارات المادية إلى الاقتصاد الريادي، يتسم بانفجار فرص الأعمال بموارد

---

[1] مراد دياني، "اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة، أو استقراء معالم النموذج اللبرالي المستدام لما بعد الربيع العربي"، **سلسلة دراسات عمران**، العدد (5)، صيف 2013، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، ص ص 27- 28.

[2] عبد اللطيف حسين حيدر، "الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة "، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة (19)، العدد (21)، 2004، ص 03.

محدودة، مما يجعل من اقتصاد المعرفة: اقتصاد الوفرة، والإفاضة في المواهب، الأفكار والموارد، وحتى في فرص العمل.

وحاول "ليندفل"(Lundvall) التركيز على عملية التعلم ودورها في إنتاج المعرفة، حيث تحدث في أنظمة الإبداع، وانعكاسها على الأهمية الاقتصادية للمعرفة، وأعتبر أن "المعرفة هي المصدر الأساسي ضمن الاقتصاديات المعاصرة وعملية

تعلمها، هي الأكثر أهمية"[1].

وقد حدد مجموعة من الخصائص للاقتصاد المعرفي أهمها[2]:

- اقتصاد المعرفة ليس اقتصاد سوق حر كما أنه ليس اقتصاد مخطط.
- في مثل هذا الاقتصاد يلعب القطاع العام وسياساته الدور الأساسي.
- مؤسسات هذا الاقتصاد، لا محدودة التطور، تخلق بيئة لممارسة التعلم التفاعلي من الإنتاج (Interactive Learning – by-production). وعملية التعلم التفاعلي بالبحث (Interactive Learning – by-searching)، التي تمثل الآليات الأساسية ومقدمة للمعرفة في اقتصاديات المعرفة.

ويرتبط ظهور اقتصاد المعرفة بالعولمة، وخاصيتها الأساسية ظهور المجتمع المعلوماتي أو المجتمع ما بعد الصناعي، هذا الأخير الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي والديمقراطي من خلال تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات (ITC)، فهناك العديد من الأكاديميين يذهبون إلى اعتبار أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل الانترنت قادرة على إحداث دمقرطة سريعة في الأقاليم المختلفة من العالم، ومنها الدول العربية في الشرق الأوسط، أين لم يتم تبني الخيار الديمقراطي[3].

---

(1) Dominique Foray, **l'économie de la connaissance**, Paris: Edition la Découverte, 2000, p 07.

(2) Frédéric Duvinage, « Economie basée sur la connaissance et gouvernance territoriale de la connaissance: Une nouvelle grille de lecturepour le developpement économique endogène au niveau territorial »,Thèse présentée a la faculté de droit et des sciences économiques pour obtenir le grade de docteur Des csiences économiques,Université de NEUCHÂTEL ,Faculté de droit et des sciences économiques,p28.

(3) Farid Shirazi, "The contribution of ICT to freedom and democracy: An empirical analysis of archival data on the Middle East", The Electronic Journal on Information Systems in Developing Countries **EJISDC**, Vol(36), n°(6), 2008, Introduction,p1.



الخاتمة

لقد شكل موضوع العلاقة بين التنمية والديمقراطية أحد أهم الموضوعات، خاصة بعد فشل الدول في تحقيق مستويات عالية (أو حتى مقبولة) من التنمية في ظل الأنظمة التسلطية، رغم تضافر الجهود والفواعل الداخلية والخارجية (المؤسسات المالية – الحكومات الداعمة، ...)، الأمر الذي استدعى البحث الجدي والعميق في الارتباطات البنائية بين التنمية كمفهوم شامل متعدد الأبعاد والمجالات والديمقراطية كمنظومة قيمية ذات أبعاد إجرائية على المستوى السياسي.

وقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع في العشرية الأخيرة من القرن الماضي، تزامنا مع إفراز المخابر الغربية لظاهرة "العولمة النيوليبرالية" التي شكلت مفهوما بديلا لعديد المفاهيم التي كانت سائدة في سياق الصراع الأيديولوجي ، وتم إعطاؤها دفعة قوية بسقوط الأيديولوجية الاشتراكية وانحسار رقعتها.

إن ظاهرة العولمة قد أفرزت تطورات بنائية ووظيفية ذات ارتباطات اقتصادية – سياسية – اجتماعية، شكلت فيما بعد توجهات نظرية عبرت عنها عديد التيارات والمدارس أو المذاهب والنيوليبرالية، وتبنتها المؤسسات المالية العالمية، التي ربطت البناء التنموي بالتوجه السياسي، سواء من خلال برامجها والمؤتمرات التي تنظمها وتشرف عليها، أو من خلال خارطة العمل والتوجيه التي تفرضها على الدول المتفاعلة معها في سياق سياسات الدعم والاقتراض.

وعليه، فإن الأمر استدعى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، من البحث في جدلية البناء، إلى وحدة المضمون والتلازم والارتباط من خلال التأسيس لمفهوم أشمل وأعم هو التنمية الإنسانية. هذا المفهوم الذي طرح على أجندة الدول والمؤسسات العالمية، وحاز على اهتمام المختصين والأكاديميين، فأعدت بشأنه الدراسات والتقارير الدورية واستخدم كمعيار لتصنيف وترتيب الدول في أعمدة وجداول التطور والعصرنة والتمدن من منظور إنساني، حيث أصبحت كل النشاطات تقاس بمدى إنسانيتها واحترام الحياة الكريمة والآمنة للبشر، هذا العنصر الذي كان مهملا كليا في السابق.

وفي سياق العلاقة –دائما- بين التنمية والديمقراطية ، فمن منظور التنمية الشاملة (التنمية الإنسانية) كلاهما يعبران عن حق من حقوق الإنسان، فلا يمكن أن يمارس الإنسان في سياق مفهوم المواطنة حقوقه السياسية المتمظهرة في المشاركة السياسية، وحرية الرأي والتعبير، والمعارضة إلا إذا كان قد استفاد من الحق في التنمية وما يترتب عليها اقتصاديا واجتماعيا.

ومن هذا المنطلق فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن ذكرها فيما يلي:

1. إن أي محاولة لتفسير ظاهرة العولمة لا يجب أن تحيد عن الموضوعية ، واعتبارها سيرورة موضوعية تاريخية مستمرة أي ضرورة الفصل بين البعد الديناميكي التاريخي الموضوعي المستمر، الذي يؤرخ له ابتداء من ستينيات القرن الماضي ومن هنا تعتبر العولمة مرادفا لعملية التحديث الغربي. والبعد السياسي الأيديولوجي

المتعلق بالقوى المعولمة، الذي تقابله اصطلاحا العولمة النيوليبرالية التي انتشرت على نطاق عالمي منذ العشرية الأخيرة من القرن الماضي، هذا الأخير يطرح الإشكاليات التالية:

- القواعد الحاكمة للعولمة غير عادلة فقد وضعت خصيصا لصالح الأقوياء والبلدان الصناعية المتقدمة ، بحيث أدت إلى زيادة إفقار الدول الفقيرة.
- العولمة النيوليبرالية تعطي الاولوية لفائدة القيم المادية على حساب القيم الإنسانية.
- أدت العولمة النيولبرالية إلى الانتقاص من سيادة الدول وحرمانها من حرية قرارها السياسي والاقتصادي ،إلى جانب اصطباغها بعقائد القوى الكبرى وعقائدها وخاصة الأمريكية منها، ودعى ذلك الى محاولة مواكبة العولمة لكن عبر انسنتها وجعلها أكثر عدالة وإنصاف وديمقراطية.
- لا تؤدي العولمة المنشودة إلى القضاء على القيم التقليدية وتهديد الهويات والقيم الثقافية المحلية ، بل إلى تمكينها التدريجي من الاستجابة للتحديات الجديدة التي فرضها تسارع وتيرة الاندماج العالمي.

2. إن أي محاولة علمية تتناول موضوع الديمقراطية، ستفتقد قاعدة تنطلق منها إلى قصدها بثبات لمعالجة ظاهرة اجتماعية حيوية ما لم تلتزم بالبحث في معطيات الواقع المعقدة والمتشابكة الأبعاد، وستسير على غير هدى ما لم تتتبع مفهوم الديمقراطية الموغل بجذوره في التاريخ ، والذي تتجاذبه الاتجاهات الأيديولوجية والفكرية من أجل أن تستوفي مفهوم الديمقراطية، بضبط دلالاتها وتطوراتها، وأهم مقوماتها الإجرائية والمعيارية المحددة لنظام الحكم.

3. في سياق التطور الحاصل في المفاهيم عادت الديمقراطية لتشكل محور الإصلاح والتغيير،وقد ارتبطت عودتها بالموجة الثالثة للديمقراطية حاملة لمطالب جديدة تتجاوز دائرة الحريات الفردية والاعتراف بمبدأ التداول، والتنافس على السلطة فمنذ بداية تسعينيات القرن العشرين، شهدت أدبيات علم الانتقال (Transilologie) اهتماما كبيرا ضمن نطاق الدراسات المقارنة، وتم صياغة "الانتقال والترسيخ"، كما حرصت هذه الدراسات على صياغة تعريف متكامل للديمقراطية ، حيث لم تعد تقتصر على الجانب الإجرائي وتوسيع نطاق الحقوق السياسية والمشاركة السياسية، وإنما أصبحت تعني وتشمل تقوية السلطة الشعبية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وقد عكس هذا المنظور الشامل للديمقراطية، التأكيد على العوامل والظروف غير السياسية، في إطار الفهم الشامل للتحول الديمقراطي، فرسوخ الديمقراطية يعود إلى اقتناع الشعوب بضرورتها اجتماعيا، سياسيا واقتصاديا، انطلاقا مما تتيحه لهم البيئة الديمقراطية من مشاركة مباشرة في صنع وتطبيق القرارات والسياسيات التي تتعلق بهم مباشرة.

4. يشير التحول الديمقراطي إلى تغيير جذري في نظام الحكم، ذو طابع مرحلي ينعكس على كافة الأبعاد المجتمعية:سياسية، اقتصادية واجتماعية. ويبقى العامل المحدد لهذه الظاهرة محل خلاف فهناك من الأدبيات السياسية من ترى في أن العامل الاقتصادي قد يكون سببا للتحول ، بالإضافة إلى أسباب انفتاح النخبة

والعوامل البنيوية.كما ارتبطت الديمقراطية بالمضمون الشامل لحقوق الإنسان، حيث ظهر اتجاه عالمي ينظر للديمقراطية على أنها الشكل الوحيد للنظم السياسية، التي تحترم كافة جوانب حقوق الإنسان المتعارف عليها في المواثيق الدولية، بما فيها التنمية، التي تم بموجب إعلان الحق في التنمية اعتبارها حقا من الحقوق الإنسانية العالمية.

5. تطورت الديمقراطية مضامينيا من كونها عقيدة إلى اعتبارها منهجا للحكم ، بحيث لم تعد تختزل في ذلك المفهوم الإجرائي السياسي الذي يعتبرها مجرد آلية انتخابية دورية، وأصبحت في أحد أوسع معانيها التشاركية، أي المشاركة في اتخاذ القرار والمحاسبة عن النتائج التي يحققها، حاملة لمشروع إصلاحي مجتمعي شامل ذو مضامين: سياسية – اجتماعية –واقتصادية يتضمن التفاعل بين مكونات وفواعل مجتمعية: اجتماعية واقتصادية وفواعل سياسية. وقد شكل ذلك فارقا مهما في دراسات الديمقراطية، لتعاد صياغتها باعتبارها قيمة عالمية، تطبق وفق خصوصيات الشعوب، ومبادئ المجتمعات وأديانها. وتستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد النظم السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها. ويتبين من وراء ذلك أن الديمقراطية قابلة للتكيف والإثراء باستيعابها التوسع الحاصل في حقوق الإنسان والمواطنة والمشاركة لعموم المواطنين بدون تمييز على أي أساس سواء العرق، الدين، الجنس أو اللغة. وتقوم على أسس الحرية العدالة والمساواة وتحتكم إلى القانون المساءلة والشفافية، وتسعى لتمكين المواطنين من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبذلك فهي لا يمكن أن تتعارض مع العرف والدين لتقبل الديمقراطية المواءمة مع التقاليد الحضارات المحلية العالمية على اختلاف أنواعها ومشاربها.

6. هذه النظرية الديمقراطية الجديدة تقوم على نقد النظرية الديمقراطية الليبرالية، وفحوى النقد يتجلى في الإخفاقات الناجمة عن تطبيقات مختلف تصنيفاتها: تمثيلية، نخبوية، تعددية، وغيرها، حيث عجزت عن تعزيز المشاركة الكاملة للشعب في صنع القرار، باعتبارها مدخلا هاما للوصول إلى نظام ديمقراطي أكثر إنصافا وعدالة، أكثر مساواة، وأكثر شرعية كذلك.

7. تطور مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي الذي يقوم على المنطق التنموي ببعديه الاقتصادي والاجتماعي المعبرين تباعا على القراءة الرأسمالية، والقراءة الاشتراكية لمفهوم التنمية، ليعبر عن قراءة جديدة تم من خلالها تجاوز الرؤية الاقتصادية القائمة على النظرة الكمية المشتملة على الدخل والمؤشرات التقنية إلى نظرة مبتكرة تتضمن متغيرات كيفية سياسية وحقوقية كحرية البشر، المشاركة السياسية، فضلا عن نوعية الحياة، وتم اعتبار الحوكمة الديمقراطية السبيل إلى تحرير خيارات الناس، وتحقيق مستويات أعلى من التنمية الإنسانية المنصفة، وقد تم تكريس هذا المفهوم ضمن أجندة المؤسسات المالية الدولية وأدبيات الأمم المتحدة، وأبرزها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، في ظل توجه عالمي نحو تكريس الديمقراطية كمقاربة ضرورية للتنمية، عن طريق المشاركة الشعبية، باعتبارها من أهم مقومات الديمقراطية ، بحيث تكفل فاعلية

وفعالية التنظيمات المجتمعية والقطاع الخاص، في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات، وفق مقاربة تنموية تشاركية.

8. إن تمكين الإنسان سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا، يشكل سبيلا لتوسيع خياراته، ويترتب على منطلق توسيع خيارات الناس، أولوية مطلقة لإعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة "فالإنسان يمارس في كل يوم خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعي وبعضها سياسي، والآخر ثقافي، وحيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خياراته في جميع ميادين سعي الإنسان، والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها.

9. النظرة إلى أنموذج التنمية الإنسانية، كأنموذج تنموي بديل يعمل على استغلال الفرص التي تتيحها العولمة، ويقلل من الأخطار التي تنجم عنها بتأكيده على تفعيل الجانب الإنساني للتنمية المرتبط بكافة الأبعاد الإنسانية، بحيث يكون الإنسان الفرد وحدة أساسية في التحليل التنموي لهذا الأنموذج. وفي هذا السياق يصبح النمو الاقتصادي، من منظور التنمية الشاملة مدخلا ماديا له أهميته، ولكن ليس هدفا في حد ذاته. لتصبح التنمية من المنظور الإنساني تعبر عن تنمية الإنسان، بتمكينه من حقوقه السياسية (الديمقراطية)، الاقتصادية (تنمية مادية) والاجتماعية (تنمية اجتماعية). إن فشل الأطر المؤسسية والنظريات الاقتصادية في تنمية الإنسان طرح ضرورة تواجد الإطار السياسي الملائم للتنمية من خلال الحوكمة الديمقراطية كآلية سياسية مؤسسية تبحث في شرعية الأنظمة السياسية ، وتكفل تحقيق التنمية عبر تصحيح الخلل الوظيفي المتزايد في الفعل العمومي.

10. وقد جاء أنموذج التنمية الإنسانية، ليؤكد على أهمية دور الدولة في التنمية، واضطلاعها بوظائف معينة في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي، وتكفلها بالعدالة الاجتماعية والإنصاف والعدل. إذ يؤكد هذا الأنموذج على ضرورة تدخل الدولة لتوزيع العوائد بالاستناد إلى مقاربة إعادة التوزيع مع النمو، فضلا عن أن أنموذج التنمية البشرية يشير إلى تحقيق تنمية ديمقراطية، من خلال التفاعل بين فواعل ثلاث هي: الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

11. شكلت العلاقة بين التنمية والديمقراطية مجالا للسجال العلمي والسياسي، فعكست الأدبيات النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية دلالات قيمية وإيديولوجية تعبر عن الأنماط الحضارية الغربية، هذه الأخيرة التي سعت العولمة إلى كونتنها من خلال فرض تبني المسار التنموي الغربي الليبرالي سياسيا واقتصاديا، كما تم فرض اتجاه الارتباط بين السياسة والاقتصاد قد كانت نقطة البدء مع ظهور دراسات المنظور التنموي، وقد غلبت عليها النظرة المعيارية التي تتضمن فرض منظومة القيم الغربية وتهدف لتغليب المركزية العرقية الغربية، وخاصة منها الأوروبية، وفي ذلك أدى التوسع

والتسارع في ديناميكية العولمة، لإعطاء دفعة قوية للتنظير الغربي الليبرالي ونشر قيمها السياسية والاقتصادية على نطاق عالمي.

12. ذهبت العديد من الدراسات إلى اعتبار أن تحقيق التنمية الاقتصادية يعد شرطا أوليا لتحقيق الديمقراطية، وانطلاقا من هذه الفرضية ظهر الأنموذج التنموي التحديثي، الذي يحتوي جميع الأبعاد النظرية للعلاقة في اتجاه جعل المتغير الاقتصادي، متغيرا أصيلا، تتشكل بخصائصه وتتحدد باقي المتغيرات الأخرى ،فبالاعتماد على النظرة المادية تتجه الأدبيات المنضوية ضمنه إلى إقامة علاقة طردية حتمية لازمة أو سببية، بين التنمية الاقتصادية كمتغير مستقل والتنمية السياسية كمتغير تابع، وقد ساد المنظور التحديثي في الفكر الغربي، في الفترة اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية وتفرعت عنه أدبيات الاقتصاد السياسي الجديد في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، التي ترى بالترابط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية أي بين الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي . كما شكلت نهاية الحرب الباردة نقطة انعطاف في مسيرة نظرية التحديث والتنمية السياسية حيث تم إحياؤها من جديد، وظهرت نسخة تحديثية منقحة تلقي الضوء على الموجة الديمقراطية الثالثة، أطروحة السلام الديمقراطي، والتغيرات القيمية على غرار المساواة بين الجنسين وحقوق الجندر.

13. يذهب أنصار مسار "الديمقراطية أولا" إلى اعتبار أن الديمقراطية تؤسس لقيام التنمية الاقتصادية ،لكن لا يجب أن تختزل في مجرد كونها آلية انتخابية، وإنما يجب أن تتجاوز ذلك المفهوم إلى آخر أشمل، تكون لها من خلاله آثار واضحة على المشروع التنموي، وتضمن مشاركة الناس بشكل متصل ومستمر في صنع القرار بعد الانتخابات، بحيث تؤثر الجهود الجماعية للأفراد على فرص حياتهم، وتقدم تعبيرا عمليا لحياة منظمة يمكن التنبؤ بها للناس، تولد الإنصاف، العدالة في السلطة، وفي توزيع الموارد، وتمكين الناس، وبهذا المضمون ستكون الديمقراطية حتما وسطا ملائما لتحقيق نمو اقتصادي مطرد، وظروف معيشية عالية الجودة.

14. من خلال ما تقدم في سياق البحث في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية تبين أن هناك مستويين للتحليل، **الأول** مستوى التنمية الاقتصادية كمرادف للنمو الاقتصادي، الذي اعتمدت عليه العديد من الدراسات فقد يكون مؤشرا للتنمية الريعية، ولا يعبر عن مستوى متقدم للتنمية الاقتصادية، وعليه فإن نتائج الدراسات التجريبية لا تزال غير حاسمة في تأكيد طبيعة العلاقة ،والبناء الشرطي بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. وذلك لعدم تبلور شكل وطبيعة التأثير وفق قاعدة منطقية، تؤدي مقدماتها إلى نتائج محددة وموضوعية. **المستوى الثاني** هو مستوى التنمية الإنسانية، ومن هذا المنظور تكون العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية علاقة تفاعلية أساسها التأثير المتبادل. باعتبارهما متكاملان ويعززان بعضهما البعض، فقدجاء التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2002، ليسلط الضوء على الركن الثالث من إستراتيجية التنمية الإنسانية في القرن الواحد والعشرين: تعزيز المشاركة من خلال الحوكمة

الديمقراطية، فالمشاركة تعزز الوكالة الفردية والجماعية، وتنبع أهميتها من كون أن الفعل الجماعي (Collective Action)، من خلال الحركات الاجتماعية والسياسية، يشكل دائما محرك التقدم للقضايا المركزية في التنمية الإنسانية.

أما بالنسبة للعالم العربي فنخرج بالنتائج التالية:

1. إن العالم العربي ليس ببعيد عن هذه التحولات الكونية، ويعتبر من أكثر المناطق في العالم تأثرا بالمسارات العالمية في الربط بين التنمية والديمقراطية، ولعل ذلك راجع للعديد من الأسباب والخلفيات، ومن أهمها: التخلف الاقتصادي، وضعف الهيكلة الاقتصادية، وجعل ذلك الاقتصاديات العربية خاضعة في تحصيل مداخيلها على ثروة طبيعية ناضبة ، تخضع أسعارها للتقلبات في أسعار الأسواق العالمية ، وربط الدول العربية بعلاقة تبعية بالمنظومة العالمية ، ودورانها اللانهائي في الحلقة المفرغة للاملاءات والشروط الخارجية ، تارة بجعلها ترزخ تحت ظل المشروطية الإقتصادية، وتارة أخرى بفرض شروط سياسية، وعليه فقد:

- جسد الواقع العربي مقاربتين في سياق التطورات الاقتصادية والسياسية ، تمثلت الأولى في تسبيق البناء الاقتصادي لتحقيق تنمية مادية، مع تأجيل التأسيس السياسي للنظام والمنظومة الديمقراطيين.

كما انتقل فيما بعد إلى تبني مدخل سياسي للتنمية الاقتصادية تمثلت في البناء الإجرائي للديمقراطية من خلال تبني إصلاحات سياسية مست البنى والتكوينات الرسمية من خلال الانتخابات التشريعية والمحلية الرئاسية التعددية، والبنى الاجتماعية — السياسية من خلال إقرار التعددية الحزبية لتفعيل مشاركة المجتمع في التقرير الاقتصادي والسياسي. لكن الملاحظ هو فشل المدخل الاقتصادي في تحقيق الديمقراطية وفشل التوجه الديمقراطي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو ما جعلنا أمام تحدي بناء مفهوم جديد للعلاقة .

2. في استجابة الحكومات العربية لدعوات الإصلاح الديمقراطي، فإن هذه الأخيرة قد بدأت تظهر تغييرات في طريقة الأداء، باتجاه الانفتاح الديمقراطي، اتخذ أشكالا جديدة عن ممارسة السياسة العربية، أهمها: المشاركة السياسية، تعديل السلطات داخل مؤسسات الحكم، وتمثل بعضها الآخر، في زيادة نشاط المجتمع المدني في توزيع الحيز المتاح للشعب، والدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية، وذلك في محاولة لتجسيد الحوكمة الديمقراطية معياريا بإدراك مشروعية السلطة من قبل الشعب، المشاركة في صنع القرار على كافة المستويات، وخدمة الصالح العام، من خلال الثقافة الإنسانية في تسيير الشؤون العامة.

وعمليا بالدمقرطة ومشاركة المجتمع المدني، تحسين الفعالية والكفاءة التنظيمية والتسيير العقلاني، وترسيخ مبادئ الاستجابة والشفافية، وإذا كان من الواضح في ذلك الطلب على " **قوة الدولة**" بدلا من "**تسلطية الدولة**"، فإن الدول العربية عملت على تكريس التسلطية.

3. إذن تشكل أنظمة الحكم من منظور التنمية الإنسانية حلقة جوهرية في بناء القدرات وتوظيفها، ولذلك فإن المواطن العربي، إلى جانب افتقاره لأشكال رأس المال التقليدية وقصور القدرات الإنسانية العربية وقلة توظيفها، فإنه يفتقر كذلك للحرية في اتخاذ القرار الاقتصادي والسياسي.

4. يعكس الواقع العربي الإخفاق الكبير الذي أظهرته النخب الحاكمة العربية في عجزها عن إدراك حقيقة العولمة، ومن خلفها المجتمعات ذاتها التي عاشت في كنف الريعية ما جعلها عاجزة عن المبادرة.

5. تتسم عولمة العالم العربي بسمات تميزها عن مسارات العولمة بقية المناطق في كونها عولمة اجبارية ارتبطت غالبا بمبادرات خارجية قادتها الدول الكبرى، ولذلك فهي لا ترتبط باستراتيجية واعية وقادرة على استيعاب الفرص وتجنب المخاطر.

6. إن تصعيد وزيادة عمليات النمذجة القيمية في أرجاء العالم العربي أدى إلى تجاوز، واستبعاد الخصوصيات والأبعاد المحلية العربية، هذه الأخيرة ، وفي ظل بعد آخر وفاعل آخر من فواعل العولمة ألا وهو ثورة المعلومات والاتصالات ، تم الإظهار عن أهميتها وضرورة مراعاتها في أي مقاربة تنموية تتطلع لأنسنة العولمة ومواكبتها عربيا ، عن طريق تكوُّن وعي عربي موحد بضرورة التزامن بين المتغيرين يشكل الإنصاف والعدالة نقطة الالتقاء بينهما.

وهذا ما سوف يقدم كإجابة عن الإشكالية المطروحة لهذه الدراسة.

لقد أثبتت الحلول المتلاحقة التي تبنتها الدول العربية عجزها عن تغيير الواقع التنموي اقتصاديا وسياسيا، ونتج عن ذلك التأسيس للنظم الاستبدادية، وتكريس التخلف والتبعية الاقتصادية وانعدام العدالة الاجتماعية، وعليه، فإن التحدي التنموي في عصر العولمة يطرح أمام الدول العربية ضرورة الانطلاق في البناء التنموي الشامل من واقعها الثقافي والقيمي وفق معطياته ومتطلباته.

ولذلك يمكن أن نقدم مجموعة من الاقتراحات منها:

1. إن أيّ مقاربة تنموية عربية يجب أن تنطلق من استراتيجيات جامعة بين المتغيرين السياسي والاقتصادي من خلال:

- اعتبار الديمقراطية قيمة إنسانية عالمية.
- الجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية في مضمون واحد مع الاهتمام بالأنسنة.
- بناء المؤسسات الضامنة للإنصاف كنقطة التقاء لمختلف جوانب التنمية الشاملة.

2. يعكس دور الدولة في بناء التنمية الإنسانية، فعالية دورها في إطار الحوكمة الديمقراطية، وترجع إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي إلى إخفاق نظم الحوكمة والهياكل المؤسسية، وظهور

العديد من النقائص والسلبيات على الدور التنموي للدولة، وبناء على ذلك ظهرت الحاجة إلى توفير إطار سياسي إصلاحي يقوم على التحول الديمقراطي وإصلاح الدولة والسلطة السياسية.

3. إن نمط ديمقراطية المشاركة كفيل بتحقيق كافة متطلبات التنمية الإنسانية،وتدعيمه بالعدالة التوزيعية لعوائد النمو الاقتصادي. فمشاركة الأفراد في تحديد الأولويات التنموية التي تهمهم، ستؤدي لا محالة إلى تنميتهم اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا، وهي مدخل أساسي لتحقيق الأبعاد الاقتصادية –الاجتماعية الأساسية للتنمية الإنسانية، متمثلة في:

- النمو الاقتصادي
- المستوى التعليمي.
- التمتع بالحياة الصحية.

4. تفعيل دور الدولة االعربية الاقتصادي للخروج من الحلقة المفرغة للريعية، من أجل بناء عقد اجتماعي جديد قوامه المساءلة المتبادلة. وحسب الأدبيات المتداولة، فإن للدولة التنموية خصائصها الهيكلية الوطنية والثقافية، وذلك على خلاف الوصفة النيولبرالية الأرثوذوكسية التي تقوم على إملاء وصفة واحدة على الجميع، وفي ذلك توجه نحو التركيز على الخصائص الثقافية.

وقد يدعونا ذلك في النهاية إلى محاولة أخرى للبحث في التنمية والديمقراطية ، غير أنه في هذه المرة عبر متغير وسيط هو الثقافة العربية هل تمكن للديمقراطية والتنمية وبالتالي الربط بينهما أم العكس هو الصحيح؟



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر والمراجع :

-القرآن الكريم.

1- الكتب(Books) :

1. إبراهيم، سعد الدين، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.
2. إبراهيمي، عبد الحميد، **العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997.
3. أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث** ،القاهرة:الدار الجامعية،2003/2002.
4. أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (محرران)، **حال الأمة العربية (2011-2012)، معضلات التغيير وآفاقه** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2012.
5. ـــــــ، ـــــــ، **حال الأمة العربية (2006-2007)، أزمات الداخل وتحديات الخارج**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.
6. احمد، رفعت سيد، الدين والثورة، القاهرة: الدار الشرقية، 1989.
7. حرب، أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1987.
8. ألبرتين، روبرت (محررا)، **أطوار التطور الرأسمالي الازدهارات والأزمات والعولمات**، ترجمة :عدنان حسن، بلغراف، 2001.
9. ألموند،جابريل وباويل، جي. بنجهام الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر :نظرة عالمية** ، ترجمة هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.
10. أمين، سمير وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة: المغرب العربي** ، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.
11. الأنصاري، محمد جابر، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، 1995.
12. أولوكوشي، أديبايو وآخرون، **استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا**، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2003.
13. أيزنشتات، س.ن. ، **تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف والاستمرار والتغير** ، (ترجمة: مها بكير)، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،2002.
14. الأيوبي، نزيه ناصيف، **العرب ومشكلة الدولة**، بيروت: دار الساقي، 1992.
15. الببلاوي، حازم، **النظام الاقتصادي الدولي من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، الكويت :سلسلة عالم المعرفة، 2001.
16. بدران، ودودة وآخرون، **المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية** ، الجزءان الأول والثاني، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2003.
17. بشارة، عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية، (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2008
18. بكار، عبد الكريم، **مدخل إلى التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية**، دمشق: دار القلم، ط1، 1999.
19. بلقزيز، عبد الإله (محررا)، **رياح التغيير في الوطن العربي، حلقات نقاشية عن مصر – المغرب – سورية** . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011.
20. بن بلة ، أحمد، حوارات: سامي لطيف، **استرداد المستقبل رؤية استشرافية للمستقبل العربي الإسلامي** ، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995.
21. بن خلدون، عبد الرحمان، **المقدمة**، تحقيق حامد أحمد الطاهر، القاهرة، دار الفجر للتراث، 2004.
22. بن سلطان، عمار، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2011.

23. بنسعيد، العلوي سعيد وآخرون، **المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2001.
24. بوتنام، روبرت، كيف تنجح الديمقراطية:تقاليد المجتمع المدني في ايطاليا الحديثة،ترجمة ايناس عفت:القاهرةالجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية،2006.
25. بيرو، فرانسوا، **فلسفة لتنمية جديدة**، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1983.
26. بيلس، جون وسميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
27. التميمي، رعد سامي عبد الرزاق، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، الأردن: دار دجلة، ط1، 2008.
28. التميمي، عامر ذياب، **السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2005.
29. تيللي، تشارلز، **الديمقراطية**، ترجمة: محمد فاضل طباخ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2010.
30. ثابت، أحمد وآخرون، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
31. الجابري، محمد عابد و آخرون **التنمية البشرية في الوطن العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1995
32. الجابري، علي عبد الكريم، **دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن**، الأردن: دار دجلة، 2012.
33. جيدنز، أنطوني، **الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية**، ترجمة مالك عبيد وآخرون، بنغازي: دار الرواد، 1999.
34. حامد، سهير، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007.
35. حجاج، قاسم، **فجر العولمة الجديدة: مدخل معرفي وصفي وتأريخي إلى إشكاليات العلاقات الدولية المعولمة و إلى المساهمات الناقدة والمناهضة لــ "العولمة الأخيرة" والمتطلعة لــ "عولمة بديلة**، الجزء الأول، غرداية :دار نزهة للألباب،، 2013، ط1، 2013.
36. ـــــــ، ـــــــ، **فجر العولمة الجديدة:دراسة لعينة من الأطروحات الأكاديمية والسياسات الحكومية و النضالات الاجتماعية الناقدة والمناهضة للعولمة الأخيرة والمتطلعة لعولمة بديلة**،الجزء الثاني، غرداية :دار نزهة للألباب، 2013، ط1، 2013.
37. حسنين، توفيق إبراهيم، **النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.
38. ـــــــ، ـــــــ، **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (1981–2005)**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006.
39. الحسين، أحمد مصطفى، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، الأردن: مطبعة الجامعة الأردنية، 2002.
40. حلاوة، جمال وصالح، علي، **مدخل إلى علم التنمية**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2009.
41. الحوراني، هاني وآخرون، **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، المشرق العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998.
42. خليل، عبد الله، **الدليل التشريعي العربي للمنظمات الأهلية، ودليل مقارن للتشريعات**، مصر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006.
43. داهل، روبرت أ، **عن الديمقراطية**، ترجمة: أحمد أمين الجمل، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 2000.
44. دي مونتسكيو، شارل، **روح الشرائع**، (ترجمة: عادل زعيتر)، ج1، وردت في محاضرة كارل بوبر، **في الحرية والديمقراطية**، (ترجمة :عقيل يوسف عيدان)، الكويت: مركز الحوار للثقافة (تنوير).
45. رواية، حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002.
46. زايد، مصطفى، **التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962–1980**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
47. زرنوقة، صلاح سالم و السيد، مصطفى كامل (محرران)، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، ا لقاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2006.
48. زكي، رمزي، **الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر ومشكلات الرأسمالية المعاصرة**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1997.
49. زمام، نور الدين، **القوى السياسية والتنمية: دراسة في علم الإجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
50. زهران جمال علي، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2005.
51. الزيات، ا لسيد عبد الحليم، **التنمية السياسية (دراسة في علم الاجتماع السياسي)**،الجزء الأول:**الأبعاد المعرفية والمنهجية**،مصر:دار المعرفة الجامعية،2002.
52. زياني، صالح و بن سعيد، مراد، **الحوكمة البيئية العالمية، قضايا وإشكالات**، باتنة، دار قانة للنشر، ط1، 2010.
53. سعيد، إدوارد، **الاستشراق: المعرفة – السلطة الإنشاء**، ترجمة: كمال أبو ديب، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984.

54. سلامة، غسان (محررا)، **الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي" ندوة"**، ج2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
55. السيد، مصطفى كامل (محررا)، **الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر**، مصر: شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، 2007.
56. الشطي، إسماعيل وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006.
57. شفيق، محمد، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، (ب.س.ن)
58. الشهابي، عمر هشام (محررا)، مجموعة مؤلفين، "**الخليج 2013، الثابت والمتحول**"، مركز الخليج لسياسات التنمية، 2013.
59. شومبيتر، جوزيف أ، **الرأسمالية والاشتراكية، والديمقراطية**، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2011.
60. هانتنغتون، صامويل، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة** ، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي ومؤسسة تعزيز الديمقراطية والتغيير السياسي في الشرق الأوسط، ط1، 1993.
61. ـــــ، ـــــ، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين** ، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت ومصرـــ:دار سعاد الصباح للنشروالتوزيع، 1991.
62. الصوراني، غازي، **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط3، 2010.
63. عارف محمد نصر، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
64. ـــــ،ـــــ، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي** ، بيروت:المعهد العالمي لفكر الإسلامي، ط4، 2006.
65. عاشور، أحمد صقر، **إصلاح الإدارة الحكومية: آفاق إستراتيجية للإصلاح الإداري والتنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995.
66. العاني، أسامة عبد المجيد، **المنظور الإسلامي للتنمية البشرية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2002.
67. عبد الزهرة، فيصل يونس،**مرجعيات الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة**،الإسكندرية،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2002 .
68. القصبي، عبد الغفار رشاد، **الحراك السياسي وإدارة الصراع**،الكتاب الثاني، جامعة القاهرة :مكتبة الآداب،ط2، 2006.
69. ـــــ، ـــــ، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، القاهرة:دار الأصدقاء للطباعة والنشر،2003.
70. عبد الفضيل، محمد، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، الكويت:سلسلة كتب عالم المعرفة، 1978.
71. عبد الله، عبد الخالق، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**، الكويت: عالم المعرفة، 1989.
72. العبد الله، مصطفى محمد وآخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999.
73. عزي، الاخضر وجلطي، غانم، " **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد: إسقاط على التجربة الجزائرية** "، الكويت: مكتبة منظمة الشفافية الكويتية، 2005.
74. علام، سعد طه، **التنمية والدولة**، ط2، القاهرة: دار طيبة، 2004.
75. عوض، محسن وخميس، كرم (محرران)، **الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي** ، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2013.
76. غليون، برهان، **الدولة والدين**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.
77. الغنوشي، راشد، **الحريات العامة في الدولة الإسلامية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.
78. فؤاد عبد الله، ثناء، **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
79. فوكوياما، فرانسيس، **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرون** ، ترجمة: مجاب الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007.
80. ـــــ، ـــــ، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.
81. فرجاني، نادر، **التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رؤية مستقبلية**، عمان: مؤسسة عبد المجيد شومان، 2001.
82. فريدمان، ميلتون، **الرأسمالية والحرية**، ترجمة مروة عبد الفتاح شحاتة، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2011.
83. قنديل، أماني ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، القاهرة: الشبكة العربية لمجتمع المدني، 2008.

84. ـــــــ، ـــــــ، **العمل الحقوقي والتأثير (سلسلة بناء قدرات المجتمع المدني)**، مصر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
85. القرضاوي، يوسف، **أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة**، بيروت: مؤسسة الرسالة،1983.
86. القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية (نظريات، سياسات وموضوعات)**، الأردن: دار وائل لنشر، 2007.
87. القويسي،حامد عبد الماجد، **التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات الواقعية، والآفاق المستقبلية** ، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، 2011.
88. الكايد، ز هير عبد الكريم، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.
89. الكتبي، ابتسام وآخرون، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.
90. الكواري، علي خليفة وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
91. ـــــــ، ـــــــ، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.
92. لوب، جاك، **العالم الثالث وتحديات البقاء**، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، الكويت: عالم المعرفة، 1998.
93. ماكمايكل، فليب، " العولمة أساطير و حقائق"، في تيمونز روبيرت و آمي هيت، **من الحداثة إلى العولمة**، الكويت: مطابع السياسة، 2004.
94. مسعد، نيفين عبد المنعم وسليم، محمد السيد (محرران)، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997.
95. مصطفى، عادل، **فقه الديمقراطية**، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2012.
96. المغيربي، محمد زاهي بشير، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، بنغازي: جامعة قان يونس، ط2، 1998.
97. المنوفي، كمال والصواني ، يوسف محمد (محرران)، **الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (ندوة)**، بنغازي: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط1، 2006.
98. المودودي، أبو الأعلى، **الإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة**، ترجمة: خليل الحامدي، دار القلم، 1991.
99. نصر الدين، إبراهيم (محررا)، **أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي** ، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005.
100. الهرماسي، محمد عبد الباقي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.
101. هلال، علي الدين وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 1998.
102. الورثان، عدنان بن احمد، **مشروع تطبيق الجودة الشاملة**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط2، 2008.
103. وهبان، أحمد، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، القاهرة:الدار الجامعية،2002/2003.
104. ووتربوري، جون وآخرون، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين، سياسات الانفتاح في العالم العربي، /الإسلامي** ، غسان سلامة (معد)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000.
105. يس، السيد، **الحوار الحضاري في عصر العولمة**، القاهرة :دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2002 .
106. Crocker, David .A,**Ethics of global development: agency, capability and deliberative democracy**, New York: Cambridge University Press, 2008.
107. Agh,Attila, **Emerging Democracies in East Central Europe, and the Balkans**, U.K: Edward Elgar, 1998.
108. Almond ,Gabriel .A and Verba,Sidney, **The Civic Culture**, Boston: Little Brown Company, 1965.
109. Badie,Bertrand, **Le développement politique**, Paris: Economica, 3ème Ed, 1984
110. Balta, Paul et Rulleau ,claudine, **L'Algérie des Algériens 20 ans après, Collection Enjeux Internationaux**, Paris: Edition Ouvrières, 1998.
111. Bellina, Séverine, Magro Hervé, et De Villemeur Violaine, **La gouvernance démocratique :Un nouveau paradigme pour le développement ?**,Paris :Edition Karthala,2008.
112. Bensagui Naciri,Abdelali et Bazika,Jean Christophe Boungou, **Repenser les économies africaines pour le développement**, Dakar: CODESRIA , 2010.

113. Berberoglu, Berch, **The political economy of development: development theory and the prospects for change in the third world** , N.Y : University of New York Press, 1992.
114. Berger, Gilda, **Kuwait and the rim of Arabia: Kuwait, Bahrain, Qatar, Oman, United Arab emirates, Yemen, people's democratic republic of Yemen,** New York : Watts, 1978.
115. Berlin,Isaiah, **Four essays on liberty ,Oxford** :Oxford university press, 1969 .
116. Bertrand, Badie et Guy ,Hermet, **Politique Comparée**, Paris : Presse Universitaire de France, 1990.
117. Camau ,Michel et Martinez ,Louis, **L'autoritarisme dans le Monde Arabe**, le Caire : CEDEJ, Collection Débats, 2005.
118. Chevalier, Jaque, **L'état post moderne**, 2eme édition, Paris : L.G.D.J.Série politique35, 2004.
119. Dahl, Robert.A ,Shapiro, Ian, Cheibub, José Antonio, **The Democracy Source Book**, Cambridge, Massachusetts, London: The Mit Press, 2003.
120. Dahl ,Robert . A,**Democracy and its critics,** New Haven CT: Yale University, Press, 1989.
121. Daniel ,Archibugi et-al , **Re-imagining political community: studies in cosmopolitan democracy**, U.K : Polity Press.
122. Decriaud, Michel Bacot, Joubert, Jean –Paul et Plantin, Marie – Claude, **La sécurité international d'un siècle à l'autre,** Paris : L'Harmattan, 2002.
123. Deneulin ,Séverine and Shahani ,Lila , **An introduction to the Human Development and Capability Approach: Freedom and Agency,** UK: Earth Skan, 2009.
124. Diamond,Larry, **Developing democracy: towards consolidation**, Baltimore, John Hopkins University Press, 1999.
125. Dobson, Lynn and Follesdall, Andreas , **Political theory and the European constitution**, London & New York: Routledge, 1st published, 2004.
126. Drèze ,Jean and Sen ,Amartya**, India: Development and Participation,** Delhi: Oxford University Press, 2002.
127. Dryzek, John S et al (eds),**The Oxford Handbook of political theory**,New York :Oxford university press,1rst pub,2006.
128. Dupuy, Jean – pierre, **Libéralisme et justice sociale : le sacrifice et l'envie**,Paris :Hachette,Collection **Pluriel,** n°842, 2009
129. Foray,Dominique, **l'économie de la connaissance**, Paris : Edition la Découverte, 2000.
130. Fridriche Von Hayek,**The road of Serf dom:Text and Document** ,University of Chicago press,2007.
131. Fung, Archon and Wright ,Eric Olin, **Deepening Democracy: Institutional Innovations in Empowered Participatory Governance,** New York: Collection Verso, The real Utopia Project, 1rst Pub, 2003.
132. Gaudin, Jean Pierre, **« Pourquoi la gouvernance?**, Paris: Presse de Sciences Politique, 2002.
133. Giddens ,Anthony, **The Consequences of Modernity** ,Cambridge :Polity press, 1990.
134. Guzzini ,Stefano, **Realism in International Relations and international political economy :the continuing story of a death foretold** ,U.K :Psychology press,1998.
135. Hadenius ,Axel , **Democracy's victory and crisis**, Cambridge: Cambridge University press, 1997.
136. Haggard ,Stephan and Kaufman, Robert R. , **The politics of economic adjustmen**t, New Jersey: Princeton University Press, 1992. Dryzek, John. S et- al , **The Oxford Handbook of political theory**,New York :Oxford university press,1rst pub,2006.
137. Hardin,Russell , **David Hume**, **moral and political theorist**, Oxford University Press, 1st published, 2007.

138. Hay, Collin, lister, Michael and Marsh, David,**The State:Theories and Issues**, New York:Palgrave Mac Millan,1st published,2006.
139. Held ,David ,**Models of democracy**,3rd edition ,Cambridge: Polity Press ,2006.
140. Inglehar t,Ronald, **Modernization and Post Modernization: Cultural, Economics and Political Change in 43 Societies**, Princeton, New jersey: Princeton university press, 1997.
141. Inglehart ,Ronald and Welzel, Christian, **Modernization, cultural change and democracy , the human development sequence**, New York: Cambridge University Press, 2005.
142. Karl, Terry, **Democracy over a barrel : oil, regime change and war**, California : Center for the Study of Democracy, 2008.
143. Khor, Martin ,**Rethinking Globalization: Critical Issue and Policy Choices,** London : Zed books, 2001.
144. Korany,Bahghet, Brynen,Rex and Noble, Paul, **Political liberalization and democratization in the arab world, theoretical perspectives** , Boulder:Lynne Rienner publishers, 1995.
145. Kuznets, Simon, **Economic development, the family, and income distribution :Selected essays**, New York: Cambridge university press, 1989.
146. Lipest,Seymour Martin ,**Political man**, New York: Double Day Company, 1983.
147. Luciano ,Giacomo (ed), **The Arab state**, London: Routledge ,1990.
148. Lyotard, Jean François, **The post modern condition :A report on knowledge**, Manchester: Manchester University press,1984.
149. Mahbub, Ul Haq, **Reflections on human development**, New York: Oxford University Press, 1995.
150. Mittelman, James .H, Globalization **:Critical Reflections**, Boulder : Lynne Reinner, 1996.
151. Norris, Pippa ,**Making democratic governance work, How regimes shape Prosperity,Welfare,and Peace,**N.Y:Cambridge University Press2012.
152. O'Neill, Martin and Williamson, Thad, **Property Owning Democracy: Rawls and Beyond**, UK: Blackwell Publishing ltd, 1st publishing, 2012.
153. Pierre, Jon , **Debating Governance: Authority, Steering and Democracy**, Oxford: Oxford University Press, 2000.
154. Popper, Karl**, All life is problem solving**, London: Rutledge, 1st published, 1999.
155. Potter, David**, Democratization, democracy –.from classical times to the present**, Cambridge. UK: Blackwell Publishers, 1997.
156. Potter, David S, Goldblatt , David, , Kiloh, Margaret and Lewis ,Paul , **Democratization** , Cambridge: Polity Press,1997.
157. przeworski, Adam , Alvarez ,Michel E, cheibub,José Antonio, Limongi,Fernando, **Democracy and development: political institutions and well being in the world, 1950- 1990**, Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
158. Ranney, Austin ,**Governing: An introduction to political sciences,** 7th ed, New Jersey: Prentice Hall International Inc ,1996.
159. Rawls ,John ,**A theory of justice**, USA :Harvard UniversityPress,1971.
160. **—, —, A theory of justice revised edition**, New York University Press, 1991
161. Ritzer ,George (Ed), **The Blackwell Companion to Globalization**, USA: Blackwell Publishing LTD, 2007.
162. Robertson ,Roland, **Globalization: Social theory and global culture,** 1st published, London: SAGE publications LTD, 1992.
163. Schumpeter, Joseph Alois, **Capitalism, socialism and democracy,**USA:Harper and Row publishers,Inc.
164. Sen,Amartya ,**Development as freedom**, London: Anchor Books, 1999.

165. Shapiro, Ian and Cordon ,Casiano Hacker, **Democracy's Value,** Cambridge: Cambridge University Press, 1999.
166. Slater, Robert et al , **Global transformation and the Third World**, Boulder, Lynn Rinner, 1992.
167. Stiglitz, Joseph, **Un autre monde, contre le fanatisme du marché**, trad : Paul Chemla, ED :Fayard , 2006.
168. Wiarda, Haward .J, **New directions in comparative politics**, Boulder: West View Press, 1991.
169. Yoshika ,ZU Sakamato , **Global transformation: challenges to state system**, New York: The United Nations University, 1994.

2- **الدوريات والمجلات العلمية (Periodicals And scientific Magazines):**

1. إبراهيم، سعد الدين وآخرون، "مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، السنة (13)، العدد(138)، أوت 1990.
2. أحرشاو، الغالي، "السياسة التعليمية، وخطط التنمية العربية"، **مجلة الجامعة المغاربية**، العدد (08)، السنة (04)، طرابلس، الجامعة المغاربية، 2009.
3. أمين أحمد، "العولمة والدولة"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (228)، 1998 .
4. بدروني، فاطمة ، "التحول الديمقراطي والهندسة الانتخابية في المجتمعات متعددة الاثنيات"، **دفاتر السياسة والقانون** ،جامعة ورقلة:كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد أفريل 2011.
5. بلقزيز، عبد الله، **أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي** (حلقة نقاشية)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2 نوفمبر 2009. مولة، عبد الله، "التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية"، **التواصل**، عدد (24)، جوان 2009 .
6. بن عنتر، عبد النور الدولة والعولمة وظهور مجتمع مدني عالمي، **مجلة شؤون الشرق الأوسط**، العدد(107)، صيف2002.
7. تاكسانة، عمار، "العولمة، مفهومها وتأثيرها على العالم العربي"، **فكر ومجتمع**، العدد (10)، أكتوبر 2011.
8. جبريل، محمود، ورقة عمل مقدمة في الحلقة النقاشية "ليبيا إلى أين"، **المستقبل العربي**، السنة (35)، العدد (399)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2012.
9. حتي، ناصيف، "مستقبل العلاقات الأوربية العربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية"، **المستقبل العربي**،العدد (2)، السنة (18)، مارس 1996.
10. حسن، عمار علي، "التكافؤ الاقتصادي والديمقراطية"، **كراسات إستراتيجية**، العدد (135)، السنة (14)، 2004.
11. حمداني، محمد و كربالي، بغداد، "استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر"، **مجلة علوم إنسانية**، العدد(45)، 2010.
12. حوحو، أحمد صابر، "مبادئ ومقومات الديمقراطية"، **مجلة المفكر**، بسكرة: جامعة محمد خيضر، ك لية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (05).
13. حيدر، عبد اللطيف حسين، "الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة "، **مجلة كلية التربية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة (19)، العدد (21).
14. دايموند، لاري، "دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية "، **مجلة أوراق ديمقراطية**، العراق: مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العدد 03، جويلية 2005.
15. دياني، مراد، "اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة، أو استقراء معالم النموذج اللبرالي المستدام لما بعد الربيع العربي"، **سلسلة دراسات عمران**، العدد (5)، صيف 2013، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات.
16. زرنوقة، صلاح سالم ، "أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** العدد(36)،خريف 2012.
17. سايح، بوزيد، "سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد، وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية"، **مجلة الباحث**، العدد (10)، 2012.
18. سلامة، معتز، "الإصلاح السياسي، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية"، **كراسات إستراتيجية**، العدد 175، 2005.

19. شرف، سمير وآخرون، "الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام الصناعي السوري في إطار التجربة الماليزية وصولا إلى اقتصاد السوق الاجتماعي"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد (30)، العدد (1)، 2008.
20. شلش، زكريا، "التعديلات الدستورية والطريق إلى الديمقراطية"،**مجلة الديمقراطية**،العدد (25)، جانفي 2007.
21. عابد، جورج ت.، "وعد ... لم يتحقق، لماذا تخلفت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النمو والعولمة"، **مجلة التمويل والتنمية** ، واشنطن: صندوق النقد الدولي، مارس 2003 .
22. عبيرات، مقدم، و قري، عبد المجيد، "العولمة وتأثيرها على الاقتصاد العربي"، **مجلة الباحث**، العدد (01)، 2002.
23. عوني، مالك، "الدولة المأزومة: ديناميات التفكك والوحدة في العالم العربي بعد ثورات الربيع"، **السياسة الدولية**، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(195)، جانفي 2014.
24. غربي، محمد، "الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية"، **دفاتر السياسة والقانون**، أفريل 2011.
25. غليون، برهان، "أفاق الديمقراطية في البلاد العربية"، **بريق**،العدد (1)، المؤسسة العربية للديمقراطية، أكتوبر 2009.
26. فرجاني، نادر، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، **المستقبل العربي**، العدد (283) ، سبتمبر 2002.
27. فرحي، محمد، "سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام: الإطار العام والمقومات"، **مجلة الباحث**، العدد (2)، 2002.
28. فوزي، سامح، "الحوكمة"، **مفاهيم**، العدد(10)، أكتوبر 2005.
29. قبانجي، جاك. أ، "لماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس ومصر مقاربة سوسيولوجية"، **إضافات**، العدد (14)، ربيع 2011.
30. قوريش، نصيرة، "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،العدد (6)،جوان 2011.
31. كمال، محمد "الديمقراطية على الأجندة الأمريكية"،**مجلة الديمقراطية**،العدد(13)، جانفي 2004.
32. المالكي، أمحمد، "العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية: المجال العام والمواطنة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** العدد(13)، شتاء 2007.
33. محمد، وارث، "الفساد وأثاره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد(08)، جانفي 2013.
34. محمود،عباس فاضل، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق "، **مجلة الأستاذ**، العدد 203، بغداد: كلية التربية، 2012.
35. مصباح، زايد عبيد الله، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، **المستقبل العربي**، السنة (35)، العدد (403)، سبتمبر (2012)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
36. مفتاح، عبد الجليل، "دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغربي العربي"، **مجلة المفكر**، بسكرة:جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (5).
37. موساوي عبد الله، "دور الدولة في التنمية البشرية في البلاد النامية في ظل العولمة"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد(06) أفريل2010.
38. مولة، عبد الله، "التحكم في التبادل الحر والتنمية: من الدولة الراعية إلى الدولة التنموية"، **التواصل**،، عدد (24)، جوان 2009.
39. ناصوري، أحمد "النظام السياسي وجدليته الشرعية والمشروعية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد (02)، 2008.
40. هاقان قوناش، أنور، "الصحة وقضايا الصحة العامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: العلاقة بين الدخل والصحة"، **مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية**، 2004.
41. الهياجنة، عدنان، "التنمية السياسية: قراءة في المفاهيم والنظريات"، **مجلة الديمقراطية**، العدد (25)، السنة (7)، جانفي 2005.
42. وارث، محمد، "الفساد وأثاره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، **دفاتر السياسة والقانون** ، العدد(08)، جامعة ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جانفي2013.
43. وحيد، مريم وشحاتة، دينا، "محركات التغيير في العالم العربي"،**السياسة الدولية**،السنة (47)،العدد (184)، افريل2011.
44. وديع، محمد عدنان، "مفهوم التنمية"، **جسر التنمية**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد 1، جانفي 2002.
45. وزارة الصحة، "إدارة الاتصال الحكومي"، نور الصحة، العدد (2)، مارس 2012، الإمارات العربية المتحدة.

46. يسين، السيد، "الطريق الثالث: أيديولوجيا سياسية جديدة"، **السياسة الدولية**، العدد(135)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999.
47. يعقوبيان، منى،"دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، المبادرات الأوروبية"، **قراءات إستراتيجية**،السنة (10)، العدد(2)، فيفري 2005.

48. Alan, Richards, « Economie imperatives and political system », **MIDDLE EAST JOURNAL**, vol(47), N°(02), 1993.
49. Arat ,Zahra .F, « Democracy and economic development: modernization theory revisited", **COMPARATIVE POLITICS**, vol(21), N°(01), October 1988.
50. Awaseyi ,Oyekan Adeolu, " Democracy and Africa's search for development", **THE JOURNAL OF PAN AFRICAN STUDIES**, vol (03), n° (01), Septembre 2009.
51. Beetham David , **«** Freedom as the foundation **», JOURNAL OF DEMOCRACY**, vol (15), n° (4), 2004.
52. Bénicourt, Emmanuelle, "Amartya sen, une nouvelle ère pour le développement ? ", **TIERS MONDE**, volume (47), N°(186), Juin 2006.
53. Bernhar ,Gunter .G, and Van Der, Hoeven Ralph, "The social dimension of globalization Review of the literature", **INTERNATIONAL LABOUR REVIEW**, vol (143), n° (1-2), 2004.
54. Bertin, Alexandre, « L'approche par les capabilites d'Amartya sen: une voie nouvelle pour le socialisme libéral **», Cahiers du GRETHA**, n° (9), France: Université Montesquieu Bordeau 4, 2008.
55. Bhagwari, Jagdish, « Democracy and Development: Crual Dilemma or Symbiotic Relationship », **REVIEW OF DEVELOPMENT ECONOMICS**, vol (06), n°(02), 2002.
56. Bhardwaj ,Rahul, Ansari, Shahanawaz, and Rajput, Y.S, « Human development » **INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC RESEARCH, ENGINEERING & TECHNOLOGY**, vol(1), issue (5), August 2012.
57. Bolesta, Andrzei, "China as a developmental state", **MONTENEGRIN JOURNAL OF ECONOMICS**, n°(05), 2007.
58. Bresson, Jean– Cartier, « Comprendre et limiter les violences : une présentation », **TIERS MONDE**, Tome (44), N°(174), 2003.
59. Brown ,David and Hunter, Wendy," Democracy and Social spending in Latin America1980-1992",**AMERICAN POLITICAL SCIENCE REVIEW, vol** (93), n°(04), December 1999. Bhagwari, Jagdish, « Democracy and Development: Crual Dilemma or Symbiotic Relationship », **REVIEW OF DEVELOPMENT ECONOMICS**, vol (06), n°(02), 2002.
60. Camau ,Michel, « Globalisation démocratique et exception autoritaire arabe », **CRITIQUE INTERNATIONALE**, n° (30), Janvier 2006.
61. Carothers ,Thomas, **«** The end of the transition paradigm », **JOURNAL OF DEMOCRACY**, vol(13),n°(1),2002.
62. Clerc, Marie, Gaini Mathilde et Blanchet, Didier. **« Les préconisations du rapport Stiglitz – Sen- Fitoussi: quelques illustrations », L'ECONOMIE FRANçAISE**, édition 2010.
63. Cling ,Jean Pierre et-al, « La Banque Mondiale, Entre Transformation et Résilience », **CRITIQUE INTERNATIONAL**, n° (53), Novembre 2011 .
64. Dalton, Russel .J, Shin, Doh .C and Jon, Willy, « Understanding democracy: Data from unlikely places **», JOURNAL OF DEMOCRACY**, volume (18), N°(04), October 2007.
65. De Mesquita ,Bruce Bueno and Downs, George .W, "Development and Democracy", **FOREIGN AFFAIRS**, vol(48), N°(05), sep – October 2005.
66. Diamond, Larry, "Economic Development and Democracy Reconcidered", **AMERICAN BEHAVIORAL SCIENTIST**, vol (35), n° (4-5), March-June1992.

67. Ehteshami ,Anoushi Ravan and Murpphy,Emma. C , “Transformation of the corporatist state in the Middle East”, **THIRD WORLD QUARTERLY,** Vol (17), N° (04), 1996 .
68. Fukuda–Parr, Sakiko, « The human development paradigm: operationalising Sen’s ideas on capabilities», **FEMINIST ECONOMICS**, vol (9), n° (2, 3), 2003.
69. Habermas, Jurgen , “Three normative models of democracy, democratic and constitutional theory today”, **CONSTELLATIONS**, volume (1), N° (01), 1994.
70. Haggard, Stephan and Kaufman,Robert. R, **“** The political economy of democratic transitions”, **COMPARATIVE POLITICS**, vol (29), N°(3), April 1997.
71. Huber, Evelyne , Rueschemeyer, Dietrich, and stephans, John D, “The impact of economic development on democracy”, **JOURNAL OF ECONOMIC PERSPECTIVES**, vol (7), n° (03),1993.
72. Huntington, Sammuel. P, «After twenty years: The future of the third wave”, **THE JOURNAL OF DEMOCRACY**, vol (08), N° (04), October 1997.
73. Huntington, Samuel, **«** The change to change : modernization, development, and politics », **COMPARATIVE POLITICS**, vol(3), issue(3), april 1971.
74. Inglehart, Ronald, “Globalization and post modern values**”** ,**THE WASHINGTON QUARTERLY**, Vol(23) ,N°(1), Winter 2000.
75. Inglehart, Ronald, and Welzel,Christian ,” How Development Leads to democracy:what we know about modernization” **FOREIGN AFFAIRS**,vol(88),n°(2) March-April 2009.
76. Inglehart,Ronald, Baker ,Wayne .E, “Modernization, cultural change and the persistence of traditional values**”. AMERICAN SOCIOLOGICAL REVIEW**, vol (65), N°(1), February 2000.
77. Jamo, Idris Ahmed, “Democracy and development in Nigeria, is there a link?” **ARABIAN JOURNAL OF BUSINESS AND MANAGEMENT REVIEW**, Vol (03), n° (03), October 2013.
78. Johnson, Craig, **«** Local democracy, democratic decentralization and rural development: theories, challenges and options for policy**”**, **DEVELOPMENT POLICY REVIEW**, vol (19), n° (4), 2001.
79. Kappen ,Thomas Risse,”Ideas do not float freely :Transnational coalitions,domestic structures, and the end of the cold war”, **INTERNATIONAL ORGANIZATION**, vol(48), n°(02), spring1994 .
80. Lacroix, Isabelle et St–Arnaud ,Pierre Olivier, **«** La gouvernance: tenter une définition **»**, **Cahiers de Recherche en Politique Appliquée**, Vol (04), N°(03), Automne 2012, Université de Sherbrooke.
81. Laidi ,Zaki , « Le temps mondial Enchaînements, disjonctions et médiations » ,**Les Cahiers du CERI ,** n° (14) , 1996.
82. Lawson, Stephanie, “Conceptual issues in the comparative study of regime change and democratization”, **COMPARATIVE POLITICS**, vol(25), 1993.
83. Liftwitch, Adrian, ”Governance, The state, and the politics of development”, **DEVELOPMENT AND CHANGE**, vol(25),n°(02),1994.
84. Linz, Juan josé , Stepan, Alfred “Toward consolidated, democracies”, **JOURNAL OF DEMOCRACY**,vol(7), n°(2).
85. Mainwaring, Scott and Pérez – Linan ,Anibal, « level of development and democracy: Latin American exceptionalism 1945-1996 **», COMPARATIVE POLITICAL STUDIES,** vol (36), n°(9), October 2003.
86. Marshall, Christian ,“The European community and the Arab world “, **HARVARD MIDDLE AND ISLAMIC REVIEW**, vol(1), n(2), November 1994.
87. Mcfaul ,Michael, **«** The Fourth Wave of Democracy and Dictatorship : Non Cooperative Transition in The Post Communist World », **WORLD POLITICS**, vol(54), n°(02), 2002.
88. Merrien, Francois Xavier, "De la gouvernance et des Etats-providence contemporains", **REVUE INTERNATIONALE DES SCIENCES SOCIALES**, n°(155), Mars 1998.

89. Milner, Helen V, « Globalization, development, and international Institutions: normative and positive perspectives", **REVIEW ESSAY**, December 2005, vol (03), N° (04), December 2005.
90. Munch ,Gerardo .L, "Democratic transitions in comparative perspective", **COMPARATIVE POLITICS**, N°(06), April 1994.
91. Neep, Daniel, "Dilemmas of democratization in the middle east: The forward strategy of freedom" **MIDDLE EAST POLICY,** vol(11), n°(03).
92. Onis, Zia, « The logic of the developmental state », **COMPARATIVE POLITICS**, Vol. (24) n°01, October 1991.
93. Ottaway ,Marina and Carothers ,Thomas, «Think again: Middle east Democracy», **FOREIGN POLICY**,(November- December) 2004.
94. Persson Torsten and TabelliniGuido,"Democracy and Development: The devil in the details", **AMERICAN ECONOMIC REVIEW**, vol (96), n° (2), December2005 .
95. Philippe ,Schmitter and Karl, Terry Lynn, "What democracy is…and is not?", **JOURNAL OF DEMOCRACY,** vol (2), n° (03) summer 1991.
96. Przeworski, Adam and Limongi ,Fernando, **"**modernization: theory and facts**", WORLD POLITICS**, vol(49),n°(2), 1997.
97. Rhodes ,R.A.W,"The new governance: Governing without government"**, POLITICAL STUDIES, XLIV, 1996.**
98. Ross, Michael .L, "Will oil drown the Arab spring?", **FOREIGN AFFAIRS**, vol (90), n°(05), (Sep-Oct)2011.
99. Schneider, Freidrick, Buehn, Andreas, and Montenegro, Claudio, « New estimates for the shadow economies, all over the world », **INTERNATIONAL ECONOMIC JOURNAL,** Vol (24), N° (04),2010.
100. Schwarz, Rolf, "The political economy of state formation in the Arab middle east: rentier states, economic reform, and democratization", **INTERNATIONAL POLITICAL ECONOMY,** vol 15, n°04, October 2008.
101. Sen ,Amartya, **«** Democracy as a universal value **», JOURNAL OF DEMOCRACY**, vol (10), N°(03), 1991.
102. Shirazi, Farid, "The contribution of ICT to freedom and democracy: An empirical analysis of archival data on the Middle East"**,** The Electronic Journal on Information Systems in Developing Countries **EJISDC**, Vol(36), n°(6), 2008.
103. Sirowy, Larry and Inkeles, Alex,"The effects of Democracy on Economic Growth and Inequality",**A REVIEW STUDIES IN COMPARATIVE INTERNATIONAL DEVELOPMENT**,vol(25),n°(1),Spring 1990.
104. Snyder, Richard, " Explaining transition from néo-patrimonial dictatorships ", **COMPARATIVE POLITICS**, vol(24), July 1992 .
105. Stepan, Alfred and Skach ,Sinday, "Constitutional frameworks and democratic consolidation: parliamentarianism versus presidentialism"**, WORLD POLITICS**, vol (46), N° (01), October 1993.
106. Tipps, Dean. C, « Modernization theory and the comparative study of societies: a critical perspective", **COMPARATIVE STUDIES IN SOCIETY AND HISTORY**, vol (15), Issue (2), March 1973.
107. Tsai, Kelles .S "Marketization without democratization in china", **JOURNAL OF USA MARKETS AND DEMOCRACY**. Vol (13), number(06), June 2008.
108. Tur Ausina, Rosario, " The regional construction of a Citizen participation model: experiences and elements of the debate on participa tory democracy", **PERSPECTIVES ON FEDERALISM**, vol (04), issue(1), 2012, Italy: Centro Studi Sul Federalism.
109. Uzunidis,, Dimitri et Yakoub, Lamia, « Le développement dans la mondialisation: crise de la gouvernance mondiale et retour de l'état », **RECHERCHES INTERNATIONALES**, n° (84), Décembre 2008.

110. Waffort ,Francisco .C, « What is a new democracy? », **INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL, vol** (36), May 1993.

3– التقارير (REPORTS) :

1. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، دائرة البحوث الاقتصادية، " **الاقتصاد العربي بين تحديات المرحلة الجديدة والعقبات المتجذرة، ما هي مرتكزات الإصلاح والأفاق حتى عام 2015**؟ القاهرة،أكتوبر 2013.
2. أسعد، راجي، رودي فهيمي، فرزانة (معدان)، " **الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: فرصة ديمغرافية أم تحدي؟**"، تقرير موجز رقم 13، القاهرة:المكتب المرجعي للسكان، 2007.
3. الأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة الستون)، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005، (A/RES/60/1)، 24 أكتوبر2005.
4. الأمم المتحدة، اللجنة الدولية لحقوق الإنسان، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**، المادة 25.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية،" **خلق الفرص للأجيال القادمة** "، عمان: أيقونات للخدمات المطبعية، 2002.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004،" **نحو الحرية في الوطن العربي**"، عمان: المطبعة الوطنية، 2004.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2005، "**نحو نهوض المرأة في الوطن العربي**"، عمان: المطبعة الوطنية،2005.
8. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2009،"**تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**"، بيروت: شركة كركي للنشر، 2009.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1994،"**أبعاد جديدة للأمن البشري**"،نيويورك:البرنامج،1994.
10. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2013 ، "**نهضة الجنوب :تقدم بشري في عالم متنوع** "،نيويورك:البرنامج، 2013.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2008،"**محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم**"،نيويورك:البرنامج،2008.
12. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نورلاندر، بيتر (محررا)، تقرير حول "**حرية التعبير في العراق: التطورات الأخيرة**"،، المملكة المتحدة: البرنامج والمادة 19، 2007.
13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، تقرير حول"**مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم** "،1998.
14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003 "**نحو إقامة مجتمع المعرفة**"،عمان:المطبعة الوطنية، (2003).
15. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 1997، " **التنمية البشرية في خدمة التقليل من الفقر** "، نيويورك:البرنامج،1997.
16. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بيان صحفي حول تقرير تحديات التنمية في الدول العربية، 2011.
17. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2010، "**الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية** "، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2010.
18. برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، " **صحة الأسرة العربية وتحديات العولمة** "، مصر: مطبعة جامعة الدول العربية، ط2، 2007.
19. البنك الدولي، تقرير حول:" **تعزيز مكاسب تقليص الفقر والتنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**"،2006.
20. تيد، نانسي، "**عملية التنمية الديمقراطية، إطار تحليل ومقدمات منهجية**"**، ورقة عمل** ، المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية، جوان 1996.

21. جامعة الدول العربية، الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العربي للاتصالات والمعلومات :" **نحو تفعيل خطة عمل جنيف**"، رؤية اقليمية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية، 2005.
22. جامعة الملك عبد العزيز، "التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول"، سلسلة دراسات **نحو مجتمع المعرفة**، جدة: مركز الإنتاج الإعلامي، 1427 هـ.
23. جمعية التنمية الصحية والبيئة، " **الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر: دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية** "، القاهرة: برنامج السياسات والنظم الصحية، 2005.
24. حافظ، محمود وآخرون، **حالة الأدبيات الموضوعة حول المجتمع المدني في دول مجلس التعاون الخليجي**، البحرين: المركز الوطني للدراسات.
25. دايموند، لاري، " **الحوكمة الديمقراطية وأداء الديمقراطية**"، واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، (Center for International Private Enterprise an Affiliate)
26. سالم، بول، "**الدولة العربية: هل تمكن التنمية أم تعرقلها**"، سلسلة أوراق كارينغي، العدد (21)، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، أفريل 2010.
27. العجاتي، محمدو دي سوزا، هنريك كلوفيس واحمد، نوران، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية (نماذج وتوصيات)، **أوراق البدائل**، القاهرة: روافد للنشر والتوزيع، 2001.
28. غالي، بطرس بطرس، "**التفاعل بين الديمقراطية والتنمية**"، تقرير، باريس: اليونسكو، 2003.
29. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، المجموعة الإحصائية للمنطقة العربية، العدد32، نيويورك: الأمم المتحدة، 2012.
30. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، شهيدة الباز (محررة)، تقرير بعنوان: ا"**النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة: دراسة حالة جمهورية مصر العربية**"، نيويورك: الأمم المتحدة، 2006.
31. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،"**مذكرة حول سياسات المحتوى الرقمي العربي**"،نيويورك:الامم المتحدة،2013 .
32. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير" **التجارة والتنمية**"، جنيف: أونكتاد، 2013.
33. المؤسسة الدولية للانتخابات والديمقراطية، أيوب، أيمن (معدا)، "**الديمقراطية المحلية في العالم العربي : مقاربة استنادا إلى التقارير الوطنية في الأردن، مصر، المغرب، اليمن**"، التقرير الإقليمي، السويد:IDEA، 2010.
34. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، تقرير حول:" **الديمقراطية في التطوير والتنمية، مشاورات عالمية حول دور الاتحاد الأوروبي في بناء الديمقراطية**"، السويد: IDEA، 2009.
35. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، "**الديمقراطية في العالم العربي 2000-2004** "، تقرير، السويد: IDEA.
36. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، **تعزيز "الديمقراطية والسلام والأمن: دور الأمم المتحدة**"، ستوكهولم: IDEA، 2010.
37. مارتن، إيفان، "**أداء سوق العمل وتدفقات الهجرة في الدول العربية المتوسطية، منظور إقليمي**"، (تقرير)، إيطاليا: مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، معهد الجامعة الأوروبية، 2009.
38. المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد**، فلسطين: المركز، 2011.
39. المركز الوطني لحقوق الإنسان، محمد علوان (محررا)،" أوضاع حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2011"، التقرير السنوي الثامن، عمان :2012.
40. معهد الدراسات الأمنية، تحرير: كافومبا سواري، إسحاق وآخرون، **تقرير** عن مؤتمر "**نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال أفريقيا وتداعياتها**"، جنوب أفريقيا.
41. مكتب العمل الدولي، "**أرضيات الحماية الاجتماعية من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة**"، التقرير الرابع لمؤتمر العمل الدولي (الدورة 101، 2012) جنيف: مكتب العمل الدولي، ط1، 2011.
42. منصور، محمد إبراهيم، " **الطريق الثالث: خيار الألفية الثالثة** "، **قضايا مستقبلية،القاهرة:** مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مركز الدراسات المستقبلية، فيفري 2007 .
43. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC)، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون، 2009.

44. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية،، " **نحو فضاء عربي للتعليم العالي:التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية"** التقرير الإقليمي عن المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي"انجازات التعليم العالي في البلدان العربية وتحدياته 2009/1998، القاهرة :(أيام 31 مايو – 2جوان 2009)"، بيروت،2009.

45. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير العالمي "**من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة**"، باريس: اليونسكو، 2005.

46. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تقرير حول " **خارطة الطريق الديمقراطية والتجديد في العالم العربي : اليونسكو تواكب عمليات التحول الديمقراطي**"،باريس: اليونسكو، 2011.

47. منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وزارة التنمية والتعاون الدولي، المعهد الوطني للإحصاء، "**المسح العنقودي متعدد المؤشرات : تونس 2011– 2012** "، نوفمبر 2013.

48. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، تقرير :"**الإجماع الدولي، العناصر الأساسية للديمقراطية** "، برلين، 2011.

49. منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، "**عدالة اجتماعية لحقبة عربية جديدة: تعزيز الوظائف والحماية والحوار في منطقة متغيرة**"، تقرير النتائج الإنمائية (2011/2010)، بيروت: منظمة العمل الدولية، 2013.

50. منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية، "**نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة**" ، بيروت: منظمة العمل الدولية، 2013.

51. منظمة العمل العربية، عبد الله، أحمد مصطفى (محررا)، "**نحو سياسات وآليات فاعلة**"، موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، القاهرة، 2008.

52. منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربي الثاني حول "**التشغيل والبطالة في الدول العربية**"، القاهرة، 2010.

53. ميلر، لوريل إيي مارتيني، جيفري، "**التحول الديمقراطي في العالم العربي: توقعات ودروس مستفادة من حول العالم**"، مؤسسة راند: معهد أبحاث الدفاع الوطني، 2013.

54. نادجروكيفيتش، آنا، "**حقوق الملكية والتنمية والتحولات الديمقراطية: الطريق إلى الأمام**"، قضايا الإصلاح الاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة واشنطن:(CIPE).

55. Abdelatif, Adel .M, "**Good governance and its relationship to democracy and economic development",** UNDP: Regional Bureau for Arab States (RBAS), 2003.
56. Annan ,Kofi, « **In the larger freedom, towards development, security, and human development rights for all** », Report of the Secretary General (A/59/2005) March, 2005.
57. Betham ,David and others**," Democracy: it's principles and achievement"**, Geneva: Inter Parliamentary Union, 1998.
58. Boubakri ,Amor and Lindahl ,Susanne, « The European union and Challenges to Democracy Building in The Arab World », Stockholm: International IDEA, 2009.
59. **Déclaration universelle sur la démocratie**, Le Caire : Conseil Interparlementaire, (16 septembre 1997).
60. Democracy Comission (TASC), and Democratic Dialogue, The Report **« Engaging citizens: the case for renewal in Ireland"**, 1st published, Dublin: Beta print Limited, 2005.
61. Development Studies Program, The American University and Institute Research Washington DC, and International Centre for Ethnic Studies, Kandy, Srilanka ,"**Democracy and democratization in developing countries**", Series on democracy and health, Data for decision making project Department of population and international health, Boston, Massachusetts: Harvard school of public health.
62. Dodgson ,Richard, Lee, Kelley and Drager ,Nick, "**Global Health Governance: a conceptual review**", World Health Organization: Department of Health and Development, 2002.
63. Edigheji, Omano, **"A democratic development state in Africa?"** Research report 105, Johannesburg: Center for Policy Studies, May 2005.
64. European Commission, Publication Unit , "euro Mediterranean partnership/Barcelona declaration ",Euro-Mediterranean Conference, Barcelona,27-28 November 1995.

65. Fitoussi, J-P, Sen, A et Stiglitz, J.E, " **Mismeasuring Our Lives: Why GDP Doesn't Add Up**", New York: The New Press. (Original report, 2009 ; New Press edition, 2010) Also available at http://www.stiglitz-sen-fitoussi.fr/ En/index.htm (accessed May 16, 2011).
66. Fond Arabe de Développement Economique et Sociale, et PNUD, rapport arabe sur le développement humaine, 2002.« **Créer des opportunités pour les générations futures** ».Amman : Imprimerie Icône, 2002
67. Grefft ,Alami, **«Comprendre le développement humain** »,Rapport, Maroc : Ministère du développement sociale, de la famille et de la solidarité, 2006.
68. Idrissa Mohamed Ouédraogo, **« Concepts fondamentaux du développement** », Rapport, Burkinafaso : Université de Ouaga 2, juin 2009.
69. International Institute For Democracy and Electoral Assistance **",International Electoral Standard: guidelines for reviewing the legal frame work of elections"**, Stockholm: IDE A , 2002.
70. Kr Znarie ,Roman, **" Making democracy work for pro-poor development**", Report based on meetings of Commonwealth Expert Group on Development and Democracy, London: Commonwealth Secretariat, Marlborough House, October 2003.
71. Morris, Tim, Richmawi, Mirvat, "**Overview of civil society in the Arab world",** Praxis paper, n°(20), International NGO Training and Research centre (INTRAC),October 2007.
72. PNUD, Rapport mondiale sur le développement humain 2000, **Droits de l'homme et développement humain**, Bruxelle: de Boeck & Larcier, 2000.
73. Ramadan, Tariq, « **Egypt: transition to democracy** », in the Arab spring: implication for British policy, London: Conservative Middle East Council, October2011
74. The Economist, the economist intelligence unit, democracy index2011,"Democracy under stress", Report, 2011
75. UNDP, Human World Development Report, **"Deepening democracy in fragmented world"**, New York: Oxford University Press, 2002.
76. United Nation Development Program, Human Development Report, 1993, New York : Oxford University Press, 1993
77. United Nations Development Program, " **Arab Development Challenges: Toward Development State in the Arab region** ", Report 2011, Egypt: Regional Centre for Arab States, 2011
78. United Nations Development Program, "**democratization in a developmental state: the case of Ethiopia: issues, challenges and prospects**", Ethiopia: UNDP, 2012.
79. United Nations Development Program, Annual report of human development 2006, "**Global partnership for development"**, New York: UNDP, Office of communications.
80. United Nations Development Program, Human Development Report1990, **"Defining and Measuring human development"** New York: Oxford university press,1990.
81. United Nations, " **Economic development in Africa: reclaiming policy space, domestic resource, mobilization and developmental states**", New York: UN, 2007.
82. United nations, Department of Economic and Social Affairs, "**Globalization and the state: challenges for economic growth and human development**", 'St/ESA/PAD/SER.E/80), New York, United Nations, 2004.
83. United Nations, Department of Economic and Social Affairs: **« Engaged Governance: a strategy for mainstreaning citizens into the public policy processes »**, New York: United Nations, 2005
84. United States Institute of Peace, Special Report, N° 127, October 2004.
85. United Nations Development Program, Hoover ,Jeff (Ed), "**Governance for the future: democracy and development in the least developed countries",** Report**,** UNDP, 2006
86. United Nations Development Program, "**Governance for sustainbale human development**", New York: UNDP, 1997.

87. World Bank, “A **decade of measuring the quality of governance, governance Matters”**, 2007, World Wide Governance Indicators 1996-2006, Washington DC: World Bank Institute, 2007.
88. World Bank, « **Gonvernance and development** », Washington DC: World Bank, 1992.

4- الملتقيات والندوات (Siminars And Forums) :

1. بودخدخ، كريم بودخدخ، مسعود، "رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي "، ورقة بحث مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول : " **دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول** "، جيجل (جامعة محمد الصديق بن يحي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يومي (20، 21 نوفمبر 2011).
2. جقمان، جورج، "مخاطر الديمقراطية في بداية التحول السياسي "، **آفاق برلمانية**، المجلد (15)، العدد (4)، (مداخلة وردت في المؤتمر السنوي رقم 17: "**الثورات العربية تحديات فكرية وسياسية**"، رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، يوم28 سبتمبر 2011).
3. حميدوش، رياض، "تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول : " **التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر**"، الشلف، يومي(15-17 ديسمبر 2008).
4. الحولي، عليان عبد الله والحولي، فادي عبد الله ، " **التعليم الالكتروني ودوره في تعزيز مجتمع المعلومات في فلسطين** "، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي،البحرين:الجامعة الخليجية، (أيام 4-5 أفريل 2012)
5. خطاب، عبد الله شحاتة، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية"ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي " **دور الدولة في الإقتصاد المختلط** "،مركز شركاء في التنمية (PID)،أيام(7-8) أفريل2012).
6. دوابة، أشرف محمد، "التنمية البشرية من منظور إسلامي"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث حول: " **واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"**، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، يومي (27/26 نوفمبر 2007).
7. سلامة، غسان، "**أفكار أولية عن السوق الأوسطية"** ، ورقة بحث قدمت في الندوة الفكرية حول" **التحديات الشرق اوسطية الجديدة والوطن العربي**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
8. صادق، علي توفيق ، "تطور دور الدولة في التنمية: قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية "، المؤتمر العلمي العاشر، " **الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية"**، (19-20 ديسمبر 2009)، بيروت: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
9. طرشونة، لطفي، "منظومة الحكم التسلطي والانحراف الاستبدادي"، سلسلة " **ملفات"**، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2011.
10. عارف، محمد نصر، "**في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها** "،الندوة الاقتصادية الدولية:" **دور الوسطية الاقتصادية في التنمية والتطوير الإجتماعي**"،لبنان:جمعية العزم والسعادة الاجتماعية، (28أوت2008).
11. عباس، سعد خضير، السيفو وليد إسماعيل، "اقتصاد المعرفة وضرورات التنمية الشاملة في البلدان العربية"، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الدولي السنوي الخامس" **اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية**"، عمان: جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، قسم العلوم المالية و المصرفية.
12. علة، مراد و سالت، محمد مصطفى، "الحوكمة والتنمية البشرية ... مواءمة وتواصل مع الإشارة إلى الحالة الجزائرية"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني بعنوان: "**التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات**"، الشلف: جامعة حسيبة بن بو علي، يومي (17-17 ديسمبر 2008).
13. غرايبية، مازن، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية" في **الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة** ، أعمال الملتقى الدولي الأول لكلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2004.
14. قرم، جورج، "دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي قضايا وآفاق"، بحث مقدم في إطار فعاليات ندوة حول :"**القطاع الخاص ودوره في التنمية بالدول العربية، الواقع وآفاق المستقبل**"، القاهرة: البنك الإسلامي للتنمية، ماي 2003.
15. مرزا، علي، "**العراق: الواقع والآفاق الاقتصادية"**، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول لشبكة الاقتصاديين العراقيين، بيروت، (30 مارس – 1 أفريل 2013.

16. مساهل، ساسية، "المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية"، مداخلة قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول "**الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**"، سطيف: جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام (20-21 أكتوبر 2009).

17. النابلي، مصطفى، "تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويلة الأمد في الدول العربية"، بحث مقدم في مؤتمر مؤسسة الفكر العربي أيام (4-6 مارس 2003)، بيروت.

18. النجار، باقر، "المجتمع المدني في الوطن العربي، واقع يحتاج إلى إصلاح"، ورقة بحث مقدمة ضمن أعمال الندوة الإقليمية حول " **المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**"،ممدوح سالم (محررا)، الإسكندرية :أيام (21-22 جوان 2004).

19. يختار، عبد القادرو عبد الرحمان، عبد القادر، "دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الدول العربية"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي بعنوان: "**النمو المستدام، والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي** "، (أيام 19-21 ديسمبر 2011)، الدوحة، قطر.

20. Adjejumobi, Said, **« Between democracy and development in Africa: What are the missing links?** A paper presented to the World Bank Conference on "Development Thinking in the Next Millennium", Paris, (26 – 28 June 2000).
21. Amuwo, Adekunle, **"Constructing the democratic developmental state in Africa, a case study of Nigeria 1960-2007"**, Occasional Paper n° 59, Institute for Global Dialogue, South Africa .
22. Bouriche, Riadh, **« La gouvernance** », recherche presenté au séminaire international sur la bonne gouvernance et les stratégies de changement dans le monde en développement, organisé par l'Université Farhat Abbas, Sétif (8-9) – 04- 2007).
23. Bouteligier, Sofie, « Does networked globalization need networked governance? An inquiry into the applicability of the network metaphor **to global environmental governance**, Working PaperN°33,Leuven Center for Global Governance Studies,(Paper presented at the annual convention of the intervention of the international studies association,new York city), April 2009 .
24. Buhlmann, Mark et al., **« The quality of democracy: democracy. Barometer for established democracies**", Working Paper. N°: 22, Berlin: Hertie School of Governance , April 2008.
25. Canet, Raphël, « **Qu'est ce que la gouvernance**? ». Dans Séminaire Les nouveaux modes de gouvernance et la place de la société civile: conférence organisé par le Service aux collectivités de l'UQAM, tenue à l'Ecomusée du fier monde *(*Montréal, 16 mars 2004). Conférence de la chaire MCD. 2004.
26. Cheibub, José Antonio and Vreeland, James R, "**Economic Development, Democratization and Democracy".** Paper presented at the 3rd international conference on "Democracy As Idea and Practice", University of Oslo, 12-13 January,2012.
27. Chih ,Chen Liang- E, " **Development First, Democracy Later,or Democracy First, Development Later: The controversy over development and democracy**", Paper presented at the annual meeting of the institute for the study of democracy, (24 February,2007),U.S.A, Irvine, California: University of California.
28. Diamond, Larry, **« Can the whole world become Democratic? Democracy, development, and international policies",** paper posted at the scholarship repository, Irvine: University of California, Center for the Study of Democracy, 2003.
29. Goldstone, Jack and Kocornik – Mina ,Adriana, « **Democracy and development: new insights from graphic analysis"**, Working Paper, Virginia: George Mason University ,Center for Global Policy .
 http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/28375/1/dp040887.pdf
 http://www.PNUD.bf/docs/unteco/com_forum_regulation.pdf
30. Inglehart ,Ronald, Welzel, Christian, Klingemann, Hans–Dieter, "**Human Development as a Theory of Social Change: A Cross – Cultural Perspective**" , An Organized

Research Unit, Irvine :University of California, CSD Center for the Study of Democracy. www.democ.uci.edu.

31. Lhez ,Roman, Fiche de lecture sur ,**Joseph Stiglitz,** « **Un autre monde contre le fanatisme des marchés »**, review presented in the « histoire de la critique » course of Eve chiapello and Ludovic François , , HeC paris, 2007.
32. Mainwaring, Scott and Pérez – Linan, Anibal, « **level of development and democracy: Latin American exceptionalism 1945-1996 »,** working paperN°(302), Kellogg institute for international Studies, February 2003.
33. Mandiang, Lamine, « **Réflexions autour du concept de gouvernance** », communication associée au projet « Consolider et elarger la communication citoyenne pour une gouvernance démocratique au Sénégal », Dacar, Cesti (06-09 Mai 2008.
34. Matlosa, Khabela, "The state, democracy and development in southern Africa", a paper presented for the 11th general assembly of CODESRIA on "**Rethinking African development: beyond impasse, towards alternatives"**, Maputo, Mozambique,(6-10 December 2005).
35. Menochal, Alina Rocha, "**Analyzing the relationship between democracy and development defining basic, concepts and assessing linkages**", Background note, prepared for the Wilton Park Conference on Democracy and Development. (23-25 October 2007).
36. Minocal,Alina Rocha and Fritz .V ,"(Re) building developmental state:From theory to practice",working paper n°274,London:Overseas development institute,September2006.
37. Morlino, Léonardo, **" What is a good democracy? Theory and empirical analysis**", paper to be delivered at the conference on "The European Union nations state, and the quality of democracy: lessons from southern Europe", Berkeley University of California, (31 October -02 November 2002).
38. Paquet ,Gilles, « **Schumpeter et l'autre théorie de la démocratie »** , Texte présenté au colloque Schumpeter, 26 janvier 1999, Montréal : Gretss, (AEP).
39. Ponty, Nicolas, « **Quelques enjeux de la régulation pour les politique, du développement** », communication associée au Forum Régionale de Dakar sur la Régulation, (11-12 décembre 2006).
40. Poullaude ,Agnès, « La bonne gouvernance , dernier né des modèles de développement :Aperçu de la Mauritanie »,Document de travail n°(37)France :Université,Montesquieu-Bordeau4. Page consulté le :(5/1/2014).
41. Ranis,Gostav, **« Human development and economic growth** », Discussion Paper, Newhaven: Yale University Centre, 2004.
42. Roger Southall, **"Democracy in Africa: Moving beyond a difficult legacy"**, Occasional Paper2, Democracy and governance research programme, huma science research council**,** South Africa:HSRC publishers, 2003,1rst pub.
43. Rosneau ,James et –al,**"On the cutting Edge of globalization",** Paper presented at the annual convention of the American political science Association, Philadelphia(28-31August2003).
44. Rosneau, James, «**The Dynamics of Globalization: Towards An Operational Formulation»**, Paper presented at the International studies Association Convention, San Diego,(18April 1996).
45. Rudebeck, Lars, "Democracy, Development, Globalisation, Power-On Concepts, meanings, realities, and their linkages", ,A paper presented at the DEV NET symposium, (31May2012),"democracy and development: Adisputable pair", development research network, UPPSALA university and the Swedish university of agricultural sciences UPPSALA.http://www.SCD Uppsala.uu.se/2012/democracy-development /. he
46. Salim, Nasr, « Arab civil societies and public governance reform: analytical framework and overview », a report submitted to a conference: "good governance for development in, the Arab countries", (6-7) February, Jordan: Dead Sea, 2005.

47. Southall, Roger, **“Democracy in Africa: Moving beyond a difficult legacy”**, Occasional Paper2, Democracy and governance research programme, human science research council**,** South Africa:HSRC publishers, 1rst pub 2003.
48. Stiglitz ,Joseph et Fitoussi, Jean – Paul, « **Nouvelles réflexions sur la mesure du progrès social et du bien-être** », Communication présentée au 16 eme congrès de l’association internationale d’économie, Pékin,(4-8 Juillet 2011).
49. Stiglitz, Joseph, **« Redefining the role of the state: what should it do? How should it do it? And how should these decisions be made?** Paper presented on The Tenth Anniversary of MITI Research Institute, Japan: Tokyo, 1998.
50. Vollmer, Sebastian, Ziegler, Maria, “**Political institutions and human development, does democracy fulfill its constructive and instrumental role?**” Policy Research Working Paper 4818 , the World Bank development reachearch group, January 2009.
www.information-citoyenne.org/IMG/pdf/reflexions_autour_du_concept_de_gouvernance.pdf
www.institutidrp.org/contributiongidrp/canet_gouvernance/20mars%202004.pdf.
51. Zapf ,Wolfgang, “**Modernization theory and the non–Western World”,** paper presented to the conference “Comparing processes of modernization”, University of Potsdam, December, 15-21, 2003.

5– **الدراسات غير المنشورة (Unpublished Papers)** :

1. باي، أحمد، **أفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالتي الجزائر ومصر** "، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010/2009.
2. بورغدة، وحيدة، "**حقوق الإنسان وإشكالية العلاقة الجدلية بين الحكم الراشد والتنمية الإنسانية** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2008.
3. بياضي، محي الدين، "**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية، بسكرة، 2012.
4. حفيظ، فطيمة، "الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، والمغرب)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، باتنة: جامعة الحاج لخضر – كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2011/2010.
5. حموم، فريدة، " **الأمن الإنساني في ظل عولمة قيم التنمية الإنسانية المستدامة"،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، 2011/2010، جامعة الجزائر -3-، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
6. حنفي، عبد العظيم محمود، "تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية"، (2001-2004)، رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2008.
7. الخزرجي، داود سلوم، "**الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة إلى العراق** "، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، العراق :جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2008.
8. الخلايلة، هشام سلمان حمد، " **أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999–2012**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012.
9. الرفاعي، جلاء البيومي، "التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا و تايوان"،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2004.
10. زدام، يوسف " **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الإنسانية في الوطن العربي: من خلال تقارير التنمية الإنسانية العربية (2002– 2004)**"، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسية والإداري، الجزائر، (2007/2006).

11. لوصيف، السعيد، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب البادرة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية، جامعة باتنة، 2010/2009.
12. محمد، النجار، نداء، "**دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة حالة الجامعة الإسلامية – غزة**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، 2012.
13. مرازقة، عيسى، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007/2006.
14. Berggren, Olle, **« Democracy and human development: across national analysis »**, Bachelor's Thesis in Development Studies, Sweden: Lund University ,Department of Political Sciences, 2012.
15. Bolista, Andrzei, «**China as a post socialist developmental state: Explaining chinese development trajectory**», A Thesis submitted to the department of government of the London school of economics For the degree of doctor of philosophy, The London School of Economics and Political Sciences
16. Dassen, Adrie, "**Networks: structure and action steering in and steering by policy networks"**, Doctoral Thesis , Germany: university of the twent, Faculty: Management and Governance (SMG),centre for higher education policy studies, 2010. http://purl.utwente.ne/publications/69564.
17. Duvinage ,Frédéric, « **Economie basée sur la connaissance et gouvernance territoriale de la connaissance :Une nouvelle grille de lecturepour le developpement économique endogène au niveau territorial** »,Thèse présentée a la faculté de droit et des sciences économiques pour obtenir le grade de docteur Des csiences économiques,Université de NEUCHÂTEL ,Faculté de droit et des sciences économiques.
18. Mc Elhenny, Shaun,"**Minimalist conception of democracy: a normative analysis**", Senior Honor Thesis, December 2004.
19. Ndiaye,Mamadou, **«E- Gouvernance et Démocratie en Afrique : Le Sénégal dans la Mondialisation des Pratiques »,** Thèse pour le doctorat en sciences de l'information et de la communication, Université Michel De Montaigne- Bourdeau (3) :Institut des sciences de l'information,de la communication(ISIC),Centre d'études de médias,de l'information et de la communication(CEMIC), 2006.
20. Pech ,Marina, **« Une réforme en contexte autoritaire: l'article (76) de la constitution égyptienne »,** Mémoire de fin d'études,France : Université Lyon 2, Institut d'Etudes Politiques, 2006.
21. Toikka, Artho, « **Governance theory as a framework for empirical research: a case study on local environmental policy–making in Helsinki, Filand** », Phd Dissertation, Faculty of Social Sciences of the University of Helsinki, 2011.

6– الصحف والجرائد(Newspapers And Journals) :

1. أدهم، خليفة، "ستيغلتز: اقتصاد السوق الحرة فشل، والدور المتوازن للحكومة ضروري"، **الأهرام اليومي**، االعدد(45540)،السنة (136) ليوم السبت13 أوت 2011.
2. يس، السيد، "الحراك السياسي والتحول الديمقراطي"، **جريدة الاتحاد الإماراتية**، الخميس2009/12/17.
www.alittihad.ae/wajhatdetails.php ?id=49706
3. أماني المسقطي، "فريدم هاوس": البحرين غير حرة للعام الخامس على التوالي، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد 4158، السبت 25 جانفي 2014م، الموافق لــ 24 ربيع الأول 1435هـــ.
4. M'hamed Zriouli, « Le paradigme du développement humain », **L'économiste**, Quotidien Economique, édition N° 2756 du 15/04/2008.
5. Samir Amin, « C'est un mouvement qui va durer des mois et des années », Entretien réalisé par Hassane Zerrouky, **l'Humanité** : Lundi 01/08/2011, sur le web :

http://www.humanité.fr/31_07_2011-samir-amin-« c'est – un – mouvement-qui-va-durer-des-mois-et-des-années ».477187

7- **المواقع الالكترونية (Website):**

1. الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، **إعلان الحق في التنمية**. الأمم المتحدة، جنيف، جوان 2011 . www.ohchr.org.
2. أبو دوح ، خالد كاظم، "مفهوم الديمقراطية في ظل العولمة"، **الحوار المتمدن** ، العدد (1860)، مارس 2007. http://www.alhewr.org/debat/ show.art.asp,aid=91591
3. الصادقي، أحمد، "قراءة تحليلية نقدية لكتاب نظرية العدالة لجون راولز"، ج1، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية http://www.arab-csr.org/index.php/component/content/article/81-2012-08-04-13-41-41/263.2012-12-2813-43-72.
4. الحوراني، هاني، "الطريق الثالث بديل الأصولية اللبرالية"، **القدس العربي**، السنة (20)، العدد(6049)، نوفمبر 2008. http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=97295&Date=11/5/2008.
5. أديب، عبد السلام، أبعاد التنمية المستدامة،**الحوار المتمدن**،العدد (333)،2002/12/10 http:// www.ahewarr.org/debat/show.art.asp?aid=4305
6. الكفري، مصطفى عبد الله، "التنمية الشاملة والتنمية البشرية"، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد(816)، 26أفريل 2004. http//: www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t3523
7. غنيم، أحمد فاروق، "الديمقراطية واقتصاد السوق"، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن . http://www.cipe-arabia.org/files/pdf/Democratic_Governance/Democracy_and_ Free_ Market_Economy.pdf.
8. سيف، إبراهيم، "العلاقة بين الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية في الدول العربية"،تقرير،في محمد عبد العاطي،"الإنتقال الديمقراطي في العالم العربي في ضوء التجارب العالمية"مركز الجزيرة للدراسات. http://Studies.aljazeera.net/files/arab world democracy /2013/01/2013 124103845362960. htm
9. عبد الله، خالد، "آفاق التحول الديمقراطي في البحرين – الاقتصاد السياسي للدولة الريعية"،**الحوار المتمدن**،العدد (86)،2002/03/10. http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1085 .
10. حسن، عمار علي، " **الديمقراطية والتنمية ... تبادل منافع لا إرتباط حتمي** "، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 2004. http://www.ahram.org.eg(acpss/ahram/2001/11/week107.html. تليلان ، أسامة، "التحولات الديمقراطية العربية"، المؤسسة الصحفية (**الرأي**)، 2013/10/07. http://www.alrai.com/article/610812.html .
11. سعدون، نبيلة، "التنمية البشرية في المغرب الكبير: الحكامة الرشيدة هي الحل" http://zawaya.maghribia.com/old_zawaya/ar/zawaya
12. البنك الدولي،"**تنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات التي تواجه خلق فرص العمل، والقدرة على المنافسة والتحول الاقتصادي**"، 2008. web.worldbank.org
13. الأسرج، حسين عبد المطلب، "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة في مصر". http://elasrag.wordpress.com
14. محمد، العجاتي، "عن المجتمع المدني والمجال العام – الحالة المصرية- "، **سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي للدراسات** ، أكتوبر 2010. www.afaegypt.org
15. زيادة، رضوان، "المجتمع المدني في الخطاب العربي المعاصر" . http://hewaraat.com/forum/showthread.php?SE18507ac48b2dbce94ae7af97b559t=216

16. المنظمة السويدية لرعاية الطفولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، محمد عبده الزغير (معدا)، دراسة حول "منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"،2005.

http://www.megdaf.org/article_details.aspx?article_id=1232Scid=6

17. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

www.cdsi.gov.sa/

18. منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي للشرق المتوسط، "الشيخوخة المفعمة بالنشاط والصحة، ثلاث نداءات".

http://www.emro.who/whd2012

19. سالم، أحمد جمال، "التعليم في العالم العربي، مشكلة تبحث عن حل".

www.alukah.net/social/0/64169/

20. عمار، حامد، "هموم التعليم في الوطن العربي"

www.khayma.com/education-technology/articke41.html

21. ترتيب أقوى الاقتصاديات بالشرق الأوسط من ناحية الناتج المحلي الإجمالي".

http://www.mubasher.info/tdwl/news/2520344

22. الشمراني، غادة شهير، "الشفافية والمساءلة في الدول العربية"، مشكلات وقضايا في إدارة التنمية، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال.

Faculty .KSA.edu.sa/27402/document/main paper.pdf

23. ماعت للتنمية والسلام وحقوق الإنسان، "قراءة في دور المجتمع المدني في مرحلة ما بعد الربيع العربي ... فلسطين نموذجا".

www.maatpeace.org/mode3358

24. الشيمي، محمد نبيل، "الأحزاب السياسية ... واقعها في العالم العربي"، **الحوار المتمدن**، العدد (2924)،2010

www.alhewr.org/debat/show.art.asp?aid=204810

25. يسين، السيد، "الثورة العربية والزمن العالمي."

http://www.arabicstory.net/forum/index.php?showtopic=17681

26. كوفلد، راشيل و دلائيت، ديبرا، "آليات الديمقراطية في عصر عولمة الحكم"،**مجلة الديمقراطية**، العدد(45)،جانفي 2012

democracy.ahram.org.eg/ui/Front/InnerPrint.aspx ?newsID=104

27. قوي، بوحنية، (الجزائر – المغرب – موريتانيا) في ظل الربيع العربي، إصلاحات أو استعصاء ديمقراطي؟ **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**

www.bchaib.net/mas/index.php/option=com_content&vie.

28. مهنا، أحمد عبد الله، "الربيع العربي بين الأسباب والنتائج".

Gren.com/show_article_main.CFm ?id=24542

29. سلامة، معتز (قناة العربية)، "التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي 2011 – 2012 (رؤية استشرافية).

http://www.alarabiya.net/servelet/aa/pdf/7188bba0-4cb9-8b40-db889607d888

30. منصور، أشرف حسن، "موقف الليبرالية الجديدة من مفهوم العدالة الإجتماعية-فريديريك هايك نموذجا".**الحوار المتمدن**، العدد (2793)، 2009/10/08 .

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=18721

31. Vercauteren,Pierre, « Gouvernance et démocratie : quel ordre? », **Fédéralisme RégionalismeSociété civile,globalisation,gouvernance :aux origines d'un nouvel ordre politique ?(**en ligne**)**, volume (07), n° (02), 2007.
url :http://popups.ulg.ac.be/1374-3864/indexphp ?id=591

32. Pye ,Lycian W, **" Political development and foreign Aid",Historical Collection,Ref HC(60),n°(52)** .
http://pdf.USAID.gov/pdf_docs/PNABT

33. United Nation Development Program, « Governance for sustainable human development”, UNDP policy document, 1997.
http://magnet undp.org/policy/default/html.

8-المعاجم والموسوعات (**Incyclopedias And Dictionaries**) :

1. أحمد مختار عمر، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، القاهرة:عالم الكتب،ط1، 2008.
2. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، مصر: مجمع اللغة العربية، ط4، 1998.

http:// www.arab/ency.com/library.islam/web.net

3. Guy Hermet, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, 3ème édition, Paris: Armand Collin, 1998.
4. Richard Rose (ed.), **International encyclopedia of elections**, Washington DC: CQ press (a devision of congressional quarterly inc 2000.



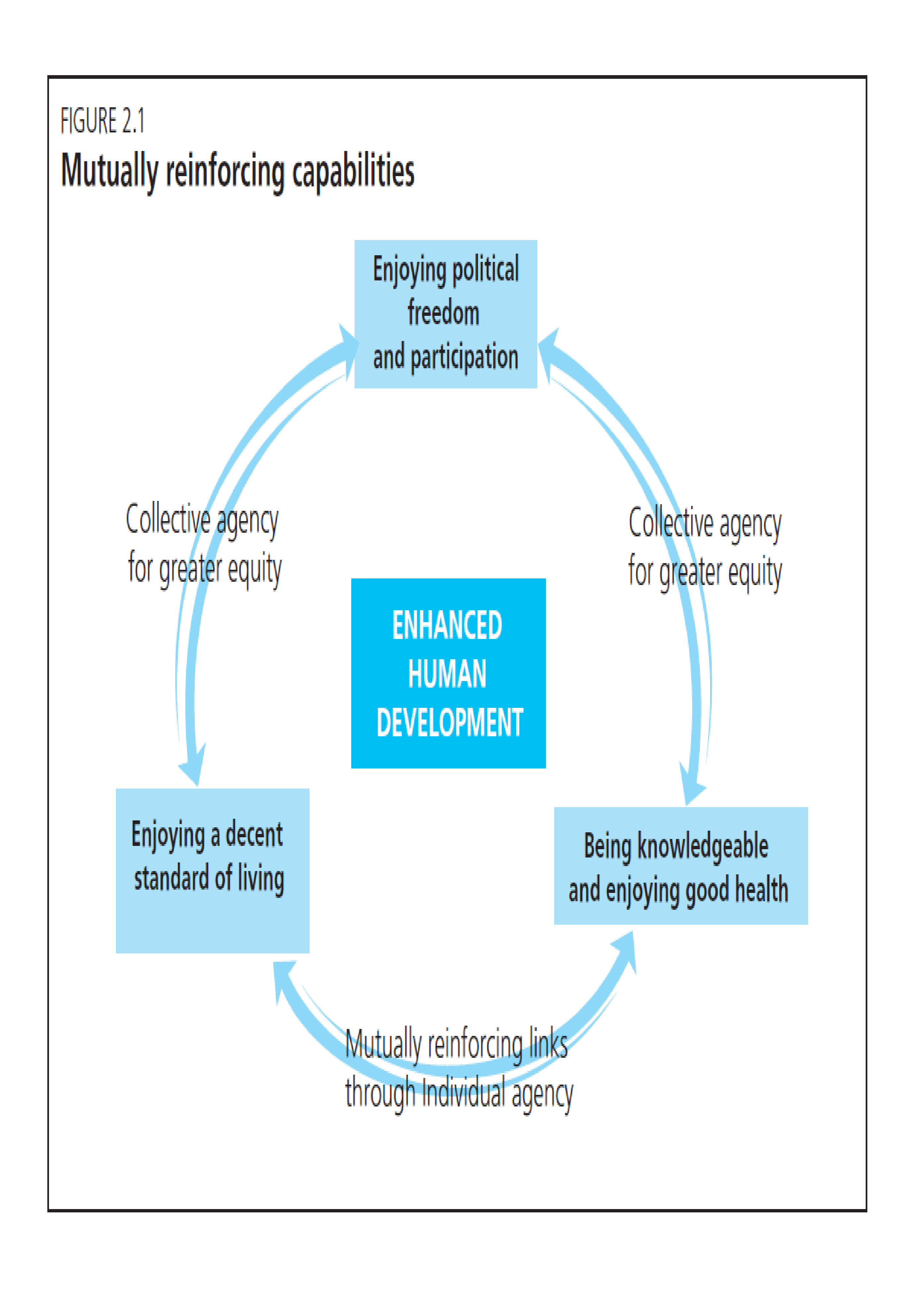
فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

فهرس الأشكال



قائمة الملاحق


FIGURE 2.1
Mutually reinforcing capabilities
Enjoying political freedom and participation
Collective agency for greater equity
Collective agency for greater equity
ENHANCED HUMAN DEVELOPMENT
Enjoying a decent standard of living
Being knowledgeable and enjoying good health
Mutually reinforcing links through Individual agency

فهرس الموضوعات

القسم الأول: الديمقراطية والتنمية- المفاهيم والعلاقات-

الفصل الأول: الإطار المفهومي للديمقراطية والتنمية

الفصل الثاني :ثنائية التنمية والديمقراطية في عصر العولمة بين أسبقية التأثير وعلاقة التكامل

القسم الثاني: التنمية والديمقراطية في العالم العربي: بين السياقات العالمية والمحلية

الفصل الأول: مسارات الإرتباط بين التنمية والديمقراطية وفق السياقات العولمية

الفصل الثاني: نحو تفعيل آليات الحوكمة الديمقراطية على ضوء مستويات التنمية الإنسانية في العالم العربي